د. أحمد خليل محمودي

لبنان في جامعة الدول العربية

١٩٤٥-١٩٥٨

المركز العربي للأبحاث والتوثيق

د. أحمد خليل محمودي

لبنان
في جامعة الدول العربية

١٩٤٥-١٩٥٨

دراسة تاريخية وسياسية

المركز العربي للأبحاث والتوثيق

الطبعة الأولى

شباط (فبراير) ١٩٩٤

بيروت–شارع مار الياس–تجاه ثكنة الحلو–بناية صالح

هاتف ٣٠٥١٥٨–ص ب ١٤/٥٠٦٨

الإهداء

إلى وطني لبنان...

في بحثه المستمرّ عن حقيقته الضائعة من بين يديه...

وإلى وطني العربي الكبير...

في كفاحه المرير من أجل وحدته المنشودة...

المقدمة:

يتناول موضوع دراستنا «لبنان في جامعة الدول العربية (١٩٤٥ - ١٩٥٨)» الدور السياسي للبنان الرسمي في هذه المؤسّسة العربية. وتنبع أهمّية هذه الدراسة من بحثها في بُعدين وطني وقومي. فهي من جهة تُعنى بتحديد سياسة أحد الأقطار التي اشتركت في تأسيس الجامعة من الجامعة نفسها ونظرته إلى عملها انطلاقاً من تركيبته الداخلية السياسية والطائفية. ومن جهة ثانية تُعنى بتحليل انعكاس الموقف السياسي لهذا القطر على عمل ودور هذه المؤسسة ومعرفة المدى الذي بلغته هي في تجاوبها معه. إنّ هذا في الواقع ما حاولت الوصول إليه في دراستي انطلاقاً من حقيقتين اثنتين: الأولى تتعلّق بالجامعة والثانية تتعلّق بلبنان. فبالنسبة للأولى هي أنّ الجامعة على الرغم من الملابسات والشكوك التي أحاطت ولا تزال تحيط بها كمؤسّسة إقليمية لجهة قدرتها وفعاليتها عربياً ودولياً فهي أوّل مبادرة في التاريخ الحديث قام بها العرب على المستوى الرسمي لترجمة طموحهم القومي بالوحدة العربية وأنّ ميثاقها بحدّ ذاته خطوة كبيرة في طريق الوحدة الفعلية. والحقيقة الثانية هي أنّ للجامعة طبيعة مزدوجة إقليميّة وقوميّة، فهي ليست تنظيماً إقليمياً فحسب بل وقومي أيضاً، وهذه الخصوصيّة لطبيعتها كانت مثار حساسية بالنسبة لسياسة لبنان الخارجية والعربية منها بخاصّة. ويكفي أن نذكر هنا الموقف المتردِّد والخائف والمنقسم على نفسه للحكومة اللبنانية من الصفة القانونيّة الدوليّة للجامعة وهي لا تزال في بداية عملها السياسي، فهذا هنري فرعون وزير خارجية لبنان يقول في العام ١٩٤٥: «... وتعتبر هذه الجامعة بمثابة مؤتمر دائم للدول العربية، وأنّ الدول العربية تعرب عن آرائها بواسطة حكوماتها ووزرائها»[(١)]، في حين أنّ رئيس وزرائه عبد الحميد كرامي يصرّح في العام نفسه وفي مجلس جامعة الدول العربية بالذات عند النظر في قضيّة جلاء القوات الأجنبيّة عن سوريا ولبنان: «لبنان يتمسّك بتمثيل

---

(١) «شؤون عربية» - العدد ٢٥ آذار (مارس) ١٩٨٣، ص ٧٤. (وهي مجلّة تصدرها وحدة المجلّات في الأمانة العامّة لجامعة الدول العربية - تونس).

الجامعة في كل مؤتمر يعقد بين الدول الكبرى لعلاج هذا الأمر»[1]. وبالعودة إلى أهمية الموضوع فبالرغم من الدراسات العديدة التي تناولت جامعة الدول العربية من كافة الزوايا القانونيّة والسياسيّة والتاريخيّة والاقتصاديّة وغيرها فإنَّ دراسة كل دولة من دولها على حِدَة بالنسبة لدورها في الجامعة دراسة أكاديميّة موثقة هو من الأهمية بمكان. ولبنان الدولة الصغيرة مساحةً وسكّاناً كان له الدور الفعّال والمميّز في تاريخ الجامعة منذ ما قبل التأسيس وحتّى اليوم.

ومن هنا جاء تبويب الدراسة انطلاقاً من الموضوعات السياسيّة التي عالجتها الجامعة وجرى بحثها في مجلسها ولجانها وليس من خلال أهمّية الموضوع بالنسبة للبنان ودوره فيه بمعزل عن الجامعة. جاءت هذه الدراسة في خمسة أبواب: الباب الأوّل: «الأسباب القوميّة والتاريخيّة لقيام جامعة الدول العربية»، ويبحث في الخلفيّة التاريخيّة لإنشاء الجامعة ويقسم إلى ستة فصول، الفصل الأوّل: «نموّ الوعي القومي عند العرب في أواخر العهد العثماني وتحرّكهم في سبيل قيام كيان مستقلّ لهم»، ويتناول تطوّر قضيّة القوميّة العربيّة في أواخر الحكم العثماني وتحرُّك العرب في سبيل تحقيق وحدتهم السياسيّة. الفصل الثاني: «العرب إبّان الحرب العالميّة الأولى وما بعدها ١٩١٤ - ١٩٢٠»، ويتناول الانفصال بين العرب والترك وتحالف الشريف حسين وعرب الشام مع بريطانيا وقيامهم بالثورة عام ١٩١٦ لتحقيق أمانيهم القوميّة وردّ الحلفاء على هذا التحالف بالاتفاقات السرّية التي عقدوها فيما بينهم لاقتسام المنطقة العربية وكيف نفّذوا هذه الاتفاقات بعد انتهاء الحرب وفرضوا التجزئة والانتداب على بلدان العرب. الفصل الثالث: «اتجاهات العمل العربي المشترك منذ العام ١٩٢٠ وحتى العام ١٩٤٥»، وهو يعرض للحركة الوحدوية العربية منذ أوائل العشرينات وحتّى العام ١٩٤٥ تاريخ قيام جامعة الدول العربية وذلك من خلال جميع مشاريع الوحدة العربية التي طرحت في هذه الفترة. الفصل الرابع: «دور لبنان في تأسيس جامعة الدول العربية» ويبحث في الطريق الذي سلكه لبنان في مرحلة إنشاء الجامعة باعتباره من الدول المؤسّسة. الفصل الخامس: «مواقف الطوائف اللبنانية من جامعة الدول العربية والعمل العربي المشترك» ويتناول انعكاس المسألة الطائفية على دور لبنان في العمل العربي المشترك. الفصل السادس: «البُعد الاقتصادي في انضمام لبنان إلى جامعة الدول العربية» وفيه تركيز على العوامل الاقتصادية التي كانت وراء اشتراك لبنان في الجامعة العربية.

الباب الثاني: «أهمّ المسائل السياسيّة الكبرى التي عالجتها جامعة الدول العربية وموقف لبنان منها»، فقد بدأ بتمهيد عن العمل السياسي لجامعة الدول العربية؛ وضمَّ ستة

(١) جامعة الدول العربية - محاضر جلسات الدورة الأولى - محضر الجلسة الأولى، ص: ٣١ - ٣٢.

فصول. الفصل الأوّل: «محاولة تأخير الفرنسيين لجلائهم عن سوريا ولبنان عام ١٩٤٥ والمشاكل التي نتجت عنها»، ويتناول موقف لبنان والجامعة العربية من المسألة والنتيجة التي تحقّقت على هذا الصعيد. الفصل الثاني: «المسألة الفلسطينية». ويبحث في مواقف لبنان وجامعة الدول العربية منها في الفترة موضوع الدراسة. الفصل الثالث: «مساعدة البلدان العربية غير المستقلّة على التحرُّر من سيطرة الاستعمار»، ويتناول الدور الذي قام به لبنان وجامعة الدول العربية في دعم الأقطار العربية التي لم تنل استقلالها بعد بهدف إخراج المستعمر وإنجاز الاستقلال. الفصل الرابع: «القضيّة المصريّة»، ويتناول أيضاً دعم لبنان والجامعة العربية لمواقف مصر من الوجود العسكري البريطاني في منطقة قناة السويس لإتمام سيادتها على أراضيها. الفصل الخامس: «تعديل الميثاق»، وهو يبحث في المشاريع التي قُدِّمت إلى الجامعة لتعديل ميثاقها وجعله أكثر ملاءمة لروح العصر وتحقيقاً للوحدة العربية التي تنشدها الشعوب العربية لأن الميثاق جاء في ظل ظروف معيَّنة ولم يكن يعبّر بشكل كامل عن التطلُّعات الوحدويّة. الفصل السادس: «تنسيق سياسة الدول الأعضاء على الصعيد الدولي»، ويتناول العمل الدّولي للجامعة العربية وموقف لبنان فيه.

الباب الثالث: «دور جامعة الدول العربية في تسوية المنازعات العربية وجهود لبنان في هذا الشأن»، ويتألَّف من تمهيد وثلاثة فصول. في التمهيد عرض للمواد التي تناولت عمل الجامعة في تسوية المنازعات بين أعضائها وكذلك تحديد للنزاعات التي جرى بحثها. أمّا الفصل الأول: «قضية سوريا الكبرى» فيتناول موقف لبنان من هذه القضيّة التي شغلت دولاً عربية عدة وانتقلت إلى مجلس جامعة الدول العربية. الفصل الثاني: «اتجاه الأردن لعقد صلح منفرد مع اسرائيل وضمّ «الضفّة الغربيّة» إلى أراضيه»، ويكشف الموقف الذي وقفته الجامعة ودولها من محاولة الأردن الانفراد بصلح مع اسرائيل، والموقف من قراره ضمّ «الضفة الغربية» الفلسطينية إلى أراضيه عام ١٩٥٠. الفصل الثالث: «أزمة عام ١٩٥٨ في لبنان» ويتناول موقف الجامعة العربية من هذه الأزمة باعتبارها نزاعاً بين عضوين فيها هما لبنان والجمهورية العربية المتحدة.

الباب الرابع: «دور لبنان في العمل العربي العسكري المشترك لجامعة الدول العربية»، ويشمل ثلاثة فصول، الفصل الأوّل: «الحرب العربية - الإسرائيلية الأولى عام ١٩٤٨» ويبحث في الدور الذي قامت به جامعة الدول العربية في هذه الحرب والموقف الذي وقفه لبنان منها. الفصل الثاني: «معاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي (١٩٥٠)»، ويتناول مشاريع الضمان الجماعي العربي التي بحثتها جامعة الدول العربية توصُّلاً إلى إقرار المعاهدة المذكورة التي جاءت بهدف تنسيق العمل العسكري المشترك لدول الجامعة وجعله أكثر فعالية في مواجهة المخاطر التي تهدِّد الدول العربية لا سيّما بعد حرب فلسطين عام

١٩٤٨ وموقف لبنان من كل ذلك. الفصل الثالث: «حرب السويس لعام ١٩٥٦»، ويبحث في مواقف الجامعة العربية ولبنان من العدوان الثلاثي البريطاني الفرنسي الإسرائيلي على مصر عام ١٩٥٦.

أمّا الباب الخامس والأخير: «سياسة الأحلاف والمحاور الاستعمارية وانعكاساتها العربية واللبنانية من خلال جامعة الدول العربية»، فيضم تمهيد وثلاثة فصول. التمهيد يعرض لدور لبنان في تعبيد الطريق لسياسة الأحلاف الغربية في المنطقة العربية. الفصل الأول: «التصريح الثلاثي حول الشرق الأوسط (٢٥ أيار ١٩٥٠) والعمل على إقامة مشروع تنظيم الدفاع عن المنطقة»، وذلك بوجه الخطر الشيوعي كما زعمت تلك الدول (الولايات المتحدة ـ بريطانيا ـ فرنسا). الفصل الثاني: «حلف بغداد (١٩٥٥)» ويتناول كيفيّة مواجهة جامعة الدول العربية لهذا الحلف الاستعماري سيّما وأنّ إحدى دول الجامعة هي عضو فيه، كما أنّ دولاً أخرى في الجامعة كانت تحبّذه (لبنان). الفصل الثالث: «مبدأ ايزنهاور ١٩٥٧». ويبحث في موقف لبنان والجامعة العربية من هذا المبدأ الاستعماري الذي أعلنه الرئيس الأميركي ايزنهاور (Eisenhower) وادّعى فيه استعداد الولايات المتحدة لتقديم المساعدة لأية دولة شرق أوسطيّة تتعرّض للخطر الشيوعي إذا ما طلبت هذه الدولة المساعدة.

وفي الختام عرض للإيجابيّات والسلبيّات التي رافقت دور لبنان في جامعة الدول العربية.

الباب الأول

الأسباب القوميّة والتاريخيّة لقيام جامعة الدول العربية ١٩٠٠ ـ ١٩٤٥.

الفصل الأول: نموّ الوعي القومي عند العرب في أواخر العهد العثماني وتحرّكهم في سبيل قيام كيان مستقل لهم.

الفصل الثاني: العرب إبّان الحرب العالميّة الأولى وما بعدها (١٩١٤ ـ ١٩٢٠) من العهد التركي إلى مؤامرات الحلفاء إلى التجزئة والانتداب.

الفصل الثالث: اتّجاهات العمل العربي المشترك منذ العام ١٩٢٠ وحتى العام ١٩٤٥.

الفصل الرابع: دور لبنان في تأسيس جامعة الدول العربية.

الفصل الخامس: مواقف الطوائف اللبنانية من جامعة الدول العربية والعمل العربي المشترك.

الفصل السادس: البُعد الاقتصادي في انضمام لبنان إلى جامعة الدول العربية.

الفصل الأول:

نموّ الوعي القومي عند العرب في أواخر العهد العثماني وتحرُّكهم في سبيل قيام كيانٍ مستقلٍّ لهم

حكم العثمانيون دولتهم الواسعة منذ قيامها في مطلع القرن السادس عشر وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى ١٩١٨ حكماً أوتوقراطياً عسكرياً على قاعدة المركزيّة الصارمة عبر كافّة أشكال التقسيمات الإدارية التي اعتمدوها(١). وكان نظامهم هذا صورة للنظام الجامد في جميع نواحيه خاصّة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر حيث لم يعد باستطاعة مواطني الدولة وعلى الأخصّ العرب منهم الذين عانوا أكثر من غيرهم إهمال الدولة وظلمها من السكوت فقاموا بعدة ثورات في كثير من بلدانهم بهدف التحرُّر من ربقة الحكم العثماني(٢). أمّا البداية الحقيقية للتفكير القومي عند العرب فتعود إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر عندما أخذ المثقّفون العرب في بلاد الشام يؤلّفون الجمعيّات الأدبيّة وينظمون القصائد الوطنيّة ويضعون المناشير الإصلاحيّة وغير ذلك من الأمور التي من شأنها إذكاء الشعور القومي ودفع الشعوب العربيّة إلى التحسُّس بواقعها المرير.

وكان لمصر في ظلِّ الحكم البريطاني منذ عام ١٨٨٢ الأثر الكبير في دفع حركة القوميّة العربيّة حيث وصل إليها عدد كبير من المثقّفين العرب من بلاد الشام ووجدوا فيها المناخ الملائم للتعبير عن آرائهم فأنشأوا الجرائد والمجلات العديدة كالأهرام والمقطّم والهلال والمقتطف...

---

(١) انظر: عبد العزيز محمد عوض: «الإدارة العثمانية في ولاية سوريا ١٨٦٤ ـ ١٩١٤»، دار المعارف بمصر، ١٩٦٩.

(٢) نذكر على سبيل المثال: ثورة دمشق ١٨٣١، حركة علي باشا جانبولاد، حركة فخر الدين المعني الثاني، الحركة الوهّابية، حركة محمد علي باشا، محمد جميل بيهم: «قوافل العروبة ومواكبها خلال العصور»، الجزء الثاني، ط ١، بيروت ١٩٥٠، ص ٥.

ولا بدّ هنا من التذكير بكتابات عبد الرحمن الكواكبي ونجيب عازوري، فقد نشر الكواكبي في مصر كتابيه «طبائع الاستبداد» و«أمّ القرى»، ودعا فيهما إلى أن يتولّى العرب إدارة بلادهم وإلى نزع الخلافة من الأتراك وإعادتها إلى العرب[1]. ونشر عازوري في باريس سنة ١٩٠٥ كتابه السياسي «يقظة الأمّة العربية» الذي دعا فيه إلى انفصال العرب عن الترك وإنشاء دولة عربية تضم شبه الجزيرة العربية والهلال الخصيب[2]. وفي عام ١٩٠٨ قامت جمعية الاتحاد والترقّي[3] بانقلاب عسكري على السلطان عبد الحميد الثاني فألزمته بإعادة العمل بالقانون الأساسي لعام ١٨٧٦ ثمّ تمكّنت في العام التالي (نيسان ١٩٠٩) من خلعه عن العرش إثر قيامه بثورة مضادّة.

وكان انقلاب ١٩٠٨ نقطة تحوّل بالنسبة لحركة العرب القومية، فالعرب بعد أن عانوا ما عانوه من سياسة عبد الحميد وجدوا في الانقلابيين الجدد البديل الذي سوف يمكّنهم من تحقيق أهدافهم لا سيّما بعد أن أعلن هؤلاء شعارات ضخمة: حرية، عدالة ومساواة لجميع سكّان الدولة. وبالفعل بدأت بين العرب والأتراك فترة من العلاقات الطيّبة التي يمكن وصفها بـ«شهر العسل» العربي ـ التركي ولكنّها لم تدم طويلاً، وكانت ثمرتها الأولى إنشاء جمعية «الإخاء العربي العثماني» التي تأسّست رسمياً في ٢ أيلول (سبتمبر) ١٩٠٨ في وقت لم تبن فيه نوايا الاتحاديّين بعد. وكانت أهداف هذه الجمعيّة تحسين أوضاع المقاطعات العربيّة على أساس المساواة الحقيقيّة مع الأجناس الأخرى في الدولة[4]. غير أنّ الاتحاديّين سرعان ما حلّوا هذه الجمعية بعد أن أصدروا قانوناً في ٢٣ آب (أغسطس) ١٩٠٩ يحظّر قيام الجمعيّات والأحزاب ذات الأهداف القوميّة أو السياسيّة[5]، ودفع هذا التطور في نهج حكّام الدولة الجدد الزعماء العرب على اتباع الوسائل السرّية فأنشئت الجمعيات السرّية التي عملت في الخفاء، كما ظهرت النوادي والجمعيات المعترف بها رسمياً لتعمل في الميدان العلني[6].

وهذه أهمّ الجمعيات:

---

(١) سليمان موسى: «الحركة العربية»، دار النهار للنشر، بيروت ١٩٧٧، ص ٢٣.

(٢) نجيب عازوري: «يقظة الأمّة العربية»، تعريب وتقديم أحمد بوملحم، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٨، ص ٢١٩ ـ ٢٢٠.

(٣) منظّمة سرّية أنشأها «الشبّان الأتراك» في سالونيك وهدفها القضاء على استبداد السلطان وكانت خليطاً من أجناس وأديان مختلفة. وكان الأعضاء العسكريون فيها هم أصحاب النفوذ في مجالس الحزب. جورج أنطونيوس: «يقظة العرب»، ص ١٧٥ ـ ١٧٦.

(٤) اشترك في عضويتها عناصر عربية من مختلف الأديان كما أصدرت صحيفة لنشر مبادئها. المرجع نفسه، ص ١٧٧.

(٥) سليمان موسى: الحركة العربية، ص ٣٢.

(٦) جورج أنطونيوس: يقظة العرب، ص ١٨٣.

«المنتدى الأدبي»:

وهي جمعية أنشأها جماعة من الموظفين والنواب والأدباء والطلاب في القسطنطينية في صيف ١٩٠٩[1]. وعلى الرغم من أنّ أهداف «المنتدى الأدبي» لم تكن سياسيّة علنيّاً إلّا أنّه لعب دوراً مهمّاً على الصعيد السياسي حتى أصبحت لجنته الإدارية فيما بعد الوسيط المعترف به رسمياً لتسوية الخلاف بين العرب والاتحاديّين. وأنشأ فروعاً كثيرة في الشام والعراق.

«حزب اللامركزيّة الإداريّة العثماني»:

تأسّس في القاهرة عام ١٩١٢ من عدد من المثقّفين السوريين وكان في مقدمة أهدافه السعي لتطوير أسلوب الحكم في الدولة على قاعدة اللامركزيّة كنمط شبيه بتنظيم الدولة في الولايات المتحدة الأميركية. وقد أُنشئت فروع للحزب في البلدان العربيّة المختلفة[2].

«الجمعية القحطانيّة»:

أُنشئت في أواخر عام ١٩٠٩ وهدفت إلى تحويل الدولة العثمانية إلى مملكة ذات تاجين وذلك بأن تؤلّف الولايات العربية مملكة واحدة لها برلمانها وحكومتها المحليّة وتكون اللغة العربية لغة معاهدها ومؤسّساتها على أن تصبح هذه المملكة جزءاً من امبراطورية تركية ـ عربية. واتّسمت هذه الجمعية بالسرّية التامّة. وتكمن أهمّيتها في تاريخ الحركة القومية العربية في أنّها أوّل محاولة عملت على ضمّ الضبّاط العرب في الجيش العثماني في كتلة واحدة من أجل القضيّة القوميّة[3].

«جمعية العربية الفتاة»:

تأسّست في باريس سنة ١٩١١ على يد ثلاثة من الشبّان العرب الذين كانوا يدرسون هناك[4]. وكان مبدأ الجمعية «تحرير الأمّة العربية حسب الأحوال والظروف خطوة فخطوة بكل الوسائل الشرعيّة وغير الشرعيّة»[5]. وتعتبر هذه الجمعية الأولى التي قامت بدور مهمّ وفعلي في حركة القومية العربية الحديثة. وفي العام ١٩١٣ انتقل مركزها إلى بيروت ومن ثمّ إلى دمشق في العام التالي.

---

(١) ضمّت هذه الجمعية أعضاء كثر نذكر منهم: عبد الكريم الخليل، صالح حيدر، رفيق سلوم، جميل الحسيني، يوسف مخيبر، سيف الدين الخطيب. المرجع نفسه، ص ١٨٤.

(٢) سليمان موسى: المرجع السابق، ص ٣٤ ـ ٣٥.

(٣) جورج أنطونيوس: يقظة العرب، ص ١٨٧.

(٤) رستم حيدر وعوني عبد الهادي وأحمد قدري.

(٥) سليمان موسى: الحركة العربية، ص ٣٣.

«جمعية العهد»:

يمكن اعتبار هذه الجمعية بمثابة الجناح العسكري لـ «جمعية العربية الفتاة» أنشأها عزيز علي المصري في استانبول عام ١٩١٣ من عدد من الشبّان العرب الضبّاط في الجيش. وكان هدف الجمعية الحصول على الاستقلال الداخلي للأقطار العربية ضمن الامبراطوريّة العثمانية[١].

المؤتمر العربي الأوّل في باريس ١٩١٣:

في العام ١٩١٣ عاد الاتحاديون إلى الحكم وتمسّكوا بالمركزية الصارمة[٢] مما جعل العرب يفقدون شيئاً فشيئاً الأمل في عمليات الإصلاح وتنظيم كيان الدولة على أسس اللامركزية، فكان أن دعا عدد من الشبّان العرب في باريس إلى عقد مؤتمر عربي يعلنون فيه المطالب العربية ويطرحون أمام العالم أجمع أن العرب شركاء في الدولة وأنهم لا يرضون عن اللامركزية بديلاً[٣].

عقد المؤتمر جلساته الأربع بين ١٨ و٢٣ حزيران (يونيو) ١٩١٣، واشترك فيه ممثلون عن «حزب اللامركزية» من مصر و«جمعية بيروت الإصلاحية» وعن المهاجرين السوريين في الولايات المتحدة والمكسيك وعن العرب المقيمين في باريس. وكان جميع أعضاء المؤتمر من سوريا الطبيعية باستثناء عضوين عراقيَّيْن. وانتخب المؤتمر لرئاسته الشيخ عبد الحميد الزهراوي، كما انتخب المحامي اسكندر عمّون نائباً للرئيس. وقد اتخذ المؤتمر مقرَّرات هامّة على صعيد الحركة القومية العربية أبرزها التأكيد على أهمية الإصلاح في الدولة ومشاركة العرب الفعليّة في الحكم وإنشاء إدارة لامركزيّة من كل ولاية عربية تنظر في احتياجاتها، وأن تكون اللغة العربية معتبرة في مجلس النواب العثماني وأن يقرِّر هذا المجلس كون اللغة العربية لغة رسمية في الولايات العربية، وتنفيذ مطالب ولاية بيروت الإصلاحية وغيرها من المقررات

---

(١) سليمان موسى: المرجع نفسه، ص ٣٣.

(٢) بدأت «جمعية الاتحاد والترقّي» عام ١٩٠٨ سياسة إصلاحية في البلاد لكنها سرعان ما جنحت إلى الحكم المركزي الصارم فاصطدمت مع أنصار اللامركزية الممثّلة بالأحزاب المعارضة كحزب «الحرية والائتلاف» العثماني والجمعيات العربية العلنية والسرّية. استمرّت «جمعية الاتحاد والترقي» متربّعة على كرسي الحكم حتى تموز ١٩١٢ حين شكّل حزب «الحرية والائتلاف» الحكومة الجديدة فسمح بتنفيذ سياسة اللامركزية في البلاد العربية، غير أن حكومته لم تستمر في الحكم سوى عدة شهور (٢١ تموز ١٩١٢ - ٢٣ كانون الثاني ١٩١٣) حيث عاد الاتحاديون إلى الحكم وشكّلوا حكومة جديدة برئاسة محمود شوكت باشا سارعت إلى تعطيل المجالس العمومية في الولايات وإحكام قبضتها عليها وتوسيع سلطات وصلاحيات الولاة والموظفين.

(٣) أسعد داغر: «مذكراتي على هامش القضية العربية»، القاهرة ١٩٥٩، صفحة ٥٨.

التي اعتبرها العرب لا تنمّ عن روح انفصالية، بل إنَّ تنفيذها يقوِّي الدولة العثمانية ويبعد الأخطار عنها[١].

حاول الاتحاديون الالتفاف على المؤتمر أوّلاً بالتقليل من أهمّيته وذلك من خلال زيارة وفد من سوريا إلى استانبول من أنصار الاتحاديّين أعلن أعضاؤه أن المؤتمرين في باريس لا يمثّلون إلّا أنفسهم وأنّهم يعملون بوحي من الدول الأجنبية[٢]. وثانياً عبر إرسالهم مدحت شكري بك سكرتير اللجنة المركزية لحزب الاتحاد والترقي من أجل التفاوض مع رجال المؤتمر. وفعلاً جرت المفاوضات وتوصّل الطرفان إلى اتفاق وعاد مدحت شكري وعبد الكريم الخليل إلى استانبول حيث تمّ التوقيع على الشروط النهائية من قبل وزير الداخلية طلعت بك عن الحكومة وعبد الكريم الخليل عن الشبيبة العربية[٣]. ولكن هذا الاتفاق لم ينفَّذ منه إلّا القليل وكانت الحرب العالمية الأولى توشك أن تندلع فانتهز الاتحاديون الفرصة للتمسُّك بنظام المركزية الصارمة الذي استمرُّوا في تطبيقه حتى نهاية الحرب في عام ١٩١٨.

يتبيَّن ممّا تقدَّم أنَّ العرب حاولوا بشتّى الوسائل المتاحة أمامهم منذ أواسط القرن الماضي تأكيد شخصيّتهم القومية والعمل على إصلاح أحوالهم رغم الصعاب الكثيرة التي واجهتهم إن في عهد عبد الحميد الذي كان نظامه بوليسيّاً قمعيّاً وإن في عهد الاتحاديّين بعد انقلابي العامين ١٩٠٨ و١٩٠٩.

ولئن طالبت معظم الجمعيات والأحزاب العربية بالإصلاح ولم تطرح الانفصال التام عن الدولة فإنّ تعصُّب الاتحاديّين لقوميّتهم الطورانيّة واتّباعهم لسياسة «التتريك» في البلاد العربية ساعد على جعل العرب بالمقابل يتمسّكون بقوميّتهم ويدافعون عنها ويعملون على التخلُّص من النير التركي أملاً بقيام دولتهم المستقلّة.

---

(١) أسعد داغر: المرجع نفسه، ص ٥٩ - ٦٠.

للمزيد من التفاصيل حول المؤتمر، انظر، وجيه كوثراني: «وثائق المؤتمر العربي الأول ١٩١٣»، دار الحداثة، بيروت ١٩٨٠. وانظر النص الحرفي لمقرّرات المؤتمر في، يوسف خوري: «المشاريع الوحدوية العربية»، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٨، ص ١ - ٢.

(٢) ضم الوفد محمد باشا العظم، عبد الرحمن باشا اليوسف، الأمير شكيب أرسلان، الشيخ أسعد الشقيري. ويقول الأمير شكيب أرسلان إن الوفد سافر بموجب أمر صدر من استانبول،: سليمان موسى، الحركة العربية، ص ٣٩.

لمعرفة موقف الأمير شكيب أرسلان المعارض لانعقاد المؤتمر أنظر، الأمير شكيب أرسلان: ««سيرة ذاتية»، دار الطليعة، بيروت ١٩٦٩، ص ١٠٨، ١١٠.

(٣) سليمان موسى: المرجع السابق، ص ٣٩ - ٤٠.

ينفي الدكتور حسان حلاق حصول اتفاق بين وفد المؤتمر إلى استانبول والحكومة العثمانية بشأن تنفيذ مقررات مؤتمر باريس ويعزو السبب في عدم تنفيذ المقررات إلى الصراعات والمنافسات المحلية التي أعطت الدولة مبرّرات للمماطلة حيناً والرفض حيناً آخر، بالإضافة إلى بروز أحداث داخلية ومن ثم نشوب الحرب العالمية الأولى. حسان حلاق: «دراسات في تاريخ لبنان المعاصر» (١٩١٣ - ١٩٤٣)، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت ١٩٨٥، ص ٤٠.

الفصل الثاني:

العرب إبّان الحرب العالمية الأولى وما بعدها (١٩١٤ - ١٩٢٠)

من العهد التركي إلى مؤامرات الحلفاء إلى التجزئة والانتداب

جمال باشا في سورية:

مع مطلع العام ١٩١٤ أخذ الاتحاديون ينفِّذون سياسة متشدِّدة تجاه العرب تقوم على الأسس التالية:

«١ - إقصاء ضباط العرب عن الآستانة والبلاد العربية إلى الولايات التركية.
٢ - الإسراع بتطبيق سياسة التتريك بصورة حازمة.
٣ - قتل الحركة الإصلاحية وحلّ الأحزاب العربية.»[١].

وكان أوَّل عمل قامت به الحكومة العثمانية بعد دخولها الحرب إلى جانب ألمانيا (٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٤) أن عيَّنت أحمد جمال باشا قائداً للجيش الرابع في سوريا لتنفيذ عملية الهجوم على قناة السويس وخوّلته صلاحيات واسعة. قام جمال باشا بحملته الأولى على ترعة السويس في ٢ شباط (فبراير) ١٩١٥ ولكنَّه فشل فشلاً ذريعاً وعاد من حيث أتى، وعلى الرغم من إشادته ببسالة الجنود العرب وإعلانه أن العرب من خلال تلك الحملة أكَّدوا حقيقة انضمامهم إلى الخلافة بقلوبهم وجوارحهم[٢]، نراه في نيسان (إبريل) من السنة

---

(١) محمد جميل بيهم: «قوافل العروبة ومواكبها خلال العصور»، ج ٢، بيروت، ص ٢٥.
(٢) سليمان موسى: الحركة العربية، ص ١٠٦.

نفسها وبعد شهرين فقط يحمّل الزعماء الإصلاحيين في سورية مسؤولية فشله ويبطش بهم، وبذلك بدأ ينفِّذ المشروعين اللذين حملهما معه إلى سورية. ويقضي الأول بإلغاء امتيازات متصرفية جبل لبنان وإخضاع سكانها للسيادة العثمانية المباشرة ويقضي الثاني بضرب حركة العرب القومية وتتريك العرب[1]. وفعلاً في شهر نيسان (إبريل) ١٩١٥ أمر جمال باشا باعتقال عدد من الشبّان العرب والزعماء الإصلاحيين وإحالتهم إلى محكمة عرفية عسكرية أنشأها خصيصاً لهذه الغاية في عاليه بلبنان، فجرت محاكمتهم بصورة شكلية وحكم بالإعدام على أحد عشر شخصاً نُفِّذ فيهم الحكم صباح ٢١ آب (أغسطس) ١٩١٥. كما حكم على أكثر من سبعين شخصاً من أبناء سوريا الطبيعية بالإعدام غيابياً كانوا يقيمون في مصر[2]. ثمّ استمرّت بعد ذلك موجة الإرهاب والاعتقال والنفي والإعدام، وفي السادس من أيار (مايو) ١٩١٦ نفّذ حكم الإعدام بقافلة ثانية من الوطنيين العرب في كلٍ من دمشق وبيروت.

إن هذه الجرائم البشعة التي اقترفها جمال باشا في سوريا أحدثت موجة من الاستياء العارم في نفوس العرب وبدأ الشقاق بين العرب والترك فوقف السوريون إلى جانب الشريف حسين في ثورته ضد الأتراك. إن جمال باشا بأعماله الطائشة والمجرمة دفع العرب إلى مناوأة الدولة والعمل على التخلُّص من نيرها الثقيل والمطالبة بدولة عربية موحدة والاستقلال عن الترك.

الثورة العربية الكبرى:

كان الأمير فيصل الابن الثالث للشريف حسين شريف مكّة يتردَّد باستمرار على دمشق في طريق ذهابه إلى الأستانة وإيابه منها. وكان في دمشق يتصل برجال الحركة العربية ويتبادل معهم الآراء والمواقف، وفي الثالث والعشرين من آذار (مارس) ١٩١٥ عاد إلى دمشق من الأستانة فوجد زملاءه في جمعيتي «الفتاة» و«العهد» قد وضعوا ميثاقاً خاصاً للتعاون مع بريطانيا وطلبوا منه أن يحمله إلى والده، ومما جاء في ذلك الميثاق: «اعتراف بريطانيا العظمى باستقلال البلاد العربية الواقعة ضمن الحدود التالية:[3]

(١) عادل اسماعيل: «السياسة الدولية في الشرق العربي»، الجزء الرابع، بيروت ١٩٧٠، ص ٢٠٦.

(٢) سليمان موسى: الحركة العربية، ص ١٠٧.

انظر أيضاً، أسعد داغر: مذكراتي، ص ٨٢.

بعد اشتراكها في الحرب فتّشت السلطات العثمانية قنصليتي فرنسا في دمشق وبيروت فوجدت فيهما وثائق تدين عدداً من رجال الحركة الإصلاحية فاعتبرت ذلك خيانة لها يرتكبها هؤلاء العرب معتمدين على فرنسا عدوّتها في الحرب.

(٣) جورج أنطونيوس: يقظة العرب، ص ٢٤٣.

وأيضاً، يوسف خوري: المشاريع الوحدوية، ص ٦.

* شمالاً، خط مرسين - ، أضنة إلى ما يوازي خط العرض ٣٧ شمالاً، ثم على امتداد خط بيرجيك - أورفة - ماردين - مديات - جزيرة ابن عمرو - العمارية إلى حدود إيران.
* شرقاً، على امتداد حدود إيران إلى خليج العرب جنوباً.
* جنوباً، المحيط الهندي (باستثناء عدن التي يبقى وضعها الحالي كما هو).
* غرباً، على امتداد البحر الأحمر ثم البحر الأبيض المتوسط إلى مرسين.

- إلغاء جميع الامتيازات الاستثنائية التي منحت للأجانب بمقتضى الامتيازات الأجنبية.
- عقد معاهدة دفاعية بين بريطانيا العظمى وهذه الدولة العربية المستقلة.
- تقديم بريطانيا العظمى وتفضيلها على غيرها من الدول في المشروعات الاقتصادية».

وسوف تكمن أهمية هذا الميثاق في كونه اعتمد كأساس في مفاوضات الشريف حسين مع بريطانيا. من جهة ثانية كانت بريطانيا تجري اتصالات بالشريف حسين عبر دار الاعتماد في مصر. ومن ثمّ جرت مفاوضات مهمّة بين الشريف حسين وهنري مكماهون (H. Mcmahon) المندوب السامي البريطاني في القاهرة، عرفت بمراسلات الحسين - مكماهون[1]، وتناولت أسس التعاون بين العرب وبريطانيا العظمى لإعلان ثورة عربية ضد الأتراك، وفي هذه المراسلات أعلنت بريطانيا عن استعدادها لمدِّ الثورة بالمال والسلاح من أجل إنجاحها كما أكّدت تأييدها لاستقلال البلاد العربية وإعلان خلافة عربية. وفي العاشر من حزيران (يونيو) ١٩١٦ أعلنت الثورة وبإعلانها «تطوّر العمل السياسي للقوميين العرب خلال السنوات الثماني السابقة حتى بلغ حدّ النضج الطبيعي»[2]. وبعد سلسلة من المعارك استطاعت الثورة أن تثبِّت أقدامها. وفي التاسع والعشرين من تشرين الأول (أكتوبر) ١٩١٦ اتخذ علماء الحجاز وزعماؤه والسوريون الموجودون فيه قراراً بإنشاء دولة عربية رسمياً والمناداة

(١) أنظر نصوص المراسلات في، جورج أنطونيوس: «يقظة العرب»، ص ٥٤٣ - ٥٧٧.

لم يعرف العرب بهذه المراسلات إلاّ بعد انتهاء الحرب حين نشرت بعضاً منها الصحف البريطانية والفرنسية والعربية. كما أن الشريف حسين نفسه كان ينشر رسمياً في مكّة أجزاء منها. ويذكر جورج أنطونيوس في كتابه «يقظة العرب»، صفحة ٢٧٤، أنَّ الملك حسين سمح له قبيل وفاته سنة ١٩٣١ بنسخها فنشرها في كتابه المذكور. ولكن الحكومة البريطانية لم تنشرها رسمياً حتى عام ١٩٣٩.

(٢) سليمان موسى: الحركة العربية، ص ٢٧٠.

بالشريف حسين ملكاً على تلك الدولة بلقب «ملك البلاد العربية»(١). ولكن الحلفاء وعلى رأسهم بريطانيا حليفة العرب ومساندة الثورة رفضت الاعتراف بالشريف حسين إلَّا ملكاً على الحجاز وكان ذلك بمثابة الضربة الأولى التي تلقَّاها العرب من الحلفاء، ثم تتالت الضربات التي هدفت إلى تقسيم بلاد العرب إلى مناطق نفوذ فيما بينهم.

اتفاقية سايكس - بيكو (١٦ أيار/مايو ١٩١٦):

جرت المفاوضات بشأن هذه الاتفاقية بصورة سرية بين كل من بريطانيا وفرنسا وروسيا أثناء الحرب لاقتسام مناطق نفوذ فيما بينها في أراضي الدولة العثمانية. وبنتيجة المفاوضات تبادلت حكومات الدول الثلاث مذكرات ديبلوماسية اعترفت فيها كل دولتين بحق الدولة الثالثة في أجزاء من الامبراطورية العثمانية بعد تجزئتها. وما يهمنا هنا ما اتفقت عليه بريطانيا وفرنسا لارتباطه بمصير البلاد العربية التي كانت جزءاً من الدولة العثمانية.

ومن أهم شروط الاتفاقية المذكورة:

١ - إنشاء دولة عربية مستقلة أو حلف دول عربية تحت رئاسة رئيس عربي من المنطقتين (أ) (داخلية سورية) و(ب) (داخلية العراق) ويكون لفرنسا في منطقة (أ) ولانكلترا في منطقة (ب) حقّ الأولوية في المشروعات والقروض المحلية وتنفرد فرنسا في منطقة (أ) وانكلترا في منطقة (ب) بتقديم المستشارين والموظفين الأجانب بناء على طلب الحكومة العربية:

٢ - يخضع الساحل السوري من اسكندرونة شمالاً حتى صور جنوباً لحكم فرنسا المباشر وتخضع ولايتا بغداد والبصرة لحكم بريطانيا المباشر.

٣ - تنشأ إدارة دولية في فلسطين.

٤ - تنال بريطانيا مينائي حيفا وعكا(٢).

إنَّ هذه الاتفاقية تنمّ عن روح استعمارية قديمة عند كلا الدولتين، ففي الوقت الذي كان فيه العرب يضعون ثقتهم بالحلفاء وبريطانيا على وجه الخصوص ويعلنون الثورة على الأتراك كان الحلفاء يخطِّطون لاقتسام بلادهم سرّاً غير آبهين بالعرب وبمطامحهم القومية المشروعة.

---

(١) سليمان موسى، المرجع نفسه، ص ٢٨١.

أنظر أيضاً: محمد عزة دروزة - حول الحركة العربية الحديثة، الجزء ١ - المطبعة العصرية - صيدا ١٩٥٠ - ص ٦٩.

(٢) Alphonse Joffre; Le mandat de La France sur La syrie et le Grand Liban - Lyon, 1924, P. 32-33.

وعد بلفور (Belfor) (٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٧):

الحدث المشؤوم الآخر كان التصريح الذي أصدرته الحكومة البريطانية ضمن رسالة بعث بها وزير خارجيتها آرثر بلفور إلى الزعيم اليهودي اللورد روتشيلد (L. Rutchuld) وجاء نصّه كما يلي:

«إن حكومة جلالة الملك تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين وستبذل جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية على أن يفهم جلياً أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن يجحف بالحقوق المدنية والدينية التي تتمتَّع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة الآن في فلسطين، ولا الحقوق أو الوضع السياسي الذي يتمتَّع به اليهود في البلدان الأخرى»(١).

إنَّ هذا الوعد بإنشاء دولة يهودية في فلسطين جاء متناقضاً كل التناقض مع أماني العرب القومية التي وعد الحلفاء باحترامها كما جاء مناقضاً لأبسط قواعد الحق والعدالة، فمن أين حصلت بريطانيا على حقِّ التصرُّف في فلسطين أو في غيرها من بلدان العرب؟

رد الفعل العربي على الاتفاقيات السرّية ووعود الحلفاء الجديدة:

نشرت اتفاقية سايكس بيكو (Sykes-Picot) رسمياً بعيد نجاح الثورة الشيوعية في روسيا في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٧ ضمن مجموعة الوثائق السرّية في محفوظات وزارة الخارجية الروسية، كما وأنَّ العرب علموا بمحتوى الاتفاقية عبر رسالتين من جمال باشا إلى كلٍّ من الأمير فيصل وجعفر العسكري لعرض صلح منفرد مع الأتراك والتخلِّي عن الحلفاء لأن نواياهم المبيَّتة تتناقض والأماني العربية بالاستقلال. أما وعد بلفور فقد أعلنته الصحافة في مصر أولاً ثم وصل أسماع الشريف حسين في الحجاز. استاء الملك حسين استياءً شديداً من موقف حليفته بريطانيا فأرسل الكتابين اللذين وصلاه من نجله فيصل والمتعلّقان بنشر اتفاقية سايكس بيكو إلى السير رجينالد وينجيت (Reginald Wingte) المفوض السامي البريطاني في القاهرة وكان ردّ الحكومة البريطانية أن أعلنت عن ارتياحها لنوايا الملك حسين المخلصة نحو الحلفاء بإرساله هذين الكتابين وأكدت له «أنه من غير الضروري أن نلفت نظركم إلى أن هدف الأتراك بذر بذور الشك والريبة بين الحلفاء وبين أولئك العرب الذين يكافحون تحت لوائكم وبزعامتكم لنيل حريتهم... إنَّ حكومة جلالته وحلفاءها تقف بثبات إلى جانب كل حركة تهدف إلى تحرير الشعوب المظلومة وهي مصمِّمة كذلك على مساندة الشعوب العربية في كفاحها لإنشاء عالم عربي يحلّ فيه القانون محل المظالم العثمانية،

---

(١) أنظر: عادل اسماعيل: السياسة الدولية في الشرق العربي - ج ٤، ص ٢٣٩. وانظر أيضاً: عبد الوهاب الكيالي: تاريخ فلسطين الحديث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٧٣، ص ١٠٠.

عالم عربي جديد تحلّ فيه الوحدة محل المنافسات والحزازات المصطنعة التي كانت تثيرها سياسة الموظفين الأتراك. إن حكومة جلالته تؤكِّد مرة أخرى تمسّكها بتعهّدها المتعلّق بتحرير الشعوب العربية . . .»(١). وفي الرابع من كانون الثاني (يناير) ١٩١٨ طلبت الحكومة البريطانية من السيد «هوغارت» (Hogarth) رئيس المكتب العربي في القاهرة أن يبعث رسالة إلى الملك حسين تتضمن التأكيد التالي:

«إن دول الحلفاء تؤكِّد عزمها على إفساح المجال التام أمام العرب مرة ثانية لينشئوا لأنفسهم دولة في هذا العالم. ولا يمكن أن يتحقّق هذا الأمر إلّا على أيدي العرب أنفسهم إذا ما اتّحدوا، وستستمر بريطانيا العظمى مع حلفائها في اتّباع سياسة تستهدف هذه الوحدة العربية . . .»(٢). وفي السادس عشر من حزيران (يونيو) من العام نفسه أعطت الحكومة البريطانية تصريحاً لسبعة من الزعماء السوريين في مصر قدّموا مذكرة إلى وزارة الخارجية البريطانية بواسطة المكتب العربي في القاهرة وكان همّهم معرفة مواقف ونوايا الحكومة البريطانية إزاء العرب، وفي تصريحها هذا أكّدت الحكومة البريطانية أنّها تعترف بالاستقلال التام والسيادة للعرب الذين يقطنون الأراضي التي كانت حرّة ومستقلّة قبل الحرب وكذلك في الأراضي التي حرّرها العرب أنفسهم أثناء الحرب، وبالنسبة للأراضي التي تحتلّها قوات الحلفاء بعد طرد الأتراك منها فإن بريطانيا ترغب في أن تكون حكومة هذه الأقاليم قائمة على رضى المحكومين، أمّا الأراضي التي لا تزال تحت سيطرة الأتراك فإنّ الحكومة البريطانية ترغب في أن تفوز الشعوب المغلوبة في هذه الأراضي بالحرية والاستقلال(٣).

وفي الثامن من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٨ أعلنت الحكومتان البريطانية والفرنسية في تصريح مشترك أنّ السبب الذي حاربت بريطانيا وفرنسا من أجله في الشرق إنما هو «تحرير الشعوب التي رزحت أجيالاً طوالاً تحت مظالم الترك تحريراً تاماً نهائياً وإقامة حكومات وإدارات وطنية تستمد سلطتها من اختيار الأهالي الوطنيين لها اختياراً حراً . . .»(٤). ثم جاءت خطب الرئيس الأميركي ولسن (Wilson) والتي أعلن فيها عدم موافقته على أية اتفاقيات سرّية عقدت بين الدول المتحالفة أثناء الحرب، وفي إحدى خطبه أمام مجلس الشيوخ قال:

(١) زين نور الدين زين: الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان، بيروت ١٩٧١، ص: ٧٤ ـ ٧٥.
(٢) زين زين: المرجع نفسه ص ٧٥.
(٣) جورج أنطونيوس: يقظة العرب ـ ص ٥٨٧. أصحاب المذكرة السبعة هم: رفيق العظم، الشيخ كامل القصاب، مختار الصلح، عبد الرحمن شهبندر، خالد الحكيم، فوزي البكري، حسن حمادة.
(٤) Alphonse Joffre; Le Mandat de La France sur la Syrie et le Grand Liban. P: 72-73.

«لا يمكن للسلام أن يدوم ولا ينبغي له أن يدوم، إذا لم يكن قائماً على المبدأ الذي يقول بأن الحكومات تستمدّ كل سلطاتها الشرعية من رضى الشعب الذي تحكمه وأنّه ليس هناك من حق يجيز تسليم شعب من سلطة إلى سلطة أخرى. . كأنه متاع. إنّي أقترح قيام حكومة تقوم على أساس رضى الشعب وقبوله . . .»(١). كما أن مبادئه الأربعة عشر التي أعلنها والتي تضمّنت حق تقرير المصير للشعوب كانت تطميناً قوياً للعرب آنذاك.

أعود إلى جبهة الحرب فسنة ١٩١٨ كانت سنة انتصارات باهرة للحلفاء في منطقة الشرق الأوسط انتهت بالقضاء على الدولة العثمانية في جميع الأراضي العربية الآسيوية. وبانتقال فيصل على رأس جيشه العربي لفتح سوريا واحتلال دمشق انتقل . . . «من جبهة حربيّة محدّدة حيث كانوا يحاربون لأجل تحرير الحجاز إلى جبهة أوسع مجالاً وأشد تعقيداً من حرب عالمية وسياسة دولية . . .»(٢). ففي الثلاثين من أيلول (سبتمبر) ١٩١٨ انتهى عهد الحكم التركي في دمشق ورفع العلم العربي فوق مبنى البلدية ووجد العرب أنفسهم بعد ٤٠٠ سنة من الحكم التركي أمام تحدٍّ جديد بإقامة حكومة مستقلّة إثر أحداث بالغة الأهمية والتعقيد أثناء حرب عالمية طاحنة؛ إلّا أن هذه الأحداث التي جرت على مسرح العالم العربي خلال الحرب انتقلت بعد انتهائها إلى مؤتمر الصلح في باريس الذي سوف يتقرّر فيه مصير الشرق العربي كجزء من القضايا المطروحة على بساط البحث. ولكن المؤسف أن تصريحات ووعود الحلفاء للعرب لم تكن سوى سحابة صيف وأنّ مبادىء ولسون كانت «أحسن وسيلة للدعاية في أثناء الحرب إلّا أنّها عديمة الجدوى لإرساء قواعد السلم . . .»(٣).

مؤتمر الصلح (١٩١٩) والقضية العربية:

بعد أن وضعت الحرب أوزارها وعقد مؤتمر للصلح في باريس أوائل العام ١٩١٩ انتقلت القضية العربية إلى أروقة المؤتمر. ولكن بحثها تأخّر حتى السادس من شباط (فبراير) حين ألقى فيصل خطاباً أمام المؤتمرين أكّد فيه ما للشعوب العربية في آسيا من حقوق في الاستقلال والوحدة(٤). وفي ٢٥ آذار (مارس) أقرّ المؤتمر رسمياً إرسال لجنة تحقيق إلى الشرق بناء لاقتراح الرئيس الأميركي ولسن لتستطلع الحقائق وتكتب بها تقريراً إلى مؤتمر الصلح. وهذه اللجنة عرفت بلجنة «كنغ ـ كراين» (King-Crane) نسبة إلى اسمي العضوين الأميركيين فيها لأنّ الدول الكبرى الأخرى (بريطانيا ـ إيطاليا ـ فرنسا) لم تشترك فيها. وبعد

(١) زين زين: الصراع الدولي . . . ص ٨٨.
(٢) زين زين: المرجع نفسه ـ ص ٧٦.
(٣) خيرية قاسمية: الحكومة العربية في دمشق ١٩١٨ ـ ١٩٢٠، دار المعارف، القاهرة ١٩٧١، ص ٤٥.
(٤) عادل اسماعيل: السياسة الدولية، الجزء الخامس، ص ٢٠.

زيارة اللجنة إلى المنطقة كتبت تقريرها ورفعته إلى وفد الولايات المتحدة في باريس[1]. ومن الإنصاف القول إن هذا التقرير اتصف بالموضوعية والنزاهة وعبّر عن المشاعر التي سادت الأوساط العربية في فترة ما بعد الحرب ولذلك لم يأخذ به المؤتمر بسبب سعي بريطانيا وفرنسا للحفاظ على مصالحهما الاستعمارية في المنطقة العربية. وكان أن بدأت الدولتان المذكورتان تنفيذ سياستهما القاضية بتطبيق اتفاقية سايكس ـ بيكو واقتسام مناطق النفوذ بينهما على حساب حقوق العرب وأمانيهم القومية.

مؤتمر سان ريمو (SAN REMO) (١٩٢٠) يوزّع الانتدابات:

عندما وجد العرب أنّ بريطانيا وفرنسا تعملان على اقتسام بلادهم لا سيما بعد اتفاق لويد جورج (Loyd George) كليمنصو (Clemenceau) على سحب القوات الإنكليزية من سوريا وإحلال قوات فرنسية محلها كان عليهم مواجهة هذه المسألة فاجتمع المؤتمر السوري العام في ٨ آذار (مارس) ١٩٢٠ في دمشق وأصدر قراراً بإعلان استقلال سوريا الطبيعية دولة ذات سيادة وملكية دستورية على رأسها الملك فيصل[2]. واجتمع أيضاً الزعماء العراقيون واتخذوا قراراً مماثلاً حول العراق واختاروا الأمير عبد الله ملكاً عليهم[3]. من جهتهما لم تعترف بريطانيا وفرنسا بمقرّرات دمشق واتخذت الخطوات الضرورية لعقد اجتماع للمجلس الأعلى للحلفاء على وجه السرعة فاجتمع المجلس الأعلى في سان ريمو بإيطاليا (نيسان/إبريل - أيار/مايو ١٩٢٠) واتخذ قراراً بفرض نظام الانتداب على البلاد العربية وعهد به إلى بريطانيا وفرنسا بحيث تخضع سوريا ولبنان للانتداب الفرنسي والعراق وفلسطين وشرق الأردن للانتداب البريطاني.

يتبينّ من مجرى الأحداث التي وقعت في بلاد العرب قبل الحرب وخلالها وبعدها أنّ العرب كانوا يسيرون في طريق والأتراك والحلفاء يسيرون في طريق آخر مغاير. ويمكن تسجيل الاستنتاجات التالية:

أولاً: بينما هلّل العرب لانقلابي ١٩٠٨ و١٩٠٩ اللذين أطاحا بحكم السلطان عبد الحميد الثاني الاستبدادي أملاً بتحقيق اللامركزية والإصلاح نجد أنّ الحكام الجدد تجاهلوا طموحاتهم القومية وأصرّوا على «تتريكهم» ومعاملتهم كمحكومين وليس كشركاء.

---

(١) انظر نص التقرير في: جورج أنطونيوس ـ يقظة العرب، ص: ٦٠٠ ـ ٦١٨.

(٢) محمد عزة دروزة: حول الحركة العربية الحديثة ـ الجزء الأول، ص: ١٢٥ ـ ١٢٧.

(٣) محمد عزة دروزة: نفس المصدر، ص ١٣١.

ثانياً: إبّان الحرب وبسبب سياسة الأتراك تجاههم توجّه العرب إلى الحلفاء وتعاونوا معهم وقاموا بثورتهم عام ١٩١٦ بمساندة بريطانيا كل ذلك بهدف تحقيق أمانيهم القومية بالوحدة والاستقلال. ولكن دول الحلفاء بدل أن تردّ لهم الجميل كانت تتفاهم سرّاً فيما بينها وتعقد الصفقات لاقتسام بلادهم.

ثالثاً: بعد الحرب بدأت المساومات بين دول الحلفاء لتنفيذ ما اتفقت عليه خلالها. فجاءت قرارات سان ريمو ترسيخاً للاتفاقات السرّية التي تمّت خلال الحرب وتثبيتاً لاحتلال جيوش الحلفاء العسكري للأراضي العربية. وأصبحت بلاد العرب على مشارف العام ١٩٢١ بين احتلال مباشر لبعض المناطق وتطبيق لنظام الانتداب في مناطق أخرى وهذا النظام ليس سوى «بديل عن الاستعمار القديم» باعتراف لويد جورج رئيس وزراء بريطانيا نفسه[1]. وهكذا بدلاً من قيام الكيان العربي الموحَّد المستقل الذي كان العرب يسعون إليه سيطرت الدول الاستعمارية الكبرى على المنطقة العربية شرقاً وغرباً من العراق والخليج إلى سوريا ولبنان وفلسطين والأردن إلى مصر والسودان إلى تونس وليبيا والجزائر والمغرب فرسّخت أسس القطرية على حساب الوحدة. وانتقل العرب من العهد التركي إلى نير الدول الاستعمارية الغربية الكبرى.

---

(١) سليمان موسى: الحركة العربية، ص ٥٤٨، نقلاً عن: Loyd George, the truth About the Peace treaties, Vol 1, P. 622.

الفصل الثالث:

اتجاهات العمل العربي المشترك منذ العام ١٩٢٠ وحتى العام ١٩٤٥

الحركة العربية بين الحربين العالميتين:

ردَّ العرب على القوى الاستعمارية المحتلة بثورات قاموا بها في مصر عام ١٩١٩ وفي سوريا عام ١٩١٩/ ١٩٢٠ وفي فلسطين والعراق عام ١٩٢٠. ولكن السلطات المحتلة أخمدت هذه الثورات بالحديد والنار مما جعل المنطقة تعيش طيلة عقد من الزمن في ظل الأمر الواقع المفروض. وفي بدء الثلاثينات أخذت الاتجاهات الوحدوية تحتلّ مكانتها البارزة في الحركات السياسية العربية وذلك في مواجهة الاتجاهات القطرية الضيِّقة. واستثمر المشتغلون في الحركة القومية العربية فرصة انعقاد المؤتمر الإسلامي في القدس في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣١ فعقدوا اجتماعاً في منزل عوني عبد الهادي جرى الاتفاق خلاله على ميثاق عربي يؤكِّد وحدة الأمّة العربية ورفض التقسيم المصطنع لأقاليمها وضرورة العمل من أجل تحقيق هدفي الاستقلال والوحدة، وتم تشكيل لجنة تنفيذية للدعوة لعقد مؤتمر عربي عام لمناقشة أفضل السبل لتحقيق هذه الغاية[١]. وبعد نيل العراق استقلاله في عام ١٩٣٢ علّق القوميون العرب آمالاً كبيرة على الملك فيصل الأول، واتجهت الأنظار إلى اتحاد بين العراق وسوريا، لكن الفرنسيين كانوا يقاومون بشدة هذا الاتجاه لأنه حسب اعتقادهم يقضي على مصالحهم في المنطقة[٢]. كما أن بريطانيا كانت تعارض مثل هذا الاتحاد لمخالفته بنظرها نظام الانتداب

---

(١) من بحث للدكتور أحمد محمود جمعة بعنوان: «الديبلوماسية البريطانية وقيام جامعة الدول العربية»، نشر في مجلة «المستقبل العربي» التي يصدرها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ١٩٧٩/٥، ص ٩١. وكذلك انظر: محمد عزة دروزة - حول الحركة العربية الحديثة، ج ٣، ص: ٨٦ - ٨٩.

(٢) من بحث للدكتور علي محافظة بعنوان: النشأة التاريخية للجامعة العربية، نشر في: جامعة الدول العربية - الواقع والطموح - مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٣، ص ٣٤. نقلاً عن: France - Ministère des Affaires Etrangères (M.A.E) papiers puaux, carton 255, «puaux au M.A.E 16/6/1939».

من جهة ولمعارضة الملك السعودي عبد العزيز له من جهة أخرى[1]. وعندما قام الملك فيصل الأول عام ١٩٣٣ بزيارة إلى بريطانيا تناول موضوع الاتحاد مع السير جون سيمون (J. Simon) وزير الخارجية البريطاني موضحاً له أن مرحلة جديدة بدأت ينبغي على العراق خلالها أن يعمل على تأمين مستقبله السياسي وتبنّي حركة الوحدة العربية، وعندما ذكر الوزير البريطاني أن عقد مؤتمر عربي عام في بغداد سيثير مشاكل خطيرة في علاقات العراق مع جيرانه ردَّ الملك فيصل بأنه يعلّق الآمال الكبيرة على حصول اتفاق مع بريطانيا حول سياسة تؤدّي إلى تحقيق آمال العرب، واستطرد أنه في حال حصول هذا الاتفاق فسوف يبذل المساعي لمنع عقد المؤتمر لا في بغداد ولا في غيرها. وهنا نقل الوزير البريطاني موقف حكومته المعارض بشدّة لأيّ مشروع يهدف إلى تحقيق الوحدة العربية معتبراً أن حكومته لا تعارض بقيام أي تعاون بين الدول العربية في المجالات الثقافية والاقتصادية[2].

وبعد وفاة الملك فيصل الأول عام ١٩٣٣ ظهر على الساحة العربية الآسيوية الملك عبد العزيز آل سعود الذي أخذ نجمه في الصعود لا سيما بعد إبرامه معاهدة أخوّة وتحالف مع العراق عام ١٩٣٦ انضمَّت إليها اليمن عام ١٩٣٧، وبعد التفاف عدد من القوميين العرب حوله. وأدّى هذا الواقع الجديد إلى ظهور اتجاهين في حركة القومية العربية، الأول يدور حول زعامة الأسرة الهاشمية والثاني يدور حول زعامة الأسرة السعودية. وكان الاتجاه الأول يرى أن الأسرة الهاشمية مؤهَّلة لقيادة الأمّة العربية نحو التحرير والوحدة انطلاقاً من مركزها الديني وتسلّمها قيادة الحركة العربية منذ أوائل القرن الحالي. والاتجاه الثاني يرى أنّه بعد وفاة فيصل فقدت الأسرة الهاشمية زعامتها للحركة القومية وأنَّ عبد العزيز بعدما وحّد الحجاز ونجد وعسير والاحساء أصبح جديراً بهذه الزعامة[3]. واقتنع أصحاب هذا الاتجاه الأخير بالفكرة الاتحادية القائمة على الاعتراف بالكيانات السياسية القطرية التي ظهرت في المنطقة في أعقاب تسويات ما بعد الحرب العالمية الأولى واحترام سيادتها واستقلالها وأن يكون التعاون فيما بينها على أساس معاهدات واتفاقيات تنظّم هذا التعاون في الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية. وكان قادة «الكتلة الوطنية» في سورية من المتحمّسين لهذا الاتجاه بعد عام

(١) علي محافظة: النشأة التاريخية للجامعة العربية، المرجع السابق، ص ٣٤. نقلاً عن: Ahmad. M. Goma'a; the foundation of the League of Arab states. Wartime Diplomcy and Inter - Arab politics 1941 - 1945 (London: Longman 1977) P.6.

(٢) أحمد محمود جمعة: الديبلوماسية البريطانية وقيام جامعة الدول العربية، المرجع السابق، ص ٩٢. نقلاً عن: وثائق الخارجية البريطانية: ملف رقم ٦٨٥٥، وثيقة رقم ٦٥/٣٤٧/٣٧٢٨.

(٣) علي محافظة: النشأة التاريخية للجامعة العربية، ص ٣٥.

١٩٣٣[1]. وكذلك «اللجنة التنفيذية العليا» في فلسطين بعد عام ١٩٣٦[2]. وقبل البحث في انعكاسات الأحداث التي جرت في فلسطين في الثلاثينات على قضية الوحدة العربية لا بدَّ من إيجاز تطوُّر المدّ العروبي في مصر خلال هذه المرحلة. لقد ظهرت في مصر جمعيات عربية شرقية واسلامية كـ «الرابطة الشرقية» التي أصدرت مجلة «الرابطة الشرقية» عام ١٩٢٩، وجمعية «الوحدة العربية» التي تشكَّلت عام ١٩٣٠، و«الاتحاد العربي العام» الذي تأسَّس عام ١٩٣٣. وكان أيضاً لجمعيتي «الشبّان المسلمين» التي تأسَّست عام ١٩٢٧ وجماعة «الإخوان المسلمين» التي تأسَّست عام ١٩٢٨ أثر كبير في بعث الاهتمام في صفوف الشعب المصري بالقضايا العربية بوجه عام وبالوحدة العربية بوجه خاص[3]. وتأسَّست في مصر لجنة عليا لإغاثة عرب فلسطين عام ١٩٣٦، وشغلت قضية فلسطين الرأي العام المصري. واهتمَّ القصر الملكي بهذا الأمر وانتهزها فرصة لتعزيز زعامة مصر في العالمين العربي والإسلامي[4]. وتمَّ في القاهرة عقد المؤتمر البرلماني العربي والإسلامي لنصرة فلسطين في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٣٨. وقد بلغ المدّ العربي أوجه في مصر مع تشكيل وزارة علي ماهر في آب (أغسطس) ١٩٣٩ إذ ضمَّت عدداً من القادة المصريين الداعين للتعاون العربي[5]. أعود إلى فلسطين في الثلاثينات وانعكاساتها العربية، فالثورة العربية التي نشبت في فلسطين بين عامي ١٩٣٦ و١٩٣٩ كانت لها انعكاساتها المباشرة بالنسبة لحركة القومية العربية إذ إنَّ هذه الأحداث حرَّكت أولاً الرأي العام العربي ودفعت المسؤولين العرب إلى إصدار التصريحات العلنية المندِّدة بالسياسة الاستعمارية في المنطقة مما دفع بدوره القوى الخارجية المتصارعة وعلى رأسها بريطانيا للنظر بمنظار آخر نحو القضية العربية عند صياغة سياستها تجاه المنطقة. وكان لمشاريع الاتحاد العربي نصيب كبير في التسويات التي اقترحت لحل المسألة الفلسطينية في هذه الآونة. فمشروع اللورد صموئيل (L. Samuel) أول مندوب سام بريطاني على فلسطين الذي جرى بحثه أثناء مناقشة مجلس اللوردات البريطاني تقرير لجنة بيل (Peel Commission) الملكية في ٢٠ تموز (يوليو) ١٩٣٧ يدعو إلى قيام اتحاد كونفدرالي واسع يضم السعودية والعراق وسورية وفلسطين وشرق الأردن بشرط موافقة فرنسا والحركة الصهيونية عليه. لكن

(١) علي محافظة: المرجع السابق، ص ٣٥، نقلاً عن: France, Ministère des affaires Etrangères Syrie, E, Carton 772, Beyrouth, 24/5/1934, «Haut commissaire au M.A.E,».

(٢) علي محافظة: المرجع السابق، ص ٣٥. نقلاً عن: France, Ministère des affaires Etrangères, «Palestine, E, Carton 118 - «D'Aumale au M.A.E, 4/3/1937», and M.A.E, Arabie - Hedjaz, E, Carton 77.

(٣) حسن البنّا: مذكرات الدعوة والداعية، بيروت ١٩٦٦، ص: ٢٩٠ - ٢٩٧.

(٤) علي محافظة: المرجع السابق، ص ٣٤، نقلاً عن: Goma'a, the foundation of the legue of Arab states... pp. 37-39.

(٥) أمثال: عبد الرحمن عزّام ومحمد علي علوية وصالح حرب وغيرهم.

هذا المشروع لم يبصر النور بسبب رفضه من قبل وزارة المستعمرات والمنظمة الصهيونية[1]. ومشروع نوري السعيد رئيس وزراء العراق الذي قدمه إلى الحكومة البريطانية في أيلول (سبتمبر) ١٩٣٧ والداعي إلى تشكيل اتحاد يضم العراق وفلسطين وشرق الأردن بزعامة إحدى الأسر العربية المالكة ويمنح اليهود في نطاقه حكماً محلياً في المناطق الفلسطينية التي يشكّلون فيها أكثرية سكانية[2]. ومشروع عبد الله بن الحسين أمير شرق الأردن الذي قدّم إلى لجنة التقسيم المنبثقة عن لجنة «بيل» في ٢٧ أيار (مايو) ١٩٣٨ والذي يقوم على اتحاد فلسطين وشرق الأردن تحت زعامته ويتمتّع فيه اليهود بإدارة ذاتية في المناطق اليهودية. ولكن هذا المشروع لم يحظَ بموافقة أيٍّ من الأطراف المعنية لا عرب فلسطين ولا المنظمة الصهيونية ولا السلطات البريطانية[3]. ومشروع دافيد بن غوريون المسؤول التنفيذي للوكالة اليهودية الذي نقل إلى الملك عبد العزيز عام ١٩٣٧ ونص على وضع فلسطين وشرق الأردن تحت سيادة الملك بشرط السماح بالهجرة والاستيطان لليهود فيهما[4]. وفي ٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٣٧ عقد مؤتمر عربي عام في بلودان بسورية لتأييد الحق العربي في فلسطين وتجلّت في هذا المؤتمر روح التضامن العربي والإخلاص للقضية العربية، وقد اتخذ المؤتمر قرارات عديدة توجّت بميثاق جاء فيه: «يعاهد المؤتمرون أنفسهم أمام الله والتاريخ والأمة العربية والشعوب الإسلامية أن يستمرُّوا في الكفاح والنضال في سبيل فلسطين إلى أن يتم إنقاذها وتتحقَّق السيادة العربية عليها»[5]. وكان مؤتمر المائدة المستديرة الذي انعقد في لندن في شباط (فبراير) ١٩٣٩ بدعوة من بريطانيا والذي اشترك فيه العرب واليهود والإنكليز مناسبة لعرض الحل العربي للمسألة الفلسطينية، لكن المؤتمر لم ينجح بسبب ممالأة بريطانيا للحركة الصهيونية[6]. وخلاصة القول إنَّ جميع هذه المشاريع والمقترحات والقرارات لم تجد سبيلها إلى التنفيذ وذلك لأسباب عدّة منها أنّ السياسة البريطانية في فترة ما بين الحربين كانت ترمي إلى دعم الاتجاهات القطرية

(١) علي محافظة: النشأة التاريخية للجامعة العربية، المرجع السابق، ص ٣٦. نقلاً عن: David Ben Gurion, Letters To Paula Traus - Aubry Hodes (London 1971), p. 135.

(٢) أحمد محمود جمعة: الديبلوماسية البريطانية وقيام جامعة الدول العربية، المستقبل العربي، العدد ١٩٧٩/٥، ص ٩٣. وأيضاً في: علي محافظة: النشأة التاريخية للجامعة العربية، المرجع السابق، ص ٣٦.

(٣) عبد الله بن الحسين: الأمالي السياسية، مطبعة خليل نصر، عمان ١٩٣٩، ص: ١١٠ - ١١١. وكذلك: علي محافظة: العلاقات الأردنية - البريطانية من تأسيس الإمارة حتى إلغاء المعاهدة ١٩٢١ - ١٩٥٧، دار النهار، بيروت ١٩٧٣، ص: ١٥٠ - ١٥١.

(٤) أحمد محمود جمعة: الديبلوماسية البريطانية وقيام جامعة الدول العربية، المرجع السابق، ص ٩٣.

(٥) محمد عزة دروزة: حول الحركة العربية الحديثة، ج ٣، ص ١٨٥.

(٦) راجع محمد عزة دروزة - حول الحركة العربية الحديثة، ج ٣، ص: ٢٤٠ - ٢٤٤.

لأنّها أقلّ خطورة بنظرها على مصالحها الحيويّة في المنطقة[1]. ومنها الموقف الفرنسي المعارض بشدّة لأي شكل من أشكال الاتحاد العربي لأن فرنسا كانت تعتبر أن أي اتحاد سينعكس سلباً على وجودها في سوريا ولبنان وسيكون منطلقاً للهيمنة البريطانية في المنطقة بأسرها[2]. ومنها أيضاً الاختلافات العربية لا سيما منها معارضة العربية السعودية لأي اتحاد عربي في ظل الزعامة الهاشمية وقد ظهر ذلك بوضوح أثناء انعقاد مؤتمر الطاولة المستديرة حينما حاول نوري السعيد طرح حل للقضية الفلسطينية باتحاد لأقطار الهلال الخصيب، لكن الملك عبد العزيز عارض أي حل للقضية الفلسطينية يتضمَّن ضمّها إلى أي قطر عربي مجاور[3].

الحرب العالمية الثانية وانعكاساتها على الحركة العربية:

مع اندلاع الحرب العالمية الثانية انقسم العرب إلى فريقين. فريق يؤيد الحلفاء (بريطانيا وفرنسا...) ضد دولتي المحور (ألمانيا وإيطاليا) على أمل أن يؤدِّي انتصارهم في الحرب إلى تحقيق آمال العرب في الاستقلال والوحدة. وفريق ثانٍ وقف موقف الحياد بين الكتلتين المتحاربتين بعد أن أخذ على الحلفاء إهمالهم للعرب ولقضاياهم منذ الحرب العالمية الأولى. وأراد هذا الفريق أن ينتظر حتى يأتي الوقت الذي ينجلي فيه الموقف ويعرف العرب أيّ من الكتلتين عازمة فعلياً في مساعدتهم لتأمين استقلالهم ووحدتهم. وكان أبرز قادة الفريق الأول عبد الله بن الحسين ونوري السعيد. فقد وجه عبد الله في الأول من تموز (يوليو) ١٩٤٠ مذكرة إلى المندوب السامي البريطاني في القدس يطلب منه فيها إصدار تصريح من جانب بريطانيا يؤيِّد الوحدة السورية الكبرى، غير أن المندوب السامي طلب من الأمير التزام جانب الصبر حتى ينجلي الموقف الحربي[4]. وقدّم الأمير مذكرة مماثلة إلى وزير

(١) طرأ بعض التحوُّل على الموقف البريطاني في ختام هذه المرحلة إذ نقل السفير البريطاني في بغداد كلارك كير (Clark Kerr) إلى المسؤولين العراقيين أنَّ حكومته سوف تعترف عاجلاً أم آجلاً بنوع من الاتحاد الكونفدرالي العربي إذا أرادت أن تكسب ودّ العرب. علي محافظة: النشأة التاريخية للجامعة العربية، المرجع السابق، ص ٣٦. نقلاً عن: - F.O. 371-20029 E 7271/94/31 وكذلك صرّح مالكولم ماكدونالد (Malcolm Macdonald) في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٨ أنَّ الحل المرضي للقضية الفلسطينية هو دمجها في اتحاد يضم سوريا ولبنان وشرق الأردن بحيث يتمكَّن اليهود من إدارة مناطقهم إدارة ذاتية: علي محافظة، المرجع السابق، ص ٣٦. نقلاً عن: .F.O. 371- 2186, «Cabinet Conclusions. 52 (38) 2/11/1938». انظر أيضاً: توفيق السويدي - نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية، بيروت ١٩٦٦، ص ٣٢٨.

(٢) علي محافظة: النشأة التاريخية للجامعة العربية، المرجع السابق، ص ٣٧. انظر أيضاً: علي محافظة: موقف فرنسا وألمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية ١٩١٩ - ١٩٤٥ - مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٥، ص ١٥٩.

(٣) جورج لنشوفسكي: الشرق الأوسط في الشؤون العالمية، الجزء ٢، دار الكشاف - بغداد ١٩٥٦، ص ٥٦٣.

(٤) الأردن: الكتاب الأردني الأبيض: الوثائق القومية في الوحدة السورية الطبيعية، المطبعة الوطنية - عمان ١٩٤٧، ص: ١٩ - ٢٠.

المستعمرات البريطاني في التاسع من تموز (يوليو) ١٩٤٠[١]. ومن جهته حثّ نوري السعيد السلطات البريطانية على إصدار تصريح مؤيّد للوحدة العربية واقترح مشروعاً للاتحاد يشمل العراق وفلسطين وشرق الأردن ويستبعد سورية ولبنان[٢]. أما الفريق الثاني فقد رأى ضرورة إجراء اتصالات مع دولتي المحور للحصول منها على تصريح يؤيّد آمال العرب في التحرُّر والوحدة. وبالفعل فقد أسفرت الاتصالات عن صدور تصريح في ٢٣ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٠ يتضمّن اعترافاً ألمانياً وإيطالياً باستقلال البلاد العربية[٣].

تطوُّر الموقف البريطاني من القضية العربية خلال الحرب:

كان الوطن العربي بمعظمه لا يزال محتلاً احتلالاً عسكرياً، فبريطانيا تحتل بقواتها العسكرية مصر والعراق وشرق الأردن وفلسطين، ، وفرنسا (بيتان Petain) تحتل سوريا ولبنان وبعض أقطار المغرب العربي. والحقيقة أن الحكومة البريطانية كانت تدرك أهمية المنطقة بالنسبة لها فقرّرت في منتصف عام ١٩٤٠ وفي أحلك فترات الحرب عليها، أن يحتل الدفاع عن قواعدها في المنطقة المرتبة الثانية في الأهميّة للدفاع عن الجزر البريطانية نفسها، وهذا ما رتّب عليها التدخل السريع في حزيران (يوليو) ١٩٤٠ لتغيير حكومة علي ماهر المشكوك في ولائها لبريطانيا في مصر وللقضاء على حركة رشيد عالي الكيلاني في العراق عام ١٩٤١[٤]. والجدير بالذكر هنا أن حكومة الحرب البريطانية التي تشكّلت في عام ١٩٤٠ برئاسة ونستون تشرشل (W. Churchill) رفضت تقديم أية تنازلات بشأن فلسطين حتى أنها رفضت في عام ١٩٤٠ وأوائل عام ١٩٤١ إصدار أي تصريح علني بالتعاطف مع أماني العرب في الوحدة، في حين كان تشرشل هذا يؤيّد تأييداً مطلقاً المخطّطات الصهيونية[٥]. وفجأة طرأ تطوُّر جديد في سياسة تشرشل إذ تبنّى المشروع الذي سبق واقترحه بن غوريون والذي ورد آنفاً وبعث بخطاب شخصي إلى وزير خارجيته أنطوني إيدن (A. Eden) في ١٩ أيار (مايو) ١٩٤١ وذلك قبل أيام فقط من بدء غزو قوات بريطانيا وفرنسا الحرة لسوريا ولبنان. تناول تشرشل

(١) المصدر السابق، ص ٢٢.

(٢) محمد عزة دروزة: حول الحركة العربية الحديثة ـ الجزء ٣، ص ٢٥٤.

(٣) انظر: لوكا زهير زوير: ألمانيا الهتلرية والمشرق العربي، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى، دار المعارف ـ القاهرة ١٩٧١، ص: ١٢١ ـ ١٢٨؛ وكذلك: علي محافظة: العلاقات الألمانية ـ الفلسطينية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ـ بيروت ١٩٨١، ص: ٢٤١ ـ ٢٤٤.

ـ كان من بين أنصار الفريق المناوىء للحلفاء: عزيز علي المصري وعلي ماهر ورشيد عالي الكيلاني.

(٤) أحمد محمود جمعة: الديبلوماسية البريطانية وقيام جامعة الدول العربية، ص ٩٤. للإطلاع على وجهة نظر بريطانيا في مرحلة قيام جامعة الدول العربية أنظر: Britain and the Arab states a Surey of Anglo - Arab relations, 1920 - 1948 bY M.v. Seton - Williams - London 1948. p: 218 - 236.

(٥) أحمد محمود جمعة: المرجع السابق، ص ٩٤.

في الجزء الأول من خطابه الأوضاع في سوريا ولبنان فأشار إلى أنه إذا رفضت القوات الموالية لحكومة فيشي في البلدين إعلان انضمامها إلى جانب الحلفاء فيجب كسب ودّ شعبي سوريا ولبنان بإعلان انتهاء الانتداب واستقلال الدولتين في إطار تحالف دائم مع تركيا من جهة وبريطانيا من جهة أخرى، وسوف يؤدي هذا الإعلان إلى كسب ودّ العرب واحتضان حركة القومية العربية. وأضاف أنه نظراً لضرورة الاعتماد على تركيا فإنّه يجب التفاوض معها بشأن تنازلات إقليمية لها في شمال سوريا. أما الجزء الثاني من الخطاب فقد تناول المشكلة الفلسطينية، ومما جاء في كلام تشرشل: «لقد كنت أعتقد لفترة طويلة مضت أنّه ينبغي على بريطانيا فرض سيادة ابن سعود على العراق وشرق الأردن. ولا أدري إن كان ذلك ممكناً، وهو ما أرجو استطلاع مشورة خبراء الشؤون الإسلامية بشأنه. إن ابن سعود هو بالتأكيد أعظم العرب، وقد قدّم أدلّة كثيرة وقوية على إخلاصه، وقد تكون سلطته مقبولة باعتباره حامي مكّة، ويمكن بذلك تنصيب ملك عربي على سورية وخليفة عربي لكل من السعودية والعراق وشرق الأردن. ومقابل إعطاء هذه المغريات الضخمة للعالم العربي فإنّه ينبغي علينا التفاوض مع ابن سعود حول إقرار تسوية مقبولة للمشكلة اليهودية. وإذا توصّلنا إلى أسس هذا التفاهم فإنه يمكن قيام دولة يهودية في الجزء الغربي من فلسطين تمثّل وحدة مستقلة ترتبط بالخلافة العربية باتحاد فيدرالي وتكون للدولة اليهودية كل حقوق الحكم الذاتي بما في ذلك حرية استقبال المهاجرين الجدد، والنمو، وفرض التوسُّع في المناطق الصحراوية التي تقوم باستصلاحها في الجنوب»[١].

من جهته وزير الخارجية البريطاني أحال الخطاب إلى المختصين بشؤون الشرق الأوسط في وزارته، وبعد دراسته أعدَّ إيدن مذكرة قدّمها إلى مجلس الوزراء في ٢٧ أيار (مايو) ١٩٤١ تحت عنوان: «سياستنا العربية» أشار فيها إلى موضوع الوحدة العربية بقوله: «لقد أشار الكثيرون إلى أن الحل العملي الوحيد للمشكلة الفلسطينية هو إنشاء اتحاد يجمع دول الشرق الأوسط تقوم في نطاقه دولة يهودية. وقد كان موقفنا هو ترك الأمر للعرب لتقرير ما يريدون. على أنني أعتقد أن إنشاء اتحاد عربي لا يعتبر عملياً من الناحية السياسية في الوقت الحالي. فمن شأن الصراعات القائمة بين ابن سعود من ناحية والأسرة المالكة في العراق وشرق الأردن من ناحية أخرى أن تجعل أية محاولة لصياغة أي مشروع محدّد للاتحاد أمراً غير مجدٍ وغير مفيد، وتوجد علاوة على ذلك، صعوبات أخرى، ذلك أن العراق كان دائماً يرى أن يكون له الدور القيادي في أي اتحاد عربي، وهو الأمر الذي لا يقبله الكثيرون من العرب خارج العراق. ومع ذلك فإن العرب متفقون عموماً على أنّ قيام نوع من الاتحاد العربي هو

(١) أحمد محمود جمعة: المرجع السابق، ص ٩٥. نقلاً عن: وثائق الخارجية البريطانية: ملف رقم ٢٧٠٤٣، وثيقة رقم ٦٥/٥٢/٢٦٨٥.

أمر مرغوب فيه، وقناعتي أنه لا ينبغي علينا معارضة مثل هذه الآمال المبهمة بل ويجب انتهاز كل الفرص للإعراب علانية عن تأييدنا لها»[1]. وبناء لهذه السياسة التي اقترحها إيدن (Eden) ووافق عليها مجلس الوزراء ألقى إيدن (Eden) في ٢٩ أيار (مايو) ١٩٤١ خطاباً في بلدية لندن جاء فيه: «إن لبريطانيا تقاليد طويلة من الصداقة مع العرب. وهي صداقة أثبتتها الأعمال وليس الأقوال وحدها. ولنا بين العرب عدد لا يحصى ممن يرجون لنا الخير. كما أن لهم هنا أصدقاء كثيرين... وقد قلت منذ أيام في مجلس العموم إن حكومة جلالته تعطف كثيراً على أماني سوريا في الاستقلال. وأود أن أكرِّر ذلك الآن. ولكنَّني سأذهب إلى أبعد من ذلك فأقول إن العالم العربي قد خطا خطوات عظيمة منذ التسوية التي تمَّت عقب الحرب العالمية الماضية. ويرجو كثير من مفكِّري العرب للشعوب العربية درجة من الوحدة أكبر ممَّا تتمتَّع به الآن. وإن العرب يتطلَّعون لنيل تأييدنا في مساعيهم نحو هذا الهدف. ولا ينبغي أن نغفل الرد على هذا الطلب من جانب أصدقائنا... ويبدو أنه من الطبيعي ومن الحق وجوب تقوية الروابط الثقافية والاقتصادية بين البلاد العربية وكذلك الروابط السياسية أيضاً... وحكومة جلالته سوف تبذل تأييدها التام لأي خطة تلقى موافقة عامة»[2].

إن خطاب إيدن (Eden) هذا هو أول بيان رسمي بريطاني تجاه الأماني العربية، إلّا أنه يجب النظر إليه من زاوية المصالح البريطانية أيضاً، فقد جاء عشية دخول القوات البريطانية إلى بغداد وقبيل بدء عمليات الحلفاء العسكرية في سوريا ولبنان، وارتبط بإعلان الوعد باستقلالها ليضمن تعاون سكَّانها مع القوات الغازية. هذا واستقبل التصريح من قبل الرأي العام العربي بشيء من الارتياح عكسته الصحافة العربية. فقد كتب فكري أباظة في مجلة «المصور» المصرية عدد ٦ حزيران (يونيو) ١٩٤١ يقول: «إذا صحَّ أن المستر إيدن لا يعالجه (الاتحاد) عفواً وإنما عن دراسة وعلم... وجب على أقطابنا وزعمائنا أن يفكِّروا هم أيضاً فيما يجب أن يكون عليه الحاضر والمستقبل»[3]. أما بالنسبة لمواقف المسؤولين العرب من التصريح فقد تباينت، فابن سعود نظر إليه نظرة شك وحذر، واستقبل في سوريا والعراق ولبنان بشيء من الفتور، بينما رحَّب به الأمير عبد الله بن الحسين، ونظرت مصر إليه كدعوة إلى وحدة وادي النيل[4]. واهتمَّ فيروزخان (Firozkhan) المندوب السامي البريطاني في الهند

---

(١) أحمد محمود جمعة: المرجع السابق، ص ٩٦. نقلاً عن: وثائق الخارجية البريطانية - ملف رقم ٢٧٠٤٣، وثيقة رقم ٦٥/٥٣/٢٧١٦.

(٢) جورج لنشوفسكي: الشرق الأوسط في الشؤون العالمية ـ الجزء ٢، ص ٥٦١. أنظر النص الأجنبي في: The times, 30 May. 1941

(٣) أحمد طربين: الوحدة العربية بين ١٩١٦ و ١٩٤٥، دار الهلال - دمشق ١٩٦٣، ص ٢٠٦.

(٤) علي محافظة: النشأة التاريخية للجامعة العربية، المرجع السابق، ص ٤١. كذلك أنظر: ممدوح الروسان: العراق وقضايا الشرق العربي القومية - ١٩٤١ - ١٩٥٨، المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت ١٩٧٩، ص ٨٤.

بموضوع الاتحاد العربي وأعدّ مشروعاً للاتحاد لا يختلف كثيراً عن مشروع تشرشل (Churchill) وممَّا تضمَّنه إقامة اتحاد عربي تحت رئاسة ابن سعود يضم كلاً من العراق وشرق الأردن واليمن ومشيخات شرق الجزيرة العربية وسوريا ولبنان وفي حال رفض القادة الهاشميون القبول بزعامة ابن سعود فيجب القضاء على الحكم الهاشمي في العراق وشرق الأردن. ويتعهَّد ابن سعود مقابل ذلك بتوقيع اتفاقية تكفل قيام دولة مستقلة لليهود في فلسطين[1]. وقدم فيروزخان (Firozkhan) مشروعه إلى تشرشل عبر ليوامري (Leoamery) وزير الدولة البريطاني لشؤون الهند وتحمَّس تشرشل (Churchill) للمشروع وأحاله إلى لجنة وزارية ضمَّت وزراء الخارجية والمستعمرات وشؤون الهند ووزير الدولة لشؤون الشرق الأوسط ورأت اللجنة بعد دراسة المشروع استحالة تنفيذه وأنَّ الضرورة تقضي بدراسة موضوع الاتحاد العربي دراسة أشمل من قبل ممثلي الوزارات المعنية في لندن وممثلي بريطانيا في المنطقة. وعلى الأثر عقدت اللجنة الرسمية للشرق الأوسط عدة اجتماعات لها لبحث الصيغ المختلفة للاتحاد العربي وبيان مضارها وفوائدها وإمكانية تطبيقها بشكل يضمن حلاً للقضية الفلسطينية[2]. وفي اجتماعها المنعقد في ٨ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤١ اتفقت على إصدار تصريح رسمي بريطاني يحبِّذ فكرة الاتحاد العربي. وأعدّت اللجنة تقريراً قدّم في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤١ تضمَّن السلبيَّات والإيجابيَّات لمشروع بريطاني في هذا الصدد. واشتمل التقرير على ملحق تضمَّن أربعة أشكال للاتحاد السياسي العربي يشمل الأول جميع دول المشرق العربي ويقتصر الثاني على دول المشرق العربي ما عدا السعودية، ويضم الثالث سوريا ولبنان وفلسطين وشرق الأردن في صورة «سوريا الكبرى»، ويرتكز الرابع على التعاون السياسي بين دول المشرق العربي في إطار معاهدة أخوّة عربية على غرار معاهدة ١٩٣٦ بين العراق والسعودية[3]. والملاحظ أن جميع أشكال الاتحادات هذه تقتصر على دول المشرق العربي وتستثني مصر... ولهذا التقرير أهمية بالغة إذ جاء يمثِّل حصيلة آراء الدوائر البريطانية المعنية بشؤون الشرق الأوسط خلال الحرب من جهة ويمثِّل من جهة ثانية الخلفية المباشرة للتصريح الثاني الذي أصدره إيدن (Eden) في ٢٤ شباط (فبراير) ١٩٤٣. غير أنَّ تدهور وضع الحلفاء العسكري وتراجع قواتهم في الصحراء الغربية في هذه الفترة جمَّد الوضع لأكثر من عام، حتى كانت معركة العلمين في بداية تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٢ وانتصار الحلفاء فيها فأزيل بعض الجمود من طريق الاتحاد العربي. وعلى الأثر وجدت الحكومة العراقية

---

(١) أحمد محمود جمعة: المرجع السابق، ص ٩٧. نقلاً عن: وثائق الخارجية البريطانية: ملف رقم ٢٧٠٤٥، وثيقة رقم ٦٥/٥٣/٦١٩٠.

(٢) علي محافظة: النشأة التاريخية للجامعة العربية، المرجع السابق، ص ٤١. نقلاً عن: وثائق الخارجية البريطانية: F.O. 371- 27045- E 6189/53/65.

(٣) أحمد محمود جمعة: الديبلوماسية البريطانية وقيام جامعة الدول العربية، ص: ٩٨ - ٩٩. نقلاً عن: وثائق الخارجية البريطانية: ملف رقم ٣١٣٣٧، وثيقة رقم ٦٥/٤٩/٤٣٦.

الفرصة سانحة للتحرُّك فدعت الكولونيل ستيوارت نيوكمب (Colonel Stywarth Neocamp) الذي تباحث مع نوري السعيد بموضوع الوحدة العربية ونقل إليه أنَّ تحقيق الوحدة العربية أمر متعذِّر الآن بسبب ظروف الحرب وكذلك بسبب العقبات القطرية والعرقية والطائفية وشكل نظام الحكم[1]. لكن نوري السعيد قرَّر مواصلة مساعيه وزار القاهرة حيث اجتمع مع وزير الدولة البريطاني ريتشارد كيزي (R. Casey) وتباحث معه في الموضوع نفسه، فأشار عليه كيزي (Casey) بأن يقدِّم آراءه ومقترحاته في مذكَّرة خطِّية. وبالفعل فقد أعدَّ نوري السعيد مذكَّرته المعروفة بـ«الكتاب الأزرق» وقدَّمها إلى الوزير البريطاني في ١٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٣.

وجاءت أهم النقاط التي تضمَّنها مشروع الاتحاد العربي الذي اقترحه نوري السعيد في مذكَّرته على الشكل التالي: أولاً ـ توحيد سوريا ولبنان وشرق الأردن وفلسطين في دولة واحدة. ثانياً ـ إنشاء جامعة عربية تضم العراق وسوريا وأي دولة عربية أخرى إذا شاءت ذلك. ثالثاً ـ إنشاء مجلس دائم للجامعة يتولَّى شؤون الدفاع والخارجية والعملة والمواصلات والجمارك وحماية حقوق الأقليات. رابعاً ـ إقامة إدارة ذاتية لليهود في المناطق التي يشكِّلون فيها أكثرية سكانية في فلسطين. خامساً ـ منح الموارنة في لبنان وضعاً مماثلاً للوضع الذي كانوا عليه أواخر العهد العثماني[2]. وفي ٢٤ شباط (فبراير) ١٩٤٣ أدلى أنطوني إيدن (A. Eden) وزير الخارجية البريطاني بتصريح في مجلس العموم جاء بمثابة تحديد لموقف بريطانيا من التحرك العربي بشأن الوحدة العربية. ومما جاء في التصريح أنَّ الحكومة البريطانية «تنظر بعين العطف إلى كل حركة بين العرب ترمي إلى تحقيق وحدتهم الاقتصادية والثقافية والسياسية. ولا يخفى أنَّ المبادرة لأي مشروع يجب أن تأتي من جانب العرب. وحسب ما لديَّ من معلومات فإنّه لم يقدَّم بعد أي مشروع يحظى بموافقة الجميع»[3].

ردّ الفعل العربي على تصريح إيدن الثاني والتحرُّك على طريق إنشاء جامعة الدول العربية:

كان لتصريح أنطوني إيدن (Anthony Eden) السالف الذكر صدى واسعاً في البلاد العربية واستقبلته مختلف الأوساط بالترحيب. واقترح نوري السعيد عقد مؤتمر عربي فوراً

(١) ممدوح الروسان: العراق وقضايا الشرق العربي، ص: ٨٤ ـ ٨٥.

(٢) نوري السعيد: استقلال العرب ووحدتهم، بغداد ١٩٤٣. انظر نص المشروع كاملاً في الصفحات: ٤ ـ ٢٤ ـ انظر أيضاً: حسان حلاق: التيَّارات السياسية في لبنان ١٩٤٣ ـ ١٩٥٢، معهد الإنماء العربي ـ بيروت ١٩٨٤، ص ٣١٦.

(٣) جورج لنشوفسكي: الشرق الأوسط في الشؤون العالمية، ج ٢، ص ٥٦٣. انظر كذلك: Britain and the Arab states. Asurvey of Anglo - Arab relations: 1920 - 1948 by M.V Seton - Williams. London 1948. p. 222.

لبحث الموضوع. لكن اقتراحه هذا وُوجه بالرفض من قبل وزارة الخارجية البريطانية لأنها خشيت أن يتحوَّل المؤتمر عن هدفه الأساسي إلى بثٍّ الدعاية ضد الصهيونية وإثارة المشاعر الشعبية ضد بريطانيا[1]. على أثر ذلك لجأ السعيد إلى الاتصالات الثنائية مع القادة والزعماء الوطنيين العرب في مصر وسوريا ولبنان والأردن، لكن تحرّكاته هذه لم تعط ثمارها بسبب المواقف المعاكسة لها التي اتخذها أطراف عديدون يأتي في مقدمتهم بريطانيا والملك عبد العزيز آل سعود والأمير عبد الله ومصطفى النحاس وغيرهم، ولكل من هؤلاء أسبابه الخاصّة لمعارضة مشاريع نوري السعيد. وبالفعل فقد انتقلت الكرة من نوري السعيد إلى النحاس باشا الذي أراد هو أن يتزعَّم الحركة العربية الجديدة وليس نوري السعيد، ولذلك تعمّد أن يتأخَّر ردّه على رسالة السعيد حول الموضوع المطروح بخطاب ألقاه في مجلس الشيوخ المصري بتاريخ ٣٠ آذار (مارس) ١٩٤٣ جاء فيه: «إنني معني من قديم بأحوال الأمم العربية والمعاونة على تحقيق آمالها في الحرية والاستقلال، وقد خطوت في ذلك خطوات واسعة صادفها التوفيق فاتجه الحكم في بعض الأقطار العربية الاتجاه الشعبي الصحيح. فمنذ أن أعلن مستر إيدن تصريحه، فكَّرت فيه طويلاً، ولقد رأيت أن الطريقة المثلى التي يمكن أن توصل إلى غاية مرضية، هي أن تتناول هذا الموضوع الحكومات العربية الرسمية وانتهيت من دراستي إلى أنه يحسن بالحكومة المصرية أن تبادر باتخاذ خطوات رسمية في هذا السبيل. فتبدأ باستطلاع آراء الحكومات العربية المختلفة فيما ترمي إليه من آمال، كلٌّ على حدتها ثم تبذل جهودها للتوفيق والتقريب بين آرائها ما استطاعت إلى ذلك سبيلاً، ثم تدعوهم بعد ذلك إلى مصر معاً في اجتماع ودِّي لهذا الغرض، حتى يبدأ السعي للوحدة العربية لوجهة متَّحدة بالفعل. فإذا ما تمَّ التفاهم أو كاد، وجب أن يعقد في مصر مؤتمر برئاسة الحكومة المصرية لإكمال بحث الموضوع واتخاذ ما يراه من القرارات محقِّقاً للأغراض التي تنشدها الأمم العربية. وهذه هي خير السبل في الموضوع سيراً يكفل له النجاح ويضمن له التوفيق»[2]. وهكذا حدَّد النحاس الهدف ورسم الطريق الواجب سلوكه لبلوغ هذا الهدف، فبادر إلى توجيه الدعوات إلى الحكومات العربية لزيارة مصر والتباحث بشأن الوحدة العربية. وكان الوفد العراقي برئاسة نوري السعيد أول الوفود التي وصلت مصر. وقد أدلى نوري السعيد بتصريح لخَّص فيه نتائج مشاوراته التي أجراها مع المسؤولين في سوريا ولبنان وشرق الأردن وكان قد زارها قبلاً، فقال: «إن الناس في لبنان انقسموا إلى فريقين: فريق يناصر فكرة التعاون بين الدول العربية إلى حدٍّ محدود، وفريق يناصر فكرة الوحدة الكاملة. أمَّا

(١) علي محافظة: المرجع السابق، ص ٤٤.

(٢) مصر ـ مضابط مجلس الشيوخ المصري، المطبعة الأميرية ببولاق ـ القاهرة ١٩٤٣، الجلسة العشرون المنعقدة بتاريخ ٣٠ آذار (مارس) ١٩٤٣، ص ٣٤٦.

آراء الأمير عبد الله أمير شرقي الأردن فواضحة كل الوضوح إذ يناصر فكرة الوحدة السورية ويراها عاملاً أساسياً في بناء الوحدة العربية. أما سوريا فمشغولة بالانتخابات»[1]. وخلال المباحثات المصرية ـ العراقية[2]، اقترح نوري السعيد أن يتم التعاون العربي بأحد نمطين: الأول ـ تكوين اتحاد له جمعية عامّة تمثّل الدول الأعضاء فيها بنسبة عدد سكّانها وميزاتها ولجنة تنفيذية مسؤولة أمام الجمعية العامّة وتتولّى معالجة الشؤون السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية. والثاني ـ تكوين اتحاد قراراته ملزمة لمن يقبل بها من الدول الأعضاء. وتتساوى الدول الأعضاء فيه في عدد المندوبين الذين يمثّلونها[3]. بعد ذلك جرت المشاورات المصرية ـ الأردنية[4]، برئاسة مصطفى النحاس وتوفيق أبو الهدى رئيس وزراء الأردن، وتناولت مشروع «سوريا الكبرى» وموضوع الوحدة العربية. وبرّر أبو الهدى تأييده لمشروع «سوريا الكبرى» بقوله: «... فالفلسطيني يرغب في هذه الوحدة ليتخلّص من الخطر اليهودي. والسوري لتتسع مملكته ويقوى كيانه. والأردني حتى لا يبقى بلده كما هو الآن صغيراً فقيراً يعتمد في نفقاته على معونة الإنكليز... ونحن جميعاً نركن في تحقيق هذه الأمنية إلى رفعة النحاس باشا بصفته زعيم الأمّة العربية»[5]. وفي مجال التعاون العربي أيّد أبو الهدى مقترحات نوري السعيد بهذا الصدد[6]. وفي المشاورات المصرية ـ السورية[7]، بين النحاس ورئيس وزراء سوريا سعد الله الجابري استبعد النحاس مشروعي «سوريا الكبرى» و«الهلال الخصيب» وارتأى البحث عن أداة للتعاون العربي يقبل بها الجميع. ورحّب الجابري من جهته بالتعاون العربي الذي يشمل جميع الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية ويضم مصر والشام والعراق والعربية السعودية واليمن في المرحلة الراهنة. وأكد الجابري استحالة توحيد أقطار الشام الأربعة رغم أن التجزئة جاءت نتيجة اتفاقات ومصالح أجنبية لا علاقة لأهل البلاد بها، وبرّر ذلك باختلاف تطورها السياسي وتنوُّع أنظمة الحكم فيها ووجود الأقلية المارونية في لبنان والأقلية اليهودية في فلسطين[8]. وفي ٢٦ تشرين الثاني

(١) سامي حكيم: ميثاق الجامعة والوحدة العربية، (مكتبة الانجلو ـ المصرية) ـ القاهرة ١٩٦٦، ص ١٩.

(٢) جرت بين ٣١ تموز (يوليو) و٦ آب (أغسطس) ١٩٤٣.

(٣) جامعة الدول العربية ـ ملخص محاضر المشاورات مع العراق، شرق الأردن، المملكة العربية السعودية، سوريا، لبنان، اليمن، المطبعة الأميرية بالقاهرة ١٩٤٦، الجلسة الرابعة، ص ٢.

(٤) في الفترة بين ٢٨ آب (أغسطس) و٢ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٣.

(٥) جامعة الدول العربية ـ ملخص محاضر المشاورات... المصدر السابق، الجلسة الأولى من المباحثات الأردنية ـ المصرية بتاريخ ٢٨ آب (أغسطس) ١٩٤٣، ص ٧.

(٦) المصدر والجلسة والصفحة أنفسها.

(٧) في الفترة بين ٢٦ تشرين الأول (أكتوبر) و٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٣.

(٨) جامعة الدول العربية ـ ملخص محاضر المشاورات... المصدر السابق، الجلسة الأولى من المباحثات المصرية ـ السورية بتاريخ ٢٦ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٣، ص ٢١.

(نوفمبر) ١٩٤٣ دارت المشاورات المصرية ـ السعودية بين يوسف ياسين ومصطفى النحاس. فعارض ياسين مشروعي «سوريا الكبرى» و«الهلال الخصيب» وتمنّى تأجيل البحث في موضوع التعاون السياسي بين الدول العربية في حين أكّد عدم معارضة بلاده للتعاون الثقافي والاقتصادي بين هذه الدول[1]. أمّا المشاورات اللبنانية ـ المصرية فسيأتي ذكرها في الفصل التالي من هذا الباب. وأخيراً جاء إلى القاهرة في شباط (فبراير) ١٩٤٤ وفد يمني أجرى مشاورات مع النحاس أكّد خلالها كما جاء في محاضر «مشاورات الوحدة العربية» ترحيب اليمن «بفكرة التعاون الثقافي والاقتصادي بين البلدان العربية الشقيقة بحيث تحتفظ كل دولة منها بكامل سيادتها وحقوقها، وألاّ تكون مقيَّدة بشيء ارتبطت به دولة أخرى كمعاهدة توجب عليها شيئاً لبعض الدول الأخرى أو ما يشبه ذلك، ويكون هذا التعاون قائماً على التساوي بين جميع الدول العربية في الحقوق والمصالح المتبادلة»[2]. ويمكن القول إن هذه المشاورات دارت حول اتجاهات ثلاثة: الأول يدعو إلى وحدة «سوريا الكبرى» بزعامة الأمير عبد الله بن الحسين. والثاني يدعو إلى وحدة «الهلال الخصيب» بزعامة العراق. والثالث يدعو إلى وحدة أو اتحاد أشمل وأوسع يضم مصر والسعودية واليمن وأقطار الهلال الخصيب. هذا وانتهت المشاورات مع بداية العام ١٩٤٤ حيث كانت الحرب العالمية الثانية على وشك الانتهاء بانتصار الحلفاء الذين كانت قواتهم تسيطر على جميع مناطق الوطن العربي بعد هزيمة قوات المحور في المغرب العربي. وبينما كانت هذه الدول المنتصرة تسعى لإعادة اقتسام العالم في مؤتمرات طهران والدار البيضاء ويالطا، كان الرأي العام العربي يؤيِّد قيام وحدة عربية حقيقية وكانت مصر بعد المشاورات الآنفة الذكر قد احتلَّت مركزاً مرموقاً عند العرب فكتبت صحيفة «الأهرام» مقالاً يعبّر عن هذا الواقع تحت عنوان: «مركز مصر الأدبي والسياسي بين دول المشرق العربي» جاء فيه: «وهكذا تبوَّأت مصر بعقد الزعامة السياسية بعد الزعامة الأدبية بين الدول العربية وقد بايعتها بهذه الزعامة الدول العربية راضيات مختارات. إن مصر التي تعترف دول الشرق والغرب بتزعّمها هذه الحركة الاستقلالية القائمة لا يجوز لها أن تظل خارجة عن المجموعة التي تضمن لها حقوقها في الحرية والاستقلال»[3]. وفي الثاني عشر من تموز (يوليو) ١٩٤٤ وجّه مصطفى النحاس رئيس وزراء مصر الدعوة إلى الحكومات العربية التي اشتركت في «المشاورات التمهيدية» لإرسال مندوبيها للإشتراك في «اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام، التي ستتولّى صوغ المشروعات لتحقيق الوحدة العربية»[4].

(١) جامعة الدول العربية ـ ملخص محاضر المشاورات... المصدر السابق، الجلسة الرابعة من المباحثات المصرية السعودية، ص ١٥.

(٢) جامعة الدول العربية ـ ملخص محاضر المشاورات... المصدر السابق، ص ٣٣.

(٣) «الأهرام» بتاريخ ٢٦ حزيران (يونيو) ١٩٤٤.

(٤) سامي حكيم: ميثاق الجامعة والوحدة العربية، المرجع السابق، ص ٣٣.

اجتمعت اللجنة التحضيرية في الاسكندرية في الخامس والعشرين من أيلول (سبتمبر) ١٩٤٤ بحضور مندوبين عن مصر وسوريا ولبنان والعراق وشرقي الأردن والسعودية واليمن وعرب فلسطين وعقدت ثماني جلسات متتالية[١]. وبعد مناقشات مستفيضة لصيغ التعاون العربي ولدت «جامعة الدول العربية»[٢]. وقد وقّع رؤساء الوفود باستثناء رئيسي وفدي السعودية واليمن على بيان اللجنة التحضيرية والبروتوكول (الذي عرف ببروتوكول الاسكندرية) وملاحقه في ٧ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٤[٣]. ويعتبر بروتوكول الاسكندرية مع ملاحقه المبادىء الأساسية التي ارتكز عليها ميثاق جامعة الدول العربية الآتي ذكره. فبناء لما نصّ عليه بروتوكول الاسكندرية اجتمعت «اللجنة الفرعية السياسية» المنوط بها وضع ميثاق جامعة الدول العربية بصيغته النهائية في منتصف شباط (فبراير) ١٩٤٥ في القاهرة[٤]، حيث عقدت ست عشرة جلسة بوزارة الخارجية المصرية (١٤ شباط (فبراير) - ٣ آذار (مارس) برئاسة أحمد ماهر رئيس وزراء مصر الذي خلف النحاس. وتضمّن جدول أعمال اللجنة: ١ - المشروعان اللبناني والعراقي لميثاق الجامعة اللذين تقدم بهما وفدا البلدين. ٢ - بعض المقترحات السعودية. ٣ - بروتوكول الاسكندرية[٥]. وبعد المناقشات المستفيضة التي قامت بها اللجنة اجتمعت في ١٧ آذار (مارس) ١٩٤٥ في قصر «الزعفران» بالقاهرة لإقرار ميثاق «جامعة الدول العربية» بصيغته النهائية فأقرّته بعد يومين[٦]. وفي ٢٢ آذار (مارس) وقّع مندوبو الدول العربية الميثاق باستثناء مندوبي اليمن والسعودية[٧]. ولم يمضِ عام واحد إلّا

(١) جاءت تواريخ الجلسات على الوجه التالي: في ٢٥ و٢٨ أيلول (سبتمبر) و١ و٢ و٣ و٤ و٥ و٧ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٤.

(٢) سوف نعرض بعض تفاصيل الجلسات في الفصل الرابع من هذا الباب.

(٣) وقّعت السعودية على البروتوكول في ٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٥، واليمن في ٥ شباط (فبراير) ١٩٤٥.
انظر النص الكامل لبيان اللجنة التحضيرية والبروتوكول والملاحق في قسم الملاحق ملحق رقم (١).

(٤) كان الوطن العربي عشية اجتماع القاهرة يتجاذبه محوران: الأول محور القاهرة - دمشق - الرياض، والثاني محور بغداد - عمان، فقد التقى فاروق مع عبد العزيز في «ينبع» في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٤ والتقى شكري القوتلي وفاروق وعبد العزيز في «الفيوم» في ١٢ شباط (فبراير) ١٩٤٥. وبالمقابل التقى عبد الله وعبد الإله في «الشثونة» في شباط ١٩٤٥.

(٥) انظر أهمّ ما دار في هذه الجلسات في الفصل الرابع من هذا الباب.

(٦) انظر النص الرسمي الكامل لميثاق جامعة الدول العربية في قسم الملاحق ملحق رقم (٥).

(٧) انظر محضر جلسة توقيع الميثاق في قسم الملاحق - ملحق رقم (٤).

وكانت الحكومات العربية المؤسّسة للجامعة قد أودعت الأمانة العامة للجامعة نص الميثاق مصدّقاً عليه. ويعتبر الميثاق نافذ المفعول ابتداء من ١١ أيار (مايو) ١٩٤٥[١].

في الواقع لم يكن قيام جامعة الدول العربية بديلاً عن الوحدة أو الاتحاد بين العرب وإنما كان خطوة أولى في طريق الوصول إلى غايتهم المنشودة، كان انتقالاً من حالة الفوضى وعدم التنسيق القائمة بين دولهم إلى حالة تحقيق الحد الأدنى من الانسجام بين هذه الدول. هناك فارق كبير بين جميع المشاريع الوحدوية التي سبقت قيام الجامعة وبين الجامعة نفسها. فمشاريع الهلال الخصيب وسوريا الكبرى ومعاهدة التحالف السعودي - اليمني - العراقي وغيرها ليست هي الوحدة المنشودة لأنها لا تشمل جميع العرب بل بعضهم كما أنها محصورة في جزء من بلاد العرب وهو الجزء الآسيوي بينما الجزء الإفريقي يستثنى من هذه المشاريع وهذا الجزء يضم فيما يضم مصر وهي أكبر الدول العربية ولا يمكن أن تكون هناك وحدة بدونها.

إن تصريح إيدن بتاريخ ٢٤ شباط (فبراير) ١٩٤٣ في مجلس العموم البريطاني لجهة تأييد بريطانيا لأية حركة تقوم بين العرب بهدف تحقيق وحدتهم الاقتصادية والثقافية والسياسية لم يكن ومهما قيل فيه هو العمل الذي أدّى إلى قيام جامعة الدول العربية. صحيح أنّ التصريح جاء في ظروف معيّنة تخدم قضية الوحدة العربية فبريطانيا كانت تدرك إدراكاً كاملاً أهمية المنافسة التي سوف تتعرّض لها من قبل الدول الكبرى الأخرى لا سيما الولايات المتحدة

(١) أصبح الميثاق نافذ المفعول ابتداء من ١١ أيار (مايو) ١٩٤٥ وهو اليوم السادس عشر بعد إيداع العراق وثائق تصديقها عليه بالأمانة العامة للجامعة كما نصّت المادة العشرون من الميثاق. وأودعت الحكومات العربية وثائق تصديق الميثاق بالأمانة العامة حسب الترتيب التالي: شرق الأردن ١٠ نيسان (إبريل) ١٩٤٥؛ مصر ١٢ نيسان (إبريل) ١٩٤٥؛ المملكة العربية السعودية ١٦ نيسان (إبريل) ١٩٤٥؛ العراق ٢٥ نيسان (إبريل) ١٩٤٥؛ لبنان ١٦ أيار (مايو) ١٩٤٥؛ اليمن ١٩ أيار (مايو) ١٩٤٥؛ سوريا ٩ شباط (فبراير) ١٩٤٦.
وقّعت الحكومة السعودية على الميثاق بتاريخ ١٦ نيسان (إبريل) ١٩٤٥ والحكومة اليمنية بتاريخ ٥ أيار (مايو) ١٩٤٥. ذكر عبد الرحمن عزّام في مذكّراته أنّ العاهل السعودي عبد العزيز آل سعود قرّر فجأة ألّا توقّع المملكة العربية السعودية على ميثاق الجامعة العربية وإمام اليمن يحيى قد يتحوّل هو الآخر نتيجة لذلك من موقف الاستماع الذي التزم به مبعوثه في اجتماعات الاسكندرية إلى المقاطعة الكاملة لفكرة الانضمام إلى الجامعة العربية، مما دفعه، أي عزّام، للسفر إلى السعودية ومقابلة الملك عبد العزيز الذي اشتكى من أن لبريطانيا مآرب استعمارية من إنشاء الجامعة فأكّد له عزام أهمّية أن يتم إنشاء هذه الجامعة وبعدها يمكن للعرب أن يجعلوا منها أداة تعمل في خدمتهم لا في خدمة بريطانيا، فوافق الملك على اشتراك بلاده في التوقيع على ميثاق الجامعة. وأضاف عزّام أنّه كان طبيعياً بعدها أن يوافق إمام اليمن هو الآخر على توقيع الميثاق بعد أن عرف بموافقة الملك عبد العزيز: جميل عارف: صفحات من المذكرات السرّية لأول أمين عام للجامعة العربية عبد الرحمن عزّام، المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر - القاهرة ١٩٧٧، ص: ٢٦٤ - ٢٦٦.

وفرنسا في المنطقة. وتدرك أنّ مرحلة ما بعد الحرب هي غيرها ما قبل الحرب لناحية الاستعمار والسيطرة الاستعمارية. كما تدرك أنّ حلّ قضية اليهود في فلسطين بخلق كيان سياسي لهم فيها يمرّ بسهولة أكبر إذا ما كان العرب يعملون في إطار عام موحّد يسمح لهم بتقديم التنازلات المطلوبة. وأخيراً ربما أخذت بريطانيا درساً وعبرة من الانتفاضات التي قامت بوجهها في كلٍّ من العراق ومصر. إلّا أن الذي قام بالحركة التي مهدّت لقيام الجامعة وبالتالي إنشاء هذه المؤسسة الإقليمية ـ القومية هو العربي نفسه. فإعلان النحاس في مجلس الشيوخ المصري في ٣٠ آذار (مارس) ١٩٤٣ أنَّ الوقت قد حان لأن يبدأ السعي للوحدة العربية وتحرُّكه في الدعوة إلى الجامعة «مستنداً إلى حماسة الحركة الوطنية المنتعشة في سوريا ولبنان، وإلى قادتها الذين كانوا ينسِّقون معه بقوة»[1]. وتجاوب قادة العرب آنذاك ومشاركتهم في المسعى أدّى إلى هذا الإنجاز. ولكن السؤال لماذا توصّلت الدول العربية آنذاك إلى مثل هذا الاتحاد (الجامعة) ولم تتوصّل إلى أي شكل اتحادي آخر. في الواقع إن العرب كانوا يناضلون على خطّين: خطّ الاستقلال وخطّ الوحدة. وهذان الخطّان متلازمين ولكن يصعب تحقيقهما معاً بل ربما تضطر دولة عربية ما للتخلّي عن شعار بالوحدة كانت ترفعه في سبيل الاستقلال أولاً. فمصر مثلاً لن تستقلّ إلّا إذا تخلّت عن وحدة وادي النيل، وسوريا لن تستقل إلّا إذا تخلّت عن الأقضية الأربعة في لبنان. فالأجنبي لا يريد وحدة فعلية بين العرب، من هنا جاءت الجامعة مجرَّد تسوية بين الوحدة والاستقلال يرضى بها العرب ولا تعارضها الدول الكبرى خاصة بريطانيا. وفي هذا السياق نسجّل التراجع الكبير الذي حصل بين التوقيع على «بروتوكول الاسكندرية» عام ١٩٤٤ وإبرام «ميثاق جامعة الدول العربية» عام ١٩٤٥. إذ في حين جاء البروتوكول ليرضي طموح الحكّام والشعب معاً إلى حدٍّ كبير لأنه يؤدِّي إلى قيام كيان عربي شبه اتحادي ملزم لأعضائه في أمور كثيرة فهو فرض مثلاً سياسة خارجية موحَّدة بين الدول العربية نرى أن الميثاق جاء لينقضه ويبعد عنه صفة الإلزام. ولقد حصل ذلك لأن القوى المعادية لخط الوحدة في البلاد العربية والمستفيدة من دعم القوى الاستعمارية استطاعت أن تسقط الحكّام الذين وقّعوا البروتوكول وتجعل من الجامعة أداة في بعض الحالات بوجه الوحدة الحقيقية.

---

(١) منح الصلح: جامعة الدول العربية ـ الواقع والطموح، ص ٥٤.

الفصل الرابع:

دور لبنان في تأسيس جامعة الدّول العربيّة

تمهيد:

إذا أردنا أن نذكر أولئك الذين قاموا بالدور الأساسي في بعث حركة العرب القومية في التاريخ الحديث يأتي اللبنانيون مسيحيين ومسلمين في مقدمتهم. فالاستقلال عن الترك وقيام كيان عربي موحّد كان هدفاً أسمى عندهم. ولكن مع انتهاء العهد التركي بدأت الدول الاستعمارية الغربية وعلى رأسها بريطانيا وفرنسا العمل على تثبيت أقدامها في المنطقة العربية لتحلّ محلّ الأتراك ولتمنع قيام أي مشروع وحدوي فيها. وكان لفرنسا في لبنان الموقع المناهض للوحدة العربية حيث لعبت دوراً سافراً في تقسيم الشعب اللبناني بخلقها وتغذيتها لتيّار مسيحي انعزالي حاقد على العرب والعروبة. فهذا هو البطريرك إلياس الحويِّك وبوحي من الفرنسيين ـ والأدلّة على ذلك كثيرة ـ يقدِّم مذكّرة إلى مؤتمر الصلح في باريس بتاريخ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩١٩ جاء فيها: «إن إعلان استقلال لبنان كما أعلن وكما يعتقد به اللبنانيون عموماً على وجه التقريب ليس هو مجرد استقلال عملي نتج عن تدهور السلطة التركية بل هو استقلال كامل وخصوصاً إزاء كل دولة عربية يمكن أن تقوم في سوريا»[1]. فالخوف من الوحدة العربية واضح في هذه المذكّرة التي انتهت بإنكار عروبة لبنان. وفيما يلي أهمّ التطورات السياسية في لبنان زمن الانتداب الفرنسي وانعكاساتها القطرية والوحدوية:

لبنان في ظلّ الانتداب الفرنسي:

في الأول من أيلول (سبتمبر) عام ١٩٢٠ برزت إلى الوجود «دولة لبنان الكبير» بحدودها الدولية الراهنة بموجب قرار أصدره قبل هذا التاريخ بيوم واحد الجنرال غورو وقضى بإلحاق مناطق جديدة إلى متصرفيّة جبل لبنان بهدف منع تحقيق أيّ شكل من أشكال الوحدة السورية إذا ما أخذ بعين الاعتبار التجزئة المصطنعة التي أقرَّتها فرنسا في سوريا

---

(١) محمد جميل بيهم: النزعات السياسية بلبنان، بيروت ١٩٧٧، ص ١٤.

الداخلية نفسها[1]. وقد انتقد محمد جميل بيهم إعلان غورو هذا لأنه جاء مفاجأة مؤلمة للوحدويين العرب في لبنان وذكر أنَّ ألمهم لا ينحصر بما وقع من تجزئة وإنما لشعورهم بأنَّ وراء ذلك مخططاً لخلق كيان مليٍّ يساعد فرنسا على إقامة مركز استراتيجي دائم لها في الشرق الأدنى[2]. كما انتقد فيليب حتي وجورج أنطونيوس الإعلان ورأى الأول أنَّ لبنان كسب فعلاً مساحات ومرافىء جديدة إلَّا أنَّ هذا الكسب يقابله عدم تجانس في السكّان ونقص في التمازج والترابط، ذلك أن لبنان فقد التوازن الداخلي الذي كان ينعم به سابقاً وأن الأكثرية المسيحية لن تظل لها الأكثرية الساحقة التي كانت تحتفظ بها من قبل[3]. أما جورج أنطونيوس فقد انتقد قيام دولة لبنان الكبير «لأن المسيحيين أصبحوا أقلّية في هذا الكيان المصطنع واعتبر أنَّ توسيع حدود لبنان دلالة على قصر النظر لأنه يحرم سوريا من منافذها الطبيعية إلى البحر ويجعل الأغلبية المسيحية على مرّ الزمن أقلّية وأكثر من ذلك أوجد عنصراً من عناصر النزاع في بلد حافل بدوافع الفرقة»[4]. إذن جاءت الخطوة التي قامت بها فرنسا في لبنان لتخدم مصالحها الاستعمارية لا مصالح الانعزاليين. وإذا هلّل بعض اللبنانيين لهذا الإجراء فإن هذا البعض ضلّلته السلطة الفرنسية المنتدبة واستغلّته في خدمة أهدافها الرامية إلى استمرار النزاع بين اللبنانيين وهذا ما أكّدته ممارساتها طيلة عهد الانتداب.

المهم أنه على أثر إعلان غورو (Gouraud) وقيام «دولة لبنان الكبير» حكم الفرنسيون لبنان حكماً عسكرياً مباشراً مما خلق معارضة شديدة بوجه غورو (Gouraud) أدَّت إلى استقالته وتعيين الحكومة الفرنسية في العام ١٩٢٣ الجنرال ويغان (Weggand) خلفاً له. فوصل هذا الأخير إلى بيروت في جوٍّ من الفوضى والاضطرابات الطائفية. وبُعيد وصوله قام أنصار الوحدة بتقديم مذكَّرة إليه طالبوا فيها بإعادة الوحدة مع سوريا لأن ضم ولاية بيروت إلى متصرفيّة جبل لبنان تمَّ بدون استفتاء الأهالي وموافقتهم. ومما جاء في المذكرة: «إن الوحدة السورية أجزل خيراً وأعمّ نفعاً وأكثر عدلاً، وجبل لبنان جزء من سوريا لا يصح عقلاً شذوذه عن المجموع ومع ذلك فلما رفض الالتحاق بالوحدة السورية ما رأينا من حاول إرغامه للالتحاق»، وانتهت المذكرة إلى المطالبة بالانفصال عن لبنان الكبير والالتحاق بسورية

(١) للمزيد من التفصيلات عن إعلان «دولة لبنان الكبير» (L'etat Du Grand Liban) أنظر: بشارة الخوري: حقائق لبنانية، ج ١، ص: ١١٣، ٣١٢، ٣٢٠. وكذلك: محمد جميل بيهم: قوافل العروبة ومواكبها خلال العصور، ج ٢، ص: ٩٥-٩٦.

(٢) محمد جميلٍ بيهم: لبنان بين مشرّق ومغرّب، ١٩٢٠ - ١٩٦٩، بيروت ١٩٦٩، ص ٢٣.

(٣) فيليب حتي: تاريخ لبنان، ط ٢، دار الثقافة - بيروت ١٩٧٢، ص ٥٩٨.

(٤) جورج أنطونيوس: يقظة العرب، ص: ٤٩٤.

«طالبين اليوم بكمال الإخلاص من عدالة الجمهورية الفرنساوية الفخيمة حامية حرية الشعوب إجابة طلبنا الانفصال عن لبنان والالتحاق بالوحدة السورية على قاعدة اللّامركزية»[1]. إلَّا أن سياسة الفرنسيين لم تتبدّل ولم يعمل ويغان على تحقيق أية مطالب وحدوية أو غيرها. وفي عام ١٩٢٤ وعلى أثر انتصار اليسار في فرنسا عيَّنت الحكومة الفرنسية الجنرال ساراي (Sarrail) خلفاً لويغان (Weggand). وظنَّ بعض اللبنانيين أنَّ تغيُّراً ما سيطرأ على السياسة الفرنسية في لبنان وسوريا. إلَّا أن الأحداث التي وقعت ولا سيما الثورة السورية الكبرى (١٩٢٥) خيَّبت آمالهم، حيث أخذت سلطات الانتداب تغذّي النزعة الطائفية بين اللبنانيين فأثارت المسيحيين على المسلمين في جنوب لبنان معتبرة أن الثورة التي انتقلت إلى هذه المناطق موجَّهة ضدَّهم لأنَّ أنصار الثورة كما ادَّعت هم مسلمون، لذا قامت بتسليح المسيحيين اللبنانيين لا سيما مسيحيي الجنوب وتجريد المسلمين من سلاحهم بحجة أنَّ طابع الثورة إسلامي ديني[2]. وبعد فشل ساراي في إخماد الثورة وصل مفوض سامي فرنسي جديد هو هنري دي جوفنيل (Henri De Jouvenel) إلى بيروت أواخر العام ١٩٢٥ وكانت الثورة على أشدّها وكذلك الانقسام بين اللبنانيين إزاء سائر الأوضاع السياسية. حاول دي جوفنيل (De Jouvenel) استرضاء اللبنانيين بدعوة المجلس النيابي إلى وضع دستور للبلاد. غير أن المسلمين ظلُّوا متمسِّكين بمطلب الوحدة السورية ورفضوا المساهمة في وضع دستور مستقل عن الدستور السوري. ففي ٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٢٦ اجتمع بعض الشخصيات الإسلامية في دار جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية ووجَّهوا مذكَّرة إلى المفوَّض السامي جاء فيها: «إنَّ رغائب ومطالب الطائفة الإسلاميّة التي هي الأكثرية الساحقة في البلاد. . . رفض هذا الانضمام وطلب الالتحاق بالاتحاد السوري على قاعدة اللّامركزية». ورفضت المذكرة مشاركة المسلمين في صياغة الدستور اللبناني والاشتراك في الأسئلة الموجَّهة إليهم فيما يتعلّق بسنّ هذا الدستور[3]. كما طالبت شخصيات سياسية واجتماعية ودينية في بعلبك وطرابلس وجبل عامل بالمطالب نفسها. . .[4].

وجاء الدستور اللبناني الذي أقرّه المجلس النيابي في ٢٣ أيار (مايو) ١٩٢٦ والذي رفض المسلمون والوحدويون المشاركة في وضعه مصطبغاً بالصبغة الفرنسية والطائفية. فالذين

(١) من مذكرة وجهاء بيروت وصيدا وصور وطرابلس إلى الجنرال ويغان (Weggand) عام ١٩٢٣ - نقلاً عن: حسان حلاق: مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة، الدار الجامعية للطباعة والنشر - بيروت ١٩٨٣، ص ١٨.

(٢) أمين سعيد: الثورة العربية، ج ٣، القاهرة ١٩٥٩، ص: ٣٥٥ - ٣٦٠.

(٣) أنظر نص مذكرة الشخصيات الإسلامية في: أمين سعيد - الثورة العربية، ج ٣، ص ٤١١.

(٤) أنظر المضابط والمذكرات المطالبة بالوحدة السورية في: أمين سعيد، المصدر السابق، ج ٣، ص: ٤١٢، ٤١٧. أنظر أيضاً: محمد جميل بيهم: قوافل العروبة ومواكبها، الجزء الثاني، ص: ١٠١.

شاركوا في وضع نصوصه ممثّلون عن المفوضية الفرنسية من جهة ولبنانيون موالون للفرنسيين أمثال بترو طراد وميشال شيحا وشارل دباس من جهة أخرى. فقد كرّس الدستور وجود الانتداب الفرنسي وكرّس العلم الفرنسي علماً للبنان[1]. وأكّد حدود لبنان لعام ١٩٢٠ وبذلك كرّس انفصال لبنان عن سوريا دستورياً أيضاً. واعتبر اللغة الفرنسية لغة رسمية إلى جانب العربية. وإذا لم ينص الدستور على دين للدولة أو لرئيسها فإن السياسة الفرنسية والاتجاهات الطائفية اللبنانية صبغت الدولة ورئيسها بطابع ديني طائفي. وفي ٢٦ أيار (مايو) ١٩٢٦ اختارت فرنسا عبر المجلس النيابي شارل دباس الموالي لها رئيساً للجمهورية فكانت الجمهورية اللبنانية أول جمهورية عربية في التاريخ الحديث. وشارل دباس ليس مارونياً بل هو مسيحي أرثوذكس لذلك جاءت معارضة اختياره ليس من جانب المسلمين فحسب بل المسيحيين أنفسهم والموارنة تحديداً وطالب البطريرك الماروني بأن يكون منصب الرئاسة الأولى للموارنة باعتباره حقاً من حقوق الطائفة المارونية الأكثر عدداً في لبنان.. وعندما حاول الفرنسيون استمالة المسلمين بتكليف الشيخ محمد الجسر لتأليف الحكومة في أيار (مايو) ١٩٢٧ عارضت البطريركية المارونية هذا التكليف لذا تمَّ الاتفاق بين أقطاب الموارنة والبطريركية والمفوّض السامي الفرنسي على عرقلة مساعي الشيخ محمد الجسر ومنعه من تأليف الحكومة فاعتذر[2]. وانتهى الأمر بتشكيل حكومة برئاسة ماروني هو بشارة الخوري. وفي ١٩ آب (أغسطس) ١٩٢٨ تألَّفت وزارة جديدة برئاسة ماروني آخر هو حبيب باشا السعد. ثم تألّفت وزارة أخرى برئاسة بشارة الخوري في ١٠ أيار (مايو) ١٩٢٩. غير أن الاتجاهات الطائفيّة الضيِّقة استمرَّت في عهود هذه الوزارات بدعم مباشر من سلطات الانتداب. هذا في الوقت الذي سعى فيه بعض قادة المسلمين أمثال أحمد الداعوق وعبد الله اليافي ومحمد جميل بيهم إلى العمل لخير البلاد والتضامن بين جميع أفرادها[3]. كما أن جبران تويني أحد الوطنيين اللبنانيين هاجم تلك الاتجاهات وانتقد فكرة التعصُّب و«نصرنة» أو «مورنة» لبنان ودافع عن العروبة والقومية العربية. فكتب في صحيفة «الأحرار» تحت عنوان «إلى المتفرنجين نحن عرب قبل أن نكون مسيحيين ومسلمين» هاجم فيه صحيفة «الشرق» (L'Orient) لأنها زعمت «أنَّ لبنان بلد غير عربي وأن حضارته نصرانيّة..» وندّد بفكرة الوطن القومي المسيحي والوطن القومي الصهيوني وقال: «نحن حاربنا فكرة الوطن القومي الصهيوني في فلسطين لأنها قومية دينية، فلا نسلِّم أن يكون لبنان وطناً قومياً مسيحياً، بل هو

(١) فيليب حتّي: تاريخ لبنان، ص ٥٩٨.

(٢) ذكر بشارة الخوري في: حقائق لبنانية، ج ١، ص ١٤٧: «أطال الرئيس المكلَّف استشاراته يومين كاملين ولكنه ما لبث أن اعتذر فجأة عن عدم القبول وتجدَّدت الأزمة».

(٣) حسان حلاق: التيَّارات السياسية في لبنان ١٩٤٣ - ١٩٥٢، ص ٧٢، نقلاً عن: العهد الجديد - ٢٦ أيار (مايو) ١٩٢٨.

بلد عربي الجنس واللسان»[1]. غير أن هذه الدعوات غير الطائفية لم تكن لتمنع استمرار الوضع الطائفي والتمييز بين الطوائف. وفي ظل هذا الوضع بدأت الاستعدادات في العام ١٩٣١ لانتخاب رئيس جديد للجمهورية. واعتبر الموارنة أنَّ هذا الحق آن الأوان لإعادته إليهم ولكنهم لم يكونوا متوافقين على مرشَّح واحد إذ كانت المنافسة محتدمة بين بشارة الخوري وإميل إدّه. وفي هذا الجو رشّح الشيخ محمد الجسر نفسه لرئاسة الجمهورية فواجه معارضة شديدة من جانب القوى المارونية. ونظراً للمشاحنات السياسية والطائفية حول موضوع منصب رئاسة الجمهورية قام المفوَّض السامي الفرنسي هنري بونسو (Henri Ponsot) بتعليق الدستور اللبناني في ٩ أيار (مايو) ١٩٣٢ وحلّ المجلس النيابي والوزارة وثبّت شارل دباس رئيساً للجمهورية. وممّا لا شكّ فيه أنّ إجراءات المفوض السامي جاءت بهدف منع وصول مسلم إلى رئاسة الجمهورية اللبنانية بعد أن كان حظّ الشيخ محمد الجسر كبيراً فيها[2]. وفي شباط (فبراير) ١٩٣٣ تحدّث محمد جميل بيهم رئيس اتحاد الشبيبة الإسلامية حول مطالب المسلمين إلى صحيفة «لسان الحال» فقال إن المسلمين أحجموا في البداية عن الاشتراك في الحكم فكان ذلك مساعداً لضياع حقوقهم ولكن بعد إعلان الإحصاء الأخير الذي أثبت بأن الطوائف الإسلامية هي نصف سكّان الجمهورية اللبنانية تبيّن لهذه الطوائف بأنَّ الفرصة سانحة لطلب المساواة مع سواهم. وأضاف بيهم «إن حركتنا وإن كانت باسم الطوائف فهي ليست حركة تعصُّب أعمى ولا ذات صبغة دينية وإنما ترمي إلى الدفاع عن حق كتلة تسمَّى المحمدية دفاعاً ملؤه الولاء والإخلاص»[3]. ولم تكن هذه الاتجاهات الوطنية قاصرة على المسلمين فحسب بل ظهرت فئات مسيحية معادية للانتداب وتطالب باستقلال صحيح للبنان، كالمؤتمر الوطني الذي عقد في تموز (يوليو) ١٩٣٣ وكان رئيسه رشيد نخلة نائب الرئيس محمد جميل بيهم والأعضاء مصطفى الرفاعي، جورج بيضون، أمين الحلبي، نجيب ليان، فؤاد الخوري، إميل لحود، راشد عسيران. وقد اتخذوا في نهاية مؤتمرهم قرارات معادية للانتداب الفرنسي مع ضرورة العمل للاتحاد مع سوريا كما طالبوا بضرورة الحفاظ على اللغة العربية لغة البلاد[4]. وقد طالبت بعض القوى المسيحية والموارنة بينهم في هذه

(١) حسان حلاق: التيَّارات السياسية في لبنان ١٩٤٣ - ١٩٥٢، ص ٧٣، نقلاً عن: جبران تويني - في وضح النهار - مقالات مختارة، ص: ١ - ٢.

(٢) أنظر: يوسف مزهر - تاريخ لبنان العام، ج ٢، ص ٩٧٧. ومحمد جميل بيهم: لبنان بين مشرّق ومغرّب، ص ٣٤. وكذلك: مسعود ضاهر: لماذا رفضت فرنسا وصول مسلم إلى رئاسة الجمهورية اللبنانية، ج ١، «السفير»، العدد ١٧٧١، ٢٥ آذار (مارس) ١٩٧٩. وج ٢، «السفير»، العدد ١٧٧٣، ٢٧ آذار (مارس) ١٩٧٩.

(٣) حسان حلاق: التيَّارات السياسية في لبنان ١٩٤٣ - ١٩٥٢، ص ٧٨، نقلاً عن: «لسان الحال»، ٣ شباط (فبراير) ١٩٣٣.

(٤) حسان حلاق: التيَّارات السياسية في لبنان ١٩٤٣ - ١٩٥٢، ص ٧٩، نقلاً عن: «لسان الحال»، ٢ آب (أغسطس) ١٩٣٣.

الفترة باستقلال لبنان ووحدته مع سوريا. وفي ٢٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٤ أصدر المفوَّض السامي الكونت دي مارتل (De Martel) قراراً بتعيين حبيب باشا السعد رئيساً للجمهورية. وفي هذا العهد تزايدت الاتجاهات الطائفية بسبب سياسة الدولة. ولم يشهد هذا الواقع أي تبدّل حتى العام ١٩٣٦ حين وصلت «الجبهة الشعبية» إلى الحكم في فرنسا فأعيد العمل بالدستور. وانتخب إميل إده رئيساً للجمهورية وأعقب ذلك مفاوضات بين الفرنسيين من جهة وكل من اللبنانيين والسوريين من جهة ثانية لتوقيع معاهدة تحلّ محلّ الانتداب في كلا البلدين. وتمكّنت «الكتلة الوطنية» في سوريا بفضل بُعد النظر الذي كانت تتصف به من أن تلعب دوراً حكيماً في تبديد الأوهام التي زرعها الفرنسيون في نفوس المسيحيين في لبنان والقائلة بأن المسلمين لا يمكن أن يقبلوا بلبنان المستقل وأن هدفهم إلحاقه بسوريا وأن العروبة ستبتلع لبنان أرضاً وشعباً[1]. وقد أقامت «الكتلة الوطنية» أمتن العلاقات مع البطريركية المارونية وأعلنت بصراحة استعداد سوريا الوطنية لمساعدة لبنان المستقل شرط رفضه للانتداب ولبقاء جيوشه على أراضيه[2]. ويصف بشارة الخوري في مذكراته هذه المرحلة من حياة لبنان فيقول تحت عنوان: «العرب عربان»: ويحسن القول إن وجه لبنان السياسي انقلب من ذلك اليوم (المقصود بهذا اليوم ٣ آذار ١٩٣٦) يوم توقيع وثيقة بين اللبنانيين والفرنسيين تفتح باب المفاوضات لوضع معاهدة بين فرنسا ولبنان تقوم مقام الانتداب، وسرت في البلاد روح عامّة، فانقسم العرب عربين: لبنانيون يسعون إلى الاستقلال بإلغاء الانتداب، وآخرون يتعلّقون بالسلطة المنتدبة وبدوام سيطرتها فيستعينون بها ويستمدُّون منها نفوذهم ومكانتهم. لبنانيون ينادون بالتعاقد مع البلاد العربية وآخرون يتمسّكون بالعزلة والانكماش ويولُّون وجههم شطر الغرب وحده، ويديرون ظهرهم للشرق رافضين كل تعاون معه، متنكِّرين للغته وتقاليده. روح لبنانية حقيقية لا تفرِّق بين مسيحي ومحمّدي وروح انتهازية ترتكز على تعصب طائفي ذميم فتستّره بالوصاية الأجنبية لتحقيق

---

(١) مسعود ضاهر: لبنان ـ الاستقلال، الميثاق والصيغة، معهد الإنماء العربي، بيروت ١٩٧٧، ص: ٣٠٢.

(٢) مسعود ضاهر: المرجع السابق، ص ٣٠٢، بعد إقرار مشروع المعاهدة السورية الفرنسية لعام ١٩٣٦ سكتت جميع الأطراف عن مسألة إعادة «الأقضية الأربعة إلى سوريا»، ويقال همساً أو تلميحاً إنَّ هذا السكوت تقدير لموقف البطريرك الوطني: ذوقان قرقوط، تطوُّر الحركة الوطنية في سورية، ص ١٦٥. ويذكر محمد جميل بيهم أنَّ «حكومة الكتلة الوطنية في دمشق لم تلبث أن دخلت في مفاوضات مع المفوضية الفرنسية لوضع المعاهدة وتحت تأثير الرغبة في إدراك الحرية والاستقلال اللذين ينشدهما السوريون رأت الحكومة أن تتغاضى عن المطالبة بالوحدة أثناء المفاوضة...» محمد جميل بيهم: النزعات السياسية بلبنان، بيروت ١٩٧٧، ص ١١. ويقول إدمون ربّاط: «برزت سياسة سورية جديدة تهدف إلى الاعتراف بحدود لبنان الحالية شرط أن يسير لبنان فعلاً في طريق رفض الحماية الأجنبية والانفتاح الكامل على العالم العربي...»: E. Rabbath: La formation his-torique du Liban, Beyrouth 1973, p: 448.

أهداف خاصّة. وليس هناك من غيرة على الدين ولا من يحزنون»[1]. ومما يجدر ذكره أن المعاهدتين اللتين تمَّ التوصُّل إليهما بين فرنسا وكل من لبنان وسوريا رفضتا من قبل البرلمان الفرنسي. ومع اندلاع الحرب العالمية الثانية في عام ١٩٣٩ علّقت فرنسا العمل بالدستور وحلّت المجلس النيابي وعادت إلى سياسة الحكم العسكري المباشر، غير أن ظروف الحرب وهزيمتها أمام الألمان دفعت الحركة الاستقلاليّة في لبنان إلى الأمام وباتت الأجواء مهيَّأة داخلياً وخارجياً للاستقلال المنشود. وعلى وجه العموم كانت السلطة الفعلية زمن الانتداب بيد الفرنسيين فدستور ١٩٢٦ جاء ليخدم مصالحهم بالدرجة الأولى ولم تكن أدوات الحكم اللبنانية من رئاسة جمهورية إلى مجلس نيابي إلى موظفين إلى غيرهم إلّا ستاراً تعمل السلطة المنتدبة من خلاله لتنفيذ سياستها ومخطّطاتها. وكانت أبرز المبادىء التي ارتكز عليها الفرنسيون في حكم لبنان خلال هذه المرحلة هي تعزيز الروح الطائفية بين اللبنانيين ومحاربة الفكرة القومية العربية لكي يبقى الشعب اللبناني منقسماً على نفسه مما يسمح لهم باستمرار السيطرة[2].

عروبة لبنان خلال معركة الاستقلال:

قبيل المعركة الاستقلالية لعام ١٩٤٣ وخلالها برز بوضوح وجود تيّارين أساسيّين على الساحة اللبنانية. الأول: عربي واضح ينادي بالاستقلال التام عن الفرنسيين وبالتعاون إلى أقصى الحدود مع الدول العربية، والثاني: تيّار طائفي يرفض عروبة لبنان وينادي ببقاء الانتداب «لحماية الاستقلال من خطر ابتلاع الأقطار العربية المجاورة للأراضي اللبنانية». وهذا التيّار الأخير لم يستطع الاستمرار في نهجه[3] لأسباب عدّة منها:

١ ـ فشل كافة التدابير القمعيّة التي لجأت إليها سلطات الانتداب ضد التيّار الاستقلالي العربي.

٢ ـ إعلان كاترو منح لبنان وسوريا استقلالهما.

---

(١) بشارة الخوري: حقائق لبنانية، ج ١، ص: ١٩٩ ـ ٢٠٠.

(٢) يكفي للتأكيد على محاربة فرنسا لفكرة القومية العربية في سوريا ولبنان أن ننقل هذا الكلام: «إن السوريين ليسوا بعرب، ولو كانت لغتهم عربية... واللبنانيون يختلفون عن العرب وعن السوريين في وقت واحد، إنهم فينيقيون ولا سيما المسيحيون منهم من أبعد الناس عن العرب والعروبة، لأنهم من أحفاد الصليبيين الذين كانوا أتوا إلى سوريا ولبنان من مختلف البلاد الأوروبية، ولا سيما من فرنسا»، نقلاً عن: ساطع الحصري: محاضرات في نشوء الفكرة القومية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٥، ص: ١٦٣.

(٣) لم تتبدَّل نظرة هذا التيَّار السلبيّة إلى العرب والعروبة حتى اليوم. غير أنه كان يخفي أحياناً نواياه عندما تجبره مصالحه على ذلك. ومن شخصياته على سبيل المثال إميل إده ويوسف السودا.

٣ ـ إجراء انتخابات نيابية عامّة في لبنان عام ١٩٤٣ وفوز العناصر الوطنية المناهضة للانتداب فيها.

٤ ـ فشل إميل إده مرشّح الفرنسيين والذي يمثّل التيّار الانعزالي اللبناني في انتخابات رئاسة الجمهورية أمام بشارة الخوري. وبالفعل فإن هذه العوامل والظروف هيّأت لظهور تيّار واسع يضم الأكثرية الساحقة من الشعب اللبناني ويدعو لكيان لبناني مستقل ومتعاون مع أشقائه العرب. وكان على رأس هذا التيّار الجديد بشارة الخوري رئيس الجمهورية ورياض الصلح رئيس مجلس الوزراء. واعتبر هذان الرجلان أنهما يمثلان جناحي لبنان المسلم والمسيحي عندما اتفقا على بناء دولة الاستقلال من خلال ما سُمّي بـ «الميثاق الوطني». إن «الميثاق الوطني» لعام ١٩٤٣ هو عبارة عن «وفاق سياسي» بين اللبنانيين غير مكتوب، وقد حدّد يوسف ابراهيم يزبك أهمّ خطوطه العريضة بما يلي: «أولاً: لبنان جمهورية مستقلّة استقلالاً تامّاً غير مرتبط بأية دولة أخرى أي وضع حد نهائي للانتداب الفرنسي والتأثيرات الخارجية.

ثانياً: لبنان ذو وجه عربي ولغة عربية وهو جزء من العالم العربي ذو طابع خاص، غير أن لبنان ـ رغم عروبته ـ لا يسعه أن يقطع علاقاته الثقافية والروحية بالحضارة الغربية مع الأخذ بعين الاعتبار أنَّ هذه العلاقات ساعدت لبنان على بلوغ درجة من الرقيّ والتقدّم يحسد عليها.

ثالثاً: إنَّ لبنان مدعو للتعاون مع جميع الدول العربية، ولأن يصبح عضواً في الأسرة العربية بعد أن تكون تلك الدول قد اعترفت باستقلاله وكيانه ضمن حدوده الحاضرة وعلى لبنان في تعامله مع الدول العربية أن لا ينحاز إلى فريق ضد آخر...»[١].

أما إميل البستاني صاحب كتيّب «الميثاق الوطني ولبنان المستقل» فيحدّد الأسباب الموجبة لعقد الاتفاق المسمّى بـ «الميثاق الوطني» بالتالي: أولاً: في الكيان اللبناني: إنّ ما يفهم بالكيان في هذا المجال هو بقاء الدولة اللبنانية بالحدود التي كانت عليها سنة ١٩٤٣ واستقلالها وسيادتها ضمن هذه الحدود... لقد تخلّى الفريق اللبناني المطالب بأن يكون لبنان وطناً مسيحياً بحماية أجنبية عن رغبته بالعزلة وبالحماية الأجنبية ورضي بالتعاون التام مع مجموع الدول العربية لقاء تخلّي الفريق الآخر عن المطالبة بضمّ لبنان أو بعض أجزائه إلى سوريا أو إلى وحدة عربية أوسع...

ثانياً: في العلاقات العربية: كان فريق من اللبنانيين قد حذّر من أي تقارب عربي

(١) مسعود ضاهر: لبنان: الاستقلال الميثاق والصيغة، ص: ٢٤٧.

شديد لدرجة أنه عندما رضي هذا الفريق بالاعتراف «بالوجه العربي للبنان» اعتبر الفريق الثاني هذا الاعتراف خطوة كبيرة نحو التقارب العربي الذي يرغب فيه، ورضي جميع اللبنانيين أن ينحصر تعاونهم العربي ضمن نطاق الاستقلال التام والسيادة الوطنية الكاملة فلا يتجاوزهما هذا التعاون ولاينقص منهما ذرّة ورضيت بذلك سوريا وجميع الدول العربية...

ثالثاً: في السياسة الخارجية: تخلّي التيّار اللبناني عن المطالبة بالحماية الأجنبية التي تتمثّل في الاحتلال أو في إعطاء المراكز العسكرية أو في عقد معاهدات الحماية مع الدول الغربية، كما تخلّى الفريق العروبي عن العمل على إخضاع لبنان للنفوذ السوري أو العربي. وتضمَّن الميثاق هذا المعنى في عبارة «أن لا يكون لبنان للاستعمار ممرّاً أو مقرّاً»، وكان هذا يعني لأحد الفريقين الممرّ والمقرّ للاستعمار الغربي بينما كان يعني للفريق الآخر استبعاد النفوذ والتدخّل من جانب سوريا أو أي دولة عربية أخرى...»[١]. والواقع أن «الميثاق الوطني» فرضته عوامل خارجية عربية ودولية وحدّدت من خلاله العلاقة المستقبلية بين لبنان ومحيطه العربي. ومن الحقائق التي تؤيّد هذا الرأي الاجتماع الذي عقد في القاهرة في ٢ حزيران (يونيو) ١٩٤٢ وضم مصطفى النحاس باشا رئيس وزراء مصر وجميل مردم وزير خارجية سوريا وبشارة الخوري رئيس الكتلة الدستورية في لبنان والطامح لرئاسة الجمهورية. ففي هذا الاجتماع أبدى بشارة الخوري استعداداً للتعاون مع الدول العربية شرط استقلال لبنان ضمن حدوده المعترف بها[٢]. وقال جميل مردم في الاجتماع: «نحن نثق بكلام الشيخ بشارة وعندما تطمئن سوريا لهذا الاتجاه في السياسة اللبنانية فنحن مستعدُّون لأن نتنازل عن كل مطلب لنا في لبنان بل أن نوسِّع أراضي لبنان إذا لزم»[٣]. ويبدو أن بريطانيا وبعض الدول العربية كانت تريد التأكُّد من سياسة بشارة الخوري في حال مساعدته للوصول إلى سدّة الرئاسة الأولى بلبنان ولهذا دعي هو إلى مصر وليس سواه[٤]. جرى هذا في وقت كانت فرنسا تعمل علناً ضد أي تقارب لبناني عربي باستغلالها للمشاعر الطائفية، ففي برقية من الجنرال كاترو(G. Catroux) إلى الجنرال ديغول (G. Degaulle) بتاريخ ٨ آذار (مارس) ١٩٤٣ ذكر أن معاهدة فرنسية لبنانية لن تتحقّق إلاّ باستخدام المشاعر العاطفية التي تربط اللبناني المسيحي بفرنسا وباستغلال غريزة الدفاع اللبناني في حيال مشاريع الابتلاع العربية[٥]. من

(١) مسعود ضاهر: المرجع السابق، ص ٢٤٨.

(٢) انظر: بشارة الخوري: حقائق لبنانية، ج ١، ص ٢٤٥. وانظر أيضاً: مذكرات سامي الصلح، ١٨٩٠ ـ ١٩٦٠، ج ١، بيروت ١٩٦٠، ص: ٦٧ ـ ٦٨.

(٣) بشارة الخوري: المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٤٥.

(٤) حسان حلاق: دراسات في تاريخ لبنان المعاصر، ١٩١٣ ـ ١٩٤٣، ص ٢٢١.

(٥) حسان حلاق: دراسات في تاريخ لبنان المعاصر، ص ٢٢١. نقلاً عن: G. Catroux; Dans la bataille de la Méditerranée, p.336.

جهتها المملكة العربية السعودية كان لها تأثير في دفع اللبنانيين إلى ترتيب أوضاعهم الداخلية وتركيز جهودهم على نيل استقلالهم وحريتهم، ففي أيار (مايو) ١٩٤٣ جاء في ردٍّ من الملك عبد العزيز آل سعود على مذكرة «الكتلة الإسلامية» في لبنان إليه لإقناعه بضرورة دعم إدخال لبنان في وحدة مع الدول العربية «. . . والذي يهمّنا نحن هو اتفاق العرب وتوحيد كلمتهم ونيل كل قطر من أقطارهم حريّته واستقلاله، فتكون سوريا مثلاً للسوريين، وفلسطين للفلسطينيين. . . هذا هو الذي نحب أن تتوحّد الجهود لأجله وتتضافر بشأنه وأن نتراجع مع أصدقائنا الحلفاء لمساعدتنا على إتمامه. . .»[١]. ومع صيف ١٩٤٣ اشتدَّ الصراع البريطاني ـ الفرنسي في لبنان والمنطقة. ومن مؤشرات هذا الصراع دعم فرنسا «للكتلة الوطنية» برئاسة إميل إده من دعاة العزلة ودعم بريطانيا «للكتلة الدستورية» برئاسة بشارة الخوري من دعاة التعاون والاتحاد العربي وذلك خلال الانتخابات النيابية التي جرت. وعلى الرغم من فوز التيّار المعارض لفرنسا فإن الصراع استمرَّ في انتخابات رئاسة الجمهورية فنشطت فرنسا بدعم مرشحها إميل إده بينما نشطت بريطانيا ومصر والعراق وسوريا بدعم بشارة الخوري[٢]. وفي ٢١ أيلول (سبتمبر) انتخب بشارة الخوري رئيساً للجمهورية في لبنان، وقد اعتبر الجنرال كاترو (G. Catroux) فوزه نتيجة للاتفاقات التي تمّت بين الزعامات السورية والعربية وليس نتيجة لاتفاق بشارة الخوري مع الزعماء المسلمين اللبنانيين[٣]. يتبيَّن مما تقدَّم أنَّ التوافق العربي (السعودي، المصري، السوري، العراقي) البريطاني حول واقع لبنان ومستقبله كان له الأثر البالغ في الاتفاق الداخلي بين اللبنانيين الذي تمثّل بالميثاق الوطني. والآن ماذا يقول بشارة الخوري ورياض الصلح وهما «قطبا الميثاق» عن هذه المرحلة الاستقلالية الجديدة والانفتاح على العالم العربي؟ بشارة الخوري يعتبر أن الميثاق قضى على عزلة لبنان «ليس من عزلة ممكنة بعد اليوم، لدولة من دول الأرض، صغيرة كانت أم كبيرة. فعلى كل أمّة حريصة على المحافظة على كيانها، أن تخرج من عزلتها وتفهم حقائق الأمور فهماً إنسانياً شاملاً. وإننا سنبذل الجهد لفهم هذه الحقائق الحديثة ونحاول أن لا ندع الحوادث تستبقنا بل نسايرها ونماشيها»[٤]. ويؤكِّد الخوري في موضع آخر إنهاء عهد الانعزال في لبنان فيقول: «يوم انتخابي رئيساً للجمهورية أعلنت من على منبر المجلس النيابي أن عهد الانعزال في لبنان قد زال، فنتج أن الدول العربية اطمأنّت كل الاطمئنان إلى سياستنا الجديدة»[٥].

(١) حسان حلاق: دراسات في تاريخ لبنان المعاصر، ص ٢٢٢ ـ ٢٢٣.
(٢) حسان حلاق: المرجع السابق، ص ٢٢٥.
(٣) حسان حلاق: المرجع السابق، ص ٢٢٦. نقلاً عن: G. Catroux, OP. Cit, p.259.
(٤) بشارة الخوري: مجموعة خطب، حريصا (لبنان) ـ ١٩٥٩، ص ٨٢.
(٥) بشارة الخوري: حقائق لبنانية، ج ٢، ص ٩٨ ـ ٩٩.

ويقول في خطبة تولّيه الرئاسة في ٢١ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٣: «. . . هذا الوطن اللبناني الذي نضع حبّه فوق كل شيء والذي يجب أن يظل للبلدان العربية المحيطة به جاراً أميناً وأخاً صادقاً تربطه بها روابط تعاون يسوده الودّ والإخلاص»[١].

ويحدِّد رياض الصلح في البيان الوزاري لحكومة الاستقلال الأولى الخطوط العريضة لسياسة لبنان العربية فيقول: «. . . إن لبنان مدعو كغيره من بلدان العالم إلى التعاون الدولي تعاوناً يزداد وثوقاً يوماً فيوماً. والعصر يأبى العزلة التامّة للدول كبيرها وصغيرها. ولبنان من أحوج الدول إلى هذا النوع من التعاون وموقعه الجغرافي ولغة قومه وثقافته وتاريخه وظروفه الاقتصادية تجعله يضع علاقاته بالدول العربية الشقيقة في طليعة اهتمامه. وستقبل الحكومة على إقامة هذه العلاقات على أسس متينة تكفل احترام الدول العربية لاستقلال لبنان وسيادته التامة وسلامة حدوده الحاضرة. فلبنان وطن ذو وجه عربي يستسيغ الخير النافع من حضارة الغرب. إن إخواننا في الأقطار العربية لا يريدون للبنان إلاّ ما يريده أبناؤه الأباة الوطنيون. نحن لا نريده للاستعمار إليهم ممرّاً، فنحن وهم، إذن، نريده وطناً عزيزاً مستقلاً سيّداً حرّاً»[٢]. وأجاب رياض الصلح يوسف سالم عندما سأله كيف يوفّق بين مبادئه العربية وعقيدة اللبنانيين الذين لا يقبلون أن يذوبوا في الأوقيانوس العربي بقوله إنه يعمل لاستقلال وسيادة لبنان وأنّه قال لإخوانه السوريين أكثر من مرة: «دعوا لبنان وشأنه، فلبنان السيِّد المستقل يخدم القضية العربية ألف مرّة أكثر من لبنان الذائب في بلد عربي آخر»[٣]. من خلال هذا العرض للموقف من العروبة والعالم العربي خلال مرحلة «الميثاق الوطني» لعام ١٩٤٣ يمكن استنتاج الحقائق التالية:

أولاً: الوعي القومي العربي: رغم حصول لبنان على الاستقلال السياسي كان الوعي القومي عند اللبنانيين لا يزال في بداياته. فلا الأحزاب السياسية القائمة استطاعت أن تبلور هذا الوعي لانشغالها في بناء ذاتها ولا القادة السياسيين نجحوا في هذا السبيل. لذلك لم يترسَّخ الوعي بقومية لبنان العربية حتى عند المسلمين أنفسهم فكيف به عند المسيحيين. ومع ذلك كان الفريق اللبناني المسلم عشية الاستقلال يسعى إلى هذا الاستقلال بغية الوصول من خلاله إلى الأهداف التي كان ينادي بها وهي الوحدة مع سوريا.

ثانياً: الطائفية: كانت القاعدة الطائفية الركيزة الأولى والأساسية للتفكير السياسي في لبنان عشية الاستقلال. وهذه الطائفية ـ العلّة ـ كان قد أرسى قواعدها الحكم العثماني

(١) بشارة الخوري: مجموعة خطب، ص ٢.
(٢) من البيان الوزاري لأول حكومة لبنانية في عهد الاستقلال: نقلاً عن: حليم أبوعز الدين: سياسة لبنان الخارجية ـ قواعدها ـ أجهزتها ـ وثائقها، بيروت ١٩٦٦، ص: ٦١ ـ ٦٢.
(٣) يوسف سالم: ٥٠ سنة مع الناس، دار النهار ـ بيروت ١٩٧٥، ص ١٤٢.

والقوى الدولية (فرنسا، انجلترا في جبل لبنان) ثم شجَّعها ودعمها الانتداب الفرنسي. من هنا كان الفريق اللبناني المسيحي المستفيد الأول من الطائفية لا يعارض الحصول على الاستقلال شرط تأمين الحماية له ومن قبل فرنسا لأنه يخشى على مستقبله إذا ما تخلّت فرنسا عن حمايتها له.

ثالثاً: ـ لبنان ذو وجه عربي: انطلاقاً من الحقيقتين السابقتين وجد ممثِّلو الطوائف اللبنانية المسيحية والإسلامية أنفسهم أمام وضعين اثنين فإمَّا الاتفاق فيما بينهم للحصول على الاستقلال وبناء الدولة التي تجمعهم على أساسه. وإما عدم الاتفاق وبالتالي بقاء فرنسا وهي كانت تسعى لعدم اتفاقهم لإطالة أمد سيطرتها على بلادهم. وقد تمَّ اختيار الاتفاق على عدمه. فجاءت التسوية طوائفية عبر ما سُمِّي بـ «الميثاق الوطني». أما عبارة «لبنان ذو وجه عربي» التي وردت في الميثاق والتي تعبّر عن وضع لبنان تجاه العروبة والقومية العربية فهي تعني إن الذين توافقوا على الميثاق ارتكزوا إلى المبدأين التاليين لهذه الناحية:

الأول: أن يتخلَّى الفريق اللبناني المسيحي عن رغبته في طلب الحماية الفرنسية والخروج عن العزلة والدخول ضمن المجموعة العربية على أساس أن تكون مساهمة لبنان في مجال التعاون العربي في نطاق استقلاله التام وسيادته الوطنية الكاملة، بحيث لا يطلب من لبنان السير في سياسة عربية تتعارض مع مصالحه ووحدته الوطنية.

الثاني: أن يتخلَّى الفريق اللبناني المسلم عن السعي لضمِّ لبنان أو أي جزء منه إلى سوريا أو إلى وحدة عربية أكبر. وأن يرضى هذا الفريق ويعترف وكذلك سوريا وباقي الدول العربية بكيان لبنان ضمن حدوده القائمة.

وباختصار «لبنان ذو وجه عربي» تعبير رضائي بين قطبي الميثاق فهو لا يعني بصراحة أن لبنان هو بلد عربي ولا هو غير عربي. وهذا يناقض واقع لبنان الحضاري والتاريخي والجغرافي. لأن لبنان هو بلد عربي وهو جزء لا يتجزَّأ من الوطن العربي الكبير. وجاء القفز من فوق هذه الحقيقة وعدم الاعتراف بها بوضوح ليثير الخلافات بين اللبنانيين كلما طرأت أحداث في المنطقة العربية تفرض على لبنان موقفاً منها.

اشتراك لبنان في «مشاورات الوحدة العربية»:

جاء وقوف الدول العربية إلى جانب لبنان خلال معركته الاستقلالية عام ١٩٤٣[(١)]، ليقوّي الاتجاه العربي فيه ويدفعه بسرعة للردّ بالإيجاب على الدعوة إلى «مشاورات الوحدة العربية» التي أطلقها مصطفى النحاس رئيس الوزارة المصرية. ففي الخامس من كانون الثاني (يناير) ١٩٤٤ وصل إلى مصر وفد لبناني رسمي ضمَّ رياض الصلح رئيس الوزراء وسليم تقلا وزير الخارجية للاشتراك في هذه المشاورات. ولدى استقباله لهما رحَّب النحاس بهما وأعرب لهما عن خالص تقديره للموقف العظيم الذي وقفه لبنان في الحوادث الأخيرة حتى تمّ له الفوز للحق، وأشاد بفضل لبنان في إظهار ما يؤدِّي إليه تضامن البلاد العربية من نفع كبير يعود على كل قطر منها كما يعود عليها جميعاً، وبعد ذلك ردّ رياض الصلح عليه شاكراً[(٢)]. وفي أثناء المباحثات قدّم رياض الصلح بياناً مكتوباً تضمَّن ثلاثة اعتبارات وراء إقدام لبنان على المشاركة في المباحثات والتعاون مع العرب؛ وجاء في البيان: «إن لبنان لا يألو جهداً للعمل في سبيل التعاون والتكاتف بين البلدان العربية لما في ذلك من الخير العميم للجميع. وهنالك عوامل ثلاثة جعلته يقترب من القضية العربية ويقبل على المشاركة فيها: «١ ـ ضعف المؤثِّرات الأجنبية التي كانت تسيطِّر عليه خلال السنوات الخمس والعشرين الأخيرة. ٢ ـ تفهُّم شقيقاته العربية لموقفه المتحفِّظ من «الوحدة العربية» تفهُّماً جعلها تعترف بكيانه وحدوده الحالية دولة مستقلة ذات سيادة تامّة. ٣ ـ تفهم لبنان لضرورات التعاون مع البلدان الشقيقة والمجاورة لمصلحة كيانه السياسي والاقتصادي معاً. والذي يهمّ البلدان العربية في أمر لبنان بالدرجة الأولى ألّا يكون أداة للأجنبي يستعملها بما يضرّ مصلحة البلدان العربية ـ وهذا ما تعهَّدت به أول حكومة دستورية للبنان بعد استقلاله في بيانها الوزاري وأقرّه المجلس النيابي بالإجماع في تشرين الأول سنة ١٩٤٣. فلبنان إذن لا يقلّ اقتناعاً ورغبة عن بقيّة الأقطار العربية بفوائد التعاون المشترك وقد كانت أول خطواته العملية ما أقامه من صلات بينه وبين شقيقته سوريا، ويأمل أن تقوم صلات مماثلة بينه وبين سائر البلدان الشقيقة. وما التحفُّظ الذي أبداه لبنان في الماضي ويبديه اليوم إلّا نتيجة للنفوذ

(١) في مصر أرسل مصطفى النحاس رئيس الوزراء برقية احتجاج شديدة إلى اللجنة الفرنسية. وفي العراق أصدر البرلمان العراقي بعد جلسة استثنائية مذكرة احتجاجية طالب فيها الحكومتين البريطانية والأميركية أن تخلِّصا لبنان من الفرنسيين الديغوليين وطالب بوعد رسمي بخصوص عرض مسألة لبنان على مائدة الصلح. وفي الأردن احتجَّت الحكومة رسمياً لدى الحكومة البريطانية. وعمّت حركة الإضراب فلسطين شاجبة فرنسا. وأرسلت المملكة السعودية برقيات احتجاج إلى تشرشل وروزفلت وديغول. واستنكر الإمام يحيى تصرُّف فرنسا. وفي المجلس النيابي السوري جرت مناقشة حامية حول أزمة لبنان... نقلاً عن: أحمد طربين: الوحدة العربية بين ١٩١٦ ـ ١٩٤٥، ص: ٣٠٥ ـ ٣٠٦.

(٢) منير تقي الدين: الجلاء، دار بيروت ـ بيروت ١٩٥٦، ص ٤٩.

الأجنبي الذي عمل لإبعاد ما بين لبنان وسوريا، أما الآن وقد تضاءل هذا النفوذ وسيزول غداً، فسوف تخفّ وطأة هذا التحفُّظ وتزول. أما أداة التعاون بين سوريا ولبنان فهي تأسيس مجلس مشترك لإدارة «المصالح المشتركة» من الوجهتين التشريعية والتنفيذية، وقد باشر هذا المجلس أعماله بالفعل ويمكن القول إنَّ هذا التعاون قد أصبح قاعدة اقتصادية صحيحة. وقد آثر لبنان الانفراد في مسألتي الدفاع والشؤون الخارجية، ويمكن إيجاد تعاون وثيق بين البلدين في الناحيتين الثقافية والاجتماعية يؤدِّي إلى توحيد أنظمة التعليم ومناهجه. أما موقف لبنان من القضية العربية، فسيكون مماثلاً لموقف مصر منها، وهو يرغب في أن يكون تعاونه وجميع الأقطار العربية على أساس السيادة. أما قضية فلسطين فهي تشغل خواطر اللبنانيين كغيرهم من أبناء الأقطار العربية إن لم يكن أكثر وذلك لمتاخمتها لحدود لبنان. والحقيقة أن الفكرة العربية لا تقبل التجزئة من حيث الخير العام والتعاون بين جميع الأقطار العربية، ومن الطبيعي أن الأقطار المستقلة أقدر على التعاون وتبادل المنافع بحرية، ويجب ألَّا تحرم الأقطار المحميّة أو غير المستكملة لسيادتها من هذه الفوائد، بل يجب أن يرمي التعاون بين الدول المستقلة إلى مدّ يد المساعدة إلى شقيقاتها الأخرى، ويجب الحذر من أن تستثمر الدول الأجنبية المسيطرة على الأقطار غير المستقلّة شؤون الاتحاد لمنفعتها الخاصّة على حساب البلدان المحميّة أو غير المستكملة السيادة»[1].

هكذا حدَّد لبنان الرسمي موقفه إزاء التعاون العربي والقضايا العربية مشدّداً على السيادة والاستقلال ومحتفظاً لنفسه بحقِّ الانفراد في مسألتي الدفاع والشؤون الخارجية. وفي نيسان من العام نفسه انتقل وفد لبناني برئاسة رياض الصلح إلى بعض العواصم العربية فزار بغداد والقاهرة والرياض وتبادل مع المسؤولين فيها وجهات النظر بخصوص الوحدة العربية على ضوء «مشاورات» القاهرة الآنفة الذكر، وكان أن أكَّدت هذه العواصم احترامها لسيادة لبنان واستقلاله وأزالت المخاوف بهذا الصدد[2].

اشتراك لبنان في وضع «بروتوكول الاسكندرية»:

في الفترة ما بين الخامس والعشرين من أيلول (سبتمبر) والسابع من تشرين الأول (اكتوبر) سنة ١٩٤٤ اجتمعت في الاسكندرية (بمصر) وفود تمثّل سبع دول عربية[3] بصورة «لجنة تحضيرية للمؤتمر العربي العام» للبحث في مستقبل التعاون العربي والصيغة التي يمكن أن يأخذها. وتمثَّل لبنان في هذا الاجتماع بوفد رسمي يرأسه رياض الصلح رئيس الوزراء

(١) جامعة الدول العربية ـ ملخَّص محاضر المشاورات مع العراق، شرق الأردن، المملكة العربية السعودية، سوريا، لبنان، اليمن، المطبعة الأميرية بالقاهرة ١٩٤٦، ص ٣٢.

(٢) أحمد طربين: الوحدة العربية بين ١٩١٦ و١٩٤٥، المرجع السابق، ص ٣١٠.

(٣) هي: مصر ـ سوريا ـ لبنان ـ شرق الأردن ـ العراق ـ السعودية ـ اليمن.

وضمَّ سليم تقلا وزير الخارجية وموسى مبارك مدير غرفة رئيس الجمهورية[1]. وعقب حفلة الافتتاح بدأت الجلسة الأولى مساء يوم الاثنين في ٢٥ أيلول (سبتمبر) بقصر «أنطونيادس» في الاسكندرية بخطاب لمصطفى النحاس بوصفه رئيساً للجنة فرحَّب بمندوبي الوفود وقال: «.. ويطيب لي في هذا المقام أن أشير مرّة أخرى إلى ما يربط الأمم العربية من صلات الأخوّة ومودّة قلبيّة لا يقصر مداها ولا تنفصم عراها على مرِّ الأيام تجمعها وحدة اللغة والطباع والتقاليد والآمال والآلام. بيد أنكم أيها السادة تعرفون أن لا فضل لأبناء الحاضر في هذه الصلات والروابط الأخوية وإذا شئنا أن يكون لنا في هذا الشأن فضل مذكور فعلينا أن نعمل دائبين في توجيه هذه الروابط لما فيه صلاح حالنا وحسن مآلنا وما يعود علينا بالمنفعة والخير العام. وذلك بالواقع ما أردناه بمشروع الوحدة العربية الذي ندين له بهذا الاجتماع السعيد وقد خطا المشروع خطوته الأولى في مرحلة المشاورات وتليها بإذن الله المرحلة الثانية وهي اللجنة التحضيرية التي تمهِّد للمرحلة الثالثة وهي عقد المؤتمر العام...»[2]. وألقى سليم تقلا كلمة الوفد اللبناني فشكر مصر لدعوتها وعبَّر عن اعتزاز ممثلي لبنان «بوجودهم بين ممثِّلي الأمم العربية الكريمة..» وأضاف: «.. لم يكن لبنان يوماً وهو ابن العربية البار إلّا الحافظ الأمين للرسالة الباهرة التي اضطلع بها العرب... إن المهمة الملقاة على عاتق هذه اللجنة خطيرة عظيمة تزيدنا أهمية ظروف الوقت الحاضر وهي تدعو بإلحاح إلى جمع الشمل للتعاون الوثيق في سبيل الأهداف العليا التي نسعى إليها نحن، وقد بذل العالم بأجمعه من أجلها أغلى ما يملكه من نفوس وأموال فلن ندَّخر وسعاً لبلوغ هذه الغاية فتصبح أوطاننا عاملاً فعَّالاً من عوامل السلام والحضارة في المعمور وتتمتّع بإذن الله بالرخاء والطمأنينة والاستقرار الذي ننشده منذ القدم. إن لبنان وقد أخذ على نفسه عهداً كما أعلنت حكومته بأن لا يكون للاستعمار مقرّاً ولا لاستعمار إخوانه البلدان العربية ممرّاً وأن يكون ويبقى دوماً سيِّداً عزيزاً مستقلاً حرّاً سيظل أبداً في الرعيل الأول عاملاً على تأليف القلوب وتوحيد الصفوف...»[3]. وهنا سوف أعرض باختصار لأهم ما دار من أبحاث وما أمكن التوصُّل إليه من مقررات في هذه الجلسات مركِّزاً على موقف لبنان ودوره فيها. ففي الجلسة التي

(١) كان رياض الصلح قد ألقى قبل سفره إلى مصر بياناً أمام المجلس النيابي اللبناني بتاريخ ٢٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٤ أكدّ فيه أنه لا يمكن في حال من الأحوال القبول بالانتقاص من استقلال لبنان. ومما جاء على لسانه: «... نحن قلنا إن لنا برنامجاً سياسياً ذو شقّين: الأول: الاستقلال التام الناجز للبنان بحدوده الحاضرة. والثاني: التعاون كل التعاون مع الأقطار العربية الشقيقة إلى أبعد حدود التعاون..»، مضبطة الجلسة السادسة لمجلس النواب اللبناني، ٢٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٤، ص ٦٣٥.

(٢) جامعة الدول العربية ـ محاضر اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام، الاسكندرية، المطبعة الأميرية بالقاهرة ١٩٤٦، ص ١؛ تراجع خطب الوفود في ذات المصدر ملحق رقم ١ و٢ و٣ و٤ و٥، ص: ١ ـ ٧.

(٣) المصدر نفسه، ص ٧.

عقدتها اللجنة بتاريخ الأول من تشرين الأول (اكتوبر) أخذ رئيسها مصطفى النحاس يحدِّد المسائل المراد تقريب وجهات النظر فيها ويسرد رأي كل وفد في كل مسألة[1].

١ ـ التعاون السياسي ويشمل الدفاع والشؤون الخارجية:

أ ـ العراق، شرق الأردن، سوريا: توافق على التعاون السياسي.

ب ـ المملكة العربية السعودية ترى تأجيل البحث في موضوع التعاون السياسي حتى تتغيَّر الظروف القائمة وكذلك ترى اليمن عدم إمكان تحقيق التعاون السياسي الآن.

ج ـ لبنان يرى الانفراد بمسألتي الدفاع والشؤون الخارجية.

٢ ـ تأليف حكومة مركزية للبلاد العربية كلها:

أ ـ العراق، شرق الأردن، المملكة العربية السعودية، اليمن، لبنان، استبعدت فكرة الحكومة المركزية.

ب ـ سوريا تؤثر أقوى أداة التعاون المشترك وهي الحكومة المركزية فإذا تعذَّر ذلك أُقيم نظام آخر من الاتحاد أو الاتفاق أو الحلف.

٣ ـ أداة التعاون:

أ ـ العراق وشرق الأردن يميلان إلى تكوين اتحاد له سلطة تنفيذية وجمعية تمثِّل فيها الدول العربية الداخلة فيه. وتعاون الاتحاد لجنة تنفيذية تمثِّل جميع نواحي التعاون السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي ولقراراتها قوة تنفيذية على الدول الداخلة في الاتحاد.

ب ـ اليمن لم يبدِ وفدها رأياً فيما إذا كان يوافق على تكوين اتحاد له سلطة تنفيذية أو على تكوين اتحاد بغير سلطة تنفيذية، ولكنه صرَّح بأنه سيعرض على حكومته فكرة تأليف هيئة من الدول العربية تعنى بتقوية الروابط بين هذه الدول وتتبادل الآراء بين أعضائها في مختلف النواحي غير السياسية بصفة مشاورة.

ج ـ سوريا ترى في حالة استبعاد فكرة الحكومة المركزية إقامة نظام آخر من الاتحاد أو الاتفاق أو الحلف تستمد قواعده ونظمه من أوضاع مشابهة عند الأمم الأخرى أو تؤسَّس على طريقة جديدة تتفق مع رغبات الأقطار العربية وحاجاتها. بعد ذلك بدأت المناقشة في المسائل المعروضة وفي مستهلّها ارتأى رياض الصلح أن تبحث اللجنة أولاً قضية الاستقلال لأنها والوحدة لازم وملزوم كما قال. وأضاف: «وإذا تقرَّر بيننا أن يقوم عملنا على احترام استقلال كل بلد وسيادته فإن قضيّة التعاون وأداتها يهون أمرها جداً. ولقد صرّحنا في مجلسنا النيابي

(١) جامعة الدول العربية ـ محاضر اللجنة التحضيرية... المصدر السابق، الجلسة الثالثة، ١ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٤٤، ص ٢٤.

بأنّنا كنّا نحرص على استقلال لبنان كذلك نطلب تعاوناً كاملاً شاملاً مع البلاد العربية...»[1]. وهنا اعترض الهلالي المندوب المصري على كلام الصلح الذي يعتبر احترام استقلال كل دولة عربية وسيادتها الأساس الذي يجب أن تكون منه نقطة البدء والانطلاق. وأيّد سعد الله الجابري المندوب السوري موقف الهلالي وأبدى استعداد سوريا للتنازل عن كل سيادتها من أجل الوحدة العربية وتمنّى لو تتنازل كل دولة عن سيادتها في سبيل الوحدة، غير أنه استدرك قائلاً: «ومع ذلك فهذا لا يمنع من أن تتبنّى الدول العربية اتجاهاً سياسياً واحداً، فالمصلحة الجماعية تقتضي أن تكون السياسة الخارجية للعرب موحَّدة لا تشذّ عنها دولة، كما يمكن الاتفاق على التعاون في الدفاع إزاء خطر تتعرَّض له دولة عربية ما»[2]. وردّ رياض الصلح بأنه يوافق على إيجاد صيغة توفّق بين جميع هذه الأغراض وقال: «لقد تكلّم دولة سعد الله الجابري عن سوريا وقال: إن سوريا تريد الوحدة العربية بكامل ما تعنيه هذه الكلمة، وأنا لو كنت ممثّلاً لسوريا لقلت مثل هذا الكلام، ولكن لدينا ظروفاً في لبنان ـ يجب النظر إليها بعين الاعتبار، وحضراتكم جميعاً تعرفون مركز لبنان واتصالاته مع الخارج والعوامل الأجنبية التي كان لها في الماضي أثرها في لبنان والتي سبق أن أشرت إليها في مذكّرتنا بكل صراحة وإخلاص وبساطة. ومع ذلك فإننا نعتبر أنفسنا وطناً عربياً يسرّ لكل ما يسرّ الوطن العربي العام ويألم لكل ما يقوم في وجهه من عقبات. وقد طرحت في الفترة الأخيرة فكرة عقد معاهدة بين فرنسا وبين كل من سوريا ولبنان، أي إعادة الانتداب بشكل آخر، فرفضت سوريا ورفض لبنان وقال كما قالت إنني لا أعقد معاهدة ـ فالآن أريد أن أتصوَّر العكس، يا حضرة الرئيس لو أن لبنان كما كان يظن من قبل، رضي بعقد المعاهدة فماذا كان يفيد رفض سوريا؟ هل كان يستطاع في هذه الحالة البحث في الوحدة العربية؟ أظن لا. ولكن لبنان رفض، ورفض كما سبق أن صرّحنا مراراً أن يكون للاستعمار مقرّاً أو لاستعمار شقيقاته العربية ممرّاً، وسيتمكّن إن شاء الله من إنجاز ما وعد. وهذه أكبر خدمة يؤدّيها لبنان ليس فقط في معرض الدرس والبحث ولكن أيضاً في مجال العمل والتنفيذ»[3]. وهنا اعترف الجابري بما يقوله الصلح، فتابع الأخير كلامه: «أرجو أن ينظر إلى هذا الموضوع بعين مجرّدة، وألاّ يقال إن لبنان هو العقبة الوحيدة في سبيل الوحدة العربية. لقد سمعت الآن ممثّلين لدول أعرق عروبة منّا يقولون إنهم بالنسبة لظروف معيّنة يرجون تأجيل النظر في التعاون السياسي الآن. والخلاصة هو أن لبنان يريد الاستقلال ويريد التعاون مع الدول

(١) جامعة الدول العربية ـ محاضر اللجنة التحضيرية... المصدر السابق، الجلسة الثالثة، أول تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٤، ص ٢٥.

(٢) جامعة الدول العربية ـ محاضر اللجنة التحضيرية... المصدرالسابق، الجلسة الثالثة، ص ٢٦.

(٣) جامعة الدول العربية ـ محاضر اللجنة التحضيرية... المصدر السابق، الجلسة الثالثة، ص ٢٦.

العربية جميعاً»(١). وبعد أخذٍ وردٍّ بين أعضاء اللجنة لم ينته النقاش حول مبدأ التعاون السياسي وأداة هذا التعاون، فتابعته اللجنة في جلستها بتاريخ ٢ تشرين الأول (أكتوبر) حيث استبعدت بالإجماع فكرة تشكيل حكومة مركزية للبلاد العربية لتعذّر تحقيقها ولمساسها باستقلال البلدان العربية. وبنتيجة المناقشات قرّ الرأي على تشكيل «هيئة الأمم العربية»، ولكن الخلاف بقي حول أن يكون رأي هذه الهيئة ملزماً أو غير ملزم، وظهر أمام المجتمعين موقفان: الأول تأليف اتحاد عربي له سلطة تنفيذية ويكون له جمعية تمثل فيها الدول العربية الداخلة فيه بنسبة معيّنة كعدد السكّان والميزانية... وتعاونه لجنة تنفيذية مسؤولة أمام الجمعية تكون لقراراتها قوة تنفيذية ملزمة وهنا تقرّر بالإجماع رفض الفكرة لنفس الأسباب التي أدّت إلى رفض الحكومة المركزية. أمّا الموقف الثاني فهو تأليف اتحاد ليس لقراراته صفة الإلزام إلاّ لمن يقبلها وتتساوى الدول المشتركة فيه بعدد المندوبين الذين يمثّلونها ونالت هذه الفكرة موافقة الجميع باستثناء مندوب السعودية(٢).

تلا الرئيس النحاس صيغة وضعها للاتحاد الذي ليس له سلطة تنفيذية هي: «تؤلّف جامعة للدول العربية من الدول العربية المستقلة التي تقبل الانضمام إليها ويكون لهذه الجامعة مجلس يسمّى مجلس جامعة الدول العربية تمثّل فيه الدول المشتركة في الجامعة على قدم المساواة وتكون مهمته مراعاة تنفيذ ما تبرمه هذه الدول فيما بينها من الاتفاقات، وعقد اجتماعات دورية للنظر بصفة عامة في شؤون البلاد العربية ومصالحها وتوثيق الصلات بينها وتنسيق خططها السياسية تحقيقاً للتعاون فيها. وتكون قرارات هذا المجلس ملزمة لمن يقبلها فيما عدا الأحوال التي يقع فيها خلاف بين دولة عربية وأخرى. ففي هذه الأحوال تكون قرارات مجلس الجامعة ملزمة. وتؤلّف منذ الآن لجنة فرعية من أعضاء اللجنة التحضيرية لإعداد مشروع لنظام مجلس الجامعة ولبحث المسائل السياسية التي يمكن إبرام اتفاقات فيها بين الدول العربية»(٣). وعادت اللجنة إلى مناقشة مسألة الإلزام في الجلسة التالية فاقترح نوري السعيد رئيس وزراء العراق ورئيس وفده أن تكون قرارات المجلس ملزمة لمن يقبلها عدا القرارات الآتية التي تعتبر قراراته فيها نافذة وملزمة للجميع وهي: أ ـ عدم الالتجاء إلى استعمال القوة لحل المنازعات بين دولة عربية وأخرى. ب ـ اجتناب اتباع سياسة خارجية ضارّة بسياسة مجموعة هذه الدول العربية. ج ـ رعاية الالتزامات المبرمة من قبل أكثرية الدول

(١) المصدر نفسه، الجلسة الثالثة، ص ٢٧.
(٢) جامعة الدول العربية ـ محاضر اللجنة التحضيرية... المصدر السابق، الجلسة الرابعة، ٢ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٤، ص: ٣٢ ـ ٣٥. كان موقف السعودية متحفِّظاً بوجه عام على التعاون السياسي بين الدول العربية.
(٣) جامعة الدول العربية ـ محاضر اللجنة التحضيرية... المصدر السابق، الجلسة الرابعة، ص ٣٥.

العربية والمبنية على النفع العام(١). ثم أبدى مندوب لبنان استعداده للموافقة على المشروع مع إضافة: أولاً: احترام الاستقلال والسيادة. ثانياً: التعاون «بالقلب والروح» وإعلان التأييد العام على ردّ كل اعتداء على أي بلد عضو في هذه الجامعة(٢). بعد ذلك تقرّر إحالة هذه الموضوعات على «لجنة فرعية سياسية» تشكّلت من مندوبي الوفود العراقية والسورية واللبنانية بهدف وضع صيغة معدّلة للصيغة التي اقترحها النحاس. وفي جلسة ٤ تشرين الأول (أكتوبر) تليت الصيغة الجديدة التي وضعتها اللجنة الفرعية ولم يكن من فرق كبير بينها وبين الصيغة التي اقترحها النحاس. وبالفعل أمكن التوفيق بين الصيغتين وجاءت الفقرة الأخيرة منها: «ولا يجوز في أية حال اتباع سياسة خارجية تضرّ بسياسة جامعة الدول العربية أو أية دولة منها. ويتوسّط المجلس في الخلاف الذي يخشى منه وقوع حرب بين دولة من دول الجامعة وبين أية دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها للتوفيق بينها وتؤلّف منذ الآن لجنة فرعية...»(٣). وقبل الموافقة على النص قال رئيس الوفد اللبناني رياض الصلح: مع موافقتي عليه أريد أن تسجّل لي كلمة في المحضر بمناسبة الفقرة التي تقول (لا يجوز في أية حال اتّباع سياسة خارجية تضرّ بسياسة جامعة الدول العربية أو أية دولة منها...) فأنا أريد أن أدفع ما قد يتبادر إلى بعض الأذهان منها، فنحن مثلاً لسنا متعاقدين مع دولة كبرى وفي نيّتنا ألاّ نتعاقد مع دولة كبرى فهل امتناعنا عن عقد مثل هذه المعاهدة مع دولة لأكثر الدول الممثّلة في هذه اللجنة عقود معها، يفهم منه أننا نتبع سياسة تضرّ بالجامعة؟(٤). ولما أجاب الرئيس بالنفي اكتفى الصلح بذلك(٥). وربما كان هدف الصلح من وراء سؤاله أن يحصل على الجواب الذي يمكنه من الوقوف أمام خصوم الاتجاه العربي في لبنان ويؤكّد لهم أن لبنان ليس في نيته عقد أية اتفاقية تحدّ من سيادته لا مع فرنسا ولا مع بريطانيا بل ولا مع الاتحاد العربي... وربما كان هدفه أيضاً إعلام الدول العربية المناصرة لمشاريع الاتحاد الجزئي بأنَّ لبنان الذي يدخل «الجامعة» بهذا التحفّظ لن يوافق على اقتراحاتهم..(٦). وكانت اللجنة قد وافقت بعد ذلك على نصٍّ اقترحه نوري السعيد جاء فيه: «نغتبط كل الاغتباط بهذه الخطوة المباركة ونرجو أن نوفّق في المستقبل إلى تدعيمها بخطوات أخرى وبخاصة إذا أسفرت

(١) جامعة الدول العربية ـ محاضر اللجنة التحضيرية... المصدر السابق، الجلسة الخامسة، ٣ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٤، ص ٤٢.
(٢) المصدر السابق، الجلسة الخامسة، ص ٤٢.
(٣) جامعة الدول العربية ـ محاضر اللجنة التحضيرية... المصدرالسابق، الجلسة السادسة، ٤ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٤، ص: ٤٥ ـ ٤٦.
(٤) المصدر نفسه، الجلسة ٦، ص ٤٦.
(٥) المصدر نفسه، الجلسة ٦، ص ٤٦.
(٦) أحمد طربين: الوحدة العربية... المرجع السابق، ص ٣٣٢.

الأوضاع العامة بعد الحرب القائمة عن نظم تربط بين الدول بروابط أمتن وأوثق»[1]. ثم انتقل أعضاء «اللجنة التحضيرية» إلى البحث في موضوع «سوريا الكبرى» و«فلسطين» فقال نوري السعيد: «ولكن بعد أن خطونا هذه الخطوة واعترفنا جميعاً باستقلال لبنان وثبت هذا في كل مناسبة فلا داعي الآن للتعرُّض للبنان، كذلك لا نستطيع أن نتعرَّض في الوقت الحاضر للأقسام الأخرى من سوريا الكبرى لأن الظروف القائمة لا تمكِّننا من بحث هذا، وإلى أن تحل المشاكل الموجودة في هذه الأقطار والمشاكل الدولية ـ ومن ضمنها قضية فلسطين ـ لا يمكن لنا أن نبحث في هذا الشأن. أمَّا إذا رغب أهل هذه الأقطار في الوحدة أو أرادوا تأليف حكومة مركزية لهم فهذا يكون من شأنهم»[2]. وتحدَّث جميل مردم فبيَّن رغبة سوريا في تحقيق وحدة «سوريا الكبرى» إلَّا أنه أكد وجود عقبات أمام هذه الوحدة منها قضية لبنان وظروفَه الخاصة وأعلن تأييد سوريا للسياسة الاستقلالية التي ينتهجها لبنان، ومنها أيضاً وضع شرق الأردن[3]. وتكلَّم توفيق أبو الهدى مندوب شرق الأردن فأيّد ما جاء على لسان مردم[4]. وبعد نقاش في الموضوع اشترك فيه مندوبو السعودية والأردن وسوريا والعراق والرئيس النحاس ختم مردم النقاش حول مسألة «سوريا الكبرى» باستبعاد المشروع بسبب المانع القائم في شرق الأردن على الرغم من وجود الرغبة في الوحدة[5]. وبعد ذلك أراد مردم أن يؤكِّد بوضوح موقف سوريا من لبنان واحترامها لسيادته واستقلاله فتقدَّم باقتراح إلى اللجنة وافق عليه جميع الحاضرين جاء فيه: «إن الدول العربية الممثَّلة في اللجنة التحضيرية تؤيِّد مجتمعة احترامها لاستقلال لبنان وسيادته بحدوده الحاضرة وهو ما سبق لحكومات هذه الدول أن اعترفت به بعد أن انتهج سياسة استقلالية أعلنتها حكومته في بيانها الوزاري الذي نالت عليه موافقة المجلس النيابي اللبناني بالإجماع في ٧ أكتوبر سنة ١٩٤٣»[6]. وبعد اجتماعات ثمانية عقدتها اللجنة دعي مندوبو الصحف لسماع بيانها الختامي عن نتيجة مهمتها وقد أذاعه بالنيابة عنها رئيسها مصطفى النحاس[7]. وبعد عودة الوفد اللبناني من مصر عقد مجلس النواب جلسة بتاريخ ١٤ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٤ أدلى فيها رياض الصلح ببيان عن مهمّة الوفد وما توصَّلت إليه «اللجنة التحضيرية» في اجتماعاتها في الإسكندرية. بدأ

(١) جامعة الدول العربية ـ محاضر اللجنة التحضيرية... المصدر السابق، الجلسة ٦، ص ٤٧.
(٢) المصدر السابق، الجلسة ٦، ص ٤٨.
(٣) المصدر السابق، الجلسة ٦، ص ٤٨.
(٤) المصدر السابق، الجلسة ٦، ص ٤٩.
(٥) جامعة الدول العربية ـ محاضر اللجنة التحضيرية... المصدر السابق، الجلسة ٦، ص ٥١.
(٦) المصدر السابق، الجلسة ٦، ص ٥١.
(٧) انظر الملحق رقم (١).

الصلح بيانه بالقول إن لبنان لم يذهب إلى الإسكندرية إلَّا بعد أن حدّد موقفه بوضوح، هذا الموقف المتمثِّل بالاستقلال التام الناجز، وأضاف: «... وعلى هذا ذهبنا إلى الإسكندرية وبعد جلسات ومناقشات وبعد أن أدلى كل وفد بوجهة نظره، أدلينا نحن برغبتنا وقلنا بصراحة وجرأة إنَّ لبنان بمسلميه ومسيحييه لا يريدون إلَّا الاستقلال لبلادهم فقبلت اللجنة هذه الرغبة وصاغت قولنا في قرار... لقد خرجنا من الاجتماعات بقرارات تمهيدية إعدادية تحضيرية إلَّا بقرار واحد أصبحت له الصفة القطعية هو قرار احترام استقلال لبنان وسيادته...»[1]. وردّاً على الذين قالوا إنَّ لبنان كان مستقلاً أوضح الصلح: «... وأنا أقصد بالاستقلال الآن الاستقلال الذي جمع المسيحي والمسلم، هذا ما عملناه وهذا ما يرمي إليه قرار الإسكندرية...». وبعد أن وعد الصلح المجلس بأن الحكومة ستتقدَّم إليه بـ «بروتوكول الإسكندرية» لكي يدرسه ويقرّه قبل أن يصبح مبرماً أشار إلى ملاحظة له حول السياسة الخارجية قائلاً: «.. قيل لي عن السياسة الخارجية أن ثمّة نصّاً يقول بوجوب التعاون على هذا التمثيل بالرضى مع دول الجامعة فاسمحوا لي أن أذكر صراحة وأتلو عليكم فقرة وردت في محضر جلسات المشاورات فقد قلت في الجلسة «مع موافقتي أريد أن تسجَّل لي هذه الملاحظة، نحن غير متعاقدين مع دولة، ولا نريد أن نتَّحد أو نعقد معاهدة مع أحد وسنذهب إلى مؤتمر السلام أحراراً طليقين...»[2]. وتكلّم النائب سامي الصلح فردّ على الذين يعتبرون الاتفاق من قبيل الاتحاد أو الوحدة واعتبره توحيد وجهات نظر ولا يمسّ استقلال وسيادة لبنان، وقال: «فالاتفاق الذي عقدته الدول العربية بينها في مؤتمر الإسكندرية ليس إلَّا عبارة عن اقتراحات وتمنيات أولية يرجى أن تقرّر مبادىء يدين بها العرب أجمع ويسعون بواسطتها لتقريب وجهات نظرهم ليس إلَّا. فهو إذاً ليس في العرف القانوني بعقد أو اتفاق أو معاهدة أو اتحاد أو وحدة بل هو تعاون وتفاهم وتبادل مصالح ومنافع بين دول مستقلة ذات كيان معترف به». وبعد أن أشار إلى تصريحات كبار رجال الحلفاء من سياسيين وعكسريين التي تبدّد الخوف الذي يقلق نفوس البعض على استقلال لبنان وكيانه انتهى إلى القول: «.. إن استقلال لبنان استقلالاً تامّاً ناجزاً سياسياً أمر مبتوت فيه ومعترف به من قبل بريطانيا العظمى وفرنسا والولايات المتحدة والحكومة السوفياتية وأخيراً من البلاد العربية بأجمعها...»[3]. النائب جورج عقل اعترض على «بروتوكول الإسكندرية» لأنه يقيّد لبنان بنظام الجامعة، ويحدّ من استقلاله، وسأل كيف أن مندوبي

(١) مضبطة الجلسة الحادية عشرة لمجلس النواب اللبناني، ١٤ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٤، ص ٧٠٩.
(٢) مضبطة الجلسة الحادية عشرة لمجلس النواب اللبناني، ١٤ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٤، ص ٧١٠.
(٣) مضبطة الجلسة الحادية عشرة لمجلس النواب اللبناني المنعقدة بتاريخ ١٤ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٤، ص ٧١١ ـ ٧١٢.

دولتي المملكة السعودية واليمن لم يوقّعاه وما هي أسباب استقالة ثلاث وزارات من أصل خمس وقّعت عليه؟ ثم لخّص رأيه بإبداء الملاحظات الثلاث التالية: «١ ـ عدم اشتراك العاهلين العربيين بتوقيع البروتوكول اللذين أعتبرهما من رؤساء الدول العربية المستقلّة تمام الاستقلال فأطلب إيضاحات عن السبب. ٢ ـ لقد ورد في البروتوكول اسم جامعة لهذه المؤسّسة ورأينا بمقتضى الاختصاص أنها أقرب إلى (Confédération) منها إلى جامعة لأن جامعة الأمم مثلاً لا تتناول السلطات الداخلية والخارجية إلّا فيما يتعلّق بالسياسة العامة ولم نعلم من البروتوكول ما هي سياسة الجامعة فلو رأينا واستمعنا إلى نهج الجامعة وسياستها لكان لبنان يقول إنّ سياسته تتفق مع سياستها فجميع الدول العربية وحّدها المصير وتطلب الاستقلال والتحرّر من المعاهدات. عندما تلزم تلك الدول بموجبات تخضعها للجامعة نكون قد طلبنا المستحيل لأنها ربما تكون هذه الدول الموقعة مرتبطة مع دول أخرى بمعاهدات وقيود. ٣ ـ قسم كبير رأى مساساً في استقلال لبنان فيما يتعلق بتقييده بالسياسة الداخلية...»(١). وهنا ردّ رئيس الحكومة على النائب عقل فأشار إلى أن رئيس الحكومة المصرية الجديد أكّد التزامه السياسة العربية للحكومة المقالة ـ وليس المستقيلة كما زعم عقل ـ وأن فارس الخوري رئيس الحكومة السورية الجديدة اتصل به هاتفياً وأبلغه أن سياسة حكومته احترام وتأييد استقلال لبنان، وأن عدم توقيع الملكين فهو غير وارد «فقد نشر في المحضر أنّ ممثليهما اشتركا في المباحثات ليس لهما صلاحية التوقيع لأنه من صلاحية وزير الخارجية وقد أرسلت له المحاضر للتوقيع...»(٢). وأخيراً تكلّم النائب محمد العبود فشكّك في «بروتوكول الإسكندرية» وبسياسات الموقّعين عليه واستشهد بمواقف السعودية واليمن ليخلص إلى ضرورة تمحيصه قبل الموافقة عليه. ومما جاء في كلامه: «.. ثم جاءت مشاورات الوحدة العربية فذهبت الحكومة مجدّداً إلى مصر حيث وقعت على بروتوكول الإسكندرية مع ممثلي أربع حكومات اثنتين منها مرتبطتين بمعاهدات سابقة وواحدة لم تزل تحت الانتداب وواحدة لم نزل نسمع لليوم بمطالبتها ببعض أجزاء لبنان إن لم يكن في انضمامه كله، ونرى أيضاً أن ممثلي دولتين لا شك في صميم عروبتهما ولا في حقيقة استقلالهما لا يوقّعان على هذا البروتوكول... فهل يكون لبنان أيها السادة مقصّراً في عروبته واستقلاله إذا تساوى في ذلك مع المملكة السعودية أو المملكة اليمنية. لا تكونوا ملكيّين أكثر من الملك يا سادتي. ونرى أيضاً أن الحكومات الأربع الموقّعة مع حكومتنا على هذا البروتوكول أولاها أُقيلت فوراً والثانية استقالت بسرعة البرق وتبعتها الثالثة ولربما استقالت الرابعة فمن بقي

(١) المصدر السابق، الجلسة ١١، ص ٧١٤.
(٢) المصدر السابق، الجلسة ١١، ص ٧١٥.

غيرنا في هذا الميدان الفسيح. فإذا ارتفعت بعض الأصوات التي لا شك في صميم لبنانيتها ولا في صلابة تمسكها بالاستقلال والسيادة لبحث تمحيص هذا البروتوكول فلا غضاضة على عروبة لبنان لأنه لم يدّعِ يوماً أنه أكثر عروبة من اليمن ولا على استقلال لبنان لأنه لم يطلب في استقلاله أكثر من المملكة السعودية...»(١). هذا وأيّد مجلس النواب الحكومة في جهودها ووافق بالأكثرية على اقتراح مقدّم من بعض النواب جاء فيه: «إن مجلس النواب بعد أن تناقش طويلاً في رحلة رئيس الحكومة إلى مصر يقرّر شكره لها لما بذلته من الجهد في سبيل المحافظة على استقلال لبنان بحدوده»(٢). ومن الأطراف اللبنانية المسيحية الفاعلة التي أعلنت معارضتها لبروتوكول الإسكندرية وتحفّظها عليه حزب الكتائب اللبنانية الذي تحفّظ على صيغة البروتوكول وطلب من الحكومة بياناً توضح فيه الملابسات التي رافقت مباحثات الوحدة وموقف لبنان منها. ثم أبدى رئيسه بيار الجميل ملاحظاته على البروتوكول في مقابلة مع رئيس الجمهورية بشارة الخوري(٣).

اشتراك لبنان في وضع «ميثاق لجامعة الدول العربية»:

اجتمعت في القاهرة ابتداءً من الرابع عشر من شباط (فبراير) ١٩٤٥، وفود تمثّل الدول العربية الموقّعة على «بروتوكول الاسكندرية» في إطار «اللجنة الفرعية السياسية» وذلك لوضع «ميثاق جامعة الدول العربية» بما يتفق مع نص وروح البروتوكول المذكور. وقد اشترك لبنان في هذه الاجتماعات بوفد ضمّ هنري فرعون وزير الخارجية وفؤاد عمّون النائب العام لدى مجلس شورى الدولة. والآن سوف أعرض لأهمّ ما جرى في اجتماعات اللجنة مركّزاً على الموقف اللبناني بشكل خاص. وقد بدأت الجلسة الأولى بخطاب الترحيب ألقاه محمود فهمي النقراشي وزير خارجية مصر ورئيس «اللجنة الفرعية السياسية»، ومما قاله: «... والآن في جوّ من الثقة الكاملة والمودّة والإخاء تبتدئون عملاً تاريخياً مجيداً يرمي إلى السلام والاتحاد والتعاون في ساحة الشعوب العربية وإلى تحقيق الرغبة الصادقة للعرب في أن تكون لهم يد قوية في استقرار الأمن ليس في ساحة الشرق القريب وحده بل في العالم كلّه ومتى حقّق الله مسعاكم وأخذت جامعة الدول العربية مكانها اللائق فسيعلم الناس كافّة أنّ رسالة العرب هي كما كانت في الماضي رسالة بِرٍّ وسلام وإخاء. وسيعلم العالم أن الدول العربية المتحدة في هذه الجامعة ليست أداة للاعتداء أو السيطرة على الغير بل وسيلة للتعاون

(١) المصدر السابق، الجلسة ١١، ص ٧١٥.
(٢) المصدر السابق، الجلسة ١١، ص ٧١٦. أمّا النواب أصحاب الاقتراح فهم: مارون كنعان، فريد الخازن، يوسف ضو، يوسف الهراوي، أديب الفرزلي، نسيب غبريل؛ وامتنع عن الموافقة النواب: جورج عقل، أيوب ثابت وجبرائيل المر.
(٣) تاريخ حزب الكتائب اللبنانية، ج ٢، ١٩٤١ ـ ١٩٤٦، دار العمل للنشر، بيروت ١٩٨١، ص ١٥٥.

مع مَن يريد التعاون معها على أسس العدل والحرية للجميع. . .»[1]. وألقى هنري فرعون وزير خارجية لبنان خطاباً أكّد فيه استعداد لبنان للتعاون مع الدول العربية في كافة الشؤون وقال: «. . . أيُّها السادة: إنَّ زمناً قد أصبح قصيّاً عنا والتعاون أصبح دستوراً طبيعياً لأمم الأرض قاطبة فأحرى بنا نحن أبناء هذا الشرق العربي وقد جمع الله بيننا بأوثق الروابط الأخوية وشدّنا بأمتن أواصر الفكر والمصلحة أن يقبل بعضنا على بعض وقلوبنا مفعمة بالثقة وحسن النيّة مصمِّمين على إعطاء العالم مثلاً في التساند والإخاء. إن من أبرز النتائج الظاهرة للجهود التي نبذلها جميعاً منذ أكثر من سنة ما نجده جليّاً في هذا الاحترام الصادق الشريف لحقوق كلٍّ منّا كما أكّدته منذ اللحظة الأولى كل دولة ممثّلة هنا، وذلك الاحترام المقرون بإخلاص وصراحة وسخاء مما هو خليق بشيم العرب النبيلة. إن المدنيّة التي انبثقت من هذه الأرض تلك المدنيّة الباهرة التي تمت إليها الأقطار العربية جمعاء من كل ناحية بصلة وثيقة تتمتّع الآن وستتمتّع أكثر فأكثر أمام العالم أجمع بأمجاد جديدة فلا شيء ينقص شعوبنا لنكون بين الشعوب الأولى إذا هي أرادت ذلك بقوّة وإذا فهم كل منا قيمة رخاء وسعادة الآخرين. . .»[2]. وفي الجلسة الثانية المنعقدة في ١٧ شباط (فبراير) ١٩٤٥ بدأت اللجنة العمل لوضع مشروع «ميثاق جامعة الدول العربية» فوجدت نفسها أمام مشروعين لبناني وعراقي وبعض المبادىء السعودية التي لا يعدو كونها مجرَّد ملاحظات ترى الحكومة السعودية ضرورة الموافقة عليها ومراعاتها أثناء وضع مشروع الميثاق[3]. والآن كيف بدأ عمل اللجنة؟ اقترح هنري فرعون أن يكون المشروع اللبناني أساساً للمناقشات وقال: «. . لقد اطَّلعنا سابقاً على مشروع الحكومة العراقية القيِّم، فاقتبسنا منه بعض ما جاء في المشروع الذي تشرَّفت بتقديمه. وبعد أن أخذنا من المشروع العراقي ما أخذناه وبعد أن تبيَّن لنا أن ملاحظات المملكة العربية السعودية أقرب إلى ما اشتمل عليه المشروع اللبناني فإنّي أرى أنَّ مشروعنا جدير بأن يتخذ أساساً للمناقشة لا سيَّما أنَّه يتفق مع أحكام البروتوكول وروحه وما سبقه من مشاورات. . .». وأضاف فرعون موضحاً: «إن ممثلي الدول موقّعة البروتوكول

(١) انظر النص الكامل للخطاب في: جامعة الدول العربية ـ محاضر جلسات اللجنة الفرعية السياسية لوضع مشروع ميثاق لجامعة الدول العربية، المطبعة الأميرية بالقاهرة ١٩٤٦، الجلسة الأولى المنعقدة في ١٤ شباط (فبراير) ١٩٤٥ ـ مرفق رقم (١) ـ ص ١٢.

(٢) جامعة الدول العربية: محاضر جلسات اللجنة الفرعية السياسية. . . المصدر السابق، الجلسة الأولى، ص ١٣. انظر النص الرسمي الكامل لكلمة مندوب لبنان في قسم الملاحق ـ ملحق رقم (٢). في مقابلة شخصية معه بتاريخ ١٩٨٧/٧/٢٨ ذكر لي السيد هنري فرعون أنَّ جميع اللبنانيين «العروبيين منهم وغير العروبيين» تحفَّظوا على بروتوكول الاسكندرية، وأنَّه شخصياً عندما طلب منه عبد الحميد كرامي الاشتراك في الحكومة كوزير للخارجية اشترط تعديل البروتوكول واتفق معه على الأسس التي يمكن أن تقوم عليها الجامعة، وقال له: «لا أحد ينكر أن لبنان عربي ولكنه سيِّد مستقِلّ».

(٣) انظر النص الرسمي الكامل للمشروع اللبناني في قسم الملاحق ـ ملحق رقم (٣).

أكّدوا على وجوب احترام سيادة واستقلال كل دولة وهذا ما حدا بهم على «إنشاء جامعة تكون أداة للتعاون الوثيق على ألاَّ تعدّ قراراتها ملزمة إلاّ لمن يقبلها»، مستبعدين في نفس الوقت فكرة الحكومة المركزية وفكرة الاتحاد العربي أو الحلف العربي. لذلك كان لزاماً على اللجنة الفرعية التي عهد إليها بوضع نظام الجامعة أن تعتمد الأسس التي بني عليها البروتوكول ولا سيَّما المحافظة على سيادة كل دولة. والسيادة قد عرَّفها العلماء بأنها السلطان الذي يتمتّع به الشعب بتقرير كيانه وشكل حكومته ووضع تشريعه وتنظيم علاقاته الخارجية وتمثيله الديبلوماسي بدون أي تدخل. فالمشروع الذي تقدَّمت به الحكومة اللبنانية يتوخّى المحافظة على تلك السيادة. أما ما يبدو فيه من إضافة أو تعديل في صيغة البروتوكول فقد دعا إليه دفع الالتباس والتأويل وإتمام المعنى بحيث يأتي نظام الجامعة محقِّقاً للغاية التي أسّست من أجلها»[1]. من جهته ارتأى نوري السعيد أن تُتلى المواد مادة مادة من المشروع اللبناني ويُتلى ما يشابهها من المشروع العراقي وذلك تسهيلاً لسرعة العمل[2]. وهكذا كان[3]. وجاء الإنجاز الأول للجنة في الموافقة على التسمية بـ«ميثاق جامعة الدول العربية» وعلى ديباجة هذا الميثاق[4]. ثمَّ جرت مناقشة حول صياغة المادة الأولى من الميثاق والمتعلّقة بشروط العضوية في الجامعة إذ وُجِد فرق بين المشروعين العراقي واللبناني بشأنها. فالعراقي يفترض أن الدولة التي تبغي الانضمام إلى الجامعة عليها أن تتمتّع بشرطي العروبة والاستقلال ومن ثم تصدر تصريحاً برغبتها في الانضمام يودع في الأمانة العامة الدائمة التي تتولّى تبليغه إلى الدول الأعضاء في الجامعة. في حين كان المشروع اللبناني يرى أن انضمام أية دولة في المستقبل إلى الجامعة يتم بعد قرار من مجلس الجامعة بهذا الشأن. وأخذت اللجنة لفكرة المشروع اللبناني وصاغت المادة الأولى من الميثاق على ضوئها[5]. وفي الجلسة الثالثة المنعقدة في ١٨ شباط (فبراير) ١٩٤٥ تناقشت اللجنة في المواد الثانية والثالثة والرابعة والخامسة والسادسة ووافقت عليها[6]. وفي مستهلّ الجلسة الرابعة المنعقدة في ١٩ شباط (فبراير) ١٩٤٥ أعلن رئيس اللجنة محمود فهمي النقراشي أن المندوب اللبناني هنري فرعون وللمناسبة

(١) جامعة الدول العربية ـ محاضر جلسات اللجنة الفرعية السياسية. . . المصدر السابق، الجلسة الثانية، ص ٢٨.

(٢) المصدر السابق، الجلسة ٢، ص ٣١.

(٣) المصدر السابق، الجلسة ٢، ص ٣٢.

(٤) المصدر السابق، الجلسة ٢، ص ٣٤.

ـ ملاحظة: نقتصر في متن هذه الدراسة على نقل النصوص المقترحة والنهائية لأهمّ مواد الميثاق لا سيّما التي دارت حولها نقاشات.

(٥) جامعة الدول العربية ـ محاضر جلسات اللجنة الفرعية السياسية. . . المصدر السابق والجلسة نفسيهما، ص ٣٥.

(٦) المصدر السابق، الجلسة (٣)، ص: ٣٧ ـ ٣٩. انظر نصوص المواد (٢ و٣ و٤ و٥ و٦) في الملحق رقم (٥).

إقرار المواد التي تليت (بعد تلاوة محضر الجلسة السابقة) يريد أن يبدي تحفُّظاً مفاده «أن الدخول في جامعة الدول العربية لا يمسّ استقلال الدولة التي تدخل فيها ولا سيادتها سواء في الداخل أو في الخارج»[1]. ثم أبدى الشيخ يوسف ياسين المندوب السعودي تحفُّظه على المادة الثالثة من الميثاق والمتعلِّقة بمهمَّة مجلس الجامعة، فاقترح هنري فرعون نصاً جديداً لها، لكن اللجنة ارتأت بناء لطلب رئيسها تأجيل النظر في الاقتراح الجديد وفي تحفُّظ الشيخ ياسين[2]. ودرست اللجنة بعد ذلك المواد السابعة والثامنة والتاسعة وأقرَّتها[3]. وفي الجلسة الخامسة المنعقدة في ٢٠ شباط (فبراير) ١٩٤٥ لم يجر البحث سوى في مادة واحدة هي المادة العاشرة نظراً لأهميّتها. وهنا اقترح فرعون أن يكون النص على الوجه الآتي: «إذا وقع اعتداء من إحدى دول الجامعة أو من دولة أخرى أو خشي وقوعه على إحدى دول الجامعة فللدولة المعتدى عليها وحدها أن تطلب دعوة مجلس الجامعة للانعقاد فوراً ويتخذ المجلس بالإجماع خلا الدولة المعتدية الوسائل الممكنة لدفع هذا الاعتداء». ثم أضاف قائلاً: «وكنت أودُّ أن أضيف إلى هذا النص الفقرة التالية: «ويشير مجلس الجامعة على كل دولة بتنفيذ ما قرَّره بمقتضى نظامها الدستوري» إلّا أنّي أرجو أن يسجَّل في المحضر أنّي أحتفظ بحقّي في وضع النص في مادة خاصّة تشمل جميع اختصاصات مجلس الجامعة ولا حاجة بنا إلى إعطاء حق دعوة المجلس للانعقاد لكل دولة في الجامعة طالما أن الحكومة المعتدى عليها لها ممثّل في مجلس الجامعة تستطيع بواسطته أن تطلب دعوة المجلس للانعقاد.[4]. ولكن جميل مردم اقترح تخويل حق دعوة المجلس إلى دولة أخرى من دول الجامعة لأن الدولة المعتدى عليها ربّما لم تمكّنها ظروفها من دعوة المجلس وقد يكون ممثّل هذه الدولة وزيراً اعتقل مع وزراء حكومته[5]. فاقترح فرعون لعلاج هذا الظرف إضافة الفقرة التالية: إذا وقع الاعتداء بحيث يجعل حكومة الدولة المعتدى عليها غير قادرة على الاتصال بمجلس الجامعة فلممثّل تلك الدولة فيه أن يطلب دعوته للغاية المبيَّنة في الفقرة السابقة وإذا تعذَّر عليه الاتصال بمجلس الجامعة حقَّ لأيِّ دولة من أعضائها أن تبادر إلى طلب دعوته[6]. بعدها أثار رئيس اللجنة نقطة جديدة وردت في اقتراح فرعون وهي اعتداء إحدى دول الجامعة على زميلة لها مستبعداً ذلك[7]. فردَّ عليه فرعون قائلاً: «لقد وضعنا اقتراحنا على أساس البروتوكول لأنه لم يقتصر

(١) المصدر السابق، الجلسة (٤)، ص ٤٠.
(٢) المصدر السابق والجلسة نفسيهما، ص ٤٢.
(٣) المصدر السابق والجلسة نفسيهما، ص: ٤٢ ـ ٤٣. انظر نصوص المواد ٧ و٨ و٩ في الملحق رقم (٧).
(٤) جامعة الدول العربية ـ محاضر جلسات اللجنة الفرعية السياسية... المصدر السابق، الجلسة (٥)، ص ٤٤.
(٥) المصدر السابق، الجلسة (٥)، ص ٤٤.
(٦) المصدر السابق، الجلسة (٥)، ص ٤٤.
(٧) المصدر السابق، الجلسة (٥)، ص ٤٤.

على الاعتداء الخارجي وإنما نص على الاعتداء بصورة عامة ومثل هذا موجود في عصبة الأمم»[1]. وهنا قال المندوب الأردني سمير الرفاعي: «هناك محل للنص على هذا في نظام عصبة الأمم لأنها تضمّ دولاً متباينة الأجناس كانجلترا وفرنسا وروسيا وإيطاليا وغيرها أما جامعتنا فلا تضم سوى الأمم العربية»[2]. فأجابه فرعون: «إنَّ التاريخ يحدِّثنا مع الأسف ـ عن اعتداء أمّة عربية على أخرى»[3]. وبعد نقاش اشترك فيه رئيس اللجنة والرفاعي وفرعون والشيخ يوسف ياسين ونوري السعيد وعبد الرحمن عزَّام وخير الدين الزركلي وافقت اللجنة على صيغة المادة العاشرة[4]. وفي الجلسة السادسة المنعقدة في ٢١ شباط (فبراير) ١٩٤٥ تقدَّم رئيس اللجنة باقتراح نص للمادتين الحادية عشرة والثانية عشرة المتعلِّقتين بكيفيّة تسوية الخلاف بين دول الجامعة وتحكيم المجلس فيه، إلّا أن البحث فيهما لم يؤدِّ إلى نتيجة فأرجىء إلى الجلسة التالية[5]. وفي الجلسة السابعة المنعقدة في ٢٢ شباط (فبراير) ١٩٤٥ تابعت اللجنة بحث المادتين الحادية عشرة والثانية عشرة. فتكلَّم هنري فرعون معلناً أنه يحمل نصّاً جديداً للمادة التي اقترحها الرئيس وأنه يريد قبل تلاوته أن يعرض بعض الملاحظات. وهنا أناب عنه فؤاد عمُّون «بحث المسألة القانونية». قال عمُّون: «إن النص المقترح يجعل التحكيم إجبارياً بقوله: وإذا لم يحل النزاع على هذا الوجه عرضته الدول ذات الشأن على المجلس للتحكيم. «أولاً لأن استعمال كلمة (عرضته) بصيغة الماضي لمعنى المستقبل تفيد الإلزام. ثانياً لأن افتراض الفقرة الثانية أن أحد الطرفين المتنازعين يتوسَّل إلى المجلس ليقول بأنَّ المسألة تدخل في اختصاصه الذاتي يدلّ على أن الفريق المذكور خاضع حتماً للتحكيم ويريد أن يتملَّص منه. ثالثاً لأن الفقرة الثالثة تجيز التحكيم الاختياري في الخلافات بشأن الحالة الإقليمية الحاضرة. فلو كان التحكيم الاختياري مسلّماً به مبدئياً لما وجب النص عليه في مسألة معيَّنة. وما الفقرة الثالثة إلّا استثناء للقاعدة القائلة بوجوب التحكيم»[6]. ثمَّ تلا عمُّون النص الذي يقترحه فرعون وهو: المادة ١١ ـ لا يجوز الالتجاء إلى القوّة لفضِّ المنازعات بين دولتين أو أكثر من دول الجامعة فإذا نشب بينها خلاف ولم يحل بالطرق الديبلوماسية العادية حقَّ لمجلس الجامعة أن يتوسَّط بينها فإذا لم يوفَّق في وساطته الودّية فللدول المتنازعة أن تلجأ بالاتفاق بينها إلى عرض النزاع على المجلس أو على أية هيئة

(١) المصدر السابق، الجلسة (٥)، ص ٤٤.
(٢) المصدر السابق، الجلسة (٥)، ص ٤٤.
(٣) المصدر السابق، الجلسة (٥)، ص ٤٤.
(٤) جامعة الدول العربية ـ محاضر جلسات اللجنة الفرعية السياسية... المصدر السابق، الجلسة الخامسة، ص ٤٦.
(٥) المصدر السابق، الجلسة السادسة، ص ٤٩.
(٦) المصدر السابق، الجلسة السابعة، ص ٥١.

أخرى للتحكيم . . على أنه لا يجوز للتحكيم في الأمور الآتية: أولاً ـ في الخلافات المتعلّقة باستقلال الدولة وسيادتها وسلامة أراضيها. ثانياً ـ في الخلافات التي تمسّ دولة غير مشتركة في الجامعة. ثالثاً ـ في الخلافات التي يعود البت فيها للقضاء الوطني»[1]. وهنا تدخّل فرعون موضحاً: «وهذه الاستثناءات أخذناها عن جملة معاهدات أذكر منها المعاهدة المعقودة بين البرازيل وأورغواي، وبين البرازيل وروسيا، وبين أميركا وفرنسا»[2]. ثم تابع فؤاد عمّون متمّماً ملاحظاته على اقتراح الرئيس: «. . إن الفقرة الثانية من المادة تفترض أنّ أحد الطرفين المتنازعين يتوسّل إلى المجلس ليقول إن المسألة تدخل في اختصاصه الذاتي والضمير هنا يعود إلى الفريق الذي يتقدّم بالطلب، ثم يأتي مجلس الجامعة ويسلّم بأن المسألة هي من اختصاص تلك الدولة وأن التحكيم لا يجوز في هذه الحالة وهذا دليل على أن هذه الدولة وجدت نفسها أمام نص ملزم»[3]. وبنتيجة النقاش ظهر واضحاً أن مندوبي مصر وسوريا والعربية السعودية وشرق الأردن وقفوا يعارضون مبدأ التحكيم الاختياري بينما أعلن هنري فرعون معارضته لأي اقتراح لا ينص صراحة على أن التحكيم اختياري. وقال: «أعود فأكرّر بأنّي لا أستطيع أن أتجاوز الحدود المحدّدة لي وهي أن لا أقبل أي اقتراح لا ينصّ فيه صراحة على أن التحكيم اختياري وفقاً لما جاء في البروتوكول. ولا أستطيع قبول التحكيم إطلاقاً في أمور معيّنة مثل استقلال الدولة وسيادتها وسلامة أراضيها». وتابع: «السيادة والاستقلال وسلامة الأراضي تعتبر دائماً مقدّسة لا تمسّ في أي اتفاق. فما هو السبب في النصّ عليها هنا إذا كان هناك سبب أريد أن أبحثه لعلّي اقتنع به وأرجو أن أقتنع لأنّي أودّ أن نوفّق إلى حل. وأعتقد أن الحلّ هو أن نحذف الأسطر الثلاثة الأخيرة التي تنص على جواز التحكيم في الخلافات التي تتعلّق بالسيادة لأني أعتبر أن التحكيم على السيادة بمثابة تنازل عنها»[4]. وفي ختام الجلسة توصّلت اللجنة إلى صيغة للمادة الحادية عشرة ولكن دون إقرارها[5]. وفي الجلسة الثامنة المنعقدة في ٢٤ شباط (فبراير) ١٩٤٥ بحثت اللجنة مجدّداً في

(١) جامعة الدول العربية ـ محاضر جلسات اللجنة الفرعية السياسية . . . الجلسة السابعة، ص ٥١.
(٢) المصدر السابق، الجلسة ٧، ص ٥١.
(٣) المصدر السابق، الجلسة ٧، ص ٥٢.
(٤) جامعة الدول العربية ـ محاضر جلسات اللجنة الفرعية السياسية . . . المصدر السابق، الجلسة السابعة، ص: ٥٣ ـ ٥٤.
(٥) المصدر السابق، الجلسة (٧)، ص ٥٥. جاءت الصيغة الجديدة للمادة (١١) كما يلي: «لا يجوز الالتجاء إلى القوّة لفضّ المنازعات بين دولتين أو أكثر من دول الجامعة فإذا نشب بينها خلاف اختصّ مجلس الجامعة بالنظر فيه وعمل على تسويته بوساطته الودّية وإذا لم يحل النزاع على هذا الوجه ولجأ المتنازعون إلى المجلس لفضّ هذا الخلاف كان قرار المجلس عندئذ نافذاً وملزماً، ولا تخضع للتحكيم الخلافات المتعلّقة باستقلال الدولة وسيادتها وسلامة أراضيها».

المادة الحادية عشرة. ولم تتمكّن من إقرارها بصورة نهائيّة في حين أقرّت المادة الثانية عشرة وانتقلت إلى المادة الثالثة عشرة فأقرّتها بعد الاستعانة بالنص الوارد في المادة الثالثة عشرة من المشروع اللبناني والمادة السابعة عشرة من المشروع العراقي وبعد مناقشات الأعضاء[1]. كذلك تداول الأعضاء في هذه الجلسة في المواد الرابعة عشرة والخامسة عشرة والسادسة عشرة والسابعة عشرة والثامنة عشرة فصاغوا نصوصها وأقرّوها[2]. وفي الجلسة العاشرة المنعقدة في ٢٦ شباط (فبراير) ١٩٤٥[3] عاد البحث مجدّداً في المادة الحادية عشرة حيث تُلِيت مذكّرتان حولها أرسلها نوري السعيد وتولّى سمير الرفاعي مندوب شرق الأردن وتحسين العسكري مندوب العراق شرحها[4]. ومما قاله الرفاعي إن السعيد يرى ضرورة تعديل المادة الحادية عشرة على الوجه التالي: «فإذا نشب بينها خلاف ولجأ الطرفان المتنازعان إلى مجلس الجامعة لفضّ هذا الخلاف كان قرار المجلس عندئذٍ نافذاً وملزماً بحيث ترفع جملة «عمل مجلس الجامعة على تسويته بوساطته الودّية وإذا لم يحلّ النزاع على هذا الوجه»[5]. وهنا اعترض هنري فرعون قائلاً: «أنا حريص على استقلال بلادي وقد برهنت على ذلك من أول اجتماع ولكنّي أعتقد أن الجامعة لها مهمّة يجب أن تقوم بها. والتوسّط الودّي لا يمسّ استقلال أحد بل أعتقد أن التوسّط الودّي ضروري للجامعة لتقريب وجهات النظر والتوسّط كلمة تفسّر بعدة معاني Mediation وGood Offices فإذا قلنا (Mediation) يمكن أن يعترض لأن هذا المعنى يخوّل المتوسّط التدخّل في أمور الغير. فمثلاً إذا وقع خلاف تحضر الحكومة التي تتوسّط كل الاجتماعات بين الحكومتين الأخريين وبهذه الطريقة يكون هناك مساس بسيادة الدولتين، ولكن طريقة (Good Offices) أعتقد أنها واجب على الجامعة لأن هذا النوع من التوسّط لا يمس سيادة الدول. لذلك أعتبر أن هذا النص ضروري ويحافظ على كيان الدول»[6]. وبعد نقاش شاق وافقت اللجنة أخيراً على اقتراح المندوب الأردني سمير الرفاعي أن يكون نص المادة الحادية عشرة هو: «لا يجوز الالتجاء إلى القوّة لفضّ المنازعات بين دولتين أو أكثر من دول الجامعة فإذا نشب خلاف ولجأ المتنازعون إلى المجلس لفضّ هذا الخلاف كان قرار

(١) المصدر السابق، الجلسة (٨)، ص ٥٧.
(٢) المصدر السابق، الجلسة (٨)، ص: ٥٨ ـ ٥٩.
(٣) قرّر الأعضاء رفع الجلسة التاسعة المنعقدة في ٢٥ شباط (فبراير) ١٩٤٥ حداداً على وفاة رئيس الوزراء المصري أحمد ماهر.
(٤) انظر المذكرتين في: جامعة الدول العربية ـ محاضر جلسات اللجنة الفرعية السياسية . . . المصدر السابق، الجلسة العاشرة، ص: ٦٣ ـ ٦٤.
(٥) جامعة الدول العربية ـ محاضر جلسات اللجنة الفرعية السياسية، المصدر السابق، الجلسة العاشرة، ص ٦٤.
(٦) المصدر السابق، الجلسة العاشرة، ص ٦٥.

المجلس عندئذ نافذاً وملزماً. ويتوسَّط المجلس في الخلاف الذي يخشى منه وقوع حرب بين دولة من دول الجامعة وبين أية دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها للتوفيق بينهما»[1]. ثم جرى البحث في المادة التاسعة عشرة المتعلّقة بقرارات المجلس فاقترح فرعون نصّاً سحبه ليوافق على النصّ الذي اقترحه خير الدين الزركلي والذي أقرَّته اللجنة[2]. كذلك أقرّت اللجنة نصّ المادة العشرين المتعلّقة بموضوع تعديل الميثاق وانسحاب الدولة التي لا تقبل التعديل وذلك بعد الاستعانة بالمادتين السادسة عشرة والسابعة عشرة من المشروع اللبناني والمادة العشرين من المشروع العراقي[3]. بعد ذلك عرض فرعون نصّاً يريد أن يدخله في ديباجة الميثاق أو في إحدى مواده وهو: «اتفق المندوبون المفوضون على اعتماد البنود الآتية التي لا تنتزع من حقوق الدول في السيادة والاستقلال شيئاً فتحتفظ كل دولة بممارستها كاملين في الداخل والخارج». وبرّر موقفه بقوله: «ونحن قد جئنا بهذا النص الذي يتفق مع البروتوكول الذي يقول إن سيادة الدول تظلّ مضمونة وأرجو ألّا تعتقدوا أن تحفُّظاتي تضعف حالة الجامعة فإني أريد أن يتعاون لبنان مع كل البلاد العربية كل معاونة ونذهب معها إلى أقصى حدٍّ بشرط ألّا يمسّ السيادة»[4]. وهنا تدخَّل عبد الرحمن عزام الذي ترأس الجلسة نظراً لغياب النقراشي قائلاً: «نحن نراعي دائماً أن تكون نصوص الميثاق للجميع وليس للبنان فقط. وقد سار البروتوكول على هذا الأساس. وقد أصبح الميثاق واضحاً جدّاً في هذه النقطة ولم يبق إلّا مسألة الرأي العام في لبنان ويستطيع السيد فرعون تبريراً لموقفه أمامه أن يضع تحفّظاً واضحاً بالصيغة التي يراها ويكون ذلك مفهوماً فيما بيننا دون حاجة إلى أن نعلن على الملأ بأن هذا الميثاق لا يقيِّد استقلال لبنان»[5]. وقبل انتهاء هذه الجلسة وافق الأعضاء على نصٍّ للمادة الحادية والعشرين وعلى تعديل المادة الرابعة[6].

وفي الجلستين الحادية عشرة والثانية عشرة المنعقدتين في ٢٨ شباط (فبراير) ١٩٤٥ بحثت اللجنة ثلاثة مواضيع هي: ١ ـ إنشاء محكمة عدل عربية. ٢ ـ حرية الدول العربية في أن تعقد فيما بينها ما تشاء من الاتفاقات لتوثيق الروابط. ٣ ـ الكيفيّة التي يمكن أن تكون عليها علاقة الجامعة أو دولها في المستقبل مع ما ينشأ من المؤسسات الدولية. في الجلسة

(١) المصدر السابق، الجلسة العاشرة، ص ٦٧.
(٢) المصدر السابق، الجلسة العاشرة، ص ٦٨.
(٣) جامعة الدول العربية ـ محاضر جلسات اللجنة الفرعية السياسية... المصدر السابق، الجلسة العاشرة، ص ٦٨.
(٤) المصدر السابق، الجلسة العاشرة، ص ٦٩.
(٥) المصدر السابق، الجلسة العاشرة، ص ٦٩.
(٦) المصدر السابق، الجلسة العاشرة، ص: ٦٩ ـ ٧٠.

الحادية عشرة والتي لم يتم التوصُّل فيها إلى أية نتائج بخصوص هذه الموضوعات تكلَّم هنري فرعون عارضاً موقف لبنان منها، فبالنسبة للموضوع الأول قال: «أحبِّذ فكرة إنشاء محكمة عدل عربية ولكني أرى قبل النص عليها أن يوضع لها نظام على أسس قانونية»؛ وأضاف: «نحن نريدها أن تهتمّ أولاً بشؤون دول الجامعة وفي حالة وقوع خلاف بين دولتين يترك لهما حق اختيار محكمة العدل أو مجلس الجامعة للتحكيم فيما بينهما»[1]. وعن الموضوع الثاني قال: «... إنَّ الميثاق قد تضمَّن نصاً يخوّل لكل دولة الحق في عقد اتفاقات مع أية دولة. وليس، هناك ما يمنع الاتفاق فيما بعد على تعاون أقوى وأمتن»[2]. وعن الموضوع الثالث قال: «لا يجوز لجامعتنا الدخول في جامعة أخرى لأننا بذلك نكون قد انتقصنا من سيادة كل دولة من دول الجامعة العربية»؛ وأضاف: «أنا لا أقبل إعطاء الجامعة شخصية دولية ومن جهة أخرى نحن لا نستطيع التنبُّؤ من الآن كيف سيقسَّم العالم فيما بعد. قد يُقال في مؤتمر سان فرنسيسكو إنَّ اليونان وتركيا تدخلان ضمن نطاق مجموعتنا الإقليمية فلماذا نفرض من الآن التعاون بطريقة عالمية ونضع أوضاعاً قبل الدول الكبرى..»[3]. وفي الجلسة الثانية عشرة تمَّ الاتفاق على نصٍّ يضاف إلى المادة الثالثة ويتناول علاقة الجامعة في المستقبل مع ما ينشأ من المؤسسات الدولية. وكذلك على نصٍّ للمادة الثالثة عشرة لم يشر إلى إنشاء محكمة العدل العربية جاء فيه: «نظام الحكم في كل دولة من دول الجامعة هو حقٌّ من حقوقها وتتعهَّد كل دولة من دول الجامعة أن لا تقوم بعمل يرمي إلى تغيير نظام الحكم في إحدى الدول المشتركة فيها»[4]. بينما أرجىء إقرار الصيغة النهائية بشأن حرية الدول العربية في عقد اتفاقات فيما بينها. وفي هذه الجلسة أيضاً عاد فرعون ليدلي بتصريح طلب إثباته في محضر الجلسة وجاء فيه: «في خلال المناقشة التي جرت حول المادة الثانية من مشروع نظام الجامعة الذي قدّمته تفضَّل حضرة الرئيس دولة النقراشي باشا فطلب إرجاء البحث في هذا الموضوع حتى يتسنَّى له إيجاد حلٍّ موفَّق. ثم عرض على أعضاء اللجنة الفرعية نص من قبل أحد الأعضاء أضيف إلى مقدمة الميثاق وهو مع احترام سيادة واستقلال كل دولة من الدول المشتركة في الجامعة. ولما كان من المفهوم من نص وروح الميثاق أنه ليس للجامعة في مطلق الأحوال أن تنتقص من سيادة أو استقلال الدول المشتركة فيها أو الحدّ من ممارسة حرياتها وتصرُّفاتها الكاملة في الداخل والخارج. فإنِّي رأيت زيادة في الوضوح أن أدوِّن هذا الكلام في محضر الجلسات حتَّى أسمح لنفسي بعدها بإمضاء ميثاق الجامعة باسم الحكومة اللبنانية»[5]. ومن جهة ثانية

(١) المصدر السابق، الجلسة الحادية عشرة، ص ٧١.
(٢) المصدر السابق، الجلسة الحادية عشرة، ص ٧٢.
(٣) المصدر السابق، الجلسة الحادية عشرة، ص ٧٤.
(٤) المصدر السابق، الجلسة الثانية عشرة، ص ٧٧.
(٥) جامعة الدول العربية ـ محاضر جلسات اللجنة الفرعية السياسية... المصدر السابق، الجلسة الثانية عشرة، ص ٧٨.

بحث الأعضاء في المادة السابعة وأقرُّوا تعديلاً لها[1]. وفي الجلسة الثالثة عشرة المنعقدة في الأول من آذار (مارس) ١٩٤٥ ناقشت اللجنة مجدَّداً المادتين الثالثة عشرة والخامسة عشرة وعدَّلتهما[2]. وفي الجلسة الرابعة عشرة المنعقدة في اليوم نفسه أي الأول من آذار (مارس) ١٩٤٥ وافقت اللجنة على بعض المواد بعد تلاوتها مجدَّداً كما وافقت على إضافة فقرةللمادة الثامنة. أمَّا عملها الأبرز في هذه الجلسة فكان الموافقة على قرار خاص بفلسطين[3]. وفي الجلسة الخامسة عشرة المنعقدة في ٢ آذار (مارس) ١٩٤٥ اقترح هنري فرعون نصّاً لقرار خاص بالبلاد العربية غير المستقلّة واقترح مردم تعديلاً عليه وبعد المناقشة وافق الحاضرون على النص المقترح معدَّلاً[4]. بعد ذلك تقرَّر دعوة اللجنة التحضيرية للاجتماع في ١٧ آذار (مارس) ١٩٤٥ للنظر في مشروع الميثاق وتوقيعه[5]. وفي ١٧ آذار (مارس) ١٩٤٥ عقدت «اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام» جلستها الأولى برئاسة محمود فهمي النقراشي رئيس وزراء مصر وحضور مندوبين عن مصر وسوريا والأردن والعراق والسعودية ولبنان وتخلَّف مندوب فلسطين بسبب مرضه ومندوب اليمن لعدم تمكُّنه من الوصول في الوقت المناسب[6]. أما الوفد اللبناني فضم عبد الحميد كرامي رئيس الوزراء ويوسف سالم وزير لبنان المفوَّض في مصر وفؤاد عمُّون النائب العام لدى مجلس شورى الدولة اللبنانية وصبحي المحمصاني رئيس غرفة بمحكمة الاستئناف اللبنانية[7]. وفي هذه الجلسة وفي الجلسة التالية التي انعقدت في ١٩ آذار (مارس) ١٩٤٥ اطّلعت اللجنة على مشروع الميثاق الذي أعدَّته اللجنة الفرعية

(١) المصدر السابق والجلسة نفسيهما، ص ٨١.

(٢) المصدر السابق، الجلسة الثالثة عشرة، ص : ٨٥ ـ ٨٧. وافق الأعضاء على النص التالي للمادة (١٣): «لكل دولة أن تعقد مع أية دولة من دول الجامعة أو غيرها معاهدات أو اتفاقات خاصّة وأن تشترك في أية جامعة أو مؤسَّسة دوليّة أخرى على أن لا يتعارض ذلك مع نصوص هذا الميثاق أو روحه. أما المعاهدات والاتفاقات التي تعقدها فيما بعد دولة من دول الجامعة والمعاهدات والاتفاقات التي سبق لأحد أعضاء الجامعة عقدها قبل تاريخ هذا الميثاق فلا تلزم ولا تقيِّد الأعضاء الآخرين». أمَّا المادة (١٥) فهي تتعلَّق بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية «بقدر ما تسمح به نظم كل دولة وأحوالها».

(٣) المصدر السابق، الجلسة الرابعة عشرة، ص : ٨٨ ـ ٩١.

(٤) المصدر السابق، الجلسة الخامسة عشرة، ص ٩٣.

(٥) عقدت اللجنة الفرعية السياسية جلستها السادسة عشرة ـ والأخيرة في ٣ آذار (مارس) ١٩٤٥ حيث وافقت على محضر الجلسة السابقة وأذاعت البيان الرسمي الختامي ووقَّع أعضاؤها على مشروع الميثاق وملاحقه: المصدر السابق، ص : ٩٥ ـ ٩٦.

(٦) جامعة الدول العربية ـ محاضر اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام، المطبعة الأميرية بالقاهرة ١٩٤٦، الجلسة الأولى، ص ١ ـ ٢.

(٧) المصدر السابق، الجلسة الأولى، ص ١.

السياسية فأجرت بعض التعديلات الطفيفة عليه وأقرَّته بصيغته النهائية[1]. وفي ٢٢ آذار (مارس) ١٩٤٥ اجتمعت بقصر «الزعفران» بالقاهرة اللجنة التحضيرية على شكل «المؤتمر العربي العام» برئاسة محمود فهمي النقراشي حيث جرت حفلة التوقيع على الميثاق وملاحقه[2]. وجاء في كلمة لبنان أثناء حفلة التوقيع على الميثاق: «في هذا اليوم الأغرّ من تاريخ العرب يسرّني أن أحمل تحيّة لبنان العربي إليكم وإلى الأقطار العزيزة التي تمثّلونها مهنِّئاً إيَّاها جميعاً بما انتهت إليه جهود ممثِّليها من اتفاق على تأسيس جامعة لدولنا تكون أداة دائمة للتعاون الأخوي الوثيق بيننا ونصبح بفضلها كالبنيان المرصوص يرغب في مودّتنا ذوو النيَّات الصافية ويرهب جانبنا ذوو المطامع والأغراض... إننا نعلم حقَّ العلم أنَّ هذه الجامعة ليست هي غاية ما يصبو إليه العرب في مختلف أقطارهم، ولكنها خطوة مباركة، بل خطوة كبيرة جبَّارة نحو تلك الغاية السامية. وعلى سير هذه الجامعة سيتوقَّف مستقبل العرب جميعاً، وعلى الإخلاص الذي يضعونه في تعاونهم يتوقَّف نجاحهم ويتمكَّنون من تبوُّء المركز الذي يخوِّلهم إيَّاه حيويّتهم العظيمة وخصائصهم الكريمة وتاريخهم المجيد»[3]. والآن كيف استقبل لبنان الرسمي التوقيع على «ميثاق جامعة الدول العربية»؟ الحكومة اللبنانية أقرَّت الميثاق وأصدرت مرسوماً بإحالته إلى المجلس النيابي بتاريخ ٣ نيسان (إبريل) ١٩٤٥ للمصادقة عليه[4]. وعقد المجلس النيابي لهذه الغاية جلسة في العاشرة من قبل ظهر يوم السبت في ٧ نيسان(إبريل) ١٩٤٥. فماذا جرى في هذه الجلسة التاريخية؟ وكيف نظر ممثِّلو الشعب اللبناني لانضمام لبنان إلى هذه المؤسَّسة الإقليميّة وللدور الذي عليه أن يضطلع به فيها؟ بدأت الجلسة بقراءة نص المرسوم (٣٠٠٠) ومن ثمّ تلا مقرِّر لجنة «الشؤون الخارجية» حبيب

(١) انظر الصيغة النهائية للميثاق وملاحقه كما أقرَّتها اللجنة التحضيرية في قسم الملاحق ـ ملحق رقم (٥).

(٢) جامعة الدول العربية ـ محاضر المؤتمر العربي العام، المطبعة الأميرية بالقاهرة ١٩٤٦، انظر النص الكامل لجلسة «المؤتمر العربي العام» في قسم الملاحق ـ ملحق رقم (٤).

(٣) انظر النص الكامل لكلمة وفد لبنان في قسم الملاحق ـ ملحق رقم (٤).

(٤) جاء النص الرسمي للمرسوم على الشكل التالي: مرسوم رقم ٣٠٠٠. إن رئيس الجمهورية اللبنانية بناء على الدستور اللبناني بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء وبناء على قرار مجلس الوزراء المتخذ بجلسته المنعقدة بتاريخ ٣١ آذار سنة ١٩٤٥. يرسم ما يأتي: المادة الأولى ـ يحال إلى مجلس النواب أثناء دورته العادية الحالية مشروع القانون القاضي بتصديق ميثاق جامعة الدول العربية.

المادة الثانية ـ ينشر هذا المرسوم ويبلَّغ حيث تدعو الحاجة.

بيروت في ٣ نيسان سنة ١٩٤٥

الإمضاء: بشارة خليل الخوري

صدر عن رئيس الجمهورية

رئيس مجلس الوزراء

الإمضاء: عبد الحميد كرامة

(نقلاً عن: محاضر مجلس النواب اللبناني ـ محضر الجلسة الثانية المنعقدة في ٧ نيسان (إبريل) ١٩٤٥، ص ٢١١).

أبو شهلا تقرير اللجنة على «ميثاق الجامعة العربية» وجاء فيه[1]: «. . . إن ميثاق الجامعة العربية حدث عظيم في تاريخ البلاد العربية فهو يختتم المباحثات والمشاورات التي بدأت في السنة الماضية بناء على دعوة من الحكومة المصرية ويفتتح عهداً من الإخاء والتضامن والتعاون بين البلاد العربية. . .»؛ وأضاف: «. . إنَّ المشاورات التي بدأت في القاهرة قد استهدفت غايتين: الأولى تأمين التعاون بين البلاد العربية، والثانية المحافظة على استقلال وسيادة كل دولة من هذه الدول. وإنه ليمكننا القول إنَّ الميثاق المعروض علينا يحقِّق هاتين الغايتين. .». وبعدما عرض أبو شهلا ما تضمَّنته مواد الميثاق قال: «ليس أمام لبنان إلاّ أن يسير في هذا التعاون إلى أبعد وأقصى حدّ وأن يجني منه الفوائد العميقة نظراً لموقعه الجغرافي ولمركزه الاقتصادي، ليس هذا وحسب بل إن هذا التعاون لَضماناً قوياً لاستقلال كل دولة من الدول العربية ولتحقيق أمانيها وسيادتها حتى تصبح كاملة غير منقوصة. .». وتابع: «وإننا لواثقون من أن هذا التعاون سيكون عظيم الشأن في جميع المؤتمرات الدولية الآتية تعمل فيها جميع دول الجامعة لتحقيق أهدافها ولدرء الأخطار عنها وللمساهمة في تنظيم السلام العالمي وجميع الأوضاع الدولية المقبلة. .». وتحدّث التقرير عن فلسطين تبعاً لما جاء في الملحق الخاص بها وأكّد دور لبنان المشارك في أي جهد عربي في سبيل قضية الشعب الفلسطيني الشقيق. وردّ التقرير على الجدل الذي أثارته «مشاورات الوحدة العربية» و«بروتوكول الإسكندرية» و«الميثاق» في مختلف الأوساط اللبنانية فأوضح: «. . فالبعض وجد فيها مساساً باستقلال لبنان وسيادته، والبعض الآخر لم يجد فيها تحقيقاً لأماني القوميين الكاملة في توثيق التعاون وتوطيده بصورة أصرح وأقوى. لقد رأينا بأن لا محلّ لمخاوف الأوَّلين فالميثاق الذي نصدِّقه اليوم يحقِّق التعاون ويحترم استقلال البلاد وسيادتها فليس فيه أي تكتّل سياسي كما توهّم البعض وليس فيه أيّ افتئات على سيادة البلاد. . أما الذين وجدوا في الميثاق تراجعاً عن البروتوكول أو وجدوه غير محقّق لأمانيهم الكاملة في تعاون أوثق وأمتن فإن العبرة في تنفيذ جميع هذه الأمور هي في جوهرها وليس في ظاهرها. .»[2]. ثمّ تكلّم وزير الخارجية هنري فرعون فقال: «سيظلّ يوم ٢٢ آذار سنة ١٩٤٥ خالداً في تاريخ البلدان العربية، لأنه اليوم الذي أجمعت فيه هذه البلدان على عقد ميثاق يضع حدّاً لسياسة التجاهل التي تمشّت عليها ويكون أداة دولية ذات مرمى بعيد وغاية سامية. . . إن هذا الميثاق قد طبع بطابع الوطنية والتفاهم والعدالة وهي الصفات التي كانت تحدونا ونحن نعمل

(١) انظر نص التقرير كاملاً في: مضبطة الجلسة الثانية لمجلس النواب اللبناني بتاريخ ٧ نيسان (إبريل) ١٩٤٥، ص: ٢١٢ - ٢١٤.

(٢) يبدو واضحاً من تقرير لجنة «الشؤون الخارجية» أنَّ الحكم اللبناني ومن يدعمه في الداخل والخارج كانوا مرتاحين لتوقيع «الميثاق» وذلك لأنه يحقِّق ما يعملون لأجله إن لجهة جني الفوائد الاقتصادية أو لجهة التأكيد على الاستقلال السياسي.

جاهدين». واعتبر الميثاق يمتاز بالمرونة وذلك ما يحقّق له البقاء؛ وأكّد أن النيّة الحسنة وإخلاص المتعاقدين كانت وراء إنجازه. وبعد أن عرض لجوهر الميثاق وما يتضمّنه حدّد الدور الذي ينتظر لبنان داخل الجامعة وقال: «. . لقد اتخذ لبنان أخيراً مكانه الطبيعي بين البلدان العربية، وارتفع صوته إلى جانب أصوات إخوانه العرب منادياً بالحرية والكرامة والاستقلال، وما كان لبنان ولن يكون إلاّ عضواً عاملاً في الجامعة العربية، يسعده ما يسعد إخوانه، ويشقيه ما يشقيهم. وما كنّا على شدّة تعلّقنا بوطننا لبنان وتمسُّكنا بسيادته واستقلاله، إلاّ طلاّب تعاون عربي وثيق، لأن هذا التعاون يقوّينا ويجعل من هذه البلدان المترامية الأطراف حزمة واحدة في السرّاء والضرّاء. .»[1]. بعده تكلّم عبد الحميد كرامي رئيس مجلس الوزراء فأثنى على الميثاق وعلى الموقّعين عليه وبيّن أهميّته بالنسبة لتعاون العرب ونتائج هذا التعاون ولخّص الأجواء التي سادت اجتماعات الإعداد له بقوله: «. . ولقد وجدت في المؤتمر التحضيري إخواناً يتفاوضون وأهلاً يتعاونون وكلٌّ يضمر للبنان ما يضمره لبلاده من حبّ وولاء. وكلٌّ منهم يكنُّ للأمّة العربية في شتّى أقطارها ما يكنّه المرء لوطنه الجميل وقد كان رؤساء تلك الحكومات في جميع الجلسات التي سبقت توقيع الميثاق حريصين على أن تجد فيه جميع الدول ضمانة لاستقلالها وسبيلاً مستقيماً لتعاونها وواسطة مرنة لاجتماعها وعزّتها في فيض من التآخي الصادق والتعاون النزيه المخلص. . .». وانتهى كرامي إلى اعتبار الميثاق حدثاً مهمّاً في تاريخ الأمّة العربية وأن لبنان العضو في جامعة الدول العربية «لا يفوته إدراك الخير الكبير الذي سيجنيه ولا الخير الكبير الذي بوسعه أن يسديه. .»[2]. ثم تحدّث النائب جورج عقل أحد المغالين بحب السيادة والاستقلال والمتخوّفين عليهما من العروبة فرحّب بأي تعاون لا يتعارض مع الاستقلال والسيادة وشريطة الاعتراف بالحدود الحاضرة للبنان، معلناً قبول الميثاق «كأداة تعاون أخوي ضمن الاستقلال الناجز والسيادة المطلقة»، وأبدى عقل ارتياحه للميثاق لأنه تحاشى مواضع النقد التي تضمّنها بروتوكول الإسكندرية والتي برأيه لا تخدم مبدأ السيادة والاستقلال. وعلّق على المادة التاسعة من الميثاق التي تنصّ على جواز قيام علاقات أوثق بين الدول العربية فأعلن أنّه يؤيِّد التعاون مهما اتسع نطاقه لكنّه لا يقبل «بوحدة أو اتحاد لأنّها تمسّ استقلال لبنان وتؤثّر في شخصيته الدولية»، مستغرباً موقف الحكومة اللبنانية غير الواضح برأيه من تصريحات المسؤولين في سوريا وشرقي الأردن حول مشروع «سوريا الكبرى» ومطالباً إيّاها بالردّ على تلك التصاريح التي تتعرّض لاستقلال لبنان. واعترض عقل على نصّ المادة التاسعة عشرة من الميثاق والتي تحصر حق تعديل الميثاق بمجلس الجامعة بأغلبية الثلثين معتبراً أنَّ حقّ التعديل يجب أن يعود

(١) مضبطة الجلسة الثانية لمجلس النواب اللبناني المنعقدة في ٧ نيسان (إبريل) ١٩٤٥، ص: ٢١٥ - ٢١٦.

(٢) مضبطة الجلسة الثانية لمجلس النواب اللبناني المنعقدة في ٧ نيسان (إبريل) ١٩٤٥، ص: ٢١٦ - ٢١٧.

لكل الدول المشتركة في الجامعة «ولا يرد على هذه الملاحظة بأن النص أعطى الدول غير الموافقة على التعديل حقّ الانسحاب لأنّ حقّ الانسحاب معطى على كل حال. فلبنان الراغب في تعاون صادق لا يريد أن يصل لا هو ولا غيره من الدول العربية إلى نتيجة الانسحاب بل نريد أن يصبح هذا التعاون ثابتاً دائماً على الروابط الدولية وعلى الإخلاص المتبادل». ودعا عقل أخيراً إلى التعاون بين الشرق والغرب لأنه «آن للشرق أن ينهض ويتفاهم مع الغرب على تأسيس العلاقات الحسنة... فيأخذ الشرق عن الغرب العلوم والفنون والنهضة والنظم الحديثة وليرعى الغرب زمام الشرق ويكفّ عن أطماعه الاستعمارية في مختلف بقاعه»[1]. النائب يوسف كرم اعترف صراحة أنّه كان من الفئة المتمسّكة بالغرب خوفاً من الشرق لكنه اعتنق «الحل الوسط الذي تمّ عليه الاتفاق» أي لا شرق ولا غرب فلبنان بلد مستقل استقلالاً تامّاً. واعترض على كلام رئيس الحكومة عبد الحميد كرامي في مصر الذي اعتبر فيه الجامعة ليست غاية ما يصبو إليه العرب في مختلف أقطارهم ولكنها خطوة كبيرة نحو تلك الغاية السامية، وتساءل - أي كرم - هل عاد رئيس الحكومة إلى عقيدته العربية الأولى؟ وانتهى إلى القول «لا أوافق مطلقاً على كل ميثاق يعتبر خطوة وليس غاية في ذاته»[2]. النائب أديب الفرزلي اعتبر الميثاق «دعامة للاستقلال وهو كافٍ لحفظ سلامة لبنان بحدوده الحاضرة»، وأشار إلى بعض نصوص الميثاق التي تقيّد لبنان كدولة عربية ومنها نص الفقرة التي تقول «ويدخل في مهمّة المجلس تقرير وسائل التعاون مع الهيئات الدولية التي تنشأ في المستقبل لكفالة الأمن والسلام» فتساءل هل تبقى الدول العربية محتفظة بهذا النص إذا كان ما يقرّره المجلس الدولي العالمي يتنافى مع قرار الجامعة. وهل يبقى لبنان متماسكاً مع الدول العربية؟[3] النائب يعقوب الصرّاف أشار إلى أن الميثاق «جاء كاملاً بمجموعه إلى أبعد حدود الكمال» وأنه أكبر ضمانة لاستقلال البلاد العربية ومنها لبنان بحدوده الحاضرة[4]. أمّا النائب محمد العبود فاعتبر أن لبنان يقرّ الميثاق لأنه يزيل كلّ تخوّف «وكل لبناني يؤيّد التعاون لأبعد مداه شرط أن يحفظ الاستقلال ولا يمسّ سيادة لبنان». ودافع عبود عن نفسه لأنه انتقد سابقاً بروتوكول الإسكندرية وقال: «انتقدت البروتوكول لأني كنت أعتقد أنه يناقض استقلالنا أمّا وقد وجدت في الميثاق ما يضمن استقلال لبنان بحدوده فإنّي أقرّه»[5]. رئيس الحكومة ردّ على النواب وتساؤلاتهم قائلاً: «.. نحن كنّا في لبنان ثلاث

(١) المصدر السابق، ص ٢٢٥.
(٢) مضبطة الجلسة الثانية لمجلس النواب اللبناني المنعقدة في ٧ نيسان (إبريل) ١٩٤٥، ص ٢٢٧.
(٣) المصدر السابق، ص ٢٢٧.
(٤) المصدر السابق، ص ٢٢٨.
(٥) المصدر السابق، ص ٢٢٧.

فئات: الأولى - تطلب الوحدة العربية بلا قيد ولا شرط. الثانية - تطلب الانكماش والانعزال ولا ترضى بالتعاون العربي ولا بما هو عربي. الثالثة - تقبل بلبنان بحدوده الحاضرة بشرط أن يكون متعاوناً إلى أقصى حدّ مع البلاد العربية. ونحن كنا من أولئك المتطرّفين بالوحدة العربية الشاملة ثمّ قبلنا أن يكون لبنان مستقلاً وعربياً لا يتخوّف من الشرق العربي..»، وأكّد كرامي أن لبنان يكون محترماً ومستقلاً ما دام عربياً وأنّ حدود لبنان واستقلاله «مضمونة لأن الأمّة العربية شريفة وهي أحفظ العالمين لحفظ العهود والميثاق ضمن الاستقلال لكل دولة..». وأخيراً اعتبر أنّ فكرة مشروع «سوريا الكبرى» قد ذهبت وقال: «فدولة فارس بك الخوري أحد موقّعي هذا الميثاق والتوقيع فيه كلّ شيء..»[1]. وفي ختام الجلسة صادق المجلس النيابي على القانون بالإجماع[2]. كما صادق بالإجماع أيضاً على اقتراح تقدّم به بعض النواب لشكر الحكومة على جهودها في سبيل تحقيق هذا الميثاق[3]. من جهة ثانية اعتبر يوسف سالم الوزير اللبناني المفوّض في مصر في حفلة أقيمت تكريماً له في القاهرة أنّ اشتراك لبنان في وضع ميثاق جامعة الدول العربية «ذو مغازٍ عديدة فهو فضلاً عن أنه يكرّس عهد التعاون الرسمي بينه وبين الأقطار العربية - أول عمل سياسي استقلالي نقدم عليه بملء حريتنا، لا تضغطنا فيه يد غريبة ولا توحي به إلّا المصلحة الوطنية البحت»[4]. وكذلك أيّد حزب «الكتائب اللبنانية» ميثاق جامعة الدول العربية ورحّب بالنهج الذي تسلكه حكومة عبد الحميد كرامي التي وقّعت عليه في سياستها الخارجية[5].

والآن وبعد أن عرضنا للمواقف التي وقفها لبنان الرسمي منذ ما قبل «مشاورات الوحدة العربية» وحتى تاريخ التوقيع على «ميثاق جامعة الدول العربية» مروراً بمرحلة إعلان «بروتوكول الاسكندرية». ماذا يمكننا أن نستنتج؟ ما هي الأسس والمبادىء الفعليّة وليست المعلنة التي انطلق منها لبنان في نظرته إلى الجامعة وإلى الدور الذي سيلعبه فيها؟ في الحقيقة وكما أثبتت التجارب والأيّام وكما ظهر في المباحثات التي أدّت إلى ولادة الجامعة لم يتحلّل

(١) مضبطة الجلسة الثانية لمجلس النواب اللبناني المنعقدة في ٧ نيسان (إبريل) ١٩٤٥، ص ٢٢٨.
(٢) المصدر السابق، الجلسة الثانية، ص ٢٢٨. جاء نص القانون على الوجه الآتي: مادة وحيدة - صدّق ميثاق جامعة الدول العربية الموقّع بتاريخ ٢٢ آذار سنة ١٩٤٥.
(٣) المصدر السابق، الجلسة الثانية، ص ٢٢٩.
جاء نص الاقتراح كما يلي: «إن المجلس النيابي بعد أن لمس لمس اليد الجهود المباركة التي بذلتها الحكومة في سبيل تحقيق هذا الميثاق، يتقدّم منها بشكره الخالص وبتأييده التام - بطرس الخوري - يوسف اسطفان - الدكتور يعقوب الصراف - موسيس دركالوسيان - هراشيا شامليان.»
(٤) يوسف سالم: ٥٠ سنة مع الناس، ص ١٩٨.
(٥) تاريخ حزب الكتائب اللبنانية - الجزء الثاني ١٩٤١ - ١٩٤٦، ص ١٩٠.

لبنان الرسمي من هيمنة «المارونسيّة» أي المارونية السياسية[1]، التي لم تقبل أن يدخل لبنان في مؤسَّسة له فيها وعليه. قد يدفع فيها الغرم أحياناً ويجني الغنم أحياناً أخرى، بل كان كل همّها تأمين مصالح لبنان لا سيما الاقتصادية منها من وراء قيام هكذا مؤسَّسة، وهذا واضح تمام الوضوح إن من خلال «مشاورات الوحدة العربية» أو من خلال «مباحثات الاسكندرية» أو حتّى من المباحثات التي سبقت إقرار الميثاق فإنّنا كنّا نجد الوفد اللبناني يطرح باستمرار مسألتي الاستقلال والسيادة وكأنّه يخشى عليهما من أية وحدة عربية حقيقيّة أو من أي شكل متقدِّم من أشكال الوحدة السياسية غير التي أُقِرَّت في ميثاق جامعة الدول العربية، الوحدة التي كرّست ما أرسى قواعده الاستعمار الغربي من نزعة قطرية ضيِّقة وتجزئة إقليميّة للمنطقة العربية منذ الحرب العالمية الأولى. أمَّا هذا التخوُّف من الوحدة العربية وما أدَّى إليه في مرحلة قيام الجامعة فقد فصّله السفير الدكتور حليم أبو عز الدين على النحو التالي: «الواقع أنَّ هاجس التخوُّف من الوحدة العربية لازم دائماً بعض مواطنينا، الموارنة خاصّة، حتى أصبحت العروبة بالنسبة إليهم خطراً على لبنان الذي يريدونه، كما وأنَّهم يعتبرون أن العروبة هي الإسلام وأن اندماجهم في الفكرة العربية وفي الوحدة العربية هي اندماج في شعوب غريبة واندماج في الإسلام. ولا ننسى أن عدداً من أقطاب المارونية السياسية كانوا في العهد الانتدابي الفرنسي يطالبون بضمٍّ لبنان إلى فرنسا أي أن يصبح لبنان جزءاً من الأراضي الفرنسية وكانوا يقولون إنهم هم فرنسيو المشرق، هؤلاء نادوا بعروبة لبنان وسوريا في أواخر عهد السلطنة العثمانية لكي يتخلَّصوا من حكم تلك السلطنة باعتبار أنها كانت تحكم باسم الإسلام. ولكن بعد انحلال السلطنة العثمانية أصبح هؤلاء يعادون الفكرة العربية التي سبق أن نادوا بها وقد لا يعلم أبناء الجيل الحديث الصعوبات التي اجتازها لبنان قبل أن يقبل بالانضمام إلى محادثات الجامعة العربية. فعندما دعي الشيخ بشارة الخوري لمقابلة مصطفى النحاس باشا في القاهرة قبيل استقلال لبنان لاستمزاجه في ضم لبنان للمحادثات العربية اتَّهم أقطاب المارونية السياسية الشيخ بشارة الخوري بأنَّه باع لبنان للعرب وأصبح همّ الشيخ بشارة أن يستعيد اعتباره الماروني اللبناني بالتأكيد على سيادة لبنان واستقلاله، وارتضى لبنان بالنتيجة أن يدخل تلك المحادثات على أساس السيادة والاستقلال التامَّين بعيداً عن كل مشروع وحدوي أو فدرالي أو حتى كونفدرالي. وأذكر أن الوفد اللبناني لمحادثات الاسكندرية العربية كان مؤلَّفاً من السادة رياض الصلح وسليم تقلا وموسى مبارك ووافق هؤلاء بعد نقاش طويل وأخذ وعطاء على بروتوكول الاسكندرية وهو الاتفاق الإعدادي لجامعة الدول العربية. ولمَّا عاد هذا الوفد إلى لبنان وأطلع أقطاب المارونية السياسية على نص بروتوكول

(١) سبقت الإشارة إلى التيَّار الانعزالي في لبنان والذي انكفأ ظاهراً خلال معركة الاستقلال وما تلاها ولكنّه بقي حاضراً ومهيمناً بعد ولادة الاستقلال وفي ظل دولته خاصّة على صعيد السياسة الخارجية والعلاقات مع العرب. وهذا التيَّار هو ما ندعوه بـ «المارونية السياسية» أي هيمنة الطائفة المارونية على سياسة الدولة اللبنانية داخلياً وخارجياً.

الاسكندرية قامت قيامتهم عليه ونادوا بالويل والثبور وعظائم الأمور واعتبره أحد أئمَّتهم الأستاذ يوسف السودا، وهو الأب الروحي للكتائب، اعتبره نوعاً من الكونفدرالية العربية التي يرفضونها؛ وقد حدث هذا في الوقت الذي كان فيه بشارة الخوري الماروني القحّ رئيساً للجمهورية ولم يرَ في البروتوكول ذلك الخطر على لبنان وقد أورد رأيه هذا في مذكَّراته (حقائق لبنانية)، على أن أصوات غلاة المارونية السياسية ارتفعت في عهد كان يخشى فيه على الاستقلال من مؤامرات الدولة المنتدبة فرنسا وزبانيتها الذين خلَّفتهم في لبنان وخوفاً من استغلال فرنسا لهذه النزعات والعودة لممارسة انتدابها على لبنان جرى إعادة النظر في بروتوكول الاسكندرية بناء على طلب لبنان مما أضعفه وكانت النتيجة ميثاق جامعة الدول العربية الذي نشكو اليوم من ضعفه ومن عقمه. وهنا لا بدَّ لي من أن أذكر أنَّ لبنان كان الدولة الوحيدة الذي نصَّ بروتوكول الاسكندرية على تكريس وحدته واستقلاله وذلك إرضاء لتلك الفئة اللبنانية التي تمتهن التخوُّف على لبنان وتستغلّ ذلك التخوُّف لتسجيل المكاسب والامتيازات»[1]. ولكن إذا كانت هذه هي المبادىء السياسية التي سار عليها لبنان الرسمي على الصعيد العربي فهل هي فعلاً تجسِّد وجهة نظر جميع الفئات والتيَّارات اللبنانية. وهل كان لبنان على حق ومنسجماً مع نفسه في اتخاذه مثل هذه المواقف الوسطية منطلقاً من كونه يشكِّل عدّة طوائف استطاع الاستعمار الغربي وخاصة الفرنسي أن يغذِّي عندها النزعة الطائفية بتأييده لطائفة ضد أخرى. في الواقع كانت هناك عدة عوامل جعلت لبنان ينحو نحو هذا الاتجاه العربي وليس نحو غيره. هذه العوامل يمكن حصرها بثلاثة: عامل دولي، وعامل عربي، وعامل محلِّي لبناني. فالعامل الدولي يتمثَّل بالصراع والمنافسة بين بريطانيا وفرنسا حيث كان على أشدّه. فبريطانيا موجودة بقواتها العسكرية في مصر وفلسطين والعراق وإمارات الخليج وهي قادرة بعد هزيمة فرنسا في الحرب أن تخرجها من سوريا ولبنان أو أن تفرض عليها موقفاً يخدم مخطَّطات السياسة البريطانيّة في المنطقة تمهيداً للعمل على إدخال لبنان في المشاريع الوحدوية العربية التي تحبّذها وتسعى إليها. وفرنسا من جهتها كانت تعتبر سوريا ولبنان بمثابة آخر معقل من معاقل نفوذها في الشرق الأوسط ولا يمكن أن ترضى بخسارتهما. لذلك جرت محاولات عديدة للتوفيق بين الموقفين البريطاني والفرنسي من بينها تبادل رسائل في ١٥ آب (أغسطس) ١٩٤١ بين أوليفر ليتلتون (Oliver Lyttleton) وزير الدولة البريطاني لشؤون الشرق الأوسط والجنرال ديغول (De Gaulle) أكَّدت «أن بريطانيا ليس من مصلحة لها في سوريا ولبنان عدا كسب الحرب.. وإن دولتي المشرق بعد أن تحصلا على استقلالهما يجب أن يكون لفرنسا مركز الأرجحيّة فيهما على أية دولة أوروبية أخرى»[2]. لكن ذلك لم يستطع إزالة التباعد الأساسي بين السياستين البريطانية والفرنسية لا سيما بعد

(١) مقابلة خاصّة مع السفير الدكتور حليم أبو عز الدين بتاريخ ٢٢ آب (أغسطس) ١٩٨٦.

(٢) جورج لنشوفسكي: الشرق الأوسط في الشؤون العالمية، ج ٢، ص ٣٧٦.

تعيين السير إدوارد سبيرز (Sir Edward Spears) رئيساً للبعثة البريطانية في بلاد المشرق حيث كان الفرنسيون يستنكرون تدخُّله في السياسة السورية واللبنانية ويعتبرونه شريكاً للعرب في التآمر على الفرنسيين في المنطقة. وفي ٢٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤١ أعلنت فرنسا استقلال لبنان فأذاعت بريطانيا مباشرة اعترافها الشرعي بهذا الاستقلال وعيَّنت سبيرز في شباط (فبراير) ١٩٤٢ أول وزير لها في لبنان وسوريا. غير أنَّ هذا التحرُّر الرسمي لم يكن إلَّا شكليّاً ولم تسلّم فرنسا السلطة الفعلية إلى اللبنانيين؛ فرئيس الجمهورية نفسه ألفرد نقّاش تسلّم منصبه تعييناً. ولذلك استمرَّت بريطانيا في دعمها للموقف اللبناني بوجه فرنسا، فمن موقفها في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٣ على أثر اعتقال زعماء البلاد في راشيا إلى موقفها في أيار (مايو) ١٩٤٥ عندما بعث تشرشل (Churchill) رئيس الوزراء البريطاني إلى ديغول (De Gaulle) إنذاراً يطلب فيه أن يأمر جيوشه بالتوقُّف عن إطلاق النار والانسحاب إلى الثكنات وإلّا اضطرَّ البريطانيون للتدخُّل والقيام بعمل عسكري ما. ومن جهة ثانية كان للموقف البريطاني انعكاسات على بعض الدول الكبرى فالاتحاد السوفياتي اعترف في تموز (يوليو) ١٩٤٤ بالوضع الدولي الذي يدلّ على استقلال البلدين وكذلك فعلت الولايات المتحدة في أيلول من العام نفسه. هذه المواقف الدولية أتاحت للبنان أن يحدِّد مبادىء سياسته العربية.

العامل الثاني يتمثَّل بالواقع العربي فهذا الواقع لم يكن بعيداً عن تأثيرات الدول الكبرى ولا سيا بريطانيا مما حدّ من اندفاع بعض العرب نحو إقامة وحدة عربية فعلية وجعلهم يقبلون أو يقتنعون باتحاد تجسّده جامعة الدول العربية. فلبنان لم يكن الوحيد الذي طالب خلال الأعمال التمهيدية لقيام الجامعة بالسيادة والاستقلال واعتبرهما مقدَّسين، فالسعودية مثلاً وقفت الموقف نفسه وبدت متردِّدة وخائفة من أي تعاون سياسي ـ عسكري متقدِّم يقضي على شخصيّتها المستقلّة. ولا ننسى المزايدات التي لجأت إليها بعض الدول العربية بوجه بعضها الآخر. كل ذلك شجّع لبنان بل سمح له ولغيره من الدول العربية بإنشاء الجامعة العربية كحلٍّ وسط وتسوية ترضي الجميع. أما العامل الثالث اللبناني فهو انعكاس للعاملَيْن الدولي والعربي. لأن الفئة اللبنانية المتطرِّفة التي تكره العرب والعروبة والتي كان يغذّيها الانتداب الفرنسي لم يعد بمقدورها الاستمرار في نهجها بعد زوال الانتداب. والفئة اللبنانية الأخرى التي كانت تسعى للانضمام إلى سوريا أو إلى مشروع وحدوي آخر جعلتها التطورات العربية والدولية تقتنع بعدم إمكانية تحقيق هدفها. ولذلك فإن القسم الأكبر من هاتين الفئتين اللبنانيّتين انضمَّ إلى تيّار وطني واسع تكوّن منذ الثلاثينات وانتهى به الأمر إلى العمل للاستقلال والسير في خطّ التعاون العربي. وبرأيي إن الموقف الذي وقفه لبنان من قيام الجامعة واشتراكه في تأسيسها هو الموقف الصحيح حينذاك. فهو تسوية محلّية لبنانية أرضت القسم الأكبر من الرأي العام اللبناني وارتكزت إلى الأوضاع والتطورات العربية والدولية السائدة.

الفصل الخامس:

مواقف الطوائف اللبنانية من جامعة الدول العربية
والعمل العربي المشترك

بعد أن تناولت في الفصل السابق دور لبنان الرسمي في تأسيس جامعة الدول العربية وأشرت من خلاله عرضاً إلى المسألة الطائفية[1]، وانعكاساتها على هذا الدور، فإنّي سوف أحاول في هذا الفصل تفصيل تلك المسألة تاريخياً وصولاً إلى مواقف الطوائف اللبنانية من قيام جامعة الدول العربية وبدء العمل العربي المشترك. من هنا لا بدّ من العودة إلى تاريخ لبنان السياسي الحديث لاستقراء تطوُّر الحالة الطائفية ودورها في الوصول إلى لبنان العام ١٩٤٣.

بدأت المسألة الطائفية بالظهور مع تعاظم النفوذ الأجنبي في الدولة العثمانية أواسط القرن التاسع عشر حيث استطاعت الدول الأجنبية وبدافع تأمين مصالحها الاستعمارية في المنطقة أن تؤلِّب الطوائف اللبنانية (الدروز والنصارى) على بعضها البعض الأمر الذي نتجت عنه أحداث دموية بين تلك الطوائف سمحت أكثر فأكثر لتلك الدول الاستعمارية الغربية بتغذية الصراعات، حتى أن الدولة العثمانية نفسها اشتركت في هذا الدور السلبي. وكانت النتيجة اشتراك الدول الغربية مع الدولة العثمانية في وضع صيغة حكم ذاتي لمنطقة «جبل لبنان» عرفت بنظام المتصرِّفية في العام ١٨٦١. ماذا كان يعني نظام المتصرِّفية؟ إنه يعني أولاً: ضرب وحدة الدولة العثمانية التي كان لبنان جزءاً منها. وثانياً: تفتيت لبنان نفسه

(١) يتشكَّل سكّان لبنان من مجموعة كبيرة من الطوائف الإسلامية والمسيحية. وتعني الطائفية واقعاً في لبنان التعصُّب إلى الطائفة والانضواء تحت لوائها بوجه الطوائف الأخرى. وهذه النزعة بدأت مع الطائفة المارونية بتأثير مباشر من الفرنسيين وكان الهدف الانعزال عن الطوائف الإسلامية والمحيط العربي الإسلامي وإنشاء الكيان اللبناني المستقل الذي لا تريد أن يشاركها في حكمه أية طائفة أخرى.

لأنَّ المتصرّفية لا تشمل جميع المناطق اللبنانية إنَّما اقتصرت على منطقة معيَّنة. وثالثاً: هيمنة الطائفة المارونية المسيحية على الحكم لأنها أصبحت تشكِّل غالبيّة السكّان. ولكن تبقى أهمّ نتائج هذا النظام الجديد السلبية ظهور النزعة الانعزالية لدى الطائفة المارونية المهيمنة وسعي هذه الطائفة وبدعم مباشر من الدول الغربية وخاصة فرنسا إلى الانغلاق عن المحيط العربي الإسلامي الذي كانت جزءاً منه والعمل ما استطاعت إلى ذلك سبيلاً على التقوقع في كيانها الجديد وتثبيته وإلغاء دور الدولة العثمانية غير المباشر فيه. أما مناطق لبنان الأخرى (الجنوب ـ الشمال ـ البقاع ـ بيروت) ومعظم سكّانها من المسلمين فقد بقيت خاضعة للدولة العثمانية. وعندما تحرّكت ضد الدولة في أواخر القرن الماضي ومطلع القرن الحالي لم تتحرَّك بدافع طائفي انعزالي بل بدافع قومي عربي. لقد ناضلت طوائف لبنان الإسلامية في تلك المناطق لا بهدف انسلاخ العرب عن الدولة العثمانية كأقطار مجزّأة بل بهدفٍ سامٍ هو الوحدة السورية وبالتالي العربية وعلى أساس أن لبنان بما فيه المتصرّفية هو جزء من تلكَ الوحدة.

ولكن ما الذي حصل بعد انهيار نظام المتصرّفية في الحرب العالمية الأولى وصولاً إلى قيام دولة لبنان الكبير في العام ١٩٢٠؟

الذي حصل هو أن الطوائف الإسلامية استمرَّت في نضالها القومي سعياً وراء قيام الدولة العربية الواحدة، بينما كانت بعض الطوائف المسيحية والموارنة تحديداً يعملون للخروج من الحرب على أساس استقلال كيانهم الذاتي في متصرّفية جبل لبنان وتكبيره بإعادة المناطق التي سُلخت عنه والحصول على دعم فرنسا لتحقيقه. غير أن مجريات الأحداث أثبتت أن فرنسا كانت تهتمّ بمصالحها أولاً وهي تدعم الموارنة طالما أنَّهم يشكّلون سبيلاً إلى مصالحها. وهذا بدا واضحاً بعد الحرب وبعد مؤتمر الصلح (١٩١٩) حيث تمّ توزيع الانتدابات في المشرق العربي. ففرنسا رأت أنَّ مصالحها في انتداب سوريا ولبنان وليس في استقلال لبنان كما يطالب به الموارنة حتى ولو كانت لها اليد الطولى فيه. وكان بعد ذلك الانتداب الفرنسي وأعلن المفوَّض السامي الجنرال غورو (Gouraud) «دولة لبنان الكبير» في العام ١٩٢٠. ماذا كانت مواقف الطوائف اللبنانية في الكيان الجديد؟

الطوائف المسيحية رحَّبت به ما عدا طائفة الروم الأرثوذكس التي تحفَّظت عليه. الطوائف الإسلامية رفضته رفضاً قاطعاً. وكان لكل فريق أسبابه... الموارنة والكاثوليك رأوا في ضمّ مناطق جديدة (الأقضية الأربعة والمنطقة الساحلية) إلى لبنان الصغير عاملاً مهمّاً في تثبيت مقوِّمات الكيان اللبناني، وإذ وجدوا أنفسهم غير قادرين على فرض هيمنتهم على الدولة الناشئة بسبب تزايد سكّانها المسلمين سعوا إلى التعاون الواسع مع سلطات الانتداب علّهم يحقِّقون تلك الغاية. المسيحيون الأرثوذكس عارضوا الكيان الجديد الذي أنشأته فرنسا لأنه برأيهم دعماً للموارنة الذين يكنّون لهم العداء منذ العهد العثماني. الطوائف الإسلامية

(السُنَّة ـ الشيعة ـ الدروز) رفضت واعتبرت الانتداب احتلالاً عليها مقاومته حتى تحقيق أهدافها القومية في الوحدة والاستقلال، ورأت في كيان ١٩٢٠ كياناً مصطنعاً يزول بزوال الانتداب نفسه.

والآن كيف تطوَّرت مواقف الطوائف اللبنانية الإسلامية والمسيحية من عملية بناء «دولة لبنان الكبير» الجديدة؟

أوّلاً: بالنسبة للمسيحيين ولا سيَّما الموارنة فقد كان همّهم الأول تحقيق المكاسب والامتيازات وتولّي المناصب العليا والمراكز الرئيسية التي تسمح لهم بالهيمنة على مقدّرات الدولة. وهذا ما حقَّقته لهم فرنسا حتى ولو كانت أحياناً تغازل الطوائف الأخرى المعارضة للتخفيف من حدّة معارضتها كما حصل العام ١٩٢٦ عندما انتخب شارل دبّاس المسيحي الأرثوذكسي رئيساً للجمهورية إذ رأى الفرنسيُّون أنَّ اختياره لهذا المنصب وهو المحبّ لفرنسا أكثر قبولاً لدى السُنَّة والشيعة والدروز من أي زعيم ماروني ويرضي طائفته الروم الأرثوذكس ولا يلقى معارضة مارونية قويّة لأنّه كان «استقلالياً لبنانياً قديماً من أعضاء لجنة باريس»[1]. وبرأيي أصابت فرنسا بعملها هذا هدفين اثنين. أوّلاً خفَّفت من حدّة المعارضة القائمة فعلاً وثانياً مهّدت الطريق أمام الماروني للوصول إلى رئاسة الجمهورية.

وعلى العموم نظر الموارنة إلى لبنان في عهد الانتداب وكأنه وطن المسيحيين وحدهم. ويؤكِّد البطريرك الماروني في عام ١٩٣٣ ذلك بقوله: «إن المسيحيين لم يبقَ لهم وطن في الشرق كلّه إلّا لبنان إزاء بقية الأوطان الأخرى.. وإذا قلنا إن لبنان وطن مسيحي فلا ينفي ذلك كونه وطناً لكل من يقطنه من باقي الطوائف»[2]. أمَّا إميل إده رئيس الجمهورية اللبنانية (١٩٣٦ ـ ١٩٤١) فيقول: «إنَّنا الجزيرة المسيحية الوحيدة في البحر الإسلامي»[3].

ثانياً: بالنسبة للمسلمين والمعارضين لكيان ١٩٢٠ يختصر كمال الصليبي مواقفهم بقوله: «... واستمرَّت هذه المقاومة الدرزية ـ الأرثوذكسية للأوضاع الراهنة في لبنان طوال عهد الانتداب، لكنها لم تكن مقاومة عنيفة. ومع الأيام أقلع جانب كبير من الشيعة عن مقاومة الدولة الجديدة، إذ أدركوا تدريجيّاً أنَّ وضعهم كأقلّية كبرى في لبنان خير لهم من وضعهم كأقلّية صغيرة في دولة سورية شاملة. أمّا المقاومة السنّية الصارمة التي ظهرت في ١٩٢٠ فظلَّت على حالها حتى نهاية الانتداب»[4]. والحقيقة أنَّ الطوائف الإسلامية استمرَّت

---

(١) كمال الصليبي: تاريخ لبنان الحديث، دار النهار للنشر، بيروت ١٩٧٢، ص ٢١٥.

(٢) محمد جميل بيهم: لبنان بين مشرّق ومغرّب، ص ٣٥.

(٣) محمد جميل بيهم: لبنان بين مشرّق ومغرّب، ص ٣٥.

(٤) كمال الصليبي: تاريخ لبنان الحديث، ص ٢١٥.

برفض ومقاومة «دولة لبنان الكبير» والسلطة الفرنسية التي أوجدتها طيلة عهد الانتداب ولكنها لم تكن بنفس التماسك والوحدة كما في العام ١٩٢٠ إذ تمكّن الفرنسيون من إيهام بعض قادة هذه الطوائف بإمكانيّة المشاركة في الحكم. ويمكن تحديد مواقف المسلمين من أهمّ أحداث عهد الانتداب على النحو التالي: في العام ١٩٢٦ تحوّلت «دولة لبنان الكبير» إلى «الجمهورية اللبنانية» وثبّت دستور هذه الجمهورية قانونياً الحدود ذاتها وانتخب شارل دبّاس رئيساً لها. غير أن الدستور المذكور لقي معارضة شديدة من جانب المسلمين إذ وردت عرائض عديدة إلى المفوّض السامي دي جوفنيل (Jouvenel) ورئيس المجلس النيابي موسى نمور من صيدا وبيروت وطرابلس وبعلبك وغيرها تمتنع عن الإجابة على الأسئلة المتعلّقة بالدستور وتطالب بالوحدة السورية. ومما جاء في عريضة إلى المفوّض السامي من صيدا: «إن جميع أفراد الطائفة الإسلامية التي تؤلّف الأكثرية الحقيقية في هذه البلاد لم يرضوا عن إلحاقهم بمتصرّفية لبنان القديمة ذلك الإلحاق الذي أرغموا عليه إرغاماً. . وعلى هذا الأساس لقد قرّرت الطائفة الإسلامية في صيدا بإجماع الآراء على أثر ورود الأسئلة الموجّهة إليها من اللجنة الدستورية عدم الاشتراك في سَنِّ الدستور اللبناني وتكرير طلباتها الحقّة بشأن الالتحاق بالوحدة السورية»[1]. وتأكيداً لهذه المشاعر الوحدوية مع سوريا عقد وجهاء المسلمين اللبنانيين في ٢٣ حزيران (يونيو) ١٩٢٨ مؤتمراً في دمشق لمناسبة انتخاب الجمعية التأسيسية في سوريا طالبوا فيه بالوحدة السورية، «وقد قصدت إلى هذا المؤتمر وفود الساحل من بيروت وصيدا وطرابلس وبعلبك ووادي التيم وساهم فيه أعضاء من مجلس لبنان النيابي. .» ولكن على الرغم من هذه المعارضة حصل تطوّر في عهد الدبّاس تمثّل بإقبال بعض وجهاء المسلمين على التعاون معه في إدارة شؤون الدولة. وكان أبرز هؤلاء الشيخ محمد الجسر الذي رئس مجلس الشيوخ ثمّ مجلس النواب من سنة ١٩٢٦ حتى سنة ١٩٣٢، والذي كاد يصل إلى رئاسة الجمهورية سنة ١٩٣٢ لولا تدخّل السلطة المنتدبة. وبين ١٩٣٢ و١٩٣٦ اشتدّت نقمة الطوائف الإسلامية على الانتداب الفرنسي والكيان اللبناني تجسّدت «بقرار مؤتمر الساحل» في بيروت/تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٣ بضمّ المناطق الملحقة بلبنان إلى سورية، وإرسال وفود من طرابلس منذ سنة ١٩٣٤ إلى باريس سعياً وراء تحقيق الأمنية السورية، وقرار «مؤتمر الساحل» الثاني في ١٠ آذار (مارس) ١٩٣٦ الذي أكّد قرار المؤتمر الأول[2]. وفي عام ١٩٣٦ انتُخب إميل إده رئيساً للجمهورية وشهدت الأشهر الأولى من حكمه نشاطات طائفية وحزبية شديدة، وكان متعصّباً للوطن المسيحي كما أسلفنا لكنّه استطاع أن يأخذ موافقة بعض الوجوه الإسلامية على الاعتراف بالكيان اللبناني وعقد معاهدة

(١) ملحم قربان: تاريخ لبنان السياسي الحديث، ج ٢، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٨٠، ص ٣٩.

(٢) محمد جميل بيهم: النزعات السياسية بلبنان، ص ١٣.

مع فرنسا «وكانت هذه الموافقة على شروط معلومة دُوِّنت في ملاحق المعاهدة وعرفت بالمراسلة رقم ٦ و٦ مكرّرة»[1]. ومن بين هذه الوجوه خير الدين الأحدب الذي كلّفه بتشكيل الحكومة. وقد انقسم المسلمون بمجيء العام ١٩٣٧ إلى فئتين: فئة تتعاون مع الدولة ومنهم أولئك النواب الذين وقّعوا على المعاهدة اللبنانية الفرنسية وفئة ترفض هذا التعاون[2]. وعندما شعر المسلمون أنّ الوعود التي قُطِعت لهم ودُوِّنت في ملاحق المعاهدة لم تكن إلّا سراباً اشتدّت النقمة في صفوفهم على الانتداب والكيان اللبناني المصطنع فأذاعت جمعية اتحاد الشبيبة الإسلامية بياناً أعلنت فيه ثبات المسلمين على مبدأ الوحدة السورية، وبعث المجلس القومي الإسلامي بمذكّرتين إلى وزير الخارجية الفرنسي والمفوّض السامي في بيروت طالب فيهما بالوحدة السورية[3]. وخلال الحرب العالمية الثانية بدا الانقسام سيّد الموقف بين الطوائف اللبنانية إسلامية ومسيحية إلى أن تشكّل من الفريقين تيّار واسع تزعّمه بشارة الخوري الماروني ورياض الصلح المسلم السنّي نادى بالوفاق الوطني بين اللبنانيين وبناء دولة مستقلّة متعاونة إلى أقصى حدّ مع العالم العربي وذلك من خلال ما سُمّي بـ «الميثاق الوطني»[4]. وبالفعل تمكّن هذا التيّار من تسلّم دولة الاستقلال في العام ١٩٤٣ حيث انتُخب بشارة الخوري رئيساً للجمهورية في ٢١ أيلول (سبتمبر) من ذلك العام وشكّل بعد ذلك رياض الصلح حكومة تمثّلت فيها الطوائف اللبنانية الرئيسية الست (الموارنة ـ السنّة ـ الشيعة ـ الروم الأرثوذكس ـ الروم الكاثوليك ـ الدروز). إذا كانت هذه الخلفيّة التي انطلقت منها الطوائف اللبنانية في العام ١٩٤٣ فلا غرابة إذن أن تنقسم في فهمها لموقع لبنان في العمل العربي المشترك من خلال جامعة الدول العربية أو غيرها. وقد كشفت تطورات العهود الاستقلالية التي تلت صحّة هذا الاعتقاد. ففي حين لم تتخلّ الطوائف المسيحية لا سيّما الطائفة المارونية عن نهجها الانعزالي تجاه المحيط العربي وكأنّ موقفها من ميثاق الجامعة العربية الذي ارتضت أن يشترك لبنان في هذه المؤسّسة العربية على أساسه لم يغيّر أبداً في تصوّرها للكيان اللبناني ودورها الأساسي فيه. رأت الطوائف الإسلامية خلاف ذلك حيث جاء قبولها بالميثاق الوطني لعام ١٩٤٣ ودخول لبنان الجامعة على ضوئه يعبّر عن «ميلاد حياة وطنية جديدة تنتفي معها كل القواعد التمييزية التي شجّعها بل أقامها الانتداب تثبيتاً لسلطته وتشكيكاً في العلاقة الوطنية بين المواطنين والقومية بين اللبناني والعربي»[5].

(١) محمد جميل بيهم: النزعات السياسية بلبنان، ص ١٣.

(٢) ملحم قربان: تاريخ لبنان السياسي الحديث، ج ٢، ص ٣٧٦.

(٣) محمد جميل بيهم: النزعات السياسية بلبنان، ص ١٤.

(٤) لقد وعى بشارة الخوري أهمّية «الوجود الإسلامي في لبنان وما يفرضه هذا الوجود من ضرورة التسوية. ومن هذه الزاوية رأى من الحكمة أن لا يندّد بالقومية العربية. كان همّه بالأحرى الوصول معها إلى اتفاق». ملحم قربان: تاريخ لبنان السياسي الحديث، ج ٢، ص ٣٧٣.

(٥) ورقة عمل «التجمّع الإسلامي»، «النهار» ١٩٧٦/٨/٦.

الفصل السادس:

البُعد الاقتصادي في انضمام لبنان إلى جامعة الدول العربية

كما للصراعات الطائفية كذلك للعوامل الاقتصادية انعكاساتها المباشرة على السياسة اللبنانية عموماً والخارجية والعربية منها على وجه الخصوص. ولبنان الميثاق الوطني الطوائفي في العام ١٩٤٣ لم ينظر إلى العمل العربي المشترك في إطار الوحدة العربية الحقيقية التي تنشدها الشعوب العربية بل نظر إليه في إطار التنسيق بين الدول العربية المستقلّة والسيّدة ليس إلاّ. وانطلاقاً من هذه النظرة اتخذ مواقفه خلال مرحلة قيام جامعة الدول العربية إن بالنسبة للعمل السياسي وإن بالنسبة للتعاون الاقتصادي. وقبل أن نحلّل هذه النظرة عبر بعض الخطوات الاقتصادية التي تمّت لا بدّ من العودة إلى خلفيّة الأوضاع الاقتصادية في لبنان قبل الاستقلال لإدراك مدى حاجة هذا البلد إلى محيطه العربي.

إن الاقتصاد المحلّي اليوم لبلدٍ ما لا ينفصل عن الاقتصاد الإقليمي وبالتالي الدّولي، فكيف إذا كانت جغرافية هذا البلد من العوامل الأساسية لهذا الاقتصاد كما هي الحال بالنسبة للبنان، فلبنان ذي الموقع الجغرافي الذي يجد في الوطن العربي إطاراً طبيعياً له لا غنى له عن التكامل الاقتصادي معه خاصّة إذا ما اكتشف أن الكثير من المقوّمات الاقتصادية لا تتوفّر لديه وهي موجودة في ذلك الإطار الطبيعي.

في العهد العثماني وحتى العام ١٩١٨ تاريخ جلاء الأتراك عن بلاد العرب ودخول الحلفاء إليها كانت البلاد العربية بمجموعها تؤلّف وحدة اقتصادية كاملة في ظلّ الدولة العثمانية. وكان لبنان، بما فيه مناطق المتصرّفية التي كانت تتمتّع باستقلال ذاتي، جزءاً من هذه الوحدة الاقتصادية والمالية. وبعد الحرب أبقى الحلفاء الوضع الاقتصادي على حاله، غير أن النقد استبدل بالنقد المصري المرتبط بالجنيه الاسترليني. وعندما خضع لبنان وسوريا للانتداب الفرنسي قسّم هذا الانتداب البلدين سياسياً وإدارياً لكنّه أبقى على الوحدة الاقتصادية بين جميع المناطق. غير أنه استبدل النقد المصري بنقد جديد هو النقد السوري

الذي ربطه بالفرنك الفرنسي ومنح المصرف السوري المؤسّس برؤوس أموال فرنسية امتياز إصدار ذلك النقد وأوجب التعامل بالليرة السورية في سوريا ولبنان على السواء[1]. وعلى الرغم من عدم حصول تطوُّر إيجابي كبير في لبنان من الناحية الاقتصادية زمن الانتداب فإن التعاون على هذا الصعيد بين لبنان وسوريا ومع البلدان العربية الأخرى التي كانت خاضعة للانتداب البريطاني سمح للبنان بتجاوز العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي واجهته. وعشية الاستقلال ومن أجل ردّ حجّة الفرنسيين بعدم التفاهم بين اللبنانيين والسوريين حول تسلّم «المصالح المشتركة» وقّعت الحكومتان اللبنانية والسورية على اتفاق بينهما تناول الشأن الاقتصادي عُرف باتفاق أول تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٣ وقضى بانفصال اقتصاديّ بين البلدين باستثناء وحدة التشريع الجمركي. وجاء في المادة الأولى من الاتفاق والتي تحدِّد المصالح المشتركة بين الدولتين أنَّ تلك المصالح تشمل جميع المصالح التي كانت تُدار من قبل فرنسا وهي تقسم إلى قسمين: الأول يشمل ما يجب أن تستمر إدارته مشتركة لمدّة غير معيَّنة كمصالح الجمارك. والثاني ما يجب أن تترك إدارته لكل من الحكومتين ضمن أراضيها. وأناطت المادة الثانية إدارة «المصالح المشتركة» الداخلة في نطاق القسم الأول بمجلس مشترك يُدعى «المجلس الأعلى للمصالح المشتركة» ويضمّ ثلاثة ممثِّلين لكلِّ دولة ولهم حقّ الاستعانة بخبراء وأخصَّائيِّين. وحدَّدت المادة الثالثة صلاحيَّات المجلس الأعلى. وتناولت المادة الرابعة مصلحة الجمارك وحصرتها بإدارة جمركيّة واحدة للدولتين[2].

---

(١) خالد العظم: مذكرات، ج ٢، الدار المتحدة للنشر، بيروت ١٩٧٣، ص ٧.

(٢) جاءت الاتفاقية في عشر مواد على النحو التالي: «إنَّ ممثِّلي الحكومة السورية والحكومة اللبنانية، بعد أن تبادلوا أوراق اعتمادهم ودرسوا مختلف المسائل المتعلِّقة بالمصالح المشتركة بين البلدين أقرُّوا هذا الاتفاق:

مادة ١: **تحديد المصالح المشتركة**. تتناول المصالح المشتركة بين سوريا ولبنان جميع المصالح التي كانت تُدار من قبل المندوبية العامّة لفرنسا في الشرق، وتنقسم هذه المصالح إلى قسمين: القسم الأول: يشمل ما يجب أن تستمرّ إدارته مشتركة لمدّة غير معيّنة كمصالح الجمارك ومراقبة الشركات ذوات الامتياز (وهي التي تشمل منطقة عملها أراضي الدولتين) ومراقبة إدارة حصر الدخان. القسم الثاني: يشمل ما يجب أن تترك إدارته فوراً لكل من الحكومتين ضمن أراضيها كمصلحة البارود ومصلحة حماية الملكية الصناعية والتجارية والفنّية والأدبية والموسيقية ومصلحة الأشغال العامّة وإدارة البرق والبريد ودار الآثار والدفاع السلبي والأمن العام ومراقبة الشركات ذوات الامتياز التي لا تتجاوز منطقة عملها أراضي إحدى الدولتين وحراسة أموال الأعداء وبالإجمال كل مصلحة أخرى لم تعيَّن في القسم الأول.

مادة ٢: **في كيفيّة إدارة المصالح المشتركة**. يتولَّى إدارة المصالح المشتركة الداخلة في القسم الأول مجلس مشترك يدعى (المجلس الأعلى للمصالح المشتركة). ويؤلَّف هذا المجلس من ثلاثة ممثِّلين لكل دولة ولهم الحق أن يستعينوا بالخبراء والأخصَّائيِّين الذين يرون لزوماً لهم. ويتخذ المجلس الأعلى مقرّراته باتفاق الآراء ويكون لمجموع ممثِّلي كل دولة رأي واحد. يزاول المجلس عمله ستة أشهر من السنة في دمشق وستة أشهر في بيروت ويرأس اجتماعاته في دمشق رئيس الممثِّلين السوريين وفي بيروت رئيس الممثِّلين اللبنانيين. =

وعلى الرغم من أن هذا الاتفاق لم تنبثق عنه مؤسَّسة مشتركة تحقِّق استقلال البلدين الاقتصادي عن فرنسا في إطار وحدوي فقد انتقده البطريرك الماروني وجاء في رسالة وجَّهها إلى بشارة الخوري رئيس الجمهورية: «لقد كنَّا ولا نزال نطالب باستقلال لبنان الناجز. والآن اطلعنا على اتفاقية المصالح المشتركة بين سوريا ولبنان وتعيين مجلس أعلى له اختصاص مستقل عن الحكومة ومجلس النواب في التشريع والتعيين والإدارة. فعجبنا لهذا الاتفاق الذي لم نسمع بمثله بين الدول المستقلّة. إذ قد يفضي هذا الاتفاق إلى الإضرار بالمصالح اللبنانية

= مادة ٣: **صلاحية المجلس الأعلى**.

أولاً ـ إعداد التشريع اللازم لكل من هذه المصالح.

ثانياً ـ إدارة جميع المصالح المشتركة والإشراف عليها.

ثالثاً ـ تجديد موازنة هذه المصالح وملاكات كل منها.

رابعاً ـ تعيين الموظفين المكلَّفين بإدارتها.

خامساً ـ إعداد مشاريع الاتفاقات التجارية والاقتصادية الدولية وعرضها على الحكومتين لإقرارها.

مادة ٤: **في مصلحة الجمارك**. إن سوريا ولبنان تؤلِّفان منطقة جمركية واحدة ذات وحدة جمركية تنتقل البضائع ضمنها بحرِّية تامّة وبدون أية ضريبة أو رسم جمركي. وعلى هذا الأساس يكون للدولتين إدارة جمركية واحدة. وتمارس هذه الإدارة عملها على أساس وحدة النظام الجمركي. ويحدِّد المجلس الأعلى كيفية وشروط إدارة الجمارك وله أن يمنح هذه الإدارة ما يرتأيه من سلطة وصلاحية.

مادة ٥: **في توزيع عائدات المصالح المشتركة**. تخصّص واردات الجمارك لدفع نفقات إدارة المصالح المشتركة كما يقرّها المجلس الأعلى بالدرجة الأولى. ومن ثم يقسم الباقي بين البلدين بنسبة اشتراك كل من الشعبين السوري واللبناني في دفع الرسوم التي تتألَّف منها موارد هذه المصالح المشتركة. ولكن الفريقين قد اتفقا على إجراء توزيع مؤقَّت بنسبة أربعين بالمئة من الإيرادات الصافية لكل من الدولتين السورية واللبنانية، على أن تبقى العشرون بالمئة الباقية معدّة للتوزيع بين الدولتين حسب القرار الذي يصدره المجلس الأعلى في مدّة سنة واحدة وعلى أساس المبدأ المحدَّد في الفقرة السابقة من هذه المادة.

مادة ٦: **في التشريع**. يبقى التشريع الحالي العائد إلى هذه المصالح المشتركة نافذاً إلى أن يتمَّ تعديله حين الاقتضاء باتفاق الفريقين المتعاقدين. والمجلس الأعلى يعدّ المشاريع التي لها صفة تشريعيّة، ويعرضها على مجلس الوزراء في سوريا ولبنان، حتى إذا أقرَّاها بقرارين متطابقين صادرين عن كلٍّ منهما أذِنا للمجلس الأعلى بنشرها وتنفيذها.

مادة ٧: **في المعاشات التقاعدية**. يعمل بهذا الاتفاق لمدّة سنتين تبدأ من يوم تسلُّم هذه المصالح ويجدَّد حكماً للمدّة نفسها وبذات الشروط، ما لم يطلب نقضه أحد الطرفين المتعاقدين قبل انقضاء أجله بستة أشهر.

مادة ٩: **السعي المشترك**. على أثر التوقيع على هذا الاتفاق تتقدَّم الحكومتان بسعي مشترك لاستلام هذه المصالح.

مادة ١٠: يبرم هذا الاتفاق في كل دولة من الدولتين وفقاً للأصول المتبعة لديها.

رياض الصلح | **سعد الله الجابري**

سليم تقلا | **جميل مردم»**

نقلاً عن: خالد العظم: مذكّرات، ج ٢، ص: ٩ ـ ١٠.

فضلاً عن تأثيره في استقلال لبنان الناجز. وعليه نرجو من فخامتكم أن لا توقّعوا هذا المشروع ونرغب إلى مجلس النواب أن لا يوافق عليه مع رغبتنا الدائمة في أن تكون العلاقات بين لبنان وسوريا وديّة وقائمة على أساس الثقة المتبادلة»[1]. وانتقد حزب الكتائب أيضاً الاتفاق واعتبره يمسّ استقلال وسيادة لبنان[2]. وبرّر بشارة الخوري رئيس الجمهورية موقف الحكومة في ردّه على البطريرك بقوله: «إنَّ ما ذكر في الاتفاق المعقود بين الدولتين بشأن سلطة التشريع لا يخلو فعلاً من بعض الالتباس. ولهذا عمدت الحكومة إلى الصراحة، فقدّمت مشروع قانون إلى مجلس النواب يخوّلها حقّ التشريع الذي كان يمارسه الجانب الفرنسي. كما أن المجلس السوري وافق في جلسته الأخيرة على نصّ مماثل تماماً للنصّ الذي عرض على المجلس النيابي في لبنان. فزال بذلك كلّ لبس أو غموض وتتولّى الحكومات حقّ التشريع فيما يتعلّق بالمصالح المشتركة. وإنّني أنتهز هذه الفرصة لأقدّم إلى غبطتكم شكري وشكر الحكومة اللبنانية على سهركم الدائم على استقلال لبنان الذي هو هدفنا الأول في جميع الأعمال»[3]. وجدير بالذكر أن هذا الاتفاق لم يعمّر طويلاً فسقط تحت ضربات الحكومة اللبنانية بعد ذلك بالرغم من أن القرار بإلغائه جاء من الحكومة السورية في العام ١٩٥٠. هذه كانت هي نظرة الحكومة اللبنانية عشية الانضمام إلى جامعة الدول العربية، فهي لا تريد وحدة اقتصادية بين بلدين هما في الواقع بلد واحد بسبب عوامل عديدة تاريخية وجغرافية وسكّانية وغيرها، فكيف تقبل بوحدة اقتصادية فعلية بين جميع الدول العربية. من هنا جاء تشديدها على النواحي الاقتصادية في مرحلة قيام الجامعة لتأمين مصالحها الحيويّة وليس في سبيل وحدة اقتصادية عربية تمهّد لوحدة سياسية. وممّا جاء في نصّ المشروع اللبناني لميثاق جامعة الدول العربية الذي قدّم للجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام حول العلاقات الاقتصادية بين دول الجامعة: «تتعاون الدول العربية المشتركة في الجامعة تعاوناً وثيقاً في الشؤون الآتية وفقاً لمبادىء هذا الميثاق وللقواعد المبيّنة في الملاحق المربوطة به أو للاتفاقات الخاصّة التي تعقد فيما بعد ويصدّق عليها وفاقاً للأصول الدستورية النافذة في كل من الدول المتعاقدة:

١ ـ الشؤون الاقتصادية والمالية بما في ذلك التبادل التجاري والجمارك والعملة وأمور

(١) منير تقي الدين: الجلاء، ص ٤٢.
(٢) تاريخ حزب الكتائب اللبنانية، ج ٢، ١٩٤١ ـ ١٩٤٦، ص ١٥٢. أنظر أيضاً: سليمان تقي الدين: المسألة الطائفيّة في لبنان، دار ابن خلدون، بيروت (لا. ت)، ص ٣١٠.
(٣) منير تقي الدين: الجلاء، ص ٤٣.

الزراعة والصناعة...»[1]. وجاء في المادة الثانية من ميثاق الجامعة العربية أن من «أغراضها تعاون الدول المشتركة فيها تعاوناً وثيقاً بحسب نظم كل دولة منها وأحوالها في الشؤون الآتية: أ ـ الشؤون الاقتصادية والمالية ويدخل في ذلك التبادل التجاري والجمارك والعملة وأمور الزراعة والصناعة...»، كما تضمّنت المادة الرابعة من الميثاق إنشاء لجنة للشؤون الاقتصادية والمالية[2]. يتبيّن مما تقدّم أنّ ما جاء في ميثاق الجامعة العربية بخصوص الشؤون الاقتصادية والمالية لا يختلف عمّا تضمّنه المشروع اللبناني وهو يتناول التعاون والتنسيق في الإطار العام وبحسب النظم والأحوال القائمة في كل دولة دون الدخول في تفاصيل هذا التعاون وتوحيد تلك النظم لخدمة الأهداف القومية العليا.

ثم جاءت الخطوة الاقتصادية الثانية في العام ١٩٥٠ من خلال إقرار جامعة الدول العربية لمعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي. ولم تتبدّل كثيراً نظرة الحكومة اللبنانية إلى الشؤون الاقتصادية في تلك المعاهدة ولكنّها خطت خطوة إلى الأمام في هذا السبيل وذلك نتيجة الازدهار الاقتصادي الذي بدأ لبنان يشهده مع مطلع الخمسينات بسبب عوامل إقليميّة عدّة منها:

ـ تدفّق رؤوس الأموال العربية النفطية إلى السوق اللبناني المتمتّع بالحرية المطلقة.
ـ تدفّق الرساميل العربية المهاجرة إلى لبنان بسبب تطبيق سياسة التأميم في بعض الدول العربية.

ـ كارثة فلسطين عام ١٩٤٨ وإغلاق الحدود مع الدولة الصهيونيّة ممّا أدّى إلى تدفّق رؤوس أموال فلسطينية إلى لبنان وإلغاء منافسة مرفأ حيفا لميناء بيروت...

إذن نادت الحكومة اللبنانية بالانفتاح الاقتصادي ولكن ليس بالوحدة الاقتصادية، ولذلك جاء النصّ عن الشؤون الاقتصادية في «معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي» متقدّماً عمّا جاء في ميثاق الجامعة ومتمّماً له. فنصّت المعاهدة المذكورة في مادتها السابعة: «استكمالاً لأغراض هذه المعاهدة وما ترمي إليه من إشاعة الطمأنينة وتوفير الرفاهية في البلاد العربية ورفع مستوى المعيشة فيها، تتعاون الدول المتعاقدة على النهوض باقتصاديات بلادها واستثمار مرافقها الطبيعية وتسهّل تبادل منتجاتها الوطنية، الزراعية والصناعية، وبوجه عام على تنظيم نشاطها الاقتصادي وتنسيقه وإبرام ما تقتضيه الحال من اتفاقات خاصّة لتحقيق

(١) أنظر المشروع اللبناني الذي قدّم للجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام في الملحق رقم (٣).
(٢) أنظر نص ميثاق جامعة الدول العربية في الملحق رقم (٥).

هذه الأهداف»(١). وكذلك في مادتها الثامنة: «ينشأ مجلس اقتصادي من وزراء الدول المتعاقدة المختصّين بالشؤون الاقتصادية، أو من يمثّلونهم عند الضرورة لكي يقترح على حكومات تلك الدول ما يراه كفيلاً بتحقيق الأغراض المبيّنة في المادة السابقة. وللمجلس المذكور أن يستعين في أعماله بلجنة الشؤون الاقتصادية والمالية المشار إليها في المادة الرابعة من ميثاق جامعة الدول العربية»(٢). وخطت الحكومة اللبنانية خطوة ثانية على صعيد التعاون الاقتصادي العربي من خلال اشتراكها في «الاتفاقية العربية لتسهيل التبادل التجاري والترانزيت» لعام ١٩٥٣ التي أقرّت مبدأين هما: ١ ـ حرّية تبادل المنتجات الزراعية والحيوانية. ٢ ـ تخفيض التعريفات الجمركية (بنسبة ٢٥٪) على عدد من السلع المحدّدة الصناعية(٣). غير أن الحكومة اللبنانية وقفت عند حدود التعاون الآنفة الذكر ولم تشترك في «اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية» التي أقرّت في العام ١٩٥٧ ولم تنضمّ إلى السوق العربية المشتركة التي انبثقت منها عام ١٩٦٤. كما لم تشترك في أية مشاريع اقتصادية أو مالية أو إنتاجية مع الدول العربية الأخرى.

وبوجه عام أدرك نظام الحكم اللبناني أهمّية التعاون الاقتصادي مع المحيط العربي وفوائده الكبيرة على لبنان فسعى إلى التعاون لتحقيق تلك الفوائد وليس بهدف التكامل والاندماج الاقتصادي بين البلدان العربية.

---

(١) أنظر نص معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي في الملحق رقم (٧).

(٢) المصدر نفسه.

(٣) برهان الدجاني: محاور التعاون الاقتصادي العربي ـ شؤون عربية، عدد ٢ نيسان (إبريل) ١٩٨١، ص ٥٨.

الباب الثاني

أهمّ المسائل السياسية الكبرى التي عالجتها جامعة الدول العربية وموقف لبنان منها (١٩٤٥ ـ ١٩٥٨).

تمهيد: العمل السياسي لجامعة الدول العربية: مجلس الجامعة ـ اللجنة السياسية ـ لجنة الشؤون السياسية.

كان في مقدمة الأسباب لإنشاء جامعة الدول العربية تحقيق تعاون سياسي وثيق بين البلدان العربية يؤدِّي إلى قيام وحدة عربية[1]. وعبّرت المادة الثانية من الميثاق عن هذا الهدف السياسي عندما نصَّت: «الغرض من الجامعة توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها وتنسيق خططها السياسية. .» أمَّا الجهة التي أنيط بها عمل الجامعة السياسي فهي «مجلس الجامعة» إذ نصّ «بروتوكول الإسكندرية» على ذلك وذكر أن مهمّته: «مراعاة تنفيذ ما تبرمه هذه الدول فيما بينها من الاتفاقات وعقد اجتماعات دورية لتوثيق الصلات بينها وتنسيق خططها السياسية. .» كذلك حدَّد الميثاق في مادته الثالثة مهمّة هذا المجلس بـ «القيام على تحقيق أغراض الجامعة». وبالفعل تولّى مجلس الجامعة القيام بالمهام السياسية للجامعة في دوراته الأربع الأولى إلى أن اتخذ قراراً بإنشاء «لجنة سياسية» تحلّ محلّه في هذا الشأن[2]. ولكن قرار

(١) ذكر رئيس «اللجنة الفرعية السياسية» التي وضعت مشروع ميثاق الجامعة: «أنّ الدول المشتركة في الجامعة تتعاون أولاً بقصد سياسي، وثانياً بقصد ثقافي واجتماعي واقتصادي.»، محاضر اللجنة الفرعية السياسية، المصدر السابق، ص ٧٦.

وذكر عبد الرحمن عزّام في مذكّراته: «كانت الجامعة العربية في رأيي خطوة على طريق الوحدة العربية»، جميل عارف: صفحات من المذكرات السرّية لأول أمين عام للجامعة العربية عبد الرحمن عزّام، المكتب المصري الحديث، القاهرة ١٩٧٧، ص ٢٦١.

(٢) جامعة الدول العربية ـ محاضر الدورة الخامسة، الجلسة السابعة المنعقدة في ٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٦، ص ١٢٤. جاء نص قرار مجلس الجامعة بإنشاء «لجنة سياسية» والذي حمل الرقم (٩٨) على الوجه الآتي: «لوزراء الخارجية في دول الجامعة أن يعقدوا اجتماعاً لتنسيق العمل السياسي كلّما دعت الضرورة، وتوجّه الدعوة ويتمّ الاجتماع وفقاً للأصول المقرَّرة لاجتماع مجلس الجامعة في دورة استثنائية». وجدير بالذكر هنا أنّ لبنان عارض إنشاء «لجنة سياسية» معتبراً أنّ الميثاق لو أراد خلق لجنة سياسية دائمة كاللجان المنصوص عليها في مادته الثانية لذكرها صراحة. وإنّه بالإمكان اجتماع وزراء الخارجية من وقت لآخر وكلما استدعت الحال كما حدث في الإسكندرية في أيار (مايو) ١٩٤٦. وبالنسبة للمسائل السياسية العادية فالمجلس يؤلِّف من بين أعضائه لجنة من المختصّين في المسائل السياسية: أنظر: أروى طاهر رضوان: اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية ودورها في العمل السياسي المشترك، دار النهار للنشر، بيروت ١٩٧٣، ص: ٥٧ ـ ٦٨.

المجلس بإنشاء «اللجنة السياسية» بقي موضع مناقشات وأخذ وردّ في دورات عديدة تالية إن بالنسبة لمستوى العضوية وعدد الأعضاء في اللجنة أو بالنسبة لاختصاصاتها وعلاقتها بالمجلس وبلجنة «الشؤون السياسية» التي ستشكّل فيما بعد. ولن ندخل هنا في تفاصيل هذه المناقشات غير أن من الجدير ذكره أن وزارة الخارجية اللبنانية تقدَّمت في الدورة الرابعة عشر بمذكّرة للمجلس بتاريخ ٧ نيسان (إبريل) ١٩٥١ تضمّنت أن مجلس الجامعة حين قرَّر إنشاء «لجنة سياسية» جرت العادة أن تؤلَّف من رؤساء الوزارات أو وزراء الخارجية مع من يعاونهم أو ينوب عنهم. لكنه قد اعترض في الاجتماعات الأخيرة على أن يحضر جلسات اللجنة آخرون غير رؤساء الوزارات ووزراء الخارجية، وذلك يخالف القاعدة التي كانت متبعة سابقاً والتي تتفق مع ما يجري في بقيّة اللجان المتفرِّعة عن مجلس الجامعة والمنصوص عليها في المادتين الثانية والرابعة من ميثاقها. كما أن المندوبين المعيّنين في الوفود يعتبرون ممثلين رسميّين لبلادهم في مجلس الجامعة أو في اللجنة السياسية أو اللجان الأخرى، ولا يمكن الاعتذار عن قبولهم في إحدى هذه اللجان وتسمية اللجنة باللجنة السياسية دون تسميتها بلجنة وزراء الخارجية دليل واضح على عدم حصر تشكيلها بوزراء الخارجية وحدهم. هذا إلى أن رؤساء الوزارات ووزراء الخارجية بحاجة إلى الاستعانة في أعمال اللجنة السياسية بذوي الخبرة من كبار الموظفين الدائمين أو غيرهم من المختصّين. . . وانتهت المذكرة اللبنانية إلى الطلب من المجلس بحث هذه المسألة وإباحة حضور معاوني وزير الخارجية جلسات اللجنة السياسية[1].

وفي الواقع درست المذكرة اللبنانية في اللجنة السياسية التي أصدرت التوصية التالية: «نظرت اللجنة السياسية بجلستي ١٦، ١٧ مايو سنة ١٩٥١ الاقتراح المقدَّم من وزارة الخارجية اللبنانية بشأن تشكيل اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية. وتبيّن أن الرأي قد انعقد منذ الدورة التاسعة لمجلس الجامعة على أن أعضاء اللجنة السياسية إمَّا أن يكونوا رؤساء الحكومات العربية أو وزراء خارجيتها أو رؤساء وفودها لدى المجلس، وأنّه ليس في القرار الصادر في يونيو ١٩٤٦ بإنشاء اللجنة السياسية، ولا في غيره من القرارات ما يمنع أن يستصحب كل عضو فيها وغالباً ما يكون هو وزير الخارجية واحداً أو أكثر من معاونيه. على أنّه تنظيماً للعمل، ومراعاة لطبيعة المسائل التي تنظرها هذه اللجنة يكتفى بمعاون واحد يختاره عضو اللجنة من بين وكيل وزارة الخارجية وكبار موظفيها ومستشاريه تحقيقاً لعنصر الدوام والثبات في اللجنة»[2].

(١) يرجع إلى نصّ مذكرة وزارة الخارجية اللبنانية في الملحق رقم (٨).

(٢) جامعة الدول العربية، محاضر الدورة (١٤)، الجلسة (٣)، ١٨ أيار (مايو) ١٩٥١، ص ١٠٢.

وبعد جدل ونقاش طويل في المجلس أصدر هذا الأخير قراراً بالموافقة على توصية اللجنة السياسية ولكن بعد حذف الفقرة الأخيرة منها بحيث تختتم بالعبارة الآتية: «يكتفي بمعاون واحد يختاره عضو اللجنة».[1]. والآن ماذا بالنسبة لاختصاصات اللجنة السياسية؟ كما حدث بالنسبة لمستوى العضوية في اللجنة السياسية حدث بالنسبة لتحديد اختصاصاتها فقد تشعَّبت الآراء بين أعضاء المجلس وسلكت المناقشات مذاهب شتّى حول هذه الاختصاصات. وعندما عجز المجلس عن اتخاذ قرار واضح وصريح حول تحديد اختصاصات اللجنة السياسية اتخذ قراراً في الدورة التاسعة جاء فيه: «بعد مناقشة موضوع اللجنة السياسية واختصاصاتها وعلاقتها بالمجلس يقرِّر المجلس إقفال باب المناقشة»[2]. وأيّاً كان اتجاه المناقشات التي تمَّت في دورات المجلس بشأن اختصاصات اللجنة السياسية فالواقع أنَّ هذه اللجنة لم تحصر منذ البدء اختصاصاتها في الشؤون السياسية وحدها كما نصَّ على ذلك قرار إنشائها بل عالجت شؤوناً مختلفة. ويعبِّر الأمين العام بوضوح عن ذلك في أعقاب القرارات التي اتخذتها في اجتماعاتها سنة ١٩٤٨ فيقول: «الأصل أنَّ أعمال اللجنة السياسية تتناول أمرين: فهي قد تعتبر لجنة تحضيرية، بمعنى أنَّها تحضِّر أعمالاً لعرضها على المجلس، أو تبحث ما يحيله إليها من مسائل لإبداء رأيها فيها. أمَّا الدور الذي لعبته هذه اللجنة خلال هذه السنة فإنه يختلف عن عملها الأصلي بعض الشيء، لأنها لم تعمل في حدود المعنى الحرفي لما أشرت إليه الآن. فهي بطبيعتها مكوَّنة إمَّا من رؤساء الحكومات العربية، أو من وزراء خارجيتها وقد اقتضت الظروف أن تجتمع على وجه السرعة لبحث أمرها واتخاذ قرار سريع فيه لا يحتمل التأخير. فالمسؤولية فيه ليست ناشئة عن قرار أصدره المجلس، بمعنى أنَّ كل قرار اتخذته هذه اللجنة في هذه الظروف وتضمنه، لم تأخذه باعتبارها لجنة من لجان المجلس تنفِّذه باسمه، وإنَّما اتخذته باعتبارها ممثِّلة للحكومات»[3]. أمَّا بالنسبة للجنة «الشؤون السياسية» وهي لجنة مختلفة عن «اللجنة السياسية» من حيث مستوى العضوية فيها ومن حيث اختصاصاتها فيمكن القول إنَّه ابتداء من الدورة السابعة عشرة بدأ المجلس في إحالة الموضوعات السياسية غير الهامَّة على لجنة «الشؤون السياسية» المتفرِّعة عنه والتي كان أعضاؤها على مستوى السفراء أو دونهم رتبة، كما أخذ يحيل المسائل السياسية التي يعتبرها ذات أهمِّية على «اللجنة السياسية» المشكَّلة من وزراء الخارجية[4]. وفي الدورة الرابعة

(١) جامعة الدول العربية، محاضر الدورة (١٤)، الجلسة (٣)، القرار (٣٥١)، ص: ١٠١ - ١٠٢.
(٢) جامعة الدول العربية، محاضر الدورة (٩)، الجلسة (٥) بتاريخ ١٩٤٨/١١/١٥، القرار (٢١٩)، ص ٦٣ - ٦٤.
(٣) جامعة الدول العربية، محاضر الدورة (٩)، ص ٦٣.
(٤) المصدر السابق، الدورة (١٧)، ص: ٢١ - ٢٦.

والعشرين للمجلس جرت مناقشات حول تداخل اختصاصات اللجنة السياسية ولجنة الشؤون السياسية وانقسم الرأي بين ضرورة اجتماع لجنة الشؤون السياسية للنظر في المسائل السياسية الواردة في جدول أعمال الدورة وبين ترك ذلك إلى اللجنة السياسية على مستوى وزراء الخارجية. ورأى الأمين العام وأيَّده في ذلك رئيسا الوفدين السعودي والمصري أن كثيراً من المسائل لا داعي لإحالتها إلى اللجنة السياسية وبإمكان لجنة الشؤون السياسية بحثها. في حين رأى المندوب اللبناني إرجاء البحث في جميع المسائل السياسية الواردة في جدول أعمال المجلس إلى اجتماع اللجنة السياسية على مستوى وزراء الخارجية لأنَّ العالم كان ينتظر آنذاك أن يسمع قرارات هامَّة من الجامعة العربية... أخيراً قرَّ الرأي أن تجتمع لجنة الشؤون السياسية لبحث الموضوعات المحالة عليها[1]. ونصَّت المادة الثامنة عشرة المعدَّلة من النظام الداخلي لمجلس الجامعة على أن «يحيل المجلس المسائل المدرجة في جدول الأعمال على اللجان كل بحسب اختصاصها لدراستها والتقدُّم إليه بتقرير عنها متضمِّناً توصياتها...»[2]، ولكن لجنة الشؤون السياسية وابتداء من الدورة السابعة والعشرين للمجلس أخذت تتدخَّل في أعمال اللجان الأخرى وتعالج موضوعات اجتماعية وثقافية وإدارية ومالية هي من اختصاصات لجان أخرى متفرِّعة عن المجلس..[3].

(١) جامعة الدول العربية، المصدر السابق، الدورة (٢٤)، ص ٢٧ وص ٣١.
(٢) نقلاً عن: أروى طاهر رضوان: اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية ودورها في العمل السياسي المشترك، ص ٨٧.
(٣) أروى طاهر رضوان: اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية ودورها في العمل السياسي المشترك، ص ٨٨.

الفصل الأول:

محاولة تأخير الفرنسيين جلائهم عن سوريا ولبنان عام ١٩٤٥ والمشاكل التي نتجت عنها

واجه مجلس جامعة الدول العربية أول نشاط له في ميدان العمل السياسي عندما عرضت عليه مشكلة تأخير الفرنسيين لجلاء قوّاتهم عن سوريا ولبنان عام ١٩٤٥. فعقد لهذه الغاية أول دورة غير عاديّة له بين ٤ و١١ حزيران (يونيو) من ذلك العام. وقبل البحث في كيفيّة معالجة مجلس الجامعة هذه المشكلة لا بدّ أن نعرض ولو بإيجاز لطبيعة هذه المشكلة وتطوُّرها. لقد أوجدت السلطات الفرنسية المنتدبة على سوريا ولبنان قبل خروجها منهما مشكلة بالغة الأهمّية إذ بعدما أعلنت استقلال البلدين في عام ١٩٤٣ أخذت هذه السلطات تماطل وتداور في موضوع تسليم صلاحيّاتها والمصالح المشتركة التي كانت قد أنشأتها[1]. وكانت أبرز مسألة في هذا المضمار تسلُّم الحكومتين اللبنانية والسورية للجيش الوطني في بلديهما. فبالرغم من اتفاقات عقدت بشأن تسليم الجيش فإنَّ فرنسا رفضت وأخرّت في ذلك[2]. وفي ٣ شباط (فبراير) ١٩٤٥ وافق مجلس النواب اللبناني بالإجماع على اقتراح قدَّمه النائب خليل أبو جودة جاء فيه: «إنَّ مجلس النواب اللبناني بعد أن عرض المسائل التي لا تزال معلّقة بين لبنان وفرنسا يرغب إلى الحكومة المحترمة أن تبدأ مفاوضاتها مع المراجع المختصّة لتصفية هذه المسائل جملة أو تباعاً. ويرجو أن تكون المطالبة باستلام الجيش اللبناني

---

(١) كانت المندوبية العامة الفرنسية في سوريا ولبنان قد أنشأت وأدارت في عهد الانتداب مصالح مشتركة للبلدين كمصالح الجمارك ومراقبة الشركات ومراقبة حصر التبغ والأشغال العامة والبرق والبريد والآثار والدفاع السلبي والأمن العام وغيرها..

(٢) اتفاق ٢٢ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٣ الذي وقَّعه في دمشق الجانبان السوري واللبناني من جهة والفرنسي من جهة ثانية والقاضي بتسليم الحكومتين اللبنانية والسورية الصلاحيات التي تمارسها السلطات الفرنسية باسمها. وكذلك اتفاق ١٥ حزيران (يونيو) ١٩٤٤ الذي نصَّ صراحة على أن يضع المندوب العام تحت تصرُّف الحكومة اللبنانية طابوراً لحفظ الأمن الداخلي ريثما يتمّ الاتفاق النهائي على إعطاء الحكومة اللبنانية مجموع قطع الجيش اللبناني التي تديرها فرنسا في لبنان: انظر نصّ هذين الاتفاقين باللغتين العربية والفرنسية في: لبنان في معاهداته واتفاقاته، الجزء الثالث - وزارة الخارجية والمغتربين، مكتبة خياط، بيروت ١٩٦٦، ص ٣٢٣ وص ٣٥٦.

في مقدّمة المطالب التي تستلزم التحقيق في أقرب فرصة وذلك تحقيقاً للاستقلال الناجز التام الذي تتشبّث به البلاد في كل مرافقها وما يعود لها الحق به ولا ترضى عنه بديلاً»[١]. وفي ٨ أيار (مايو) ١٩٤٥ تكلّم وزير الخارجية هنري فرعون أمام المجلس النيابي عن تطوُّرات المشكلة فقال: «. . بتاريخ ٣ أيار ١٩٤٥ أبلغ ممثّل الحكومة الفرنسية المؤقّتة الحكومة اللبنانية أنّ عدداً قليلاً من الجنود السنغاليين سيصلون إلى لبنان للحلول محلّ قوّة أخرى ستعود إلى أوطانها. ولقد انتهزت الحكومة هذه المناسبة والحرب في أوروبا قد انتهت فأبلغت ممثّل فرنسا وممثّلي جميع الدول الحليفة والصديقة، مذكّرة صريحة تنطوي على وجهة نظرها في مسألة خطيرة تتعلّق باستقلال لبنان وسيادته وهي مسألة استقدام الجيوش إلى لبنان. . .» ثمّ استطرد قائلاً: «إنّ الحكومة قد قامت في هذه المناسبة كما في جميع المناسبات بما تقتضيه مصلحة لبنان وهي والحكومة السورية الشقيقة على تفاهم تام في ما اتخذ من تدابير وما سيتخذ لأن المسألة تهمّ سوريا كما تهمّ لبنان»[٢]. وفي ١٤ أيار (مايو) ١٩٤٥ قام الجنرال «بينه» (Bonnet) مندوب فرنسا العام في سوريا ولبنان بزيارة إلى هنري فرعون وزير الخارجية فأبلغه فرعون أنّ مجيء جنود فرنسيين إلى لبنان أمر غير مرغوب فيه ويترتّب عليه نتائج سيّئة وأفهمه أنّه يتحدّث باسم الحكومتين اللبنانية والسورية معاً، فوعده «بينه» (Bonnet) بإبلاغ حكومته وإعطائه الجواب[٣]. ولكن الجواب كان وصول الدارعة الفرنسية «جان دارك» وعليها جنود فرنسيون بعد ثلاثة أيام فقط من تاريخ هذا الاجتماع أي في السابع عشر من أيار (مايو). وعلى أثر ذلك توجّه فرعون إلى دمشق في ١٨ أيار (مايو) واجتمع مع أركان الحكومة السورية لتوحيد الجهود ضد الفرنسيين. ولكن ردّ الفرنسيين كان سريعاً إذ سلّم «بينه» (Bonnet) مساء اليوم نفسه في اجتماع ثلاثي سوري لبناني فرنسي هنري فرعون وزميله السوري مذكّرة تلخّص الخطوط الكبرى والأسس التي تريد فرنسا أن تبني عليها المفاوضات القادمة[٤]. وهذه الأسس قال فرعون إنّها إذا قُبلت «تعطي فرنسا في لبنان مركزاً ممتازاً لا يتفق والسيادة الوطنية في شيء. فضلاً عن أن في المركز الممتاز هذا الذي ترمي إليه المقترحات الفرنسية خرقاً لتعهُّداتنا إزاء الدول التي اعترفت باستقلالنا. .»[٥].

---

(١) مضبطة الجلسة الثانية لمجلس النواب اللبناني المنعقدة في ٣ شباط (فبراير) ١٩٤٥، ص ١٩١.

(٢) مضبطة الجلسة السابعة لمجلس النواب اللبناني المنعقدة في ٨ أيار (مايو) ١٩٤٥، ص ٢٧٥.

(٣) منير تقي الدين: الجلاء، ص ١١١.

(٤) حسان حلاق: التيّارات السياسية في لبنان ١٩٤٣ ـ ١٩٥٢، ص ١٣٨. انظر التقرير الذي أرسله الوزير البريطاني المفوَّض في بيروت (Shone) إلى وزارة خارجيته: Shone To F.O.,NO.E 3197, of 18 May 1945, in F.O. 371/45355/88.

(٥) مضبطة الجلسة الثانية عشرة لمجلس النواب اللبناني المنعقدة في ٢٢ أيار (مايو) ١٩٤٥، ص ٣٥٣. انظر نص المذكرة الفرنسية في: منير تقي الدين ـ الجلاء، ص : ١١٢ ـ ١١٣. .

وبعد استلام المذكرة الفرنسية اجتمع في «شتورة» بلبنان في ١٩ أيار (مايو) ١٩٤٥ رئيس وزراء سوريا بالوكالة ورئيس وزراء لبنان ووزير خارجيته للتداول في الموقف السياسي الناشىء فتمّ الاتفاق على عدم الدخول في المفاوضة وتحميل الحكومة الفرنسية ما قد ينتج عن هذا الموقف[١]. وفي اليوم التالي أي في العشرين من أيار (مايو) عقد اجتماع لبناني سوري في «شتورة» أيضاً لمتابعة بحث التطوُّرات واشترك فيه عن الجانب اللبناني رئيس الجمهورية بشارة الخوري ورئيس الوزراء عبد الحميد كرامي ووزير الخارجية هنري فرعون وخليل تقي الدين. وعن الجانب السوري رئيس الجمهورية شكري القوتلي ووزير الخارجية جميل مردم ووزير الداخلية صبري العسلي ووزير المعارف أحمد الشراباني. واتفق في الاجتماع على إرسال مذكّرات رسمية إلى الجهات المعنيّة لا سيّما فرنسا تتضمّن تفصيليّاً الخطّة الحاسمة التي قرّر البلدان اتّباعها[٢]. وفي ٢٢ أيار (مايو) ١٩٤٥ أعلن هنري فرعون أمام المجلس النيابي أنّ الحكومة اللبنانية وبعد الجهود التي بذلتها في الشهور الأخيرة لإيجاد جوٍّ من الصفاء والهدوء يمهّد لمفاوضات لبنانية فرنسية لحلّ المشاكل العالقة بين لبنان وفرنسا «رأت نفسها أمام حوادث مؤسفة أثارها موظفون مدنيون وبعض عناصر عسكرية تنتمي إلى القوات الفرنسية وكان من شأن هذه الحوادث أن أضاعت الجهود التي بذلتها الحكومة اللبنانية لتنقية الجو. .»[٣]. وأنهى فرعون كلامه قائلاً: «لقد كانت الحكومة اللبنانية مستعدّة للدخول في مفاوضات بإخلاص كلّي ولكنّها اليوم بعد قدوم هذه القوات الجديدة وبعد وصول المقترحات الفرنسية لا تفاوض تحت الضغط والتهديد بقوّة السلاح ولن تفاوض على أسس تمسّ سيادة لبنان، وهي ترمي كل تبعة تنشأ عن هذه الحالة على السلطات الفرنسية المسؤولة. .»[٤]. وابتداء من الخامس والعشرين من أيار (مايو) أخذت الأحداث في دمشق تنذر بأوخم العواقب، وبالفعل فقد بدأ الفرنسيون في ٢٨ أيار (مايو) بضرب دمشق مستخدمين الأسلحة الثقيلة كالطيران والمدفعية. وبينما كانت دمشق لا تزال تتعرَّض لنيران الفرنسيين عقد في ٢٩ أيار (مايو) اجتماع لبناني

---

(١) منير تقي الدين: الجلاء، ص ١١٤.

(٢) منير تقي الدين: المرجع السابق، ص ١١٧.

(٣) مضبطة الجلسة الثانية عشرة لمجلس النواب اللبناني المنعقدة في ٢٢ أيار (مايو) ١٩٤٥، ص ٣٥٢.

(٤) مضبطة الجلسة الثانية عشرة لمجلس النواب اللبناني المنعقدة في ٢٢ أيار (مايو) ١٩٤٥، ص ٣٥٣. انظر التصريح المشترك لسفيري لبنان وسوريا لدى فرنسا حول تطورات القضية والذي أدليا به في باريس بتاريخ ٢٣ أيار (مايو) ١٩٤٥ في: «النهار» ـ العدد ٣١٣٠، تاريخ ٣١ أيار (مايو) ١٩٤٥.

سوري في «شتورة» تقرَّر فيه دعوة مجلس جامعة الدول العربية إلى الانعقاد على وجه السرعة لبحث الموقف الذي وقفته فرنسا من سوريا ولبنان[1].

بعد ذلك عيَّنت الحكومة اللبنانية وفدها إلى اجتماع مجلس الجامعة وكان برئاسة عبد الحميد كرامي رئيس الوزراء وعضوية هنري فرعون وزير الخارجية وحميد فرنجية وحبيب أبو شهلا وإميل لحود وخليل تقي الدين. وقبل سفر الوفد إلى القاهرة جرى اجتماع برئاسة فرعون في ٣١ أيار (مايو) ضمَّ فرنجية وأبو شهلا ولحود وتقي الدين حيث تمَّ وضع مذكِّرة لحملها إلى مجلس الجامعة وتقديمها إليه باسم لبنان. ماذا جاء في المذكرة؟ لقد تضمَّنت المذكرة شرحاً وافياً للحوادث التي وقعت في لبنان في الشهور الأخيرة ومسؤوليّة فرنسا عنها وأكَّدت ضرورة تسلُّم لبنان لجيشه الوطني وتصفية «المصالح المشتركة» المعلَّقة بينه وبين الفرنسيين وجلاء الجيوش الحليفة عن أراضيه، كما أكَّدت أنَّ لبنان لن يمنح مركزاً ممتازاً لدولة من الدول ولن يرضى عن استقلاله بديلاً. وانتهت المذكرة اللبنانية إلى الطلب من الدول العربية أن تقف إلى جانب لبنان وتشدّ أزره وتدعمه في موقفه من فرنسا[2]. وهكذا انتقلت القضية إلى مجلس جامعة الدول العربية وكانت بمثابة القضية السياسية الأولى التي يواجهها المجلس. ماذا جرى في اجتماعات المجلس؟ وما الموقف الذي وقفه لبنان في هذه الاجتماعات؟ وما المقرَّرات التي صدرت؟ هذا ما سوف نتعرَّض له الآن. انطلق لبنان وسوريا في نظرتهما إلى اجتماع مجلس الجامعة العربية على أنّه سيكون بالغ الأهمّية ليس فقط بالنسبة لمصير لبنان وسوريا بل بالنسبة لمصير كل العرب و«جامعتهم». وهذا ما عبَّر عنه بوضوح عبد الحميد كرامي رئيس الوزراء اللبناني بعد وصول الوفد الرسمي إلى القاهرة بقوله أمام مستقبليه: «نحن إذ نشكركم، نشكر للفرنسيين عدوانهم الذي أفسح لنا مجال التضامن والإلفة والاختبار أقول الاختبار لأن الدور الذي ستمثِّله الأقطار العربية اليوم لا يتوقَّف عليه

(١) عقب الاجتماع أذاعت الحكومة اللبنانية البلاغ التالي: «في الساعة العاشرة من صباح السبت الموافق ٢٩ أيار عقد في شتورة اجتماع بين ممثلي الحكومتين السورية واللبنانية حضره من الجانب اللبناني عبد الحميد كرامي وهنري فرعون ومن الجانب السوري جميل مردم وقرَّر الجانبان إرسال برقية مشتركة إلى دولة رئيس مجلس الوزراء المصري لدعوة مجلس الجامعة العربية إلى الانعقاد في أقرب وقت عملاً بالمادة السادسة من ميثاق الجامعة العربية كما أنهما استعرضا الموقف الحاضر واتفقا على الاستمرار في اتِّباع خطة موحَّدة في كلا البلدين للدفاع عن حقوقهما والاتصال الدائم بممثِّليهما السياسيين في الخارج، وساد هذا الاجتماع التفاهم التام». نقلا عن: منير تقي الدين، الجلاء، ص ١١٩. انظر تقريراً ثانياً بعث به شون (Shone) إلى وزارة خارجيته في ٢٨ أيار (مايو) ١٩٤٥ حلَّل فيه الوضع اللبناني الطارىء: Shone To F.O.No.E. 3488, of 28 May 1945, In F.O. 371/45355/88 نقلاً عن: حسان حلاق: التيَّارات السياسية في لبنان ١٩٤٣ - ١٩٥٢، ص ١٣٩.

(٢) منير تقي الدين: الجلاء، ص : ١٣٠ - ١٣١.

مصير لبنان أو سوريا بل مصير العرب أجمع...»[1]. وأبدى سعد الله الجابري رئيس الوزراء السوري استعداد الشعبين العربيين في لبنان وسوريا للتضحية بكل شيء لانتزاع حقِّهما إذا تخلَّت عنهما الجامعة العربية؛ وقال في نفس المناسبة: «ثقوا أنَّنا لا ولن نتعاقد أو نتفق أو نتعاهد مع الفرنسيين إلّا متى شئنا وكيفما شئنا ولو تخلَّت عنّا الجامعة العربية لتولَّينا بأنفسنا الذود عن حياضنا حتى آخر رضيع فينا»[2]. وبعد ظهر الاثنين في الرابع من حزيران (يونيو) ١٩٤٥ افتتح مجلس جامعة الدول العربية أعماله في قصر «الزعفران» بالقاهرة للنظر في الشكوى المقدَّمة من الحكومتين اللبنانية والسورية. وفي مستهلِّ الجلسة تُليت رسالة من الملك فاروق ملك مصر حيَّا فيها أعضاء المجلس وخاطبهم بقوله: «... إنّي أعلم عظم التبعة الملقاة على عاتقكم وعظم الأمانة التي تضطلع بها جامعة الدول العربية. وإني واثق أنَّكم ستتغلَّبون على تلك الصعاب وتخرج جامعة الدول العربية مرفوعة الرأس موفورة الكرامة.. فلنعمل لسيادة سوريا ولبنان واستقلالهما التَّامَّيْن ولنعمل على أن تكون الجامعة ضمانة لذلك فإن في قوّة الجامعة قوّة لجميع أعضائها»[3]. ثمّ تكلَّم محمود فهمي النقراشي رئيس الحكومة المصرية ورئيس مجلس الجامعة فأعلن افتتاح الجلسة «للنظر في حالة سوريا ولبنان المستقلَّيْن» ودان أعمال فرنسا في سوريا ولبنان وأشاد بدور كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية وروسيا وتمنّى أخيراً «.. أن يكون ما حدث تذكيراً للدول العظمى لتعمل عملاً مجدياً في سبيل السلم المنتظر..»[4]. بعده تكلَّم سعد الله الجابري فدان بشدّة ممارسات فرنسا في سوريا ولبنان ورفض جميع ادِّعاءاتها وحججها..[5]. ثمَّ تكلَّم على التوالي توفيق أبو الهدى وزير خارجية شرق الأردن وحمدي الباجه جي رئيس الحكومة العراقية والشيخ يوسف ياسين مندوب المملكة العربية السعودية فأبدوا تعاطفهم مع الشعبين اللبناني والسوري ورفضوا الأعمال العسكرية التي قامت بها فرنسا[6]. وأخيراً ألقى عبد الحميد كرامي كلمة لبنان فشكر الدول العربية الشقيقة التي لبَّت الدعوة لعقد دورة مجلس الجامعة وقال: «... ما اجتمع المجلس إلّا للوقوف بجانبنا، ولقد أراد الله أن يمتحن حيويّة البلاد العربية وقدرتها على الدفاع عن استقلال كل دولة منتمية إلى مجلس الجامعة. وإنّنا موقنون أن جامعة الدول العربية ستخرج من هذا الامتحان أكثر قوّة ومناعة لأن قضيتها قضية حق وعدالة.

(١) «النهار» - العدد ٣١٣٣، تاريخ ٥ حزيران (يونيو) ١٩٤٥.

(٢) «النهار» - العدد ٣١٣٣، تاريخ ٥ حزيران (يونيو) ١٩٤٥.

(٣) جامعة الدول العربية، محاضر جلسات الدورة الأولى - محضر الجلسة الأولى المنعقدة في ٤ حزيران (يونيو) ١٩٤٥، ص : ١ - ٢.

(٤) المصدر السابق، الجلسة الأولى، ص ٣.

(٥) المصدر السابق، الجلسة الأولى، ص : ٣ - ٦.

(٦) المصدر السابق، الجلسة الأولى، ص : ٧ - ٢٠.

لقد طلبت سوريا كما طلب لبنان عقد هذا الاجتماع لأن النزاع قد تفاقم وأخذ يهدِّد استقلالنا واستقلال البلاد العربية كلها. . .» وبعد أن عرض كرامي لتاريخ العلاقات اللبنانية الفرنسية في الفترة الأخيرة انتهى الى القول: «. . نحن مؤمنون بحقِّنا إيماناً لا يتزعزع، واثقون بلوغنا أهدافنا مفضِّلين الموت على حياة الذلّ والعبوديّة. إنَّنا واثقون أنَّ دول العالم لا ترضى أبداً أن يظلَّ السلام مهدَّداً في بلدين لا ينشدان إلاّ الحق والعدالة»[1].

وبعد الانتهاء من خطب رؤساء الوفود العربية بدأت المناقشات لاتخاذ القرارات التي تلائم الموقف. وكان من رأي لبنان في هذه الجلسة الأولى أن تشكّل لجنة فرعية من أجل بحث التدابير التي يقرِّرها المجلس إعمالاً لنص المواد الثالثة والخامسة والسادسة من الميثاق[2]. لكن الأمين العام رأى عدم ضرورة تشكيل لجنة لأن المجلس منعقد لهذه الغاية[3]. وفي الجلسة الثانية تركَّزت المناقشات حول اشتراك الجامعة في المؤتمر الخماسي للدول الكبرى الذي يُراد عقده لحلِّ الخلاف القائم بين سوريا ولبنان من جهة وفرنسا من جهة أخرى واتخذ المجلس القرار التالي: «إنَّ أيَّ مؤتمر دولي يُعقد لحلِّ النزاع بين سوريا ولبنان من جهة وفرنسا من جهة أخرى يجب أن تمثَّل فيه جامعة الدول العربية إلى جانب تمثيل سوريا ولبنان وأن يكون مفهوماً أن كل مفاوضة في هذا الشأن هي على أساس الاستقلال والسيادة الكاملين لهما»[4].

وفي الجلستين الثالثة والرابعة استمرَّت المناقشات حول صيغة القرارات المنوي اتخاذها ومدى فاعليّتها.

وفي ختام الجلسة الرابعة وافق المجلس على سلسلة من القرارات الأوَّلية كما وافق على تكليف الأمين العام بإعلانها[5]. وبالفعل أذاع عبد الرحمن عزَّام الأمين العام للجامعة ليل ٧ حزيران (يونيو) ١٩٤٥ القرارات المتخذة[6]. ولكن المشكلة التي واجهت المجلس بعد إعلان

---

(١) المصدر السابق، الجلسة الأولى، ص : ٢١ ـ ٢٤.

(٢) جامعة الدول العربية: محاضر جلسات الدورة الأولى ـ محضر الجلسة الأولى المنعقدة في ٤ حزيران (يونيو) ١٩٤٥، ص : ٣٢ ـ ٣٣.

(٣) المصدر والجلسة والصفحة نفسها.

(٤) جامعة الدول العربية ـ محاضر جلسات الدورة الأولى ـ محضر الجلسة الثانية المنعقدة في ٥ حزيران (يونيو) ١٩٤٥، القرار (١)، ص : ٤٦. كان موقف لبنان مؤيِّداً لهذا القرار وقد صرَّح عبد الحميد كرامي في الجلسة بأن «لبنان يتمسَّك بتمثيل الجامعة في كل مؤتمر يعقد بين الدول الكبرى لعلاج هذا الأمر».

(٥) أبدى بعض أعضاء المجلس تحفُّظاتهم حول إعلان القرارات بينما أبدى البعض الآخر ومن بينهم لبنان تحبيذهم لإعلانها.

(٦) «إنّ مجلس الجامعة العربية بعد أن عقد أربع جلسات متوالية اطَّلع فيها على بيانات الحكومتين السورية واللبنانية وتناقش في مضمونها وتثبَّت من وقائعها قرَّر:

القرارات هي البحث فيما يمكن عمله لمقاومة فرنسا في حال رفضها الجلاء عن أراضي سوريا ولبنان وعدم الانصياع لمطالب حكومتيهما. وهذا ما دفع المجلس لعقد جلسة سرّية من أجل بحث هذه الناحية. ولكنَّه في الواقع لم يتمكّن من الوصول إلى شيء إيجابي بهذا الصدد واكتفى ببلاغ رسمي أذاعه عزَّام وجاء فيه: «نظر مجلس الجامعة العربية في التدابير التي تتخذها الدول العربية منفردة ومجتمعة لدفع الاعتداء الفرنسي ولصيانة استقلال سوريا ولبنان، وسيادتهما كاملين وإبلاغ دول الجامعة العربية التوصيات التي قرَّرها في هذا الشأن. وقرَّر المجلس اعتبار دورته الحالية مستمرّة وتأجيل اجتماعه إلى جلسة يدعو إليها رئيسه»[1].

وهكذا أنهى المجلس أعماله وقام بما يمكنه أن يقوم به. هل فشل في معالجته لهذه المشكلة السياسية التي واجهته وهو وليد لم يشتدّ ساعده بعد؟ أم أصاب بعض النجاح؟ في الواقع لم يكن بمقدور المجلس ـ وهو ممثِّل للدول العربية ـ القيام بردّ العدوان عن هاتين الدولتين العربيتين لأنه لا يملك شيئاً من القدرة المادّية على الأرض. وجاءت القرارات التي اتخذها على غير المستوى المطلوب. فعندما طالب مثلاً رئيس الوزراء السوري المجلس باتخاذ قرار يتضمَّن قطع أو وقف العلاقات الديبلوماسية مع فرنسا ومصادرة الممتلكات الفرنسية كتعويض عن الأضرار التي لحقت بسوريا ولبنان وإلغاء التدريس والإذاعات باللغة الفرنسية حالت الخلافات في وجهات النظر دون اتخاذ مثل هذا القرار[2]. ولكن النتيجة الإيجابيّة

---

١ ـ إنَّ الحكومة الفرنسية المؤقَّتة اعتدت على سوريا ولبنان وعليها تقع مسؤولية ما وقع فيهما من قتل وتخريب. وإن بقاء القوات الفرنسية في كلا البلدين يتنافى مع سيادتهما واستقلالهما التامَّيْن الناجزين المعترف لهما بهما في جميع الدول العربية خاصّة والأمم المتحدة عامّة.

٢ ـ إن وجود القوات الفرنسية في البلدين يعرِّض الأهالي لاصطدامات عنيفة كما أنه يحدث أيضاً توتراً خطراً مستمرّاً في علاقات البلدين مع فرنسا. وقد يمتدّ ذلك إلى بقية الأقطار العربية ويعيق المجهود الحربي ضد اليابان سواء كان هذا المجهود لمصلحة الحلفاء أم لمصلحة العرب وعلى هذا يؤيِّد مجلس الجامعة العربية قضية لبنان وسوريا ويقرِّر جلاء القوات الفرنسية عاجلاً من جميع الأراضي السورية واللبنانية وحين يتَّخذ مجلس الجامعة هذا القرار ويقرّه ويطلب تنفيذه لا يفكِّر مطلقاً باحتمال بقاء قوات فرنسية في سوريا ولبنان. وقد أعلن البريطانيون سحب قواتهم من لبنان وسوريا بعد أن يستتبَّ الأمن.

٣ ـ يرى المجلس أن فرق المتطوِّعين الوطنيين المعروفة بالفرق الخاصّة وما يتبعها من عتاد وهي لسوريا ولبنان فيجب تسليمها للقيادتين السورية واللبنانية حالاً.

٤ ـ قرَّر مجلس الجامعة أن يتخذ التدابير اللازمة وفقاً للمادة السادسة من ميثاق الجامعة العربية لدفع أي اعتداء يقع على إحدى الدول العربية».

نقلاً عن: مجموعة قرارات مجلس جامعة الدول العربية (١٩٤٥ ـ ١٩٥٥) الجزء الأول، جامعة الدول العربية ـ الأمانة العامة، مطبعة جريدة الصبّاح بمصر، (لا . ت)، القرار (٢)، الدورة (١)، الجلسة (٤)، ٦ حزيران (يونيو) ١٩٤٥، ص ٤.

(١) جامعة الدول العربية ـ محاضر جلسات الدورة الأولى، محضر الجلسة السادسة، ص ٧٤.

(٢) جامعة الدول العربية: الواقع والطموح، ص ١٤٠. نقلاً عن: سلوى حبيب: «جامعة الدول العربية من ١٩٤٥ حتى ١٩٦٤»، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التجارة، جامعة القاهرة ١٩٧١، ص ٨٣.

الوحيدة التي حقَّقها اجتماع المجلس بصدد هذه القضية هي جعل الدول العربية الداخلة في نطاقه كتلة موحَّدة وقفت تساند دولتي سوريا ولبنان في نزاعهما مع فرنسا أمام مجلس الأمن ولدى المجتمع الدولي حيث ولّت سوريا ولبنان وجهيهما وحيث انتهى الأمر أخيراً إلى الاتفاق على جلاء القوات الأجنبية عن الأراضي السورية واللبنانية.

الفصل الثاني:

القضية الفلسطينية

لا ينفصل الدور الذي لعبه لبنان في جامعة الدول العربية حيال القضية الفلسطينية عن دور الجامعة نفسها بالنسبة لهذه القضية. فلبنان كعضو مؤسّس للجامعة رافق عملها منذ البداية وشارك فيه «قدر استطاعته»، فهو من الدول العربية السبع التي أعدّت وأقرّت «بروتوكول الإسكندرية» ومن بعده «ميثاق جامعة الدول العربية» الذي يعتبر دستور الجامعة تسير عليه في تحقيق أهدافها. فالبروتوكول تضمَّن قراراً خاصّاً بفلسطين[١]. والميثاق احتوى كذلك ملحقاً خاصّاً بها[٢]. وهذا يؤكّد مدى الاهتمام الذي أعطته الدول العربية ومن بينها لبنان لفلسطين خلال مرحلة قيام هذه المؤسَّسة الإقليمية. وبحثنا هنا سيقتصر على دور لبنان كجزء من دور الجامعة في الفترة التي سبقت اندلاع الحرب العربية الإسرائيلية الأولى عام ١٩٤٨، لأنَّ هذه الحرب وذيولها ستكون موضوع فصل آخر في هذه الدراسة. لم يكن لبنان أقلّ حرصاً من الدول العربية الأخرى على العمل لتحقيق أهداف جامعة الدول العربية التي وضعتها لنفسها في سنواتها الأولى من أجل فلسطين وقضيتها والتي كانت أبرزها: «أ ـ العمل على إيقاف الهجرة اليهودية إلى فلسطين. ب ـ مقاطعة المنتجات الصهيونية. ج ـ تطوير الزراعة وإنقاذ الأراضي من الصهيونيين. د ـ العمل على استقلال فلسطين السياسي وانضمامها إلى الجامعة العربية كعضو كامل الحقوق»[٣]. وبالفعل فقد كانت الدورة الثانية التي بدأت في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٤٥ أولى دورات مجلس جامعة الدول العربية التي عالجت المشكلة الفلسطينية. وقد اشترك لبنان في اجتماعات هذه الدورة بوفد رسمي ضمّ حميد فرنجية وزير الخارجية وسعدي المنلا وزير العدل وحبيب أبي شهلا مقرِّر اللجنة الخارجية في المجلس النيابي. وخلال النقاش أبدى لبنان وجهة نظره المؤيِّدة لحقوق عرب

(١) أنظر نصّ القرار في قسم الملاحق ـ ملحق رقم (١).
(٢) أنظر نصّ الملحق الخاص بفلسطين في قسم الملاحق ـ ملحق رقم (٥).
(٣) أروى طاهر رضوان: اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية ودورها في العمل السياسي المشترك، ص: ١٠١.

فلسطين ووافق على جميع المقرَّرات التي اتخذها مجلس الجامعة في هذه الدورة لدعم القضية الفلسطينية، ومنها: أولاً ـ وضع مذكَّرة لتقديمها إلى الحكومتين الأميركية والبريطانية للفت نظرهما إلى خطورة استمرار الهجرة اليهودية إلى فلسطين وإلى أن كل قرار بشأنها يختلف عمّا جاء في الكتاب الأبيض الصادر عام ١٩٣٩ تعتبره الحكومات العربية مخالفاً للوعود المقطوعة من الحكومتين الأميركية والبريطانية ولا تسلِّم به وعلى هذا ترغب الدول العربية ألَّا تتخذ الحكومتان الأميركية والبريطانية أيّ قرار يتعلَّق بالهجرة إلى فلسطين أو يدخل في نطاق تسوية القضية الفلسطينية دون مشاورة الدول العربية وموافقتها[1]. ثانياً ـ مقاطعة المنتجات الصهيونية[2]. ثالثاً ـ تكليف رئيس وفد سوريا ومن يصحبه من الأعضاء بالاتصال بالأحزاب والجماعات الفلسطينية لتتفق هذه الهيئات على طريقة لتنظيم الدعاية لفلسطين. . . وعلاقة هذه الدعاية بجامعة الدول العربية وأمانتها العامّة على أن تعرض النتيجة على مجلس الجامعة[3]. رابعاً ـ ضمّ فلسطين إلى الجامعة[4]. وفي أواخر آذار (مارس) ١٩٤٦ عقد مجلس الجامعة دورته الثالثة وبحث في القضية الفلسطينية وقد اشترك لبنان فيها بوفد ضمّ سامي الصلح رئيس الحكومة وجبرائيل المر نائب رئيس الحكومة ووزير الأشغال العامّة وفؤاد عمُّون

---

(١) جامعة الدول العربية ـ محاضر الدورة الثانية، ص ٩٨١.

(٢) نصّ القرار (١٦) على أن «المنتجات اليهودية في فلسطين غير مرغوب فيها في البلاد العربية وأنَّ إباحة دخولها للبلاد العربية تؤدِّي إلى تحقيق الأغراض السياسية الصهيونية»: محضر الدورة (٢)، الجلسة (١١)، تاريخ ١٩٤٥/١٢/٢: نقلاً عن: جامعة الدول العربية ـ الأمانة العامة ـ إدارة شؤون فلسطين ـ قرارات مجلس جامعة الدول العربية الخاصة بقضية فلسطين الصادرة منذ الدورة الأولى حتى الدورة الخامسة والثلاثين (يونيو «حزيران» ١٩٤٥ ـ مارس «آذار» ١٩٦١)، دار القاهرة للطباعة، ١٩٦١، ص ٤٥. ونصَّ القرار(٧٠) في فقرته «سابعاً» على: «أن لا تكون المقاطعة سلبية فحسب، بل يجب أن تكون إيجابيّة بمعنى أن يقوم العرب سواء من أهل فلسطين أو من بلاد الجامعة العربية، بإنشاء صناعات ذات أسس اقتصادية لتحلّ محلّ المصنوعات الصهيونية وبذلك يستطيع عرب فلسطين أن يعتمدوا على إنتاج العرب دون أن ينالهم ضرر من مقاطعتهم للبضائع الصهيونية»، نفس المصدر السابق، ص ٥١.

(٣) قرار رقم (١٠)، الدورة (٢)، الجلسة (٤)، تاريخ ١٩٤٥/١٠/٨، نقلاً عن: قرارات مجلس جامعة الدول العربية الخاصّة بقضية فلسطين. . . المصدر السابق، ص: ٤٣ ـ ٤٤.

(٤) ألَّف المجلس لجنة لبحث موضوع انضمام فلسطين إلى الجامعة حيث قدَّمت اللجنة تقريراً أصدر المجلس على ضوئه القرار رقم (١٧) الذي جاء فيه: «يقرِّر المجلس أن تُمثَّل فلسطين بمندوب واحد أو أكثر بحيث لا يزيد عدد الوفد الفلسطيني على ثلاثة. ويشترك الوفد في جميع أعمال المجلس وفقاً لما ورد في الملحق الخاص بفلسطين في ميثاق جامعة الدول العربية. ويكون مفهوماً أن اشتراك الوفد الفلسطيني معناه أن يكون له حقّ التصويت في قضية فلسطين وفي الأمور التي يستطيع أن يلزم فلسطين بتنفيذها. وطريقة اختيار المندوبين تتمّ بترشيحهم من قبل اللجنة العربية العليا ثم بتعيينهم من قبل مجلس الجامعة وإذا تعذَّر الترشيح يرد الأمر كله للمجلس»: قرار (١٧)، الدورة الثانية، الجلسة الثانية عشرة، تاريخ ١٩٤٥/١٢/٤، المصدر السابق، ص ٤٥.

مدير الخارجية وسامي الخوري وزير لبنان المفوَّض في مصر وتقي الدين الصلح مستشار المفوَّضية. وبعد النقاش في موضوع إنقاذ أراضي فلسطين تقرَّر تشكيل لجنة من ممثلين لجميع الدول الأعضاء لوضع التقرير المناسب بهذا الخصوص[1]. كما وقف لبنان إلى جانب القرار الجديد الذي اتخذه المجلس حول تمثيل الفلسطينيين في الجامعة وحق مندوب فلسطين في التصويت وغير ذلك[2]. وفي هذه الفترة كانت لجنة أميركية ـ بريطانية مشتركة قد باشرت ابتداء من كانون الثاني (يناير) ١٩٤٦ التحقيق بهدف إيجاد حلٍّ «للقضية اليهودية» في العالم[3]. فزارت فلسطين وبعض البلدان العربية الأخرى ومن بينها لبنان[4]. لقد وصلت اللجنة إلى بيروت في ١٨ آذار (مارس) ١٩٤٦ فتقدَّمت الحكومة اللبنانية منها ببيان يتضمَّن «تأييد عرب فلسطين في مطالبهم وفي مقدمتها: ١ ـ وقف الهجرة اليهودية. ٢ ـ وقف بيع الأراضي لليهود. ٣ ـ إعلان استقلال فلسطين وانضمامها إلى الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية. . .»[5]. ويقول محمد عزة دروزة أن العرب حشدوا «كل منطقهم وحججهم وحرارتهم وعواطفهم في ما قدَّموه للجنة من شهادات ومذكرات حكومية وشعبية، وأسمعوه لها من أقوال قوية حاسمة عن تصميمهم على الدفاع عن عروبة فلسطين مهما كلَّفهم الأمر. . .»[6]. ماذا كانت النتيجة؟ لقد خيَّبت اللجنة آمال العرب حين أصدرت في أواخر نيسان (إبريل) ١٩٤٦ تقريرها الذي نسف «الكتاب الأبيض» لعام ١٩٣٩ واحتوى عشر

---

(١) جامعة الدول العربية ـ محاضر الدورة الثالثة، ص ٣٤.

(٢) قرار رقم (٢٩)، الدورة (٣)، الجلسة (٣)، تاريخ ١٩٤٦/٣/٣٠: نقلاً عن: قرارات مجلس جامعة الدول العربية الخاصة بقضية فلسطين. . المصدر السابق، ص ٤٨.

(٣) كان المستر «بيفن» (E. Bevin) وزير خارجية بريطانيا قد أعلن أمام مجلس العموم في ١٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٥ عن تشكيل هذه اللجنة.

(٤) أرسلت وزارة الخارجية اللبنانية إلى المفوضيّتين الأميركية والبريطانية في بيروت مذكَّرة بتاريخ ٦ شباط (فبراير) ١٩٤٦ اعتبرت فيها أن التحقيق الذي باشرته اللجنة الأميركية البريطانية في أميركا وأوروبا يجب متابعته في الدول العربية وخصوصاً لبنان بسبب متاخمته لفلسطين ويعنيه مباشرة حلّ قضيّتها بعد أن تردَّدت أنباء عن عدم وجود نيّة لدى اللجنة لزيارة المنطقة.

(٥) مضبطة الجلسة الثامنة لمجلس النواب اللبناني المنعقدة في ٧ أيار (مايو) ١٩٤٦، ص: ٥٥٦ ـ ٥٥٧. من بيان أدلى به سامي الصلح رئيس الحكومة أمام المجلس النيابي بتاريخ ٧ أيار (مايو) ١٩٤٦. وأعلن الصلح في نفس البيان أن الحكومة اللبنانية قد أرسلت في ٥ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٥ مذكرة إلى الحكومة البريطانية بواسطة مفوَّضيّتها في بيروت تقول فيها إنَّ وجهة نظرها في القضية الفلسطينية هي نفسها التي أبداها مجلس الجامعة العربية في دورة تشرين ١٩٤٥ بعد درسه لبيان المستر بيفن.

(٦) محمد عزة دروزة: حول الحركة العربية الحديثة، الجزء الرابع، ص: ٤٧ ـ ٤٨.

توصيات معظمها مؤيِّد لمطالب اليهود وليس فيها شيئاً إيجابياً بالنسبة للعرب[1]. والجدير ذكره هنا أن الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩ الذي أصدرته الحكومة البريطانية تضمَّن اعترافاً صريحاً بدولة فلسطينية مستقلة «يقتسم فيها شعبا فلسطين، العرب واليهود، السلطة الحكومية على نحو يصون المصالح الحيوية لكليهما...»[2]. وكان لهذا التقرير وقع سيِّء على العرب في جميع أقطارهم. ففي لبنان عمّ الإضراب والتظاهر والاستنكار، وعقد المجلس النيابي جلسة في السابع من أيار (مايو) ١٩٤٦ تناول فيها الموضوع وأقرّ بالإجماع اقتراحاً باستنكار تقرير «لجنة التحقيق المشتركة»[3]. وأعلن رئيس الوزراء خلال جلسة المجلس النيابي هذه رفضه لتوصيات اللجنة وذكر أن الحكومة اللبنانية «أبرقت إلى أمانة الجامعة تطلب سرعة اجتماع المجلس لاتخاذ التدابير التي تمسّ إليها الحاجة لمواجهة الموقف»[4]. وأمام الطريق المسدود الذي وصلت إليه القضية عقد ملوك ورؤساء دول الجامعة العربية مؤتمراً لهم وُصِف بالخطير بتاريخ ٢٨ أيار (مايو) ١٩٤٦ في (إنشاص) بمصر تمثّل فيه لبنان بوفد رسمي رفيع على رأسه بشارة الخوري رئيس الجمهورية. وفي هذا المؤتمر جرى التداول في قضية فلسطين خاصّة والقضايا العربية الأخرى عامّة وأصدر المجتمعون في ختام اجتماعاتهم بياناً «خطيراً» بصدد القضية الفلسطينية جاء فيه: «... ثمَّ تداولوا في قضية فلسطين من شتّى نواحيها فرأوا أن قضيَّتها ليست قضية خاصة بعرب فلسطين وحدهم بل هي قضية العرب جميعاً، وأن فلسطين عربية يتحتّم على دول العرب وشعوبها صيانة عروبتها وأنه ليس في إمكان هذه الدول أن توافق بوجه من الوجوه على أيّ هجرة جديدة ويعتبرون ذلك نقضاً صريحاً للكتاب الأبيض الذي ارتبط به الشرف البريطاني ولهم عظيم الأمل أن لا يعكّر صفو علائق المودّة

---

(١) أنظر: محمد جميل بيهم: قوافل العروبة ومواكبها خلال العصور، ج ٢، ص: ١٢٨ ـ ١٢٩. وأنظر: تقرير اللجنة وتوصياتها في: R. John, S. Hadawi, New York Times, 1 May 1946; The plestine Diory 1945 - 1948, Vol. 11, pp, 45 - 59.

(٢) عبد الوهاب الكيالي: تاريخ فلسطين الحديث، ص ٣٥٦.

(٣) جاء نصّ الاقتراح على الوجه الآتي: «إنَّ مجلس النواب يستنكر تقرير لجنة التحقيق المشتركة عن فلسطين ويحتجّ على توصياتها المخالفة لحقوق العرب الطبيعية في وطنهم وللمواثيق والعهود التي قطعت لهم. ويعتبر أن في تنفيذ توصيات اللجنة مساساً بحقوق ومصالح جميع البلاد العربية وبالسلام والأمن في هذه الأرجاء. لذلك فهو يطلب من الحكومة أن تتَّخذ بالاتفاق مع الدول العربية جميع التدابير العملية الفعَّالة لصيانة فلسطين من الخطر الصهيوني وحماية حقوق العرب المقدَّسة فيها.

بيروت في ٧ أيار ١٩٤٦

رئيس لجنة الشؤون الخارجية

الإمضاء: صائب سلام»

مضبطة الجلسة الثامنة لمجلس النواب اللبناني المنعقدة في ٧ أيار (مايو) ١٩٤٦، ص ٥٦٥.

(٤) المصدر السابق، الجلسة الثامنة، ص ٥٥٨.

القائمة بين الدول والشعوب العربية من جهة والدولتين الديمقراطيتين الصديقتين من جهة أخرى أي تشبُّث من جانبهما يرمي إلى إقرار تدابير ماسّة بحقوق عرب فلسطين حرصاً على دوام هذه الصداقة وتفادياً لردّ فعل ينشأ بسبب ذلك ويفضي إلى اضطرابات قد يكون لها أسوأ الأثر في السلم العام. فأمّا فيما رأوا زيادة على ذلك فقد كلّفوا الأمين العام لجامعة الدول العربية أن يحمل إلى مجلس الجامعة نتائج أبحاثهم ومداولاتهم وتوجيهاتهم في هذا الشأن ليتخذ أفضل الوسائل لصيانة مستقبل هذا الوطن العزيز على قلوب العرب أجمعين»[1]. وفي الفترة بين ٨ و١٢ حزيران (يونيو) ١٩٤٦ عقد مجلس جامعة الدول العربية اجتماعاً «فوق العادة» في (بلودان) بسورية للنظر في تقرير لجنة التحقيق ونتائجه وخطة العرب لمواجهته. وكان الوفد اللبناني في هذا الاجتماع يتألَّف من سعدي المنلا وفيليب تقلا وصائب سلام وسامي الخوري وحبيب أبي شهلا وفؤاد عمُّون. وفي ختام الجلسات العديدة السرّية منها والعلنية التي عقدها المجلس اتخذ سلسلة من القرارات أعلن بعضها وأبقى على البعض الآخر سرّياً. أمَّا القرارات التي أعلنها فأهمها: ١ ـ نقد لجنة التحقيق وتحيّزها وتواصيها مع مذكرة من الجامعة ومن كل حكومة على انفراد إلى الحكومتين الأميركية والإنكليزية[2]. ٢ ـ طلب المفاوضة مع الحكومة البريطانية لأجل إنهاء الحالة الراهنة في فلسطين. ٣ ـ عرض القضية على هيئة الأمم المتحدة إذا لم تنته المفاوضة مع الحكومة البريطانية إلى حلٍ مرضٍ. ٤ ـ تأليف لجنة دائمة في أمانة الجامعة للإشراف على سير القضية. ٥ ـ طلب تجريد اليهود من السلاح. ٦ ـ إنشاء مكاتب للمقاطعة في كل دولة. ٧ ـ رفض أي شكل من أشكال التقسيم من حيث المبدأ كحلٍ للقضية الفلسطينية. ٨ ـ إنشاء لجان دفاع عن فلسطين في كل دولة عربية وإصدار طابع باسم فلسطين يرصد ريعه للقضية الفلسطينية. ٩ ـ تنظيم تمثيل فلسطين بهيئة جديدة ودعوة أهل فلسطين إلى التضامن والاتحاد وتوصية الحكومات العربية بمدّ الهيئة الجديدة بالمساعدات اللازمة واضطلاع هذه الهيئة بمختلف شؤون القضية من دعاية ومقاطعة وتنظيم إلخ...[3]. أمَّا القرارات السرّية فهي: ١ ـ عدم السماح للدولتين أو إحداهما أو رعاياهما بأي امتياز اقتصادي جديد. ٢ ـ عدم تأييد مصالحهما الخاصة في أيّ هيئة دولية. ٣ ـ مقاطعتهما مقاطعة أدبية. ٤ ـ النظر في إلغاء ما يكون لهما من امتيازات في البلاد

---

(١) محمد عزة دروزة: حول الحركة العربية الحديثة، ج ٤، ص: ٥٢ ـ ٥٣.

(٢) أنظر نصّ المذكَّرات العربية في: الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين، المجموعة الأولى (١٩١٥ ـ ١٩٤٦)، جامعة الدول العربية ـ الأمانة العامة ـ إدارة فلسطين ـ القاهرة ١٩٥٧، ص: ٣٩٠ ـ ٣٩٢. وكذلك أنظر نصّ المذكّرات العربية وملاحظات وتعليقات مجلس جامعة الدول العربية على توصية اللجنة الإنكليزية ـ الأميركية التي أقرَّها المجلس بتاريخ ١٢ حزيران (يونيو) ١٩٤٦، في ملف وثائق فلسطين، وزارة الإرشاد القومي، الجزء الأول، القاهرة ١٩٦٩، ص: ٧٨١ ـ ٧٩٣.

(٣) أنظر: مجموعة قرارات مجلس جامعة الدول العربية، ج ١، (١٩٤٥ ـ ١٩٥٥)، ص: ١٦ ـ ٢٢.

العربية. ٥ ـ شكواهما إلى مجلس الأمن وهيئة الأمم المتحدة. على أنَّ هذه التدابير والقرارات لن تنفذ إلّا في حال قبول توصيات اللجنة المشتركة[١]. وفي أوائل آب (أغسطس) ١٩٤٦ ردَّت الحكومة البريطانية بالإيجاب على طلب المفاوضة الذي تبنّاه العرب في مؤتمر بلودان وعيَّنت العاشر من أيلول موعداً لانعقاد المؤتمر. وبناء عليه اجتمع وزراء الخارجية العرب في الإسكندرية وقرَّروا قبول الدعوة التي اعتبروها جواباً على طلب حكوماتهم[٢]. وفي الموعد المقرَّر أي في العاشر من أيلول (سبتمبر) انعقد المؤتمر في العاصمة البريطانية لندن وكان ثلاثياً عربياً ـ انكليزياً ـ يهودياً. وخلاله عرضت الحكومة البريطانية مشروعاً للحل عُرِف بمشروع موريسون (Morrisson)[٣]. لكنه لم يحظ بالتأييد لا من جانب العرب ولا من جانب اليهود الذين قدَّموا ـ أي العرب واليهود ـ مشروعين بديلين[٤]. أمّا لبنان فقد لعب دوراً مهمّاً في المؤتمر دفاعاً عن الحق العربي في فلسطين وألقى كميل شمعون خطاباً أمام المؤتمرين بتاريخ الثاني عشر من أيلول (سبتمبر) أبدى فيه معارضته لمشروع موريسون الذي يناقض حقوق سكّان فلسطين العرب فأكَّد على نقطتين رئيسيّتين: «الأولى ـ المحافظة على حقوق العرب في فلسطين وعلى ما يصبون إليه من استقلال وتقدُّم لحياتهم القومية وكلها حقوق مشروعة. الثانية ـ المحافظة على الصداقة التقليدية التي تربط الأمم العربية والشعب البريطاني والزيادة في تدعيم هذه الصداقة»[٥]. وبعد أن فنّد شمعون رأي الوفد اللبناني بالمقترحات البريطانية وبمواقف بريطانيا خلال تاريخ المشكلة الفلسطينية انتهى إلى القول: «إن الوفد اللبناني ليرغب رغبة جدّية في إيجاد حلّ للمشكلة الفلسطينية وهو كثير الأمل في أن يحقّق هذا الحل بالاتفاق التام بين الوفود والحكومة البريطانية والوفد لا يقبل بشكل من الأشكال أي حل لا يتفق مع المبادىء التي دأبت الجامعة العربية على إعلانها وهي:

أ ـ الإبقاء على صيغة البلاد العربية القومية ووحدة أراضيها. ب ـ استقلال هذه البلاد ودخولها في الجامعة العربية. ج ـ إيقاف كل هجرة يهودية يمكن أن تؤثِّر في صيغة البلاد القومية وآمالها...»[٦].

---

(١) أنظر: محمد عزة دروزة ـ حول الحركة العربية الحديثة، المصدر السابق، ج ٤، ص: ٥٩ ـ ٦٠. وكذلك: أحمد الشقيري: الجامعة العربية. كيف تكون جامعة وكيف تصبح عربية، دار بوسلامة للنشر، تونس ١٩٧٩، ص ٢٠٠. وكذلك: وحيد الدالي: أسرار الجامعة العربية وعبد الرحمن عزَّام، مطبعة روز اليوسف، القاهرة ١٩٨٢، ص: ١٥٣ ـ ١٥٤.

(٢) «الحياة»، العدد ١٥١، تاريخ ١٥ آب (أغسطس) ١٩٤٦.

(٣) نسبة لنائب رئيس الوزراء وزعيم البرلمان العمالي هربرت موريسون (H. Morrisson).

(٤) أنظر: «الحياة»، العدد ١٧١، تاريخ ١٦ أيلول (سبمتبر) ١٩٤٦.

(٥) جامعة الدول العربية ـ الأمانة العامة، إدارة فلسطين، الشعبة السياسية، الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين، المجموعة الأولى (١٩١٥ ـ ١٩٤٦)، المصدر السابق، ص: ٤٢٠.

(٦) الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين، المجموعة الأولى (١٩١٥ ـ ١٩٤٦)، المصدر السابق، ص ٤٢٧.

وأثناء فترة انعقاد مؤتمر لندن اجتمع مجلس جامعة الدول العربية (٣٠ تشرين الأول (اكتوبر) ـ ١٢ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٦) وحضره لبنان ممثَّلاً بسعدي المنلا رئيس الحكومة وفيليب تقلا وزير الخارجية وفؤاد عمُّون مدير الخارجية وسامي الخوري وزير لبنان المفوَّض في مصر. وقد عرض المجلس ما آلت إليه القضية الفلسطينية واتخذ بشأنها عدّة مقرَّرات منها: ١ ـ الاحتجاج على الحكومة البريطانية لاستمرارها السماح للهجرة اليهودية «المشروعة» وتهاونها في الهجرة «غير المشروعة» ممّا يشكِّل نقضاً لعهود بريطانيا ولا يتفق مع أية تسوية قد يتوصَّل إليها مؤتمر لندن. ٢ ـ الاحتجاج على حكومة الولايات المتحدة. ٣ ـ إرسال مذكَّرة للحكومة البريطانية حول الارهاب اليهودي وانعكاساته السلبية على العرب. ٤ ـ اعتبار الدورة مستمرّة. ٥ ـ إعلان رفض كل مشروع يرمي إلى تقسيم فلسطين. ٦ ـ توصية الحكومات العربية تنفيذ قرار بلودان المتعلّق بالتشريع الزجري بحق الذين يبيعون أراضيهم لليهود أو يسمسرون عليها أو يتحايلون فيها من رعاياها. ٧ ـ توصية الحكومات العربية بالإسراع في مساعدة عرب فلسطين بما خصّصته في موازناتها[١]. وفي ٢٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٧ استأنف مؤتمر لندن أعماله في جوٍّ انعدم فيه التفاؤل بنجاحه. فقد رفضت بريطانيا المشروع العربي وتقدَّمت بمشروع «موريسون» (Morrisson) من جديد بعد إضافة بعض التعديلات عليه لصالح اليهود؛ إلّا أن العرب رفضوه، فقدَّمت بريطانيا مشروعاً جديداً باسم مشروع «بيفن» (Bevin) رفضه العرب أيضاً، كما رفض اليهود من جهتهم جميع المشاريع المطروحة وأصرُّوا على مشروعهم...»[٢]. وأمام هذا الفشل أعلن انتهاء المؤتمر وقرَّرت الحكومة البريطانية عرض القضية أمام هيئة الأمم المتحدة. وبعد انتهاء مؤتمر لندن التأم مجلس جامعة الدول العربية في القاهرة ابتداء من السابع عشر من آذار (مارس) ١٩٤٧ وقد اشترك لبنان بوفد ضمّ رياض الصلح رئيس الحكومة وهنري فرعون وزير الخارجية وكميل شمعون وزير المالية وناظم عكّاري مدير عام رئاسة الحكومة وسامي الخوري وزير لبنان المفوَّض في مصر وحليم أبو عز الدين سكرتير المفوضيّة. وبحث المجلس في تطوُّر القضية الفلسطينية بعد فشل مؤتمر لندن وتمَّ اتخاذ المقرَّرات التالية: ١ ـ معارضة

---

(١) محمد عزة دروزة: حول الحركة العربية الحديثة، المصدر السابق، ج ٤، ص ٧٣. أنظر نصّ القرار (١٤٢) المتعلّق برفض مشروع تقسيم فلسطين والمتَّخذ في الدورة (٥) في الجلسة (١٦) تاريخ ١٢/١٢/١٩٤٦. في: قرارات مجلس جامعة الدول العربية الخاصة بقضية فلسطين... المصدر السابق، ص ٥٦.

(٢) أنظر: «النهار» بتاريخ ١ ـ ٢ شباط (فبراير) ١٩٤٧. و: R. John, S. Hadawi, Op. Cit, Vol. II, pp: 117 - 123.

نقلاً عن حسّان حلّاق: التيّارات السياسية في لبنان ١٩٤٣ ـ ١٩٥٢، ص ٤٥٧. انظر مقترحات الوفود العربية إلى مؤتمر لندن في: ملف وثائق فلسطين، المصدر السابق، ص: ٨٤٩ ـ ٨٥١.

تشكيل لجنة تحقيق دولية من قبل هيئة الأمم كما كان شائعاً آنذاك. ٢ ـ أن يكون بحث القضية في الهيئة على أساس إعلان استقلال فلسطين. ٣ ـ تأليف لجنة لاتخاذ كافة التدابير الضرورية خلال مباشرة القضية تمدّها الحكومات العربية بالأموال اللازمة. ٤ ـ إرسال احتجاج شديد إلى الحكومة البريطانية بصدد الهجرة. ٥ ـ أن تمدّ الحكومات العربية «الهيئة العربية العليا» بالأموال لتنفيذ ما هو مطلوب منها في سبيل القضية[1]. وفي الثامن والعشرين من نيسان (إبريل) ١٩٤٧ انعقدت هيئة الأمم المتحدة وبحثت في القضية، وفي الخامس عشر من أيار (مايو) قرّرت تشكيل لجنة تحقيق دولية بعد سعي حثيث من بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية على الرغم من معارضة المندوبين العرب[2]. زارت اللجنة الدولية المنطقة وكان رأي الحكومات العربية الاتصال بها فاجتمع ممثلوها في بيروت في ٢٠ تموز (يوليو) وأعدّوا مذكّرة إجماعيّة باسمهم تلاها أمام اللجنة في ٢٢ تموز (يوليو) في «صوفر» بلبنان حميد فرنجية وزير الخارجية اللبناني، استنكرت المذكّرة «تحقيق» بعد أن شبعت القضية تحقيقاً وتضمّنت الحجج والمستندات الدولية والتاريخية والطبيعية لعروبة فلسطين وحقّها في الاستقلال والسيادة العربية وفنّدت مزاعم اليهود وقرّرت أنّ الحل الوحيد هو قيام حكومة مستقلّة يتمتّع فيها العرب واليهود بالحقوق والواجبات الدستورية[3]. ويصف بشارة الخوري رئيس الجمهورية اللبنانية الوضع فيقول: «. . وبدأنا نشعر بضغط الدول الكبرى لاقتطاع قسم من الأراضي العربية لتأسيس دولة يهودية. . . أما لجنة التحقيق الدولية فادّعت أنها أتمّت دراستها بسرعة وقفلت راجعة إلى جنيف لمتابعة أعمالها هناك. وبدا لنا أن نشاطها كان

(١) أنظر: مجموعة قرارات مجلس جامعة الدول العربية، ج ١، (١٩٤٥ ـ ١٩٥٥)، ص: ٣٤ ـ ٣٧. جاء في القرار (١٤٩): «لمّا كانت المفاوضات التي وُقّعت مع بريطانيا أخيراً في مؤتمر فلسطين بلندن لم تنته إلى حلٍّ عادل. ولمّا كان قد نتج عن ذلك أن الحكومة البريطانية أعلنت عرض الأمر على منظمة الأمم المتحدة فقد قرّر المجلس أن تباشر الدول العربية هذه القضية أمام المنظمة الدولية بكل ما لديها من وسائل على أساس استقلال فلسطين» ق ١٤٩/د٦/ج ٤، ١٩٤٧/٣/٢٤: نقلاً عن: قرارات مجلس جامعة الدول العربية الخاصّة بقضية فلسطين، المصدر السابق، ص ٥٧.

ـ أنظر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٥ أيار ١٩٤٧ باختيار لجنة تحقيق دولية في: ملف وثائق فلسطين، المصدر السابق، ص: ٨٩٥.

(٢) ضمّت اللجنة الدولية مندوبين عن استراليا وكندا وتشيكوسلوفاكيا وغواتيمالا والهند وهولندا وإيران والبيرو والسويد والأورغواي. أنظر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٥ أيار ١٩٤٧ باختيار لجنة تحقيق دولية في: ملف وثائق فلسطين، المصدر السابق، ص: ٨٩٥.

(٣) أنظر النصّ الحرفي للمذكّرة في: «النهار»، العدد ٣٦٥٢، تاريخ ٢٤ تموز (يوليو) ١٩٤٧. وللمزيد من التفاصيل أنظر التقرير الشهري للوزير البريطاني المفوّض في بيروت بتاريخ ٢٠ آب (أغسطس) ١٩٤٧ في: H. Boswall To F. O. No: E. 767, of 20 August 1947 In F. O. 371/61710/88. نقلاً عن: حسان حلاق: التيّارات السياسية في لبنان ـ ١٩٤٣ ـ ١٩٥٢، ص ٤٦.

شكلياً محضاً وأن رأيها سبق درسها. . . فضعف أملنا بها. .»[1]. وفي أيلول (سبتمبر) ١٩٤٧ نشرت اللجنة تقريرها فجاء مناقضاً لأماني العرب ومحقّقاً لتشاؤمهم[2]. وعلى الأثر اجتمعت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في «صوفر» بلبنان منتصف أيلول (سبتمبر) ١٩٤٧ وقرّرت رفض مقترحات «اللجنة الدولية» وإرسال المذكرات إلى حكومتي الولايات المتحدة وبريطانيا تعلمهما بأن «كل قرار يتخذ بصدد قضية فلسطين دون أن ينصّ على قيام دولة عربية مستقلّة فيها يهدّد بإثارة اضطرابات خطيرة في الشرق الأوسط من شأنها تهديد السلام فيها وأنّ الدول العربية عازمة على تأييد عرب فلسطين في كل ما يقومون به عندئذٍ من أعمال في سبيل الدفاع عن عروبة وطنهم وحرّيتهم واستقلالهم»[3]. كما قرّرت تشكيل لجنة فنيّة تعين كل حكومة مندوباً عنها فيها ومهمّتها معرفة حاجات فلسطين ووسائل دفاعها وتنسيق المعونة المادّية التي تقدّمها الحكومات العربية لها على أن تقدّم تقريرها الأول قبل انعقاد مجلس الجامعة المرتقب[4]. وفي تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٤٧ وعلى هامش اجتماعات مجلس الجامعة المنعقدة في بيروت اجتمعت «اللجنة الفنية» التي قرّرت «اللجنة السياسية» تشكيلها ودرست الموقف على ضوء ما لديها من معلومات وتقارير، وقد مثّل لبنان فيها المقدّم شوكت شقير وشهد فؤاد عمّون مدير الخارجية اجتماعاتها وحتّى أنّ رياض الصلح رئيس الحكومة شهد بعض جلساتها ممّا يؤكّد مدى الاهتمام اللبناني الرسمي بالقضية. وبنتيجة عمل اللجنة أعدّ تقرير مفصّل رفع إلى مجلس الجامعة تضمّن وصفاً دقيقاً للإمكانيات العسكرية لدى المنظّمات اليهودية وما يعانيه العرب على هذا الصعيد وطلب إلى الحكومات العربية حشد بعض قطع من جيوشها على حدود فلسطين وأن تسارع إلى تسليح عرب فلسطين وأن تعمل حالاً على

(١) بشارة الخوري: حقائق لبنانية، مصدر سابق، ج ٣، ص ٥٥.

(٢) اشتمل التقرير على اتفاق أعضاء اللجنة حول وجوب إنهاء الانتداب واستقلال فلسطين وإنشاء إدارة دولية خاصّة للأماكن المقدّسة. وانقسامهم بعد ذلك إلى أكثرية وأقلّية أوصت الأكثرية بتقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية وعيّنت فترة انتقال سنتين تظل بريطانيا فيهما لتنفيذ المشروع ويسمح فيهما بدخول مئة وخمسين ألف يهودي بينما اقترحت الأقلّية قيام حكومتين مستقلّتين استقلالاً ذاتياً يجمعهما اتحاد مركزي ورئاسة دولة واحدة ودستور واحد ورؤية واحدة وأن تتناول سلطة الاتحاد قضايا الدفاع والخارجية والمصالح الاقتصادية المشتركة وأن تنحصر الهجرة اليهودية بالمنطقة اليهودية على أن تكون في نطاق استيعاب تقرّره لجنة مشتركة. . للمزيد من المعلومات حول التقرير أنظر: محمد عزة دروزة ـ حول الحركة العربية الحديثة، ج ٤، ص ٩٦ ـ ٩٧. وكذلك أنظر: Howard M. Sachar: The Rise of Israel. A Documentary Record from The Nineteenth To 1948 - Lodon 1947. pp: 259 - 264.

(٣) اللواء الركن عبد الرزاق الدردري: جامعة الدول العربية والصراع المسلّح العربي ـ الإسرائيلي، شؤون عربية، العدد ١٣، (آذار ـ مارس) ١٩٨٢، ص ٣٢٠.

(٤) أنظر: محمد عزة دروزة ـ حول الحركة العربية الحديثة، المصدر السابق، ج ٤، ص: ٩٩ ـ ١٠١. وكذلك أنظر: يوسف خوري: المشاريع الوحدوية العربية، المصدر السابق، ص ٢٠٤.

تشكيل قيادة عربية عامّة كاملة الأركان لتولّي هذا الأمر. . .»[1]. أما مجلس الجامعة فقد انعقد في السابع من تشرين الأول (اكتوبر) في بيروت ثمّ انتقل إلى «عاليه» بلبنان ووالى اجتماعاته حتى الخامس عشر من الشهر نفسه وفي جلسات سرِّية عقدها رؤساء الوفود العربية تمّ الاتفاق على صيغة عملية جرى عرضها على المجلس فنالت موافقته الإجماعيّة وهي تتضمّن ضرورة أن يعدّ العرب أنفسهم داخل فلسطين وخارجها لمواجهة الحالة الطارئة لا سيَّما إذا انسحبت بريطانيا من فلسطين وأعلنت إنهاء انتدابها عليها[2]. وبناء لمقرّرات مجلس الجامعة تمّ تشكيل لجنة فنّية عسكرية ضمّت مندوبين عن العراق وسوريا ولبنان وفلسطين والأردن مهمّتها تهيئة وتنظيم وسائل الدفاع وتجهيز وتدريب الفلسطينيين مع ما يستتبع ذلك من رصد أموال وتقديم أسلحة وغير ذلك. .»[3]. وبعد الشهر ونصف الشهر تقريباً على اجتماع مجلس جامعة الدول العربية وتحديداً في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧ اتخذت الجمعية العامّة للأمم المتحدة قراراً بتقسيم فلسطين ممهّدة بذلك لإنشاء الوطن القومي اليهودي[4]. وعلى أثر هذا القرار الخطير المرفوض عربياً عقدت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية اجتماعات عديدة في القاهرة في الأسبوع الثاني من شهر كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٧ اشترك فيها لبنان بوفد ترأسه رياض الصلح رئيس الوزراء وحصرت أبحاثها في القضية الفلسطينية. وكان موقف لبنان داخل اللجنة إمداد فلسطين بالمال والرجال والعتاد لتبقى دولة عربية مستقلّة[5].

---

(١) محمد عزة دروزة ـ حول الحركة العربية الحديثة، المصدر السابق، ج ٤، ص: ١٠٢ ـ ١٠٣. أنظر: H. Boswall To F. O. No. E. 11425, of 300 ct. 1947, In F. O. 371/61710/88.

نقلاً عن حسّان حلّاق: التيّارات السياسية في لبنان (١٩٤٣ ـ ١٩٥٢)، ص ٤٦٥.

(٢) أنظر نص القرارات في: محمد عزة دروزة ـ حول الحركة العربية الحديثة، المصدر السابق، ج ٤، ص ١٠٣. وأيضاً في: يوسف خوري: المشاريع الوحدوية العربية، المصدر السابق، ص ٢٠٥.

ـ يذكر هاني الهندي في مؤلّفه: «جيش الإنقاذ ـ دار القدس ـ بيروت ١٩٧٤» ص ١٩: «إن اجتماع مجلس الجامعة هذا جرى في غياب ممثّل عن فلسطين. ولكن مفتي فلسطين الحاج أمين الحسيني فاجأ المجتمعين حين وصل سرّاً إلى بيروت وأحدث أزمة عندما دخل عليهم. . . ولكن الديبلوماسية اللبنانية المشهورة بمرونتها منذ تلك الأيام استطاعت أن تلعب دور التهدئة فأقنع رياض الصلح مندوبي العراق والأردن صالح جبر وتوفيق أبو الهدى بعدم الانسحاب والقبول بمشاركة الحسيني».

ـ في مقابلة شخصيّة معه بتاريخ ١٩٨٦/٨/٢٢ أكّد لي السفير حليم أبو عز الدين أن الجلسات السرِّية التي كانت تعقد في نطاق جامعة الدول العربية لم تكن تختلف عن الجلسات العلنية إلاّ أن الهدف منها كان تغطية عجز الجامعة وطمس الخلافات العربية وتجديد ثقة الرأي العام العربي في هذه المؤسَّسة.

(٣) مثّل لبنان في «اللجنة الفنّية العسكرية» المقدَّم شوكت شقير.

(٤) أنظر نص القرار في: دروزة ـ حول الحركة العربية الحديثة، ج ٤، ص: ١١٥ ـ ١١٦. وكذلك في: Sami Musallan: United nations Resolutions On Palestine 1947 - 1972, Beirut: 1974. pp: 3 - 4.

(٥) بشارة الخوري: حقائق لبنانية، ج ٣، ص: ٨٠ ـ ٨١.

وفي ختام الاجتماعات أذاعت اللجنة السياسية باسم الحكومات العربية بياناً خطيراً بتاريخ السابع عشر من كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٧ جاء فيه: «إنَّ حكومات دول الجامعة العربية تقف صفّاً واحداً في جانب شعوبها في نضالها لدفع الظلم عن إخوانهم العرب وتمكينهم من الدفاع عن أنفسهم ولتحقيق استقلال فلسطين ووحدتها» وأن التقسيم باطل من أساسه وأن الذين عملوا على تقسيم فلسطين يتحمّلون وحدهم مسؤولية الفتن والاضطرابات التي أثاروها وأنه بعد إغلاق أبواب الحقّ حتّى في الأمم المتحدة فإنَّ العرب وطّدوا العزم على خوض المعركة التي حُملوا عليها. . .[1]. وفي لبنان وبعد أيام معدودة على صدور قرار التقسيم عقد المجلس النيابي جلسة بتاريخ ٥ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٧ خصّصها للبحث في القضية الفلسطينية وتطوُّراتها. وقد تكلّم عدد كبير من النواب فندّدوا بقرار التقسيم وبالسياسة المناهضة للعرب وأيّدوا تأييداً مطلقاً حقوق الشعب الفلسطيني الشقيق وأبدوا رغبة صادقة في دعمها[2]. كما تكلّم رياض الصلح رئيس الوزراء فأيّد ما جاء في كلمات النواب الخطباء وحدّد خطّة حكومته قائلاً: «إن خطّة الحكومة صريحة ظاهرة لا يعتورها شكّ ولا تردّد فهي بالنسبة لاعتبارات لبنانية خاصّة ولاعتبارات عربية عامّة بالنسبة لحياة لبنان ومستقبله القومي. ليس فقط عدم الاعتراف بهذا القرار الجائر بل رفضه رفضاً تامّاً، بل خطّة الحكومة الجهاد في سبيل عدم تنفيذه. . .»[3]. وفي ختام الجلسة وافق المجلس النيابي بالإجماع على مشروع قانون مقدَّم من الحكومة يقضي بفتح اعتماد إضافي قدره مليون ليرة لمساعدة عرب فلسطين. وكذلك على اقتراحين نيابيين الأول برفض قرار التقسيم والعمل على محاربته والثاني التبرُّع براتب شهر من قبل النواب والوزراء إلى صندوق إعانة فلسطين[4]. ثمَّ عاد مجلس النواب إلى الاجتماع في التاسع والعشرين من كانون الأول

---

(١) أنظر نصّ البيان في: محمد عزة دروزة، المصدر السابق، ج ٤، قسم الملاحق، ص: ٢٩ ـ ٣٠.

(٢) أنظر: مضبطة الجلسة العاشرة لمجلس النواب اللبناني المنعقدة في ٥ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٧، ص: ٣١١ ـ ٣٢٧.

(٣) المصدر السابق والجلسة نفسيهما، ص ٣٢٤.

(٤) جاء نصّ مشروع القانون المقدَّم من الحكومة على الوجه التالي: «المادة الأولى ـ يفتح اعتماد إضافي قدره/ ١٠٠٠٠٠٠/مليون ليرة لبنانية في البند ١١ (جديد) مساعدة عرب فلسطين من الفصل الأول من الباب السادس (وزارة الخارجية من موازنة سنة ١٩٤٧ الحالية).

ـ المادة الثانية ـ يغطّى الاعتماد الإضافي المفتوح بموجب المادة الأولى بإضافة /١٠٠٠٠٠٠/مليون ليرة لبنانية إلى البند ١٨ (المصالح المشتركة) من موازنة الواردات سنة ١٩٤٧ الحالية».

أمّا الاقتراح المتعلّق برفض التقسيم فجاء على الوجه التالي: «إن مجلس النواب: يعلن أن القرار بتقسيم فلسطين قد صدر عن هيئة لا صلاحية لها، وأنه غير ملزم ويقرّر عدم الاعتراف به ورفض كل ما ينتج عنه أو يتفرَّع منه مؤكّداً تمسُّك لبنان بعروبة واستقلال فلسطين واستعداده للبذل والتضحية في سبيل الدفاع عنها. ويدعو الحكومة لاتخاذ التدابير والإجراءات السريعة بالاتفاق مع الدول العربية. بيروت في ٥ كانون الأول ١٩٤٧. الإمضاءات:

(ديسمبر) ١٩٤٧ أي بعد اجتماعات اللجنة السياسية للجامعة العربية في القاهرة فأدلى رئيس الوزراء بنتائج أبحاث القاهرة حيث لقي التأييد التام من قبل المجلس[١].

نائب جبل لبنان أمين نخلة ـ نائب بيروت حبيب أبي شهلا ـ نائب جبل لبنان جورج زوين ـ نائب البقاع شبلي آغا العريان ـ نائب جبل لبنان فيليب تقلا ـ نائب الجنوب يوسف الزين ـ نائب بيروت حسين العويني ـ نائب بيروت سامي الصلح ـ نائب جبل لبنان أحمد البرجاوي». وجاء نصّ اقتراح التبرُّع براتب شهر إلى صندوق إعانة فلسطين كما يلي: «لمَّا كنا نعتقد أن قضية فلسطين هي من صميم القضية اللبنانية ولمَّا كان يتوجَّب علينا إعطاء الأمثولة الحسنة والإقدام على عمل حيّ ماديّ في سبيل فلسطين. ومن جهة أخرى لمَّا كانت بعض الدول الأجنبية وقفت موقفاً شريفاً من قضية عرب فلسطين فإنَّني أقترح على مجلسكم الكريم: أولاً ـ أن يقرِّر كلٌّ منّا من وزراء ونواب دفع معاش شهر كامل يقدَّم إلى صندوق إعانة فلسطين. ثانياً ـ أن نسجِّل شكراً جزيلاً لجميع الدول الأجنبية التي كانت بجانب الحق في قضية عرب فلسطين عندما عرضت على مجلس الأمم المتحدة. بيروت في ٥ كانون الأول سنة ١٩٤٧. الإمضاء: جوزيف اسكاف، إبراهيم عازار»، مضبطة الجلسة العاشرة لمجلس النواب اللبناني المنعقدة في ٥ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٧، ص: ٣٢٥ ـ ٣٢٧.

(١) أنظر مضبطة الجلسة الحادية عشرة لمجلس النواب اللبناني بتاريخ ٢٩ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٧، ص: ٣٢٩ ـ ٣٤١.

الفصل الثالث:

مساعدة البلدان العربية غير المستقلّة على التحرُّر من سيطرة الاستعمار

لدى مراجعة ميثاق جامعة الدول العربية وملاحقه يتبيّن لنا بوضوح أنَّه لم يشر صراحة إلى حقِّ البلدان العربية غير المستقلّة في الحصول على استقلالها وتقرير مصيرها ولا إلى التزام محدَّد من قِبَل الجامعة نحو هذه البلدان. فالمادة الثانية من الميثاق التي حدّدت أهداف الجامعة جاء نصّها عامّاً ولم تذكر أن من بين أهدافها دعم حركات التحرّر في البلدان العربية الأخرى حتى تصل إلى الاستقلال التام[١]. والمادة الرابعة نصّت على حقِّ هذه البلدان في المشاركة في اللجان الدائمة التابعة لمجلس الجامعة ولكن بصورة اختيارية[٢]. غير أن الملحق الخاص بالتعاون مع البلاد العربية غير المشتركة في مجلس الجامعة تدارك إلى حدٍّ ما القصور في هذه المسألة حين نصَّ على ضرورة تعاون المجلس معها إلى أبعد مدى والعمل على «.. إصلاح أحوالها وتأمين مستقبلها بكل ما تهيِّئه الوسائل السياسية من أسباب»[٣].

هذه باختصار أهمّ أحكام ميثاق جامعة الدول العربية بشأن استقلال الأقطار العربية الأخرى. إلَّا أنَّ هذه الأحكام النظرية العامة لم تحل دون قيام جامعة الدول العربية بدور نشط في هذا الصدد تمثّل في مناصرة حركات التحرّر العربية وتبنّي قضاياها الوطنية ومطالبها حيال الدول الاستعمارية. ولبنان لم يكن بعيداً عن دور الجامعة هذا فقد أدّى قسطه على أكمل وجه وشارك في جميع قرارات الجامعة وتبنّاها وعمل ما في وسعه على تنفيذها وتحقيق

(١) جاء النصّ على الوجه الآتي: «النظر بصفة عامّة في شؤون البلاد العربية ومصالحها».
(٢) جاء نصّ المادة الرابعة من الميثاق: «يجوز أن يشترك في اللجان المتقدِّم ذكرها أعضاء يمثِّلون البلاد العربية الأخرى ويحدِّد المجلس الأحوال التي يجوز فيها اشتراك هؤلاء الممثِّلين وقواعد التمثيل...».
(٣) أنظر النصّ الكامل للملحق الخاص بالتعاون مع البلاد العربية غير المشتركة في مجلس الجامعة في قسم الملاحق ـ ملحق رقم (٥).

أماني البلدان العربية غير المستقلّة في نيل الاستقلال والتحرّر. والبلدان التي سيتناولها بحثنا هي: ليبيا ـ تونس ـ مراكش ـ الجزائر ـ السودان ـ عمان ـ جنوب اليمن. وسوف يكون البحث في سياقين: الأول موقف الجامعة ومعها لبنان، والثاني الموقف داخل لبنان من بعض هذه القضايا وهو واحد منها جميعاً.

ليبيا: دعم لبنان نضال شعب ليبيا في سبيل الاستقلال والتحرّر، واشترك فعلياً في جميع الأعمال التي قامت بها جامعة الدول العربية على هذا الصعيد. فقد اشترك في صنع كل القرارات المتخذة من قبل الجامعة للوصول بالشعب الليبي إلى أهدافه الوطنية فلم تفوته فرصة في دعم القضية الليبية لا في الأمم المتحدة ولا في العواصم الغربية المعنيّة ولا في غيرها. وسوف أعرض هنا بإيجاز لتاريخ هذه القضية من خلال دور الجامعة العربية فيها والذي هو يمثّل دور دولها ومن بينها لبنان. حين أنشئت جامعة الدول العربية في العام ١٩٤٥ كانت ليبيا تُحكم حكماً عسكرياً من قبل البريطانيين والفرنسيين مناصفة فكان يتولّى البريطانيون إدارة برقة وطرابلس والفرنسيون إدارة فزان. وبالمقابل كان الليبيون بمختلف فئاتهم وأحزابهم قد وضعوا لأنفسهم بعد الحرب العالمية هدفاً واحداً وهو الاستقلال التام ووحدة البلاد وحدة شاملة تحت إمارة السيد محمد إدريس السنوسي. وأول عمل قامت به الجامعة العربية كان أن أرسلت أمانتها العامة في ٢٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٥ عقب انتهاء الحرب مباشرة مذكّرة إلى مؤتمر وزراء خارجية الدول الكبرى في لندن باسمها وبالنيابة عن جميع الدول الممثّلة فيها تضمّنت رفض أية فكرة ترمي إلى تقسيم البلاد مناطق نفوذ أو وضعها تحت الوصاية «وتتلخّص رغبة الشعب العربي الليبي في بقاء بلاده موحّدة وأن تترك له الحرّية في إدارة شؤونه وأن تصبح ليبيا عضواً في جامعة الدول العربية وأنّ أيّ حلٍّ لا يحقّق هذه الأماني سيؤدّي إلى خيبة أمل مريرة ليس في ليبيا فحسب بل وفي أنحاء العالم العربي أجمع»[1].

وفي بدايات العام ١٩٤٦ وعندما ظهرت بعض الدلائل التي تشير إلى نيّة الدول الكبرى في تقسيم ليبيا قرّر مجلس الجامعة إرسال مذكّرة في ١٨ نيسان (إبريل) إلى الدول التي ستشارك في مؤتمر الصلح مع إيطاليا رفض فيها إعادة أيّ ارتباط لإيطاليا في ليبيا وأكّد على حقّ الشعب الليبي في تقرير مصيره عن طريق الاستفتاء الحرّ تحت إشراف الأمم المتحدة والجامعة العربية. وجاء في المذكّرة أيضاً: «وتعتقد الجامعة أنّ واجبها لا يقتصر على معاضدة فريق من الدول العربية لتحقيق حرّيته ولكنّها كمؤسّسة تقوم أصلاً لحفظ السلام في العالم

(١) مجلّة «شؤون عربية» العدد ١٣ آذار (مارس) ١٩٨٢، من بحث لأحمد طربين بموضوع: إنجازات جامعة الدول العربية في دعم الاستقلال السياسي للأقطار العربية، ص ٣٥٥.

العربي توقن أنّ أي قرار يتخذ ضد رغبة الشعب الليبي الذي تؤيّده الشعوب العربية الشقيقة سيكون على التحقيق عاملاً خطيراً في إثارة الاضطراب والفوضى بل وإشعال الحرب»[1]. وبعد بضعة أسابيع (٢٨ و٢٩ أيار (مايو) ١٩٤٦) اجتمع ملوك العرب ورؤساؤهم في «انشاص» بدعوة من مصر وبحثوا في القضية الليبية وأصدروا قراراً بشأنها قالوا فيه إنهم «تناولوا بالبحث مسألة طرابلس وبرقة وفزان ووجدوا أنفسهم متفقين تمام الاتفاق على أن استقلال هذه البلاد أمر طبيعي وعادل وأن حكوماتهم متّفقة على ضرورته لأمن مصر والبلاد العربية. وإن جامعة الدول العربية التي قضى ميثاقها برعاية شؤون العرب ومصالحهم يجب أن تهيّء الأسباب لهذا الاستقلال وأن تتعهّد بادىء الأمر بالرعاية اللازمة ظهور حكومة عربية في تلك البلاد ومعاونتها أدبياً ومادياً حتى تستطيع النهوض بمسؤوليتها داخلاً وخارجاً كعضو من أعضاء جامعة الدول العربية»[2]. وعندما تناهى إلى مجلس الجامعة المنعقد في «بلودان» (٨ ـ ١٢ حزيران «يونيو») أن وزراء خارجية الدول الكبرى (الولايات المتحدة ـ فرنسا ـ بريطانيا ـ إيطاليا) قرّروا إرسال وفد يمثّل دولهم إلى ليبيا للتعرّف على رغبات أهلها أرسل المجلس برقية إلى الوزراء المذكورين أشار فيها إلى ضرورة تمثيل الجامعة العربية في الوفد المذكور[3]. وفي ٦ آذار (مارس) ١٩٤٨ وصلت لجنة التحقيق إلى ليبيا وقامت بعملها وأعدّت تقريراً رفعته إلى الوزراء الأربعة الذين لم يتفقوا حوله مما دفعهم إلى إحالة القضية إلى الأمم المتحدة. وجرى بعد ذلك عرض القضية على الأمم المتحدة لأوّل مرة في نيسان (إبريل) ١٩٤٩ حيث اشتركت الدول العربية والأمانة العامّة للجامعة في الدفاع عن ليبيا ومحاربة مشاريع إيطاليا والدول الاستعمارية الأخرى. وفي هذه الفترة ظهر تفاهم بين بريطانيا وفرنسا وإيطاليا واتفقت هذه الدول على تقسيم البلاد بحيث تترك برقة لبريطانيا وطرابلس لإيطاليا وفزان لفرنسا حتى عام ١٩٥١ على أن تخضع الأجزاء الثلاثة لوصاية دولية مؤلّفة من ممثّلي الدول الثلاث إضافة إلى الولايات المتحدة ودولة عربية[4]. لكن هذا المشروع

(١) مجموعة قرارات مجلس جامعة الدول العربية، ج ١ ـ (١٩٤٥ ـ ١٩٥٥)، القرار (٤١)، الدورة (٣)، الجلسة (٨)، تاريخ ٦/٤/١٩٤٦، ص ١٣.

(٢) محمد علي رفاعي: الجامعة العربية وقضايا التحرير، القاهرة ١٩٧٢، ط ٢، ص ٢٨. انظر: مؤتمرات القمّة العربية ـ قراراتها وبياناتها ١٩٤٦ ـ ١٩٨٥ ـ الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، إعداد مكتب الأمين العام، مركز التوثيق والمعلومات، تونس ١٩٨٧، ص ٢٠، (القرار رقم ٩).

(٣) مجموعة قرارات مجلس جامعة الدول العربية، ج ١، (١٩٤٥ ـ ١٩٥٥)، القرار (٥٩)، الدورة (٤)، الجلسة (٣)، ١٠/٦/١٩٤٦، ص ١٦.

(٤) أحمد طربين، المرجع السابق، ص ٣٥٦، جاء في قرار مجلس الجامعة رقم (٢٣٩): «يقرّر المجلس إرسال مذكّرة إلى الدول العربية تتضمّن ضرورة المطالبة بالاستقلال لليبيا فإذا هزمت الدول العربية في موقفها هذا وكان الاتجاه إلى وضع هذه البلاد تحت الوصاية فيرى أن تكون الوصاية في هذه الحالة للدول العربية أو أن تشترك فيها الدول العربية»، مجموعة قرارات مجلس جامعة الدول العربية، ج ١، (١٩٤٥ ـ ١٩٥٥)، القرار (٢٣٩)، الدورة (١٠)، الجلسة (٣)، تاريخ ٢١/٣/١٩٤٩، ص ٥٢.

الاستعماري أحبطه نضال الشعب الليبي وجهود الجامعة العربية. وهكذا اضطرَّت إيطاليا للعودة للأمانة العامّة لجامعة الدول العربية والتفاوض معها بهدف الوصول إلى حلّ. وبالفعل أرسلت الأمانة العامة في ١٤ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٩ مذكِّرة إلى الدول العربية وبعض الزعماء الليبيين تعلمهم فيها بمشروع قدَّمته إيطاليا للأمانة العامة يستند على التخلّي عن المطالبة بأي نوع من الوصاية أو السيطرة في ليبيا. وعلى ضوء ذلك عرض على الجمعية العامّة للأمم المتحدة قرار بإعلان استقلال ليبيا على ألاّ يتأخَّر إنجاز هذا الاستقلال عن أول كانون الثاني (يناير) ١٩٥٢. وفي ٢٨ آذار (مارس) ١٩٥٣ وافق مجلس الجامعة العربية بالإجماع على قبول ليبيا عضواً في الجامعة[1].

تونس: وكما أيَّد لبنان قضية شعب ليبيا أيَّد قضية شعب تونس وعمل داخل الجامعة وخارجها في دعمها حتى تحقَّق لتونس الاستقلال والانضمام إلى جامعة الدول العربية. ويمكن أن نستعرض هنا بإيجاز المواقف التي وقفتها الجامعة ومعها لبنان في دعم هذه القضية. في عام ١٩٠٨ تألَّف في تونس حزب «تونس الفتاة» الذي نادى بالاستقلال وإنهاء الاحتلال الفرنسي، ولكن الفرنسيين حلّوه في عام ١٩١١. بعد ذلك ألّف الوطنيون «الحزب الحرّ الدستوري» وتابعوا من خلاله الكفاح من أجل الاستقلال. ثم انقسم هذا الحزب على نفسه فتشكّل «الحزب الحرّ الدستوري الجديد» الذي فرَّ زعيمه الحبيب بورقيبة في نيسان (إبريل) ١٩٤٥ من تونس إلى القاهرة بهدف الحصول على تأييد الدول العربية المستقلّة، فقابل الأمين العام للجامعة وقدَّم له مذكِّرة بشأن القضية التونسية[2]. وفي آب (أغسطس) ١٩٤٦ عقد الحزب مؤتمراً وطنياً كبيراً رفض فيه نظام الحماية المفروض على تونس وأكّد على صفة تونس العربية وتصميمها على السير في طريق النضال حتى يتحقّق لها الاستقلال والانضمام إلى جامعة الدول العربية. وابتداء من العام ١٩٤٧ بدأ الحبيب بورقيبة يمارس نشاطه من خلال مكتب المغرب العربي بالقاهرة. وشهد العام ١٩٥٢ حوادث مؤلمة وأعمال عنف قام بها الجيش الفرنسي ضدّ الوطنيين ممَّا دفع رؤساء الوفود العربية في الأمم المتحدة والأمين العام للجامعة العربية إلى بذل المساعي لدى رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة بهدف الدعوة للقضية التونسية[3]. وفي ٢٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٢ أصدر مجلس الجامعة العربية قراراً جاء

(١) مجموعة قرارات مجلس جامعة الدول العربية، ج ١، (١٩٤٥ ـ ١٩٥٥)، القرار (٤٩٧)، الدورة (١٨)، الجلسة (١)، تاريخ ١٩٥٣/٣/٢٨، ص ١١٠.

(٢) انظر: شارل اندري جوليان، إفريقيا الشمالية تسير، ترجمة المنجي سليم، الدار التونسية للنشر، تونس ١٩٧٦، ص: ٨٧ ـ ١٢٤. وكذلك انظر: علال الفاسي: الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، القاهرة ١٩٤٨، ص: ٥٠ ـ ٩٢.

(٣) أحمد طربين، المرجع السابق، ص ٣٥٨..

فيه: «يوافق المجلس على قرار اللجنة السياسية الآتي: (١) توصي اللجنة السياسية بأن يرسل رئيس المجلس باسم جامعة الدول العربية برقيّة إلى باي تونس يعبِّر فيها عن عطف دول الجامعة العربية على القضية التونسية وتأييدها للشعب التونسي في كفاحه لنيل حرّيته واستقلاله. (٢) توصي اللجنة السياسية كذلك بأن تعمل وفود الدول العربية لدى الجمعية العامة للأمم المتحدة على أن يتيسَّر للوفد التونسي بسط القضية والدفاع عن حقوق تونس أمام اللجنة السياسية التابعة للجمعية العامة»[1]. وفي ١٦ تشرين الأوّل (أكتوبر) ١٩٥٢ أقرَّت الجمعية العامة إدراج القضية التونسية وأحالتها على اللجنة السياسية، وقد صدر قرار في ١٧ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٢ يمثِّل حلاً وسطاً. وفي الدورة الثامنة للجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٥٣ جرت محاولة عرض القضية على الجمعية العامّة وإصدار قرار جديد، غير أنَّ مشروع القرار هذا لم ينل الأصوات المطلوبة[2]. وفي هذه الآونة اجتمع مجلس الجامعة العربية واتخذ قراراً هامّاً بالنسبة للحالة الداخلية في المغرب العربي عموماً وفي تونس خصوصاً جاء فيه: «يقرِّر المجلس الموافقة على قرار اللجنة السياسية الآتي: ترى اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية على ضوء ما تجمَّع من معلومات عن التطوُّرات الأخيرة في شمال إفريقيا إنشاء صندوق لتلقّي مساهمة الحكومات العربية والحكومات الصديقة وتبرُّعات المنظمات والأفراد بقصد مؤازرة وإسعاف أبناء هذا الجزء العزيز من الوطن العربي تشرف عليه لجنة فرعية تضع القواعد للصرف منه على أن تتكوَّن إلى جانب تلك اللجنة هيئة تضمّ ممثِّلي جميع الهيئات المغربية بقصد التعاون على تحقيق أهداف ذلك الصندوق على أحسن وجه في أسرع وقت»[3]. وعلى ضوء هذا القرار عملت الأمانة العامة للجامعة على لمِّ شمل الأحزاب المغربية وتوحيد نضالها من أجل المغرب العربي كلّه. وبالفعل صدر ميثاق لجنة تحرير المغرب العربي في ٤ نيسان (إبريل) ١٩٥٤ وقَّعه ممثِّلو الأحزاب المغربية في دار الأمانة العامة لجامعة الدول العربية[4]. وفي الثاني من حزيران (يونيو) ١٩٥٥ وُقِّع اتفاق نهائي بين فرنسا وتونس اعترفت فيه فرنسا بالاستقلال الداخلي لتونس مع حماية المصالح الفرنسية. غير أن الاضطرابات الشعبية التي قامت في تونس احتجاجاً على ما تبقّى من النفوذ الفرنسي أدَّت إلى تعديل الاتفاق بإضافة بروتوكول خاص عليه وُقِّع بتاريخ ٢٠ آذار (مارس) ١٩٥٦ اعتبر

(١) مفيد محمود شهاب: جامعة الدول العربية ـ ميثاقها وإنجازاتها، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٨، ص ١٢٨. انظر أيضاً: مجموعة قرارات مجلس جامعة الدول العربية، ج ١، (١٩٤٥ ـ ١٩٥٥)، القرار (٤٦٩)، الدورة (١٦)، الجلسة (٥)، تاريخ ١٩٥٢/٩/٢٣، ص ١٠٤.

(٢) أحمد طربين، المرجع السابق، ص ٣٥٨.

(٣) مجموعة قرارات مجلس جامعة الدول العربية، القرار(٥٩٩)، الدورة (٢٠)، الجلسة (٤)، تاريخ ١٩٥٤/١١/١٩، ص: ١٤٠.

(٤) أحمد طربين: إنجازات جامعة الدول العربية، ص ٣٥٩.

إعلاناً رسمياً بالاستقلال. وفي ٢٥ آذار (مارس) جرت انتخابات عامّة أعقبها في ١٥ نيسان (إبريل) تأليف الحبيب بورقيبة الوزارة الاستقلاليّة الأولى. وفي ٢٥ تموز (يوليو) ١٩٥٧ أعلنت الجمهورية في تونس وعزل الباي سيدي الأمين واختير الحبيب بورقيبة كأوّل رئيس للجمهورية. وفي أوّل تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٨ انضمّت تونس إلى جامعة الدول العربية.

المغرب: بينما كانت المشاورات في عام ١٩٤٤ تجري لتأسيس جامعة الدول العربية كانت الحركة الوطنية المناوئة للحماية الفرنسية في مراكش (المغرب) تبلغ الذروة بتأليف «حزب الاستقلال» الذي جمع شمل القوى الوطنية المطالبة بالاستقلال التام(١). ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية والأمور تزداد تأزُّماً بين السلطان محمد بن يوسف(الملك محمد الخامس فيما بعد) والمقيم الفرنسي «الجنرال جوان» (G. John) بعد أن أصبح السلطان محور الحركة الوطنية ضد الفرنسيين. وفي أوائل العام ١٩٥١ طلب «جوان» من السلطان أن يعزل الوزارة ويتبرّأ من حزب الاستقلال ويطرد كبار الموظفين المتصلين بالحركة الوطنية وإلّا فعليه التنازل عن العرش(٢). وعلى الرغم من تلبية السلطان لبعض المطالب الفرنسية فقد أمر «جوان» قوّاته باكتساح البلاد وإرهاب أهلها وحلّ حزب الاستقلال متّهماً إيّاه بإثارة القلاقل واعتقل زعماءه وعطّل صحفه. وعلى الأثر قرّر مجلس جامعة الدول العربية في ١٠ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥١ أن تقدّم دول الجامعة مذكّرة إلى الحكومة الفرنسية بصيغة موحّدة تطلب فيها تسوية الأمر في مراكش. كما قرّر الاتصال ببعض الدول للتوسُّط لدى فرنسا لحلّ المسألة المراكشية حلاً عادلاً. وفي حال فشل المساعي المشار إليها فإنّ دول الجامعة سوف تطلب إدراج القضية في جدول أعمال الجمعية العامّة في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥١(٣). وعندما أقدمت السلطات الفرنسية في ٢٠ آب (أغسطس) ١٩٥٤ على نفي السلطان وأسرته إلى جزيرة كورسيكا ثم إلى جزيرة مدغشقر دُعي مجلس الجامعة لاجتماع عاجل لبحث التطوّرات الخطيرة في مراكش وتونس، حيث أصدر قراراً شديد اللهجة جاء فيه: «.. وإنّ جامعة الدول العربية التي تعتبر القضية المراكشية قضية عربية تهدف إلى الحرّية والاستقلال تستنكر أشدّ الاستنكار هذا العدوان على السيادة المراكشية. ويرى مجلس الجامعة أنّ هذا التدبير الجائر يتجافى مع ميثاق الأمم المتحدة فضلاً عمّا فيه من انتهاك صريح للمعاهدات الدولية الخاصة بمراكش، وأنّ دول الجامعة العربية التي تحرص على رعاية الأماني الوطنية للشعب

(١) شارل اندري جوليان: إفريقيا الشمالية تسير، ص ٣٧٩. أنظر نصّ المذكّرة التي رفعها «حزب الاستقلال» المغربي بتاريخ ٨ آذار (مارس) ١٩٤٥ إلى مؤتمر الوحدة العربية المنعقد في القاهرة في: علال الفاسي: الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، ص: ٤٩٢ - ٤٩٦.

(٢) شارل اندري جوليان، المرجع السابق، ص ٤١٢.

(٣) مجموعة قرارات مجلس جامعة الدول العربية، ج ١، (١٩٤٥ - ١٩٥٥)، القرار (٣٨٧)، الدورة (١٥)، الجلسة (٢)، تاريخ ١٠/١٠/١٩٥١، ص: ٨٤ - ٨٥.

المراكشي الشقيق تعلن أنّها لا تعترف بأيّ حالٍ من الأحوال بالأوضاع غير الشرعية التي فرضتها السلطات الفرنسية على مراكش»(١). وفي ٢٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٤ بحث مجلس الجامعة مجدّداً المسألة المراكشية واتخذ بعض القرارات السرّية لمعالجتها كما قرّر إنشاء صندوق تموّله الحكومات الأعضاء للإنفاق على القضيّة(٢). وبفضل الجهود العربية في الأمم المتحدة أصدرت الجمعية العامّة قراراً يؤيّد الأماني المراكشية ويطالب بتسوية مرضية للقضية(٣). ونتيجة لهذه الجهود السياسية وبفضل الثورة الوطنية التي عمّت البلاد أجبرت فرنسا على التفاوض مع الحركة الوطنية وإعادة السلطان المنفي محمد بن يوسف في ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٥ حيث تولّى بنفسه مفاوضة الرئيس الفرنسي. وأخيراً تكلّلت المفاوضات بالنجاح واعترفت فرنسا بحقوق مراكش الوطنية. وفي الأول من تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٨ انضمّ المغرب إلى جامعة الدول العربية.

الجزائر: كانت قضية استقلال الجزائر كغيرها من قضايا المغرب العربي في طليعة اهتمامات دول الجامعة العربية ومن بينها لبنان من خلال هذه المؤسَّسة الإقليمية. ففي مطلع حياة الجامعة أجرت القوات الفرنسية مذبحة رهيبة في ولاية قسنطينة سقط فيها ثلاثون ألف شهيد على أثر قيام الشعب الجزائري بالعديد من المظاهرات يوم ٨ أيار (مايو) ١٩٤٥ بمناسبة احتفال العالم بعيد النصر على النازية والفاشية حيث حملت الأعلام الوطنية في مدينة «سطيف»(٤). وأمام هذه المجازر قابل في ٢٠ حزيران (يونيو) الأمين العام للجامعة الوزير الأميركي المفوَّض في القاهرة لبحث الموضوع وكان أن صدرت التعليمات إلى السفير الأميركي في باريس بلفت نظر وزير خارجية فرنسا إلى هذه الحالة(٥). كما أصدر مجلس الجامعة قراراً يعهد فيه للأمانة العامة «باتخاذ التدابير اللازمة للقيام بمساعٍ سياسية لتخفيف العسف والاضطهاد والويلات التي تنزل بإخواننا العرب في شمال إفريقيا»(٦). كذلك درس مؤتمر

(١) أحمد طربين: إنجازات جامعة الدول العربية، المرجع السابق، ص ٣٦٣. وأيضاً: مفيد شهاب: جامعة الدول العربية - ميثاقها وإنجازاتها، ص ١٣٣.

(٢) مجموعة قرارات مجلس جامعة الدول العربية، ج ١، (١٩٤٥ - ١٩٥٥)، القرار (٧٢٠)، الدورة(٢٠)، الجلسة (٨)، تاريخ ٢٧/١/١٩٥٤، ص ١٧٦.

(٣) انظر: الجامعة العربية وقضايا التحرير، محمد علي رفاعي، المرجع السابق، ص: ١٣٦ - ١٤٠.

(٤) انظر: Jacques Jurquet: La Révolution nationale Algérienne et Le parti communiste Français, Ed. du Centenoire. Paris 1979, pp. 284-301.

(٥) محمد علي رفاعي: الجامعة العربية وقضايا التحرير، ص: ٨٤ - ٨٥.

(٦) مجموعة قرارات مجلس جامعة الدول العربية، ج ١، (١٩٤٥ - ١٩٥٥)، القرار (١٧)، الدورة (٢)، الجلسة (١٢)، تاريخ ٤/١٢/١٩٤٥، ص ٨.

ملوك ورؤساء العرب في «إنشاص» الموضوع ورأى وجوب السعي لحرية الشعوب العربية التي لم تتحرَّر بعد[1]. ثم توالت بعد ذلك القرارات الصادرة عن الجامعة والخاصّة بشمال إفريقيا والتي تدعم حقوق الشعب العربي في تلك الأقطار. وفي شباط (فبراير) ١٩٤٨ أصدر مجلس الجامعة قراراً أسف فيه لعدم اتجاه الدول المسيطرة لتمكين المغاربة من تحقيق أهدافهم الوطنية وعبّر عن دعمه الكامل ومساندته للشعوب العربية في أقطار المغرب العربي وبذل كل معونة ممكنة لهم[2]. وتشكَّلت في الأمانة العامة لجنة باسم «اللجنة السياسية القانونية لبحث شؤون المغرب العربي» أعدَّت دراسات مطوَّلة عن المغرب العربي وقضاياه، وذلك في الفترة بين ٢٨ آب (أغسطس) ١٩٥٠ و١٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٥١. وفي ٣ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥١ وبعد أن اجتمعت اللجنة السياسية إلى مندوبي الجزائر وتونس واستمعت إليهما في شرح قضيتي البلدين أعلن أنَّ دول الجامعة سوف تعمل وفقاً لميثاقها على تأسيس مستقبل البلدين بكلّ الوسائل السلميّة، وفي ١٩ نيسان (إبريل) ١٩٥٣ أصدر مجلس الجامعة توصية تقضي بإثارة موضوع الجزائر أمام اللجنة الثالثة التابعة للأمم المتحدة مع تكليف الأمانة العامة بإعداد ملف كامل عن مختلف شؤون الجزائر لوضعه تحت تصرُّف الوفود العربية عند عرض القضية[3]. وفي ٤ حزيران (يونيو) ١٩٥٤ وجَّهت الجامعة العربية بياناً إلى الرأي العالمي ضمَّنته قلقها البالغ من الوضع السائد في البلاد نتيجة أعمال القمع والعنف التي تنفِّذها القوات الفرنسية ضد الشعب الجزائري[4]. ومع نشوب الثورة الجزائرية في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٤ أذاعت الأمانة العامة بياناً إضافياً جاء فيه: كانت الشعوب العربية التي حجبت عنها خصائص استقلالها وسيادتها محلّ عناية منشئي جامعة الدول العربية فاتفقت كلمة واضعي ميثاقها على الاهتمام بشؤون هذه الشعوب ونصرتها وشدِّ أزرها لنيل استقلالها واستكمال حرّيتها. ذلك لأن الأمة العربية في أقطارها العربية المتدانية والمتباعدة كلٌّ لا يتجزَّأ وأنَّ حبس الحرّية عن الشعوب يتنافى مع مبادىء الحق والعدل. والأحداث التي يشهدها العالم اليوم في شمال إفريقيا إن هي إلّا صدى لتصميم شعوب الشمال الإفريقي على نيل حقوقها. وإن الجامعة العربية تتخلّى عن رسالتها وعن جانب كبير من مبرِّرات وجودها إن هي تقاعست عن نصرة الشعوب المناضلة لنيل حرّيتها

(١) انظر مقرَّرات مؤتمر إنشاص ١٩٤٦ في: المشاريع الوحدوية العربية، يوسف خوري، المصدر السابق، ص ٢٠١. وكذلك في: مؤتمرات القمّة العربية ـ قراراتها وبياناتها (١٩٤٦ ـ ١٩٨٥)، ص: ١٩ ـ ٢٠.

(٢) مجموعة قرارات مجلس جامعة الدول العربية، ج ١، (١٩٤٥ ـ ١٩٥٥)، القرار (٢١١)، الدورة (٧)، الجلسة (١٠)، تاريخ ١٩٤٨/٢/٢٢، ص ٤٧.

(٣) مجموعة قرارات مجلس جامعة الدول العربية، ج ١، (١٩٤٥ ـ ١٩٥٥)، القرار (٥٢٣)، الدورة (١٨)، الجلسة (٣)، تاريخ ١٩٥٣/٤/٩، ص ١١٧.

(٤) أحمد طربين: إنجازات جامعة الدول العربية، ص ٣٦٠.

واستقلالها»[1]. كما أبرق الأمين العام إلى السكرتير العام للأمم المتحدة يلفت نظره إلى خطورة الحالة في الجزائر. وبالرغم من تضافر جهود الوفود العربية مع وفود الدول الإفريقية والآسيوية بهدف إدراج قضيتي مراكش والجزائر في جدول أعمال الجمعية العامّة فإن هذه الجهود لم تنجح حتى تاريخ ٢٢ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٨. وفي ٢٩ آذار (مارس) ١٩٥٨ أصدر مجلس الجامعة قراراً أعرب فيه عن استنكاره لأعمال العدوان الفرنسية ضد الشعب الجزائري[2]. وفي ١٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٨ أعلن في القاهرة قيام الحكومة المؤقّتة للجمهورية الجزائرية. واستمرَّت بعد ذلك جهود الجامعة إلى أن فازت الجزائر باستقلالها في العام ١٩٦٢ وانضمَّت إلى الجامعة العربية في ١٦ آب (أغسطس) من العام نفسه.

جنوب اليمن: واجهت الجامعة العربية ودولها المشكلة التي خلقتها لها بريطانيا باستمرار احتلالها للقسم الجنوبي من بلاد اليمن بنفس الجهود التي بذلتها في مواجهتها للاحتلال الفرنسي في المغرب العربي. فقد دعمت نضال شعب جنوب اليمن ومواقف الحكومة اليمنية في الشمال في مواجهة هذه المسألة. فمنذ العام ١٩٤٦ تتابعت قرارات الجامعة المؤيِّدة لصمود اليمن بوجه العدوان البريطاني. ومن بين هذه القرارات القرار الصادر عن مجلس الجامعة في ١ نيسان (إبريل) ١٩٥٠ المتضمِّن تأييد اليمن في موقفها من المحميَّات الجنوبية المختلف عليها مع بريطانيا[3]. وفي ١٩ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٤ وبسبب استمرار العدوان البريطاني على اليمن اتخذ مجلس الجامعة قرارات تستنكر أعمال البطش التي تقوم بها القوات البريطانية في جنوبي دولة اليمن وإرسال بعثة إلى اليمن لتقصّي الحقائق[4]. ونتيجة للتقرير الذي أعدَّته البعثة أصدر مجلس الجامعة قراراً بتاريخ ٣١ آذار (مارس) ١٩٥٤ جاء فيه: «إن مجلس جامعة الدول العربية بعد أن اطلع على التقرير الذي قدَّمته بعثة الجامعة إلى اليمن بتاريخ ٣١ مارس سنة ١٩٥٤ حسب قرار مجلس الجامعة بتاريخ ١٩ يناير سنة ١٩٥٤ يقرِّر ما يلي: ١ ـ يعرب مجلس الجامعة عن شكره للبعثة المذكورة وعن تقديره التام لجهودها. ٢ ـ يوافق المجلس على تقرير بعثة جامعة الدول العربية إلى اليمن. ٣ ـ يؤكِّد مجلس الجامعة العربية تأييده الكامل لليمن في موقفها المشروع من قضية المناطق الجنوبية. ٤ ـ الاستمرار في الخطة التي وافق عليها المجلس في قراره الصادر بتاريخ ١٩ يناير سنة ١٩٥٤ في الدورة السابقة. ٥ ـ يناشد مجلس جامعة الدول العربية سلاطين ورؤساء المناطق الجنوبية والشرقية من

(١) أحمد طربين: المرجع نفسه، ص: ٣٦٠ ـ ٣٦١.

(٢) أحمد طربين: إنجازات جامعة الدول العربية، ص ٣٦١.

(٣) مجموعة قرارات مجلس جامعة الدول العربية، ج ١، (١٩٤٥ ـ ١٩٥٥)، القرار (٢٩١)، الدورة (١٢)، الجلسة (٤)، تاريخ ١٩٥٠/٤/١، ص ٦٢.

(٤) المصدر السابق، ج ١، القرار (٥٩٨)، الدورة (٢٠)، الجلسة (٤)، تاريخ ١٩٥٤/١/١٩، ص: ١٣٩ ـ ١٤٠.

اليمن ألّا يتورّطوا فيما يُراد بهم من الارتباط بأية اتفاقية أو نظام يتنافى مع روحهم القومية العربية ويبعدهم عن الارتباط بإخوانهم العرب وبخاصة اليمن. ٦ ـ يؤكد مجلس الجامعة العربية استعداده بالاشتراك مع حكومة اليمن لتقديم المساعدات اللازمة لتزيدهم مناعة تحفظ لهم كيانهم العربي. ٧ ـ يكلّف مجلس الجامعة الأمين العام بأن يواصل الجهود بالاتصال المستمر بحكومة اليمن لتحقيق أهداف هذا القرار وأن يقدّم في الدورة القادمة إلى مجلس الجامعة تقريراً مفصّلاً عن تطوّر هذه القضية. ٨ ـ يخوّل الأمين العام بأن يدعو إلى اجتماع عاجل للمجلس إذا اقتضى ذلك تطوّر الحال.»[1]. كما قرّر مجلس الجامعة في آذار (مارس) من العام التالي ١٩٥٥ إثارة القضية في مؤتمر باندونج[2]. واستمرّت بعد ذلك الجامعة في جهودها من أجل قضية جنوب اليمن إلى أن تحقّق للشعب العربي هناك بفضل هذه الجهود وبفضل ثورته الشعبية الاستقلال وقيام «جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية» في العام ١٩٦٧ حيث انضمّت إلى الجامعة في ١٢/١٢/١٩٦٧.

وبالنسبة للسودان فقد بذلت دول الجامعة الجهود المتواصلة من أجل انضمامه إلى منظمة الأمم المتحدة بعد أن تحقّق له الانضمام إلى جامعة الدول العربية في ١٩ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٦. وكان أن أثمرت الجهود المشار إليها وأصبح السودان عضواً في المنظمة الدولية في ٦ شباط (فبراير) ١٩٥٦. كذلك وقفت جامعة الدول العربية إلى جانب شعب عُمان ودعمت قضيّته إزاء العدوان البريطاني في عام ١٩٥٥ مبيّنة للرأي العام العالمي عدالة القضيّة العُمانية وحقّ الشعب العُماني في الحصول على حريته واستقلاله. وأخيراً نالت عُمان استقلالها في ١٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٠ وانضمّت إلى جامعة الدول العربية في ٢٩ أيلول (سبتمبر) من العام التالي.

إذا كانت هذه هي المواقف التي وقفتها جامعة الدول العربية ومعها لبنان من قضايا تحرّر بعض البلدان العربية فإن الموضوعية تقضي ببحث الموقف في لبنان من هذه القضايا لأن موقفه في الجامعة هو انعكاس لموقفه الداخلي. في الحقيقة سعى لبنان سعياً حثيثاً لمساعدة البلدان العربية غير المستقلّة للظفر باستقلالها وحريتها وهذا السعي الذي قامت به حكومته كان مؤيّداً ومطالباً به داخل لبنان إن في المجلس النيابي أو في الأوساط الشعبية والحزبية. وهذا عرض موجز للموقف اللبناني الداخلي من المسألة المطروحة.

منذ بداية عهد الاستقلال لم تخلُ جلسة تقريباً من جلسات المجلس النيابي المخصّصة للسياسة الخارجية من بحث في القضايا العربية لا سيما قضايا الاستقلال. فكانت الحكومة

(١) المصدر السابق، ج ١، القرار (٧٥٣)، الدورة (٢١)، الجلسة (٢)، تاريخ ٣/٤/١٩٥٤، ص ١٨٥.
(٢) المصدر السابق، ج ١، القرار (٩١٩)، الدورة (٢٣)، الجلسة (٢)، تاريخ ٣١/٣/١٩٥٥، ص ٢٢٣.

اللبنانية تعرض ما قامت به على هذا الصعيد وتحصل على دعم نيابي واسع لجهودها ولاستمرارها في تلك الجهود. والأمثلة على ذلك كثيرة، منها الجلسة التي عقدها المجلس النيابي في ١٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٣ وجرى فيها بحث مستفيض في سياسة الإرهاب التي تمارسها فرنسا ضد الشعب العربي في مراكش. وقبل نقل آراء بعض النواب وتوصياتهم وموقف الحكومة لا بدّ من تسجيل أهمّ مقرّرات مؤتمر الأحزاب والهيئات والنقابات اللبنانية المنعقد في ٢٥ آب (أغسطس) ١٩٥٣ بالاحتجاج على حوادث الإرهاب في مراكش، هذه المقرّرات التي تضمّنتها برقية إلى المجلس النيابي وتُليت أمام النواب في الجلسة المذكورة. جاء في البرقية: «إن مؤتمر الأحزاب والهيئات والنقابات اللبنانية.. بعد أن استمع إلى تفنيد فظائع الاستعمار الفرنسي في المغرب... وبعد أن ذكر أن تسجيل قضية مراكش في العام الماضي في جدول أعمال اللجنة السياسية للأمم المتحدة يعطي هذه القضية صيغة دولية وينقض ادّعاء فرنسا أنّها قضيّة داخلية بحتة، وحيث أن هيئة الأمم المتحدة كانت قد منحت فرنسا مهلة سنة لتسوية علاقاتها مع مراكش وتونس... وحيث أنّ فرنسا أقدمت قبل نهاية هذه المهلة على خلع السلطان الرئيس الشرعي للبلاد.. وحكمت البلاد بالحديد والنار ونصّبت أحد أتباعها سلطاناً على البلاد، فقد أجمع المؤتمرون على استنكار أعمال فرنسا العدوانية وعلى اتخاذ المقرّرات الآتية: ١ ـ الاتّصال بالحكومة اللبنانية وإبلاغها شعور الشعب اللبناني وسخطه على ما يجري في مراكش. ٢ ـ الطلب إلى الحكومة اللبنانية أن تتصل بالحكومة الفرنسية بالطرق الديبلوماسية المعروفة وتنصحها بالإقلاع عن أساليبها الاستعمارية المستنكرة في مراكش، وتعبّر بها عن سخط الرأي العام اللبناني. ٣ ـ اتصال الحكومة بمندوبها في مجلس الأمن كي يتخذ الموقف الحازم الصريح في الدفاع عن قضية مراكش، وطلب إرجاع الحق إلى نصابه. ٤ ـ الاتصال بمجلس النواب اللبناني كي يبحث هذه الأزمة في أول جلساته ويتخذ القرارات اللازمة باسم الشعب اللبناني. ٥ ـ الاتفاق مع الحكومات العربية الأخرى عن طريق مجلس الجامعة العربية لاتخاذ مقرّرات جماعية ترغم فرنسا على إعادة النظر في موقفها وعلى تبديل سياستها في مراكش، ولتقرير مبدأ عام يطبّق بعد اليوم فوراً على كل دولة غربية تعتدي على أية دولة عربية. ٦ ـ إفهام الحكومة اللبنانية أن الرأي العام اللبناني الممثّل بأحزابه ونقاباته وهيئاته وصحافته يؤيّدها ويساندها في أي إجراء تتخذه في هذا السبيل...»[1]. بعد تلاوة البرقية تكلّم عدد من النواب. النائب عبد الله الحاج ذكر أن السبب الذي من أجله نهتمّ لقضية مراكش وتونس والجزائر وغيرها هو مبدأ حرية الشعوب واستقلالها بالإضافة إلى «أن هناك روابط تربطنا بمراكش وبغيرها من الشعوب العربية منها روابط لغوية وتاريخية نعبّر عنها بروابط قوميّة..»، وأجاب الحاج على الذين يزعمون بأنّ

(١) مضبطة الجلسة الثالثة لمجلس النواب اللبناني المنعقدة في ٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٣، ص ٧٩ ـ ٨٠.

تدخل لبنان في قضية مراكش يعرِّض مصالح ٤٠ ألف مهاجر لبناني في إفريقيا الفرنسية والمستعمرات للخطر «أنَّ للفرنسيين أيضاً في البلدان العربية مصالح تفوق بأهميتها مصالح اللبنانيين المهاجرين في تلك المناطق. وإذا وقفت البلاد العربية موقفاً مدافعاً صريحاً شريفاً حيال المراكشيين فلن تتمكَّن فرنسا من الاستبداد بمواطنينا الموجودين في أراضيها وفي مستعمراتها»(١). النائب ناظم القادري أعلن التعاطف مع مراكش لأن «مراكش تعاني ولا شكّ ما كنّا نعاني نحن لغاية سنة ١٩٤٣ من تعدٍّ واضطهاد ونفي وتشريد وسجن واغتيال وتنكيل من الاستعمار..»، وشنّ حملة عنيفة على الجامعة العربية ودعا إلى الانسحاب منها وتأسيس جامعة الشعوب العربية إذا لم ترسم لنفسها سياسة عملية جديدة، ومما قاله: «إن الجامعة العربية لم تتحسَّس في يوم من الأيام أحاسيس الدول العربية، بل كانت ولا تزال تتحسَّس ببعض الأحداث الدولية... إننا نطلب إلى حكومتنا أن تنسحب من جامعة الدول العربية إذا لم يكن هناك سياسة جديدة عملية. وسندعو جميع العاملين المخلصين في جميع الدول العربية أن يتنادوا إلى تأسيس جامعة الشعوب العربية لأن الاستقلال لا يتحقّق إلاّ عن هذا الطريق»(٢). رئيس الحكومة عبد الله اليافي ردّ على النواب مؤكّداً أن قضية مراكش تهمّ الشعب اللبناني بأسره؛ وتحدّث عن جهود الحكومة التي سبقت بها ما طالبت به العريضة المقدَّمة من الهيئات والأحزاب والنقابات اللبنانية. فبالنسبة للبند الأول من العريضة ذكر اليافي أنَّه جرى اتصال بالسفير الفرنسي «وأبلغناه أحاسيس الشعب اللبناني وتمنينا أن ترجع حكومته عن التدابير الخاطئة التي اتخذتها بشأن سلطان مراكش». وفيما يتعلّق بالبند الثاني اتصلت الحكومة بمندوب لبنان في مجلس الأمن وطلبت منه أن يتبنَّى قضية مراكش «ليس بوصفه ممثِّل دولة عربية بل بوصفه ممثِّلاً للشرق الأوسط العربي»، واعتبر اليافي أنَّ خطاب شارل مالك أمام مجلس الأمن جاء آية في الدفاع الحقّ عن قضية مراكش، وهو يعبِّر به عن رغبات الشعب اللبناني. وحول البند الرابع قال رئيس الحكومة إنَّه جرى اتصال بالمندوب اللبناني في الجامعة حيث أبلغ أنَّ موقفه في الجامعة يجب أن يكون نفس موقف الشعب اللبناني من قضية مراكش، وأن يأتي منسجماً مع موقف الدول العربية الأخرى وهو مستعدٌّ لتحمُّل أية تضحيات في هذا السبيل «هذا ما أوصينا به مندوبنا وهذا ما قام به فعلاً، ونحن بانتظار قرارات الجامعة العربية حتى ننفِّذها بوصفنا عضواً فيها، إذ لا يمكن للبنان أن يتخذ موقفاً مستقلاً لوحده». وأخيراً دافع عن الجامعة وقال: «أنا لا أشاطر رأي من قال إنَّ الجامعة العربية تعيش في وادٍ وشعوبها في وادٍ. كلاَّ: إنَّ الدول العربية منتظمة في الجامعة والجامعة هي من صميم هذه الشعوب وتعبِّر عن رأيها. وإذا كان هناك من يتذمَّر من مواقف

(١) المصدر السابق، ص ٨٠.
(٢) مضبطة الجلسة الثالثة لمجلس النواب اللبناني المنعقدة في ٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٣، ص ٨١.

الجامعة من بعض القضايا فذلك يعود إلى أن المسؤولين ينظرون إلى القضايا بمنظار المسؤولية الملقاة على عواتقهم بحكم اطلاعهم على جوهر القضايا حرصاً منهم على استقلال بلادهم وحرصاً منهم على أن لا يمسّ هذا الاستقلال»(١). وأخيراً أيَّد المجلس النيابي الحكومة في جهودها ووافق على اقتراح ـ أحاله إلى لجنة الشؤون الخارجية ـ باستنكار أعمال فرنسا في مراكش.

أمَّا قضية الجزائر فقد حظيت هي الأخرى بدعم لبناني واسع في مختلف الأوساط الرسمية والشعبية وهي نموذج آخر للاهتمام اللبناني بقضايا استقلال الدول العربية؛ ومن الأدلّة على ذلك ما قام به الوفد اللبناني إلى الدورة الثانية عشرة للجمعية العامّة للأمم المتحدة لعام ١٩٥٧ فقد جاء في بيان وزير الخارجية شارل مالك أمام المجلس النيابي اللبناني في ٢٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٧ إثر عودته من نيويورك أنه أشار في خطابه أمام الجمعية العامّة إلى أن لبنان «يأمل أن تعالج الأمم المتحدة هذه القضية الحسَّاسة معالجة موضوعية بنَّاءة تؤدِّي إلى إيجاد حلٍّ يرضي أماني الشعب الجزائري في الحرّية والاستقلال ويضمن حقوق جميع الفرقاء المشروعة»، وأيَّد الاقتراح الجزائري بأن تجري مفاوضات مباشرة بين الحكومة الفرنسية ومندوبي الجزائر وأن تشترك فيها تونس والمملكة المغربية. وأشاد مالك بالتعاون الصادق مع أعضاء الوفد الجزائري حيث «تدارسنا معهم مراراً قضيَّتهم الكبرى، كما تباحثنا فيها مع وزير الخارجية الفرنسية ووزير الخارجية المراكشية والمسؤولين الأميركيين وأطلعنا الوفد الجزائري على فحوى هذه المحادثات. وإني مؤمن إيماناً راسخاً بأن الجزائر سائرة بخطى سريعة نحو تحقيق أهدافها القومية العليا وإنشاء نظام سياسي بنَّاء مع جاراتها وإخوانها الدول العربية الإفريقية».

وحول قضايا جنوبي شبه الجزيرة العربية ذكر وزير الخارجية أنَّها لم تبحث في الجلسات العامة «لأن الوفود العربية لم تطلب إدراجها في جدول الأعمال. غير أن الوفد اللبناني أعارها كل اهتمامه في الاتصالات الرسمية التي قام بها. فاشترك في تقديم مذكَّرة إلى رئيس مجلس الأمن عن قضية عُمان، وساهم في تيسير الاتصال والمباحثة بين الحكومتين اليمنية والبريطانية، ثم بين مندوب المملكة العربية السعودية ومندوب بريطانيا في الشؤون المعلّقة بين البلدين»(٢). وتناول رئيس الحكومة سامي الصلح قضية الجزائر في بيانه الوزاري أمام المجلس النيابي بتاريخ ٢٥ آذار (مارس) ١٩٥٨ فأكَّد أنَّها لا تقلّ خطراً «في نظر لبنان ونظر هذه الوزارة من القضية الفلسطينية. فهي قضية إخوان لنا في العروبة يكافحون ويناضلون

(١) مضبطة الجلسة الثالثة لمجلس النواب اللبناني المنعقدة في ٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٣، ص: ٨٦ ـ ٨٧.
(٢) مضبطة الجلسة العاشرة لمجلس النواب اللبناني المنعقدة في ٢٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٧، ص: ٥١٨ ـ ٥١٩.

منذ أمدٍ بعيد في سبيل الحرية والكرامة. وقد وقف لبنان إلى جانبهم مستصرخاً الضمير العالمي لوضع حدٍّ حاسم لهذه المجزرة المروعة. فالقضية الجزائرية قضية عربية إنسانية لا يجوز إهمالها ولا التغاضي عمّا تتركه من مآسٍ وكوارث رهيبة. وسوف نبذل غاية الجهد وأقصى الإمكانات من أجل نصرة الحق والعدالة والحرّية في ذلك القطر الشقيق...»[1]. وإذا اقتصر عرضنا هنا على بعض المواقف والجهود التي التزمها لبنان من قضايا استقلال بعض البلاد العربية كمراكش والجزائر فإن ذلك لا يعني أبداً أن لبنان أهمل قضايا تحرُّر البلدان الأخرى كليبيا والسودان وتونس واليمن وغيرها بل كانت له نفس المواقف منها على الصعيدين الشعبي والرسمي فبذلت حكومته جهوداً متواصلة في سبيلها في حدود الإمكانات المتوافرة.

---

(١) مضبطة الجلسة الثانية لمجلس النواب اللبناني المنعقدة في ٢٥ آذار (مارس) ١٩٥٨، ص: ٣٢٠ - ٣٢١.

الفصل الرابع:

القضيّة المصرية

«القضية المصرية» هي قضية العلاقات بين مصر وبريطانيا، هذه العلاقات التي لم يعد بمقدور مصر أن تستمرّ فيها على قاعدة معاهدة سنة ١٩٣٦ المشتملة على قيود وأعباء تتنافى والاستقلال التام[1]. وابتداء من آذار (مارس) ١٩٤٦ تحرَّكت مصر في اتجاه التفاوض مع بريطانيا لتعديل المعاهدة المذكورة، فواكبت جامعة الدول العربية هذا التحرُّك وكان لها مواقف مشرفة في دعمه وتأييده. ولبنان كغيره من دول الجامعة قام بما يمليه عليه واجبه القومي داخل الجامعة وخارجها في دعم ومساندة هذه القضية أملاً في إنجاز مصر لأهدافها المنشودة. إنّ بحثنا هنا يبدأ بالإجابة على السؤال التالي: متى عرضت القضية المصرية لأول مرّة على مجلس الجامعة العربية وما الموقف الذي اتخذه تجاهها؟ وكذلك ما كان موقف الحكومة اللبنانية في اجتماع المجلس؟ يبدأ تاريخ عرض القضية لأول مرّة على مجلس الجامعة أثناء دورته المنعقدة في نيسان (إبريل) من العام ١٩٤٦ وكان لبنان حاضراً واشترك في صياغة القرار الذي أصدره المجلس وأيّد فيه مصر «في مطالبها الخاصة بالجلاء عنها»[2]. بعد ذلك بدأت المفاوضات المصرية البريطانية لحل القضية (١١ أيار (مايو) ١٩٤٦) ولكنّها أخذت تتعثّر فاتّخذ مجلس الجامعة المنعقد في حزيران (يونيو) ١٩٤٦ قراراً جديداً نقل إلى الحكومة البريطانية في ١٥ حزيران (يونيو) أيّد فيه قراره السابق وجاء فيه: «إن الدول العربية الممثّلة في مجلس جامعة الدول العربية تعلن تأييدها المطلق لأهداف مصر القومية في وحدة وادي

---

(١) أهمّ ما تضمّنته معاهدة ١٩٣٦ اعتراف بريطانيا باستقلال مصر في الشؤون الداخلية والخارجية مقابل اعتراف مصر بحقّ بريطانيا في إبقاء قوّات مسلّحة بجوار قناة السويس... انظر النصّ الحرفي للمعاهدة في: عادل اسماعيل: السياسة الدولية في الشرق العربي، الجزء الخامس، ص: ٣٠٨ - ٣٢٤.

(٢) أضاف قرار مجلس الجامعة «أن المجلس ينتظر تحقيق هذه المطالب وجلاء القوات البريطانية عن أراضيها في وقت قريب ويعتبر ذلك من أقوى الأسباب لدوام العلاقات الحسنة والصداقة بين الدول العربية وبريطانيا»، مجموعة قرارات مجلس جامعة الدول العربية، ج ١، (١٩٤٥ - ١٩٥٥)، القرار(٢٥)، الدورة (٣)، الجلسة (١)، تاريخ ٢٥/٣/١٩٤٦، ص ١٠. انظر: محمد علي رفاعي، الجامعة العربية وقضايا التحرير، المرجع السابق، ص ١٦٣.

النيل وجلاء الجيوش الأجنبية عنها جلاءً تامّاً وتبدي قلقها من وقف المفاوضات المصرية البريطانية وترى أن الصداقة القائمة بينها وبين بريطانيا لا يمكن أن تستمرّ إلّا إذا حقَّقت مطالب مصر تحقيقاً كاملاً يصون لها وللبلاد العربية المركز الدولي الجدير بها»[1]. وعلى الرغم من جهود مصر المضنية في الوصول بالمفاوضات إلى نتيجة مرضية انتهت هذه المفاوضات بالفشل بعد عدة أشهر ورفعت الحكومة المصرية القضية إلى مجلس الجامعة الذي قرَّر في آذار (مارس) ١٩٤٧ تأييد مصر لدى عرضها القضيّة على مجلس الأمن الدولي[2]. وفي فترة انعقاد مجلس الجامعة أشيع عن وساطة يقوم بها لبنان وسوريا بين مصر وبريطانيا؛ غير أن رياض الصلح رئيس الوزراء اللبناني أوضح أمام الصحفيين في القاهرة: «إن لبنان وسوريا قاما بمسعاهما من تلقائهما، وقد فوجئت كل من بريطانيا ومصر بالمسعى ولا صحّة لكل ما أشيع عن قيام بيروت ودمشق بمسعاهما بناء على طلب الحكومة البريطانية»[3]. وفي لبنان عقد مجلس النواب جلسة بتاريخ الأول من نيسان (إبريل) ١٩٤٧ استمع خلالها إلى وزير الخارجية هنري فرعون فتحدَّث عن سياسة لبنان الخارجية وألقى بعض الأضواء على ما دار من أبحاث في اجتماعات مجلس الجامعة العربية في آذار الماضي وقال: «والآن وقد عدنا من القاهرة بعد أن حضرنا اجتماعات اللجنة السياسية التي درست من قضايا الدول العربية أهمّها وأدقّها وهي قضية فلسطين ومصر، التي انتهى فيها مجلس الجامعة إلى قرارات اطَّلعتم عليها فإنّني أشعر بأنّنا قمنا بالواجب نحو دول الجامعة وشعوبها. .»[4]. ثم أشاد بالجوّ الإيجابي الذي ساد اجتماعات مجلس الجامعة وأضاف: «. . إنَّ القرارات التي اتخذها مجلس الجامعة العربية في القضيتين الفلسطينية والمصرية لم تكن مرتجلة ارتجالاً بل هي نتيجة للتوجيهات التي أرسلها الملوك والرؤساء من «زهراء إنشاص» إلى الدول العربية، ووليدة بحث ودرس دقيقين قام بهما مجلس الجامعة في دورة انعقاده الاستثنائي ببلودان في الثامن من شهر حزيران سنة ١٩٤٦، وتنفيذاً لما أقرّه على ضوء الحالة الراهنة وعلى افتراض ما قد يمكن

(١) مجموعة قرارات مجلس جامعة الدول العربية، ج ١، (١٩٤٥ ـ ١٩٥٥)، القرار (٦١)، الدورة (٤)، الجلسة (٥)، تاريخ ١٩٤٦/٦/١١، ص ١٧.

(٢) جاء في أحد قرارات المجلس: «لقد أعربت الدول العربية مرَّات عديدة عن تأييدها التام لمطالب مصر الوطنية. وبالنظر إلى أن المفاوضات بين مصر وبريطانيا العظمى لم تسفر عن نتيجة حاسمة وبالنظر إلى أن الحكومة المصرية قد أعلنت عن نيّتها في رفع قضيّتها إلى منظمة الأمم المتحدة لذلك فإن مجلس الجامعة العربية يغتنم سانحة عقد هذه الجلسة لكي يؤكّد مرّة أخرى تأييد الدول العربية المطلق لمطالب مصر الوطنية: الجلاء التام السريع عن وادي النيل ووحدة مصر والسودان الدائمة تحت ظلّ العرش المصري»، مجموعة قرارات مجلس جامعة الدول العربية، ج ١، (١٩٤٥ ـ ١٩٥٥)، القرار (١٤٨)، الدورة (٦)، الجلسة (٣)، تاريخ ١٩٤٧/٣/٢٣، ص ٣٤.

(٣) «النهار»، العدد ٣٥٦٧، تاريخ ٢٥ آذار (مارس) ١٩٤٧.

(٤) مضبطة الجلسة الثالثة لمجلس النواب اللبناني المنعقدة في الأول من نيسان (إبريل) ١٩٤٧، ص ٥٦٦.

حدوثه من التطوُّرات في المستقبل حتى تتمكَّن الدول العربية من مواجهة جميع الاحتمالات بسياسة منسّقة وخطة مهيَّأة»[1]. وعن المسعى السوري اللبناني الذي كثر الحديث عنه للتقريب بين مصر وبريطانيا قال فرعون: «إنّني صرَّحت وأكرِّر اليوم أمام حضراتكم بأنه لم يكن في وسع سوريا ولبنان أن يقفا موقفاً سلبياً من الخلاف الذي قام بين مصر وبريطانيا العظمى. إننا لم نكن مدفوعين في عملنا هذا إلّا بواجب الصداقة الأكيدة، وبما يمليه علينا وضعنا الدولي كأعضاء في الجامعة العربية وفي منظمة الأمم المتحدة. وإذا كانت محاولتنا لوصل ما انقطع بين الجانبين لم تنته إلى نتيجة عملية فقد كان كافياً لأن يعبِّر عن رغبة البلاد شعباً وحكومة في أن نساهم في تمديد السبيل أمام مصر الشقيقة حتى تصل في قضيتها إلى حلٍّ عادل. أمَّا وقد قرَّرت مصر أن تعرض قضيتها على الهيئة الدولية فإن مجلس الجامعة العربية قد اتخذ قراراً بتأييدها تأييداً مطلقاً وهو في ذلك إنَّما يجدِّد ما أعربت عنه الدول العربية في مناسبات عديدة»[2]. وفي جلسته هذه وافق المجلس النيابي على اقتراح مقدَّم من النواب عادل عسيران وفيليب تقلا وحميد فرنجية بتأييد مصر في مطالبها القومية[3]. وأيَّد لبنان ودول الجامعة الأخرى مصر في قضيتها أمام مجلس الأمن الدولي في أيار (مايو) ١٩٤٧؛ وقد زار عبد الرحمن عزَّام أمين عام الجامعة بريطانيا وأميركا باسم الجامعة لمساندة الموقف المصري. وعندما قرَّر مجلس الأمن تأجيل البحث في القضية لتعذُّر الوصول إلى حلٍّ اجتمع مجلس الجامعة العربية تلبية لدعوة لبنان في بيروت (٧ ـ ١٥ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٧) واتخذ قراراً أعلن فيه أسفه لفشل مجلس الأمن وكرَّر تأييده لمطالب مصر[4]. وتكرَّرت هذه المواقف المؤيِّدة لمصر بعد ذلك حتى كانت ثورة «يوليو» المصرية عام ١٩٥٢ فدخلت المسألة المصرية في أعقابها مرحلة جديدة واستؤنفت المفاوضات المصرية البريطانية، إلّا أنَّها لم تسفر عن نتيجة إيجابيّة فتوقَّفت، وفي ٦ نيسان (إبريل) ١٩٥٣ صدر عن مجلس الجامعة قرار بتأييد مصر تأييداً مطلقاً جاء فيه: «إنَّ انسحاب القوات الأجنبية عن الأراضي المصرية دون قيد أو شرط حقٌّ من الحقوق الطبيعية لمصر وأنَّ قضية مصر هي قضية العالم العربي بأسره. . . إنَّ عدم المبادرة إلى حلِّ القضيّة بما يحقِّق مطالب مصر الشرعية يحول دون الاستقرار والطمأنينة في الشرق العربي ولا يسمح بالتعاون الدولي على أسس الثقة والمودّة المتبادلة فضلاً عن أنه

(١) المصدر السابق، الجلسة الثالثة، ص ٥٦٦.

(٢) المصدر السابق، الجلسة الثالثة، ص ٥٦٧.

(٣) المصدر السابق، الجلسة الثالثة، ص ٥٦٧.

(٤) قال بشارة الخوري رئيس الجمهورية اللبنانية مشيراً إلى قضية مصر في برقية الترحيب بالمجتمعين: «أمَّا قضية مصر فهي قضية كلٍّ منا وهي من قلب كل عربي في الصميم»، بشارة الخوري، حقائق لبنانية، المرجع السابق، ج ٣، ص ٥٠٥.

يسيء إساءة بالغة إلى البلاد العربية. . »[1]. وبعد شهر تقريباً على صدور القرار الآنف الذكر أعلنت الحكومة اللبنانية في بيانها الوزاري أمام المجلس النيابي أنَّ لبنان يطلب « . . . من الجامعة العربية أعمالاً حاسمة في نطاق ميثاقها، توطِّد مكانتها وتسوِّي قضايا العالم العربي لا سيما قضيتي فلسطين ومصر تسوية تقرّها المصلحة العامّة والضمير. . »[2]. وفي ١١ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٤ أعلن مجلس الجامعة في قرار جديد وحاسم تأييده الكامل لموقف مصر جاء فيه: «بحث مجلس جامعة الدول العربية قضية مصر في مرحلتها الحاضرة وأنه ليسوء المجلس إلى أقصى حدّ أن تبقى هذه القضية حتى الآن بلا حلّ وأن يظلّ شعور المصريين والعرب أجمعين متحدّىً ومستفزّاً تحدياً واستفزازاً لا مزيد عليهما، ويؤيِّد المجلس مصر تأييداً مطلقاً في موقفها العادل الحازم ويهيب المجلس بالدول العربية أن تنتهي إلى تشاور حثيث حاسم وتعيدَ النظر في سياستها مصمِّمة على ألاّ تعاون ولا صداقة مع الآخرين أيّاً كانوا إلاّ على أساس الحق والحقائق والزمالة والكرامة. وتمدُّ الدول العربية يدها لكل من يبرهن بالأفعال لا بمجرَّد الأقوال على صدق صداقته وحسن نيّته ووفائه للسلام ورعايته للكرامة الإنسانية»[3]. هذه الجهود والمساعي أدَّت أخيراً إلى التوقيع على «اتفاقية الجلاء» بين مصر وبريطانيا في ٢٧ تموز (يوليو) ١٩٥٤ التي نصَّت على جلاء القوات البريطانية عن قناة السويس خلال عشرين شهراً. لقد انتصرت مصر وانتصرت جامعة الدول العربية التي كان لها وللبنان وهو جزء منها الدور الفاعل في دعم القضية وإيجاد الحلّ لها.

---

(١) مجموعة قرارات مجلس جامعة الدول العربية، ج ١، (١٩٤٥ ـ ١٩٥٥)، القرار (٥٧٠)، الدورة (١٨)، الجلسة (٣)، تاريخ ٩/٤/١٩٥٣، ص ١٣٢.

(٢) من البيان الوزاري لحكومة صائب سلام الذي أُلقي أمام المجلس النيابي بتاريخ ١٢ أيار (مايو) ١٩٥٣، مضبطة الجلسة التاسعة لمجلس النواب اللبناني المنعقدة في ١٢ أيار (مايو) ١٩٥٣، ص ٨١٠.

(٣) مجموعة قرارات مجلس جامعة الدول العربية، ج ١، (١٩٤٥ ـ ١٩٥٥)، القرار (٥٩٧)، الدورة (٢٠)، الجلسة (٣)، تاريخ ١١/١٠/١٩٥٤، ص ١٣٩.

الفصل الخامس:

تعديل الميثاق

إن مسألة تعديل ميثاق جامعة الدول العربية هي في صميم دور الجامعة، فقد نصَّت المادة(١٩) من الميثاق صراحة إلى ذلك حين أشارت إلى أن أهداف التعديل: «جعل الروابط بين الدول أمتن وأوثق. . وإنشاء محكمة عدل عربية تنظِّم صلات الجامعة بالهيئات الدولية التي قد تنشأ في المستقبل. . ». والتعديل ضرورة تفرضه سنّة التطوُّر وهو «بمثابة حافز للهمم ودافع لإثارة الحماسة في الجامعة وشدّ الرأي العام العربي إليها ومحرِّكاً لأجهزتها وعربون استمراريتها بل ومصداقيتها. . . علاوة إلى أنَّ الميثاق الحالي لا يساعد على فضّ المنازعات بين الأقطار العربية ولا يتكيَّف مع ميثاق الأمم المتحدة ومؤسَّساتها المتخصِّصة ولا يمكنه مواجهة التحدِّيات والمشكلات الراهنة الناجمة عن تزايد عدد أعضاء الجامعة وتنامي نشاطاتها وضرورة التعاون الإقليمي. . . »[1].

وفي السياق التاريخي فالجامعة منذ تأسيسها أدرجت مسألة تعديل ميثاقها وتطويره في جدول أعمال مجلسها ولجانها أكثر من مرّة. وقد جرى تقديم مشروعات عدّة في هذا الشأن وتشكَّلت لجان متخصِّصة لمتابعة بحثها إلاّ أن مواقف الدول الأعضاء تباينت منها فالبعض كان يسعى إلى التعديل وعلى وجه السرعة لتحويل الجامعة إلى منظَّمة أكثر فاعليّة وخاصة في نواحي إلزامية القرارات وتسوية المنازعات وفرض العقوبات وهذا ربما كان بنظره أضعف الإيمان بإرساء قواعد «الدولة القومية». والبعض الآخر لا يرى هذه الوجهة وإذا كان مع التطوير والتعديل فإنهما لا يعنيان بالنسبة إليه أكثر من محاولة إصلاح الهياكل القائمة من منظور تقني صرف وذلك انطلاقاً من خشيته على منطق «الدولة الوطنية» واستقلالها والحفاظ على سيادتها، فالجامعة بنظره مجرَّد منظَّمة إقليمية تقوم على التعاون الاختياري بين أعضائها وهي لا تستطيع أن تقيِّد أو تلزم هؤلاء الأعضاء إلاّ بما هم يقبلون به.

---

(١) عبد القادر القادري: انطباعات حول مشروع تعديل ميثاق الجامعة العربية، «شؤون عربية»، العدد ٢٥، آذار (مارس) ١٩٨٣، ص ٩٩.

وبما أنّ الإجماع هو أساس بناء الجامعة والركيزة الأولى في عملها فإنَّ الإطاحة به أمر بعيد التحقيق، لأنّه يحتاج إلى «تغيير نظرة المسؤولين والحكومات العربية إلى الجامعة والتوافق على إعطائها صلاحيات أكبر في مواجهة الحكومات نفسها. ومن المشكوك فيه كثيراً أن تقترب أيّة حكومة عربية من هذه النقطة بأسلوب صادق النيّة والعزم بعيد عن المزايدات. إذ إنَّ كثيراً من الحكومات العربية أصبحت للأسف تحاول أن تبعد بمشكلاتها الهامّة عن الجامعة وتحاول حلّها خارجها»[1]. ويعود تاريخ تقديم مشروعات تعديل الميثاق إلى ما بعد هزيمة العرب في فلسطين عام ١٩٤٨، فهذه الهزيمة مثّلت أحد الدوافع القوية للمناداة بالتعديل وتقوية الجامعة. ويرجع البعض بداية تلك المقترحات إلى شهر كانون الثاني (يناير) ١٩٥١ عندما قدَّم ناظم القدسي رئيس الوفد السوري في مجلس الجامعة مشروعه لتحقيق الوحدة العربية[2]. بعد ذلك قدّم فاضل الجمالي رئيس الوفد العراقي في ١٠ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٤ إلى مجلس الجامعة مشروعه بشأن الاتحاد بين الدول العربية. ثم كانت مقترحات جديدة تقدَّم بها الأمين العام للجامعة في الأعوام التالية.

والآن ماذا تضمَّنت هذه المشاريع والمقترحات وما كان عليه الموقف في الجامعة منها؟

المشروع السوري:

عرض وزير الخارجية السوري ناظم القدسي مشروعه أمام مجلس جامعة الدول العربية في دورته الثالثة عشر في كانون الثاني (يناير) ١٩٥١ فشرح الأخطار الدولية والصهيونية التي تحدِّق بالعالم العربي ورأى أن مشروع الاتحاد الذي يطرحه والمتضمِّن مجالات السياسة الخارجية والدفاع والاقتصاد والمرافق الرئيسية هو وسيلة العرب لمواجهة تلك الأخطار، مشيراً إلى الأشكال المختلفة التي يمكن أن يأخذها الاتحاد بين الدول العربية وهي شكل دولة عربية متّحدة أو اتّحاد فيدرالي أو كونفدرالي.[3]. وبعد التداول اتخذ المجلس قراراً أحال بموجبه المشروع إلى حكومات الدول الأعضاء لدراسته وتمَّ تشكيل لجنة برئاسة وزير الخارجية المصري وعضوية مندوب عن كل دولة من الدول الأعضاء لبحث المشروع على أن تبعث كل حكومة بملاحظاتها إلى رئيس اللجنة خلال ثلاثة أشهر وأن تقدِّم اللجنة

(١) عبد الحميد محمد الموافي: تعديل ميثاق جامعة الدول العربية، مجلة «المستقبل العربي»، العدد ١/١٩٧٩، ص ١٠٨.

(٢) نور الدين حاطوم: محاضرات عن حركة القومية العربية ـ معهد البحوث والدراسات العربية، ص ١٢.

(٣) عبد الحميد محمد الموافي: «المستقبل العربي»، المرجع السابق، ص ١٠٩. أنظر نص مشروع ناظم القدسي في: يوسف خوري: المشاريع الوحدوية العربية، المصدر السابق، ص ٢٥٧.

تقريرها إلى مجلس الجامعة في موعد أقصاه منتصف حزيران (يونيو) ١٩٥١[1]. وانتهى هذا المشروع من حيث بدأ ولم يتمخَّض عن شيء وذهب ضحيّة الظروف الدولية والإقليمية وخاصة حالة عدم الاستقرار السياسي التي ضربت مصر قبيل ثورة ٢٣ تموز (يوليو) ١٩٥٢[2].

المشروع العراقي:

في الدورة العشرين لمجلس جامعة الدول العربية/كانون الثاني (يناير) ١٩٥٤ تقدَّم فاضل الجمالي رئيس وزراء العراق إلى المجلس بمشروع اتحاد بين الدول العربية تضمَّن النقاط الأساسية التالية:

«ـ تجري مفاوضات بين الدول التي تستطيع وتريد الدخول في الاتحاد على الأسس التي يرغب في إنشاء الاتحاد عليها وبعد الوصول إلى اتفاق في هذا الخصوص تحاط جامعة الدول العربية علماً بذلك وهي بدورها تحيط الدول الأعضاء علماً بذلك.

ـ تشرع الدول الراغبة في الاتحاد في سنِّ دستور للاتحاد يعرض على برلماناتها لإقراره. ثم تعدّل دساتيرها على هذا الأساس.

ـ يستهدف الدستور الاتحادي وحدة السياسة الخارجية والدفاع والشؤون الاقتصادية المشتركة وغير ذلك ممّا يتفق عليه المتفاوضون. وينص الدستور على الإدارة التشريعية والتنفيذية للاتحاد.

ـ إلى أن تنتهي جميع الدول الأعضاء في الجامعة العربية إلى الاتحاد فإن الجامعة العربية تظلّ أداة تعمل لارتباط المجموعة العربية الكبرى بعضها ببعض.»[3].

وجاء في كلمة الجمالي أمام المجلس بتاريخ ١١ كانون الثاني (يناير): «إن البلاد العربية توجد بينها حواجز وجدران لم يقمها العرب وليست لمصلحتهم إنما أقامها الاستعمار. لقد أسّست الجامعة العربية كخطوة أولى لانهائيّة لربط العرب بعضهم ببعض ولقد قامت الجامعة العربية ببعض الشيء في هذه السبيل، لكنّها لا تستطيع أن تقوم بوضعها الحاضر بكل ما يتوق إليه أبناء الشعوب العربية. والمشروع العراقي الذي أتشرَّف بتقديمه إليكم دعوة لتنفيذ

(١) القرار رقم ٣٧٧، الدورة ١٣، الجلسة ٣، تاريخ ١٩٥١/٢/٢. تحفّظ لبنان على القرار المذكور، محاضر الدورة ١٣، ص: ٤٦ ـ ٤٧.

(٢) عبد الحميد محمد الموافي: تعديل ميثاق جامعة الدول العربية، المرجع السابق، ص ١١٠.

(٣) «الجمهورية»، العدد ٣٨، تاريخ ١٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٤. أنظر النص الرسمي لمشروع الجمالي في: يوسف خوري: المشاريع الوحدوية العربية، ص ٢٦٤.

المادة التاسعة عشر التي جاءت في ميثاق الجامعة العربية. . . وإنه ليؤسفني أن يقال هنا وهناك إنَّ أيّ اتحاد بين الدول العربية قد يقوّض أركان الجامعة العربية والواقع غير ذلك فالأمر على العكس. وقيل أيضاً إنَّ اتّحاد البلاد العربية إنما يقصد به أطماع محلّية أو مصالح إقليمية موجَّهة من قبل من يريد الاتحاد ضدّ غيره، وإنّي أقول إنَّ هذه دسيسة أجنبية فالدول التي تريد أن تدخل في الاتحاد وعلى قدر استطاعتها وإمكانياتها إنّما تدخل على علم من الجميع وتدعو الجميع إلى الانضمام عاجلاً أو آجلاً. . .»[1]. وبعد كلمة الجمالي استفسر رئيس وزراء لبنان ورئيس وفده عبد الله اليافي عن أسس الاتحاد وهل في الإمكان أن تكون كما جاء في المشروع العراقي قائمة على الوحدة الخارجية والاقتصادية والعسكرية فقط. فأجابه الجمالي بأنَّ هذا يكون أوّلاً ثمّ يتّسع لأكثر من ذلك فيما بعد[2]. وفي الجلسة التالية/١٢ كانون الثاني (يناير) تابع المجلس بحث المشروع العراقي، وبعد المداولة فيه من الناحية الشكلية استقرَّ الرأي على اعتباره مذكّرة إلى الدول العربية وليس مشروعاً. وكان الوفد السوري أكثر الوفود مناقشة للمذكّرة، فقد تحدَّث عبد الرحمن هنيدي المندوب السوري فأشار إلى أن سوريا ضمَّنت دستورها نصّاً على الوحدة العربية الأمل الذي ترنو إليه الدول العربية جميعاً. وقال: «ولكن ما تقدَّم به الوفد العراقي ليس فيه جديد لأن ما جاء بالميثاق أكثر وضوحاً وأبعد مدى ممّا تضمَّنته مذكّرة العراق. .»[3]. وأيّدت السعودية موقف سوريا. وتكلَّم مندوب مصر طويلاً عن الاتحاد وأمل البلاد العربية في تحقيق وحدة تامّة. وأيّد مندوب الأردن الوحدة وأبدى رغبته في العمل على تحقيقها بكلِّ الطرق. .[4]. أمّا رئيس الوفد اللبناني فطالب بأن تبدأ البلاد العربية بالوحدة الاقتصادية في الوقت الحاضر لأنها أساس العمل الإيجابي الذي تستطيع تحقيقه[5]. وبالنتيجة لم يكن مصير المذكّرة العراقية سوى أن تدفن في أدراج الجامعة بسبب الخلافات العربية ـ العربية التي اتخذت في تلك المرحلة بالذات طابع «الحرب الباردة» لا سيّما بين العراق ومصر. .

مقترحات الأمين العام:

سعى الأمين العام للجامعة إلى تقوية الجامعة وتعديل ميثاقها فقدَّم مقترحاته بهذا الخصوص إلى اللجنة السياسية في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٤ وإلى الدول الأعضاء في ١٩

(١) «الجمهورية»، العدد ٣٨، تاريخ ٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٤.

(٢) «الجمهورية»، العدد والتاريخ نفسيهما.

(٣) «الجمهورية»، العدد والتاريخ نفسيهما.

(٤) «الجمهورية»، العدد والتاريخ نفسيهما.

(٥) «الجمهورية»، العدد والتاريخ نفسيهما.

ـ كان لبنان يتهرَّب من البحث في أية وحدة سياسية أو عسكرية بسبب ارتباطاته الدولية أولاً ودور المارونية السياسية المهيمنة على الحكم فيه ثانياً، ولذلك طرح أن تبدأ البلاد العربية بالوحدة الاقتصادية.

تموز (يوليو) ١٩٥٥ تضمَّنت إنشاء هيئة جديدة في الجامعة في شكل جمعية شعبية وتعديل قاعدة الإجماع التي يأخذ بها الميثاق بالنسبة للتصويت في مجلس الجامعة، والأخذ بقاعدة الأكثرية على أن تكون القرارات ملزمة للدول جميعها وتدعيم معاهدة الدفاع المشترك. . وقد قرّر مجلس الجامعة في ١٢ نيسان (إبريل) ١٩٥٦ تكوين لجنة من ممثلي الدول الأعضاء لمناقشة هذه المقترحات. واستكمل تشكيل اللجنة في أيلول (سبتمبر) ١٩٥٦ إلّا أنها لم تجتمع بسبب تطوُّرات الموقف في المنطقة العربية والتي كانت مصر طرفاً رئيسياً فيها. .[1].

لماذا تعديل الميثاق؟ إذا أردنا الإجابة على هذا السؤال لا بدّ من الحديث عن الظروف التي وُلِد فيها الميثاق وكذلك تطوُّرات المراحل التالية. لأن بالتحليل والمقارنة تظهر بوضوح الحاجة الملحّة لتعديل ميثاق الجامعة.

فالحال التي كانت عليها البلاد العربية أثناء توقيع الميثاق تختلف كثيراً عن الحال في الخمسينات والستينات. فالواقع الذي حدث فيه الميثاق تميَّزت ظروفه بالتالي: أولاً ـ لم تكن معظم البلاد العربية قد حصلت بعد على استقلالها. ثانياً ـ عدم وجود الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي كقوتين عظميين وكعامل مؤثّر في أحداث المنطقة. ثالثاً ـ عدم وجود المغرب العربي ولا أية دولة من دوله في المؤسَّسة المستحدثة. رابعاً ـ عدم ظهور النفط. خامساً ـ عدم وجود الكيان الصهيوني في قلب البلاد العربية. هذا الواقع تلته تطوُّرات مهمّة إقليمية ودولية قلبت الأوضاع السائدة فاختفت مثلاً بريطانيا وفرنسا وحلّت محلّهما الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي واستقلّت معظم البلاد العربية مما استتبع زيادة في عدد أعضاء الجامعة، واكتشف النفط في بعض الدول العربية مما جعلها دولاً غنية مقابل الدول الأخرى الفقيرة. وظهرت إسرائيل في أرض فلسطين ولم يتمكّن العرب في ظلّ مؤسَّستهم القائمة من منع قيامها مما أوجد خطراً كبيراً ومستمرّاً على البلاد العربية كلها. وتغيّرت أنظمة الحكم في كثير من البلاد العربية ذات الدور الفعّال في الجامعة (سوريا ـ مصر. . .) وظهرت منظمات إقليمية عديدة. وأخيراً وهذا هو الأهمّ تطوُّر الصراع الدولي وانعكاساته الإقليمية في المنطقة العربية في ظلّ الحرب الباردة بين القوّتين العظميين. جميع هذه الأمور كانت تفرض تعديل ميثاق الجامعة ليصبح أكثر مواكبة للمتغيِّرات الحاصلة لأنه لا يجوز أن تعمل الجامعة بنظام الأربعينات بالرغم من تبدّل الأوضاع والظروف. والآن هل جرى تعديل الميثاق، وما هي وجهة نظر لبنان من هذه المسألة؟ إذا كانت مشاريع التعديل التي قُدِّمت إلى مجلس الجامعة تنطلق من المعطيات والظروف المستجدّة وهي تهدف إلى تفعيل دور الجامعة بجعلها تخطو خطوة ثانية نحو الوحدة الفعلية وذلك بشمولها لمسائل تتعلّق بالوحدة السياسية والعسكرية والاقتصادية، غير أن أجواء المناقشات التي جرت في أروقة الجامعة تشير إلى أن القوى المعادية

(١) عبد الحميد الموافي: تعديل ميثاق جامعة الدول العربية، المرجع السابق، ص ١١٠ ـ ١١١.

وأدواتها العربية لا تريد التعديل بل الإبقاء على الوضع الراهن كما هو. فالأجواء اتَّسمت بالمشاحنات والمزايدات والتردُّد وتقديم الاقتراحات المضادّة وانتقل الأمر من تأجيل إلى آخر دون التوصُّل إلى صيغة تعديليّة جديدة.

أما لبنان الرسمي فموقفه لم يتغيَّر عن السابق لجهة الوحدة السياسية والعسكرية فهو بحكم السياسة الخارجية التي انتهجها منذ الاستقلال وبحكم ارتباطاته الدولية لا يرى إمكانية تحقيق أي تقدُّم في المجالين السياسي والعسكري غير ما يتضمَّنه الميثاق. وهذا ما أكَّدته في تقريرها اللجنة العربية المكلَّفة من قبل اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية لبحث موضوع الوحدة بعد طرح رئيس الوزراء السوري في ٢٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٥١ مشروع وحدة كونفدرالية بين الدول العربية حيث جاء في التقرير أن لبنان يرفض تغيير وضعه الدستوري. ولكن لكي يبعد لبنان عنه تهمة الرافض لطموح العرب بالوحدة اتخذ موقفاً يقول بضرورة البدء بالوحدة الاقتصادية أوَّلاً فهي الركيزة الأساسية لتحقيق الأهداف الأخرى. وهو بذلك لا يكون قد وقف بوجه العمل العربي المشترك من جهة ويكون قد حصل من العرب على الدعم الاقتصادي الذي تسعى إليه الفئة الحاكمة فيه من جهة أخرى. غير أن هذا الموقف ليس موقف الشعب اللبناني بأكثريته ولا موقف العديد من الأحزاب والتيَّارات السياسية والصحف والكتل البرلمانية والزعماء السياسيين لا سيَّما وأنَّ الخوض في غمار التعديل جاء في مرحلة من المدّ القومي والمتغيِّرات الإقليميّة والدوليّة.

الفصل السادس:

تنسيق سياسة الدول الأعضاء على الصعيد الدولي

قامت جامعة الدول العربية بدور فاعل في تنسيق سياسة الدول الأعضاء على الصعيد الدولي في سبيل خدمة القضايا العربية والدفاع عنها أمام هيئة الأمم المتحدة وعند الدول الكبرى وفي المؤتمرات الدولية. ونظراً لصداقات لبنان وعلاقاته الخارجية فقد كان لمواقفه الأثر البارز في هذا المجال. ويمكن استعراض أهمّ محطَّات العمل العربي ـ الدولي في إطار الجامعة على النحو التالي:

أولاً: في هيئة الأمم المتحدة وفي العلاقات مع الدول:

ـ أصدر مجلس جامعة الدول العربية أول قرار له في دورته الأولى/حزيران (يونيو) ١٩٤٥ بضرورة تمثيل الجامعة في أي مؤتمر دولي يعقد لحلّ مشكلة جلاء القوات الأجنبية عن أراضي سوريا ولبنان[1]. وكان هذا القرار بمثابة تفويض من دول الجامعة إلى هذه المؤسَّسة الإقليمية لتحتلّ مكانتها الدولية ولتقف إلى جانب دولتين عضوين فيها للمطالبة بحقِّهما.

منذ البداية أدركت الدول الأعضاء في الجامعة أهمّية أن تكون الجامعة العربية ممثَّلة في هيئة الأمم المتحدة كغيرها من المؤسَّسات الإقليميّة (منظَّمة أميركا اللاتينية مثلاً) فأخذت تعمل على تحقيق هذا الهدف. وفي دورة آذار (مارس) ١٩٥٠ وافقت اللجنة السياسية للجامعة بإجماع الآراء على المذكَّرة التي أعدَّتها أمانة الجامعة بشأن تنظيم علاقة الجامعة العربية بهيئة الأمم المتحدة وتنسيق التعاون بينهما وقرَّرت أن تسعى وفود الدول العربية لدى هيئة الأمم في اجتماعها المقبل في أيلول (سبتمبر) إلى تمثيل الجامعة في الهيئة وإرسال مراقب ينوب عنها لحضور جلساتها[2]. وقد أثمرت جهود الدول العربية في الحصول على اعتراف

---

(١) جامعة الدول العربية، محضر الدورة الأولى، ص ٣٣.

(٢) «الأهرام»، العدد ٢٣١٦٦، تاريخ ٢٩ آذار (مارس) ١٩٥٠. أنظر أيضاً: مجموعة قرارات مجلس جامعة الدول العربية، ج ١، (١٩٤٥ ـ ١٩٥٥)، ص: ٦١ ـ ٦٢.

الجمعية العامّة للأمم المتحدة بالجامعة في أيلول (سبتمبر) ١٩٥٠ وبموجبه يدعى الأمين العام للجامعة للاشتراك في دورات الجمعية العامّة بصفة مراقب ويكون للجامعة وفد دائم في المنظمة الدولية(١).

ـ وقفت دول الجامعة العربية من بعض الدول الموقف الذي يتلاءم مع مصالح العرب ويخدم قضاياهم. ومن الأمثلة على ذلك بحث موضوع الاعتراف بكوريا في اللجنة السياسية للجامعة بتاريخ ٨ آذار (مارس) ١٩٥٠ حيث انتهى الرأي إلى أن تبحث دول الجامعة موضوع الاعتراف بها وفق مصالح الدول العربية وعلى ضوء تطوُّر القضية في هيئة الأمم(٢). وتداولت اللجنة السياسية للجامعة في ١٩ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٤ في الروابط الوثيقة القائمة بين دول الجامعة العربية وباقي دول المجموعة الإفريقية والآسيوية واستعرضت مراحل التعاون الصادق بينها خصوصاً في معالجة القضايا المعروضة على الأمم المتحدة في دوراتها المختلفة. وقرَّرت تمكيناً لهذه الروابط ما يأتي: «١ ـ أن تعزِّز الدول العربية تمثيلها الديبلوماسي لدى دول المجموعة الآسيوية ـ الإفريقية. ٢ ـ تبادل الوفود السياسية بغية تعزيز صلات الودّ والتعاون في الميدان السياسي إلى جانب تدعيم العلاقات الثقافية والاقتصادية، ورأت اللجنة أن تنتهج دول الجامعة نفس هذه الخطة بالنسبة إلى العلاقات مع دول أميركا اللاتينية(٣). وكذلك نظرت اللجنة السياسية للجامعة بتاريخ ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٥ في طلب إسبانيا تأييدها للاشتراك في عضوية الأمم المتحدة فقرَّرت تأييد إسبانيا في طلبها والعمل على تحقيقه بالنظر للعلاقات الطيِّبة التي تربط بينها وبين الدول العربية(٤).

ـ تنسيق سياسة دول الجامعة بالنسبة للقضايا العربية المعروضة على الأمم المتحدة كقضية فلسطين وقضية الاستقلال السياسي لبعض الأقطار العربية ووظائف الدول العربية وغيرها. ومن الأمثلة في هذا الحقل قرار اللجنة السياسية للجامعة في ٢٨ آذار (مارس) ١٩٥٠ إنشاء مكتب دائم في الجامعة يضم ممثِّلاً عن كل دولة عربية ليكون حلقة اتصال بين

(١) علي الدين هلال: الجامعة العربية كتنظيم إقليمي ـ الأبعاد السياسية، «شؤون عربية»، العدد ١٣، آذار (مارس) ١٩٨٢، ص ٢٩. ذكر عبد الرحمن عزَّام في حديث له إلى جريدة «الحياة» البيروتيّة أنَّ الجمعيّة العامّة للأمم المتحدة اتخذت سنة ١٩٥٠ قراراً بقبول الجامعة كمنظمة إقليمية تخدم أهداف الأمم المتحدة في الشرق الأوسط: «الحياة» في ١٣ آذار (مارس) ١٩٦٩.

(٢) «الأهرام»، العدد ٢٣١٦٦، تاريخ ٢٩ آذار (مارس) ١٩٥٠.

(٣) مجموعة قرارات مجلس جامعة الدول العربية، ج ١، (١٩٤٥ ـ ١٩٥٥)، القرار(٦٠٥)، الدورة (١٢)، الجلسة (٦)، تاريخ ١٩/١/١٩٥٤، ص ١٤٣.

(٤) «الجمهورية»، العدد ٧٠١، تاريخ ١٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٥.

الجامعة وحكومته واعتبرته خطوة كبيرة في سبيل تدعيم الجامعة(١). وقرارها في ذات التاريخ اعتبار وظائف الدول العربية في هيئة الأمم المتحدة كتلة واحدة وأوصت بأن يكتب مجلس الجامعة خطاباً إلى دول الجامعة لتنفيذ ذلك بحيث إذا طلبت إحدى هذه الدول مركزاً شاغراً يخصّ دولة عربية أخرى أعطي لها فإذا توفَّر لديها من يشغله بعد حين تنازلت لها عنه(٢). وقرارها في ١٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٤ بالموافقة على مذكرة الحكومة المصرية التي تقترح فيها تنسيق سياسة البعثات السياسية العربية وتزويدها بكلٍّ المعلومات لخدمة القضايا العربية وعقد اجتماعات دورية بين سفراء البلاد العربية ووزراء خارجيتها(٣). وقرار مجلس الجامعة بتاريخ ١٢ نيسان (إبريل) ١٩٥٦ «تزويد الدول الأعضاء بالتعليمات إلى مندوبيها لدى الأمم المتحدة مؤكِّدة المضي قدماً في مؤازرة قضية الجزائر بمختلف الوسائل بما في ذلك عرض الأمر على مجلس الأمن. . .»(٤).

ثانياً: في مؤتمر باندونج (١٩٥٥):

بين ١٨ و٢٤ نيسان (إبريل) ١٩٥٥ انعقد مؤتمر لدول إفريقيا وآسيا المستقلّة في مدينة باندونج بأندونيسيا وقد بلغ عدد الدول المشتركة فيه تسع وعشرون دولة وتحدَّدت أهدافه بما يلي: «ـ تشجيع التعاون فيما بين شعوب إفريقيا وآسيا. . دراسة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لشعوب القارّتين. ـ بحث المشاكل المتعلِّقة بكفاح شعوب القارّتين ضدّ الاستعمار والعنصرية. ـ بحث مدى المساهمة التي يمكن أن تقدِّمها هذه الدول من أجل توطيد السلام والتعاون العالميّين»(٥).

انعقد المؤتمر في ظل ظروف دوليّة معقّدة، «فالحرب الباردة» قائمة بين الكتلتين الشرقية (بزعامة الاتحاد السوفياتي) والغربية (بزعامة الولايات المتحدة الأميركية) ولكنه استطاع أن ينجح ويصدر قراراته بالإجماع وأن يرسم لنفسه خطّاً مستقلاً عن الكتلتين على الرغم من محاولاتها التأثير عليه من خلال وجود بعض الدول المؤيِّدة لكليهما فيه. وما يهمّنا هنا اشتراك العرب في المؤتمر والصورة التي بدت عليها دولهم في اجتماعاته. في الواقع بلغ عدد الدول

(١) مجموعة قرارات مجلس جامعة الدول العربية، ج ١، (١٩٤٥ ـ ١٩٥٥)، القرار (٢٨٥)، الدورة (١٢)، الجلسة (٣)، تاريخ ٢٨/٣/١٩٥٠، ص ٦١.

(٢) المصدر نفسه، القرار (٢٨٦)، الدورة (١٢)، الجلسة (٣)، تاريخ ٢٨/٣/١٩٥٠، ص ٦١.

(٣) المصدر نفسه، القرار (٦٠١)، الدورة (٢٠)، الجلسة (٥)، تاريخ ١٤/١/١٩٥٤، ص ١٣٩.

(٤) «الجمهورية»، العدد ٨٤٩، تاريخ ١٣ نيسان (إبريل) ١٩٥٦.

(٥) مختار مرزاق: حركة عدم الانحياز في العلاقات الدولية، الدار العالمية، بيروت ١٩٨٤، ص ٧٢.

العربية التي اشتركت في مؤتمر باندونج أكثر من ثلث العدد الإجمالي للدول المشتركة[1]. وحاولت وفود هذه الدول أن تجتمع على هامش جلسات المؤتمر وتنسِّق سياستها في المواضيع المطروحة رغم ما كان بين بعضها أحياناً من تباين في وجهات النظر ـ وبدا هذا واضحاً في مواقف العراق ولبنان اللذين حاولا تأييد سياسة الأحلاف الغربية ومحاربة الشيوعية[2]. ولو لم يتدارك رئيس الوفد المصري الرئيس عبد الناصر الأمر ويسعى جهده من أجل التنسيق بين مواقف الوفود العربية للاتفاق فيما بينها على المبادىء الأساسية لانفرط عقد العرب في المؤتمر وربّما لانفرط عقد المؤتمر نفسه[3]. ومع ذلك كان للبنان من خلال شارل مالك مواقف سلبية، ففي إحدى جلسات اللجنة السياسية التي شكَّلها المؤتمر ثار نزاع شديد عند مناقشة مسألتي الاستعمار والتعايش السلمي فاقترح مالك أن تبحث مسألة الاستعمار تحت عنوان «الاستعمار القديم والجديد» وعارض فكرة «التعايش السلمي» معتبراً إيَّاها تعبيراً شيوعياً، فردّ عليه نهرو رئيس وزراء الهند قائلاً: «إنَّك تضيّع وقتنا سدى»[4]. وحاول شارل مالك أيضاً أن يبرّر موقف فرنسا في شمال إفريقيا ويدافع عن حسن نيّتها قائلاً إنه يجب التفرقة بين فرنسا وبين بعض الفرنسيين الاستعماريين الذين ارتكبوا الأخطاء في شمال إفريقيا[5]. ولكن على الرغم من هذه المواقف فالدول العربية خرجت من المؤتمر موحَّدة الكلمة[6]، وفازت

---

(١) الدول العربية المستقلّة المشتركة هي: مصر ـ المملكة العربية السعودية ـ العراق ـ الأردن ـ لبنان ـ اليمن ـ سوريا ـ السودان ـ الأمانة العامة للجامعة العربية. واشتركت الجزائر وتونس والمغرب كأعضاء مراقبين. وكان الوفد اللبناني يتألَّف من سامي الصلح رئيس الوزراء وشارل مالك وزير الخارجية وفؤاد عمُّون مدير عام الخارجية.

(٢) يذكر خالد العظم رئيس وزراء سوريا ورئيس وفدها إلى المؤتمر في مذكّراته أنَّ «.. الظاهرة التي أثارت امتعاض المندوبين تلك الأدوار التمثيلية التي قام بها شارل مالك وفاضل الجمالي يشاركهما فيها محمد علي رئيس وزراء باكستان. فكان هؤلاء الثلاثة يتقاذفون الخطب ضدّ الشيوعية كلاعبي الكرة ويوزِّعونها بينهم وفقاً لترتيب منظَّم...»، خالد العظم، مذكّرات، الجزء الثاني، ص ٣٧٧.

(٣) قال عبد الناصر لسامي الصلح وشارل مالك في المؤتمر: «إن علينا أن نتخذ موقفاً مستقلاً بين الدول الموالية للشرق والدول الموالية للغرب في المؤتمر وإذا لم نفعل ذلك فإنَّ المؤتمر سيفشل لأنه يتحوَّل إلى مشاجرات بين الشرق والغرب وفي مثل تلك الحالة يصبح من الأفضل دعوة أميركا وروسيا». وأضاف: «يجب أن ينجح المؤتمر. وإذا دخلت المناقشات في التفاصيل فإنَّ المؤتمر سيفشل، فعلينا أن نناقش فقط المبادىء. وخاصّة المبادىء الهامّة بالنسبة للعرب مثل مشاكل الاستعمار وتقرير المصير»، «الجمهورية»، العدد ٤٩٧، تاريخ ٢٣ نيسان (إبريل) ١٩٥٥. وكذلك: كتاب قضايا عربية ـ عبد الناصر وبما بعد، مرجع سابق ـ ص ٢٠٢.

(٤) «الجمهورية»، العدد ٤٩٦، تاريخ ٢٢ نيسان (إبريل) ١٩٥٥.

(٥) «الجمهورية»، العدد ٤٩٨، تاريخ ٢٤ نيسان (إبريل) ١٩٥٥.

(٦) صرّح عبد الخالق حسونة أمين عام الجامعة العربية بعد عودته من مؤتمر باندونج: «كان الكثيرون يعتقدون أنَّ الدول العربية بعد ما مرَّ بها من أحداث في الشهور الأخيرة ستبدو داخل المؤتمر غير متّحدة، وسيكون لها أثره الضارّ في وضع جامعة الدول العربية، غير أنِّي أحمد الله على أن الدول العربية الممثَّلة في المؤتمر وكان عددها تسع بإضافة =

بقرارات مؤيِّدة لفلسطين وشمال إفريقيا واليمن[1]. وبعد عودته من باندونج أدلى سامي الصلح رئيس وزراء لبنان أمام المجلس النيابي اللبناني ببيان عن نتائج أعمال المؤتمر جاء فيه: «.. لقد لبَّينا والدول العربية الأخرى الدعوة للاشتراك في هذا المؤتمر بعد أن تثبَّتنا من الأمور الآتية: ١ ـ نزول الدول الداعية للمؤتمر عند رغبة الدول العربية في إقصاء إسرائيل عنه. ٢ ـ إجماعها على بحث قضية شمالي إفريقيا وتأييدها. ٣ ـ اهتمامها بقضايا التعاون الاقتصادي والثقافي بين دول آسيا وإفريقيا. ٤ ـ إمكان إثارة قضية فلسطين حيث يؤمل أن تجمع الكلمة على تأييد تنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشأنها فنكسب أكثرية الأصوات في الأمم المتحدة للعمل على تنفيذها». وأضاف أنه شدّد في خطابه الافتتاحي أمام المؤتمر على «.. مركز لبنان كنقطة اتصال بين الشرق والغرب ومركز تفاعل وتبادل وانصهار وانسجام لمختلف التيَّارات الفكرية والروحية والسياسية..». وبعد أن عدّد منجزات المؤتمر والانتصارات التي حقَّقها العرب فيه، ختم بقوله: «.. إن الآمال التي علَّقناها عليه لم تخب بل بالعكس خرجنا منه وقضايانا العربية معزَّزة والرغبة في التعاون بين بلدان آسيا وإفريقيا وطيدة، والنيّة في دعم السلام العالمي صريحة مخلصة، ووجه لبنان في كل ذلك ساطع مشرق»[2].

= السودان بدت على غير ما توهَّمه الناس إذ إنَّ سيادة الرئيس جمال عبد الناصر حرص على دعوتهم قبل أن يبدأ المؤتمر أعماله لتبادل الرأي في كل شؤون المؤتمر وتمَّ الاتفاق في هذا الاجتماع على الخطّة الموحَّدة التي يسلكونها وخاصة فيما يتعلَّق بالقضايا العربية المعروضة على المؤتمر وهي قضية فلسطين وقضايا المغرب العربي وقضية اليمن. وأحمد الله على أنه رغم ما بدا من نشاز في بعض الخطب في جلسة الافتتاح وأثناء مناقشة بعض المسائل غير العربية فقد خرجت قضايا العرب من هذا المؤتمر ظافرة بتأييد إجماعي من جميع الدول المشتركة في المؤتمر...»، «الجمهورية»، العدد ٥٠٩، تاريخ ٥ أيار (مايو) ١٩٥٥.

(١) نص قرار فلسطين: «بالنظر إلى التوتُّر الحالي في الشرق الأوسط نتيجة لمشكلة فلسطين فإنَّ المؤتمر الآسيوي ـ الإفريقي يؤيِّد تأييداً كاملاً حقوق شعب فلسطين العربي ويدعو إلى تنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشأن مشكلة فلسطين وبشأن التسوية السلمية للمشكلة». نص قرار شمالي إفريقيا: «بالنظر إلى حالة عدم الاستقرار في شمال إفريقيا والرفض المستمر لحق شعوب شمال إفريقيا في تقرير مصيرها فإنَّ المؤتمر الآسيوي الإفريقي يطالب بحق شعوب تونس والجزائر ومراكش في تقرير مصيرهم دون تأخير». نص قرار اليمن: «يؤيِّد المؤتمر موقف اليمن من عدن والأجزاء الجنوبية من اليمن المعروفة بالمحميَّات ويدعو الأطراف ذات العلاقة لتسوية الخلاف سلماً». نقلاً عن: حليم أبو عز الدين: تلك الأيام، الجزء الأول، ص ٤٧٩.

(٢) محضر الجلسة السابعة لمجلس النواب اللبناني المنعقدة في ١٢ أيار (مايو) ١٩٥٥، ص: ٧٠١ ـ ٧٠٤.

الباب الثالث

دور جامعة الدول العربية في تسوية المنازعات العربية وجهود لبنان في هذا الشأن

الفصل الأول: قضية «سوريا الكبرى» (١٩٤٦ - ١٩٤٧).

الفصل الثاني: اتجاه الأردن لعقد صلح منفرد مع إسرائيل وضمّ «الضفة الغربية» إلى أراضيه (١٩٤٩ - ١٩٥٠).

الفصل الثالث: أزمة عام ١٩٥٨ في لبنان.

تمهيد:

إنَّ دراسة الدور الذي قامت به جامعة الدول العربية في تسوية المنازعات بين أعضائها يجب أن تنطلق من النصوص القانونية التي حدَّدت هذا الدور. ولعلّ المادة الخامسة من ميثاق هذه المؤسَّسة هي التي رسمت الطريق لمعالجة ما قد يطرأ من مشكلات في هذا الحقل[1]. ولن نعود هنا إلى الظروف والأوضاع التي أحاطت بصياغة هذه المادة لأن ذلك سبق وروده في فصل سابق وإنَّما نؤكِّد أنَّ الجامعة من خلال هذه المادة أجازت مبدأ تسوية النزاع بالطرق السلمية محل مبدأ اللجوء إلى القوّة والحرب، كما أنَّها تبنَّت طريقاً وسطاً بين اتجاهين متعارضين الأول يدعو إلى التحكيم الإجباري والثاني إلى التحكيم الاختياري مما أعطى للدول الأعضاء حرّية اللجوء إلى مجلس الجامعة أو عدمه وممَّا جعل هذا المجلس غير معني بمعالجة أي خلاف يتعلّق «باستقلال الدولة أو سيادتها أو سلامة أراضيها» قد يكون قادراً على حلّه[2]. وقبل أن نتناول المشكلات التي عالجتها الجامعة واقعاً في الفصول التالية لا بدّ هنا من إيراد الملاحظتين الأساسيتين التاليتين:

أولاً - لن نتطرَّق إلى جميع المنازعات التي قامت بين الدول العربية خلال الفترة الزمنية موضوع الدراسة وذلك إمَّا بسبب عدم عرضها على مجلس الجامعة العربية عبر شكوى تقدَّمت بها إحدى الدول الأعضاء وإمَّا لأن بعض هذه الدول تدخَّلت بصورة إفراديَّة وتوسَّطت لحلّ المشكلة القائمة وتمكَّنت من تحقيق الحل.

ثانياً - يجب التفريق بين موقفين للبنان في معالجة المشكلات المطروحة على مجلس الجامعة. وذلك تبعاً لطبيعة المشكلة ومدى علاقة لبنان بها. فالمشكلة التي تعنيه مباشرة ويعتبر نفسه طرفاً فيها كانت نظرته إليها تختلف عن نظرته لمشكلة أخرى بين دولتين عربيتين أخريين

---

(١) أنظر نصّ المادة الخامسة من ميثاق جامعة الدول العربية في قسم الملاحق - ملحق رقم (٥).

(٢) من أجل إيجاد الحلّ العملي والفعال للمنازعات التي تطرأ بين الأعضاء حاول مجلس الجامعة العربية إنشاء جهاز قضائي باسم «محكمة عدل عربية». ففي ١٣ نيسان (إبريل) ١٩٥٠ أنشأ المجلس لجنة من ثلاثة خبراء هم محمد علي غازي وفؤاد عمُّون ووحيد رأفت لوضع مشروع خاص بهذه المحكمة. (قرار ١٢/٣١٦). وعلى الرغم من المدّة الطويلة التي استغرقها عمل اللجنة وتعديل تكوينها مراراً لم تنشأ تلك المحكمة حتى اليوم.

لا تعنيه بشكل مباشر. في الحالة الأولى يجد مصالحه هي المستهدفة فيقف بحزم بوجه محاولات النيل منها بينما في الحالة الثانية يقف إلى جانب أكثرية الدول الأعضاء يؤيِّد ما تقترحه وتقوم به.

الفصل الأول:

قضيّة «سوريا الكبرى»

بينما كانت القضية الفلسطينية تزداد تعقيداً يوماً بعد يوم والعرب منشغلون بإيجاد الحلول لها طلع الملك الأردني عبد الله[١] بمشروعه القديم ـ الجديد: مشروع «سوريا الكبرى» الذي يهدف إلى جمع أقطار سوريا الطبيعية[٢] في كيان اتحادي واحد تحت راية الأسرة الهاشمية. أمَّا دوافع عبد الله فكانت برأيي كثيرة منها: أولاً ـ نظرته الأنانيّة البحتة إذ كان كل همّه أن يكون على عرش «سوريا الكبرى» وهو مع المشروع حتى النهاية إذا تحقّق هذا الأمر وإلاّ فهو غير مستعد للعمل من أجله. ثانياً ـ كان يرى فيه إعادة اعتبار للأسرة الهاشمية التي هو زعيمها. ثالثاً ـ كان يعتبر نفسه الوريث الشرعي لسوريا التي أُخذت من أخيه فيصل عام ١٩٢٠. من هذا المنطلق بدأ عبد الله حملته الجديدة لمشروعه في أوائل تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٦ حين ألقى أمام البرلمان الأردني خطاب العرش الذي تضمّن عهداً بالعمل على توحيد سوريا، وقد ردّ عليه البرلمان ردّاً إيجابياً ومحبِّذاً[٣]. وكذلك نسبت إليه إحدى وكالات الأنباء الأجنبية تصريحاً أشار فيه إلى نيّته في طرح مشروع وحدة أو اتحاد يحقّق أماني الأقاليم السورية ومصالحها على مجلس جامعة الدول العربية[٤]. في الواقع كانت لهذه الحملة انعكاسات سلبية خطيرة في سوريا ولبنان قبل أن تنتقل القضية إلى مجلس جامعة الدول العربية. كيف واجه لبنان الرسمي هذه القضية؟ وما الموقف الذي وقفته الجامعة منها؟ لقد رفض لبنان الرسمي هذا المشروع رفضاً شديداً، ففي جلسة عقدها المجلس

---

(١) الأمير وقتئذٍ.

(٢) سوريا ـ الأردن ـ فلسطين ـ لبنان.

(٣) أنظر نص خطاب العرش وردّ البرلمان الأردني عليه في: المشاريع الوحدوية العربية، يوسف خوري، المرجع السابق، ص: ١١٢ ـ ١١٣. وكذلك في: خطب العرش ١٩٢٩ ـ ١٩٧٢، هاني خير، عمّان، (لا ت)، ص: ٩٦ ـ ١٠٦.

(٤) أروى طاهر رضوان: اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية ودورها في العمل السياسي المشترك، ص ١٢١.

النيابي اللبناني بتاريخ ١٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٦ أدلى وزير الخارجية فيليب تقلا ببيان حول سياسة الحكومة الخارجية أشاد فيه بدور جامعة الدول العربية وبالفوائد التي حققها العرب منها في السنتين الأخيرتين وأعاد تأكيد المبادىء التي دخل لبنان الجامعة على أساسها ورفض أخيراً مشروع «سوريا الكبرى» وقال إنّ لبنان باشر «سياسة التعاون البعيد المدى مع الدول العربية بملء رضاه وكامل اقتناعه. بيد أنّ هذا التعاون الوثيق يجب أن يظل قائماً على الإخلاص والاحترام المتبادلين بين الدول العربية. فقد دخل لبنان الجامعة على أساس استقلاله التام الناجز بحدوده الحاضرة واستقلال كل من دول الجامعة، فلا ريب إذن بأنّ القضية التي تثار من وقت إلى آخر تحت اسم سوريا الكبرى لا يمكن أن تكون موضع بحث فنحن لا نريد سوريا الكبرى ولا نقبل بها على أي وجه من الوجوه...»[1]. بهذا الوضوح وهذه الصراحة حدّد وزير الخارجية موقف الحكومة اللبنانية من مشروع «سوريا الكبرى» وهو موقف الرفض المطلق. وفي ٢٠ تشرين الثاني (نوفمبر) وبعد أسبوع واحد ردّ محمد الشريقي وزير خارجية الأردن في المجلس التشريعي الأردني على بيان وزير الخارجية اللبناني ببيان استهلّه بالتأكيد على «أنّ المملكة الأردنية الهاشمية لن تتخلّى مطلقاً عن ميثاق الوحدة أو الاتحاد السوري ليقينها أنّ نقض هذا الميثاق هو نقض لحقوق سوريا الطبيعية»، وقال: «.. وكنّا نرجو من معالي الوزير اللبناني أن يحبّ للأقاليم السورية ما يحبّ ونحبّ للبنان فلا يتعرّض لما هو من شأن الأقاليم السورية». وإذ أشار إلى عقبة التباين في شكل الحكم قال: «إن الأمة قد أجمعت أمرها على أنّ الوحدة الوطنية لا تضحّي من أجل شكل الحكم وإذا ترك اختيار شكل هذا الحكم للأمة نفسها فلا يبقى أي مجال لمزاعم من يعارض مبدأ الوحدة السورية الشاملة فضلاً عن أنّ النظام الاتحادي لا يتعارض مع شكل الحكم...»، وختم قائلاً: «.. ما من سوري يؤمن بوطنه إلّا يرى أنّ استمرار القطيعة بين الأقاليم السورية في مصلحة غيرها وأنّ السياسة الأردنية ستظلّ تعتبر الوحدة السورية أساساً وأصلاً في منهجها القومي»[2]. ثم عاد مجلس النواب اللبناني فاجتمع في ٢٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٦ وبحث في مشروع «سوريا الكبرى» ووافق بالإجماع على اقتراح من النائب ألفرد نقّاش جاء فيه: «إنّ المجلس بعد أن تناقش بخصوص تصريحات وزير خارجية شرق الأردن يعلن أنّ لبنان بلد حر بحدوده الحاضرة ولا يرضى عنها بديلاً. ويطلب أن تعبّر الحكومة إلى حكومة شرق الأردن عن رأي جميع اللبنانيين حكومة وشعباً برفض مشروع سوريا الكبرى»[3]. بعد

(١) مضبطة الجلسة الرابعة لمجلس النواب اللبناني المنعقدة في ١٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٦، ص: ٦٩ - ٧٠.

(٢) «النهار»، العدد ٣٤٨٤، تاريخ ٢١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٦.

(٣) مضبطة الجلسة السابعة لمجلس النواب اللبناني المنعقدة بتاريخ ٢٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٦، ص ١٢١.

ذلك انتقلت القضية إلى مجلس جامعة الدول العربية واللجنة السياسية فكانت بمثابة أول قضية من الخلافات العربية تعالجها الجامعة. فخلال الدورة الخامسة لمجلس الجامعة (تشرين الثاني/نوفمبر ـ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٦) أدلى سعد الله الجابري وزير خارجية سوريا ببيان طويل أمام المجلس تضمّن «معنى الشكوى» على الحكومة الأردنية لإثارتها قضية «سوريا الكبرى»...[1]. وقد اعترض مندوب الأردن كما اعترض مندوب العراق على مناقشة هذا النزاع بحجّة عدم وروده في جدول الأعمال[2]. وكان الوفد اللبناني إلى هذه الدورة برئاسة سعدي المنلا رئيس الوزراء وعضوية فيليب تقلا وزير الخارجية[3]. ورفض الوفد اللبناني بشدّة خلال المناقشات مشروع «سوريا الكبرى» واعتبره موجّهاً ضدّ الجامعة العربية ودولها[4]. وبعد نقاش طويل للمسألة اقترح الجابري ووافقه المجلس أن تجتمع اللجنة السياسية «لترى الطريقة الناجحة التي يعالج بها هذا الموضع»[5]. وفي ٢٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٦ اجتمعت اللجنة السياسية وبحثت في القضية وأصدرت قراراً اعتبرت بموجبه أنّها منتهية جاء فيه: «أثير في الآونة الأخيرة جدل حول مشروع سوريا الكبرى فترتّب على ذلك أن اجتمع وزراء خارجية الدول العربية اجتماعاً خاصّاً ودرسوا الأمر من جميع وجوهه فتبيّن أنّ أحداً لم يقصد من تناوله هذا الموضوع التعرُّض لاستقلال أو سيادة إحدى دول الجامعة أو النيل من نظام الحكم القائم فيها. وعليه فقد أكّدوا أنّ دولة كلّ منهم متمسّكة بميثاق الجامعة وعاملة وتعمل على احترامه وتنفيذه نصّاً وروحاً»[6]. أمّا في لبنان فإنّ هذه القضية لم تنته فصولاً واستمرّت بالتفاعل في مختلف أوساطه. وفي ١٢ شباط (فبراير) ١٩٤٧ تكلّم وزير الخارجية عن هذه القضية مجدّداً أمام المجلس النيابي فرفض المشروع جملة وتفصيلاً واعتبر أنّ أيّة حكومة عربية تعمل له تتحمّل هي وحدها مسؤولية عملها ومما قاله: «.. ولقد كان من حق الرأي العام اللبناني أن يستغرب التصريحات المتوالية التي تصدر عن شرق الأردن، تلك التصريحات التي ترمي إلى تبديل في الأنظمة والأوضاع القائمة في الدول العربية ممّا يعتبر مخالفة أساسية لأحكام ميثاق الجامعة ويجب أن لا يغرب عنّا جميعاً أنّ كل

(١) جامعة الدول العربية، محاضر الدورة الخامسة، ص ٧٩.

(٢) المصدر السابق، الصفحة ٧٩.

(٣) صرّح فيليب تقلا في القاهرة أن ميثاق الجامعة حدّد لكل دولة وضعها السياسي والجغرافي والوطني وكل سؤال من شأنه أن يُطرح للبحث في هذا التوزيع والتحديد يزعزع مركز الجامعة بخلقه خلافات داخلية بين أعضائها الحاليّين، ونحن نريد أن تظل الجامعة كما هي الآن أداة فعّالة للتعاون بين البلدان العربية التي تؤلّفها..: نقلاً عن: «النهار»، العدد ٣٤٨٧، تاريخ ٢٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٦.

(٤) جامعة الدول العربية، محاضر الدورة الخامسة، ص: ٨٤ ـ ٨٧.

(٥) جامعة الدول العربية، محاضر الدورة الخامسة، ص ٨٩.

(٦) أروى طاهر رضوان: اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية ودورها في العمل السياسي المشترك، ص ١٢٣.

مسعى من شأنه أن يبدّل فيما توافقت عليه دول الجامعة العربية من احترام متبادل للأوضاع السياسية والأنظمة الدولية القائمة فيها بالدعاية والعمل لما يسمّوه «سوريا الكبرى» إنما هو طعنة في صميم الجامعة فإذا أرادت حكومة ما أن تثير هذه القضية فإنّها تتحمّل وحدها تبعة عملها. . .»[1]. وفي تقرير للوزير البريطاني المفوّض في بيروت «شون» (Shone) تحدّث عن هذه الجلسة ورأى أنّ الجزء الأهمّ من خطاب وزير الخارجية تناول قضية سوريا الكبرى والعلاقة مع الجامعة العربية، وأنّ المجلس النيابي أيّد السياسة الخارجية التي تسير عليها الحكومة اللبنانية[2]. وفي تقرير آخر قال «شون» (Shone) إنّ موضوع «سوريا الكبرى» نوقش في هذه الفترة بين رئيسي البلدين سوريا ولبنان ورئيسي حكومتيهما وبدا واضحاً التضامن السوري اللبناني في مواجهة خطر سوريا الكبرى[3]. وفي آب (أغسطس) ١٩٤٧ وبعد أن طرح الملك عبد الله مشروعه مجدّداً اجتمع الرئيسان السوري واللبناني شكري القوتلي وبشارة الخوري في بيت الدين بلبنان وبحضور رئيسي الحكومتين جميل مردم ورياض الصلح، وصدر عن المجتمعين بيان شجب حركات الملك عبد الله[4].

وفي تقرير شهر آب (أغسطس) ١٩٤٧ تناول الوزير البريطاني المفوّض (Boswall) الذي خلف (Shone) الموضوع فأشار إلى أن لبنان وسوريا يعتبران إعلان الملك عبد الله تدخُّلاً في شؤونهما الداخلية وتهجّماً على الحكم فيهما، وهو نقض لميثاق جامعة الدول العربية والقانون الدولي وقد أبلغ وزير الخارجية اللبناني الوزير الأردني المفوّض في بيروت في ٢٩ آب (أغسطس) أنّه إذا لم يتمّ إصلاح الحال فإنّ الحكومة اللبنانية تتجه إلى استدعاء القائم

---

(١) مضبطة الجلسة الحادية عشرة لمجلس النواب اللبناني المنعقدة في ١٢ شباط (فبراير) ١٩٤٧، ص ٣٨٤.

(٢) حسان حلاق: التيّارات السياسية في لبنان (١٩٤٣ - ١٩٥٢)، ص ٣٦٧، نقلاً عن: Shone To F. O. No. E. 2/29, of 18 Feb 1947, In F. O. 371% 61710% 88.

(٣) نقلاً عن: حسان حلاق - التيّارات السياسية في لبنان (١٩٤٣ - ١٩٥٢)، ص ٣٧١.

(٤) جاء نصّ البلاغ الرسمي كالآتي: «يوم الأربعاء في السابع والعشرين من آب سنة ١٩٤٧ اجتمع في قصر بيت الدين حضرة صاحبي الفخامة رئيس الجمهورية السورية ورئيس الجمهورية اللبنانية يرافقهما أصحاب الدولة والمعالي رئيسا مجلس الوزراء السوري واللبناني ووزير الخارجية اللبنانية فتداول الجانبان في شتّى الشؤون التي تهمّ الدولتين فكانا متّفقين تمام الاتّفاق في كل ما تناولته أبحاثهما ومنها بيان صاحب الجلالة الملك عبد الله الصادر في ١٤ آب سنة ١٩٤٧ الذي كان موضع استغرابهما واستنكارهما لتدخُّله في شؤون جمهوريتي سوريا ولبنان وتعرُّضه لنظام الحكم فيهما ومخالفته في ذلك ميثاق جامعة الدول العربية ومبادىء القانون الدولي. وقد اتفق الفريقان على الخطط المشتركة الواجب انتهاجها في هذا الموضوع. بيت الدين في ١٩٤٧/٨/٢٨». نقلاً عن: «النهار»، العدد ٣٦٧٨، تاريخ ٣٠ - ٣١ آب (أغسطس) ١٩٤٧.

بالأعمال أو وقف العلاقات الديبلوماسية مع شرقي الأردن[1]. وبسبب المعارضة شبه الشاملة من قبل الدول العربية الأعضاء في الجامعة لمشروع «سوريا الكبرى» لم يعد أمام حكومة شرق الأردن إلّا أن تخفِّف من تحرُّكاتها وتغيِّر لهجتها وتتراجع مرحليّاً عن مشروعها[2]. وعندما اجتمعت اللجنة السياسية للجامعة في لبنان في ١٦ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٧ لم تتطرّق إلى موضوع «سوريا الكبرى» على أساس أنّه أصبح منتهياً[3]. ومن المفيد هنا أن ننقل آراء وتحرُّكات بعض الشخصيّات والجهات اللبنانية إزاء المشروع وكذلك مواقف بعض الجهات الخارجية، فالمسألة استمرّت لفترة طويلة الشغل الشاغل للأوساط السياسية المحلية والعربية والدولية. النائب جورج عقل اعتبر أنّ الأردن هو الوحيد الذي يثير قضية سوريا الكبرى وأنّ الجامعة العربية هي المرجع الوحيد الذي يُحتكم إليه ولا يجوز أن تبقى هناك مطالب إقليمية معلّقة بين دولة عربية وأخرى[4]. النائب عبد الله اليافي ردّ على ما ورد على لسان وزير خارجية الأردن من أنّ بعض مناطق لبنان قد أُرغمت على الانضمام إليه فقال: «فأنا بصفتي نائباً لبنانياً - نائباً مسلماً سنّياً عن لبنان ونائباً عن بيروت التي قد تعني فيما تعني بالأقاليم التي ضُمّت قسراً إلى لبنان. أُعلن بأنّنا في لبنان نصارى ومسلمين قد ارتضينا حالة لبنان الحاضرة بملء رضانا واختيارنا وأننا لا نبغي عن هذا الوضع بديلاً، وأنّ تصريحي هذا يعبِّر عن رغبة اللبنانيين جميعهم سواء أكانوا نصارى أو مسلمين»[5]. النائب فيليب تقلا أوضح أنه يجب أن يزول الاعتقاد بأن كل قطر من الأقطار العربية لا يعمل إلّا لنفسه ولا

---

(١) حسان حلاق: التيّارات السياسية في لبنان (١٩٤٣ - ١٩٥٢)، ص ٣٧٢. نقلاً عن: Boswall To F.O. No. E. 8742, of 31 August 1947. In F.O. 371/61710/88.

(٢) جاء في تصريح للأمير طلال ولي عهد الأردن لصحيفة «المصوّر» المصرية: «إن فكرة المشروع ليست بالأمر الجديد فهي وليدة النهضة العربية التي قام بها جلالة المغفور له الملك حسين وحمل لواءها بعده جلالة والدي ومليكي الذي يعمل على تحقيقها بالتفاهم وديّاً مع رجال العرب بطريق المشاورة وتبادل الرأي وأن جميع البيانات والتصريحات والمذكّرات الخاصّة بهذه الفكرة توضح دون أي شك أنّها دعوة سلمية أخوية روعيت فيها مصلحة العرب وليس هناك أي دليل يمكن أن يدلي به أي إنسان على أنّنا سنعمد إلى استخدام القوّة لتحقيق المشروع». نقلاً عن: «النهار»، العدد ٣٦٨٩، تاريخ ١٦ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٧.

(٣) صرّح الأمير فيصل آل سعود بصدد مشروع «سوريا الكبرى» عشية اجتماع اللجنة السياسية للجامعة العربية: «. . أمّا مشروع سوريا الكبرى فقد قلنا كلمتنا فيه ولن نحيد عنها بأية حال من الأحوال. فإنّنا لا نقبل أيّ تغيير في وضع الدول العربية التي انضمّت إلى الجامعة ولن نقبل أي اعتداء على استقلال سوريا أو سواها من شقيقاتنا العربيات. . . ولن نقبل أن ندخل في مفاوضات أو مباحثات ترمي إلى الحدّ من سيادة دولة من الدول المشتركة في الجامعة وأظنّ أنّ مَن كان يرمي إلى هذا قد فطن إلى شدّة تصميمنا على تنفيذ ما نقول». نقلاً عن «النهار»، العدد ٣٦٨٩، تاريخ ١٦ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٧.

(٤) مضبطة الجلسة الرابعة لمجلس النواب اللبناني، ١٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٦، ص ٧٤ - ٧٦. أنظر أيضاً: حسان حلّاق: التيّارات السياسية في لبنان (١٩٤٣ - ١٩٥٢)، ص: ٣٥٧ - ٣٧٥.

(٥) مضبطة الجلسة السابعة لمجلس النواب اللبناني، ٢٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٦، ص: ١٢٠ - ١٢١.

يهتمّ إلّا لمصلحته الخاصة وأنَّ على الجميع أن يقتنعوا بأن الجامعة العربية ما وجدت لتنفيذ غاية تمرّ أو تزول بزوال الحاجة إليها بل وجدت لغاية واحدة ولمبدأ عام هو التعاون والتضامن بين مصالح الدول العربية جميعاً»[١]. النائب صائب سلام اعتبر أنَّ إثارة موضوع سوريا الكبرى ليس هو إلّا حملة منظَّمة تقودها بعض المصادر الأجنبية والمصادر الصهيونية وأنَّ الذين يروِّجون للمشروع هم بعض أصحاب وكالات الصحف والأنباء، وأنَّ هناك «من يريد أن يلهينا عن قضية فلسطين وعن تأييد إخواننا في مصر الذين رفعوا أصواتهم عالية يوم محنتنا»، وأشار إلى أن جامعة الدول العربية سبق أن أصدرت قراراً نفت فيه موضوع سوريا الكبرى[٢]. النائب أمين نخلة ناقش مشروع سوريا الكبرى وذكر أنه لا يرى أن يكون لبنان جزيرة انعزاليّة في الدنيا ولكن لبنان دولة مستقلّة وشخصية قانونية ليس من مصلحته أن تلصق قضاياه الداخلية والخارجية بقضايا بعض الأقطار الأخرى فلا سوريا الكبرى ولا سوريا الصغرى...[٣]. صحيفة «البرق» ذكرت أنَّ لبنان يعارض معارضة صريحة كل مشروع توسُّعي يرمي للانتقاص من سيادته أو التطاول على حدوده الطبيعيّة وكيانه التاريخي الحاضر، وأن الشعب اللبناني يشجب مشروع سوريا الكبرى سواء كان مصدره دولة أجنبية أو الملك عبد الله وحكومة شرقي الأردن أو حكومة سوريا الجمهورية... وأضافت: ما معنى استمرار مجلس شرقي الأردن التشريعي الخاضع لإرادة الملك عبد الله ورغباته على إثارة موضوع سوريا الكبرى، وما معنى لهذه الأخوّة وأية قيمة بقيت لما قرَّره مجلس الجامعة في دورته الحاضرة من وجوب إغلاق هذا البحث إغلاقاً أبدياً وموافقة وزراء خارجية جميع الدول الأعضاء على هذا القرار الإجماعي[٤]. صحيفة «العروبة» تناولت موضوع عروبة لبنان وتخوُّف المسيحيين من العروبة فأشارت إلى آراء الأمير شكيب أرسلان التي صرّح بها منذ سنوات والتي قال فيها إنَّه لا يخاف على عروبة لبنان ما دام في صميم الجامعة العربية وأنَّ المسيحيين «أعرق منّا عروبة»، وبرّر خوفهم من الوحدة والعروبة وردّه إلى أسلوب الحكم العثماني وأنَّ طمأنتهم تحتاج إلى مدّة تفوق المدّة التي غذّاهم بها المستعمر الفرنسي والمدّة التي اضطهدهم بها المستعمر التركي[٥]. إذا كانت كل هذه المواقف تصبُّ في دعم موقف الحكومة اللبنانية الرسمي الرافض لمشروع «سوريا الكبرى»، فإنَّ بعض الجهات اللبنانية وبدعم خارجي كان لها موقف آخر من المشروع سعياً وراء تحقيق أهداف خاصّة. وفي هذا السياق كان موقف

(١) مضبطة الجلسة السادسة لمجلس النواب اللبناني، ٢٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٧. ص ٣١٠.
(٢) مضبطة الجلسة الحادية عشرة لمجلس النواب اللبناني، ١٢ شباط (فبراير) ١٩٤٧، ص: ٣٨٨ - ٣٩٠.
(٣) مضبطة الجلسة الأولى لمجلس النواب اللبناني، ٢٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٧، ص: ٥٩ - ٦٠.
(٤) «البرق»، العدد ٤٥١٩، ٢١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٦.
(٥) حسان حلاق: التيّارات السياسية في لبنان (١٩٤٣ - ١٩٥٢)، ص ٣٦٥. نقلاً عن: «العروبة»، ج ١، كانون الثاني (يناير) ١٩٤٧، من المقدّمة حتّى ص ١٣.

إميل إده رئيس الجمهورية السابق ورئيس حزب «الكتلة الوطنية» فقد ذكر الوزير البريطاني المفوَّض في بيروت «شون» في تقرير إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٢٨ أيار (مايو) ١٩٤٦ أنَّ إميل إده سافر إلى باريس ويحاول من هناك التقرُّب إلى البريطانيين وقد يسافر إلى لندن، كما أنَّه من الممكن أن يجتمع في باريس بالمستر «بيفن» (Bevin) ويبدو أنَّه ينشط الآن لإقامة «سوريا الكبرى» بتشجيع من الانكليز وذلك لإقامة «لبنان الصغير» كوطن قومي للمسيحيين يقابله وطن قومي لليهود ضمن إطار سوريا الكبرى[١]. ومن جهة ثانية قام وفد من أركان حزب «الكتلة الوطنية» بزيارة إلى عمّان لمباحثة الملك عبد الله بمشروع سوريا الكبرى على أن يعود لبنان إلى ما كان عليه في السابق أي لبنان الصغير. وقد علَّقت «النهار» على الزيارة بقولها: لعلَّ أركان هذه الكتلة الذين يعتقدون أنَّ قيام الدولة اليهودية في فلسطين سيعجِّل في قيام الوطن المسيحي في لبنان قد استدعوا إلى عمّان لدرس هذه المسألة قبل إثارتها بشكل جدِّي[٢]. كما أنَّ «غلوب باشا» البريطاني قائد الجيش الأردني زار بيروت واجتمع بإميل إده وأركان كتلته. وقد تساءل غسان تويني في مقال له في صحيفة «النهار» تحت عنوان «بين سوريا الكبرى ولبنان الصغير»: «هل من تصميم سياسي شامل يجمع بين مرامي الصهيونية وأحلام العرش الأردني وانعزالية بعض اللبنانيين ومطامع استعمارية قديمة»[٣]. من جهته النائب إبراهيم حيدر أشار إلى هذه المسألة عندما صرّح أنَّ فؤاد عمّون مندوب لبنان لدى الأردن نقل إليه موقف الأمير عبد الله بعد لقاء تمَّ بينهما وهو: «أنّنا لا نعارض قيام دولة مسيحية على الساحل، فنحن نحترم لبنان وسيادته الوطنية واستقلاله كل الاحترام»[٤]. وفي تقريره السرّي الأسبوعي الذي أرسله إلى وزارة خارجيّته بتاريخ ٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧ تحدَّث «شون» عن علاقة الجامعة العربية بلبنان فأشار إلى الانقسامات بين اللبنانيين، فبينما تريد الجامعة التحدُّث باسم كلِّ الدول العربية فإنَّ اللبنانيين لا يوافقون على ذلك. فالمسيحيون الذين كثير منهم يؤيِّدون الفرنسيِّين ويسمُّون أنفسهم «القوميُّون اللبنانيُّون» هم حذرون من الجامعة العربية لأنَّها اتحاد عربي. أمَّا «القوميُّون العرب» فهم يؤيِّدون ضرورة التعاون مع الجامعة العربية بسبب السياسة المحلّية اللبنانية ومعظم هؤلاء من

(١) حسّان حلاّق: التيّارات السياسيّة في لبنان (١٩٤٣ - ١٩٥٢)، ص ٣٥٩ نقلاً عن: Shone To F.O. No. E. 5046, 0/28 May 1946, In F.O. 371/52499/88.
(٢) «النهار»، العدد ٣٧٦١، ١٧ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٧.
(٣) «النهار»، العدد ٣٧٦٤، ٢٠ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٧.
(٤) حسّان حلاّق: التيّارات السياسيّة في لبنان (١٩٤٣ - ١٩٥٢)، ص ٣٦٠ - نقلاً عن: «تلغراف بيروت»، العدد ٣٥٧، ٣١ أيار (مايو) ١٩٤٦.

المسلمين، ولكن هناك مسيحيّين يؤيّدون الفكرة وبينهم رئيس الجمهورية ورئيس المجلس النيابي حبيب أبو شهلا[1]. أمّا الصحافي التركي عمر رضا فاعتبر «أنّ المارونية اللبنانية كالصهيونية الفلسطينية تحول دون إيجاد سوريا الكبرى، فإن لبنان بقائه مستقلاً يحمل الطابع الماروني ويقاوم كل فكرة أو مشروع من شأنه محو هذا الطابع»[2]. باختصار فإن مشروع سوريا الكبرى جاء ليثير النعرات بين الفئات اللبنانية ولم تمضِ بعد سنة أو سنتين على اشتراك لبنان في الجامعة، ولذلك جاء الموقف اللبناني الرسمي الرافض له في إطار الحفاظ على العلاقات الطبيعية بين اللبنانيين أنفسهم وبينهم وبين العرب الآخرين لا سيّما وأنّ المشروع لقيَ الرفض أيضاً من قبل الجامعة العربية وندّدت به بعض دولها وكذلك شجبته بعض الدول الكبرى كالاتحاد السوفياتي الذي أعلن موقفه في أيلول (سبتمبر) ١٩٤٧ عبر مقال نشرته صحيفة «النجم الأحمر» حيث أكّد أنّ مشروع سوريا الكبرى هو مشروع بريطاني استعماري أداته الملك عبد الله، وأنّه في كلّ مرّة يصطدم الديبلوماسيون البريطانيون بأيّة صعاب في البلاد العربية فإنّهم يخرجون منها بواسطة عملائهم كمشروع سوريا الكبرى الذي يتيح لهم أن يبعدوا أنظار الرأي العام العربي عن قضايا أكثر عجلة. وهذا ما يحدث اليوم مرّة أخرى حيث تضيّع الديبلوماسية البريطانية السبيل في قضيتي مصر وفلسطين[3].

---

(١) حسّان حلّاق: التيّارات السياسيّة في لبنان (١٩٤٣ - ١٩٥٢)، ص ٣٦٧. نقلاً عن: Shone To F.O. No. E. 909, of yana 1947, In F.O. 371/61710/88.

(٢) «النهار»، العدد ٣٣٠٠، ١٢ شباط (فبراير) ١٩٤٦.

(٣) «النهار» ، العدد ٣٦٩٦، ٢٤ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٧.

الفصل الثاني:

اتّجاه الأردن لعقد صلح منفرد مع إسرائيل وضم «الضفّة الغربيّة» إلى أراضيه (١٩٤٩ - ١٩٥٠)

بعد أن وطدّ الصهاينة أقدامهم في أرض فلسطين التي اغتصبوها وأقاموا دولتهم فيها عام ١٩٤٨ وأعلنوا رفضهم تنفيذ قرارات منظمة الأمم المتحدة حول الحدود والتدويل واللاجئين إذ بالعاهل الأردني عبد الله يسعى لعقد صلح منفرد معهم وضمّ القسم الباقي من فلسطين (الضفة الغربية) إلى مملكته. ففي صيف عام ١٩٤٩ قام الملك برحلة إلى بريطانيا وإسبانيا عاد بعدها إلى عمّان مقتنعاً بسياسة جديدة مؤيّدة من بريطانيا ترمي إلى الصلح مع إسرائيل حيث أكّد في خطبة له عزمه «على السعي لإيجاد الحالة السلميّة المقتضية للحيلولة دون إحداث أعمال تسبّب تكرُّر الشكوى والخصام، واتّباع الخطّة التي تبعث على احترام هذه المملكة المحبّة للسلام المدافعة عنه الراغبة في أن تحيا حياة لا عدوان فيها مع كل من جاورها..»[1]. كما أشار في كتاب أرسله إلى صديق له في دمشق إلى قلقه من حالة اللاسلم واللاحرب السائدة وأنّه عازم على الخروج منها إلى حالة السلم التي يمكن معها تحقيق بعض المكاسب للعرب..[2]. وكان للسياسة البريطانية الدور الحاسم في هذه الصفقة فقد أشاد مقال نشرته «التايمس» اللندنيّة ونقلته «الأهرام» القاهرية بسياسة الملك عبد الله ودافع عن اتفاقه مع إسرائيل ودعا مصر إلى نبذ خلافها معه معتبراً «أنّه ليس أمامها إذا أرادت أن تنهج سبيلاً فيه الخير لها وللشرق الأوسط قاطبة إلّا طريق واحد وهو قيام العلاقات بين العرب وإسرائيل على أساس الواقع الطبيعي فتستقرّ الحالة في العالم العربي في وضعها الصحيح..»[3]. في ظلّ هذه الأجواء انعقد مجلس جامعة الدول العربية في الخامس

---

(١) محمد عزة دروزة: حول الحركة العربية الحديثة، ج ٤، ص : ٢٩٨ - ٢٩٩.

(٢) المصدر السابق، ص ٢٩٩.

(٣) «الأهرام»، العدد ٢٣١٦٦، تاريخ ٢٩ آذار (مارس) ١٩٥٠.

والعشرين من آذار (مارس) ١٩٥٠. وقد اشترك لبنان في اجتماعاته بوفد ترأسه رياض الصلح رئيس الوزراء وضمّ حبيب أبو شهلا ومحمد علي حمادة وفؤاد عمّون. وفي بداية الجلسة الأولى تقدّم الوفد المصري باقتراح يتعلّق بتمثيل عرب فلسطين في اجتماعات المجلس فاعترض الوزير الأردني المفوَّض في مصر بهاء الدين طوقان على بحث الموضوع وزعم أنّه لم يتلقَّ أيّة تعليمات من حكومته وطلب التريُّث بانتظار وصول بقية أعضاء الوفد الأردني[1]. وعندها تكلّم رياض الصلح رئيس الوزراء اللبناني فأيّد بشدّة الاقتراح المصري وقال: «إنّني أؤيِّد كل التأييد اقتراح مصر وأطلب النظر فيه سريعاً بدون أي تأخير أو إبطاء لأن هذا الاقتراح له أهمّيته الكبيرة ويجب البتّ فيه إذ حرام علينا أن نعقد هذه الدورة ولا نرى ممثّل فلسطين بيننا وأمامنا مسائل كثيرة وهامّة خاصّة بفلسطين»[2]. ولكن بعد نقاش قصير في الموضوع ارتؤي إرجاء النظر في الاقتراح إلى السابع والعشرين من آذار (مارس). ونظراً لخطورة الوضع عقدت اجتماعات هامّة على هامش اجتماعات المجلس اشترك فيها لبنان بشخص رياض الصلح أهمّها اجتماع عبد الرحمن عزّام أمين عام الجامعة وتوفيق السويدي رئيس وزراء العراق ورياض الصلح وتركّزت أبحاثه حول موقف شرق الأردن من إسرائيل وما يجب أن يكون عليه موقف الدول العربية من الموضوع[3]. واجتماع رياض الصلح وأحمد حلمي باشا رئيس حكومة «عموم فلسطين» الذي تناول البحث فيه تمثيل الحكومة المذكورة في اجتماعات المجلس[4]. وجاء السابع والعشرون من آذار (مارس) فاجتمع مجلس الجامعة بغياب الأردن[5]. وبحث في تمثيل فلسطين فاستمع أولاً إلى رسالة من حكومة «عموم فلسطين» تحتجّ فيها على إغفال دعوتها لحضور اجتماعات المجلس وتطالب بضرورة دعوتها لتستطيع أن تتحدّث باسم عرب فلسطين في الشؤون الهامّة التي سوف تعرض على بساط

---

(١) «الأهرام»، العدد ٢٣١٦٣، تاريخ ٢٦ آذار (مارس) ١٩٥٠.
جدير بالذكر أنَّ الحكومة الأردنية كانت ترى أنَّ من حقِّها تمثيل عرب فلسطين في اجتماعات المجلس وقد سبق لوفدها أن اعترض في الدورة السابقة على دعوة أي فلسطيني لحضور هذه الاجتماعات. عندما نظر المجلس في مذكّرة الاحتجاج التي قدّمتها «حكومة عموم فلسطين» طالبة تمثيلها في المجلس وهدّد باتخاذ موقف سلبي من اجتماعاته فرأى المجلس في ذلك الحين عدم اتخاذ أي قرار...

(٢) «الأهرام»، العدد ٢٣١٦٣، تاريخ ٢٦ آذار (مارس) ١٩٥٠.

(٣) «الأهرام»، العدد ٢٣١٦٤، تاريخ ٢٧ آذار (مارس) ١٩٥٠.

(٤) «الأهرام»، العدد ٢٣١٦٤، تاريخ ٢٧ آذار (مارس) ١٩٥٠.

(٥) عندما سُئِل أمين عام الجامعة عبد الرحمن عزّام عن احتمال حضور وفد أردني قال: لقد تركني وزير الأردن معلّقاً وكل ما أبلغني إيّاه هو أنّه لم يتلقَّ أيّة معلومات عن وصول الوفد الأردني وأنّه مريض لا يمكنه حضور اجتماعات المجلس، «الأهرام»، العدد ٢٣١٦٥، تاريخ ٢٨ آذار (مارس) ١٩٥٠.

البحث[1]. ثم تكلّم مصطفى النحاس رئيس الوزراء المصري فقال إنَّ المجلس أجّل البحث في الموضوع على أمل حضور الوفد الأردني أمّا وقد تأخّر وصوله فيجب تمثيل فلسطين طبقاً لما جاء في الميثاق ودان بشدّة الموقف الأردني وطالب أمانة الجامعة بأن تكتب دعوة إلى حكومة فلسطين لتختار من يمثّلها في اجتماعات المجلس فوافق الأعضاء جميعهم على الطلب واتخذ المجلس قراراً هامّاً بذلك[2]. وهنا بدأ البحث في الموضوع الأهمّ وهو الصلح الذي تعتزم حكومة الأردن القيام به مع إسرائيل وكان أول المتكلّمين فيه رياض الصلح الذي أثار القضية وقال: لا بدّ أن نتكلّم في قضية شرق الأردن بعدما سمع حضرات أعضاء المجلس الموقّر عن هذه القضية الشيء الكثير سواء من الصحف أو الإذاعات الخارجية أو أقوال ساسة العرب رسميين كانوا أم غير رسميين، وقد كنّا نريد أن يأتي وفد شرقي الأردن لنعرف وجهة نظره في الموضوع أمّا وقد تأخّر مجيئه فيجب أن نبتّ في هذه المسألة فوراً ويجب ألّا نترك المجال مفتوحاً أمام حكومة الأردن لتعتذر عن حضور جلسات المجلس بسبب تمثيل عرب فلسطين، فهذا شيء والقضيّة التي نحن بصددها شيء آخر[3]. ثمّ تكلّم مصطفى النحاس مجدّداً فأيّد ما جاء على لسان رياض الصلح وقال: نحن لم نجتمع هنا إلّا لنصفّي أمثال هذه الأمور. وأشار إلى الخوف من أن يؤدّي البحث إلى انعكاسات سلبية على مستقبل الجامعة وانقسام دولها فقال: إنّي باسم مصر وبصفتي الشخصية أحبّ من صميم قلبي أن يبقى هذا البناء راسخاً قوياً فأنا الذي بنيته ورافقت نشأته ويعزّ عليَّ أن تقوّض أركانه. وإذا لم ترد الدول العربية أن تعالج الأمور بالصراحة التامّة فكلّ النيّة متّجهة إلى فضّ هذه الجامعة وإذا اتّجهت النيّة إلى فضّها فلن أفضّها بل سأعمل على تقويتها وأدافع عنها إلى أن يقضي الله أمراً كان مفعولاً[4]. وبعد نقاش قصير وافق المجلس بالإجماع على عقد جلسة «اللجنة السياسية» إثر انتهاء جلسة المجلس وذلك لبحث الموضوع. وبالفعل عقدت اللجنة السياسية اجتماعاً لها فور انتهاء جلسة المجلس حضره الأمير فيصل والشيخ يوسف ياسين (السعودية) وتوفيق السويدي (العراق) ورياض الصلح (لبنان) وخالد العظم (سوريا) ومحمد صلاح الدين (مصر) وحسن بن إبراهيم (اليمن) وعبد الرحمن عزّام (أمين عام الجامعة). وبعد تناول الموضوع في جوّ سادته الصراحة التامّة اتفق الرأي حول خطورة الخطوة الأردنية إذا تمّت خاصّة وأنّه ثبت أن الاتفاق يشتمل على نصّ خاص بالتبادل التجاري وإيجاد مرفأ حرّ في

---

(١) «الأهرام»، العدد ٢٣١٦٥، تاريخ ٢٨ آذار (مارس) ١٩٥٠.

(٢) «الأهرام»، العدد ٢٣١٦٥، تاريخ ٢٨ آذار (مارس) ١٩٥٠.

(٣) «الأهرام»، العدد ٢٣١٦٥، تاريخ ٢٨ آذار (مارس) ١٩٥٠.

(٤) «الأهرام»، العدد ٢٣١٦٥، تاريخ ٢٨ آذار (مارس) ١٩٥٠.

حيفا وهذا من شأنه أن ينقذ الاقتصاد الإسرائيلي في الوقت الذي يتطلَّب فيه إحكام الحصار الاقتصادي على إسرائيل. وقد تبنَّت «اللجنة السياسية» مشروع قرار يحظِّر فيه أي مفاوضة أو اتفاق أو تسوية منفردة تحت طائلة الفصل والعقوبات(١). ومساء اليوم نفسه (٢٧ آذار ـ مارس) أبلغ القرار إلى بهاء الدين طوقان ليبلغه إلى حكومته. وبعد يومين أي في التاسع والعشرين من آذار (مارس) اجتمع مجلس الجامعة في جلسة حضرها المندوب الأردني وجرى فيها طرح الموضوع من جديد فأبدى مصطفى النحاس رغبته في إرجاء البحث في قرار «اللجنة السياسية» إلى حين مجيء الوفد الأردني وأيَّده رياض الصلح في هذا الاتجاه وقال: إنَّنا نوافق على التأجيل بشرط أن توقِّع الدولة الأردنية هذا القرار فيكون ملزماً لها بعدما وافق عليه رؤساء الوفود العربية(٢). فوعد الوزير الأردني المجلس بالسعي لمجيء وفد بلاده ممَّا جعل المجلس يوافق بإجماع الآراء على إرجاء النظر في القرار إلى جلسة قادمة(٣).

وفي الحادي والثلاثين من آذار (مارس) أي قبل يوم واحد من اجتماع اللجنة السياسية الذي شهد تراجعاً في الموقف الأردني لجهة قبول القرار الآنف الذكر، أقامت الجالية اللبنانية في مصر حفلة تكريمية لرياض الصلح في فندق «شبرد» في القاهرة تحدّث فيها عن حالة العرب الراهنة وواقع الجامعة العربية وموقف لبنان ممَّا يجري على الساحة فقال: «إني فخور أن أعلن أنَّ رجال لبنان كانوا رسل سلام بين البلاد العربية كانوا ولا يزالون رُسُل ثقافة وعلم وكياسة في جميع المؤتمرات الدولية... خرجنا من الجلاء إلى الجامعة العربية وكان بعضنا يخشى الجامعة العربية. ولكن انظروا كيف أصبح لبنان يعمل على جمع شمل الجامعة العربية. فعندما تلكَّأ بعضنا في اجتماع الجامعة في العام الماضي سافرت إلى عواصم البلاد العربية الواحدة بعد الأخرى لأحثّ زعماءهم على أن يجتمعوا فوراً...»(٤). ثمَّ أشار إلى قضية الصلح مع إسرائيل وقال: «.. فهناك حكومة من الحكومات المشتركة فيها (الجامعة) تفاوض إسرائيل ولعلَّها تصل بعد ذلك إلى صلح منفرد معها. ولقد اطَّلعتم على بنود هذا الاتفاق ورأيتم كما رأيت أنَّ هذا الاتفاق مصيبة جديدة تحلُّ بالبلاد العربية وتصبُّ على رأس الجامعة وفي مقدّمة بنود هذا الاتفاق التبادل الاقتصادي والتجاري وفتح مرفأ حيفا. لقد كنَّا نقول جميعاً إنَّ الحصار الاقتصادي على إسرائيل سيأتي بثماره الطيِّبة للعرب ولكن هذا الاتفاق يقضي ليس فقط على هذا الحصار بل يجعل البضائع الصهيونية والصناعات الصهيونية تتسرَّب إلى البلاد العربية، لذلك رأت جامعة الدول العربية أن تستأصل الداء فوضعت

---

(١) «الأهرام»، العدد ٢٣١٦٥، تاريخ ٢٨ آذار (مارس) ١٩٥٠.

(٢) «الأهرام»، العدد ٢٣١٦٧، تاريخ ٣٠ آذار (مارس) ١٩٥٠.

(٣) «الأهرام»، العدد ٢٣١٦٧، تاريخ ٣٠ آذار (مارس) ١٩٥٠.

(٤) «الأهرام»، العدد ٢٣١٦٩، تاريخ الأول من نيسان (إبريل) ١٩٥٠.

قرارها القوي الذي يكفل اجتثاث الداء...»(١). نعود إلى اللجنة السياسية فقد اجتمعت في الأوَّل من نيسان (إبريل) ١٩٥٠ بحضور بهاء الدين طوقان الذي أبلغ الأعضاء أن حكومته فوّضت إليه التوقيع باسمها على قرار اللجنة السياسية وأنَّها مستعدّة للسير مع الجامعة إلى أبعد الحدود ولم توقِّع أي صلح مع إسرائيل(٢). وبعد تلاوة القرار وموافقته عليه وقعّه الأعضاء واحداً بعد آخر. وفي اليوم نفسه اجتمع مجلس الجامعة ووافق عليه(٣). ثمَّ عاد مجلس الجامعة ووافق في جلسة عقدها بتاريخ ١٣ نيسان (إبريل) ١٩٥٠ على المشروع الذي وضعته اللجنة السياسية والمتضمِّن التدابير التي يجب اتخاذها بشأن الدولة التي ترتكب المخالفات وتفصل بسببها(٤). وبنتيجة موافقته عليه طويت صفحة مريبة في اتّجاه الأردن لعقد صلح منفرد مع إسرائيل.

---

(١) «الأهرام»، العدد ٢٣١٦٩، تاريخ الأول من نيسان (إبريل) ١٩٥٠.

(٢) «الأهرام»، العدد ٢٣١٧٠، تاريخ ٢ نيسان (إبريل) ١٩٥٠.

(٣) جاء في القرار: «استناداً للفقرة الأولى من المادة الثانية من ميثاق الجامعة العربية وبناء على الملحق الخاص بفلسطين وبالنظر لما للقضية الفلسطينية من الأهمِّية الحيوية لجميع دول الجامعة العربية، ولمَّا كانت هذه الدول قد عملت مجتمعة في تطوُّرات هذه القضية ونظراً للخطر المشترك الذي تتعرَّض له دول الجامعة دفاعاً عن فلسطين وعن نفسها قرَّر مجلس الجامعة بإجماع الآراء ما يلي: ١ ـ إنَّه لا يجوز لأي دولة من دول الجامعة العربية أن تتفاوض في عقد صلح منفرد أو أي اتفاق سياسي أو عسكري أو اقتصادي منفرد مع إسرائيل أو أن تعقد فعلاً مثل هذا الصلح أو الاتفاق معها. وإنَّ الدولة التي تقدم على ذلك تعتبر مفصولة عن الجامعة طبقاً للمادة الثامنة عشرة من ميثاق الجامعة العربية. ٢ ـ تكليف اللجنة السياسية باقتراح التدابير التي يجب أن تتخذ بشأن الدولة التي ترتكب مثل هذه المخالفة». قرارات مجلس جامعة الدول العربية الخاصّة بقضية فلسطين.. المصدر السابق ص: ٦٧ ـ ٦٨، القرار (٣١٤)، الدورة (١٢)، الجلسة (٦)، تاريخ ١٣/٤/١٩٥٠.

(٤) جاء النصّ على الوجه الآتي: «أولاً ـ على كلِّ دولة من الدول الأعضاء بمجرَّد علمها بوقوع مخالفة لقرار مجلس الجامعة الصادر في أول إبريل ١٩٥٠ أن تبادر بإبلاغ الأمر مباشرة إلى الأمانة العامة. ويجب على الأمانة العامة في هذه الحالة وفي حالة علمها بوقوع هذه المخالفة أن تبادر إلى اللجنة السياسية للاجتماع للفصل في الموضوع على ضوء ما يتوفَّر لديها من البيانات.

ثانياً ـ تطلب اللجنة السياسية إلى الدولة المنسوب إليها الإخلال بقرار مجلس الجامعة المشار إليه أن تجيب على ما نُسب إليها. فإذا تخلَّفت عن الحضور في الميعاد الذي حُدِّد لها أو امتنعت عن إيضاح موقفها وفي جميع الأحوال تمضي اللجنة السياسية في تحقيق الأمر وإصدار قرارها بالاستناد إلى ما لديها من الأسباب. ويكون قرار اللجنة السياسية صحيحاً ونافذاً إذا وافقت عليه أربع من الدول الأعضاء ولا يكون للدولة المنسوب إليها الإخلال صوت معدود. ويترتَّب على صدور قرار اللجنة السياسية بثبوت المخالفة اعتبار الدولة المخالفة منفصلة عن جامعة الدول العربية واتّخاذ التدابير الآتي بيانها:

١ ـ (أ) قطع العلاقات السياسية والقنصلية مع الدولة المنفصلة.

(ب) إغلاق الحدود المشتركة معها ووقف العلاقات الاقتصادية والتجارية معها.

(ث) منع كل اتصال مالي أو تعامل تجاري مباشرة أو بالواسطة مع رعاياها.

٢ ـ تبلّغ كل دولة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية الإجراءات التي اتّخذتها في هذا الشأن.

٣ ـ تتضافر الدول الأعضاء على المعونة المتبادلة لتنفيذ التدابير المشار إليها».

نقلاً عن: مجموعة قرارات مجلس جامعة الدول العربية، ج ١، (١٩٤٥ ـ ١٩٥٥)، القرار (٣١٤)، الدورة (١٢)، الجلسة (٦)، تاريخ ١٣/٤/١٩٥٠، ص: ٦٦ ـ ٦٧.

مسألة ضمّ «الضفّة الغربية»:

لم تكن التحرُّكات المريبة باتِّجاه عقد الصلح المنفرد مع إسرائيل آخر مشكلة تثيرها حكومة شرق الأردن إذ لم تمضِ أيام معدودة حتى تلقَّت الوفود العربية إلى مجلس الجامعة صورة من المذكّرة التي أرسلتها «حكومة عموم فلسطين» إلى الأمانة العامة للجامعة لعرضها على المجلس. بدأت المذكّرة بعرض الإجراءات التي تتخذها الحكومة الأردنية لضمّ القسم العربي من فلسطين إلى بلادها وجاء فيها: «إنَّ هذه الحكومة ما زالت تتخذ الخطوات التي من شأنها اقتطاع ذلك الجزء من فلسطين الذي يسيطر عليه الجيش الأردني وذلك مخالف لتصريحات الحكومات العربية حين دخلت جيوشها فلسطين ومخالف لميثاق الجامعة ولقرار اللجنة السياسية الذي اتّخذ يوم ١٢ إبريل سنة ١٩٤٨ والذي ينص على أن دخول الجيوش العربية فلسطين لإنقاذها يجب أن ينظر إليه كتدبير مؤقّت خالٍ من صفة الاحتلال أو التجزئة وبعد إتمام تحريرها تسلَّم إلى أصحابها ليحكموها كما يريدون...». وانتهت المذكّرة الفلسطينية إلى طلب ما يأتي: ١ ـ تأييد القرار الذي اتخذته اللجنة السياسية بالإجماع يوم ١٢ إبريل سنة ١٩٤٨ واعتبار الحكومات الموقِّعة على ذلك القرار ملزمة بتنفيذه. ٢ ـ اعتبار كل إجراء يعارض المبادىء والقرارات السالفة الذكر من قبل السلطات القائمة مؤقّتًا في فلسطين خروجاً على ميثاق الجامعة ومقرّراتها وتكليف اللجنة السياسية اقتراح التدابير التي يجب اتخاذها إزاء من يرتكب هذه المخالفة...»[1]. نظرت اللجنة السياسية بهذا الأمر ووضعت مشروع قرار بحثه مجلس الجامعة في جلسته بتاريخ ١٣ نيسان (إبريل) ١٩٥٠ وأقرّه بالإجماع ما عدا مندوب المملكة الأردنية الذي سجّل اعتراضه عليه[2]. لم يعبأ الأردن لهذا القرار وتابع إجراءاته، وفي جولة له في «الخليل» بفلسطين بتاريخ ٢٢ ـ ٢٣ نيسان (إبريل) ١٩٥٠ ألقى العاهل الأردني خطاباً أكّد فيه أنّ «الضمّ» سيعلن وندّد بالجامعة العربية لاعتراضها

---

(١) انظر نصّ المذكّرة في: «الأهرام»، العدد ٢٣١٧٣، تاريخ ٥ نيسان (إبريل) ١٩٥٠.

(٢) جاء نصّ القرار على الوجه التالي: «نظر المجلس في موقف الدول العربية من المسألة الفلسطينية في وضعها الراهن وقرّر ما يأتي: أولاً ـ تأكيد القرار الذي اتخذته اللجنة السياسية بإجماع الدول الأعضاء في ١٢ إبريل سنة ١٩٤٨ وهو القرار الذي ينصُّ على أنَّ دخول الجيوش العربية لفلسطين لإنقاذها يجب أن ينظر إليه كتدبير مؤقّت خالٍ من كل صفة من صفات الاحتلال أو التجزئة لفلسطين وأنه بعد إتمام تحريرها تُسلَّم إلى أصحابها ليحكموها كما يريدون. ثانياً ـ اعتبار هذا القرار نافذاً ومعبِّراً عن السياسة الحالية للدول العربية في هذا الشأن. ثالثاً ـ إذا أخلَّت أية دولة من الدول العربية بهذا القرار تعتبر ناقضة لتعهُّدها ولأحكام ميثاق جامعة الدول العربية وذلك وفقاً للفقرة الأولى من المادة الثانية من الميثاق وللملحق الخاص بفلسطين. رابعاً ـ عند وقوع هذا الإخلال تدعى اللجنة السياسية للاجتماع واتّخاذ ما يلزم من إجراء وفقاً لأحكام الميثاق». القرار يحمل الرقم (٣٢٠)، الدورة (١٢)، الجلسة (٦)، تاريخ ١٣/٤/١٩٥٠. نقلاً عن: قرارات مجلس جامعة الدول العربية الخاصّة بقضية فلسطين، المصدر السابق، ص: ٦٨ ـ ٦٩.

عليه ورحّب بالتهديد والوعيد بفصل الأردن من الجامعة إن جاء ذلك في سبيل توحيد البلاد[1]. وفي ٢٤ نيسان (إبريل) اجتمع البرلمان الأردني (مجلسا الأعيان والنواب) وأصدر قرار «الضمّ» الذي صادق عليه الملك فوراً[2]. وجرى بعد ذلك إبلاغه إلى الدول العربية والدول الأجنبية المعنية وهيئة الأمم المتحدة[3].

وبعد ثلاثة أيام فقط أعلن وزير الدولة البريطاني كينيث بونجر أمام مجلس العموم اعتراف حكومته بقرار «الضمّ» وقال: «إنَّ الحكومة تلقَّت تبليغاً رسمياً من المملكة الأردنية الهاشمية باتّحاد هذه المملكة مع ذلك الجزء الذي تمثّله الأردن وتشرف عليه وأنّها قرّرت الاعتراف رسمياً بهذا الاتحاد، وأنّها تنتهز هذه الفرصة لتعلن أنّها تعدّ أحكام معاهدة التحالف المعقودة بين بريطانيا والأردن سنة ١٩٤٨ سارية على جميع الأراضي التي يضمّها

---

(١) محمد دروزة: حول الحركة العربية الحديثة، ج ٤، ص ٣١١.

(٢) كانت الحكومة الأردنية قد أجرت انتخابات نيابية في ١١ نيسان (إبريل) ١٩٥٠ أشركت فيها سكّان الضفة الغربية كما عيَّنت ستة أعضاء فلسطينيين في مجلس الأعيان. أمّا نصّ قرار «الضمّ» فجاء على الوجه الآتي: «تأكيداً لثقة الأمّة واعترافاً بما لحضرة صاحب الجلالة عبد الله بن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية من فضل الجهاد في سبيل تحقيق الأماني القومية واستناداً إلى حقّ تقرير المصير وإلى واقع ضفّتي الأردن الشرقية والغربية ووحدتهما القومية والطبيعية والجغرافية وضرورات مصالحهما المشتركة ومجالهما الحيوي يقرِّر مجلس الأمّة الأردني الممثِّل للضفّتين في هذا اليوم الواقع في ٧ رجب ١٣٦٩ الموافق ٢٤ نيسان ١٩٥٠ ويعلن ما يأتي:

أولاً ـ تأييد الوحدة التامّة بين ضفّتي الأردن الشرقية والغربية واجتماعهما في دولة واحدة في المملكة الأردنية الهاشمية وعلى رأسها حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله بن الحسين المعظَّم وذلك على أساس الحكم النيابي الدستوري والتساوي في الحقوق والواجبات بين المواطنين جميعاً.

ثانياً ـ تأكيد المحافظة على كامل الحقوق العربية في فلسطين والدفاع عن تلك الحقوق بكل الوسائل المشروعة وبملء الحقّ وعدم المساس بالتسوية النهائية لقضيّتها العادلة في نطاق الأماني القومية العربية والتعاون العربي والعدالة الدولية.

ثالثاً ـ رفع هذا القرار الصادر عن مجلس الأمّة بهيئتيه الأعيان والنواب الممثِّل لضفّتي الأردن إلى حضرة صاحب الجلالة الملك المعظَّم واعتباره نافذاً حال اقترانه بالتصديق الملكي السامي.

رابعاً ـ إعلان وتنفيذ هذا القرار من قبل حكومة المملكة الأردنية الهاشمية حال اقترانه بالتصديق الملكي السامي وتبليغه إلى الدول العربية الشقيقة والدول الأجنبية الصديقة بالطرق الديبلوماسية المرعية». انظر نصّ خطاب العرش والقرار التاريخي بوحدة الضفّتين وردّ مجلس الأعيان وكذلك ردّ مجلس النواب على خطاب العرش في: الآثار الكاملة للملك عبد الله بن الحسين، ط ١، الدار المتّحدة للنشر، بيروت ١٩٧٣، ص: ٢٤٦ ـ ٢٥٨.

(٣) «الأهرام»، العدد ٢٣١٩٤، في ٢٧ نيسان (إبريل) ١٩٥٠. انظر نصّ كتاب وزير خارجية الأردن محمد الشريقي إلى وزراء خارجية الدول العربية المتضمِّن قرار «الضمّ» في: «المُقَطَّم»، العدد ١٨٩٩٦، تاريخ ٢ أيار (مايو) ١٩٥٠.

الاتحاد...»[1]. والآن ماذا كانت انعكاسات هذه الخطوة الأردنية على الجامعة العربية ودولها؟ وما كان عليه الموقف اللبناني إزاءها؟.

في الواقع أدّى عمل الأردن هذا إلى انقسام خطير في صفوف الجامعة إذ أيّد العراق القرار الأردني بينما عارضته بقيّة دول الجامعة وكانت مصر أكثرها حنقاً عليه فدعت اللجنة السياسية إلى الاجتماع لمناقشة الموضوع. وكان للبنان الموقف القومي الرائد الذي حاول تسوية الخلاف وإبعاد شبح الانهيار عن الجامعة العربية.

اجتمعت اللجنة السياسية في ١١ أيار (مايو) ١٩٥٠ وحضر الأردن وكان وفده برئاسة محمد الشريقي وزير الخارجية، وكان الوفد اللبناني برئاسة رياض الصلح رئيس الوزراء وعضوية فؤاد عمّون وسامي الخوري وحليم أبو عز الدين. حاول الوفد الأردني يسانده الوفد العراقي برئاسة توفيق السويدي تهدئة الحال وتبرير ما أقدمت عليه حكومته وأرسل الملك عبد الله إلى المجتمعين برقية قال فيها: «إن الضمّ لا يؤثّر على التسوية النهائية لقضية فلسطين وأنّه حريص على بقاء الأردن عضواً في الجامعة وأنّه مستعدٌّ للدخول في حرب مع إسرائيل مرّة أخرى إذا أرادت الجامعة ذلك»[2]. وعلى الرغم من توسُّط العراق ومساعيه بتفادي انهيار الجامعة بإقصاء الأردن عنها فإن مصر بشخص مصطفى النحاس رئيس وفدها ورئيس الوزراء ظلّت متصلّبة وأيّدتها أكثرية الأعضاء ممّا جعل اللجنة تقرّر فصل الأردن من الجامعة ودعوة مجلس الجامعة للانعقاد في موعد أقصاه الثاني عشر من حزيران (يونيو) ١٩٥٠ لعرض الأمر عليه[3]. من جهته لم يتراجع الأردن عن الخطوة التي أقدم عليها لا سيّما بعد حصوله

(١) محمد عزة دروزة: حول الحركة العربية الحديثة، ج ٤، ص: ٣٠٩ - ٣١٠. انظر أيضاً: «الأهرام»، العدد ٢٣١٩٥، تاريخ ٢٨ نيسان (إبريل) ١٩٥٠.

(٢) محمد عزة دروزة: حول الحركة العربية الحديثة، ج ٤، ص: ٣١٢.

(٣) جاء نصّ قرار اللجنة على الوجه الآتي: «بناء على القرار الذي أصدره مجلس جامعة الدول العربية في ١٣ نيسان وبناء على طلب الحكومة المصرية اجتمعت اللجنة السياسية للنظر في الموقف المترتّب على ما أقدمت عليه حكومة المملكة الأردنية الهاشمية من ضمّ شرق فلسطين إلى أرضها. وبعد مناقشة الموضوع من جميع نواحيه سجّلت اللجنة بإجماع الآراء ما عدا المندوب الأردني أنَّ ما وقع من حكومة المملكة الأردنية الهاشمية هو إخلال بقرار مجلس الجامعة المؤرَّخ في ١٤ إبريل سنة ١٩٥٠ السابقة الإشارة إليه. ثمَّ نظرت اللجنة في الإجراء الذي يتخذ مع حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وفقاً لأحكام ميثاق الجامعة فوافق مندوبو الجمهورية السورية والمملكة السعودية والجمهورية اللبنانية والمملكة المصرية على توصية مجلس الجامعة بفصل المملكة الأردنية من عضوية مجلس الجامعة تطبيقاً للفقرة الثانية من المادة (١٨) من ميثاق الجامعة أمّا مندوبا المملكة العراقية والمملكة المتوكّلية اليمانيّة فقد طلبا تأجيل الاجتماع حتّى يتمكّنا من الرجوع إلى حكومتيهما في هذا الشأن. وبناء عليه تقرَّر دعوة مجلس جامعة الدول العربية للاجتماع في أجل أقصاه يوم الاثنين ١٢ (حزيران) سنة ١٩٥٠ لعرض الأمر عليه». نقلاً عن: «المقطّم»، العدد ١٩٠٠٨، تاريخ ٦ أيار (مايو) ١٩٥٠.

نظراً لأهمّية قرار الفصل وانعكاساته عقد مجلس الوزراء اللبناني اجتماعين لدرس الموقف على ضوء البرقيات التي كانت ترد من الوفد اللبناني.

على دعم الحكومة البريطانية واعترافها بالضمّ. هنا كان لا بدّ من بذل المزيد من المساعي والجهود للخروج من المأزق وحلّ المشكلة؛ وبالفعل فقد تجنّد بعض العرب وعلى رأسهم لبنان والعراق لتحقيق ذلك. فعرض العراق على الأردن صيغة نالت موافقته جاء فيها: «إنّ ما قامت به الحكومة الأردنية من توحيد ضفّتي الأردن كان لضرورة الدفاع عن المنطقة بأجمعها ولأسباب اقتصادية وسياسية وقومية تتّصل به مباشرة. ومع ذلك فالحكومة الأردنية تعلن بأنَّ هذا التوحيد سوف لا يؤثّر بوجه من الوجوه في التسوية النهائية للقضية الفلسطينية»[1]. وكذلك عرض لبنان صيغة أخرى وافق عليها الأردن أيضاً وجاء فيها: «لمّا كانت الدول العربية قد أعلنت استمساكها بعروبة فلسطين واستقلالها وسلامة إقليمها تحقيقاً لرغائب سكّانها الشرعيين ورفضت كلَّ حلٍّ يقوم على أساس تجزئتها فإنّها تعتبر أنَّ الجزء الذي ضُمَّ إلى المملكة الأردنية الهاشمية ما زال تابعاً للتسوية النهائية، ينظر في مصيره مع مصير الجزء الآخر من فلسطين عند تحريره وبذلك تكون قد تحقّقت الأهداف التي سعت إليها الدول العربية في مقرَّراتها السابقة الرامية إلى حفظ كيان فلسطين في حدودها قبل العدوان»[2]. غير أن مصر اعتبرت الصيغتين العراقية واللبنانية غير كافيتين وأصرّت على موقفها من فصل الأردن من الجامعة. وفي ١٢ حزيران (يونيو) ١٩٥٠ وكما كان مقرَّراً من قبل اجتمع مجلس الجامعة لحسم الأمر وكان الوفد اللبناني برئاسة رياض الصلح رئيس الوزراء وعضوية فؤاد عمّون مدير عام الخارجية وسامي الخوري وزير لبنان المفوَّض في مصر[3]. أمّا الأردن فإنّه لم يشترك في اجتماعات هذه الدورة وهو المعني بموضوع البحث وبعث وزير خارجيته محمد الشريقي ببرقية إلى الأمين العام للجامعة يعتذر فيها عن عدم الحضور لأنّ حكومته تعتبر «قضية الوحدة الشاملة لضفّتي الأردن أمراً منتهياً»[4]. وفي ١٣

(١) محمد عزة دروزة: حول الحركة العربية الحديثة، ج ٤، ص ٣١٤.

(٢) محمد عزة دروزة: المصدر السابق، ج ٤، ص ٣١٤.

(٣) طلب العراق ولبنان تأجيل اجتماعات المجلس غير أنَّ مصر أصرّت على عقدها في التاريخ المحدَّد.

(٤) جاء في البرقية: «أرجو أن تتكرَّموا بإعلام مجلس جامعة الدول العربية الموقَّر أنّه بالنظر لما أكّده مجلس الأمّة الأردني بالإجماع بعد إحاطته بمناقشات اللجنة السياسية من أمر تمسُّكه المطلق بوحدة البلاد الأردنية وبالنظر لاعتبار الحكومة الأردنية قضيّة الوحدة الشاملة لضفّتي الأردن أمراً منتهياً في نطاق البند الثاني من قرار مجلس الأمّة الأردني المتضمِّن تأكيد المحافظة على كامل الحقوق العربية بفلسطين والدفاع عن تلك الحقوق بكل الوسائل المشروعة وبملء الحق وعدم المساس بالتسوية النهائية لقضيتها العادلة في نطاق الأماني القومية والتعاون العربي والعدالة الدولية وبالنظر لأنَّ مقتضيات هذه توجب عدم اشتراك المملكة الأردنية في مناقشة القضية لما توجب من إبقاء جوّ المجلس الموقَّر بعيداً عن أي تأثير أردني في تقدير ما اختاره أهل الضفتين مفيداً لأنفسهم والتزمت بتنفيذه الحكومة الأردنية الهاشمية فإني أتشرَّف بإعلامكم بأنَّ المملكة الأردنية الهاشمية رأت ألّا تشترك في اجتماع ١٢ حزيران سنة ١٩٥٠ مع تأكيد استعدادها للنظر فيما يقرِّره المجلس الموقَّر من قرارات أخرى بروح التعاون كما لو كانت قد اشتركت فعلاً في الاجتماع المذكور». نقلاً عن: محمد عزة دروزة: حول الحركة العربية الحديثة، ج ٤، ص: ٣١٤ - ٣١٥.

حزيران (يونيو) اجتمعت اللجنة السياسية لبحث الأمر لأن التوصية السابقة التي كانت قد اتخذتها بأكثرية الدول الأعضاء وامتناع العراق واليمن جعلها ترجىء إصدار قرارها الذي يجب أن يتخذ بالإجماع إلى حين الوقوف مجدّداً على رأي العراق واليمن.

افتُتحت الجلسة وأعطيت الكلمة لمندوب العراق صالح جبر فأفاض في شرح موقف بلاده من خلال الصيغة التي اقترحها سابقاً توفيق السويدي وأعلن حرص الحكومة العراقية على تدعيم الجامعة العربية وناشد الدول الأعضاء عدم التصلّب للحفاظ عليها[1]. ثمّ تكلّم رياض الصلح رئيس الوفد اللبناني فأعلن من جهة أنّ مصر محقّة في تقديم اقتراح الفصل لأن الأردن دأبت على الاستهتار بقرارات الجامعة العربية، ومن جهة ثانية ناشد الوفد المصري مراعاة الحالة الحاضرة والاكتفاء بالتأكيد المعنوي الذي لاقاه اقتراح مصر وعدم الإصرار على فصل الأردن خصوصاً بعدما أكّدت في قرار «الضم» أنّه لا يمسّ التسوية النهائية للقضية الفلسطينية[2]. وفي ١٤ حزيران (يونيو) عقدت اللجنة السياسية جلستها الثانية لمتابعة أبحاثها وبالنتيجة وافق المندوب المصري على الاقتراح اللبناني - العراقي الذي يحتوي بعض الشروط المحققة للأهداف التي ترمي إليها بلاده فوافقت الدول الأعضاء على الصيغة الجديدة[3]. وارتأت اللجنة أن لا يتخذ المجلس أي قرار في الموضوع وأن يرجىء ذلك إلى اجتماعه القادم في دورة تشرين (أكتوبر) ١٩٥٠. وفي ١٧ حزيران (يونيو) اجتمع مجلس الجامعة وصادق على توصية اللجنة السياسية. وكان لرياض الصلح فيما بعد دوراً مهمّاً في إقناع الأردن بقبول الاقتراح العراقي - اللبناني المعدّل...[4]. ويمكن القول إنّ كل ما قامت به الجامعة العربية هو عدم اعترافها بتجزئة فلسطين وليس منع الحكومة الأردنية من إدارة المنطقة المضمومة. وعلى هذه الصورة أسدل الستار لأن مجلس الجامعة لم يلتئم في دورة تشرين العادية بل انعقد في أواخر كانون الثاني (يناير) ١٩٥١ ولم تثر القضية في اجتماعاته.

---

(١) «النهار»، العدد ٤٥٣٠، تاريخ ١٤ حزيران (يونيو) ١٩٥٠.

(٢) «النهار»، العدد ٤٥٣٠، تاريخ ١٤ حزيران (يونيو) ١٩٥٠.

(٣) جاء نص الصيغة الجديدة على الوجه الآتي: «لمّا كانت الدول العربية قد أعلنت استمساكها بعروبة فلسطين واستقلالها وسلامة إقليمها تحقيقاً لرغبات سكّانها الشرعيين ورفضت كلّ حلٍّ يقوم على أساس تجزئتها فإنّ المملكة الأردنية الهاشمية تعلن أنّ ضمّ الجزء الفلسطيني إليها إنّما هو إجراء اقتضته الضرورات العملية وأنّها تحتفظ بهذا الجزء وديعة تحت يدها على أن يكون تابعاً للتسوية النهائية لقضية فلسطين عند تحرير أجزائها الأخرى بكيانها الذي كانت عليه قبل العدوان وعلى أن تقبل في شأنه ما تقرّره بالإجماع دول الجامعة الأخرى وبذلك تكون قد تحقّقت الأهداف التي سعت إليها الدول العربية في قراراتها السابقة الرامية إلى حفظ كيان فلسطين قبل العدوان». محمد عزة دروزة: حول الحركة العربية الحديثة، ج ٤، ص ٣١٥.

(٤) علّق رئيس وزراء العراق توفيق السويدي على نتائج الدورة بقوله: إن وساطة العراق ولبنان نجحت في الحؤول دون فصل الأردن من الجامعة، هذا الفصل الذي قد يؤدّي إلى انهيار الجامعة: «النهار»، العدد ٤٥٣٤، تاريخ ١٨ حزيران (يونيو) ١٩٥٠.

الفصل الثالث:

أزمة عام ١٩٥٨ في لبنان

إن دراستنا لهذه الأزمة لن تتطرّق إلى جذورها التاريخيّة (القريبة منها والبعيدة) ولا إلى الأحداث التي وقعت خلالها على الساحة اللبنانية، وإنما سوف تقتصر على اعتبارها وجهاً من وجوه الخلافات التي كانت تحصل بين دول الجامعة العربية. فكيف انتقلت هذه القضية إلى مجلس الجامعة وهل نجح المجلس في حلّها أم لا؟ في الحادي والعشرين من شهر أيار (مايو) عام ١٩٥٨ تقدّمت الحكومة اللبنانية بشكوى إلى جامعة الدول العربية ضد الجمهورية العربية المتحدة جاء فيها أن هناك تدخلاً لا شرعياً من قبل الجمهورية العربية المتحدة في شؤون لبنان الداخلية وأنّ هدف هذا التدخُّل ضرب استقلال لبنان مما يؤدِّي إلى تعريض السلام والأمن الدوليين للخطر إذا استمر[1]. وفي الخامس والعشرين من أيار (مايو) بعثت وزارة الخارجية اللبنانية بمذكّرة إلى وزارة خارجية الجمهورية العربية المتحدة تضمَّنت النقاط التالية[2]:

«١ - إنَّ موظَّفي السفارة المصرية سابقاً والجمهورية العربية المتحدة حالياً في بيروت ورجال المكتب الثاني السوري وعملاءه يقومون بتدخلات في شؤون لبنان، عاملين على التأثير على بعض الفئات المناوئة للسلطات الشرعية للقيام بأعمال الشغب، كما أنَّهم يعملون على تزويد هذه الفئات بالأسلحة والمال.

---

(١) «النهار»، العدد ٦٨٨٨، تاريخ ٢٣ أيار (مايو) ١٩٥٨. انظر أهمّ وثائق هذا النزاع في:

- M.S. AGWANI - The Lebanèse Crisis 1958 - ADOC - Umemtary study; Asia publishing House, London 1965.

وانظر أيضاً:

- Nawaf Salam- L'insurrection de 1958: Au Liban, These pour Le Doctorat de 111 Cycle. Université de Paris - Sorbonne - Lettres et Cvilisations - Paris 1979.

ومما يجب ذكره هنا أن المعارضة في لبنان بعثت ببرقيات إلى مجلس الجامعة تشجب فيها الشكوى اللبنانية وتطلب عدم بحثها باعتبارها خلافاً داخلياً.

(٢) «النهار»، العدد ٦٨٩٤، تاريخ ٣٠ أيار (مايو) ١٩٥٨.

٢ ـ تواصل الصحافة والإذاعة ـ الموجَّهتان ـ في إقليمي مصر وسوريا من الجمهورية العربية المتحدة مهاجمتها السافرة للحكّام والسلطات الشرعية في لبنان وإثارة الفتن والقلق ونشر الأخبار غير الصحيحة التي من شأنها إشاعة الاضطراب والتحريض عليه.

٣ ـ أثبتت عشرات الحوادث من أعمال نسف وتخريب ومظاهرات وتهريب أسلحة واغتيالات ومحاولات اغتيال أنَّ هناك ارتباطاً وثيقاً بين جهات مسؤولة وغير مسؤولة في سوريا وبين القائمين بها في لبنان.

٤ ـ في خلال الحوادث الأخيرة في بيروت وطرابلس اشترك عدد من الرعايا السوريين بالدعوة إلى الإضراب والتظاهر والقيام بأعمال العنف.

٥ ـ تستنكر الحكومة اللبنانية هذه التصرُّفات وتحتجّ أشدَّ الاحتجاج على هذه الأعمال المخالفة لميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الأمم المتحدة وكلاهما يوجبان الامتناع من قبل أية دولة عن التدخُّل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى.

٦ ـ تطلب الحكومة اللبنانية إصدار الأوامر لوقف جميع الأعمال المشار إليها، ومنع الإذاعات والصحف من متابعة حملاتها التي تسيء إساءة بالغة إلى لبنان وإلى علاقات الأخوّة بين البلدين».

وردّت وزارة الخارجية في الجمهورية العربية المتحدة في اليوم نفسه على المذكّرة اللبنانية وتضمَّن ردّها النقاط التالية[1]:

«١ ـ إنَّ الثورة الحالية في لبنان ثورة داخلية قام بها الشعب ضد شخص رئيس الجمهورية اللبناني الحالي وحكومته، لعدة أسباب منها رغبته في تجديد مدّة رئاسته وتحقيق ذلك بمحاولة تعديل الدستور، وعندما بدا له احتمال فشله سعى إلى إيهام الشعب بقيام خطر طائفي ممّا كذَّبه غبطة البطريرك المعوشي ـ البطريرك الماروني ـ وكثيرون من أقطاب المعارضة المسيحيين، الأمر الذي أثار مشاعر الشعب اللبناني، ثمَّ لجأ إلى وسيلة ثالثة وهي طلب التدخُّل الاستعماري الأجنبي الذي تمثَّل حتّى الآن في تدفّق أسلحة ومعدّات ومتطوِّعين أجانب.

٢ ـ إنَّ الزعماء اللبنانيين الذين يعارضون رئيس الجمهورية وحكومته أقطاب لهم شخصياتهم ومراكزهم، وقد اجتمعت كلمتهم على وجوب تنحيته عن الحكم الأمر الذي أدّى إلى نشوب هذه الثورة، كما أن تطوُّر الأمور دفع وزيرين من الوزراء الحاليين إلى الاستقالة.

---

(١) «النهار»، العدد ٦٨٩٤، تاريخ ٣٠ أيار (مايو) ١٩٥٨.

٣ ـ هناك قوى استعمارية تزوِّد الحكم القائم بالأسلحة والمعدّات الأمر الذي زاد من نيران الثورة الشعبية اشتعالاً.

٤ ـ إنَّ ما يشيعه حكام لبنان والاستعمار عن تدخل الجمهورية العربية المتحدة فإنَّها لم تحرِّك جيوشاً ولم تعبِّىء أساطيل، وإنما فعل ذلك دول أخرى، وحكّام لبنان والاستعمار يريدون بذلك تحويل المشكلة الداخلية إلى مشكلة خارجية دوليّة والتآزر مع الاستعمار في المساس بالجمهورية العربية المتحدة.

٥ ـ إنَّ حكومة الجمهورية العربية المتحدة تسجِّل على الحاكمين حالياً في لبنان الآتي:

أولاً ـ اتِّخاذ أرضه مركزاً للمؤامرات ضد الجمهورية العربية المتحدة وإعداد العصابات الإرهابية كعصابة القوميين السوريين التي تدبِّر المؤامرات ضد الجمهورية العربية المتحدة والتي اغتالت المرحومين رياض الصلح وعدنان المالكي ونسيب المتني.

ثانياً ـ العمل على إبعاد ما يقرب من تسعة آلاف من رعايا الجمهورية العربية المتحدة في لبنان دون مبرِّر وذلك بعد معاملتهم في قسوة ووحشيّة.

ثالثاً ـ الاستعانة بالقوى الاستعمارية ودعوتها إلى التدخُّل في شؤون لبنان الداخلية الأمر الذي يهدِّد الأمن والاستقرار والسلام في منطقة الشرق الأوسط».

هذا الردّ لم تقتنع به الحكومة اللبنانية وأصرَّت على بحث شكواها أمام مجلس جامعة الدول العربية على الرغم من بعض المعارضة الداخلية حتى في المجلس النيابي اللبناني[1]. وفي ٢٩ أيار (مايو) استدعى الأمين العام لوزارة الخارجية اللبنانية جميع رؤساء البعثات

---

(١) في ٢٦ أيار (مايو) ١٩٥٨ اجتمعت لجنة الشؤون الخارجية النيابية بناء على الدعوة التي وجَّهها إليها وزير الخارجية شارل مالك ليعرض أمامها قرار مجلس الوزراء القاضي برفع الشكوى إلى الجامعة العربية. وفي هذا الاجتماع رفض رئيس اللجنة حجج الحكومة وسجَّل رأيه المعارض لها في محضر الجلسة. وقد جاء على لسانه: إنَّ تقديم الشكوى في هذه الظروف ستزيد الأزمة احتداماً ولا يمكن أن تدلّ على نيّة مخلصة لإيجاد حلٍّ سريع داخلي للأزمة بوقف الحوادث التي تهدِّد الأرواح اللبنانية. . . وإن الحكومة والأكثرية النيابية التي وراءها إنَّما تفعل هذا على مسؤوليّتها: نقلاً عن: حمدي بدوي الطاهري ـ سياسة الحكم في لبنان، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٦٨، ص ٣٦٠ (لم أعثر على محضر اجتماع لجنة الشؤون الخارجية بتاريخ ٢٦ أيار (مايو) ١٩٥٨ لا في أرشيف مجلس النواب ولا في أي مكان آخر، وقد أكّد لي الموظفون المسؤولون في المجلس النيابي ضياع تلك الوثائق نتيجة الحرب اللبنانية (١٩٧٥ ـ . . .).

الديبلوماسية الأجنبية في بيروت وسلّمهم مذكّرة تتضمّن وجهة نظر الحكومة اللبنانية حول تدخُل الجمهورية العربية المتحدة في شؤون لبنان[1].

تأخّر اجتماع مجلس الجامعة العربية لبحث الشكوى حتى الأول من حزيران (يونيو) ١٩٥٨ حيث انعقد في مدينة «بنغازي» الليبية. وقبل بدء جلسات المجلس قام الوفدان الليبي والسوداني بجهود حثيثة لتسوية الخلاف وتقريب وجهات النظر، إلاّ أنّ شيئاً من هذا لم يحصل، وبدا واضحاً منذ الجلسة الأولى وجود نزعات مختلفة لا تبشر بالوصول إلى حلٍّ. فقد تقدّم الوفدان العراقي والأردني بمشروع قرار يشجب تدخُل الجمهورية العربية المتحدة في شؤون لبنان الداخلية شجباً صريحاً وبلهجة قاسية وعنيفة[2]. وتقدّم الوفد الليبي بمشروع قرار يوصي الدول العربية بوقف الإذاعات الهجومية وعدم التدخل في شؤون بعضها البعض. من جهته الوفد اللبناني رفض بحث أي قرار أو الدخول في أي مناقشة إلاّ بعد

---

(١) جاء في المذكّرة اللبنانية: «تقدَّمت الحكومة اللبنانية بشكويين ضد الجمهورية العربية المتحدة، قدّمت الأولى إلى جامعة الدول العربية بتاريخ ٢١ أيار وقدّمت الثانية إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بتاريخ ٢٢ أيار بسبب تدخُل الجمهورية العربية المتحدة في شؤون لبنان الداخلية. والمبرّرات التي استندت إليها الحكومة اللبنانية هي:

ـ إنَّ المعارضة لسياسة الحكومة القائمة في لبنان قد اتخذت سبيلاً لا يتفق والديمقراطية التي يعيشها لبنان لتحقيق مآربها وأهدافها بوسائل العنف والإضراب والشغب والانقضاض على السلطات الدستورية اللبنانية.

ـ إن الحالة الراهنة تبدو وليدة خطط مدبَّرة منذ زمن بعيد، وإذا كانت المعارضة المتطرِّفة قد تحوَّلت في وسائلها عن التقليد اللبناني في المناقشة الحرّة والديمقراطية الصحيحة إلى سلوك سبيل التدمير والتقتيل وبث الفوضى، فلأنَّ الجمهورية العربية قد غمرتها بجميع عناصرها ومدَّتها بالرجال والسلاح.

ـ إن حكومة الجمهورية العربية المتحدة قد نصَّبت نفسها عوناً للمعارضة المتطرِّفة في لبنان فغاصت في شؤونه الداخلية، تُظاهر لبنانيين على لبنانيين وتستعدي بعضهم على بعض بواسطة إذاعاتها الرسمية وصحافتها الموجَّهة داعية إلى القضاء على حياة لبنان الدستورية بالعنف والقوة.

ـ إن عملاء الأجهزة الرسمية في الجمهورية العربية المتحدة ونشاطهم المتزايد أدَّى إلى وقوع الكثير من الحوادث وإلقاء المتفجِّرات وأعمال العنف في أنحاء مدينة بيروت والمناطق اللبنانية.

ـ إن جميع الأعمال التي تقع تبيّن بجلاء أنَّ جميع عناصر الحوادث المؤسفة التي جرت وتجري في لبنان إنما هي مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بإرادة السلطات القائمة في الجمهورية العربية المتحدة في الاعتداء على استقلال لبنان وسيادته، وهذه الأعمال تهدِّد سلامة لبنان والبلاد العربية وتزعزع تضامن أبنائها وتحيط هذه البقعة الحسَّاسة من العالم بأخطار لا يمكن إلاّ أن يكون لها أثر في سلامة العالم بأجمعه». نقلاً عن: «النهار»، العدد ٦٨٩٤، تاريخ ٣٠ أيار (مايو) ١٩٥٨.

(٢) كان الوفد العراقي يحمل تعليمات من حكومته بالتعاون مع الوفد الأردني في تأييد الموقف اللبناني. وقد انتقد إبراهيم الخضيري رئيس وفد العراق بشدّة الحملات التي توجِّهها صحف القاهرة ودمشق وقال: «إنَّ هذه الحملات تغذِّي الخلافات القائمة وتقضي على وحدة العرب». «النهار»، العدد ٦٨٩٧، تاريخ ٣ حزيران (يونيو) ١٩٥٨.

الاعتراف بصحّة شكواه وإقرار المجلس بوقوع التدخُل بالفعل وأن يتضمَّن القرار بالتالي أمراً بوقف التدخل. أمَّا الوفد المصري فقد دفعته هذه الاتجاهات إلى التمسُّك بعدم الموافقة على أي قرار قبل البحث في أساس الشكوى وكذلك سحب الشكوى اللبنانية من مجلس الأمن الدولي. وبالعودة إلى التفاصيل فقد افتتح الجلسة الأولى رئيس الوزارة الليبية رئيس مجلس الجامعة عبد المجيد كعبار الذي استهلَّها بكلمة رحَّب فيها بالوفود وأعرب عن أمله بأن تتمكَّن الجامعة العربية من حلِّ «سوء التفاهم البسيط» بين لبنان والجمهورية العربية المتحدة. وردّ عليه رئيس الوفد السوداني وزير الخارجية محمد أحمد محجوب شاكراً باسم الوفود العربية وقال: إنَّ الجامعة تجتاز امتحاناً عسيراً وعلينا أن نجمع بين عضوين فرّقت بينهما قضايا طارئة. . . ثم أدلى رئيس الوفد اللبناني بشير الأعور ببيان أكَّد فيه تدخُل الجمهورية العربية المتحدة في شؤون لبنان وأنَّ هذه التدخُلات تظهر واضحة بواسطة «التحريض عن طريق الإذاعات والصحف والنشرات وبالنشاط المستمر الذي يقوم به عملاء الأجهزة الرسمية في الإقليمين السوري والمصري ممَّا أدَّى إلى وقوع حوادث دامية مؤلمة في لبنان». وحذّر الأعور من «أن لبنان يرجو ألاَّ يجد نفسه مضطرّاً إلى البحث عن سلامته خارج نطاق الجامعة العربية»، وقال إنَّ لبنان عازم على مقاومة التدخُل معتمداً في ذلك على ثلاثة مواثيق دولية هي ميثاق الجامعة العربية وميثاق الضمان الجماعي العربي وميثاق الأمم المتحدة. أمَّا رئيس وفد الجمهورية العربية المتحدة سيد فهمي فردّ على بيان الوفد اللبناني معتبراً أن الشكوى اللبنانية لا ترتكز إلى أسانيد وطلب تزويده بنسخة عن البيان الذي تلاه الأعور مع الوثائق التي تستند إليها الحكومة اللبنانية في شكواها ليرجع إلى حكومته ويعرض الأمر عليها[1]. وقبل الانتقال إلى الجلسة الثانية التي انعقدت في الثالث من حزيران (يونيو) نشير هنا إلى أن الأجواء التي سبقت هذه الجلسة كانت متشنِّجة وأن التشاؤم بدا واضحاً في مواقف لبنان والأردن والعراق. ونشطت المساعي والاتصالات التي قام بها الوسطاء فاجتمع عبد الخالق حسونة أمين عام الجامعة مع سيد فهمي رئيس وفد الجمهورية العربية المتحدة واجتمع وهبي البوري وزير خارجية ليبيا مع رئيس الوفد اللبناني. حتَّى أنَّ بعض الوفود ومن بينها وفدي العراق والسودان أعلنت أنَّها ستوصي حكوماتها بالانسحاب من الجامعة في حالْ فشل مجلس الجامعة في الوصول إلى حلٍّ سريع للخلاف يؤدِّي إلى سحب الشكوى اللبنانية من مجلس الأمن[2]. وفي الجلسة حاول الوفد المصري الرد على الحكومة اللبنانية بأقوال زعماء المعارضة والبطريرك الماروني وبأن لبنان يجرّ الاستعمار إلى أراضيه وإلى الدول العربية معه وأنّه وكرٌ للمؤامرات على الجمهورية العربية المتحدة وأنَّ هناك إذاعات سرّية تُوجَّه من لبنان ضد

---

(١) «النهار»، العدد ٦٨٩٧، تاريخ ٣ حزيران (يونيو) ١٩٥٨.

(٢) «النهار»، العدد ٦٨٩٩، تاريخ ٥ حزيران (يونيو) ١٩٥٨.

الجمهورية العربية المتحدة والسلطات اللبنانية على علمٍ بها ولم تقم بأيٍّ تدبير لوقفها. كما شرح الوفد ما يتعرَّض له المصريون المقيمون في لبنان من اضطهاد على أيدي السلطات اللبنانية. وانتهى إلى القول إنَّ الجمهورية العربية المتحدة لا دخل لها بكلٍّ ما يجري في لبنان. أمَّا عضو الوفد اللبناني النائب في المجلس النيابي اللبناني إدوار حنين فنفى ما ورد في بيان الوفد المصري واستشهد على صحّة شكوى حكومته بأن لبنان ساعد الدول العربية على جلاء الجيوش الغربية عن أراضيها فهل يعقل أن يأتي بالاستعمار إلى أراضيه. ونفى أن يكون لبنان مركزاً للمؤامرات على الآخرين بل هو ملاذ لكل من يلجأ إليه. واعتبر أنه إذا كانت الجمهورية العربية المتحدة تشكو من إذاعة لبنان وصحفه ولبنان له نفس الشكوى فلماذا لا تسكت هذه الصحف والإذاعات؟ ولم ينف حنين طرد الرعايا المصريين ولكنه قال إن المطرودين وعددهم تسعة آلاف يعملون من قبل المكتب الثاني السوري ومهمّتهم خلق الفوضى والشغب في لبنان[1].

إن هذا التعارض في وجهات النظر جعل من الصعب التوصُّل إلى مشروع قرار - تسوية يرضى به الطرفان. وفي الرابع من حزيران (يونيو) عقد مجلس الجامعة جلسته الثالثة التي لم تستغرق أكثر من ساعة واحدة بسبب مشادّة حصلت بين وفدي لبنان والجمهورية العربية المتحدة. إذ طلب سيد فهمي من مجلس الجامعة منحه وقتاً كافياً لدراسة وثائق الشكوى اللبنانية؛ لكن بشير الأعور رئيس الوفد اللبناني رفض أي قرار بتأجيل النظر في الشكوى ممَّا دعا بعض الوفود إلى طلب رفع الجلسة للتداول في الموضوع..[2]. وكان واضحاً لدى الوفود المجتمعة أنَّ طلب الجمهورية العربية المتحدة هو كسب للوقت وليحول دون اجتماع مجلس الأمن الدولي كما هو مقرَّر في اليوم التالي أي في الخامس من حزيران (يونيو) لمناقشة الشكوى اللبنانية.

وفي الجلسة الرابعة التي انعقدت مساء اليوم نفسه (٤ حزيران «يونيو») عرض على مجلس الجامعة مشروع قرار تبنَّته خمس من الدول الأعضاء (ليبيا والمملكة العربية السعودية والسودان والأردن والعراق) جاء فيه: «نظر مجلس الجامعة العربية في دورة انعقاده الاستثنائي بمدينة بني غازي في الشكوى المقدَّمة منٍ جمهورية لبنان ضدّ الجمهورية العربية المتحدة وبعد الاستماع إلى البيانات التي أدلى بها كلٌّ من وفدي الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية

(١) انظر: مذكّرات سامي الصلح، ص ٥١٣ - ٥١٤. من الجدير ذكره أنَّ كميل شمعون كان رئيساً للجمهورية خلال هذه الأزمة وكان سامي الصلح رئيساً للحكومة.

(٢) «النهار»، العدد ٦٨٩٩، تاريخ ٥ حزيران (يونيو) ١٩٥٨.

اللبنانية وبعد أن لمس حرص كل من الطرفين على فضّ النزاع بصورة سلميّة وفي نطاق الجامعة العربية وعملاً بنصوص ميثاق الجامعة العربية وروحه وحرصاً على إزالة الأسباب والعوامل التي تعكّر صفو الجو بين الدول العربية الشقيقة. قرَّر المجلس ما يلي:

١ - العمل على إيقاف كل ما من شأنه أن يعكِّر صفو العلاقات بين الدول الأعضاء بمختلف الوسائل.

٢ - أن تقوم حكومة لبنان بسحب شكواها من مجلس الأمن.

٣ - توجيه نداء إلى مختلف الفئات اللبنانية لإيقاف الاضطرابات والقلاقل والعمل على تسوية الخلافات الداخلية بالطرق الدستورية السليمة.

٤ - إيفاد لجنة يعيّنها مجلس جامعة الدول العربية من بين أعضائه لتهدئة الخواطر وتحقيق ما قرَّره المجلس»[1].

إلَّا أنَّ وفدي، الجمهورية العربية المتحدة واليمن امتنعا عن القبول به وقد طلب وفد الجمهورية العربية المتحدة إضافة عبارة إلى القرار تنصُّ على وجوب مراعاة الاحترام المتبادل بين الدول العربية فرفض الطلب. وتكلَّم معظم أعضاء الوفود مؤيِّدين مشروع القرار باستثناء وفدي الجمهورية العربية المتحدة واليمن اللذين أصرّا على إدخال التعديل. فارتؤي أخيراً تأجيل الجلسة إلى حين مراجعة الوفد اللبناني حكومته وكذلك وفد الجمهورية العربية المتحدة[2]. وبعد ذلك قام الوفد اللبناني من جهته بإبلاغ حكومته بمشروع القرار فاجتمعت الحكومة اللبنانية وبحثته وقرَّرت رفضه ونقل القضية إلى مجلس الأمن الدولي معتبرة أن الجامعة العربية فشلت في معالجتها ووصلت إلى الطريق المسدود، وأرسلت برقية إلى الوفد اللبناني في «بني غازي» للعودة فوراً إلى بيروت[3]. وفي الجلسة الأخيرة لمجلس الجامعة التي انعقدت في ٥ حزيران (يونيو) أبلغ لبنان المجلس رسمياً رفض الحكومة اللبنانية لمشروع القرار لأنه لا يفي بأغراض الشكوى اللبنانية[4]. وعبّرت الوفود التي قامت بالوساطة (ليبيا - السودان - السعودية) عن استيائها من موقف الحكومة اللبنانية الرافض لمشروع القرار، لأنها كانت مؤيّدة لوجهة النظر اللبنانية ولم تقبل بالتعديل الذي اقترحه وفد الجمهورية العربية المتحدة في الجلسة السابقة. وقد لخّص أحد أعضاء هذه الوفود الشعور الذي انتابها بعد وصول ردّ الحكومة اللبنانية بقوله: «إنَّنا أغضبنا الجمهورية العربية المتحدة ولم نتمكَّن من

(١) مذكّرات سامي الصلح، المصدر السابق، ص ٥١٧.

(٢) «النهار»، العدد ٦٩٠٠، تاريخ ٦ حزيران (يونيو) ١٩٥٨.

(٣) انظر تفاصيل موقف الحكومة اللبنانية من مشروع القرار في: مذكّرات سامي الصلح، ص ٥١٨.

(٤) أدّى رفض لبنان لمشروع القرار إلى سحب موافقة الأردن والعراق عليه لأنَّ هذه الدول كانت تسير في السياسة عينها.

إرضاء لبنان. وقد كنّا ننتظر التعنُّت من القاهرة لا من لبنان»[1]. أمّا الأسباب التي استندت إليها الحكومة اللبنانية في رفضها لقرار مجلس الجامعة فقد حدَّدتها في بيان رسمي صدر عن وزارة الخارجية والمغتربين جاء فيه:

«أولاً ـ رغبت الحكومة اللبنانية من وراء تقديم شكواها إلى مجلس جامعة الدول العربية إفساح المجال للدول العربية الشقيقة لوضع حدٍّ لتدخُّلات الجمهورية العربية المتحدة في شؤون لبنان ورفع الضغط الناجم من جرَّاء هذا التدخُّل عمَّا يجري في لبنان من حوادث مؤلمة وقد توخَّت الحكومة إقرار واقع التدخُّل المثبت بعشرات الأدلّة والحوادث واتخاذ قرار يضمن وضع حدٍّ له.

ثانياً ـ لتكون قرارات جامعة الدول العربية ملزمة يجب أن تصدر بالإجماع وذلك بموجب المادة السادسة من ميثاق الجامعة وهي المادة التي سندت إليها الحكومة اللبنانية شكواها دون أن يدخل في حساب الإجماع صوت الدولة المشتكى عليها. وقد سعت الوفود كسباً لتأييد اليمن لأي قرار يتخذ بالإجماع إلى وضع صيغة قرار يكون مقبولاً من الوفد اليمني.

ثالثاً ـ توصَّلت الوفود العربية إلى وضع صيغة مشروع قرار يعرض على مجلس الجامعة لمناقشته وعلى حكومتي الجمهورية اللبنانية والجمهورية العربية المتحدة لأخذ رأيها به.

رابعاً ـ لم يوافق الوفد اللبناني في أي وقت على هذا المشروع بل عاد إلى الحكومة اللبنانية لأخذ رأيها وقد تثبت بطلب ضمانات صريحة لوقف التدخُّل لقاء ما يطلب من لبنان لسحب شكواه من مجلس الأمن.

خامساً ـ لقد أبدت الحكومة لوفدها الاعتراضات التالية:

أ ـ إن البند الأول من مشروع القرار لا يفصل في موضوع الشكوى اللبنانية بل جاء صيغة توصية عامّة كأنّه لم يكن هنالك تدخُّل ومن ثمّ شكوى.

ب ـ لم يكن بإمكان الحكومة اللبنانية سحب شكواها من مجلس الأمن. غير أنّها كانت مستعدّة لإيقاف النظر بها إلى أن يثبت لها أن التدخُّلات بشؤون لبنان الداخلية قد توقَّفت فعلاً.

ح ـ لقد قدّرت الحكومة اللبنانية للوفود العربية اهتمامها الأخوي بما يجري في لبنان من أحداث غير أنَّها رأت في البند الثالث من مشروع القرار إثارة لموضوع اختلافات محلّية يشكّل أمراً لبنانياً داخلياً صرفاً.

(1) «النهار»، العدد ٦٩٠١، تاريخ ٧ حزيران (يونيو) ١٩٥٨.

سادساً ـ لقد كان موقف الحكومة اللبنانية يدعو لتأييد كل عمل يقوم به مجلس الجامعة وكل قرار يتخذه بصفة عامّة لتنقية الجو بين البلدان العربية ولإزالة أسباب الخلاف من بينها رغبة في جمع كلمتها وتقوية أواصر التضامن بينها. غير أنها كانت تحرص في الوقت نفسه على أن يصار من قبل المجلس لاتخاذ ما يضمن وقف تدخُّلات الجمهورية العربية المتحدة في شؤون لبنان الداخلية وهو الأمر الذي أثار الشكوى اللبنانية وأدّى إلى اجتماع المجلس.

سابعاً ـ تجاه هذه الاعتراضات لم يكن بوسع الوفد اللبناني الموافقة على مشروع القرار. وقد رأى وفدا العراق والأردن اعتراضات وجيهة حملتهما على سحب تأييدهما له.

ثامناً ـ إن مشروع القرار لم يعرض في أي مرحلة من اجتماعات المجلس على التصويت ولم يتعدَّ كونه مشروعاً للبحث لا غير. وقد انفضَّ عقد مجلس الجامعة دون التصويت على أيِّ قرار.

تاسعاً ـ نزولاً عند رغبة الحكومة اللبنانية التي كانت تأمل أن يوفّق مجلس جامعة الدول العربية إلى إيقاف تدخُّلات الجمهورية العربية المتحدة بشؤون لبنان أجَّل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة النظر بالشكوى اللبنانية مرَّتين. ولم يكن بإمكان الحكومة اللبنانية بعدما آل إليه مجلس الجامعة إلَّا أن تعرض شكواها لمجلس الأمن في الجلسة التي كانت مقرَّرة لما بعد ظهر الجمعة في ٦ حزيران الجاري. وقد قام وفدها بهذا العرض تاركاً لهذا المجلس وللرأي العام العربي والعالمي الحكم على مدى التدخُّل الذي قامت وتقوم به الجمهورية العربية المتحدة في شؤون لبنان الداخلية»[1].

وهكذا فشل مجلس جامعة الدول العربية في إيجاد الحل المناسب لهذه المشكلة وإعادة المياه إلى مجاريها بين عضوين من أعضائه، فانتقلت القضية إلى مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة لتعرض عليه.. وربَّما كانت الحكومة اللبنانية تفضل من الأساس إيجاد الحل عن طريق مجلس الأمن الدولي وهذا ما يفسِّره وجود شارل مالك وزير خارجية لبنان في نيويورك حاملاً الشكوى اللبنانية وليس في بنغازي، وكذلك رفض الوفد اللبناني بإيعاز من حكومته أية حلول وسطيّة سعى مجلس الجامعة للوصول إليها... ويحلّل بطرس غالي طبيعة هذا النزاع وتطوُّره وما آل إليه من خلال عدة ملاحظات أبداها على الوجه التالي:

أولاً ـ كان النزاع معقّداً ومركّباً إلى أبعد مدى. كان خلافاً إيديولوجياً بين أنصار الوحدة العربية الشاملة وأنصار اليمين المتطرِّف الذين يسعون لإبقاء الوضع القائم في لبنان كما هو وله خلفيّة دينية، فالمسيحيون بغالبيتهم يرفضون أيّ ارتباط بالجمهورية العربية

(1) نقلاً عن: «النهار»، العدد ٦٩٠٢، تاريخ ٨ حزيران (يونيو) ١٩٥٨.

المتحدة في حين أنَّ المسلمين بغالبيتهم يطالبون بضرورة الانضمام بأية صورة إلى الدولة العربية الجديدة. وله خلفيّة اقتصادية بين أنصار الاشتراكية وأنصار الرأسمالية. وله أبعاد دولية فالمنحازون للمعسكر الغربي ضدّ الارتباط بالجمهورية العربية المتحدة بخلاف أنصار عدم الانحياز ورفض الارتباط بالمعسكر الغربي الذين ينادون بالارتباط معها...

ثانياً ـ تحوّل النزاع بين الدولتين العربيتين من كونه محلياً ثنائياً إلى خلاف ذي صبغة جماعية دولية.

ثالثاً ـ أخفقت الجامعة في تسوية النزاع لأن مصر الدولة الثورية الأولى كانت طرفاً فيه فلم يثق لبنان في ولاية الجامعة على أساس خضوعها للجمهورية العربية المتحدة. وهذا ما يفسر البطء أو التباطؤ من قبل الجامعة في الاجتماع ودراسة النزاع.

رابعاً ـ عندما اتَّسع الخلاف وأصبح دولياً بعد تدخُّل القوات الأميركية في لبنان والقوات الإنكليزية في الأردن استطاعت الديبلوماسية العربية أن تستردَّ مكانتها في إطار الأمم المتحدة من خلال توحيد كلمة الدول العربية ومطالبتها بانسحاب القوات الأجنبية وتعهُّدها بالعمل على إزالة أسباب الخلاف. وهذا أدّى بالفعل إلى انسحاب القوات الأميركية والبريطانية[1].

خامساً ـ إنَّ الدول العملاقة سهّلت للديبلوماسية العربية القيام بمهمّتها ذلك لأنها في الواقع كانت في حاجة إلى إقناع الرأي العام العالمي والرأي العام العربي بأنَّ العرب حلّوا مشاكلهم بأنفسهم، لتمهِّد بذلك لانسحاب قوّاتها من أراضي كل من لبنان والأردن[2].

ماذا يمكن أن نستنتج من تطوُّرات أزمة ١٩٥٨ في لبنان؟ لماذا لم تنجح جهود الجامعة في حلّها؟ وعلى من تقع مسؤولية فشل الجامعة؟

هناك برأيي ثلاثة أسباب أدَّت إلى الطريق المسدود الذي وصلت إليه الجامعة. الأول لبناني داخلي، الثاني عربي والثالث دولي.

على الصعيد اللبناني شكّلت سياسة لبنان الخارجية والعربية منها بخاصّة عنصراً أساسياً في الأزمة التي أدَّت إلى الحرب الأهلية عام ١٩٥٨. فالدول العربية لا سيّما سوريا لم تعترف بالكيان اللبناني إلّا على أساس الميثاق الوطني لعام ١٩٤٣، وهذا الأمر ظهر جلياً في

(١) بدأت الولايات المتحدة الأميركية في إنزال قوّاتها يوم ١٦ تموز (يوليو) ١٩٥٨ وبدأت بسحبها في ١٣ آب (أغسطس) وتمَّ انسحاب آخر وحدة أميركية بتاريخ ٢٥ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٨.

(٢) بطرس غالي: الجامعة العربية وتسوية المنازعات المحلية ـ جامعة الدول العربية ـ معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٧٧، ص: ٧٧ ـ ٨١.

بروتوكول الاسكندرية وفي ميثاق جامعة الدول العربية. والميثاق الوطني هذا أكّد بما لا يقبل الالتباس أن يكون لبنان متعاوناً إلى أقصى درجات التعاون مع البلاد العربية و«أن لا يكون لبنان للاستعمار مقرّاً أو ممرّاً». ولكن هل سار عهد كميل شمعون على هذا النهج؟ في الواقع لا. جاء شمعون وبدأ معه الانحراف في سياسة لبنان الخارجية نحو الغرب على حساب المصلحة القومية العربية. فمن حلف بغداد إلى مبدأ أيزنهاور إلى دعوة أميركا إنزال قوّاتها في لبنان ١٩٥٨، هذه كلها حلقات في سلسلة واحدة. لقد قاد شمعون ثورة مضادّة رعتها الولايات المتحدة الأميركية وانخرطت في إطار معسكر عربي ـ شرق أوسطي، وكانت تسعى لقلب المعادلة اللبنانية، فمشروع أيزنهاور مثلاً لم يكن سوى «عملية إعادة تكوين سياسي للمنطقة تفقد الفريق الطائفي الآخر وزنه. وهذا ما بدأ يظهر من خلال إقصاء كميل شمعون للقيادات الإسلامية الأساسية وتحجيم دورها حتّى إسقاطها في انتخابات ١٩٥٧»[1]. وإذ سار شمعون في سياسة تقسيم البلد وعدم الحفاظ على وحدته الوطنية والانحراف نحو الغرب[2]، سطع نجم جمال عبد الناصر بعد نجاح الثورة المصرية في تموز (يوليو) ١٩٥٢ ليعمل على تبني القضايا القومية وعلى رأسها مسألة الوحدة العربية وتحرير فلسطين، حيث كان له وقع كبير في لبنان فرأت جماهير الشارع الإسلامي والوطني في سياسة عبد الناصر عنصر استقواء على سياسة لبنان الرسمي في وجهيها الداخلي والخارجي. كما انتقل المدّ الناصري إلى الزعامات الإسلامية، برلمانية وغير برلمانية. وهكذا وبعد أن قسّم شمعون البلاد خاض والقوى الموالية له (حزب الكتائب والحزب القومي وحزب الطاشناق الأرمني)[3] المعركة باسم الحفاظ على السيادة والدفاع عن الكيان. وأكّد بيار الجميل هذه المقولة عندما ذكر «أن المعارضة اتّخذت من مفهوم الشعب معنى معارضة السيادة والكيان ذاته»[4]. بينما خاضت المعارضة المعركة من أجل الحفاظ على استقلال لبنان وسيادته والميثاق الوطني والحياد الدولي

(١) سليمان تقي الدين: المسألة الطائفية في لبنان، ص ٣٢٦.

(٢) تأكيداً على أنَّ سياسة شمعون شكَّلت خطراً على الوحدة اللبنانية كتب الصحافي جورج نقّاش يقول: «إذا كان صحيحاً أنَّ مبدأ سيادة لبنان وعدم المساس بحدوده يجب تأكيده على الدوام فإنَّ القاعدة الكبرى التي ينبغي أن توجّه السياسة اللبنانية الخارجية هي قاعدة عدم الانحياز. لقد دفعنا غالياً منذ شباط، منذ حلف بغداد ـ ما يكفي لتعلّمها. وكان خطأ قادة الديبلوماسية اللبنانية عندئذٍ خطأهم الفاجع أنّه قد غاب عن أنظارهم هذا المبدأ الأولي: إنَّ سياستنا الخارجية يجب أن تعكس على الصعيدين العربي والدولي ازدواجيّة لبنان نفسه. ليس لنا حقّ ولا قدرة على إعلان اختيار أو الارتباط بتعهُّدات تضرّ بالقضيّة نفسها التي ندَّعي خدمتها بتشكيلها خطراً على الوحدة اللبنانية..»: نقلاً عن: سليمان تقي الدين ـ المسألة الطائفية في لبنان، ص ٣٣٨.

(٣) يوسف سالم: خمسون سنة مع الناس، ص ٣٩٥.

(٤) بيار الجميل: لبنان واقع ومرتجى، بيروت ١٩٧٠، ص ٦٢.

ورفض القواعد العسكرية والأحلاف. . . والتعاون المخلص مع العرب في نضالهم ضد محاولات السيطرة الاستعمارية. . ومن أجل الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي»[1].

وبعد، فإن كميل شمعون لم يعد رئيساً لجمهورية كل لبنان ولا يحمل من الشرعية التي يدَّعي الحفاظ عليها سوى الاسم. تزعَّم فئة لبنانية في مواجهة فئة أخرى. هذا هو لبنان خلال أزمة ١٩٥٨. ولكن هل انتقلت قضيَّته إلى مجلس الجامعة العربية على هذه الصورة؟. لا. لقد انتقلت إليه بطريقة مغايرة تماماً. شكوى من قبل الحكومة اللبنانية ضد الجمهورية العربية المتحدة لتدخُّلها في شؤون لبنان الداخلية ومساندتها لفريق لبناني آخر. انتقلت الحقائق معكوسة إلى حدٍّ كبير، ولذلك لم يتمكَّن المجلس من إيجاد الحل انطلاقاً من هذه الأوضاع الداخلية اللبنانية.

أمَّا على الصعيد العربي فإنَّ الانقسام هو الآخر كان سيِّد الموقف. فهناك عرب يسيرون وفق الخطط الأميركية وعرب يتجنَّبون الوقوع في حبائلها ويرفضونها ويندِّدون بها. دول تؤيِّد لبنان لأنَّها وإيَّاه تسير في الخط الأميركي ـ الغربي ذاته كالعراق والأردن ودول تؤيِّد الجمهورية العربية المتحدة لأنَّها ترفض هذا الخط. وبين هذه وتلك دول حاولت التوسُّط للوصول إلى حلٍّ مقبول يقضي بسحب الشكوى اللبنانية من مجلس الأمن الدولي وحلِّ النزاع سلمياً داخلياً ومع الجمهورية العربية المتحدة. إلاّ أنَّ هذه الدول بدت عاجزة عن تحقيق هدفها بسبب الموقف اللبناني الرافض، فالحكومة اللبنانية لم تقرّ بوجود خلافات لبنانية داخلية وحصرت المشكلة في التدخُّل الخارجي المتمثِّل بالجمهورية العربية المتحدة وقد اعتبرت أن مجلس الأمن الدولي هو المكان الأفضل لحلِّ الأزمة نظراً للتأثير الأميركي الداعم لها فيه. ولكن الحكومة اللبنانية نسيت أنَّه إذا كان مجلس الجامعة العربية لا يستطيع أن يفرض الحل فرضاً بسبب جواز رفض قراراته وعدم إلزاميّتها فإنَّ مجلس الأمن هو الآخر في الحدود نفسها.

أمَّا السبب الدولي لفشل مجلس الجامعة العربية فهو الصراع الدائر بين الشرق والغرب، فسياسة الأحلاف التي سعت إليها الولايات المتحدة كان هدفها إقامة خط دفاع في المنطقة بوجه الشيوعية الدولية. ومن أجل تنفيذ هذا الهدف عملت السياسة الأميركية على زرع بذور الشقاق في البلاد العربية وتأليبها على بعضها البعض وتأييد إحداها على الأخرى. وقد نجحت هذه السياسة في لبنان والعراق والأردن وغيرها بينما فشلت في مصر عبد الناصر

(1) سامي الصلح: احتكم إلى التاريخ، دار النهار للنشر، بيروت ١٩٧٠، ص: ١٥٥ ـ ١٥٨، بيانات المعارضة.
ـ ضمَّت المعارضة أحزاباً وهيئات وقادة مسلمون ومسيحيُّون، نذكر منهم: الحزب التقدمي الاشتراكي، جبهة الاتحاد الدستوري، النجَّادة، الجبهة الشعبية، الهيئة الوطنية، التحرُّر العربي، صائب سلام، أحمد الأسعد، نسيم مجدلاني، عبد الله اليافي، رشيد كرامي، صبري حمادة، إميل الخوري. . .

بالرغم من سعيها الحثيث لضمّ مصر إلى تلك السياسة. وكان لهذا النجاح الإمبريالي في بعض الدول العربية ومنها لبنان أثره البالغ في فشل الجامعة في إيجاد حلٍّ سلمي لأزمة ١٩٥٨ ضمن الإطار العربي.

وفي ختام هذا الاستنتاج أنقل رأياً للأستاذ جوزيف مغيزل حول فشل الجامعة في تسوية النزاع في لبنان عام ١٩٥٨ يقول فيه: «. . لعلَّ سبب عجز الجامعة في القيام بدور مفيد في ذلك النزاع، هو خلفيَّة النزاع، فالنزاع كان ظاهره بين لبنان والجمهورية العربية المتحدة، أمَّا الحقيقة فقد كان صراعاً بين سياسة أيزنهاور وحلف بغداد من جهة وبين الجمهورية العربية المتحدة بقيادة جمال عبد الناصر من جهة ثانية. كما أنَّ كون النزاع بين أكبر دولة عربية وهي دولة الوحدة الأولى ودولة عربية صغيرة وكون بلد مقرّ الجامعة هو أحد الطرفين كان من شأنه تعطيل دور الجامعة. .»[1].

(1) جوزيف مغيزل: جامعة الدول العربية ـ الواقع والطموح، ص: ١٩٦ ـ ١٩٧.

الباب الرابع

دور لبنان في العمل العربي العسكري المشترك لجامعة الدول العربيّة

الفصـل الأول: الحرب العربيّة ـ الاسرائيليّة الأولى عام ١٩٤٨

الفصل الثاني: معاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي (١٩٥٠)

الفصل الثالث: حرب السويس لعام ١٩٥٦

الفصل الأول:

الحرب العربية الإسرائيلية الأولى عام ١٩٤٨

بعد أن أخذت ملامح «قرار تقسيم فلسطين لعام ١٩٤٧» بالظهور وبعد أن بدأت بريطانيا تكشف عن نيّتها بالانسحاب من فلسطين وإنهاء عهد الانتداب فيها ولم يعد بوسع لبنان ومعه جامعة الدول العربية أن يتجاهلا الخطر الصهيوني الذي أضحى يهدِّد الدول العربية جميعاً. وبناء عليه اجتمعت اللجنة السياسية للجامعة في ١٦ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٧ في «صوفر» بلبنان واتخذت قراراً بتشكيل لجنة من الخبراء العسكريين لدراسة الموقف في فلسطين وتقديم تقرير عنه إلى اللجنة السياسية في اجتماعها القادم[١]. ويمكن وصف هذا القرار بأنه كان «.. أوّل تحرُّك عربي عسكري ضمن إطار جامعة الدول العربية وبداية لدور عسكري للجامعة في الصراع المسلَّح ضدّ الصهيونية. كما كان مؤشِّراً بأنَّ المسؤولين العرب قد بدأوا يشعرون بأهمّية الشؤون العسكرية بعد تجاهل استمرَّ ثلاثين شهراً»[٢]. وفي تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٧ (٧ ـ ١٥) انعقد مجلس الجامعة العربية في لبنان[٣] على مستوى رؤساء وزارات الدول العربية السبعة الأعضاء ونظر في التقرير الذي قدَّمته إليه اللجنة الفنية العسكرية والذي تضمَّن شرحاً وافياً لميزان القوى بين العدوّ الصهيوني والدول العربية المواجهة له كما تضمَّن عدة توصيات أقرَّها مجلس الجامعة بالإجماع ومنها:

- اعتبار الشعب الفلسطيني هو الأساس في الدفاع عن فلسطين ومساعدته بكل ما يحتاجه من مال وسلاح وعتاد.
- مرابطة الجيوش العربية على حدود فلسطين لمساندة الشعب الفلسطيني في كفاحه.

---

(١) مجلة «شؤون عربية»، العدد ٢٥، آذار (مارس) ١٩٨٣، ص ١٤٨. من بحث للواء الركن عبد الرزاق الدردري تحت عنوان: التعاون العسكري العربي.. لماذا... وكيف؟

(٢) «شؤون عربية»، العدد ١٣، آذار (مارس) ١٩٨٢، ص ٣٢٠. من بحث للواء الركن عبد الرزاق الدردري تحت عنوان: جامعة الدول العربية والصراع المسلَّح العربي ـ الإسرائيلي.

(٣) بدأ اجتماعاته في بيروت ثمّ تابعها في عاليه.

ـ تشكيل فرق من المتطوِّعين العرب للاشتراك إلى جانب الشعب الفلسطيني في القتال داخل فلسطين (جيش الانقاذ)[1].

وفي ٢٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧ أوصت اللجنة العسكرية في تقرير لها قدّمته إلى أمانة الجامعة بأنَّ تحقيق أيّ نصر على القوى اليهودية يحتاج إلى قوات نظامية مدرَّبة تدريباً جيِّداً ومسلَّحة تسليحاً حديثاً إلى جانب القوى الفلسطينية[2]. وبعد شهر واحد قدَّمت اللجنة تقريراً آخر أكَّدت فيه أهمّية اشتراك الجيوش العربية لإنقاذ فلسطين[3]. وفي ٨ شباط (فبراير) ١٩٤٨ قدَّم رئيس اللجنة تقريراً إلى مجلس الجامعة في القاهرة أكّد على ضرورة تدخّل الجيوش العربية وأنّه بغير ذلك سيكون الموقف سيِّئاً جدّاً[4]. وفي ١٢ نيسان (إبريل) ١٩٤٨ اجتمع مجلس الجامعة على مستوى رؤساء الحكومات في القاهرة وقرَّر دخول الجيوش العربية إلى فلسطين[5]. وفي ٣٠ نيسان (إبريل) عقد رؤساء الأركان العرب أول اجتماع لهم بحضور الأمين العام للجامعة ورئيس اللجنة العسكرية وقرَّروا ضرورة توفير ما لا يقلّ عن ست فرق كاملة وستة أسراب من الطائرات لخوض المعركة على أن تكون هذه القوات تحت سيطرة قيادة عسكرية موحَّدة[6]. غير أن اللجنة السياسية التي اجتمعت في عمّان فيما بعد رأت صعوبة توفير ما يطالب به رؤساء الأركان وقرَّرت أن تعمل الجيوش العربية بما هو متوفِّر لها

---

(١) انظر تقرير اللجنة العسكرية إلى مجلس الجامعة بتاريخ ١٩٤٧/٣/٩ في: هاني الهندي ـ جيش الإنقاذ، المرجع السّابق، ص: ١٩ ـ ٢٠. تكوّن جيش الإنقاذ من متطوِّعين من مختلف الأقطار العربية في المشرق والمغرب وكان يستخدم معسكراً تدريبيّاً واسعاً في (قطنا) قرب دمشق وكانت أسلحته خليطاً من الأسلحة ذات المصادر المختلفة. وهذا الجيش لم يحقِّق المهمّة الموكولة إليه وهي المشاركة في تحرير فلسطين حيث انتهت عملياته خلال عامي ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨ بالفشل: ـ اللواء الركن عبد الرّزاق الدردري ـ جامعة الدول العربية والصراع المسلَّح العربي الإسرائيلي، شؤون عربية، العدد ١٣، ص ٣٢١. للمزيد من التفاصيل عن «جيش الإنقاذ» انظر: هاني الهندي ـ جيش الإنقاذ، المرجع السّابق.

(٢) أحمد فارس عبد المنعم: جامعة الدّول العربية ١٩٤٥ ـ ١٩٨٥، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٦، ص ٥٢.

(٣) عبد الرّزاق الدردري: جامعة الدول العربية والصراع المسلَّح العربي الإسرائيلي، شؤون عربية، العدد ١٣، ص ٣٢٢.

(٤) عبد الرّزاق الدردري: جامعة الدول العربية والصراع المسلَّح العربي الإسرائيلي، شؤون عربية، العدد ١٣، ص ٣٢٢.

(٥) عبد الرّزاق الدردري: جامعة الدول العربية والصراع المسلَّح... شؤون عربية، العدد ١٣، ص ٣٢٢. انظر نصّ مذكَّرة الأمانة العامّة لجامعة الدول العربية إلى الأمم المتحدة بشأن تدخُّل قوات الدول العربية في فلسطين في ١٥ أيار (مايو) ١٩٤٨ في: ملف وثائق فلسطين ـ الجزء الأول ٦٣٧ ـ ١٩٤٩، ص ٩٣٥.

(٦) عبد الرّزاق الدردري: جامعة الدول العربية والصراع المسلَّح العربي الإسرائيلي، شؤون عربية، العدد ١٣، ص ٣٢٢.

من القوى[1]. بعد ذلك أخذ رؤساء الأركان يعقدون الاجتماعات لوضع الخطّة العملية للاشتراك في تحرير فلسطين[2].

هذه هي باختصار الصورة التي كانت عليها جامعة الدول العربية قبل اندلاع حرب فلسطين، وهذا ما أعدّه العرب للتحرير، ولبنان كواحد من الدول الأعضاء واشترك في كلّ ما قامت به الجامعة فكان يحضر اجتماعات مجلس الجامعة واللجنة السياسية واللجنة العسكرية ورؤساء الأركان آخذاً دوره في الدفاع عن فلسطين، وكان رياض الصلح رئيس وزرائه ينتقل من عاصمة عربية إلى أخرى في سبيل توحيد الكلمة وجمع الصفوف. ويعبّر بشارة الخوري رئيس الجمهورية اللبنانية آنذاك عن ذلك بقوله: «أسفرت اتصالات رياض المتتابعة التي أجراها بالاتفاق معي في العواصم العربية عن تصميم العرب على القيام بعمل عسكري مشترك للذود عن فلسطين وكانوا ينتظرون إنهاء الانتداب في الخامس عشر من نوّار ليزحفوا إليها..»[3]. ثمّ يضيف قائلاً: «... واتّضح لنا جميعاً أنَّ الحكومات العربية كلّها مستعدّة لإنقاذ فلسطين من براثن الصهيونيين. وكان للبنان والحمد لله سهم كبير في هذا كلّه ونشط رياض الصلح لولباً للحركة لا يهدأ والاتفاق بيننا تام على انتهاج هذه السياسة العربية..»[4]. ومساء الرابع عشر من أيار (مايو) ١٩٤٨ انتهى الانتداب البريطاني على فلسطين فأعلن بن غوريون قيام دولة إسرائيل على أرضها وشكَّل حكومة مؤقَّتة لها[5]. وصبيحة الخامس عشر من ذات الشهر أي بعد ساعات معدودة دخلت جيوش الدول العربية فلسطين لتبدأ الحرب العربية الإسرائيلية الأولى في هذا العصر ولتبدأ مرحلة جديدة من مراحل النشاط العسكري للجامعة العربية في الصراع المسلَّح العربي الإسرائيلي. وفي لبنان سار الجيش اللبناني إلى مراكزه المعيَّنة على الحدود اللبنانية الفلسطينية وبعث إليه رئيس الجمهورية بنداء قال فيه: «أيُّها الجنود البواسل. ندائي إليكم نداء الواجب وأنتم سبّاقون إلى تلبيته بكل ما أعطيتم من إخلاص وتفان. عيوننا ترقبكم وقلوبنا ترافقكم مذ دعيتم للمساهمة في إنقاذ البلد المقدّس فلسطين... فسيروا على بركات الله تدفعكم عقيدة راسخة بحقّ يسعون إلى هضمه وتريدون له إحقاقاً.. ولترافق موكبكم ومواكب رفقائكم من جنود الدول العربية البواسل ألوية النّصر والظفر...»[6].

---

(١) عبد الرّزاق الدردري: جامعة الدول العربية والصراع المسلَّح... شؤون عربية، العدد ١٣، ص ٣٢٢.
(٢) عبد الرّزاق الدردري: جامعة الدول العربية والصراع المسلَّح... شؤون عربية، العدد ١٣، ص ٣٢٢.
(٣) بشارة الخوري: حقائق لبنانية، ج ٣، ص ١٠١.
(٤) بشارة الخوري، حقائق لبنانية، المصدر السّابق، ج ٣، ص ١٠٢.
(٥) انظر النصّ الحرفي لإعلان قيام دولة إسرائيل في: ملف وثائق فلسطين، ج ١، ص: ٩٣١ ـ ٩٣٣.
(٦) انظر نصّ نداء رئيس الجمهورية في: بشارة الخوري ـ حقائق لبنانية، المصدر السابق، ج ٣، ص ١٠٣.

وبعد حوالي الأسبوعين على بدء القتال دعا مجلس الأمن الدولي في ٢٩ أيار (مايو) لهدنة مدّتها أربعة أسابيع، فقام الكونت برنادوت(Bernadott) وسيط الأمم المتحدة بترتيب هذه الهدنة التي بدأت فعلياً في ١١ حزيران (يونيو) ١٩٤٨[١].

لقد أتت الهدنة لصالح اليهود الذين أخذوا يأتون بالسلاح الذي يحتاجونه ويعدّون العدّة للجولة العسكرية الجديدة. وبالفعل ما إن انتهت حتى بدأ القتال وتمكّن اليهود من السيطرة على كلّ المنطقة المخصّصة لهم بموجب التقسيم وتجاوزها إلى القسم العربي منه. وفي ١٥ تموز (يوليو) ١٩٤٨ أصدر مجلس الأمن قراراً بوقف إطلاق النار ودعا الأطراف المعنيّة للقبول به وكلّف برنادوت (Bernadott) الإشراف على تنفيذه[٢]. فاجتمعت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في عاليه بلبنان واتخذت قراراً بالموافقة على وقف القتال قبل الموعد المضروب لجواب الدول العربية بدقائق (١٨ تموز/يوليو ١٩٤٨). وجدير بالذكر أن الشائعات حول قبول اللجنة السياسية قرار مجلس الأمن قد سبقت اتخاذها القرار بهذا الصدد. أمّا لماذا قبل العرب بقرار مجلس الأمن؟ فهو في الواقع ما آل إليه وضعهم العسكري. ويعبّر بشارة الخوري نقلاً عن محمود فهمي النقراشي ممثل مصر في اللجنة السياسية عن هذا الواقع فيقول: «إن جيش الملك عبد الله قد أوقف القتال فعلاً، وأن النجدات العراقيّة تأخرت ولن تستطيع في حالة وصولها أن تملأ فراغ الجيش الأردني، وأنّ الملك ابن السعود حال ويحول بُعْد المسافة دون دخوله المعركة في وقت قريب وأن مصر تعجز عن أن تتحمّل وحدها عبء القتال الثقيل في فلسطين، فكيف بسورية ولبنان؟»[٣]. ثمّ يعود الخوري ويذكر سببان لقبول الهدنة فيقول: «إنّ ما أرغم الدول العربية على قبول الهدنة سببان: أولهما الموقف الدولي العدائي ضدّ العرب ومردّه إلى الدعاية الصهيونيّة المترامية الأطراف والمتشعّبة في شتّى الميادين، وثانيهما الوضع العسكري السيّء عتاداً وتدريباً، أضف إليها فقدان الانسجام بين الدول العربية وتضارب الأهداف وعدم توحيد القيادة...»[٤]. أمّا لبنان فقد قام بواجبه خير قيام وقد اعترفت له الدول العربية بذلك ويذكر رئيس الجمهورية في هذا السياق: «لقد أدّى لبنان رئيساً وحكومة وشعباً واجبه على أتمّ ما يرام وله

(١) انظر نصّ قرار مجلس الأمن في ٢٩ أيار (مايو) ١٩٤٨ في: ملف وثائق فلسطين، الجزء الأول ٦٣٧ - ١٩٤٩، ص ٩٤١.
(٢) انظر نص قرار مجلس الأمن في ١٥ تموز (يوليو) ١٩٤٨ في المصدر السابق نفسه، ص ٩٥١. اغتيل برنادوت في ١٧ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٨ قبل أن يتمكّن من إتمام تنفيذ مهمّته. وذلك على يد الإرهابيين الصهاينة في القدس بعد أن قدّم مشروعاً للحل لم يرضوا به.
(٣) بشارة الخوري: حقائق لبنانية، ج ٣، ص ١٠٧.
(٤) بشارة الخوري: المصدر نفسه، ج ٣، ص ١٠٨.

أن يرتاح منه الضمير لحسن سعيه وقيامه بواجبه في شتّى ميادين العمل في سبيل القضية الفلسطينية التي جعلها قضيته الأولى وقد أعلن هذا القول عبد الرحمن عزام أمين الجامعة أمام الوفود العربية المجتمعة في بيتنا بعاليه فأقرّته الوفود على إنصافه وأيّدته في ما قال. وكان محمود فهمي النقراشي رئيس الوزارة المصرية أول المؤيّدين...»[١]. وخلال الهدنة سعى عبد الرحمن عزّام إلى تحسين الحالة العسكرية للعرب وطلب من لبنان أن يساعده على إنشاء مكتب للدعاية في أوروبا مقرّه باريس فاختير شارل حلو الوزير اللبناني المفوّض لدى الكرسي الرسولي ومحي الدين النصولي صاحب جريدة «بيروت» ليقوما بهذه المهمّة فبذلا جهوداً كبيرة على هذا الصعيد وذلك قبل التئام الجمعية العامة في أيلول (سبتمبر) القادم[٢]. وفي التاريخ المضروب سافر رياض الصلح على رأس الوفد اللبناني لحضور اجتماعات الجمعية العامة في باريس وكانت البرقيات عمّا يجري هناك ترد منه بلسان حبيب أبي شهلا[٣].

وفي أواخر أيلول (سبتمبر) بدأ الصهاينة بخرق الهدنة في القطاع المصري فأرسل لبنان الزعيم فؤاد شهاب لبحث الموقف مع عزّام[٤]. ثمّ توالت اجتماعات العرب ومنها اجتماع في «شتورة» بلبنان حضره جميل مردم ومجيد أرسلان وفوزي القاوقجي قائد جيش الإنقاذ[٥].

وفي ٢٨ تشرين الأول (أكتوبر) سافر حميد فرنجية على رأس وفد لبنان إلى القاهرة لحضور اجتماعات الدورة العادية للجامعة وكان أهمّ ما اتفقت عليه الوفود العربية القيام بعمل مشترك في نقطة من نقاط الجبهة المصرية وسيكون إسهام لبنان فيه فقط الاستغناء عن فوجين سوريين مرابطين على الحدود اللبنانية وإرجاعهما إلى سوريا لاستخدامهما حسب الحاجة[٦]. وفي العاشر من تشرين الثاني (نوفمبر) عقد رؤساء أركان الجيوش العربية اجتماعاً في القاهرة حضره حسني الزعيم عن سوريا وفؤاد شهاب عن لبنان وأحمد صدقي الجندي عن الأردن وعثمان المهدي عن مصر وإسماعيل صفوات عن العراق. وبعد درس الموقف العسكري من جميع جوانبه رفعوا إلى اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية تقريراً تضمّن الواقع العسكري السلبي للقوى العربية في مواجهة القوات الصهيونية المتفوّقة ممّا يجعل

(١) بشارة الخوري: حقائق لبنانية، ج ٣، ص ١٠٨.
(٢) بشارة الخوري: المصدر نفسه، ج ٣، ص ١٠٩.
(٣) بشارة الخوري: المصدر نفسه، ج ٣، ص ١٥٦.
(٤) بشارة الخوري: المصدر نفسه، ج ٣، ص ١٥٦.
(٥) بشارة الخوري: المصدر نفسه، ج ٣، ص ١٥٧.
(٦) بشارة الخوري: المصدر نفسه، ج ٣، ص ١٦٥.

الجيوش العربية مضطرّة لاتخاذ خطّة الدفاع في الوقت الحاضر. وتحدَّث التقرير عن الأسباب التي أدَّت إلى هذه النتيجة وما على الحكومات العربية أن تعمله بعد اليوم، كما أرفق بالتقرير سبعة ملاحق يتناول كل ملحق كل جيش من الجيوش العربية التي في الميدان[1]. غير أن اجتماعات العرب هذه وما نتج عنها لم تغيّر شيئاً من الواقع العسكري الذي يعيشونه والذي ليس لصالحهم ممّا دفعهم للاشتراك في المفاوضات التي جرت بإشراف الأمم المتحدة لعقد هدنة دائمة بينهم وبين إسرائيل[2].

لقد اشترك لبنان في حرب فلسطين عام ١٩٤٨ كإحدى الدول العربية المنضوية في إطار جامعة الدول العربية. وإذا فشل العرب في تلك الحرب ونجحت الحركة الصهيونيّة في إقامة إسرائيل فإنَّ الفشل لا تقع مسؤوليّته على دولة عربية دون أخرى بل عليها جميعاً وعلى جامعتها. أمّا الأسباب الحقيقية لهزيمة العرب فيمكن حصرها بسببين رئيسيين: الأول: عدم الإعداد للحرب. والثاني: العوامل السلبية التي قاتلت في ظلّها الجيوش العربية خلال الحرب. وهذه بعض التفاصيل المرتبطة بها.

أولاً: عدم الإعداد للحرب: خلا «ميثاق جامعة الدول العربية» من أيّ تحديد واضح للدور العسكري الذي ينتظر الجامعة، فهو لم يأت على ذكر قيام نظام دفاعي عربي متكامل. وجلّ ما تضمّنه الميثاق هو ما جاء في المادتين الثانية والسادسة[3]. فالمادة الثانية أشارت إلى تنسيق الخطط السياسية بين دول الجامعة بهدف صيانة استقلالها وسيادتها ولكنّها لم تفسّر كيفيّة هذا التنسيق ميدانياً وعسكرياً في حال تعرُّض الاستقلال لخطر عدوان ما. والمادة السادسة تتحدَّث عن اجتماع مجلس الجامعة في حال العدوان أو التهديد به من قبل دولة أجنبية أو دولة عربية عضو في الجامعة ضدّ دولة عربية عضو أيضاً، وأن قرار المجلس يصدر

(١) عارف العارف: النكبة، ج ٣، منشورات المكتبة العصرية - صيدا - بيروت (بلا تاريخ)، ص ٧٥٤ وما بعدها. (ملحق لمؤتمر القاهرة ٤٨/١١/١١. الجيش اللبناني: أربعة أفواج نظاميّة: قوة الفوج ٥٠٠، التسليح ضعيف. فوج واحد غير نظامي - بطارية ١٠٥ ملم + بطارية ٧٥ ملم. كتيبة مصفحات (٩ عدد)، كتيبة دبابات (٩عدد)، سرية خيَّالة (تستخدم داخل البلاد لمقاصد الأمن)، زوارق صغيرة مسلحة - صرفوا ثلث العتاد - العتاد الباقي يكفي لثلاثة أيَّام في حالة الهجوم ولسبعة أيّام في حالة الدفاع - الجيش: قسم في الناقورة وقسم في مرجعيون وليس له احتياط. دخل اليهود لبنان وتغلغلوا كيلومترين وبإمكانهم أن يتغلغلوا عشرين كيلومتراً...).

(٢) تمّ التوقيع على أربع اتفاقيات للهدنة بين إسرائيل والدول العربية. مع مصر بتاريخ ١٩٤٩/٢/٢٤ ومع لبنان بتاريخ ١٩٤٩/٣/٢٣ ومع الأردن بتاريخ ١٩٤٩/٤/٣ ومع سوريا بتاريخ ١٩٤٩/٧/٢٠.
انظر نصّ قراري مجلس الأمن في ٤ تشرين الثاني (نوفمبر) و١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٨ في: ملف وثائق فلسطين - الجزء الأول... المصدر السّابق، ص: ٩٦١-٩٦٣.

(٣) انظر نصّ المادّتين الثانية والسادسة من ميثاق جامعة الدول العربية في الملحق رقم (٥).

بالإجماع. ولم تحدّد هذه المادة التدابير القمعية الواجب اتّخاذها في حالة الاعتداء. إذن جاء الميثاق قاصراً جداً من النّاحية العسكرية بالرغم من إدراك قادة العرب آنذاك لخطرين ماثلين وسعيهم للتخلُّص منهما. الأول الاستعمار ومؤسَّساته وآثاره. والثاني الصهيونية. وقد ردّ البعض مبرّراً هذا القصور إلى الظروف التي نشأت فيها الجامعة، إذ كانت الدول العربية المستقلّة يومذاك وهي مصر وسوريا والعراق والسعودية والأردن ولبنان واليمن إمّا حديثة بالاستقلال، أو ذات ارتباط أجنبي معيَّن، أو غير ذات نظام دفاعي مكين. فقد كانت مصر والعراق مرتبطتين بمعاهدة مع إنكلترا تتيح للقوات البريطانية الإقامة في أراضي البلدين. وكان الجيش الأردني بريطاني القيادة. وكانت القوات الفرنسية لم تجلُ عن سورية ولبنان. ولم يكن للسعودية واليمن نظام دفاعي متكامل[1]. وفي الواقع أن هذا التبرير لا يعفي الدول العربية المؤسِّسة للجامعة في مسؤوليّتها عن إغفال مفهوم الدفاع العربي من الميثاق، لأن قادة تلك الدول الذين قرَّروا دخول جيوشهم الحرب بعد ثلاث سنوات من قيام الجامعة قبل أن يقوموا بأيّ جهد تنظيمي محدَّد في إطار مؤسّستهم الجديدة مع علمهم المسبق بأهداف الحركة الصهيونية الرّامية إلى إنشاء وطن قومي يهودي في فلسطين هم المسؤولون مباشرة عن الهزيمة التي لحقت بالعرب في تلك الحرب. وإذا حاولت الدول العربية عقد بعض الاجتماعات ذات الصبغة العسكرية قبيل حرب ١٩٤٨ فإن تلك الاجتماعات خرجت بقرارات غير عملية وغير قابلة للتنفيذ ولا تعدو كونها عملاً استعراضياً لإبعاد الشكوك والشبهات عن إهمالها. لأنّه لو كان هناك نظام دفاعي قومي محدّد موجود في الميثاق ويعمل العرب في إطاره لوصلوا إلى المعركة وهم مستعدُّون لها ولكانت النتائج غير التي ظهرت.

ثانياً: العوامل السلبية التي قاتلت الجيوش العربية في ظلّها خلال الحرب: حدّد العميد هيثم كيلاني تلك الظروف والعوامل بالتالي:

١ - ضعف الثّقة أو فقدانها بين الزعماء السياسيين والقادة العسكريين.
٢ - رجحان ميزان القوى لصالح العدو رغم الكثرة السكّانية العربية.
٣ - هزال القدرة والخبرة العسكريتين لدى القوات العربية.
٤ - ضعف التسليح وعدم تمكُّن القوات العربية من شراء السّلاح من المصادر الغربية التي فرضت آنذاك حظراً على إرسال الأسلحة إلى الدول العربية.
٥ - فقدان القيادة السياسية والقيادة العسكرية الموحّدة، فضاع بذلك التخطيط والتنسيق والتعاون بين القوات العربية.

(١) هيثم كيلاني: الجانب العسكري من جامعة الدول العربية - شؤون عربية، العدد ٦، آب (أغسطس) ١٩٨١، ص ٣٤، انظر أيضاً: سيِّد نوفل: العمل العربي المشترك.. ماضيه ومستقبله، ط ١، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٦٨، ص ١١٠.

٦ ـ ضحالة المعلومات المتوفرة في قيادات الجيوش العربية عن قوات العدو بينما كانت لدى قيادة العدو معلومات جيِّدة عن القوات العربية.

٧ ـ فقدان الحكومات العربية البصيرة الاستراتيجية في المستوى الدولي فقد غاب عنها إدراك مرامي استراتيجيات الدول الكبرى واستكانت للوعود والمماطلات.

وانتهى الكيلاني إلى أن الجامعة ارتكبت «بمختلف مؤسساتها السياسية والعسكرية مجموعة من الأخطاء في التخطيط والقرار والتنفيذ أودت بنا في نهاية الأمر إلى الهزيمة المعروفة»[1].

أمّا خالد العظم رئيس الوزراء السوري الأسبق فردّ خسارة حرب فلسطين عام ١٩٤٨ إلى الأسباب التالية:

١ ـ تفرّق كلمة رؤساء العرب وملوكهم وانقسامهم إلى معسكرين: هاشمي (العراق والأردن) وسعودي (السعودية ومصر وسوريا ولبنان).

٢ ـ تسلّط النفوذ البريطاني على ملوك العرب ورؤسائهم بدون استثناء.

٣ ـ فقدان السلاح والذخيرة في جميع الجيوش العربية[2].

هذه هي إذن أهمّ الأسباب التي أدّت إلى فشل العرب في حرب فلسطين ١٩٤٨ وهي أسباب لا تطال دولة ما في الجامعة بقدر ما تطال الجامعة نفسها بجميع دولها.

---

(١) هيثم كيلاني: الجانب العسكري من جامعة الدول العربية، شؤون عربية، العدد ٦، آب (أغسطس) ١٩٨١، ص: ٤١ ـ ٤٢.

(٢) للمزيد من التفاصيل انظر: خالد العظم ـ مذكرات، ج ١، ص: ٣٨٣ ـ ٣٨٤.

الفصل الثاني:

معاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي (١٩٥٠)

تمهيد: ظروف وعوامل قيام «الضمان الجماعي العربي»:

ليست فكرة الضمان الجماعي العربي التي طرحت على بساط البحث لأول مرّة في اجتماع مجلس جامعة الدول العربية في ٢٠ تشرين الأول (أكتوبر) من عام ١٩٤٩ هي وليدة تلك اللحظة. فالماضي القريب شهد محاولات عديدة من هذا القبيل سبق وذكرنا بعضها في بحثنا للخلفيّة التي أدّت إلى قيام جامعة الدول العربية[1]. ولكن السؤال هو لماذا ظهرت الفكرة مجدّداً في عام ١٩٤٩؟ وما هي الظروف والعوامل التي كانت وراءها؟

الواقع أنّ عاملاً رئيسياً واحداً هو الذي أوجد الظروف الملائمة لها أعني به الحرب العربية الإسرائيلية لعام ١٩٤٨ ونتائجها. فبعد هزيمة العرب في هذه الحرب وقيام دولة إسرائيل شهد المشرق العربي وضعاً جديداً انعكس على الاتّجاهات السياسية داخل البلاد العربية وجعلها تفكّر في العمل على حماية أمنها واستقرارها ومواجهة الأطماع التوسّعية الإسرائيلية. فالنتائج الخطيرة لحرب فلسطين على المستويين العربي والدولي أكّدت عجز جامعة الدول العربية عن تجميع وحشد إمكانيّات الدول الأعضاء فيها لمواجهة الاستعمار الاستيطاني الصهيوني، وأبرزت حاجة العرب الملحّة لبلورة أسلوب تعاون سياسي وعسكري واقتصادي أكثر دقّة وتنظيماً. أمّا بشأن العوامل الآنيّة التي أدّت إلى طرح الفكرة فهي تتفرّع أساساً من العامل الرئيسي وأهمّها ظهور بوادر تقارب بين سوريا والعراق بعد انقلاب حسني الزعيم في سوريا (١٩٤٩) واتجاه البلدين نحو إقامة وحدة أو اتحاد بينهما ممّا أثار مخاوف بعض

---

(١) جهود فيصل الأول ملك العراق لإنشاء حلف عربي ـ معاهدة التحالف العراقي ـ السعودي ـ اليمني ١٩٣٦ ـ مشروع الهلال الخصيب ـ مشاورات الوحدة العربية لعام ١٩٤٣ إلخ...

الدول العربية كمصر والسعودية ولبنان ودفعها لطرح فكرة الضمان الجماعي العربي على جدول أعمال مجلس الجامعة العربية[1].

«الضمان الجماعي» أمام الجامعة العربية:

في ٢٠ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٩ التأم مجلس الجامعة العربية وطُرِح عليه موضوع التقارب السوري العراقي والنتائج التي قد تترتَّب عليه بالنسبة لبعض حكومات الدول العربية وأنظمتها السياسية في حال نجاحه. ولكن رئيس وزراء سوريا ورئيس وفدها ناظم القدسي اعترض على بحث الموضوع واعتبره تدخُّلاً في شؤون سوريا الداخلية وهدّد بالانسحاب من مجلس الجامعة إذا استمرَّ النقاش فيه[2]. كذلك أيّد نوري السعيد رئيس وزراء العراق ورئيس وفده الموقف السوري واعتبر تصرُّف مجلس الجامعة منافياً لروح ونصّ المادة التاسعة من ميثاق الجامعة العربية[3]. أمام هذا الواقع كان على الدول العربية التي تعارض التقارب السوري العراقي أن تبحث عن وسيلة أخرى لإحباط هذا التقارب. فكان أن تقدّم مندوب السعودية يوسف ياسين باقتراح تمثّل في ردّه على القدسي بقوله: «ما دمت خائفاً من اليهود وتريد ضماناً جماعياً من العراق، فليكن أكثر من ذلك، ضماناً جماعياً تشترك فيه: مصر، السعودية، الأردن ولبنان، أليس اشتراك هذه الدول وخاصّة مصر التي تملك من الإمكانات أكثر ممّا يملكه العراق أضمن من ضمان دولة واحدة؟»[4]. وفي الجلسة السادسة المنعقدة في ٣٠ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٩ بادرت مصر إلى طرح أفكارها وتصوُّرها لما يجب أن يكون عليه شكل التعاون المقترح بين الدول العربية فأعلنت أنَّ التصدِّي للخطر الإسرائيلي لا يكفله توحيد دولتين يختلف فيهما نظام الحكم ودرجة الاستقلال وبالتالي فإنَّ جامعة الدول العربية هي الإطار الذي يتيح للعرب تبني فكرة بديلة تستند إلى العمل

(١) انظر: جميل الجبوري: قيام ميثاق الضمان الجماعي العربي، مجلة شؤون عربية، العدد ٣٧، آذار (مارس) ١٩٨٤، ص: ١٠٤ - ١٠٦. وكذلك انظر: خالد العظم: مذكّرات، ج ٢، ص ٢٢٠ وص ٢٥٠.

(٢) جامعة الدول العربية - مضابط جلسات دور الاجتماع العادي الحادي عشر لمجلس الجامعة، مضبطة الجلسة الثالثة المنعقدة في ٢٣ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٩، ص: ٦٠ - ٦٤.

(٣) المصدر نفسه، الجلسة ٣، ص: ٦٠ - ٦٤. انظر نصّ المادة التاسعة من ميثاق الجامعة في الملحق رقم (٥).

(٤) المصدر نفسه، الجلسة ٤ المنعقدة في ٢٥ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٩، ص ٨١.

العسكري الموحَّد بدلاً من الاتحادات الثنائيّة[1]. وجرى بعد ذلك نقاش في الموضوع تدارس خلاله أعضاء الوفود العربية فكرة الضمان الجماعي العربي واتفقوا على تأليف لجنة لوضع مشروع لمعاهدة الضمان المقترحة وعرضه على حكومات الدول العربية الأعضاء في الجامعة لدراسته وإبداء اقتراحاتها عليه. وبناء عليه أصدر مجلس الجامعة القرار التالي: «تنفيذاً للقرار المبدئي الذي اتخذه مجلس الجامعة، بشأن قيام ضمان جماعي عربي بين الدول العربية، تؤلَّف لجنة من مندوبين عن كل دولة لوضع صيغة المشروع على أن تضمّ إليها عند البحث في المسائل العسكرية والاقتصادية أخصائيِّين من كل دولة، ثم تعرض نتيجة عملها على اللجنة السياسية تمهيداً لعرضه على مجلس الجامعة»[2].

المشروعات العربية أمام لجنة الضمان الجماعي العربي:

عقدت اللجنة أولى جلساتها في ١٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٩ برئاسة عبد الخالق حسونة وكيل وزارة الخارجية المصرية آنذاك. وكان على جدول أعمالها أربعة مشاريع مقدَّمة من مصر وسوريا والعراق ولبنان[3]. وقد عبّر كل مشروع عن وجهة نظر الحكومة التي قدَّمته بحيث راعى مصالحها وارتباطاتها. فالمشروع المصري الذي جاء مختلفاً عن المشاريع الثلاثة الأخرى وإن اتفق مع المشروع اللبناني في العديد من المبادىء كان أكثر شمولاً وأبرز دور الجامعة العربية في ميدان الدفاع العربي المشترك بعيداً عن الأحلاف الغربية مخالفاً في ذلك المشروع العراقي ذا الاتجاه الغربي[4]. والمشروع السوري دعا إلى إقامة اتحاد شامل بين

(١) المصدر السابق نفسه، الجلسة ٦، المنعقدة في ٣٠ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٩، ص: ٢٥٨. على الرغم من أن لكل من مصر والسعودية ولبنان أسبابه الخاصّة فقد كان يجمعها هدف واحد هو إحباط أي فكرة أو مشروع يهدف إلى تحقيق وحدة أو اتحاد بين سوريا والعراق أو حتى بين العراق والأردن يؤكِّد ذلك كريم ثابت أحد المقرَّبين من ملك مصر فاروق حيث ذكر أن الفكرة الأساسية التي قام عليها الضمان الجماعي العربي هي سعي الملك فاروق في منع اتحاد العراق والأردن. وكان هذا يتوافق مع مخاوف الملك عبد العزيز آل سعود الذي كان يخشى قيام مملكة هاشمية قويّة تعمل على استرجاع الحجاز. كما أن المسيحيين في لبنان كانوا يرغبون في الحصول على ضمانات قوية لاستقلالهم، جميل الجبوري: قيام ميثاق الضمان الجماعي العربي، شؤون عربية، العدد ٣٧، ص ١٠٧ - ١٠٨ نقلاً عن: Arab Collective security, The Economist, May 23 (1953), p. 521.

(٢) جامعة الدول العربية، محاضر جلسات دور الاجتماع العادي الحادي عشر لمجلس الجامعة، المصدر السابق، الجلسة ٦، ص ٢٦٠.

(٣) انظر نصّ المشروعات العربية في الملحق رقم (٦).

(٤) جامعة الدول العربية - مضابط جلسات لجنة الضمان الجماعي العربي - مضبطة الجلسة الأولى المنعقدة في ١٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٩. انظر نص المشروع المصري في الملحق رقم ١٦، ص: ٤٧٢ - ٤٧٣.

الدول العربية واعتبر أنَّ هذا المبدأ يجب أن يسبق كل بحث في تفاصيل مشروع الضمان الجماعي العربي[1]. أمَّا المشروع العراقي فقد عبّر عن وجهتي نظر حكومتي العراق والأردن معاً وجاء منسجماً مع تحرُّك العراق باتجاه الأحلاف الغربية متجاهلاً ميثاق الجامعة العربية ساعياً لإحكام التبعية العربية للدول الغربية والالتزام بالسياسة البريطانية في المجال الدولي[2]. وأخيراً جاء المشروع اللبناني في مقدّمة وتسع مواد وملحق اقتصادي وركّز على النواحي الاقتصادية أكثر من غيرها وتضمَّنت المقدّمة المبادىء التي ينطلق منها لبنان حيث نصّ على: «رغبة في توثيق عرى التضامن بين دول الجامعة وتنمية علاقاتها بينها، وحرصاً على استقلال كل منها رغم جهودها للدفاع المشترك عن سلامتها واستتباب الأمن والسلام في ربوعها وإشاعة الطمأنينة فيها، ورغبة في المحافظة على تراث شعوبها المشترك وتوفير الوفاء وتعزيز العمران في بلدانها واستجابة لأماني الشعوب العربية في التساند والتعاون على تحقيق هذه الأهداف وفقاً لمبادىء جامعة الدول العربية والأمم المتحدة...»[3]. وأكَّدت المادة الأولى تعهُّد الدول المتعاقدة بأن تحلَّ منازعاتها بالطرق السلمية وفقاً لأحكام ميثاق الجامعة العربية وميثاق الأمم المتحدة. ودعت المادة الثانية إلى أن تعمل الدول المتعاقدة منفردة أو مجتمعة على تعزيز وسائلها الخاصة وتشترك في تنمية قدراتها الفردية والجماعية لمقاومة أي اعتداء مسلَّح وإقرار السلام في ربوعها. وحدَّدت المادة الثالثة القواعد التي يجب أن تعتمدها الدول المتعاقدة لتحقيق أهداف المعاهدة وهي: أولاً: تتعاهد على النهوض باقتصاديات بلادها واستثمار مرافقها الطبيعية، وبصورة عامّة على تنظيم نشاطها الاقتصادي وتنسيقه. ثانياً: تعمل على تسهيل التجارة بين رعاياها، وإطلاق حرية تبادل المنتجات الوطنية من زراعية وصناعية وحرية انتقال الأموال وتوظيفها. ثالثاً: تتعاون على درس نشاطها الاقتصادي وطرق معالجته دراسة علمية وفنية.. وأشارت المادة الرابعة إلى أن الدول المتعاقدة تتشاور فيما بينها بناء على طلب إحداها إذا ما تعرَّضت لأيّ خطر ولتقرير التدابير الكفيلة بدفع الخطر والمحافظة على السلم. واعتبرت المادة الخامسة أنَّ أيَّ اعتداء مسلَّح على إحدى الدول المتعاقدة هو اعتداء عليها جميعاً، وهي ملزمة «بموجب الحق في الدفاع المشروع عن النفس الفردي والجماعي، وفقاً لنص المادة الحادية والخمسين من ميثاق الأمم المتحدة، أن تقوم بنصرة الدولة أو الدول المعتدى عليها، وأن تتخذ على الفور منفردة ومجتمعة، جميع

(١) المصدر والجلسة نفسيهما؛ انظر نص المشروع السوري في الملحق رقم ١٤، ص ٤٦٩.
(٢) سيد نوفل: العمل العربي المشترك: ص ١١٦ ـ ١١٧. انظر نصّ المشروع العراقي في: مضبطة الجلسة الأولى للجنة الضمان الجماعي العربي المنعقدة في ١٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٩، الملحق رقم ١، ص: ١٤ ـ ١٦.
(٣) انظر نص المشروع اللبناني في: مضبطة الجلسة الأولى للجنة الضمان الجماعي العربي المنعقدة في ١٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٩، الملحق رقم (١٥)، ص: ٤٧٠ ـ ٤٧١.

ما لديها من وسائل، بما في ذلك استخدام القوّة المسلَّحة لردّ الاعتداء وإعادة السلام والأمن إلى نصابها». وذكرت المادة السادسة أن الالتزامات الدولية السارية بين الدول المتعاقدة أو بينها وبين الدول الأخرى لا تتعارض مع نصوص هذه المعاهدة، وأكَّدت أن الدول المتعاقدة تتعهَّد بعدم عقد أية معاهدة لا تتفق أحكامها وأحكام المعاهدة المذكورة. وأناطت المادة السابعة بمجلس الجامعة مهمّة تنفيذ المعاهدة. وأجازت المادة الثامنة لأية دولة من الدول المتعاقدة أن تنسحب من المعاهدة ولكن بعد مرور عشر سنوات من نفاذها وشرط أن يتمَّ الانسحاب بعد سنة من تاريخ إعلام الأمانة العامة للجامعة العربية بذلك. أمَّا المادة التاسعة فحدَّدت كيفية تصديق المعاهدة من قبل الدول المتعاقدة[1].

إن مشاريع الضمان الجماعي العربية الأربعة الآنفة الذكر اتَّسمت بالتناقض فيما بينها لأنها كانت تمثِّل ثلاثة اتجاهات واضحة كما يذكر الدكتور جميل الجبوري هي: «الاتجاه الأول: يمثِّله كل من: مصر، السعودية، اليمن ولبنان، ويدعو هذا الاتجاه إلى ضرورة قيام ضمان جماعي عربي يعتمد اعتماداً كلّياً على الدول العربية الأعضاء في الجامعة العربية وعدم ربطه بأية أحلاف أجنبية. الاتجاه الثاني: يمثِّله كل من: العراق والأردن، وكان أصحاب هذا الاتجاه يؤيِّدون ضمان جماعي عربي كجزء من حلف عسكري لدول منطقة الشرق الأوسط. ويعتمد هذا الحلف على مساعدة الدول الغربية ضد الكتلة الشيوعية. الاتجاه الثالث: وتمثّله سوريا، وكانت ترغب في قيام وحدة أو اتحاد بينها وبين العراق، ولمَّا حالت بعض الدول العربية دون تحقيق ذلك (مصر، السعودية) دعت إلى قيام اتحاد عربي موسَّع يجمع الدول العربية كلها باعتباره الأساس الذي لا معدى عنه للضمان الجماعي العربي...»[2]. وفي الجلسة الأولى حيث ناقشت اللجنة المشاريع الأربعة استقرَّ رأي أعضائها على اتخاذ المشروع المصري أساساً للبحث. وقد توالت بعد ذلك الجلسات إلى أن وُفِّقت اللجنة في جلستها الأخيرة في ٢٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٩ في وضع صيغة أوَّلية لمشروع الضمان الجماعي العربي أطلق عليها: «معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية»، وذلك تمهيداً لعرضها على حكومات الدول العربية الأعضاء في الجامعة للإطِّلاع عليها وإبداء الرأي فيها قبل عرضها على مجلس الجامعة العربية[3].

(١) انظر نصّ المشروع اللبناني في قسم الملاحق ـ ملحق رقم (٦).
(٢) جميل الجبوري: قيام ميثاق الضمان الجماعي العربي، شؤون عربية، العدد ٣٧، ص: ١١٠ ـ ١١١.
(٣) جامعة الدول العربية ـ مضابط جلسات لجنة الضمان الجماعي العربي ـ مضبطة الجلسة الختامية المنعقدة في ٢٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٩، ص: ٦٠ ـ ٦٢. انظر نص معاهدة الدفاع المشترك والملحق العسكري والبروتوكول الإضافي في الملحق رقم (٧).

الموقف في لبنان من الضمان الجماعي:

على الصعيد الرسمي اللبناني عقد المجلس النيابي جلسة بتاريخ ١٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٩ وكان الوفد اللبناني إلى اجتماعات مجلس الجامعة الذي ضمَّ رئيس الحكومة رياض الصلح ووزير الخارجية فيليب تقلا قد عاد من القاهرة، فأدلى وزير الخارجية ببيان أمامه استعرض فيه ما قام به الوفد اللبناني في الدورة الحادية عشر الأخيرة لمجلس الجامعة ووقف عند الموضوع الأخطر والأهمّ وهو موضوع الضمان الجماعي العربي، وقال: «... إنَّ طبيعة القضايا التي تواجهنا وما تستوجبه من تكاتف بدونه لا تستقرّ حياتنا الدولية ولا تستقيم مصالحنا الاقتصادية جعلت الدعوة إلى هذا الضمان لازمة كي نجمع به جهودنا وننسِّق أعمالنا...»، وأضاف: «لقد رحَّبنا ورحَّبت الحكومات العربية جميعاً بمبدأ هذا الضمان الذي اقترحته الحكومة المصرية تمشياً مع ميثاق الجامعة وتعزيزاً له. وكذلك رحَّب الجميع باقتراحنا إضافة أحكام اقتصادية يظلُّ مشروع الضمان الجماعي ناقصاً بدونها شأنه في ذلك شأن ما أبرم من مواثيق مماثلة بين الدول. فقد دأبت السياسة اللبنانية على العمل في سبيل إقامة نظام اقتصادي منسَّق في هذا الإقليم من العالم الذي يحتلّ مركزاً مرموقاً على ملتقى قارَّات ثلاث تحيط به أربعة بحار. فالطبيعة يسَّرت لسكَّان هذا الإقليم من المناخات وأنواع التربة ومخزون الأرض ما يجعل من الدول التي يؤلِّفونها حلقة اقتصادية يجب أن تكون متماسكة الأطراف كي يصبح التعاون بين هذه الدول حقيقة ملموسة»، وانتهى إلى القول: «على أننا وقد وافقنا على مبدأ الضمان الجماعي مشفوعاً بما اقترحنا من تعاون اقتصادي لم نتقيَّد بشيء نهائي. فالمشروع قد أحيل إلى لجنة خاصة لدرسه وإعداد نصوصه وأحكامه ليعرض فيما بعد على اللجنة السياسية، فمجلس الجامعة تمهيداً لعرضه على الحكومات لترى رأيها فيه وتتقدَّم به إلى مجالسها النيابية إلى الهيئات الممثِّلة للشعوب لأن الضمان الجماعي بمعناه الصحيح إنما ينبثق من إرادة الشعب...»[1]. وفي جلسة أخرى للمجلس النيابي في الأول من كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٩ جرى بحث موضوع الضمان الجماعي العربي وكان محوره السؤال الذي وجَّهه النائب كميل شمعون إلى الحكومة وردّ الحكومة عليه. ففي السؤال والردّ تبرز بعض أبعاد هذا المشروع المحلية والإقليمية والدولية. تساءل شمعون أوَّلاً عن صحَّة المعلومات التي تتحدَّث عن مساعي قامت بها خمس دول شرق أوسطيّة، إسرائيل وأربع دول عربية

(١) مضبطة الجلسة الثالثة لمجلس النواب اللبناني المنعقدة في ١٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٩، ص: ٣٢ - ٣٣.
جاء كلام وزير الخارجية اللبناني في سياق السياسة العامة التي ينتهجها الحكم اللبناني والتي تقضي بعدم تحييد أية وحدة فعلية بين الدول العربية على الصعيدين السياسي والعسكري. وجاء تأكيده على الناحية الاقتصادية لإدراكه التام حاجة لبنان إلى المحيط العربي اقتصادياً.

لمعارضة مشروع اتحاد العراق وسوريا الذي أثير في دورة الجامعة الأخيرة لأن «موقف الحكومة اللبنانية من المشروع السوري العراقي أو من الفكرة التي ترمي إليه موقف تعدَّى حدود الاستيضاح والتحفظ والاشتراط الذي يؤمِّن المصلحة اللبنانية الخاصّة إلى مجال العرقلة والمخاصمة علناً أو ضمناً»، واعتبر شمعون أن المصلحة اللبنانية تقضي بأن لا يزجَّ لبنان نفسه في خصومة مع أية دولة من دول الجامعة العربية بل يلزم الحياد التام نحوها جميعاً. لذلك وانطلاقاً من هذا سأل شمعون الحكومة: «١ - هل ترى الحكومة أن مشروع الضمان الجماعي قريب التحقيق ومتى تظنّ أنّه يوضع موضع التنفيذ على باب التقريب. ٢ - على ضوء حوادث فلسطين في عام ١٩٤٨ يوم أعلنت الدول العربية اتفاقاً على إنقاذ فلسطين بقوة السلاح ما الذي يبشِّر الحكومة بأنَّ ميثاق الضمان الجماعي يكفل التعاون المخلص بين الدول العربية وجيوشها تعاوناً أجدى من تعاونها في معركة فلسطين. ٣ - في حالة إبرام مشروع الضمان الجماعي هل ترى الحكومة مانعاً دون توثيق العلاقة بين أي قطرين عربيين توثيقاً يتجاوز ميثاق الجامعة العام الحالي. ٤ - هل للحكومة علم بمساعٍ قامت بها لدى الحكومة الأميركية أو لدى أية حكومة أخرى بشأن العلاقات العراقية السورية، دولة أو دول من الشرق الأوسط. ٥ - في حالة الإيجاب من هي هذه الدول؟ ٦ - إذا كان بينهما أكثر من دولة عربية واحدة هل جرى المسعى بالاشتراك أم إفرادياً بناء على اتفاق سابق، أم إفرادياً مستقلاً بدون مشاورة سابقة. ٧ - إذا كانت دولة أو دول غربية قامت بمسعى من هذا القبيل، وإذا كانت دولة إسرائيل من ناحيتها قامت بمسعى يهدف إلى الغرض ذاته، كيف تفسِّر الحكومة اتفاق المصالح ووجهات النظر بين إسرائيل وأية دولة عربية في معارضة قضية تتعلَّق بدولتين عربيتين اتفقتا أو قد تتفق عليها وجهة نظرهما ومصلحتهما. ٨ - وإذا لم يكن لشائعة المساعي لدى الدول الأجنبية أساس من الصحّة فلماذا لم تنشر الحكومة بلاغاً توضح فيه الأمر للرأي العام...»[1]. أمَّا ردّ الحكومة على سؤال شمعون فقد تضمَّن النقاط التالية: «١ - حدَّدت الحكومة اللبنانية موقفها من الاقتراح المصري الرامي إلى إيجاد ضمان جماعي بين الدول أعضاء الجامعة في البلاغ المذاع بتاريخ ٢٥ تشرين الأول سنة ١٩٤٩ وفي البيان الذي ألقاه وزير الخارجية في جلسة مجلس النواب المنعقدة بتاريخ ١٤ تشرين الثاني سنة ١٩٤٩. ٢ - تأمل الحكومة أن تنجح المباحثات الجارية فتؤدِّي إلى وضع ميثاق الضمان الجماعي الذي يكفل تعاوناً مخلصاً ومجدياً بين الدول العربية. ٣ - في علاقات الدول العربية بين بعضها لم تبحث في دورة الجامعة الأخيرة غير مسألة الضمان الجماعي. ٤ - لا ترى الحكومة اللبنانية أنَّ عليها أن تجيب عن حكومة أو حكومات عربية أو غير عربية بالنسبة لمواقف قد تكون اتخذتها

(١) مضبطة الجلسة السادسة لمجلس النواب اللبناني المنعقدة في ١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٩، ص: ١٠٣ - ١٠٦.

في أي موضوع سياسي. ٥ ـ في كلّ ما له علاقة بتوثيق التعاون والروابط بين دولتين أو أكثر من الدول العربية فإنّ الحكومة اللبنانية تتقيّد بنصّ المادتين الثامنة والتاسعة من ميثاق القاهرة. . . »[1].

الضمان الجماعي أمام اللجنة السياسية ومجلس الجامعة:

في جلسته الثانية بتاريخ ٢٧ آذار (مارس) ١٩٥٠ عرضت لجنة الضمان الجماعي مشروعها الموحّد على مجلس الجامعة بعدما كانت قد عرضته على الحكومات العربية، فقرّر المجلس إحالته على اللجنة السياسية[2]. وفي الأول من نيسان (إبريل) ١٩٥٠ بدأت اللجنة عملها في المشروع في جلستها الأولى. وفي بداية عملهم اتّفق أعضاؤها على قراءة ديباجة المعاهدة وموادها مادة مادة، ومناقشتها وإبداء الآراء حول مضمونها. ثمّ تُليت الديباجة فتمّت الموافقة عليها بعد إيضاح ملاحظة أبداها الوفد العراقي حول إغفال الناحية الاقتصادية فيها[3]. بعد الديباجة تليت المادة الأولى التي نصّت على: «تؤكّد الدول المتعاقدة حرصاً على دوام الأمن والسلام واستقرارها عزمها على فضّ جميع منازعاتها الدولية بالطرق السلمية، سواء في علاقاتها المتبادلة فيما بينها أو في علاقاتها مع الدول الأخرى»[4]. وهنا لاحظ الوفد السعودي أنّ هذه المادّة تقابل المادّة الخامسة من ميثاق الجامعة العربية بل وإنّها تذهب إلى أبعد ما ذهبت إليه تلك المادّة، ممّا يستدعي تعديل المادّة الخامسة لتتمشّى مع نصّ المادّة الأولى من المشروع، ولاحظ أيضاً أنّه يحسن أن يراعى عند تنظيم فضّ المنازعات الدولية بالطرق السلميّة ما ينشأ من منازعات بين دول الجامعة نفسها وما قد ينشأ في جامعة الدول العربية. وتبيّن لأعضاء اللجنة السياسية بعد مناقشة الملاحظات السعودية أنّ ميثاق الأمم المتحدة قد تكفّل بوضع الطرق السلميّة لفضّ ما قد يقع من منازعات بين دول الجامعة العربية وغيرها فيرجع إليه إذا ما نشأ خلاف أو نزاع دولي من هذا القبيل. وبشأن تعديل المادّة الخامسة من ميثاق الجامعة رأى الأعضاء إحالة الموضوع إلى لجنة خاصّة لبحثه

(١) المصدر السابق، الجلسة السادسة، ص: ١٠٧ ـ ١٠٨.

(٢) جامعة الدول العربية ـ مضابط جلسات دور الاجتماع العادي الثاني عشر لمجلس الجامعة ـ مضبطة الجلسة الثانية المنعقدة في ٢٧ آذار (مارس) ١٩٥٠، ص ٢٧. تألّف الوفد اللبناني لهذه الدورة من رياض الصلح وحبيب أبو شهلا ومحمد علي حمادة وفؤاد عمّون.

(٣) جامعة الدول العربية ـ الإدارة السياسية ـ محاضر جلسات اللجنة السياسية ـ محضر الجلسة الأولى المنعقدة في ١ نيسان (إبريل) ١٩٥٠، ص ١.

(٤) المصدر السابق، الجلسة الأولى، ص ١.

والتقدّم بمقترحاتها في هذا الشأن[1]. وبعد تقديم المادّة الثالثة في المشروع على المادّة الثانية منه والمناقشة فيها أصبح نصّ المادة الثانية التي جرت الموافقة عليها كما يلي: «تعتبر الدول المتعاقدة كلّ اعتداء مسلّح يقع على أيّة دولة أو أكثر منها اعتداء عليها جميعاً، ولذلك فإنها عملاً بحقّ الدفاع الشرعي ـ الفردي والجماعي ـ عن كيانها، تلتزم بأن تبادر إلى معونة الدول أو الدولة المعتدى عليها وبأن تتّخذ على الفور منفردة ومجتمعة جميع التدابير واستخدام جميع ما لديها من وسائل بما في ذلك استخدام القوّة المسلّحة لردّ الاعتداء ولإعادة الأمن والسلام إلى نصابهما. وتطبيقاً لأحكام المادّة السادسة من ميثاق الجامعة والمادّة الحادية والخمسين من ميثاق الأمم المتحدّة يخطر على الفور مجلس الجامعة ومجلس الأمن بوقوع الاعتداء وما اتُّخذ في صدده من تدابير وإجراءات»[2]. وأقرّوا كذلك نصّ المادة الثالثة بعد مناقشتها على الوجه الآتي: «تتشاور الدول المتعاقدة فيما بينها، بناء على طلب إحداها كلّما هُدّدت سلامة أراضي أية واحدة منها أو استقلالها أو أمنها، وفي حالة خطر حرب داهم أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها، تبادر الدول المتعاقدة على الفور إلى توحيد خططها ومساعيها في اتّخاذ التدابير الوقائية والدفاعية التي يقتضيها الموقف»[3].

وعند عرض المادّة الرابعة اقترح الوفد السوري وأيّده الوفد اللبناني إنشاء صندوق دفاع مشترك تموّله الدول المتعاقدة تبعاً لإمكانيّات كلّ منها المالية والاقتصادية لكي ينفق منه على تسليح جيوش الدول العربية وعند الاقتضاء على إنشاء مصانع للأسلحة والذخيرة. . . لكنّ الوفدين المصري والعراقي رأيا أنّ الصندوق غير عملي الآن. . . »[4].

وقد أقرّت اللجنة السياسية النصّ الآتي للمادّة الرّابعة: «رغبة في تنفيذ الالتزامات السالفة الذّكر على أكمل وجه، تتعاون الدول المتعاقدة فيما بينها لدعم مقوّماتها العسكرية وتعزيزها، وتشترك بحسب مواردها وحاجاتها في تهيئة وسائلها الدفاعية الخاصّة والجماعية لمقاومة أي اعتداء مسلّح»[5]. وفي الجلسة الثالثة المنعقدة في ٤ نيسان (إبريل) ١٩٥٠ تناقش الأعضاء في موضوع تحديد الأجهزة التنفيذية التي تقوم على تنفيذ معاهدة الدّفاع المشترك المقترحة، وبعد النقاش وعلى ضوء نظام ميثاق حلف شمال الأطلسي الخاص بهذا الشأن اتفق

(١) المصدر السابق، الجلسة الأولى، ص: ١ ـ ٢.

(٢) المصدر السابق، الجلسة الأولى، ص ٣

(٣) المصدر السابق، الجلسة الأولى، ص: ٤ ـ ٥.

(٤) المصدر السابق، الجلسة الثانية المنعقدة في ٣ نيسان (إبريل) ١٩٥٠، ص ٢.

(٥) المصدر السابق، الجلسة الثانية، ص ٣.

الجميع على وجوب حصر تلك الأجهزة التي تقوم على تنفيذ أحكام معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية بثلاثة أجهزة رئيسية هي: ١ ـ اللجنة العسكرية الدائمة. ٢ ـ مجلس الدفاع المشترك. ٣ ـ المجلس الاقتصادي[1].

تكوين أجهزة معاهدة الضمان الجماعي العربي:

١ ـ تكوين اللجنة العسكرية الدائمة: بعد النقاش في فقرات المادة الخامسة وافقت اللجنة السياسية على نصِّ الفقرة الأولى كالآتي: «تؤلَّف لجنة دائمة من ممثّلي هيئة أركان حرب جيوش الدول المتعاقدة لتنظيم خطط الدِّفاع المشترك ولتهيئة وسائله وأساليبه»[2]. ووافقت على الفقرة الثانية كما يلي: «وتحدّد في ملحق هذه المعاهدة اختصاصات هذه اللجنة الدائمة بما في ذلك وضع التقارير اللازمة المتضمّنة عناصر التعاون والاشتراك المشار إليها في المادة الرابعة»[3]. ووافقت على الفقرة الثالثة كما يلي: «وترفع اللجنة الدائمة تقاريرها عمّا يدخل في دائرة أعمالها إلى مجلس الدفاع المشترك المنصوص عليه في المادة التالية»[4]. وابتداء من الجلسة الخامسة في ٨ نيسان (إبريل) ١٩٥٠ بدأت اللجنة السياسية بحضور الخبراء العسكريين للوفود بالنظر في الملحق العسكري الذي أقرّته لجنة الخبراء العسكريين[5]. بدأت اللجنة السياسية بتلاوة البند الأول من الملحق العسكري الموحّد فقرة فقرة بهدف تحديد اختصاصات اللجنة العسكرية الدائمة. وقد وافقت اللجنة على نصّ الفقرة «أ» من البند الأول كما يلي: «إعداد الخطط العسكرية لمواجهة جميع الأخطار المتوقّعة أو أيّ اعتداء مسلّح يمكن أن يقع على دولة أو أكثر من الدول المتعاقدة أو على قوّاتها، وتستند في إعدادها هذه الخطط على الأسس التي يقرّرها مجلس الدِّفاع المشترك»[6]. وأقرّت الصيغة النهائية للفقرة «ب» كالآتي: «تقديم المقترحات لتنظيم قوّات الدول المتعاقدة ولتعيين الحدّ الأدنى لقوّات كلّ منها حسبما تمليه المقتضيات الحربية وتساعد عليه إمكانيّات كل دولة»[7]. وبعد

(١) المصدر السابق، الجلسة ٣ المنعقدة في ٤ نيسان (إبريل) ١٩٥٠، ص ٣.
(٢) المصدر السابق، الجلسة ٢، ص ٤.
(٣) المصدر السابق، الجلسة ٣، ص ٣.
(٤) المصدر السابق نفسه، الجلسة ٣، ص ٣.
(٥) ترأس لجنة الخبراء العسكريين ممثّل لبنان فيها فؤاد عمّون.
(٦) المصدر السابق، الجلسة الخامسة المنعقدة في ٨ نيسان (إبريل) ١٩٥٠، ص ٣.
(٧) المصدر السابق، الجلسة السابعة المنعقدة في ١١ نيسان (إبريل) ١٩٥٠، ص ٢.

تلاوة الفقرة «ج» تساءل أعضاء الوفود من خلال المناقشات التي جرت حول نصّ هذه الفقرة إذا كان بالإمكان الاكتفاء بالتنسيق دون التوحيد؟ أم يتعيَّن العمل على تحقيق هذا وذاك؟ وبعد النقاش وافقت اللجنة على صيغة الفقرة «ج» كالآتي: «تقديم المقترحات لزيادة كفاءة قوّات الدول المتعاقدة من حيث تسليحها وتنظيمها وتدريبها للتمشي مع أحدث الأساليب والتطوُّر العسكري وتنسيق كل ذلك وتوحيده»[1]. وتُليت الفقرة «هـ» من البند الأول من الملحق العسكري ونصّها: «تنظيم تبادل البعثات التدريبية وتهيئة الخطط للتمارين والمناورات المشتركة بين قوات الدول المتعاقدة وحضور هذه التمارين والمناورات ودراسة نتائجها بقصد اقتراح ما يلزم لتحسين وسائل التعاون في الميدان بين هذه القوات والبلوغ بكفاءتها إلى أعلى درجة». وعرض على اللجنة ملخَّص ما دار من مناقشات حول هذا النصّ في لجنة الخبراء العسكريين[2]. وهنا استوضح الوفد اللبناني اللجنة السياسية عن بعض النقاط المتعلّقة بالأحكام العسكرية والملحق العسكري تجنُّباً للالتباس في تفسيرها في المستقبل، فاستقرَّ رأي اللجنة على اعتماد الإيضاحات التالية: أولاً ـ في إعلان الحرب تراعى الأوضاع والنظم الدستورية لكل دولة فلا تمسّ هذه النظم والأوضاع ولا تحدّ منها المقرَّرات التي يتخذها مجلس الدفاع المشترك. ثانياً ـ في شأن اختصاص اللجنة العسكرية الدائمة بأن تهيّء خطط التمارين والمناورات المشتركة المنصوص عليها في الفقرة «هـ» من البند الأول من الملحق العسكري، اتفقت الكلمة على أنّ تلك المناورات والتمارين لا تجري في أراضي إحدى الدول المتعاقدة إلاّ بناء على طلبها أو موافقتها[3]. بعد ذلك أقرَّت اللجنة السياسية الفقرة «هـ» بالصيغة النهائية التي سبق ذكرها. وعند انتقالها إلى البند الثاني أقرّته اللجنة بدون تعديل وهذا نصه: «يجوز للجنة العسكرية الدائمة تشكيل لجان فرعية دائمة أو مؤقّتة من بين أعضائها لبحث أي موضوع من الموضوعات الداخلة في نطاق اختصاصاتها. ولها أن تستعين بالأخصائيِّين في أي موضوع من هذه الموضوعات ترى ضرورة الاستعانة بخبراتهم أو برأيهم فيه»[4]. كما أقرَّت البند الثالث بنصّه النهائي كالآتي: «ترفع اللجنة العسكرية الدائمة تقارير مفصَّلة عن نتيجة بحوثها وأعمالها إلى مجلس الدفاع المشترك المنصوص عليه في المادّة السادسة من هذه المعاهدة، كما ترفع إليه تقارير سنوية عمّا أنجزته خلال العام من هذه البحوث والأعمال»[5]. وتناقشت اللجنة السياسية في البند الرابع لا سيّما الفقرة الأخيرة منه حيث

(١) المصدر السابق، الجلسة ٧، ص ٢.
(٢) المصدر السابق، الجلسة ٥، ص ٤.
(٣) المصدر السابق، محضر الجلسة السادسة المنعقدة في ١١ نيسان (إبريل) ١٩٥٠، ص ٣.
(٤) المصدر السابق، الجلسة ٥، ص ٤.
(٥) المصدر السابق، الجلسة ٧، ص ٢.

اقترح الوفد السعودي وأيّده الوفد اللبناني وجوب التصريح بأنَّ أعضاء اللجنة العسكرية الدائمة يجب أن يكونوا من مواطني الدول العربية المتعاقدة. وبناءً على ملاحظة الوفد اللبناني أنّه يوجد في بعض الجيوش العربية ضبّاط أجانب تجنّسوا أو قد يتجنّسون بالجنسية العربية عدّل الوفد المصري اقتراحه بهذا الشأن، ولكن الوفد السوري أخذ على النصّ المقترح أنه قد يوجد بين رعايا الدول العربية من هم أجانب الأصل كالأكراد مثلاً وأيّده الوفد العراقي، فاقترح الوفد اللبناني النصّ التالي: «من المتفق عليه أن يكون جميع أعضاء هذه اللجنة من مواطني الدول العربية بالولادة»، ورأى الأمين العام أن يُقال: من مواطني الدول العربية مولداً. غير أنَّ الوفد السوري لاحظ أنَّ كثيرين من المواطنين العرب ليسوا من رعايا الدول العربية مولداً لأنهم خلقوا في عهد السلطنة العثمانية. فعدّل الوفد اللبناني اقتراحه بأن أضاف إليه كلمة جنسية أي أن يكون أعضاء اللجنة العسكرية الدائمة من مواطني الدول العربية مولداً وجنسيّة. غير أنَّ الوفد المصري ارتأى تعديل الاقتراح المذكور كما يلي: «ومن المتفق عليه أن يكون جميع أعضاء هذه اللجنة من أصحاب الجنسية الأصلية لإحدى الدول العربية المتعاقدة»[1]. وأخيراً وافقت اللجنة السياسية على النصِّ النهائي للبند الرابع كالآتي: «تكون القاهرة مقرّاً للجنة العسكرية، وللجنة مع ذلك أن تعقد اجتماعاتها في أي مكان آخر تعيّنه. وتنتخب اللجنة رئيسها من بين أعضائها لمدّة عامين، ويمكن تجديد انتخابه. ويشترط في الرئيس أن يكون على الأقل من الضبّاط القادة (من الضبّاط العظام). ومن المتفق عليه أن يكون جميع أعضاء هذه اللجنة من ذوي الجنسية الأصلية لإحدى الدول المتعاقدة»[2]. وبحثت اللجنة السياسية البند الخامس والأخير من الملحق العسكري فأقرّته معدَّلاً بالصيغة التالية: «تكون القيادة العامّة لجميع القوّات العاملة في الميدان من حق الدولة التي تكون قواتها المشتركة في العمليّات أكثر عدداً من أي من قوات الدول الأخرى. إلاّ إذا تمَّ اختيار القائد العام على وجه آخر بإجماع آراء حكومات الدول المتعاقدة ويعاون القائد العام في إدارة العمليات هيئة أركان مشتركة»[3]. وكانت اللجنة السياسيّة في جلستها الخامسة قد أجرت نقاشاً مستفيضاً لبعض المسائل التي أثارها الوفد العراقي والتي تتناول: أ ـ الضمانات والالتزامات اللازمة لتنفيذ النصوص العسكرية. ب ـ التكاليف المالية للعمليات العسكرية المشتركة. ج ـ تقديم التسهيلات والمساعدات في وقت الحرب. وفي حين لم تقرّ المسألتين الأولى والثانية وافقت بالإجماع على استحداث فقرة جديدة هي الفقرة «ز» ترد بعد الفقرة «و» من البند «أ» من الملحق العسكري، ونصّها: «بحث التسهيلات والمساعدات المختلفة التي

(١) المصدر السابق، الجلسة ٦، ص: ٣ ـ ٤.

(٢) المصدر السابق، الجلسة ٧، ص ٢.

(٣) المصدر السابق، الجلسة ٥، ص ٧.

يمكن أن يطلب إلى كلٍّ من الدول المتعاقدة أن تقدّمها وقت الحرب إلى جيوش الدول المتعاقدة الأخرى العاملة في أراضيها تنفيذاً لأحكام المعاهدة»[1].

٢ ـ تكوين مجلس الدفاع المشترك:

تناولت اللجنة السياسية في الجلسة الثالثة بتاريخ ٤ نيسان (إبريل) ١٩٥٠ موقع مجلس الجامعة واللجنة السياسية من شؤون الدفاع المشترك والإشراف على تنفيذ أحكام المعاهدة المتعلّقة بهذه الشؤون. وقد اشترك في بحث هذا الموضوع جميع الوفود والأمين العام للجامعة. وبعد نقاش طويل انتهت اللجنة إلى صياغة المادة السادسة من مشروع معاهدة الدفاع المشترك المقترح الموحّد على النحو الآتي: «يؤلَّف تحت إشراف مجلس الجامعة مجلس للدفاع المشترك يختص بجميع الشؤون المتعلّقة بتنفيذ أحكام المواد ٢ و٣ و٥ من هذه المعاهدة، ويستعين على ذلك باللجنة العسكرية الدائمة المشار إليها في المادة السابقة. ويتكوّن مجلس الدفاع المشترك المشار إليه من وزراء الخارجية والدفاع الوطني للدول المتعاقدة أو من ينوبون عنهم»[2]. وناقش أعضاء اللجنة السياسية موضوع قرارات مجلس الدفاع المشترك وهل تصدر بالأغلبية أو بالإجماع. فرأى فريق منهم أن تلتزم الدول العربية المتعاقدة بهذه القرارات ولو صدرت بالأغلبية حتى لا يتعطّل التنفيذ بناء على رغبة الأقليّة فتتعطّل أحكام المعاهدة في أهمّ نصوصها. بينما رأى فريق آخر أنّه طالما أنَّ مجلس الدفاع المشترك قد حلَّ فيما يتعلّق بتنفيذ أحكام هذه المعاهدة الجديدة محلَّ مجلس الجامعة فيما يتعلّق بأحكام ميثاق جامعة الدول العربية فإنَّه يتعيّن الرجوع إلى حكم المادة السابعة من ميثاق الجامعة وهو ينص على أنَّ ما يقرّره المجلس بالإجماع يكون ملزماً لجميع الدول المشتركة في الجامعة وما يقرّره المجلس بالأكثرية ملزماً لمن يقبله[3]. واقترح الوفد اللبناني أن يكتفي بالأغلبيّة إذ أن اشتراط الإجماع سوف يجعل العمل متعذّراً كما أنّه يعطي لكل دولة حق «الفيتو» إزاء قرارات مجلس الدفاع المشترك فتشلّ يد هذا المجلس ويتعطّل تبعاً لذلك تنفيذ أحكام المعاهدة الجديدة»[4]. وبعد النقاش وعرض المواقف توصّلت اللجنة السياسية إلى إقرار النص التالي للمادة السادسة: «يؤلّف تحت إشراف مجلس الجامعة مجلس للدفاع المشترك يختص بالشؤون المتعلّقة بتنفيذ أحكام المواد ٢ و٣ و٤ و٥ من هذه المعاهدة. ويستعين على ذلك باللجنة

(١) المصدر السابق، الجلسة ٥، ص ١١.

(٢) المصدر السابق، الجلسة ٣، ص ٤.

(٣) المصدر السابق، الجلسة ٣، ص ٤.

(٤) المصدر السابق، الجلسة ٥، ص ٨. يمكن تسجيل هنا تناقض في موقف لبنان من عمل الجامعة، فبينما يقف في هذه المسألة إلى جانب عدم اشتراط الإجماع في تنفيذ قرارات المجلس، يقف الموقف المغاير في مرحلة قيام الجامعة وهو المتّهم بأنّه السبب في عرقلة أعمال الجامعة منذ إنشائها لأنَّ قرار الإجماع الذي عملت به إنّما كان برغبة لبنانية.

العسكرية الدائمة المشار إليها في المادة السابقة. ويكون مجلس الدفاع المشترك من وزراء الخارجية والدفاع الوطني للدول المتعاقدة أو من ينوبون عنهم. وما يقرّره المجلس بأكثرية ثلثي الدول يكون ملزماً لجميع الدول المتعاقدة»[1].

٣ - تكوين المجلس الاقتصادي:

وفي الجلسة الثالثة بحثت اللجنة السياسية أيضاً في مضمون المادّة السابعة من مشروع المعاهدة والخاصّة بالتعاون بين الدول المتعاقدة على النهوض باقتصاديات بلادها وتنظيم نشاطها الاقتصادي وتنسيقه بوجه عام. وقد ارتأى الوفد العراقي قصر المعاهدة على موضوع الدفاع المشترك والشؤون العسكرية وإبرام معاهدة أخرى مستقلة للتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة[2]. ولكن الوفد اللبناني ردّ على ملاحظة الوفد العراقي بالقول: إنّ عنوان المعاهدة نفسها يدلّ على أنّها للدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي معاً، وأنّه سبق للجنة الضمان الجماعي أن بحثت هذا الموضوع طويلاً وقد تقدّم مندوب لبنان منها بمقترحاته الخاصّة بالتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية وانتهت إلى صياغة وإقرار المادتين السابعة والثامنة من المشروع المعروض الآن على اللجنة السياسية، وبيّن الوفد اللبناني أهمّيّة المسائل الاقتصادية في الحروب العصرية وأنّ تنظيم الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية يستلزم لكي يكون منتجاً دعم وتنظيم تعاونها الاقتصادي أيضاً، وأنّه لهذه الأسباب نصّ في مشروع الضمان الجماعي الذي تقدّم به وفد لبنان باسم حكومته إلى لجنة الضمان الجماعي على تعاون دول الجامعة فيما بينها بالنهوض باقتصاديات بلادها واستثمار مرافقها الطبيعية وبصورة عامّة على تنظيم نشاطها الاقتصادي وتنسيقه. كما أرفق بمشروع لبنان وقتئذ ملحق اقتصادي قصد به أن يكون مقابلاً للملحق العسكري لمشروع المعاهدة ونصّ على إنشاء لجنة دائمة تؤلّف من ممثّلي الوزارات المختصّة بالشؤون الاقتصادية للدول المتعاقدة لتقوم بالدراسات اللازمة وإعداد تقارير عن بحوثها لكي تستعين بها حكومات الدول المتعاقدة في تحقيق هذه الأغراض الاقتصادية وقد روعي في ذلك أن تكون هذه اللجنة الاقتصادية الدائمة التي نصّ عليها فعلاً في المادة الثامنة من المشروع المعروض الآن مقابلة في الميدان الاقتصادي للجنة العسكرية الدائمة لممثّلي هيئة أركان حرب جيوش الدول المتعاقدة المنصوص عليها في المادة الخامسة التي أقرّتها اللجنة السياسية. وفي نهاية كلامه أكّد المندوب اللبناني تمسّكه بمقترحاته هذه[3]. وبعد أن أبدى الوفد المصري عدم ممانعته في أن ينصّ مشروع المعاهدة على التعاون الاقتصادي.. وافقت اللجنة السياسية على صيغة المادة السابعة بنصّها الذي سبق أن أقرّته

(١) المصدر السابق، الجلسة ٥، ص: ١٠ - ١١.

(٢) المصدر السابق، الجلسة ٣، ص ٤.

(٣) المصدر السابق، الجلسة ٣، ص ٥.

لجنة الضمان الجماعي وهو: «استكمالاً لأغراض هذه المعاهدة وما ترمي إليه من إشاعة الطمأنينة وتوفير الرفاهية في البلاد العربية ورفع مستوى المعيشة فيها، تتعاون الدول المتعاقدة على النهوض باقتصاديات بلادها واستثمار مرافقها الطبيعية وتسهيل تبادل منتجاتها الوطنية والزراعية والصناعية، وبوجه عام على تنظيم نشاطها الاقتصادي وتنسيقه وإبرام ما تقتضيه الحال من اتفاقات خاصّة لتحقيق هذه الأهداف»[1]. وانتقلت اللجنة السياسية إلى بحث المادة الثامنة من المشروع المقترح من قبل لجنة الضمان الجماعي فاعترض الوفد المصري على ما ورد في نصّ المادة الثامنة من إنشاء لجنة دائمة للشؤون الاقتصادية مع أنّ هناك لجنة دائمة للشؤون الاقتصادية قائمة فعلاً بمقتضى نصّ المادة الثانية من ميثاق الجامعة[2]. وسلّم الوفد اللبناني بأنّ هناك تداخلاً في الواقع بين اختصاصات أو صلاحيات لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية لجامعة الدول العربية وبين اللجنة الاقتصادية الدائمة المنصوص عليها في المادة الثامنة من مشروع معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي المقترح[3]. وبناء عليه اقترح الوفد اللبناني تأليف لجنة من الخبراء لإعادة بحث الملحق الاقتصادي اللبناني مع نصّ المادة الثامنة من مشروع المعاهدة والتقدُّم بمقترحاتها إلى اللجنة السياسية، فوافقت هذه الأخيرة على تشكيل لجنة فرعية من خبراء الوفود لهذا الغرض وأن ترفع تقريرها بمجرَّد الانتهاء من مهمّتها إليها[4]. وبعد عدّة اجتماعات انتهت لجنة الخبراء الاقتصاديين من وضع تقريرها في الضمان الاقتصادي، وأهمّ ما تضمّنه أن المشروع الاقتصادي اللبناني ليس مشروعاً للضمان الحربي فحسب بل هو مشروع شامل في السلم والحرب على السواء ولذلك توصي اللجنة بأن يدرس وزراء الاقتصاد أو وكلاؤهم أو مندوبوهم وسائل النهوض باقتصاديات البلاد العربية وذلك عند اجتماعهم في اللجنة الاقتصادية القائمة في الجامعة[5]. هذا ووافقت اللجنة السياسية فيما بعد على الملحقين العسكري والاقتصادي[6].

توقيع المعاهدة والتصديق عليها:

بعد أن أقرّت اللجنة السياسية مشروع معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية اجتمع مجلس الجامعة للنظر فيه وذلك مساء ١٣ نيسان (إبريل

(١) المصدر السابق، الجلسة ٣، ص ٥.

(٢) المصدر السابق، الجلسة ٣، ص ٥.

(٣) المصدر السابق، الجلسة ٣، ص ٦.

(٤) المصدر السابق، الجلسة ٤، ص ٢. تأليف لجنة الخبراء الاقتصاديين من: سعد عمر وفاضل وحيد عن العراق. وحيد رأفت عن مصر. صلاح الطرزي عن سوريا. فؤاد عمّون عن لبنان. محمد سرور عن السعودية.

(٥) «الأهرام» بتاريخ ١٩٥٠/٤/٧.

(٦) جامعة الدول العربية، المصدر السابق، الجلسة ٤ في ١٩٥٠/٤/١١، ص ٥.

١٩٥٠. وفي هذا الاجتماع تقرَّر ما يأتي: ١ ـ إنَّ محاضر اللجنة السياسية يرجع إليها في تفسير المعاهدة وتعدّ من الأعمال المكملة لها. ٢ ـ إن الاعتداء الذي تتضامن الدول العربية في صدِّه هو الذي يقع أصلاً على إحدى الدول العربية لا الاعتداء الذي تجرّه إحدى الدول العربية على نفسها نتيجة لارتباطات معيَّنة مع دولة أجنبية. ٣ ـ الموافقة على مشروع المعاهدة والملحق العسكري بالإجماع وإحالته إلى الحكومات العربية تمهيداً للتوقيع في موعد لا يتجاوز الثالث من أيار لعام ١٩٥٠[1]. وفي ١٧ حزيران (يونيو) ١٩٥٠ وليس كما كان متفقاً عليه اجتمع مجلس الجامعة في الإسكندرية وجرى توقيع خمس من الدول الأعضاء على مشروع المعاهدة[2]. ولم يوقِّع العراق إلَّا في ٢ شباط (فبراير) ١٩٥١ بعد أن وافق مجلس الجامعة على بروتوكول إضافي قدَّمته المملكة العراقية ونصَّ على تأليف هيئة استشارية من رؤساء الأركان تعرض عليها قرارات اللجنة العسكرية الدائمة لإقرارها قبل عرضها على مجلس الدفاع. ووقَّع الأردن في ١٦ شباط (فبراير) ١٩٥٢[3]. وبعد ذلك تمَّ إيداع وثائق تصديق سوريا على المعاهدة والملحق والبروتوكول إلى الأمانة العامّة في ٣١ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥١. ومصر في ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥١. والأردن في ٣١ آذار (مارس) ١٩٥٢. والعراق في ٧ آب (أغسطس) ١٩٥٢. والسعودية في ١٩ آب (أغسطس) ١٩٥٢. ولبنان في ٢٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٢. واليمن في ١١ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٣[4].

معاهدة الدفاع العربي المشترك في مرحلة التطبيق العملي:

بعد أن أُقرّت المعاهدة وتمَّ التصديق عليها، هل دخلت مرحلة التنفيذ العملي؟ وهل التزمت الدول العربية العمل بمضمونها؟ وما العقبات التي اعترضتها؟ في الواقع دخلت المعاهدة مرحلة التنفيذ القانوني في الثاني والعشرين من آب (أغسطس) ١٩٥٢ بمرور خمسة عشر يوماً على تصديق الدولة الرابعة لها، لكن إجراءات التنفيذ تأخَّرت، وتعرَّضت المنطقة إثر ذلك لهجمة غربية جديدة اشتركت فيها الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا بهدف ربط البلاد العربية بعجلة الأحلاف والتبعيّة للغرب. وكانت مصر بعد نجاح الثورة فيها أول دولة

(١) سيد نوفل: العمل العربي المشترك، ص ١٢٨. انظر: مجموعة قرارات مجلس جامعة الدول العربية، ج ١، (١٩٤٥ ـ ١٩٥٥)، القرار (٣١١)، الدورة (١٢)، الجلسة (٦)، تاريخ ١٣/٤/١٩٥٠، ص ٦٦. (الموافقة على معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي)، القرار (٣١٢)، الدورة (١٢)، الجلسة (٦)، تاريخ١٣/٤/١٩٥٠، ص ٦٦. (الموافقة على الملحق العسكري)، القرار (٣١٣)، الدورة (١٢)، الجلسة (٦)، تاريخ ١٣/٤/١٩٥٠، ص ٦٦. (الموافقة على البروتوكول).

(٢) الدول التي وقعَت هي: مصر ـ سوريا ـ السعودية ـ لبنان ـ اليمن.

(٣) سيد نوفل: العمل العربي المشترك، ص ١٣٥.

(٤) سيد نوفل: العمل العربي المشترك، ص ١٣٦.

عربية تنبَّهت لهذه المحاولات فأرسلت حكومتها مذكّرة إلى مجلس الجامعة في ١٦ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٢ تطالب فيها بالعمل بمضمون معاهدة الدفاع المشترك. وفي الاجتماع الذي عقده مجلس الجامعة في الثلاثين من أيلول (سبتمبر) ١٩٥٢ نظر بالمذكّرة وأيَّد ما تضمَّنته من مبادىء وقرَّر أنه من الضروري أن تدعى الهيئات المنصوص عليها في المعاهدة إلى الانعقاد في أقرب فرصة لبدء مهامها. ورأى المجلس أن شهر آذار (مارس) ١٩٥٣ هو الوقت المناسب لهذه الاجتماعات ودعا الحكومات العربية الموقّعة على المعاهدة إلى التشاور فيما بينها لتحديد مكان ذلك الاجتماع وتاريخه وجدول أعماله[1]. غير أنَّ القوى المناوئة للأماني العربية وعلى رأسها الولايات المتحدة وبريطانيا وقفت مجدَّداً أمام العمل العربي المشترك وعملت على عدم نفاذ المعاهدة. وبالفعل لم تتمكَّن الجهود العربية من تحقيق اتفاق يحدِّد مكان وزمان الاجتماعات المذكورة. وفي ٧ أيار (مايو) ١٩٥٣ ناقش وزراء الخارجية العرب في اجتماع اللجنة السياسية الموضوع وأصدروا قراراً اعتمده مجلس الجامعة في ١٠ أيار (مايو) ١٩٥٣ جاء فيه: «درست اللجنة السياسية موضوع الدفاع عن البلاد العربية فقرَّرت أنَّ معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي التي أبرمتها دول الجامعة العربية، فيها ما يهيِّء أسباب الدفاع عن البلاد العربية ويكفل تنظيم التعاون العسكري والاقتصادي بينها، ونظراً لأنَّ هذه المعاهدة قد أصبحت نافذة فتوصي اللجنة السياسية أن تبدأ الهيئات المنصوص عليها القيام بالواجبات الموكولة إليها وتكلِّف الأمانة العامة أن تدعو الهيئات المذكورة إلى الاجتماع خلال شهرين من هذا التاريخ»[2]. غير أن مجلس الدفاع العربي المشترك وهو أهمّ الهيئات التي نصَّت عليها المعاهدة لم يجتمع قبل مرور أكثر من أربعة أشهر على اجتماع مجلس الجامعة الأخير في أيار (مايو)، إذ عقد دورته الأولى ابتداء من الرابع من أيلول (سبتمبر) ١٩٥٣ بعد أن سبقه اجتماع للجنة العسكرية الدائمة واجتماع آخر للهيئة الاستشارية العسكرية المؤلَّفة من رؤساء الأركان حيث تمَّ الإعداد لمشروع جدول أعماله[3]. وفي دورته الأولى هذه أصدر مجلس الدفاع المشترك سلسلة قرارات تدعو إلى تنسيق أعمال الدفاع العربي المشترك وإلى إنشاء صندوق للدفاع العربي[4]. وفي الوقت الذي كان فيه العرب يحاولون تنفيذ معاهدة الدفاع المشترك باستكمال إنشاء الأجهزة المنصوص عليها وتنسيق عملها اشتدَّت الهجمة الغربية ـ الإسرائيلية على البلاد العربية وبدأ يلوح في الأفق نتيجة لذلك بوادر صراع عربي ـ

(١) سيد نوفل: العمل العربي المشترك، ص ١٣٧.

(٢) سيد نوفل: العمل العربي المشترك، ص ١٣٨ ـ ١٣٩.

(٣) سيد نوفل: المرجع السابق، ص ١٣٩.

(٤) سيد نوفل: المرجع السابق، ص ١٤٠. (بحثت اللجنة السياسية للجامعة في ٢٤ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٣ النظام الذي يمكن أن يقوم عليه هذا الصندوق وكذلك بحث المجلس الاقتصادي في دورتيه الأولى بتاريخ ٥ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٣ والثانية بتاريخ ٢ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٤ هذا النظام. كما تقدَّم لبنان بمشروع نظام

عربي انتهى بقيام حلف بغداد وارتباط العراق به. ومنذ ذلك الحين بدأت بعض الدول العربية بالعمل خارج نطاق معاهدة الدفاع المشترك عن طريق عقد اتفاقيات عسكرية ثنائية مما جعل معاهدة الدفاع المشترك تفقد دورها وفعاليتها وتصبح بحكم المجمّدة. ويحدّد د. سيد نوفل أهمّ العوامل التي حالت دون تنفيذ معاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية بالتالية: المحاولات الغربية المناوئة والمواقف المعطّلة التي كان يقودها نوري السعيد في العراق والجدل الذي أثير حول قيادة الجيش الأردني والأزمة التي نجمت حول موقف الحكومة الأردنية من الضفّة الغربية والتناقضات العربية واختلاف درجات التطوُّر الوطني..[1]. أمّا خالد العظم فرأى أنَّها وُلِدت في جوٍّ يسوده الخلاف بين الفرقاء المعنيين ولم يظهر مفعولها في جميع الحوادث التي تعرَّضت فيها إحدى الدول العربية إلى عدوان خارجي. وأشار إلى أن السعودية التي تبنَّتها وعملت لها لم تستهدفها بالذات بقدر ما استهدفت منع سوريا عن الاتحاد مع العراق وأن مصر كانت تهدِّد بالانسحاب منها كلّما أرادت فرض إرادتها وسياستها على سائر الدول العربية، وتساءل «لست أدري أكان النحس حليف هذه المعاهدة أم أنَّ العواطف العدائية بين مصر والعراق..»[2]. ومن جهته محمد عزة دروزة يرى أن المعاهدة أصبحت أداة لإحباط أي مشروع وحدوي بحجّة أنَّ المعاهدة كفيلة بتحقيق ما تستهدفه المشاريع الوحدوية، بينما لم تسارع أية دولة لاستخدام هذه المعاهدة لردّ الاعتداءات الاسرائيلية المتعدِّدة على الأردن (قبية - غالين - قلقيلية) وسوريا (البطيحة - الزوية) ومصر (الكونتلا - وغزة ورفح)[3]. وأخيراً يرى «سيل» (Seal) أن هذه المعاهدة تخطَّت ميثاق جامعة الدول العربية في نقطتين: الأولى: التزام الدول المتنازعة بالموافقة على قرارات المجلس التي يتبنّاها بأغلبية الثلثين (مادة ٦). والثانية: عدم إبرام اتفاقية دولية لا تتفق مع المعاهدة الحالية، وأن لا تتبع في علاقاتها الدولية سبيلاً لا يتلاءم مع أغراض المعاهدة الحالية (مادة ١٠). وأضاف أنّها وصفت كخطوة نحو تكامل أكبر بين الدول العربية وتعبير عن إرادتها بالوقوف جنباً إلى جنب، وهي في الحقيقة لم تعكس شيئاً أكثر من سياسة

= للصندوق درسته لجنة متفرِّعة عن المجلس الاقتصادي في بيروت يوم ٢٣ شباط (فبراير) ١٩٥٤ غير أنَّها لم تتوصَّل إلى قرار إذ وافق ثلاثة أعضاء على المشروع معدّلاً وعارض مبدأ إقامة الصندوق ثلاثة آخرون وتجمّد الموضوع تبعاً لذلك). د. سيد نوفل: المرجع السابق، ص ١٤٠.

(١) سيد نوفل: العمل العربي المشترك، ص ١٤١.

(٢) خالد العظم: مذكرات، ج ٢، ص ٢٤٩.

(٣) محمد عزة دروزة: الوحدة العربية، ص: ٣٧٥ - ٣٧٦.

مصر التقليدية المتجسِّدة في الجامعة والقائمة على سدّ الطريق أمام كل تجمُّع قطري عربي وعلى الأخصّ بين العراق وسوريا لتحتفظ لنفسها بكونها أقوى دولة عربية[1].

المعاهدة في المجلس النيابي اللبناني:

في ٢٩ أيار (مايو) ١٩٥٢ نشر رئيس الجمهورية الشيخ بشارة الخوري المرسوم رقم (٥٠٤٢) المتعلّق بمعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية وأحاله إلى المجلس النيابي للمصادقة عليه[2]. ومجلس النواب من جهته أحال الموضوع إلى لجنتي الدفاع الوطني والشؤون الخارجية لدراسته وإعداد التقارير عنه. وفي ٢٣ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٢ أي بعد مرور عدّة أشهر على صدور المرسوم ٥٠٤٢ وأكثر من سنتين على توقيع المعاهدة في القاهرة التأم المجلس لإبرامها. وجاء في تقرير لجنة الدفاع الوطني الذي تلي في الجلسة: «ولجنة الدفاع الوطني قد صدَّقت هذه المعاهدة وملاحقها بإجماع الآراء وهي تتمنّى على المجلس الكريم أن يصدِّقها بنفس الإجماع لأنها تعتبر أن في القرار الإجماعي المنتظر من ممثِّلي الشعب اللبناني تعبير صريح عن إرادته بالسير بدون تراجع أو تردُّد أو تحفُّظ في طريق التعاون الوثيق بين دول الجامعة في كافة النواحي السياسية والاقتصادية والعسكرية. فهذا التعاون ليس من شأنه أن يزيدها قوّة فحسب بل إنَّه يجعل لجامعة الدول العربية بوصفها هيئة إقليمية تمثِّل أهمّ منطقة استراتيجية، التأثير العميق في تقرير السياسة العالمية»[3]. أمّا لجنة الشؤون الخارجية فقد تبنَّت تقرير لجنة الدفاع الوطني كاملاً وذكرت في نهاية تقريرها: «١ - إنَّ الظروف التي دفعت بالدول العربية إلى محاولة التعاون الجدِّي في حقلي الدفاع العسكري المشترك والتعاون الاقتصادي ما تزال قائمة في يومنا هذا كما كانت يوم التوقيع على المعاهدة، بل إن هذه الظروف قد اشتدَّت وتفاقمت في رأي الكثيرين الذين يحسُّون الخطر يتزايد مع السنين. ٢ - إنَّ لبنان الذي حمل لواء هذه الفكرة وعمل جاداً للتوصُّل إلى التوقيع على المعاهدة، لاعتقاده الوثيق بفائدتها له، قد بقي وحده من بين سائر

---

(١) مجلّة «آفاق عربية» (العراقية)، العدد ١٠، حزيران (يونيو) ١٩٧٩، ص ٢٢. نقلاً عن: Seal, The struggle for syria, (1945 - 1958), London 1966, pp. 90 - 91.

(٢) انظر نص المرسوم (٥٠٤٢) في الملحق رقم (٧). ومما جاء في الأسباب الموجبة لعقد المعاهدة: «بما أن لبنان يعتبر التعاون العربي ركناً من أركان سياسته الخارجية وكانت هذه المعاهدة وملحقاتها وبروتوكولها تدخل جميعاً في نطاق هذه السياسة فإنَّ الحكومة تقترح أن يصادق مجلس النواب عليها».

(٣) مضبطة الجلسة الثانية لمجلس النواب اللبناني المنعقدة بتاريخ ٢٣ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٢، ص ٣٩.

الدول العربية غير مبرم لها فصار يجدر به الإسراع بتصديق هذا القانون وإبرام المعاهدة»[1]. وبعد المناقشة في المشروع من قبل عدد من النواب صدّق القانون بالإجماع[2].

---

(١) مضبطة الجلسة الثانية لمجلس النواب اللبناني المنعقدة بتاريخ ٢٣ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٢، ص ٤٠.

(٢) المصدر السابق، الجلسة الثانية، ص ٤٨. جاء نص القانون كالآتي: «مادّة وحيدة ـ أجيز للحكومة اللبنانية الانضمام إلى معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية وملحقها العسكري الموقّعين في الإسكندرية في ١٧/٦/١٩٥٠ والبروتوكول الإضافي والمحضر الموقّعين في القاهرة في ٢/٢/١٩٥١».

الفصل الثالث:

حرب السويس لعام ١٩٥٦

تمهيد:

في التاسع والعشرين من تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٦ قامت إسرائيل بعدوان على مصر متواطئة مع بريطانيا وفرنسا اللتين لم تتأخَّرا عن الاشتراك معها عسكرياً متذرِّعين بإقدام الرئيس جمال عبد الناصر على تأميم قناة السويس. والأمر الذي سنحاول الإجابة عليه في هذا الفصل هو كيف واجهت الدول العربية هذا العدوان من خلال جامعة الدول العربية وما الدور الذي قام به لبنان على هذا الصعيد؟ في الواقع لم تقم الجامعة العربية ولا قام لبنان بأيِّ عمل عسكري لمساندة مصر لأن معاهدة الدفاع العربي المشترك وهي الإطار الذي يمكن للجامعة ولدولها أن تقوم بعمل عسكري ما من خلاله، هذه المعاهدة كانت في حكم المشلولة بعد الخلافات العربية ـ العربية التي سبَّبتها سياسة الأحلاف الغربية. إلَّا أنَّ الجهود السياسية التي بذلتها دول الجامعة العربية ومن بينها لبنان أسهمت إلى حدٍّ ما في دعم المواجهة العسكرية التي كانت تخوضها مصر وأدَّت إلى ردّ العدوان وانسحاب المعتدين. وفي عرضنا لتسلسل الأحداث لا بدّ من العودة قليلاً إلى الوراء إلى صيف ١٩٥٦ حيث تواصلت الجهود العربية والدولية لمنع نشوب النزاع وحلّ المسألة بالطرق السلمية. فعلى الصعيد الدولي كان مؤتمر لندن (١٩٥٦) ومن بعده مجلس الأمن ينظران في المشكلة ويحاولان إيجاد الحلّ السياسي لها. وعلى الصعيد العربي كانت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية تجتمع في القاهرة لدعم موقف الحكومة المصرية وإعلان تأييد حقوقها الوطنية.

اجتماعات اللجنة السياسية ومجلس الجامعة في القاهرة (آب ـ أيلول ١٩٥٦):

قبيل اجتماع اللجنة السياسية للجامعة في القاهرة في النصف الأول من آب

(أغسطس) ١٩٥٦ والذي اشترك فيه لبنان في عهد الرئيس كميل شمعون(١)، وصل صائب سلام وزير الدولة اللبناني إلى مصر في مهمّة رسمية كلّف بها لمتابعة تطوّرات القضية المطروحة. وفي ١٢ آب (أغسطس) أرجأ عبد الناصر من الساعة ١٢ ظهراً إلى الساعة ٥ مساء مؤتمراً صحفياً كان ينوي عقده لإعلان وجهة نظر مصر بعد مقابلته لصائب سلام الذي، طلب منه ذلك باسم الدول العربية ليتاح للجنة السياسية التي ستنعقد الساعة العاشرة من قبل ظهر ١٢ آب (أغسطس) اتخاذ قرار إجماعي تعلن فيه تأييدها المطلق لمصر في كل ما تقدم عليه كما تعلن فيه رأي العرب كتلة واحدة في مؤتمر لندن(٢). ومن جهتها أنهت اللجنة السياسية أعمالها في ١٣ آب (أغسطس) وقرّرت اعتبار جلساتها مستمرّة لمتابعة تطوّرات الموقف بعد قرار التأميم. واجتمع من ثمّ مجلس الجامعة الذي وافق بالإجماع على قرارات اللجنة والتي جاء فيها: «تابعت اللجنة السياسية اجتماعاتها دارسة باهتمام البيان الشامل الذي أدلى به السيد الرئيس جمال عبد الناصر باسم حكومة مصر مساء ١٢ آب عام ١٩٥٦ في موضوع تأميم شركة قناة السويس المساهمة المصرية وقد تلقّته اللجنة بالتقدير والإعجاب وكان موضع ارتياحها إذ جاء متمشّياً مع روح وأهداف القرارات التي اتخذها مجلس الجامعة في جلسته المنعقدة صباح ١٢ آب عام ١٩٥٦. واتخذت اللجنة بالإجماع القرارات التالية:

أولاً - تؤكّد اللجنة السياسية من جديد تأييدها التام لإعلان حكومة مصر إيمانها بالعمل بكل ما في وسعها للمحافظة على السلام العالمي وتمسُّكها بتعهُّداتها في نطاق الأمم المتحدة وقرارات مؤتمر باندونج التي تقضي بحلّ المشاكل الدولية بالطرق السلمية واستعدادها للقيام مع حكومات الدول الأخرى الموقّعة على اتفاقية القسطنطينيّة عام ١٨٨٨ بالعمل على عقد مؤتمر منها ومن بقيّة حكومات الدول التي تمرّ سفنها بقناة السويس وذلك لإعادة النظر في اتفاقية القسطنطينية وللبحث في عقد اتفاقية بين تلك الحكومات جميعاً تؤكّد من جديد حرّية الملاحة في قناة السويس.

ثانياً - ترى اللجنة السياسية أن العرض الذي تقدّمت به حكومة مصر يتفق مع قواعد الحقّ الدولي ويتّسم بحسن القصد ويتعهّد بكلّ صدق لجميع دول العالم بالمحافظة على حرّية الملاحة في القنال.

ثالثاً - تؤكّد الدول العربية تضامنها مع مصر في المحافظة على سيادتها وصيانة حقوقها

(١) ضمّ الوفد اللبناني: عبد الله اليافي رئيس الوزراء وسليم لحود وزير الخارجية وفؤاد عمّون مدير عام الخارجية على أن ينضمّ إليهم في القاهرة صائب سلام وخليل تقي الدين وغالب الترك.

(٢) «النهار»، العدد ٦٤٣٠، تاريخ ١٢ آب (أغسطس) ١٩٥٦.

القومية وتعتبر أنّ أيّ اعتداء على سيادة أيّ دولة عربية هو اعتداء على سيادة الدول العربية جميعاً»(١).

وفي ١٧ آب (أغسطس) ١٩٥٦ عاد صائب سلام من مصر وأدلى بتصريح أعرب فيه عن ارتياحه للتضامن الذي قام بين وفود الدول العربية من أجل تأييد مصر في معركتها التحرُّرية وقال إن موقف لبنان الشعبي والرسمي كان موضع تقدير جميع الهيئات المصرية(٢).

وأمام تطوُّر الموقف سلباً فيما بعد وفشل اللجنة الخماسية المنبثقة عن مؤتمر لندن في مهمّتها في مصر(٣)، أوفد لبنان مجدّداً صائب سلام إلى القاهرة حيث التقى عبد الناصر في السادس من أيلول (سبتمبر) ١٩٥٦ وبحث معه الوضع. وبعد أقلّ من أسبوعين اجتمعت اللجنة السياسية في القاهرة في ١٧ و ١٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٦ وأكّدت من جديد تأييدها لمصر معتبرة الخطر الذي يهدّدها إنما يهدّد البلاد العربية جمعاء، وجاء في البيان الذي أصدرته والذي تضمّن مقرّراتها: «تدارست اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في ما جدّ من أحداث بشأن مشكلة قناة السويس وما طرأ عليها من تطورات بعد الاجتماع الأخير في ١٢ و١٣ آب ١٩٥٦. لقد أجمعت اللجنة السياسية على أن الأزمة القائمة بشأن قناة السويس تعني البلاد العربية بأجمعها وهي تنطوي على محاولة للاستيلاء على القناة بوسائل الضغط العسكري على مصر ودول عربية أخرى الأمر الذي يهدّد سلامة البلاد العربية وأمنها وسيادتها والدول العربية مع رغبتها في السلام واستعدادها لاتخاذ خطوات إيجابية للوصول إلى حلّ سلمي لا يتعارض مع سيادة مصر الوطنية والصالح القومي العربي ويتفق وميثاق الأمم المتحدة فهي مصمِّمة على الدفاع عن حقوقها المشروعة وصدّ العدوان. لقد اتخذت مصر خطوات إيجابية واسعة وتقدّمت بعروض معقولة من أجل الوصول إلى حلّ سلمي وخاصّة الوسيلة التي اقترحتها بتشكيل هيئة مفاوضة تمثّل ألوان الرأي المتعدّدة والمبادرة إلى إجراء الاتصالات الديبلوماسية للاتفاق على تشكيل الهيئة ومكان انعقادها وموعده ولاحظت اللجنة أنّه لم تجر حتى الآن مفاوضات مع مصر وهي الدولة صاحبة القناة وحقّها في السيادة على أراضيها حق طبيعي. لهذه الأسباب قرّرت اللجنة السياسية ما يلي: أولاً - إنّ الحل الذي دعا إليه رئيس الحكومة البريطانية الرامي إلى تأليف ما سمّاه هيئة مستعملي قناة السويس غير مقبول لأنه يخالف مبادىء الأمم المتحدة ومن شأنه أن يؤدّي إلى الإخلال بالسلام العالمي وأنّ

(١) «النهار»، العدد ٦٣٤١، تاريخ ١٤ آب (أغسطس) ١٩٥٦.

(٢) «النهار»، العدد ٦٣٤٥، تاريخ ١٨ آب (أغسطس) ١٩٥٦.

(٣) كان مؤتمر لندن قد أصدر في ختام أعماله بياناً أعلن فيه تكوين سلطة دولية لإدارة القناة وإرسال وفد برئاسة «منزيس» (Ménsès) رئيس وزراء أستراليا للتفاوض مع عبد الناصر حول تشكيل تلك السلطة ولكن عبد الناصر أعلن رفضه التام لفكرة السلطة الدولية.

قرارات مؤتمر باندونج التي التزمت بها جميع الدول التسع والعشرين الأعضاء فيه تنكر الوسائل العدوانية التي يقوم عليها المشروع الغربي بإنشاء هذه الهيئة وأن قبول الاشتراك فيها يعتبر نقضاً لهذه القرارات وخروجاً على مبادىء المؤتمر. ثانياً ـ استنكار أسلوب التهديد والضغط السياسي والاقتصادي والعسكري الذي لجأت إليه كل من بريطانيا وفرنسا للوصول إلى غايتها مما يقلق جميع الدول العربية. ثالثاً ـ تأييد دعوة مصر لإيجاد هيئة مفاوضة والمطالبة بقبول مبدأ مفاوضة وحلّ النزاع بالطرق السلمية وفقاً لميثاق الأمم المتحدة. رابعاً ـ الدعوة إلى الالتزام بجميع الطرق المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة واستنفادها في سبيل الوصول إلى حلّ سلمي. خامساً ـ تأييد الكتاب الذي وجّهته حكومة مصر إلى مجلس الأمن في يوم ١٧ أيلول ١٩٥٦»(١).

من جهته اجتمع مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة وأصدر قراراً بتاريخ ١٤ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٦ لحلّ المسألة سلمياً وافقت عليه مصر(٢). ولكن رغم كل هذه التطوّرات الإيجابية في الموقف المصري والعربي فإنّ الدوائر الاستعمارية في بريطانيا وفرنسا وإسرائيل كانت قد أنهت استعداداتها لشنّ العدوان على مصر والذي باشرته إسرائيل في ٢٩ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٦.

الموقف في لبنان من العدوان الثلاثي على مصر:

استقبل لبنان الرسمي والشعبي أخبار العدوان على مصر بالشجب والاستنكار. وكانت الخطوة الأولى للحكومة اللبنانية إصدار المرسوم رقم (٣٩٢٥) بإعلان حالة الطوارىء على جميع الأراضي اللبنانية والدعوة إلى عقد مؤتمر للرؤساء والملوك العرب في بيروت(٣). وقد اجتمع رئيس الجمهورية كميل شمعون بالسفير المصري في بيروت عبد الحميد غالب الذي أبلغه موافقة الرئيس عبد الناصر على الاجتماع. وفي الثاني من تشرين الثاني وبعد أيام معدودة على العدوان عقد اجتماع وطني كبير في السراي الحكومي ببيروت برئاسة رئيس الجمهورية لمتابعة تطوُر الموقف في مصر. افتتح الاجتماع رئيس الجمهورية فأكّد أنّ الغاية منه

(١) «النهار»، العدد ٦٣٧٢، تاريخ ١٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٦.
(٢) انظر نصّ القرار والموقف المصري إزاءه في: كيف يصنع القرار في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٥، ص ١٦٤.
(٣) انظر نصّ المرسوم رقم ٣٩٢٥ في «النهار»، العدد ٦٤٠٨، تاريخ ١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٦.
ـ انظر دعوة الرئيس كميل شمعون لعقد قمّة عربية في بيروت وردود الملوك والرؤساء العرب عليها في:
- Camille chamoun: Crise Au Moyen - Orient, PP: 292 - 302.

توحيد الصفوف بمناسبة الأحداث التي تمرّ بالبلاد. ثم تكلّم هنري فرعون الذي قال إنّه يتكلّم باسم المسيحيين والمسلمين معلناً محافظة اللبنانيين على وحدة صفوفهم في هذا الظرف وداعياً إلى المحافظة على الجامعة العربية والميثاق الوطني لعام ١٩٤٣ ودعم الاستقلال(١). وتكلّم عدنان الحكيم رئيس حزب النجّادة فأعلن استعداد النجّادة للمحافظة على وحدة الصفوف الوطنية وتناسي الخلافات والعمل من أجل تثبيت الاستقلال وتأييد القضايا العربية(٢). وتكلّم كمال جنبلاط فشكر رئيس الجمهورية على دعوته «بالرغم من أنّها جاءت متأخرة»، واعتبر أنّ البلاد تمرُّ بحالة اضطراب نظراً للتطوُّرات الدولية وتعرُّض مصر للعدوان الذي يوجب على اللبنانيين أن يتّحدوا في استنكاره وشجبه. وطالب بدعوة الدول العربية للاجتماع. فقاطعه الرئيس: «كلّ شيء صار». وختم جنبلاط كلمته باقتراح اتخاذ التدابير اللازمة لمقاطعة السفن والطائرات البريطانية والفرنسية ومنعها من التزوُّد بالوقود والمؤن في لبنان. وقاطعه الرئيس مرّة أخرى قائلاً: «وهيدا صار..»(٣). وفي نهاية الاجتماع تكلّم الرئيس شمعون ومما جاء في كلمته: «... وإنّني باسمي وباسم الحكومة أعاهدكم على أن لبنان سوف لن يكون إلاّ في المقدّمة. ومن جهة التدابير التي يمكن اتخاذها فلن نرضى بأن ننفرد وحدنا بأي تدبير. وقد قمت أمس بدعوة ملوك ورؤساء الدول العربية إلى اجتماع سريع وسريع جدّاً، حتى تتخذ بالاتفاق مع الجميع كل التدابير من ديبلوماسية وغيرها للوقوف بوجه العدوان، وأملي وطيد بأن تلبّي الدول العربية كافّة الدعوة في أسرع وقت».
وقد اتّخذ المجتمعون القرار التالي: «إنّ الهيئة المجتمعة في السراي الكبير الممثّلة لمختلف الأحزاب والشخصيّات والنقابات لأجل توحيد الصفوف والجهود تستنكر العدوان المشترك على مصر وتتمنّى على الحكومة ومجلس النواب أن يتخذا ما يريانه مناسباً وضروريّاً من مقرّرات خدمة للمصلحة اللبنانية وتأييداً لمصر والقضية العربية»(٤). وعقد المجلس النيابي في ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٦ جلسة ندّد النواب خلالها بجريمة بريطانيا وفرنسا وإسرائيل ضدّ مصر. وقال النائب إميل البستاني: «... آمل أن تكون دعوة فخامة رئيس الجمهورية لاجتماع ملوك ورؤساء الدول العربية ظاهرة في التاريخ وخطوة خير تظهر نتائجها في وقت قريب. أريد أن تتخذ الحكومة إجراءات حاسمة بعد أن يتمّ اجتماع رؤساء الدول العربية حتى يأتي العمل موحّداً من قبل الدول الشقيقة»(٥). وقال النائب غسان تويني: «... لا

(١) «النهار»، العدد ٦٤١٠، تاريخ ٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٦.
(٢) «النهار»، العدد ٦٤١٠، تاريخ ٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٦.
(٣) «النهار»، العدد ٦٤١٠، تاريخ ٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٦.
(٤) وردت تفاصيل اجتماع «السراي الكبير» في «النهار»، العدد ٦٤١٠، تاريخ ٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٦.
(٥) مضبطة الجلسة الخامسة لمجلس النواب اللبناني تاريخ ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٦، ص ٧١.

يكفي أن نقول إننا دولة صغيرة ليس باستطاعتنا أن نعمل كثيراً بل يجب أن نتحرَّر من مركب النقص الذي يلازمنا، والذي عمل جمال عبد الناصر كثيراً على تحرير العرب منه. يجب أن نبحث مع الدول الأربع والستين ما هي القوانين الدولية التي تمكّننا من تنفيذ قرار الأمم المتحدة. أرجو من الحكومة أن تساعد المجلس لأن ينتقل من بحث الموضوع على الصعيد الكلامي إلى بحثه على صعيد العمل»[1]. وردّ رئيس الحكومة عبد الله اليافي قائلاً: «إن الاتصالات الجارية تنقسم إلى قسمين: قسم يتعلّق بالدول العربية وقد أطلع وزير الخارجية لجنة الشؤون الخارجية على تفاصيل الاتصال بها. وقسم يتعلّق بموقف هيئة الأمم المتحدة والولايات المتحدة. إن الحكومة تقوم بمساعٍ مع هذه الدول بالذات ولا سيّما الدول التي أعلنت عن تعلّقها بالحرّية لكي نخرج بنتيجةٍ عملية إلى تنفيذ قرار الأمم المتحدة بالطرق السياسية والديبلوماسية». وأضاف: «وعندما نرى دولتين مثل بريطانيا وفرنسا تخرقان ميثاق الأمم المتحدة باعتدائهما المنكر على مصر، فمن مصلحتنا ومن واجبنا أن نطلب المحافظة على استقلالنا واستقلال مصر بموجب ميثاق هيئة الأمم المتحدة. ونحن عندما نستنكر هذه الجريمة المنكرة إنّما نسعى لمصلحتنا ولا نكون نسير على العاطفة بل حفاظاً على المصلحة اللبنانية»[2]. وفي ختام الجلسة وافق المجلس بالإجماع على اقتراح بتأييد مصر جاء فيه: «إن العدوان على مصر من قبل قوّات بريطانيا وفرنسا هو خرق لمبادىء الأمم المتحدة. ومجلس النواب اللبناني إذ يؤيِّد الشقيقة مصر في نضالها ويشجب هذا العدوان الأثيم يطلب إلى الحكومة اتخاذ التدابير التي ترتّبها على لبنان واجبات الأخوّة بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة وميثاق الجامعة العربية والضمان الجماعي العربي»[3]. وفي ٦ تشرين الثاني (نوفمبر) عقد المجلس النيابي جلسة ثانية تناول فيها مجدّداً موضوع الاعتداء على مصر حيث تكلّم عدد من النواب فطرحوا الأسئلة على الحكومة وطالبوها بإعلان ما قامت به وما تنوي القيام به على هذا الصعيد. وقال النائب حميد فرنجية: «قيل إنّ لبنان دعا رؤساء الدول إلى اجتماع. هل لهذه الدعوة موعد معيّن؟ أم أنّ هذا الاجتماع ينعقد ويتمّ تبادل الآراء بعد فوات الآوان؟ فإذا كان عقد هذا الاجتماع لن يتمّ فأرجو أن يصار فوراً إلى عقد اجتماع آخر على مستوى رؤساء الحكومات أو وزراء الخارجية لاتخاذ مواقف إيجابيّة في الوقت الحاضر»[4]. وقال النائب رشيد كرامي: «لقد علمنا أنّ دعوة وُجّهت لعقد اجتماع على مستوى عال بين الدول العربية وغاية هذه الدعوة صريحة ومعروفة وهي توحيد السياسة والخطط حتى نصير كتلة واحدة في

(١) مضبطة الجلسة الخامسة لمجلس النواب اللبناني تاريخ ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٦، ص ٧١.
(٢) مضبطة الجلسة الخامسة لمجلس النواب اللبناني تاريخ ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٦، ص ٧٥.
(٣) مضبطة الجلسة الخامسة لمجلس النواب اللبناني تاريخ ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٦، ص ٧٦.
(٤) مضبطة الجلسة السادسة لمجلس النواب اللبناني تاريخ ٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٦، ص ٨٢.

سبيل تنفيذ ما أجمعت عليه كلمة العرب في الجامعة العربية. فإذا كان هذا الاجتماع لم يحصل حتى الآن وإذا كانت تطوّرات الظروف تحتّم العمل بسرعة، فإني أسأل الحكومة وقد علمنا جميعنا التدابير التي اتخذتها سائر الدول العربية، ماذا يمنع حكومتنا من القيام بما قامت به الدول العربية؟»[1]. وبعد أن تكلّم عدد من النوّاب ردّ رئيس الحكومة بـ«أنّ هناك كثيراً من الأعمال التي يجب القيام بها، ولكنّني لست الآن في موقف يمكّنني من التصريح عن هذه الأعمال الواجبة»، وأبدى استعداده لحضور أيّة جلسة سرّية للمجلس أو للجنة الشؤون الخارجية والإدلاء بإسهاب بما عنده حول الموضوع[2]. وبناء على اقتراح الحكومة وافق المجلس بالإجماع على مشروع قانون بفتح اعتماد مبلغ مليون ليرة للهلال الأحمر المصري[3].

مؤتمر الملوك والرؤساء العرب في بيروت (١٣ - ١٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٦):

في الثالث عشر من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٦ بدأ مؤتمر الملوك والرؤساء العرب الذي دعا إليه لبنان أعماله في بيروت بحضور وفود تمثّل لبنان وسوريا والأردن والسعودية والعراق وليبيا واليمن والسودان ومصر[4]. وقد افتتح الجلسة الأولى رئيس الجمهورية اللبنانية كميل شمعون بكلمة رحّب فيها بالحضور وشكرهم على تلبية الدعوة إلى هذا المؤتمر وقال: «... إنّ الكلمات لا يمكن أن تعبِّر عمّا في الظرف العربي الرَّاهن من خطورة. فوجودنا وحرّيتنا وكرامتنا هي اليوم أمام امتحان تختبر فيه قابليّتنا لصون هذه المقدّسات والدفاع عنها، وقد قدّمت الشقيقة الغالية مصر في موقفها البطولي ذوداً عن أراضيها وحقوقها المشروعة - بل عن أراضينا وحقوقنا جميعاً - قدّمت مصر بحكومتها وشعبها أروع مثل على صمود العرب أمام الشدائد. ونحن نجتمع اليوم وهذا المثل الحيّ ماثل نصب أعيننا وهدفنا وقفة عربية مثالية في مناصرة مصر وفي الدِّفاع عن حقوق العرب ومصالحهم في جميع ديارهم. إنّ وعي لبنان بخطورة الظرف الرّاهن وشعورنا بالحاجة البالغة لكلمة عربية واحدة وسياسة عربية

(١) مضبطة الجلسة السادسة لمجلس النواب اللبناني تاريخ ٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٦، ص: ٨٤ - ٨٥.
(٢) مضبطة الجلسة السادسة لمجلس النواب اللبناني تاريخ ٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٦، ص ٩٢.
(٣) مضبطة الجلسة السادسة لمجلس النواب اللبناني تاريخ ٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٦، ص ٩٢.
(٤) رافق وفود الدول العربية وفوداً عسكرية تابعة لها. وقد ترأس الملك حسين الوفد الأردني والملك سعود بن عبد العزيز الوفد السعودي والملك فيصل الوفد العراقي وشكري القوتلي الوفدالسوري وعبد الفتاح المغربي الوفد السوداني ومصطفى بن حليم الوفد الليبي والأمير سيف الإسلام محمد البدر الوفد اليمني وعبد الحميد غالب سفير مصر في بيروت الوفد المصري نيابة عن الرئيس عبد الناصر.

واحدة في مواجهة جميع الأحداث عربية كانت أو دولية فقد أوليا هذا الاجتماع . . .»[1] . . . ثم أخذ الرؤساء والملوك يتوالون على الكلام تباعاً، وبعد الانتهاء من خطبهم عاد الرئيس شمعون إلى الكلام فأكّد أنّه دعا إلى عقد المؤتمر في الأربع والعشرين ساعة الأولى لبدء الاعتداء وكان يأمل أن يقترح عملاً موحّداً لدول الجامعة كافّة لأنّ «تحالفاً حقيقيّاً لهذه الدول وما يحمله من نتائج سياسية ووقع معنوي في الحاضر والمستقبل من شأنه أن يوقف الأعمال الحربية التي قامت بها دول الغرب»، وأضاف أنّه طالما تأخّر انعقاد المؤتمر إلى ما بعد وقف المعارك فإنّ قطع العلاقات الديبلوماسية مع بريطانيا وفرنسا لم تعد له إلاّ أهمّية نسبية، واقترح على المؤتمرين مشروعاً لبحثه والتدقيق فيه يشتمل على الرجوع إلى قرارات الأمم المتحدة التي تتضمّن دعوة القوات الفرنسية والبريطانية والإسرائيلية إلى الانسحاب الفوري من الأراضي المصرية ومن دون أيّة شروط، وفي حال عدم الانسحاب اقترح شمعون الخطوات التي يتوجّب على الدول العربية اتخاذها منفردة ومجتمعة بموجب المادة (٤١) من شرعة الأمم المتحدة، واشتمل المشروع أيضاً على فصل قضية تأميم شركة قناة السويس عن قضية الاعتداء على مصر . . .[2]. وبعد الجلسة الأولى صدر بلاغ جاء فيه: «عقد مؤتمر بيروت لملوك ورؤساء الدول العربية جلسته الأولى في قاعة قصر الأونيسكو في الساعة العاشرة والنصف من يوم الثلاثاء في ١٣ تشرين الثاني ١٩٥٦، وقد افتتح الجلسة فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية بكلمة رحّب فيها بأصحاب الجلالة والفخامة ملوك العرب ورؤسائهم ذكر فيها أنّ العرب بل العالم كلّه ينتظرون من المؤتمر فعلاً جسوراً حكيماً. وتكلّم أصحاب الجلالة والفخامة منوّهين بأهمّية المؤتمر في الظرف العربي الرّاهن البالغ الخطورة. ثم جرى انتخاب فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية رئيساً للمؤتمر. وتقدّم فخامته بمشروع جدول أعمال للمؤتمر أعدّه الوفد اللبناني. وتقرّر بناء على اقتراح فخامة رئيس الجمهورية السورية تأليف لجنة من رؤساء الحكومات والوزراء ومعاونيهم لدرس ما ورد من موضوعات في مشروع جدول الأعمال وعرض نتائج درسهم على ملوك الدول ورؤسائها في اجتماعهم الثاني الذي تقرّر عقده صباح الأربعاء في ١٤ تشرين الثاني»[3]. واجتمعت لجنة الرؤساء بعد الظهر ودرست جدول الأعمال وفي اليوم التالي أي ١٤ تشرين الثاني (نوفمبر) اجتمع الملوك والرؤساء مجدّداً وأصدروا في أعقاب اجتماعاتهم بياناً ختامياً وفيه: « . . . وقد تدارس المؤتمرون الموقف الناجم عن العدوان الثلاثي على مصر وقطاع غزة، معتبرين الاعتداء على

---

(١) «النهار»، العدد ٦٤١٩، تاريخ ١٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٦.

(٢) أنطوان خويري: كميل شمعون في تاريخ لبنان، دار الأبجدية للصحافة والطباعة والنشر، بيروت ١٩٨٧، ص: ٦٧ - ٦٨.

(٣) «النهار»، العدد ٦٤١٩، تاريخ ١٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٦.

مصر هو اعتداء على الأمّة العربية. كما عبّر المؤتمرون عن ارتياحهم للتدابير التي اتخذتها الجمعية العامّة للأمم المتحدة في القرارات الصادرة بأغلبية ساحقة في ٢ و ٤ و ٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٦ ورحّبوا أيضاً بجهود الدول المحبّة للسلام التي أسهمت في استصدار هذه القرارات. كما اتفقت الدول المجتمعة على ضرورة تنفيذ قرارات الجمعية العامّة للأمم المتحدة وانسحاب القوات البريطانية والفرنسية، كذلك إسرائيل إلى ما خلف خطوط الهدنة، في هذه الحالة اعتبر العرب أنّ بريطانيا وفرنسا مسؤولتان وعملاً بميثاق الأمم المتحدة وبمقتضى المادة الثانية من ميثاق الدفاع العربي المشترك تحرّكت الدول العربية لمناصرة مصر وتأييدها . . .»[1].

لبنان ما بعد المؤتمر: الانعكاسات السياسية.

كشفت التطوُّرات السياسية التي أعقبت مؤتمر القمّة العربية في بيروت وجود خلافات بين المسؤولين في لبنان بالنسبة للموقف من بعض القضايا التي تناولتها أبحاث المؤتمر لا سيّما قضية قطع العلاقات مع بريطانيا وفرنسا. ففي الجلسة التي عقدها المجلس النيابي في ٢٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٦ واستمع فيها إلى البيان الوزاري لحكومة سامي الصلح التي خلفت حكومة عبد الله اليافي، شرح اليافي أسباب استقالته وزميله صائب سلام. وقال إنّه كان في رأس المسائل التي انصرف التفكير إليها خلال عقد المؤتمر قطع العلاقات الديبلوماسية مع بريطانيا وفرنسا «لقد تداولنا مع فخامته بقضية العلاقات السياسية وقطعها، وقلنا بأنّها ستكون في طليعة المسائل التي تبحث في اجتماع الملوك والرؤساء ليكون منها تأثير على بريطانيا وفرنسا فيما لو استمرّتا في طريق العدوان»، وأضاف قائلاً: «وانعقد المؤتمر ونظّمنا له جدول أعمال قلنا فيه إنّ من الأمور المطلوب من المؤتمر أن يبتّ فيها، أولاً: اتخاذ التدابير السريعة للضغط على بريطانيا وعلى فرنسا للجلاء عن مصر . . . وقد تساءل البعض وقالوا نحن يا إخوان قطعنا العلاقات السياسية والديبلوماسية مع بريطانيا وفرنسا وبعضنا قطعها كلّيّاً والبعض جزئيّاً وأنتم يا إخوان الداعون إلى المؤتمر ما هو الآن موقفكم؟ هل أنتم قاطعون العلاقات أم لا؟ وقد شعرت بالحراجة في اللجنة . . .» وأوضح اليافي أنّه في أجواء الملابسات حول هذا الموضوع «انبعثت في فكري قضيّة الاستقالة وفاتحت فخامة رئيس الجمهورية بها وقلت له لقد تعاونت وإياك تعاوناً مخلصاً وقلت له أشكر لك هذا التعاون ولكن إذا كان لبنان لا ينسجم في سياسته الخارجية مع شقيقاته الدول العربية وسيبقى على

---

(١) «الحوادث»، بتاريخ ٢٦ - ١٩٨٧/١٠/٣٠. انظر النصّ الحرفي للبيان في: يوسف خوري: المشاريع الوحدوية العربية، المصدر السابق، ص ٢٠٨. وكذلك في: مذكّرات سامي الصلح، ص: ٣٦٠ - ٣٦٢. وأيضاً في: Camille Chamoun: Crise au Moyen - Orient. pp: 311 - 313.

موقفه هذا فإنه لا يمكنني أنا وزميلي الأستاذ صائب سلام الاستمرار في الحكم . . .»، أفَنُلام نحن إذن ولبنان العربي الذي ملأ أجواء العرب تصريحات، وقد اعتدي على مصر بهذا الشكل، أفنُلام نحن إذا فكّرنا بقطع العلاقات وهو يعني أقلّ قسط من الاستياء؟ وهذا ما حصل في الواقع فلمّا لم نوفّق إلى تحقيقه وإلى الوصول إليه آثرنا الاستقالة من الحكم . . .»[1]. وبعد مناقشات النواب في البيان الوزاري ولا سيّما ما يتعلّق منه بالسياسة الخارجية وقضية الاعتداء على مصر ردّ رئيس الحكومة موضحاً ما تنوي حكومته القيام به على هذا الصعيد فقال: «. . . وقد برز سؤالان من حضرات النواب أثناء بحثهم موضوع السياسة الخارجية في البيان. السؤال الأول: متى تعتبر الحكومة أنّه آن الأوان لتنفيذ المادة ٤١ من ميثاق الأمم المتحدة التي أشار إليها بيان الملوك واعتمدتها الحكومة؟ والسؤال الثاني: هل أن الحكومة ستقوم منفردة بهذا التنفيذ؟ إنّي أجيب على هذه الأسئلة بأنّ هذا البيان وقّعه لبنان مع ثماني دول شقيقة والتزم به كغيره فمن البديهي أن يظلّ لبنان متّحداً مع شقيقاته في الرأي وفي التنفيذ، هذا فضلاً عن أنّ ميثاق الجامعة العربية يقضي على الدول العربية أن تجتمع في كل فترة لتنسيق سياساتها وتجعلها سياسة موحّدة»[2].

وانطلاقاً ممّا سبق يمكن الاستنتاج أنّه على أثر ثورة تموز (يوليو) ١٩٥٢ في مصر أخذت العلاقات المصرية اللبنانية تتطوّر سلباً أي منذ عهد الرئيس بشارة الخوري الذي انتهى حكمه في ٢٢ أيلول ١٩٥٢ وحلّ مكانه الرئيس كميل شمعون في ٢٣ أيلول ١٩٥٢. فالثورة المصرية أبرزت مبادىء جديدة في المحيط العربي لم تكن مصر حتى ذلك العام تعتنقها وتعمل لها. وهذه المبادىء أدّت إلى زرع بذور الشك في نفوس الفريق اللبناني المسيحي

(١) مضبطة الجلسة السابعة لمجلس النواب اللبناني تاريخ ٢٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٦، ص: ١٠٧ ـ ١٠٩.
ـ ذكر الرئيس عادل عسيران رئيس مجلس النواب الأسبق في الفترة (١٩٥٢ ـ ١٩٥٨) في مقابلة شخصية معه بتاريخ ١٦/٥/١٩٨٧: «أن السبب الحقيقي لاستقالة عبد الله اليافي وصائب سلام ليس الخلاف مع شمعون في مؤتمر الملوك والرؤساء على الرغم من أنّ شمعون كان يميل بسياسته نحو الغرب وبالخصوص نحو الإنكليز، ولكن السبب الحقيقي للاستقالة هو أنّ الرئيسين عبد الله اليافي وصائب سلام شعرا أنّ دورهما السياسي قد انتهى وأنه لم يعد لهما الحظّ في البقاء في الحكم وكان يهمّهما أن يبقيا حتى الانتخابات وأن يكونا على رأس الحكومة التي تتشكّل للانتخابات وأن يربحا شعبياً من وجودهما في الحكم ما يمكّنهما من الانتصار في الانتخابات. وهذا الأمر اطّلعت عليه أنا شخصياً من الرئيس صائب سلام إذ قال لي إنّهما سينتهيا شعبياً بخروجهما من الحكم وكان يبدو على الرئيس شمعون أنّه غير مستعد لأن يجدّد لهما الولاية بتشكيل حكومة. فتصرّفا على هذا الشكل حتى يحصلا على قدرٍ من الشعبية تمكّنهما أن ينتصرا في الانتخابات المقبلة وأن يواصلا حياتهما السياسية نتيجة لهذا النصر، لأن البلاد العربية كانت تغلي غلياناً من جرّاء الأحداث التي كانت تحصل والتي كان يذكي أوارها الرئيس المصري جمال عبد الناصر».
(٢) مضبطة الجلسة السابعة لمجلس النواب اللبناني تاريخ ٢٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٦، ص ١٤٠.

الذي تخوّف من انعكاسها على المعادلة اللبنانية القائمة، فأخذ هذا الفريق يناهض الثورة سرّاً في البداية ثمّ علناً ويدفع الحكومة اللبنانية لاتّخاذ مواقف مغايرة لتلك التي تقفها. وبسلوكه هذا لم يحفظ الفريق المسيحي الانعزالي وحدة لبنان والتسوية الطائفية التي يخاف عليها والتي يستند إليها هذا البلد، لأنّ الفريق اللبناني الآخر سار في الخط المعاكس فأيّد الثورة المصرية ودافع عنها في كل مواقفها. ولو لم يكن عند الفريق الانعزالي هذا العداء الدفين ضدّ القومية العربية لما اتخذ هذا الطريق الذي انعكس سلباً على لبنان ولكان أيّد الثورة وباركها سيّما وأنّها لم تطرح على لبنان أيّة مشاريع وحدويّة تعرّض استقلاله وسيادته للخطر. فهذا هو الرئيس عبد الناصر نفسه يؤكّد ذلك بقوله: «إنّني أريد أن يظلّ لبنان بلداً مستقلاً، وأريد له أن يتمتّع بسيادته، إنّنا نحترم المسيحيين اللبنانيين كلّ الاحترام، فهم الذين أدخلوا الطابع العربي إلى مصر وهم الذين حفظوا لنا لغة القرآن، كل ما أريده من لبنان ألاّ يستخدم قاعدة للمؤامرات ضد الوطنيين وضد الجمهورية العربية المتحدة»[1].

ولسوء طالع لبنان والمنطقة العربية كانت فترة الخمسينات حبلى بالأحداث الهامّة التي تلزم لبنان والعرب اتّخاذ المواقف منها. فالعالم يعيش أجواء حرب باردة بين المعسكرين الشرقي والغربي. وبدل أن يلتزم لبنان سياسة الحياد الإيجابي التي سار فيها عبد الناصر أقحم نفسه إلى جانب الغرب ومشاريعه، فأبدى أولاً تعاطفاً مع مشروع الدفاع عن المنطقة الذي جاءت به بريطانيا وتركيا (١٩٥١ ـ ١٩٥٣)، ثمّ أيّد حلف بغداد (١٩٥٥) ضمناً، وأخيراً لم يعتمد الموقف نفسه الذي وقفته الدول العربية الأخرى أمام العدوان الثلاثي البريطاني الفرنسي الإسرائيلي على مصر عام ١٩٥٦. وانطلاقاً من هذه الخلفية يمكن تفسير الموقف اللبناني من العدوان الثلاثي. فريق لبناني وطني غالبيته مسلمة مع أقلّية مسيحية أيّد مصر واستنكر العدوان عليها وطالب الحكومة اللبنانية باتخاذ كافة التدابير التي تساعد مصر في موقفها. وفريق لبناني انعزالي مسيحي يضمر العداء لمصر ولا يرغب حتّى بعبارات الاستنكار والتنديد والشجب ضد المعتدين الذين بينهم فرنسا «الأمّ الحنون»[2]. وبين هذا الفريق وذاك وقف

(١) حمدي بدوي الطاهري: سياسة الحكم في لبنان، ص ٤٨٩.
(٢) جاء في كلام الرئيس عبد الناصر عن هذا الفريق الانعزالي: «كلّ من يقرأ الجرائد التي ظهرت في بيروت سنة ١٩٥٦ وقت العدوان، يعرف من هي جرائد الاستعمار التي كانت تصدر بالعربية وتحرّرها أقلام الاستعمار، لقد كانت تهلّل لبريطانيا وفرنسا الأمّ الحنون لأنها تهاجم مصر وتضربها بالرصاص، هذه الجرائد ماذا يمكن أن نقول عنها، جرائد حزب الكتائب. نقرأ جريدة العمل في سنة ١٩٥٦ كان موقفها التشفّي والفرح، وكان يبدو أن حزب الكتائب لا يريد لمصر إلاّ الدمار، لأنّ الأمّ الحنون فرنسا هي التي تهاجم ولأنّ مصر العربية هي التي اعتُدي عليها فكانت ترى أنّ الموت للعروبة والقومية العربية والنصر لفرنسا. . هذه هي كل العقبات في وجهنا، في وجه القومية العربية والوحدة العربية، ولكن ماذا كانت النتيجة، انتصرنا في مصر فابتهج الشعب العربي في مصر وسوريا وفي كل مكان، والشعب العربي في لبنان الذي لم يمكّن أعوان الاستعمار من أن يجعلوا لبنان للاستعمار مقرّاً أو ممرّاً ضدّنا». حمدي بدوي الطاهري، المرجع السابق، ص ٤٩٠.

الحكم في لبنان. حاول رئيس الجمهورية كميل شمعون التظاهر أولاً بتأييد مصر من خلال دعوته لعقد قمّة عربية في بيروت ولكن عندما التأمت القمّة رفض شمعون تبني مقرَّراتها بقطع العلاقات الديبلوماسية مع دولتي العدوان فرنسا وبريطانيا بضغط ظاهر ومستتر من الأوساط اللبنانية وغير اللبنانية المعادية لمصر وللعروبة. وكانت النتيجة انقسام الحكم اللبناني حينذاك حيث قدّم رئيس الحكومة عبد الله اليافي استقالته احتجاجاً على عدم التزام القرار العربي. هذا ما كانت عليه الحالة في لبنان إبّان العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦.

الباب الخامس

سياسة الأحلاف والمحاور الاستعمارية وانعكاساتها العربية واللبنانية من خلال جامعة الدول العربية

تمهيد: دور لبنان في التمهيد لسياسة الأحلاف الغربية في المنطقة العربية.

الفصل الأول: التصريح الثلاثي حول الشرق الأوسط (٢٥ أيار ١٩٥٠) والعمل على إقامة «مشروع تنظيم الدفاع عن المنطقة».

الفصل الثاني: حلف بغداد (١٩٥٥).

الفصل الثالث: مبدأ أيزنهاور (١٩٥٧).

تمهيد: دور لبنان في التمهيد لسياسة الأحلاف الغربية في المنطقة العربية.

لم يكن لبنان عبر وزرائه المفوَّضين في الدول الغربية بعيداً عن سياسة الأحلاف التي ابتدعتها هذه الدول لجعل المنطقة العربية منطقة نفوذ لها بوجه الخطر الشيوعي المتمثل بالاتحاد السوفياتي والدول الدائرة في فلكه. فقد كتب شارل مالك وزير لبنان المفوَّض في الولايات المتحدة الأميركية في تقرير له بعث به إلى وزارة الخارجية اللبنانية بتاريخ ٥ آب (أغسطس) ١٩٤٩ يقول إن على العرب اليوم أن يستبدلوا «جامعتهم» بمنظمة يتناسب هيكلها وجهازها مع الواقع العربي الجديد، «أولاً لأنَّ الجامعة الماضية باتت تشترك في أذهان العرب مع ذكريات فشلها وانهزامها أمام اسرائيل، وثانياً لأن طابع التكتلات الدولية السياسية في العالم اليوم وهو طابع «الحلف» Pact أو Pacte يختلف عنه يوم أُنشئت الجامعة وكان آنئذٍ طابع «الجامعة» League أو Ligue»[1]. وأكّد مالك ضرورة أن تأخذ الجامعة شكل الحلف بقوله: «وما دامت فكرة الحلف هي المسيطرة على التفكير السياسي العالمي اليوم، فلا بأس في أن تتمشّى الدول العربية في وحدتها المرجو تجديدها مع هذا التطوُّر الدولي وأن تعطي وحدتها شكل الحلف... لهذا فأنا أدعو إلى خلق حلف عسكري واقتصادي تتفاهم فيه الدول العربية فيما بينها وتأخذ بعين الاعتبار لدى تكوينه الأحلاف الدولية الأخرى التي قد يكون لها مساس بالعالم العربي، كحلف البحر المتوسِّط مثلاً. وليس لزاماً على «الحلف العربي» أن يبقى منقفلاً على ذاته بل يمكن تأليفه بحيث تستطاع إضافة أية دولة أو دول حوله إليه كنواة. وكلّما أسرع العرب إلى تكوينه زادت إمكانية فرضهم ذاتهم كنواة تحاك حولها الترتيبات الدفاعية المقبلة في الشرق الأوسط. أمَّا إذا تباطأوا في خلقه فقد تداهمهم الحوادث بحيث يعتبرون ليس كنواة بل كهوامش في جسم النظام الدفاعي عن الشرق الأوسط»[2]. وعن تصوّره لموقع لبنان السياسي داخل التركيب العربي الجديد اعتبر

---

(١) شارل مالك: شارل مالك والقضية الفلسطينية، منشورات بدران، بيروت ١٩٧٣، ص ٨٦.

(٢) شارل مالك، المرجع السابق، ص ٨٧.

مالك «أنَّ عرقلة توحيد كلمة البلدان العربية لم تأت ولا تأتي من لبنان». وأضاف: «وبقدر ما يتنكَّر العالم العربي للبنان، أو يضيِّق عليه الخناق ليتنازل مرغماً عن بعض حرّياته، أو يرى في استقلال لبنان الكامل وحرّياته غير المنقوصة عائقاً لاستكمال وحدته هو أو خفضاً منها، بذلك القدر عينه يثبت أنَّه ليس أهلاً للحياة المشتركة»[١].

(١) شارل مالك، المرجع السابق، ص ٨٨.

الفصل الأول:

التصريح الثلاثي حول الشرق الأوسط (٢٥ أيار (مايو) ١٩٥٠) والعمل على إقامة «مشروع تنظيم الدفاع عن المنطقة»:

بعد حرب ١٩٤٨ بين العرب والإسرائيليين ونجاح الصهاينة في إلحاق الهزيمة بالعرب وإنشاء دولة إسرائيل نتجت حالة من العداء المستحكم بين الفريقين وقرّرا الاستعداد كلٌّ من جهته إسرائيل للدفاع عن نفسها واستمرار نجاح عدوانها والعرب للثأر من الهزيمة وتحرير الأرض. وكان هذا الاستعداد يتمثّل في الحصول على السلاح من الغرب ممّا أتاح للدول الكبرى الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وفرنسا إصدار بيان مشترك حول الشرق الأوسط تؤكّد فيه حقّ الدول العربية وإسرائيل في التزوُّد بالسلاح ورغبتها هي في إرسال هذا السلاح إلى الدول التي تطلبه في حدود ضمان الدفاع عن نفسها وعن المنطقة. وجاء في نصّ التصريح المؤرّخ في ٢٥ أيار (مايو) ١٩٥٠[١]: «إنَّ حكومات المملكة المتحدة وفرنسا والولايات المتحدة، بعد أن أتيح لها، خلال الاجتماع الأخير لمجلس الحلف الأطلسي في لندن أن تستعرض بعض المسائل المؤثّرة على السلام والاستقرار في الدول العربية وفي إسرائيل وخاصّة تلك المتعلّقة بإرسال الأسلحة والمواد الحربية إلى تلك الدول قرّرت إصدار البيّانات التالية:

أولاً: إنَّ الحكومات الثلاث تعترف أنَّ الدول العربية وإسرائيل تحتاج إلى الإبقاء على مستوى معيَّن من القوّات المسلّحة من أجل ضمان أمنها الداخلي، وللقيام بحقِّ الدفاع عن النفس المشروع وللتمكُّن من القيام بدورها في الدفاع عن المنطقة ككل. وسينظر في طلبات

(١) ملف وثائق فلسطين، الجزء الثاني، ص ١٠٧٧. انظر أيضاً: بشارة الخوري: حقائق لبنانية، ج ٣، ص ٤٢٦.

الحصول على الأسلحة والعتاد الحربي المقدّمة من هذه الدول على ضوء هذه المبادىء. وبهذه المناسبة تودّ الحكومات الثلاث أن تعيد وتؤكّد فحوى البيانات التي أدلى بها ممثّلوها في مجلس الأمن في ٤ آب ١٩٤٩، وأعلنوا فيها معارضتهم لقيام تسابق على التسلّح بين الدول العربية وإسرائيل.

ثانياً: تعلن الحكومات الثلاث بأنّها تلقّت تأكيدات من الدول ذات العلاقة والتي يسمح لها بالتزوّد بالأسلحة من بلدانهم، بأنّ الدولة المشترية لا تضمر أي عمل عدواني ضدّ أيّة دولة أخرى. وستطلب تأكيدات مماثلة من أيّة دولة في المنطقة توافق الدول الثلاث على تزويدها بالسلاح في المستقبل.

ثالثاً: إنَّ الحكومات الثلاث تنتهز هذه الفرصة لتبدي اهتمامها العميق ورغبتها في إحلال السلام والاستقرار وصيانتها في المنطقة، ومعارضتها الثابتة لاستعمال القوّة أو التهديد بالقوّة بين أيٍّ من دول المنطقة. وإنَّ الحكومات الثلاث ستسارع في حال استعداد من أيّ من هذه الدول لتجاوز الحدود أو خطوط الهدنة وفقاً لواجباتها كأعضاء في الأمم المتحدة، للقيام بعمل في نطاق الأمم المتحدة أو خارجها، لمنع هذا التجاوز».

لماذا أصدرت الدول الثلاث هذا التصريح؟ وما الخلفية التي انطلقت منها؟ في الحقيقة إنَّ نظرة سريعة على الأحداث منذ الحرب العالمية الثانية تبيّن أن الحلفاء لم يكن يوحّد بينهم في تلك الحرب سوى أمر واحد وهو الحقد على ألمانيا النازية عدوّهم المشترك، فما إن انتهت الحرب حتى تفجّرت صراعاتهم وانتقلوا من ثمّ إلى حرب جديدة عُرفت بالحرب الباردة مع اختلاف في المعسكرات (المعسكر الغربي ضدّ المعسكر الشرقي). من هنا يمكن اعتبار التصريح الثلاثي المشار إليه إحدى الطرق التي سار فيها المعسكر الغربي في عمله السياسي لمواجهة المعسكر الشرقي. والآن ماذا كان موقف لبنان الرسمي من هذا التصريح ومن مجمل السياسة الغربية في المنطقة بعده؟ بعد أسبوعين تقريباً وتحديداً في ١٢ حزيران(يونيو) ١٩٥٠ اشترك لبنان ممثّلاً برئيس الحكومة رياض الصلح ووزير الخارجية فيليب تقلا في اجتماعات اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية التي انعقدت في القاهرة لدراسة التصريح ووضع صيغة الردّ العربي المشترك عليه(١). وبنتيجة اجتماع اللجنة السياسية تمَّ وضع نصّ الردّ

(١) كانت وزارة الخارجية اللبنانية قد أعدّت مذكّرة حملها الوفد اللبناني معه إلى القاهرة تضمّنت وجهة النظر اللبنانية. وأهمّ ملاحظات الوزارة على البيان: ١ ـ أنّه أخطر حدث وقع بالنسبة للدول العربية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية. ٢ ـ إنَّ الدول الكبرى الثلاث تعلن في تصريحها المشترك عن إمكان استعدادها لتجاوز صلاحيات منظمة الأمم المتحدة والتدخُّل في شؤون الشرق الأوسط مباشرة مع أنَّ هذه الدول هي التي خلقت هذه المنظمة وعملت على ازدهارها. . . ٣ ـ تجاهل الدول الكبرى لآراء الدول العربية واتّخاذ قرارات بصددها دون الرجوع إلى رأيها أو استشارتها: نقلاً عن: «النهار»، العدد ٤٥٢٨، تاريخ ١٢ حزيران (يونيو) ١٩٥٠.

العربي الذي أبلغته وزارة الخارجية في الدول العربية إلى سفراء الدول الثلاث المعتمدين لديها، وجاء فيه(١): «عنيت حكومات الدول العربية منفردة ومجتمعة بدراسة التصريح المشترك الذي أصدرته المملكة المتحدة وفرنسا والولايات المتحدة في ٢٥ أيار سنة ١٩٥٠. وكان تبادل الرأي في هذا التصريح من أهمّ الأسباب التي رأت الدول العربية من أجلها التعجيل باجتماع مجلس الجامعة العربية في ١٢ حزيران سنة ١٩٥٠ ومن أهمّ الموضوعات التي اشتمل عليها برنامج العمل في الاجتماع المذكور. وقد اتفقت الدول العربية على إصدار البيان الآتي:

١ ـ ليس أحرص من الدول العربية على استتباب السلام والاستقرار في الشرق الأوسط، فهي بطبيعتها في طليعة الدول المحبّة للسلام وقد أثبتت الحوادث المتوالية مبلغ احترامها لميثاق هيئة الأمم المتحدة.

٢ ـ إذا كانت الدول العربية قد اهتمّت وتهتمّ دائماً باستكمال تسليحها فإنّما يرجع ذلك إلى شعورها العميق بمسؤوليّتها عن حفظ الأمن الداخلي في بلادها، والدفاع الشرعي عن حياضها، والقيام بواجب حفظ الأمن الداخلي في هذه المنطقة، ذلك الواجب الذي يقع أولاً وبالذات عليها وعلى جامعة الدول العربية باعتبارها منظمة إقليمية ينطبق عليها حكم المادة الثانية والخمسين من ميثاق الأمم المتحدة.

٣ ـ سبق أن كرّرت الحكومات العربية من بادىء أمرها، وقبل تفكير الدول الثلاث في إصدار تصريحها، الإعراب عن نيّات العرب السلمية وتكذيب ما دأبت إسرائيل على إشاعته من أنَّ الدول العربية تطلب السلاح لأغراض عدوانية. وهي لا تجد بأساً من أن تعرب من جديد عن نيّاتها السلميّة وتؤكّد أنَّ السلاح الذي طلبته أو تطلبه من الدول الثلاث أو من غيرها إنّما يستعمل للأغراض الدفاعية.

٤ ـ من البديهي أن مستوى القوّات المسلّحة التي تحتفظ بها كل دولة لأغراض الدفاع والقيام بنصيبها في حفظ الأمن الدولي هو أمر يرجع تقديره إلى هذه الدولة نفسها ويخضع لعوامل كثيرة أهمّها عدد السكّان ومساحة البلاد وترامي حدودها وتنوّعها.

٥ ـ يهمّ الدول العربية أن تسجّل التأكيدات التي تلقّتها بأنَّ الدول الثلاث لم تقصد

(١) مجموعة قرارات مجلس جامعة الدول العربية، ج ١، (١٩٤٥ ـ ١٩٥٥)، القرار (٣٢٧)، الدورة (١٢)، الجلسة (٧)، تاريخ ١٢/٦/١٩٥٠، ص ٧١.

انظر: «النهار» ، العدد ٤٥٣٣، تاريخ ١٧ حزيران (يونيو) ١٩٥٠. وكذلك العدد ٤٥٣٥، تاريخ ٢٠ حزيران (يونيو) ١٩٥٠.

من تصريحها محاباة إسرائيل أو الضغط على الدول العربية لتدخل في مفاوضات مع إسرائيل، أو المساس بالتسوية النهائية للقضية الفلسطينية، أو المحافظة على الوضع الراهن، بل قصدت إظهار معارضتها الالتجاء إلى القوّة أو الاعتداء على خطوط الهدنة.

٦ ـ تعلن الدول العربية أنّ أفضل الطرق وأضمنها لصيانة السلام والاستقرار في الشرق الأوسط حلّ قضاياه على أساس الحق والعدالة، وإعادة حالة الوفاق والتجانس التي كانت سائدة فيه والمبادرة إلى تنفيذ قرار هيئة الأمم المتحدة الخاص بعودة اللاّجئين من فلسطين إلى ديارهم وتعويضهم عن أملاكهم وأموالهم.

٧ ـ كذلك يهمّ الدول العربية أن تسجِّل التأكيدات التي تلقَّتها بأنّ تصريح الدول الثلاث وطريقة تقديمه وما نصّ عليه بشأن تلقِّي التعهُّدات من الدول المشترية للأسلحة، لا تعني مطلقاً تقسيم هذه المنطقة إلى مناطق نفوذ، أو الاعتداء بأيّة صورة من الصور على استقلال الدول العربية وسيادتها.

٨ ـ من الواضح أنّ الشكوك التي أريد تبديدها بالتأكيدات المشار إليها في البند السابق قد أعان على إثارتها نص البند الثالث من تصريح الدول الثلاث، وما جاء فيه من أنّها إذا علمت إنّ إحدى دول المنطقة تستعد للاعتداء على الحدود أو على خطوط الهدنة لدولة أخرى، فإنّها ستبادر إلى العمل على منع هذا الاعتداء سواء في نطاق هيئة الأمم المتحدة أو خارجه. وما من شكّ في أنّ العمل وحده هو الكفيل بتبديد هذه الشكوك إذا أثبتت أن الدول الثلاث تحرص حقّاً على استتباب السلام في الشرق الأوسط في غير تحيُّز أو ميل، وعلى أساس الحق والعدل واحترام سيادة الدول، لا بسط السيطرة أو النفوذ عليها.

٩ ـ ولا يسع الدول العربية في الختام إلاّ أن تؤكِّد مرة أخرى أنّها مع بالغ حرصها على السلام لا يمكن أن تقرّ أي عمل من شأنه المساس بسيادتها واستقلالها».

هذا الموقف العلني للبنان إلى جانب الدول العربية الأخرى في ردّها على التصريح الثلاثي أعقبه موقف سرِّي للمارونية السياسية عبر أحد أقطابها شارل مالك(*) الوزير اللبناني المفوَّض في واشنطن. فقد رحّب مالك في تقرير بعث به إلى وزير الخارجية بتاريخ ٢٥ آب (أغسطس) ١٩٥٠ بالتصريح الثلاثي وقال إنّه يتلاءم مع أفكار وتمنّيات كان يبحثها مع الحكومة الأميركية لأكثر من سنة سبقت. وأضاف: «وإنّي أرى الآن، وقد تقدّم هذا العرض بالفعل، في التصريح الثلاثي، أنّه مصدر حسن للاستقرار في الشرق الأدنى. بيد أنّ الاستقرار في الشرق الأدنى الآن ليس هو منتهى مطمحنا، وإنّما الاستقرار العادل هو الغاية

(*) شارل مالك من طائفة الروم الأرثوذكس، ولكن سياسته مارونية وهو يعتبر من أقطاب المارونية السياسية.

التي نصبو إليها. وبإمكان الدول العربية إذا عرفت كيف تستفيد من هذا التصريح أن تحوِّل الاستقرار الذي تضمَّنه هذا التصريح إلى تمهيد للاستقرار العادل الذي نطمح إليه»(١).

وكذلك دعا مالك في التقرير نفسه العرب إلى التعاون مع الغرب ورأى أنّ مصلحتهم ليست في محاولة الوقوف على الحياد أو في محالفة روسيا والشيوعية العالمية وقال: «.. هذا التعاون لا يعني بشكل من الأشكال أيّ تنازل عن حقوقنا ومصالحنا، أو أيّ إغفال للقضايا المعلَّقة بيننا وبين الغرب، وفي طليعتها القضية الفلسطينية والمعاهدة المصرية ـ البريطانية. فأنا أرى بكل احترام أنّه بالضبط من أجل حلّ هذه القضايا حلاً في صالح العرب خير لنا جميعاً ألاّ نكون في محنة الغرب الحاضرة والقادمة حياديين أو خصوماً، بل أن نقف مع الغرب، حتى يكون لنا ـ ونحن معه من الداخل وبرفقته أثناء تطوُّرات الحوادث المقبلة ـ فعل في حمله على إعادة الحقّ إلى نصابه»(٢).

ولم تتوقَّف بعد ذلك التحرُّكات الغربية عند حدّ التصريح الثلاثي بل استمرَّت هذه التحرُّكات بهدف ظاهر هو الدفاع عن المنطقة بوجه المدّ الشيوعي الروسي وهدف باطن هو السيطرة عليها وجعلها منطقة نفوذ للغرب. فالبريطانيون وكانوا أول من حاول تنظيم الدفاع عن المنطقة كانت لهم معاهدات مع كل من مصر والعراق والأردن وكانوا موجودين في السودان وعدن وعمّان وإمارات الخليج، إلاّ أن لبنان وسوريا كانا خارج نطاق معاهداتهم أو وجودهم العسكري، لذلك اتصلت حكومة بريطانيا بهما وعرضت عليهما الانضمام إلى مشروع تنظيم الدفاع عن المنطقة. ودعا وزير خارجية بريطانيا مستر بيفن (Bevin) وزير خارجية لبنان فيليب تقلا لزيارة لندن فزارها بين ٥ و ٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٠ إثر عودته من الأمم المتحدة. ويذكر بشارة الخوري رئيس الجمهورية أنّه تبيَّن بنتيجة التقرير الذي قدّمه فيليب تقلا بعد عودته من لندن:

«أولاً: إنّ الدول الغربية مهتمَّة كل الاهتمام بوضع الشرق الأوسط. فهو في نظرها يؤلِّف نقطة مهمّة في الدفاع ضدّ الهجوم الروسي وعليه فإنّ حكومتي أميركا وانكلترا تأخذان على عاتقهما الدفاع عن دوله.

ثانياً: إنّ الدول الغربية ترى خطر الحرب موجوداً، وإن لم يكن ملحّاً، وهذا ما يدعوها للتمسّك بمنطقة قناة السويس لأنّها في نظرها نقطة ارتكاز لجيوشها في الدفاع المشترك.

ثالثاً: إنّ بين القناة المذكورة وتركيا وإيران منطقة حسَّاسة خالية من كل دفاع، فيجب

(١) شارل مالك والقضية الفلسطينية، ص: ١٦٧ ـ ١٦٨.
(٢) شارل مالك والقضية الفلسطينية، ص: ١٦٣ ـ ١٦٤.

النظر في الطريقة الواجب اتّباعها لصون هذه المنطقة وللحؤول دون اجتياحها.

رابعاً: إنّ الدول الغربية غير مسلّحة التسليح الكافي بينما روسيا لم تخفض سلاحها، ولم تنقص شيئاً من قوّاتها. وعليه فإن جميع المصانع الغربية ستتحوّل إلى عمل السلاح. وكل ما تقدّم يدلّ على أنّ تجنُّب الحرب غير مضمون ويدلّ على أنّ الاتفاق مع مصر إخلاء البريطانيين قاعدتهم في القناة مستبعد الآن لسوء الحظ.

خامساً: قد تطلب حكومتا الولايات المتحدة وبريطانيا من دولتي لبنان وسوريا غير المرتبطتين بمعاهدة مع بريطانيا، خلافاً للعراق والأردن ومصر أن تفاوضا في عقد مثل هذه المعاهدات وهذا هو بيت القصيد. وإنّه لعلى جانب عظيم من الخطورة، خصوصاً وقد سبق لي أن أعلنت غير مرّة عدم استعداد لبنان للارتباط بأيّ تعاقد من هذا النوع مع أية دولة كانت»[1].

ويتابع الخوري كلامه عن الموقف اللبناني فيقول: «إنّ العقبة التي سيصطدم بها لبنان.. هي دعوتنا إلى عقد أحلاف تربطنا وتشدّنا إلى غيرنا، وتربط مصيرنا بمصير سوانا. وهذا أمر بيّناه في الماضي وسنرفضه في المستقبل. وطلبت من رياض الصلح أن يوافيني ووزير الخارجية، فاجتمعنا وقلبنا الوضع من جميع النواحي، وأجمعنا أن لا نحيد قيد شعرة عن الخطّة التي رسمها لبنان لنفسه في السياسة الخارجية مهما كلّفنا موقفنا السلبي. ولقد اطمأنّت قلوبنا إلى هذا القرار الوطني العاقل الذي أجمعنا عليه، وأنّه لراحة وجداننا، ولكنه قرار قد يغضب من هم أقوى منّا»[2].

وشهد العام ١٩٥١ جهوداً مكثّفة من قبل بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية في سياق المخطّطات الغربية. ففي الخامس من شباط (فبراير) زار بيروت الجنرال روبرتسون (Robertson) القائد العام للقوّات البريطانية في الشرق الأوسط واجتمع بصحبة وزير بريطانيا المفوّض برئيسي الجمهورية والوزارة ووزير الخارجية. وخلال اجتماعه برئيس الجمهورية (٥ شباط/فبراير) استعرض روبرتسون الموقف الدولي من جميع نواحيه فأيّد احتمال وقوع حرب عالمية ثالثة ورأى أنّه إذا كانت أوروبا الغربية ستكون الميدان الأول لها فإنّ الشرق الأوسط سيكون الميدان الثاني، وأضاف: «وقد أنيط الدفاع عن هذه الرقعة من الأرض بالجيوش البريطانية التي لها قواعدها في مصر وإفريقيا الشمالية». وحدّد مهمّته الخاصّة بالاتصال بالدول العربية لمعرفة ميولها ومدى استعدادها للاشتراك بالدفاع عن

(١) بشارة الخوري: حقائق لبنانية، الجزء الثالث، ص: ٣٣٥ - ٣٣٦.
(٢) بشارة الخوري، المصدر السابق، ص: ٣٣٦ - ٣٣٧.

أراضيها. وهو يودُّ معرفة استعداد لبنان لإعطاء تسهيلات للجيوش الغربية في حالة وقوع هجوم سوفياتي على تركيا. وذكر روبرتسون (Robertson) من جملة التسهيلات: إمرار الجيوش الحليفة واستعمال بعض قواعد بحريّة وجوّيّة وذلك في حالة وقوع الحرب فعلاً. وكان ردّ رئيس الجمهورية عليه بإمكانيّة تقديم هذه التسهيلات ولكن بعد أن تنتفي بعض مخاوف اللبنانيين والتي يمكن تحديدها: أ - الخطر الإسرائيلي. ب - خطر تغيير الوضع السياسي في البلدان العربية. ج - الخطر على الاستقلال. وأوضح الرئيس: ١ - إنّ هذه التسهيلات المنتظرة لا يمكن أن تدوَّن باتفاق عسكري أو معاهدة مشابهة لمعاهدتي الأردن والعراق، لأنّ لبنان، وقد استقلّ استقلالاً تامّاً لا يريد أن يعود القهقرى ويستبدل انتداباً بانتداب. ٢ - إنّ تهيئة هذه التسهيلات، فيما لو اضطر إليها لا يمكن أن تجريها سوى القيادة اللبنانية، فهي التي تتولّى وحدها تنظيم القواعد كلها، باعتبار أنّها لبنانية بحتة. ٣ - إنّ القيادة تبقى لبنانية في كل حال، حتى في حال الحرب. وهنا أجابه الجنرال روبرتسون (G. Robertson) إنّ هذا كلّه متّفق عليه، خصوصاً وأنّه لا يطلب أي تسهيل من لبنان إلاّ في حالة نشوب الحرب فعلاً والهجوم الروسي على تركيا[1]. وفي اليوم التالي (٦ شباط/فبراير) اجتمع روبرتسون برئيس الوزراء ووزير الخارجية فأيّد كل منهما ما دار بينه وبين رئيس الجمهورية من أبحاث[2]. وفي أواسط شباط (فبراير) نقل وزير أميركا المفوَّض في لبنان إلى رئيس الجمهورية أنّ حكومته قرّرت الدفاع عن الشرق وأنّها تدرس الوسائل الفعّالة لتأمين ذلك عبر مساعدات فنّية وعسكرية واقتصادية وغيرها.. فأبدى له رئيس الجمهورية التحفُّظات التي ذكرها أمام البريطانيين خاصّة ما يتعلّق بالسيادة والاستقلال[3]. وفي ٢٥ شباط (فبراير) ١٩٥١ زار الوزير الأميركي المفوَّض اسطمبول لحضور مؤتمر الديبلوماسيين الأميركيين هناك وعاد في الأول من آذار (مارس) برفقة المستر جونس (Johns) معاون وكيل وزارة الخارجية الأميركية فاجتمعا إلى فؤاد عمّون مدير عام الخارجية اللبنانية وأطلعاه على ما دار في المؤتمر وخطط السياسة الأميركية للدفاع عن الشرق[4]. وفي ٢٤ آذار (مارس) زار بيروت وكيل وزارة الخارجية الأميركية جورج ماك غي (G. Mac. Ghee) وقابل رئيس الجمهورية بصحبة الوزير الأميركي المفوَّض «بنكرتون» وتناول البحث موقف لبنان والعرب في حالة نشوب الحرب والدور المطلوب من أميركا وبريطانيا أن تلعبه تجاه العرب ليقف

(١) بشارة الخوري: حقائق لبنانية، الجزء الثالث، ص: ٣٥١ - ٣٥٢.
(٢) بشارة الخوري: المصدر نفسه، ص ٣٥٤.
(٣) بشارة الخوري: المصدر السابق، ج ٣، ص ٣٥٤.
(٤) انظر التفاصيل في: بشارة الخوري، المرجع السابق، ج ٣، ص: ٣٥٤ - ٣٥٧.

هؤلاء إلى جانب الغرب[١]. وفي ١٤ أيار (مايو) ١٩٥١ اجتمع مجلس الجامعة العربية في دمشق لبحث موضوع الاعتداء الإسرائيلي على حدود سوريا واتخذ قراراً بتأييد سوريا ضد هذا العدوان مستبعداً الإشارة إلى التحرُّكات الغربية في المنطقة.

وفي ١١ تموز (يوليو) ١٩٥١ صرّح جورج ماك غي (G. Mac Ghee) مساعد وزير الخارجية الأميركية في شؤون الشرق الأوسط في المؤتمر الثامن عشر لمؤسسة الشؤون العامّة في جامعة «فرجينيا» حول «سياسة الولايات المتحدة نحو الشرق الأوسط» بقوله: «لقد أوصى الرئيس ترومان بتخصيص مبلغ ١٢٥ مليون دولار لمساعدة بلدان الشرق الأوسط اقتصادياً وعسكرياً لدرجة محدودة، وتمكينها بمقتضى برنامج الأمن المشترك من التقدُّم نحو الاستقرار ورفع مستوى المعيشة. وهذا البرنامج خطوة إيجابية لمساعدة الشرق الأوسط أكثر من أيِّ برنامج سابق»، وقال: «إنَّ الولايات المتحدة كانت ولا تزال تعمل على تقوية العلائق الودِّيّة بين الغرب وبلدان الشرق الأوسط. ونحن ندرك المصاعب الحالية القائمة بين بعض دول الشرق الأوسط والدول الغربية نظير موجة الاستياء في الدول العربية الناتجة عن سياستنا وسياسة بعض الدول الغربية في فلسطين ثمَّ الخلاف بين بريطانيا ومصر على مصير القوّات البريطانية الموجودة في منطقة قناة السويس. ولكن الولايات المتحدة تبذل جهدها الآن لتخفيف الخلاف القائم بصدد هذه القضايا قدر الإمكان لخدمة المصالح المشتركة»، وأضاف: «إنَّنا نحاول إقناع بلدان الشرق الأوسط بأنَّ أفضل وسيلة لمساعدتها على بلوغ مطامحها هي بالتعاون مع الغرب، وأنه لا يمكن الوقوف على الحياد بحال حصول العدوان وأنَّ أفضل أمل للحياد هو بتأييد مبدأ الأمن المشترك»[٢].

وفي ٢٠ آب (أغسطس) ١٩٥١ صرّح شارل مالك وزير لبنان المفوّض في واشنطن أنَّ رفاهية منطقة الشرق الأوسط وأمنها ضروريان للسلم العالمي.. وأن الدول العربية ستتمكّن بفضل المساعدة الغربية من الشعور بالأمن الحقيقي.. وأضاف: إنَّ تركيا مستعدَّة لإثبات وجودها ولكن الاستقرار الكامل في الشرق الأوسط يقتضي أن تكون الدول العربية قوية وواثقة من نفسها كما يقتضي مساهمتها في أي مشروع دفاعي قوي عن منطقة حوض المتوسط[٣].

وفي ٢٧ آب (أغسطس) اجتمعت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في القاهرة بحضور وفد لبناني برئاسة عبد الله اليافي رئيس الوزراء وعضوية شارل حلو وزير الخارجية

(١) يراجع تفاصيل الحديث في: بشارة الخوري ـ حقائق لبنانية، ج ٣، ص ٣٥٧ وما بعدها.
(٢) «الحياة»، العدد ١٥٨٩، تاريخ ١٢ تموز (يوليو) ١٩٥١.
(٣) «النهار»، العدد ٤٨٥٣، تاريخ ٢٢ آب (أغسطس) ١٩٥١.

وفؤاد عمُّون مدير عام الخارجية وسامي الخوري وزير لبنان المفوَّض في مصر. ولكن لم يصدر شيء علني عن اجتماعاتها يتعلَّق بمشروع الدفاع الغربي عن المنطقة. وكذلك لم يشر شارل حلو وزير الخارجية في مؤتمره الصحفي بتاريخ ٥ أيلول (سبتمبر) ١٩٥١ إلى هذا الموضوع عندما تحدَّث عن نتائج اجتماع اللجنة السياسية[١].

وفي ١٥ أيلول (سبتمبر) ١٩٥١ صرّح محمد صلاح الدين وزير خارجية مصر أنَّ مصر لا توافق على الاشتراك بأيِّ نظام عسكري تضعه الدول الغربية الثلاث الكبرى إلّا إذا بدّلت بريطانيا موقفها وأجابت مصر إلى مطاليبها[٢]. ويبدو أنَّ موقف مصر والدول العربية الأخرى وكذلك إيران من التحرُّكات الغربية من جهة والخلاف بين بريطانيا وفرنسا حول نفوذ كل منهما في المنطقة من جهة أخرى كان وراء عدم توصُّل مؤتمر وزراء الخارجية للدول الثلاث الكبرى الذي انعقد في واشنطن في هذه الفترة إلى إتفاق نهائي حول الموضوع، فالبلاغ المشترك الذي صدر في أعقاب المؤتمر لم يشر إلى قيام أية قيادة عسكرية بشأن المنطقة بإشراف الدول الثلاث علماً أن المؤتمر تناول الموضوع في أبحاثه[٣].

وفي تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٥١ استقبل وزير الخارجية اللبناني الوزراء المفوَّضين لدول أميركا وانكلترا وفرنسا وتركيا الذين سلَّموه مذكَّرة تتضمَّن قرار حكوماتهم الدفاع عن الشرق الأوسط في حالة وقوع حرب عالمية وذلك بالاشتراك مع الدول العربية لا سيّما مصر التي تأمل الحكومات المذكورة أن تكون من المؤسِّسين لاتفاق الدفاع المذكور[٤]. غير أنَّ الحكومة المصرية ردَّت على هذه المقترحات بالرفض وأبلغت قرارها هذا إلى الحكومات العربية في ١٦ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥١ وطلبت من الحكومة اللبنانية عدم الإجابة على المذكَّرة إلّا بعد التشاور معها[٥].

ورداً على الموقف المصري أصدرت الدول الأربع بلاغاً أعربت فيه عن أسفها لهذا الموقف وعزمها المضيّ في تنظيم الدفاع عن الشرق الأوسط دون تردُّد أو تأخير وأشارت إلى أنَّ ملاحظات الدول العربية ستقابل بارتياح في الوقت الذي ينظَّم فيه هذا الدفاع[٦]. وكان لهذا

(١) «النهار»، العدد ٤٨٦٦، تاريخ ٦ أيلول (سبتمبر) ١٩٥١.
(٢) «الحياة»، العدد ١٦٤٤، تاريخ ١٦ أيلول (سبتمبر) ١٩٥١.
(٣) انظر: «الحياة»، العدد ١٦٤٤، تاريخ ١٦ أيلول (سبتمبر) ١٩٥١.
(٤) بشارة الخوري: حقائق لبنانية، ج ٣، ص ٤١٩.
(٥) بشارة الخوري: حقائق لبنانية، ج ٣، ص ٤٢٠.
(٦) بشارة الخوري: المصدر السابق، ج٣، ص ٤٢٥.
وردت برقية من شارل مالك وزير لبنان المفوَّض في واشنطن تتحدَّث عن الأثر السيّء الذي أحدثه رفض الحكومة المصرية للمقترحات التي قدَّمتها لها دول الغرب وتركيا عن مشروع اتفاق الدفاع المشترك، بشارة الخوري: المصدر السابق، ج ٣، ص ٤٢١.

البلاغ ردّة فعل في لبنان حيث دعا رئيس الجمهورية بناء لطلب رئيس الوزراء وزير بريطانيا المفوَّض واستوضحه الأمر وأفهمه «أن الغرب قد شاء أن يضع الدول العربية أمام الأمر الواقع لأنه مصمِّم على تنظيم الدفاع المشترك شئنا أم أبينا...»[1]. ثمّ اجتمع بعد ذلك مجلس الوزراء اللبناني في ٢٩ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥١ وانضمَّ إليه رئيس المجلس النيابي ورؤساء المجلس النيابي السابقون ورؤساء الوزارات السابقة ووزراء الخارجية السابقون ووزراء الدفاع الوطني السابقون ورئيس اللجنة الخارجية البرلمانية ومقرِّرها وبعد التداول في الأمور الخطيرة الحاضرة صدر البلاغ الآتي: «عقد مجلس الوزراء في القصر الجمهوري بتاريخ ٢٩ تشرين الأول سنة ١٩٥١ برئاسة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية واستمع إلى البيان الذي أدلى به وزير الخارجية عن التبليغ الذي تسلّمه من ممثِّلي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وتركيا بشأن الدفاع عن الشرق. وعلى أثر هذه الجلسة عقد اجتماع في القصر الجمهوري برئاسة حضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية ضمَّ أصحاب الفخامة والعطوفة والدولة والمعالي: ألفرد نقَّاش وأحمد الأسعد وعبد الله اليافي وشارل حلو وفيليب تقلا ورشيد بيضون وصبري حمادة وحبيب أبو شهلا وسامي الصلح وسعدي المنلا وحسين العويني والأمير مجيد أرسلان وكميل شمعون وحميد فرنجية وهنري فرعون وصائب سلام. وقد استمع الحضور إلى بيانات الحكومة عن الموقف السياسي، بمناسبة التبليغ المتعلّق بالدفاع عن الشرق الأوسط المشار إليه أعلاه. وبعد تبادل الآراء رُئي من الضروري أن تتابع الحكومة استكمال معلوماتها بهذاالشأن، على أن يستأنف درس الموقف وما يطرأ عليه من تطوُّر في اجتماعات مقبلة. بيروت، قصر الرئاسة، في ٢٩ من تشرين الأول ١٩٥١. الإمضاء: وزير الخارجية والمغتربين»[2].

وفي الأول من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥١ استقبل رئيس الجمهورية وزير بريطانيا المفوَّض في بيروت الذي أبلغه رسالة من حكومته تضمَّنت شكراً لموقف الرئيس المعتدل في الشؤون العربية وتحدَّثت عن ضرورة تأخير جواب الدول العربية ريثما توضع خطط الدفاع المفصّلة[3]. وعلى الأثر أطلع رئيس الجمهورية رئيس الوزراء ووزير الخارجية على فحوى الرسالة، فقرَّر الثلاثة: «أولاً - أن يقترح لبنان عقد اجتماع لوزراء الخارجية العرب في باريس أثناء انعقاد الدورة العادية لهيئة الأمم حيث يتمّ درس الموقف بعمق. ثانياً - أن يجتمع مجلس الوزراء والمجلس الاستشاري (المذكور سابقاً) للتداول قبل سفر الوفد اللبناني إلى

(١) بشارة الخوري: المصدر السابق، ج ٣، ص: ٤٢٥ - ٤٢٦.

(٢) بشارة الخوري: حقائق لبنانية، ج ٣، ص: ٤٢٧ - ٤٢٨.

(٣) بشارة الخوري: المصدر السابق، ج ٣، ص ٤٢٨.

باريس»[1]. وفي العاشر من تشرين الثاني (نوفمبر) صدر بلاغ جديد في الدول الأربع لم يأت واضحاً بما فيه الكفاية[2]. وفي اليوم نفسه جمع رئيس الجمهورية اللجنة الاستشارية الآنفة الذكر وتقرَّر بالاجماع التريُّث في اتِّخاذ موقف إلى أن تجتمع اللجنة السياسية العربية في باريس[3].

وفي موازاة التحرُّكات الغربية ومواقف السلطة الرسمية اللبنانية كانت هناك مواقف لأحزاب وشخصيات سياسية ونيابية. ففي ٢٦ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥١ كتب كلوفيس مقصود في «الأنباء» يقول: «يدعى المشروع الذي تقدّمت به الدول الغربية الكبرى الثلاث وتركيا مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط. ونحن إزاء هذه الحالة نسأل، سيكون هذا الدفاع ضدّ مَن؟ نحن نعلم والكل يعلم مدى حاجتنا إلى مشروع دفاعي ضدّ الجيوش البريطانية في مصر والجيوش الفرنسية في مراكش وتونس، ضد السيطرة الاقتصادية والسياسية التي يتمتّع بها الانجلو أميركان في كثير من البلدان العربية. فهل من المنطق أن يكون نواة هذا المشروع هذه الدول التي تهدِّد كياننا واستقلالنا مباشرة وعلانية؟ فمن السذاجة أن نؤمن بحسن نيّتهم نحونا، والخيانة كل الخيانة القبول بهكذا مشروع استعماري بحت...»[4].

وفي ٣١ تشرين الأول (أكتوبر) صدر بيان عن «الحزب التقدمي الاشتراكي» تناول فيه الموضوع ورأى أن لبنان غير مهدّد بخطر مداهم يفرض عليه الانضمام إلى إحدى الكتلتين المتنازعتين، ورفض الضغوط التي تمارسها الدول الغربية على لبنان وطلب إلى الحكومة اللبنانية: «١ - أن تؤمِّن بقاء لبنان حالياً في حالة الحياد. ٢ - أن تسعى لعقد اتفاقات مع الدول المسالمة من شأنها الحؤول دون وقوع الحرب وعند الاقتضاء مجابهة كل عدوان. ٣ - أن تعتبر كل تدخُّل من إحدى الدول الأجنبية لإكراهها على القبول أو وضعها أمام الأمر الواقع خرقاً لميثاق الأمم المتحدة وأن تستعمل إزاءه الحقوق الممنوحة لها بمقتضى أحكام ذلك الميثاق[5]. كذلك رفض حزب «النداء القومي» مشروع الدفاع المشترك ووجّه مذكّرة إلى السلطة اللبنانية يدعوها فيها إلى رفضه[6].

وفي ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥١ أذاعت «الجبهة الاشتراكية الوطنية» نص اقتراح

(١) بشارة الخوري: حقائق لبنانية، ج ٣، ص ٤٢٩.

(٢) بشارة الخوري: المصدر السابق، ج ٣، ص ٤٣٠.

(٣) بشارة الخوري: المصدر السابق، ج ٣، ص: ٤٣٠ - ٤٣١.

(٤) جريدة «الأنباء»، ٢٦ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥١.

(٥) «الأنباء»، ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥١.

(٦) «الأنباء»، ٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥١.

كانت قد أعدَّته لتقديمه في أعقاب مناقشة مشروع الدفاع المشترك في جلسة المجلس النيابي التي كانت مقرَّرة وجرى «تطيير» نصابها من قبل السلطة. وممَّا جاء في الاقتراح: «إنَّ مجلس النواب بعد بحثه الحالة الدولية من جميع نواحيها على ضوء ما بلغه من الاتصالات التي جرت بين وزارة الخارجية وممثِّلي الدول الغربية الثلاث وتركيا التي تتعلَّق بإنشاء قيادة للدفاع المشترك عن الشرق الأدنى، وإذ يطلب من الحكومة اللبنانية أن تبقى على اتصال مستمر مع الدول العربية سعياً لتوفيق خطّتها مع خطّة الدول المشار إليها وفقاً لميثاق جامعة الدول العربية يقرِّر ما يأتي: ١ ـ دعوة الحكومة اللبنانية إلى ردّ المذكّرات الثلاثية التي سُلِّمت إليها شكلاً واعتبارها كأنَّها لم تكن لأنَّ الأساليب التي رافقت تسليمها لا تتفق والأحوال المتبعة في المخابرات بين الدول المتساوية في السيادة كما نصَّت المادة الثانية من شرعة الأمم المتحدة. ٢ ـ شجب كل سياسة ترمي بشكل من الأشكال بصورة مباشرة أو غير مباشرة للنيل من استقلال هذا الوطن وسيادته الكاملة. وهو بالتالي يعلن استنكاره لأيِّ محاولة من شأنها أن تؤدِّي إلى تقسيم الشرق الأدنى إلى مناطق نفوذ لبعض الدول الأجنبية تحت ستار الدفاع المشترك وضرورة احتلال بعض المواقع الستراتيجية. ٣ ـ دعوة الحكومة اللبنانية إلى التقيُّد برغبة الشعب اللبناني في عدم التسليم بأيِّ نظام إقليمي دفاعي مع أيِّ جهة من الجهات الدولية ما لم يكفل هذا النظام مصالح الشعب اللبناني خاصّة ومصالح الشعوب العربية عامّة وما لم يحقِّق أمانيها القومية في السيادة والحرّية والنمو»[1].

وفي ٢٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥١ عقد المجلس النيابي اللبناني جلسة بُحِثت فيها مشاريع «الدفاع المشترك» و«النقطة الرابعة» (Point four)[2]. وممّا قاله النائب إميل البستاني إنَّ الغرب بمحاولته إقامة جهاز الدفاع المشترك بحجّة الدفاع عن منطقة الشرق الأوسط إنَّما يقيم خطّاً أول في الدفاع عن الغرب نفسه ضدّ الخطر الشيوعي. واعتبر البستاني حياد لبنان وهماً وخرافة بسبب كونه دولة ضعيفة عسكرياً ويعاني شتَّى المشاكل الاجتماعية، وإذا ما اختار لبنان أحد المعسكرين فيكون ذلك اختياراً لأهون الشرّين. وانتهى البستاني إلى ضرورة قيام نظام دفاع مشترك عربي فيتحقّق مبدأ الدفاع المشترك، «بجيوشنا لا بجيوشهم وبدون أن نناصب روسيا العداء»[3]. النائب نقولا سالم أيّد مشروع «النقطة الرابعة» واعتبر المساعدة الأميركية للبنان مساعدة نزيهة وفنية لاستثمار إمكانيَّاته. وكذلك أيّده النائب فؤاد الخوري

---

(١) «الأنباء»، ٢٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥١.

(٢) مشروع «النقطة الرابعة» (Point four) مشروع اقتصادي لتكريس النفوذ الأميركي في المنطقة وهو يعد بإعمار لبنان وتقديم الخبراء إليه وتدريب الفنيين اللبنانيين. وقد تقدّمت الحكومة اللبنانية من المجلس النيابي لإقراره في هذه الجلسة.

(٣) مضبطة الجلسة الثانية عشرة لمجلس النواب اللبناني، ٢٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥١، ص: ٨٦٧ ـ ٨٧١.

ورأى أن هدف أميركا محاربة الشيوعية ووسيلتها إلى ذلك القضاء على الفقر والجهل والبطالة وهذه الغاية لا تتنافى مع غاية لبنان، وأن ما يشجِّع لبنان على تأييده موافقة مصر والسعودية والعراق والأردن عليه. أمَّا النائب أنور الخطيب فقد عارض مشروع «النقطة الرابعة» وقال: «ونخشى أن يكون الموظفون الذين سترسلهم حكومة الولايات المتحدة عملاء لها لتسهيل جعل لبنان سوقاً لصناعاتها التي تغصّ بها أسواقنا حتى جرّتنا أو كادت إلى الإفلاس». وأوضح النائبان غسان التويني ورشاد عازار بأن المشروع غايته سياسية وليست اقتصادية. أمَّا النائب إميل لحود فأيّد ما جاء على لسان النائب التويني وردَّ على رئيس الوزارة بأن جامعة الدول العربية أشارت بقبول المشروع رافضاً الاعتماد على ما تذكره الجامعة وأمين سرها. ورأى النائب حبيب مطران أنَّ المشروع وسيلة استعمارية وطالب برفضه وردِّه. وفي ختام الجلسة أُقِرّ المشروع بالأكثرية نتيجة الضغوطات الرسمية والأميركية[1].

وأخيراً أعود إلى اجتماع وزراء الخارجية العرب في باريس فقد اجتمعوا ولكنهم لم يتفقوا لأنَّ مصر كانت تصرّ على اتخاذ موقف إجماعي برفض الدفاع المشترك. وكان الوفد اللبناني الذي ضمّ فيليب تقلا وزير الخارجية وشارل مالك وزير لبنان المفوّض في واشنطن يبدو متردِّداً ومتريّثاً ومشترطاً الإجماع العربي قبل أن يحدّد موقفه[2]. وفي الفترة التالية هدأت التحرُّكات الغربية نسبياً ولكنّها عادت وتجدَّدت مع رحلة جون فوستر دالاس (John Foster Dulles) وزير الخارجية الأميركي إلى المنطقة في العام ١٩٥٣[3].

---

(١) المصدر السابق، ص: ٨٧٩ ـ ٩٠٣. لم يصادق على القانون النواب: كميل شمعون ـ إميل البستاني ـ أنور الخطيب ـ عبد الله الحاج ـ بيار إدّه ـ غسان تويني ـ ديكران توسباط ـ يعقوب الصرّاف ـ ألبير الحاج ـ هاشم الحسيني ـ حبيب مطران ـ علي بزِّي.

(٢) في ٢٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥١ تبلَّغت الحكومة اللبنانية مذكَّرة من الحكومة الأميركية تناشدها فيها التريُّث وعدم رفض الدفاع المشترك ريثما تعمل حكومة الولايات المتحدة على حلّ القضية المصرية. نقلاً عن: بشارة الخوري ـ حقائق لبنانية، ج ٣، ص ٤٣١.

(٣) انظر تفاصيل الرحلة في: The Economist, May 9, 1953, pp: 340 - 342.

الفصل الثاني:

حلف بغداد (١٩٥٥)

في هذا الفصل نتناول بالبحث مواقف لبنان والدول العربية من خلال جامعة الدول العربية بالنسبة للحلف المعروف بحلف بغداد والذي كان يضمّ تركيا ـ الباكستان ـ العراق[١]. كيف بدأت قضية هذا الحلف عربياً؟ وكيف انتقلت إلى الجامعة؟ القضية تبدأ في دراستنا هذه يوم ١٥ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٤ عندما أعلن نوري السعيد رئيس وزراء العراق في مؤتمر صحفي عقده في العاصمة التركية أنقرة حيث كان في زيارة رسمية لها عن قرب انضمام العراق لميثاق تركيا ـ باكستان[٢]. فهذا الإعلان أثار في العالم العربي ضجّة كبيرة نظراً لما يحمله من انعكاسات سلبيّة على مستقبل الجامعة العربية. لذلك وجّهت أمانة الجامعة دعوة إلى وزراء خارجية الحكومات العربية (اللجنة السياسية) للاجتماع في القاهرة يوم ٢٢ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٤ من أجل دراسة الحالة الناشئة عن موقف العراق. وعلى ضوء هذه الدعوة التأمت اللجنة السياسية في الموعد المحدَّد بحضور وزراء مصر وسوريا والسعودية ولبنان والأردن والعراق[٣]. وبعد تداول وزراء الخارجية العرب في سياسة حكوماتهم الخارجية وموقفها من الغرب أصدروا سلسلة من القرارات ـ تحفّظ عليها العراق ـ جاءت على الوجه التالي[٤]:

---

(١) لم تكن الجهود والمساعي التي بذلت من أجل إقامة هذا الحلف إلّا استمراراً لجهود الغرب السابقة التي أخذت تبرز بجلاء منذ مطلع الخمسينات من هذا القرن بهدف تنظيم الدفاع عن المنطقة بوجه الخطر الشيوعي الروسي ـ كما يسمُّونه.

(٢) انظر: «النهار»، العدد ٥٧٧٨، تاريخ ١٩ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٤.

(٣) مثّل لبنان وزير خارجيته ألفرد نقّاش كما مثّل العراق وزير خارجيته برهان باشي أعيان ومثّل الأردن وليد صلاح وزير خارجيته، ومثّل سوريا فيضي الأتاسي وزير خارجيتها، ومثّل السعودية الشيخ عبد الله الفضل سفيرها في القاهرة ومثّل مصر محمود فوزي وزير خارجيتها.

(٤) وضع وزير الخارجية العراقي على المقرّرات التحفّظ الآتي نصّه: «إنَّ العراق مع تأكيد التزاماته بميثاق جامعة الدول

«١ ـ تتعاون الدول العربية مع الغرب، بعد حلّ القضايا العربية المعلّقة وعلى أساس تقوية ميثاق الضمان الجماعي، وتزويد العرب بالسلاح لأنّ في ذلك حماية لمصالح العرب.
٢ ـ ألّا تعقد الدول العربية أي حلف خارج نطاق ميثاق الجامعة والضمان الجماعي.
٣ ـ عدم الانضمام إلى الحلف العراقي ـ التركي المزمع عقده».

لم يكن ما صدر عن الجامعة العربية من مقرّرات ليقف أمام اندفاع نوري السعيد نحو الغرب وتوقيعه على الميثاق المذكور. ففي ١٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٥ صدر في أنقرة وبغداد بلاغ مشترك تركي ـ عراقي بتوقيع عدنان مندريس (Adnan Mendrès) رئيس وزراء تركيا ونوري السعيد رئيس وزراء العراق يعلن اتفاقهما على عقد الميثاق ويدعو الحكومات العربية للانضمام إليه[1]. لقد كان هذا الإعلان حدثاً كبيراً بالنسبة للعالم العربي، ورأى العرب فيه قمّة التحدّي من قبل نوري السعيد. وهنا كان على مصر وهي في مركز الزعامة العربية آنذاك، مصر عبد الناصر التي أوقفت مشاريع الغرب عام ١٩٥٢ وألغت المعاهدة البريطانية المصرية ومعاهدات السودان، كان عليها أن تواجه التحدّي الجديد والأشدّ خطراً من السابق. قبلت مصر التحدّي ووجّهت دعوة مستعجلة إلى رؤساء حكومات الدول العربية لعقد مؤتمر في القاهرة بتاريخ ٢٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٥ لمعالجة الموقف الطارىء ومواجهة سياسة الأحلاف في المنطقة. اجتمع العرب في الموعد المقرّر وحضرت وفود من الأردن وسوريا والسعودية ومصر ولبنان[2]. وكان الوفد اللبناني يتألّف من سامي الصلح رئيس الوزراء وألفرد نقّاش وزير الخارجية وفؤاد عمّون مدير عام وزارة الخارجية ونديم دمشقية القائم بأعمال السفارة اللبنانية في مصر. وقبل أن ننتقل إلى أجواء جلسات المؤتمر وما دار فيها يمكن أن نختصر الموقف اللبناني الرسمي من القضية بأنّه في إطاره العام استمرار لنهجه السابق من سياسة الأحلاف الغربية فهو مع هذه السياسة إذا تأمّنت لها التغطية العربية الكافية وإلّا فهو لا يعارضها ولكنّه لا يعلن موقفاً واضحاً منها. وهذا ما سار عليه بالنسبة لحلف بغداد فكان لا يؤيّده علناً ولكنّه يؤيّد العراق فيما ذهب إليه ويرفض إخراجه من الجامعة. وسوف نعرض بشيء من التفصيل لاحقاً لهذا الموقف اللبناني أولاً من خلال اجتماعات القاهرة الآنفة الذكر وثانياً بعد عودة الوفد اللبناني من هذه الاجتماعات.

نعود إلى المؤتمر فقد افتتح الجلسة الأولى رئيس الحكومة المصرية جمال عبد الناصر

= العربية وميثاق الضمان الجماعي يحتفظ بحقّ اتّخاذ أيّ إجراءات إضافية من أجل سلامته». نقلاً عن: أمين سعيد: الثورة من ٢٣ يوليو ١٩٥٢ إلى ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة ١٩٥٩، ص ١٧٨.

(١) انظر نص الميثاق التركي ـ العراقي «حلف بغداد» في: ملف وثائق فلسطين، المصدر السابق، ج ٢، ص ١١٤٧.
وكذلك في: Camille Chamoun: Crise Au Moyen - Orient, pp: 269 - 270.

(٢) ليبيا واليمن اشتركتا ولكن بعد بدء الاجتماعات، أمّا نوري السعيد فاعتذر بحجة أنّه مريض.

فرحّب بالمجتمعين وأكّد على أهمّية اجتماعهم وتمنّى أن يسفر عن نتائج إيجابيّة تحقّق أماني العرب والخير لبلادهم[1]. بعد ذلك جرى التداول بموضوع عدم حضور نوري السعيد الاجتماع فقال عبد الناصر: «إنّني أرسلت اليوم برقية إلى نوري السعيد متمنّياً له الشفاء وأدعوه إلى الحضور وبما أن رئيس الجمهورية اللبنانية قد أرسل أيضاً برقية إليه مقترحاً تفويض السيد فاضل الجمالي لذا فإننا نتوقّع أن يرسل ردّاً بأنه سيحضر أو بأنّه لا يستطيع الحضور ولن ينيب أحداً أو بأنّه سيفوّض فاضل الجمالي أو غيره للحضور»[2]. ثمّ انتقل البحث إلى موضوع الجلسة الرئيسي وهو معاهدة الدفاع المشترك بين الدول العربية حيث دارت المناقشات حولها وردّ الجميع السبب في عدم تنفيذها والعمل بها إلى فقدان الثقة بين هذه الدول[3]. وفي الجلسة الثانية تبيّن أن نوري السعيد لم يفوّض الجمالي ولا هو يرغب في الحضور وأنّ الموقف لا يزال معلّقاً، ممّا دفع عبد الناصر إلى تحديد سياسة مصر والهدف من دعوتها إلى الاجتماع بقوله: «إنّ مصر قد رسمت سياستها العربية على أساس العروبة والقومية العربية وأنّ بلادنا قد قاست كثيراً من الاستعمار وما زال البعض يجاهد في التخلّص من المستعمِر ونأمل أن توفّق جميع البلاد العربية من التحرّر حتى يمكن للأمّة العربية إعادة بناء مجدها. وقد شرحت هذا الرأي بشيء من التفصيل عند اجتماعي بوزراء خارجية البلاد العربية فذكرت لهم أنّ مصر تعتبر نفسها مرتبطة مع بقية البلاد العربية برباط وثيق جداً وأنّ خروج أيّ بلد عربي عن إجماع شعوبنا يؤذي باقي البلاد العربية. وقد دعاني حرصي على المصلحة العربية إلى دعوة رؤساء الحكومات لمواجهة الموقف الجديد الذي نشأ عن الاتفاق العراقي التركي المزمع عقده. وإنّني أعتقد أن لهذا الاجتماع أهمّية كبرى وأرجو أن يوفّقنا الله إلى ما فيه خير المجموعة وأن نستطيع الوصول إلى قرارات تجعل الشعوب العربية تشعر بأنّنا نعمل لمصالحها»[4].

كان كلام عبد الناصر إيذاناً ببدء النقاش في موضوع الحلف. فذكر الأمير فيصل رئيس وزراء السعودية أن هذا الحلف مجرّد بداية وليس بنهاية وسوف يؤدّي إلى هدم كيان

(١) أمين سعيد: الثورة، ص: ١٧٩ ـ ١٨٠. نذكر هنا أنّ المحاضر السرّية لجلسات المؤتمر أثبتها حرفياً أمين سعيد في كتابه «الثورة».

(٢) أمين سعيد: الثورة، ص ١٨١.

(٣) أمين سعيد: الثورة، ص: ١٨٢ ـ ١٨٣.

(٤) أمين سعيد، الثورة، ص: ١٨٤ ـ ١٨٥.

جاء كلام عبد الناصر بمثابة تحذير للدول العربية من الوقوع في مكائد الاستعمار، وأنّ أيّة دولة عربية تخرج على الإجماع العربي وتلتحق بالمخطّطات الغربية لا سيّما الحلف المزمع عقده سيكون له انعكاس سيّء على المصلحة القومية العربية. ويبدو أنّ همّ عبد الناصر الأول من وراء الاجتماع كان أن يقف العرب صفّاً واحداً لمنع العراق أو غيره من الانضمام إلى المشاريع الاستعمارية التي تهدّد المنطقة العربية.

البلاد العربية وتساءل: هل نحن على استعداد لاتِّباع هذا السبيل الخطر؟. وتابع فيصل تساؤله ـ بعد أن كان عبد الناصر قد أوضح أنَّ البيانين المشتركين الصادرين في أنقرة وبغداد يتضمَّنان دعوة صريحة للدول العربية للانضمام إلى الحلف ـ هل نحن مستعدُّون لقبول هذه الدعوة؟[1].

وهنا اشترك الوفد اللبناني في المداولات وبدأ يوضح موقفه المتردِّد والمؤيِّد ضمناً لسياسة الأحلاف وللطريق التي سار فيها العراق، فقال سامي الصلح: «من جهتنا لم نقبل الانفراد برأي ونفضِّل انتظار مجيء نوري للإدلاء بما لديه من معلومات». وقال ألفرد نقَّاش: «لا يمكننا البتّ نهائياً في هذا الموضوع إلَّا بعد أن تتوفَّر لدينا كل المعلومات الضرورية وأوجه النظر إلى أنَّ انفراد العراق بالحصول على أسلحة ستجعلها قوَّة كبيرة في هذه المنطقة وقد تضطرّ العراق إلى الانسحاب من الجامعة ممَّا قد يؤثِّر تأثيراً سيِّئاً على أوضاعنا. ولذا أرجو تأجيل هذا البحث إلى أن تتوفَّر لدينا جميع المعلومات الضرورية». وردّ فيصل: «لكن هذا الموضوع مختلف فإنَّ المسألة هي موضوع الدعوة وهل نقبلها أم نرفضها». فأوضح نقَّاش: «ولكن نتيجة الإجابة على هذا السؤال ستنتهي إلى البتّ في قضية العراق ومن الضروري معرفة رأي العراق». فقال فيصل: «هل أفهم أنَّه من المحتمل أن يوافق لبنان على الدعوة»[2]، فأجابه الصلح: «هناك أشياء مهمّة كثيرة يجب الاطّلاع عليها ومعرفتها... إنَّنا نحاول تقريب وجهات النظر ويكون من الصعب علينا أن نطلب من العراق الخروج من الجامعة»[3]. ثمَّ جرى الحوار التالي حول موقف تركيا والغرب[4]: «ـ نقَّاش: إنَّ تركيا ترغب في العمل على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة الخاصّة بفلسطين وتعزيز السياسة العربية. ـ فيصل: مقابل أي شيء يفعلون ذلك؟ ـ الصلح: لا شيء. ـ فيصل: إذا لم يكن هناك مقابل فإنَّنا موافقون. ـ نقَّاش: الأتراك يذكرون أنَّهم يرغبون في العمل للمصلحة العربية والدفاع عن بلادنا ضدّ إسرائيل وأنَّ العراق عندما ذكرت الاعتداء الخارجي تمسَّكت تركيا بأن يوضع نصّ عن العدوان الداخلي أيضاً من إسرائيل. ـ الرئيس: إن اسرائيل خلقتها السياسة الأمريكية الإنجليزية كما أن إسرائيل لن تقوم بعدوان على بلد عربي ما لم تشجِّعها

(١) أمين سعيد: الثورة، ص ١٨٥.
كما وقف عبد الناصر معارضاً حلف بغداد كذلك فعل الأمير فيصل باسم السعودية وإن اختلفت المنطلقات، فعبد الناصر اعتبر الاستعمار عدوّ العرب الأول يجب محاربته وإفشال مخطَّطاته، بينما السعودية انطلقت من خلفيّة النزاع السعودي ـ الهاشمي.
(٢) أمين سعيد: الثورة، ص ١٨٦.
(٣) أمين سعيد: الثورة، ص: ١٨٦ ـ ١٨٧.
(٤) أمين سعيد، الثورة، ص: ١٨٧ ـ ١٨٨.

أمريكا وانجلترا. فكيف نوفِّق بين سياسة الغرب هذه وبين السياسة التركية الجديدة وتركيا حليفة للغرب. إنّي أرى أنَّ هناك تناقضاً وهذه الفكرة ليست من قبيل العروض الجدّية. ـ الصلح: يريد الأتراك الاتّصال بمصر للتفاهم معها حول السياسة في الشرق الأوسط كما أن مندريس (Mendrès) ذكر أنَّ سياسة تركيا تغيَّرت بتغيُّر الحكومة وأنَّ حزبه يرى ضرورة التفاهم مع العرب. ـ فيصل: منذ متى ومندريس في الحكم؟ ـ نقَّاش: منذ أربع سنوات ونصف. ـ فتساءل فيصل لماذا لم تظهر هذه السياسة منذ أربع سنوات؟ ـ الرئيس: أعتقد أنَّ هذه هي سياسة الغرب وليست سياسة تركيا فعندما فشل الغرب في عام ١٩٥١ في مقترحاته الرباعية أرسل تركيا لتقوم بمحاولة أخرى في ١٩٥٥ والغرب بذلك يعمل على تشتيت قوى البلاد العربية إذ لا يسرّهم بقاؤنا كتلة واحدة... ـ الصلح مخاطباً عبد الناصر: النقطة الأساسيّة هي خطورة التفكُّك ومن المصلحة التوفيق بين نظريتكم وبين الغرب. ـ نقَّاش: أعتقد أنَّه من المفيد أن يتباحث العرب مع الغرب كتلة واحدة لمعرفة أبحاثهم ورأيهم. أمَّا فيما يتعلَّق بموقف أميركا فهمنا من السفارة الأميركية في ٤ يناير ١٩٥٥ أنَّه إذا بقيت الدول العربية ضدّ الأحلاف أو الاتفاق التركي ـ العراقي فإنَّ أميركا تعتبر البلاد العربية منعزلة على نفسها ومكتفية بأحوالها وستضع سياستها بناء على ذلك..». وفي ختام الحوار أكّد ألفرد نقَّاش تمسُّك لبنان بميثاق الجامعة ومعاهدة الدفاع المشترك ولكنّه رأى «ضرورة وجود العراق عند مناقشة هذا الموضوع وأن متابعة البحث في مقرَّرات وزراء الخارجية ينبغي أن تتمّ بحضور العراق ليقول كلمته فيه لأنّه يهمّنا ألَّا تنفرد العراق وألَّا يحدث تفكُّك في دول الجامعة العربية»[1].

وفي الجلسة الثالثة توالى النقاش في الموضوع عينه حيث انتهى إلى رفض الدول العربية بالإجماع قبول الدعوة للانضمام إلى الحلف[2]. بعد ذلك توالت الجلسات ولكن دون جدوى بسبب غياب العراق إلى أن كانت الجلسة الثامنة التي حضرها العراق وليبيا[3]. في مستهلّ

(١) أمين سعيد: الثورة، ص ١٩٥.
يمكن طرح عدّة تساؤلات حول موقف الوفد اللبناني تجعله في دائرة الاتِّهام لجهة تأييده الضمني للموقف العراقي:
أولاً ـ محاولته تأجيل البحث في الموضوع ريثما يحضر نوري السعيد أو مندوب عنه وإصراره على ذلك.
ثانياً ـ تأكيده أنَّ حصول العراق على السلاح سيجعله قوّة كبيرة في المنطقة لذلك يجب عدم دفعه للانسحاب من الجامعة ممَّا يؤثِّر سلباً على الأوضاع العربية.
ثالثاً ـ دفاعه المستميت عن السياسة التركية وأن الحكومة التركية الجديدة تقف إلى جانب العرب والقضية الفلسطينية.
(٢) أمين سعيد: الثورة، ص ١٩٦.
(٣) كان الوفد العراقي برئاسة فاضل الجمالي وعضوية برهان الدين باش أعيان وزير الخارجية بالوكالة ونجيب الراوي سفير المملكة العراقية في مصر وخليل إبراهيم. وترأس الوفد الليبي خليل القلال السفير الليبي في القاهرة.

الجلسة تلا الجمالي برقية من نوري السعيد إلى إخوانه رؤساء الحكومات العربية يشكرهم فيها لسؤالهم عنه ويعتذر عن عدم الحضور بسبب مرضه ويؤكّد أنَّ ما قامت به العراق يتفق تماماً مع المصالح العربية[1]. وبعد أن أطلع على ملخّص لأبحاث الجلسات السابقة أعلن الجمالي «إنَّ سياسة العراق تتلخّص في ثلاث نقاط. الأولى تحرير العرب ووحدتهم، والثانية سلامة العراق والمحافظة على صداقتنا مع جيراننا، والثالثة وهي تتعلّق بسياستنا الدولية فإنّنا كافحنا للتخلُّص من الانتداب ونجحنا فيه عام ١٩٣٢ ودخلنا عصبة الأمم وكانت سياستنا دائماً إيجابية مع الغرب وهذه هي سياستنا المثلّثة التي تتوّجها القومية العربية والتي لم تتبدَّل حتى الآن كما أنّنا لم نخرج عنها أبداً. وهذه السياسة تنسجم مع مقرَّرات وزراء الخارجية التي ترتكز على ميثاق الجامعة ومعاهدة الدفاع المشترك وميثاق الأمم المتحدة. وإنَّ العراق من حقه تنظيم الدفاع عن أراضيه ولا يعتبر هذا خروجاً على المواثيق المتفق عليها. وإذا رجعنا إلى الأصل فلا أجد هناك خلافاً بيننا إنما قد يكون الخلاف في الوسيلة»[2]. وشرح الجمالي بعد ذلك لعملية التمهيد للاتفاق والاتصالات العراقية التركية التي جرت وانتهى إلى أن هدف الاتفاق تنظيم الدفاع عن الشرق الأوسط[3]. وفشل المجتمعون في إقناع العراق بعدم السير في طريق الاتفاق والتوقيع عليه مع تركيا.

واستمرَّت بعد ذلك الجلسات ولكن دون أن يطرأ أيّ تبديل في الموقف العراقي وقرأ الجمالي تحفُّظاً في الجلسة الثانية عشرة جاء فيه: «العراق مع تأكيد التزاماته بميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية يحتفظ بحق اتخاذ أيّ إجراءات إضافية من أجل ضمان سلامته». وأمام هذا الإصرار العراقي اقترح عبد الناصر إلغاء معاهدة الدفاع المشترك لأنَّها أصبحت حبراً على ورق كما قال. وأضاف: «إنَّني أصبحت مؤمناً بعد هذه الاجتماعات الطويلة أنَّ هذا الموضوع قد فشل ولا أريد خداعكم إذ إنَّ معاهدة الدفاع المشترك قد انتهت ويجب أن نعلن ذلك وأنَّ ميثاق الجامعة ليس إلّا اتفاقاً ثقافياً واقتصادياً ولا أقبل خداع الناس. .»[4]. هنا كان للبنان موقف إذ قال ألفرد نقّاش: «إنَّ هذا الإلغاء له تأثير كبير على مستقبل البلاد العربية فإنَّها إذا عملت بهذه التدابير لا يبقى لها أيّ أمل في الحياة ولذا أرجو أن تفكِّروا مليّاً في هذا الموضوع». فردَّ عبد الناصر: «إنَّ كل ما عملته هو أنَّني ترجمت الحقيقة إلى كلام ولا يمكنني أن أخدع مصر أو العالم العربي. لقد

(١) أمين سعيد، الثورة، ص ٢٠٣.

(٢) أمين سعيد، الثورة، ص ٢٠٤.

(٣) أمين سعيد، الثورة، ص ٢٠٥.

وجدير بالذكر أن الجمالي رفض تزويد المجتمعين بنصِّ الاتفاق وذكر أنّه سرّي ولم يتَّفق مع الأتراك على إذاعته.

(٤) أمين سعيد، الثورة، ص: ٢١٥ ـ ٢١٦.

أصبحت مقتنعاً أن هذه المواثيق لا تزيد عن كلام. إنَّني حاولت أن أجعل منها حقيقة واقعة ولكن للأسف تبيّن لي أن ذلك غير مستطاع»[1]. ثم تحدث نقّاش مجدَّداً فقال: «فيما يتعلَّق بالتحفُّظ الذي صدر من العراق فإنَّه يجب علينا أن نميِّز بين الحاضر والمستقبل فيمكن للعراق وضع تحفُّظ مع الأتراك يتطلَّب من العراق أن يكتفي بهذا الاتفاق مع تركيا. .»[2].

وكمحاولة أخيرة وافق المجتمعون على تشكيل وفد يمثِّل الدول العربية يتوجَّه إلى بغداد لإقناع العراق بعدم الانضمام إلى الحلف. وكان الوفد يتألَّف من سامي الصلح رئيس وزراء لبنان رئيساً وفيضي الأتاسي وزير خارجية سوريا ووليد صلاح وزير خارجية الأردن وصلاح سالم وزير الإرشاد القومي المصري أعضاء. والتقى الوفد في بغداد بالملك فيصل ملك العراق والأمير عبد الإله وليّ العهد ونوري السعيد رئيس الوزراء ولكن نوري السعيد تمسَّك بموقفه واستمرّ يكرِّر مبرّراته في انضمام العراق للحلف ممَّا أفشل مهمّة الوفد العربي[3]. وأمام هذا الفشل حاول كميل شمعون رئيس الجمهورية اللبنانية أن يؤجِّل إعلان الخلاف فاقترح اجتماعاً بين عبد الناصر ونوري السعيد في لبنان لتسوية الأمر، وبالفعل تبنَّى البيان الذي صدر في أعقاب مباحثات الوفد العربي في بغداد هذا الاقتراح لعرضه على المؤتمر غير أنَّ عبد الناصر رفضه ولم يقبل به[4]. وكانت الجلسة الخامسة عشرة المنعقدة في ٦ شباط (فبراير) هي الأخيرة حيث صدر عنها كلام مقتضب يظهر فشل المؤتمر وعدم تمكُّنه من اتِّخاذ مقرَّرات واضحة وصريحة لمواجهة سياسة الأحلاف الغربية في المنطقة وانجرار بعض العرب إليها[5].

ويصف محمود رياض أمين عام الجامعة السابق في مذكّراته أجواء الجلسة الأخيرة بأنَّها أجواء تردُّد حيث ظهر «تردُّد بعض الوفود العربية وبالذات تردّد الوفدين السوري واللبناني، وأعلن فيضي الأتاسي وزير خارجية سوريا بعد سفر فارس الخوري إلى دمشق أن حكومته ترفض الانضمام للحلف ولكنَّها ترفض مطالبة الدول الأخرى بأن تتَّخذ هذا الموقف. واختلف سامي الصلح مع وزير خارجيته فقد كان يميل إلى اتِّخاذ موقف شبيه بالموقف السوري إلَّا أنَّ وزير الخارجية أصرّ على عدم الإشارة إطلاقاً إلى موضوع الحلف. وهدّد الصلح بالاستقالة موجِّهاً حديثه إلى وزير خارجيته، الأمر الذي أثار استغراب الموجودين في المؤتمر فكان ذلك

(١) أمين سعيد، الثورة، ص ٢١٧.

(٢) أمين سعيد، الثورة، ص ٢١٨.

(٣) محمود رياض: مذكّرات (١٩٤٨ ـ ١٩٧٨)، الجزء الثاني، ط ٢، المؤسَّسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٨٧، ص ٥٩.

(٤) محمود رياض: مذكّرات، المصدر السابق، ص ٥٩.

(٥) جاء في البيان الختامي الذي صدر عن الاجتماع: «ترتكز السياسة الخارجية للدول العربية على ميثاق الجامعة العربية ومعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين الدول العربية وميثاق الأمم المتحدة ولا تقرّ عقد أحلاف غير ذلك»، أمين سعيد، الثورة، ص: ٢١٨ ـ ٢١٩.

يمثّل قوّة وزير الخارجية اللبناني الذي يستمدُّ سلطاته(*) مباشرة من رئيس الجمهورية[1]. وكانت أهم نتيجة أدّى إليها فشل المؤتمر على الصعيد العربي اتّجاه مصر والمملكة العربية السعودية لعقد معاهدة ثنائية تكون أقوى من معاهدة الدفاع العربي المشترك المعقودة ضمن نطاق الجامعة العربية وقد انضمّت سوريا إلى هذا التحالف الجديد الذي عرف بـ «الميثاق الثلاثي» أو «الحلف العربي الثلاثي»[2].

أمّا على الصعيد اللبناني فعلى أثر عودة الوفد اللبناني من القاهرة إلى بيروت التأم المجلس النيابي في أكثر من جلسة علنيّة وسرّيّة دافعت خلالها الحكومة عن مواقفها في اجتماعات القاهرة وعن سياستها الخارجية بشكل عام. وكانت أهمّ الجلسات التي عقدها المجلس على هذا الصعيد الجلسات التي عقدت في الثاني عشر والثالث عشر والرابع عشر من شهر أيار (مايو) ١٩٥٥. فقد اختصرت هذه الجلسات حقيقة الموقف اللبناني الرسمي من سياسة الأحلاف في المنطقة، ففي الجلسة المنعقدة في ١٢ أيار (مايو)، وكان رئيس الحكومة ووزير الخارجية قد عادا من المؤتمر الآسيوي ـ الإفريقي الذي انعقد في باندونج بين ١٨ و٢٥ نيسان (إبريل) ١٩٥٥ أدلى رئيس الحكومة ببيان مسهب عن نتائج أعمال مؤتمر باندونج والموقف الذي وقفه لبنان فيه لا سيّما بالنسبة للقضايا العربية وكذلك عرض لما آلت إليه الأوضاع على الساحة العربية بعد مؤتمر القاهرة الأخير. وممّا جاء في كلامه: «... إنّنا نسعى دوماً لحفظ الأخوّة العربية، ولتعزيزها وإنّنا نحلّها في المكان الأول من عنايتنا... إنّني لعلى يقين بعد أن استخرجنا آراء الجميع، من أن أحداً من حضراتكم أو أحداً من اللبنانيين عموماً يرضى بإبعاد العراق الشقيق عن الجامعة العربية. فالعراق عضو فعّال في الكيان العربي له جهوده في سبيل القضايا العربية. ولا يمكننا بحال من الأحوال أن نوافق على إخراجه أو عزله عن المجموعة العربية... نحن نعمل للتوفيق ولرأب الصدع العابر الذي ألمّ بالكيان العربي. ولا بدّ للمصلح من أن يناله بعض التجريح. ولكنّنا في سبيل الغاية الشريفة التي نعمل لها غاية وحدة العرب وجمع شملهم وتعزيز كيانهم نتحمّل كل شيء

(*) كمسيحي.

(١) محمود رياض: مذكّرات، المصدر السابق، ص ٦٠.

لتأكيد سياسة شمعون الموالية للحلف والمتجاوزة لإرادة أكثرية اللبنانيين مسيحيّين ومسلمين يقول فؤاد عمّون في كتابه: سياسة لبنان الخارجية، دار النشر العربية، بيروت ١٩٥٩، ص ٦٢: «ولكن حكومة شمعون خانت هذه الإرادة ونكصت عن تلك العهود وأخذت تتعاون سرّاً مع الدول الأعضاء في الحلف ولا سيّما تركيا والعراق، مستمدّة من الحكومة العراقية المال يتسلّمه كميل شمعون نفسه ويتصرّف على هواه، ومن كليهما السلاح يحارب به الشعب الثائر لحرّياته وكرامته».

(٢) انظر بنود «الميثاق الثلاثي» المصري ـ السعودي ـ السوري في: Camille Chamoun: Crise Au Moyen .- Orient. p. 272.

ولا بدّ أن ينبلج فجر ذلك اليوم الذي يعرف فيه جميع إخواننا العرب أن لبنان كان على حقّ في انتهاج سياسته هذه، لأنها سياسة الخير والوفاء والمودّة...»[1]. وبعد أن تكلّم عدد من النواب مبدين ملاحظاتهم على السياسة الخارجية التي تنتهجها الحكومة تقرّر متابعة المناقشة في اليوم التالي. وفي جلسة ١٣ أيار (مايو) تحدّث عدد من النواب كان أوّلهم عبد الله اليافي الذي ألقى خطاباً شاملاً تناول فيه مختلف نواحي السياسة الخارجية فاعتبر أولاً بيان الحكومة التي أدلت به أشبه ببيان وزاري منه إلى تحديد موقف من مواضيع معيّنة. وتساءل عن موقف الحكومة من الحلف العراقي التركي. فهل ترغب في الانضمام إليه أو إلى غيره من الأحلاف أم لا؟ وهل تنتظر الدول العربية كي تحدّد موقفها أم تدخل أحد الأحلاف؟ وهنا عرض اليافي بالتفصيل لواقع الحال العربية ومواقف لبنان. وقال إنّ الحكومة اللبنانية لم تلتزم منذ زيارة الأتراك لبيروت خطّة الوسيط المحايد التي تطمئن إليها بقية الدول العربية خاصّة بعد تصريح رئيس الحكومة لوكالة الصحافة المتحدة والمذكور في الكتاب الذي أصدرته الحكومة العراقية وسمّته «حقائق في السياسة العربية» وجاء فيه: «إنّ المحادثات التي دارت مع رئيس وزراء تركيا عند زيارته لبيروت كانت ودّية ومثمرة وصريحة وكذلك رحّب حضرة رئيس الحكومة اللبنانية بالميثاق العراقي التركي ترحيباً حارّاً وقال إنّ الحلف التركي العراقي يتفق وميثاق الأمم المتحدة وأضاف بأنّه يعتقد أنّ قبول المشروع التركي سيساعد العرب على صدّ الاعتداء من الداخل والخارج، وسيساعدهم على حلّ القضية الفلسطينية وسائر القضايا العربية»[2]. واعتبر اليافي أنّ تصريح رئيس الحكومة هذا «وما أعقبه من تصريحات متعدّدة قد أخرجت لبنان في نظري عن صفة الحياد التي كان يجب أن يتصف بها كوسيط». وأكّد أنّه «لم يعد باستطاعة إخواننا في الأقطار المجاورة تعيين موقف لبنان الصريح. ماذا يريد؟ غير معروف، لا بنظر مصر ولا بنظر السعودية ولا بنظر سوريا حتى ولا بنظر الشقيقة العراق... هل يريد الانضمام إلى الحلف العراقي التركي، أم يريد الانضمام إلى الحلف الثلاثي المصري السوري السعودي، أم يريد الحياد المطلق فيجمع الدول العربية تحت لواء الألفة والمحبّة، لا أحد يعرف». وأيّد اليافي أن يشجّع لبنان سوريا على الانضمام للحلف بين مصر والسعودية نظراً لما يحتويه من مواد لتوثيق التعاون العربي أكثر مما يحتويه ميثاق الجامعة العربية ودعا لبنان

---

(١) مضبطة الجلسة السابعة لمجلس النواب اللبناني تاريخ ١٢ أيار (مايو) ١٩٥٥، ص: ٧٠٥ ـ ٧٠٦.

يصرّ الصلح في كلامه على أنّ لبنان يعمل في سبيل عدم اخراج العراق من الجامعة العربية وهدفه رأب الصدع العابر في الصف العربي وأنّه يمكن التوفيق بين سياسة العراق ونهجه وبين سياسة الدول العربية الأخرى. وبرأيي إنّ كلام الصلح هذا يغاير الواقع والحقيقة لأنّ ما يجري ليس صدعاً عابراً في الصف العربي، إنّه صراع له جذوره التاريخية بين طموح العرب وتطلّعاتهم وتأكيد استقلاليّتهم والدفاع عن سيادتهم بأنفسهم وبين ربطهم بالمشاريع الاستعمارية الهادفة لنهب خيراتهم وتفتيت شملهم وإبقائهم في حالة من الضعف تسمح بالسيطرة عليهم.

(٢) مضبطة الجلسة الثامنة لمجلس النواب اللبناني تاريخ ١٣ أيار (مايو) ١٩٥٥، ص: ٧٢٥ ـ ٧٢٨.

للتوقيع عليه كما دعا إلى سياسة قومية عربية لتحرير الدول العربية ومواجهة سياسة الاستعمار. كذلك طالب الدول العربية أن تعطي بعضها البعض هدنة إعلامية في هذه الحرب الباردة بالكفّ عن الحملات في الصحف والإذاعات وذلك لتمهيد عملية جمع الصفوف العربية. وحدّد أخيراً الدور الذي ينتظر لبنان بقوله: «إنّ ما يطلب من لبنان هو أن يمهّد لهذه الهدنة ويطلب إليكم أن تطلبوا من الإذاعات أن تصمت لمدّة من الزمن حتى يتاح للبنان القيام بمهمّته كوسيط فيجب على لبنان أن لا يتخلّى عن مهمّته التقليدية كوسيط بين الدول العربية. ولكن من أجل أن تستمرّ هذه الوساطة أرجو أن لا يكون في تصريحاتكم ولا في أعمالكم ما يفسّر لدى الدول العربية خروجاً عن دور الوسيط»[1]. من جهته ردّ رئيس الحكومة سامي الصلح على ما جاء في كلام اليافي فتناول أولاً موضوع الهدنة الإعلاميّة بين الدول العربية وقال إنّه طلب بمجرّد وصوله إلى مصر من عبد الناصر وصلاح سالم مراراً وتكراراً وقف الحملات في «صوت العرب» ولكن شيئاً من هذا لم يحصل. وعن الحلف العراقي التركي والحلف الثلاثي السعودي المصري السوري قال الصلح إنّ لبنان لا يريد الانضمام إلى أيٍّ منها، وأنّ لبنان يلتزم الحياد ويتابع الوساطة لجمع الكلمة. واعتبر أن لبنان مستعدٌ لتوقيع الميثاق الثلاثي شريطة أن لا يقصي العراق عنه. ونفى علمه بالتصريح الصادر عن لسانه لوكالة الصحافة المتحدة. وختم قائلاً: «إنّ لبنان بالنظر لموقعه الجغرافي يجب أن لا يكون مع المجموعة العربية فقط بل مع جميع الدول ولا يجوز أن يحصل من قبلنا المبادرة إلى العداء مع أحد وخصوصاً وأنا أسمّي الصلح أي صلح مع الجميع»[2].

وفي جلسة ١٤ أيار (مايو) ١٩٥٥ وبعد أن تكلّم عدد من النواب أدلى وزير الخارجية ببيان تناول فيه الحالة السياسية الراهنة في دول الجامعة العربية والمواقف التي يتخذها لبنان إزاءها، وممّا قاله: «وقد أجمع لبنان كما ظهر ذلك بنوع خاص من المناقشات التي دارت في هذا المجلس، قد أجمع على نقطة أساسيّة في الموضوع وهي عدم قبول إقصاء العراق بأي شكل من الأشكال عن الجامعة العربية»[3]. كما أعلن نقّاش أن الدور الذي قام به لبنان «بوساطته بين الدول العربية وإن لم يكن قد أدرك غايته حتى الآن إلّا أنّه ساعد بصورة ملموسة على تجنّب وقوع كارثة الانشقاق والتفريق النهائي وتحويل الأخوّة إلى العدوان وإلى خصومة لا خصومة بعدها». وانتهى أخيراً إلى أن «السياسة المتبعة لم تزل سياسة لبنان الحكيمة السليمة. وإنّ القيام بالوساطة المخلصة دون انحياز ما وأنّ تجنُّب التفكُّك والانقسام

(١) مضبطة الجلسة الثامنة لمجلس النواب اللبناني تاريخ ١٣ أيار (مايو) ١٩٥٥، ص: ٧٢٨ - ٧٣٢.
(٢) المصدر السابق، الجلسة نفسها، ص: ٧٣٢ - ٧٣٣.
(٣) مضبطة الجلسة التاسعة لمجلس النواب اللبناني المنعقدة بتاريخ ١٤ أيار (مايو) ١٩٥٥، ص ٧٤٧.

بين أفراد الجامعة هو من المبادىء التي اعتنقتها الحكومة ولجنة الشؤون الخارجية بالإجماع»[1]. وفي نهاية الجلسة وافق المجلس بأكثرية الأصوات على اقتراح مقدّم من بعض النواب بتأييد السياسة الخارجية للحكومة وبالطلب إليها الاستمرار في مساعيها لرأب الصدع في العلاقات العربية[2].

إذن اتّجه لبنان في سياسته الخارجية إلى دائرة الأحلاف الغربية ومن بينها حلف بغداد. وجاءت الزيارة التي قام بها رئيس الجمهورية كميل شمعون إلى تركيا لتؤكّد هذا الاتّجاه. وعلى الرغم من عدم الإعلان الرسمي للانضمام إلى حلف بغداد فقد أدّت تلك السياسة المتبعة إلى انقسام داخلي في الآراء تجسّد في ظهور تيّارين متعارضين. الأول يؤيّد الانضمام إلى الأحلاف ويجد أن سلامة لبنان لا بدّ وأن تعتمد على مساندة دولة أجنبية كبرى فوقف وراء رئيس الجمهورية. والثاني رفض سياسة الأحلاف ورأى في زيارة شمعون ورئيس وزارته لتركيا تحدّياً لمشاعر الرأي العام اللبناني والعربي نظراً لأنّ تركيا في ذلك الوقت كانت تحشد قوّاتها على الحدود مع سوريا. كما أنّ البيان المشترك الذي صدر في أعقاب الزيارة يوضح أن لبنان أصبح يقف صراحة في المعسكر الغربي دون مراعاة لشعور أشقائه العرب، فقد أشار البيان إلى الصداقة التقليدية بين لبنان وتركيا وإلى أن تركيا هي الخط الأمامي للعالم الحرّ، وأنّه لا يوجد بين لبنان والبلدان العربية أيّ تعارض في المصالح من شأنه أن يحول دون تعزيز الصداقة والتعاون مع تركيا. . .»[3]، ولكن البيان لم يأت على ذكر مشاكل أساسيّة تهمّ جميع الدول العربية منها مشكلة الاسكندرونة ومشكلة العلاقات التركية الإسرائيلية وكذلك كون تركيا عضواً قانونياً في حلف نبذته معظم الدول العربية. وكردٍّ على موقف الحكومة من سياسة الأحلاف عقد مؤتمر الأحزاب والهيئات الوطنية اجتماعاً شعبياً في آذار (مارس) ١٩٥٥ أصدر في أعقابه عدّة قرارات من بينها: «ـ تأييد الميثاق الوطني اللبناني الممثّل بالمبدأ القائل «لا امتيازاً ولا مركزاً ممتازاً ولا قاعدة ظاهرة أو مستترة لأيّ دولة والمحافظة على استقلال لبنان وكيانه السياسي ضمن نطاق التعاون العربي». ـ معارضة الحلف التركي العراقي ومطالبة الحكومة اللبنانية باتخاذ موقف صريح بعدم الدخول في هذا الحلف أو غيره من الأحلاف

(١) المصدر السابق، نفس الجلسة، ص ٧٤٨.
(٢) جاء نص الاقتراح على النحو الآتي: «إنّ مجلس النواب، وبعد الاستماع إلى بيان رئيس الحكومة وإلى بيان وزير الخارجية، وإلى التصريحات التي أدليا بها بشأن قضية الأحلاف السياسية العربية. وبعد المناقشة فيها، يأخذ علماً بما أدلي إليه، ويؤيّد السياسة الخارجية التي أعلنت عنها الحكومة طالباً إليها الاستمرار في مساعيها لتوحيد الجبهة العربية.
إميل البستاني ـ غسان تويني ـ جوزف شادر ـ جورج عقل ـ ريمون إده ـ دكران توسباط ـ أحمد برجاوي»، مضبطة الجلسة التاسعة لمجلس النواب اللبناني تاريخ ١٤ أيار (مايو) ١٩٥٥، ص ٧٥١.
(٣) حمدي بدوي الطاهري: سياسة الحكم في لبنان، ص ٣١٨.

الأجنبية محافظة منها على سيادة لبنان واستقلاله والحيلولة دون عودة الاحتلال الأجنبي.
- التوصية بإلغاء زيارة رئيس وزراء تركيا»[1].

وأمام الإرادة الشعبية العارمة الممثّلة للمسلمين والمسيحيين على حدٍّ سواء اضطرّت الحكومة اللبنانية أن ترفض ظاهراً الانضمام إلى حلف بغداد «ولكن حكومة شمعون خانت هذه الإرادة ونكصت عن تلك العهود وأخذت تتعاون سرّاً مع الدول الأعضاء في الحلف ولا سيّما تركيا والعراق، مستمدّة من الحكومة العراقية المال يتسلّمه كميل شمعون نفسه ويتصرّف على هواه، ومن كليهما السلاح يحارب به الشعب الثائر لحرياته وكرامته»[2].

---

(١) المرجع نفسه، ص ٣١٨.
- عارض حزبا «الكتائب اللبنانية» و«الكتلة الوطنية» أيضاً «حلف بغداد»، كما عارضا في الوقت نفسه فكرة الحياد الإيجابي التي تبلورت في مؤتمر باندونج: بطرس الخوند، القوى النظامية الكتائبية، بيروت ١٩٨٦، ص ٣٢٢. نقلاً عن: Suleyman, Michael: Publical parties in Lebanon, p 257.

(٢) فؤاد عمّون: سياسة لبنان الخارجية، ص ٦٢.
- يكفي للتأكيد على سياسة شمعون الموالية للغرب والمؤيِّدة لحلف بغداد ودور الغرب في هذه السياسة خاصّة بريطانيا صانعة الحلف المذكور ما أشار إليه أنتوني إيدن (A. Eden) رئيس وزراء بريطانيا نفسه: «... وكان السيد شمعون، رئيس جمهورية لبنان، قد عرفنا أنّه قلق من التطوُّرات وطلب مساعدة اقتصادية وأسلحة لحماية بلاده. وكان لبنان صديقاً ودوداً لنا منذ سنوات... وبالطبع كنت توّاقاً إلى عمل كل ما في وسعنا لمساعدة رئيسه على مقاومة الضغط الشديد الذي بدأ يتعرَّض له للانضمام إلى الميثاق المصري - السوري - السعودي..». وأضاف إيدن (A. Eden) أنّه أبرق إلى المستر ماكميلان (Macmulen) في جنيف في السادس والعشرين من تشرين الأول ١٩٥٥ وطلب منه «أن يبحث مع المستر دالاس احتمال قيام الولايات المتحدة بتقديم بعض العون الاقتصادي إلى لبنان وممكناً في غضون شهر تشرين الثاني أن تقدّم للرئيس شمعون بعض كميّات من المعدّات العسكرية.. فسرّ بها غاية السرور..»: مذكّرات أنتوني إيدن، القسم الثاني، دار مكتبة الحياة للطباعة والنشر، بيروت. (لا. ت)، ص: ١٢٢ - ١٢٣.

الفصل الثالث:

مبدأ ايزنهاور (Eisenhower) (١٩٥٧):

ما هو مبدأ ايزنهاور؟ وما علاقة لبنان به؟ وما موقف الجامعة العربية منه؟ هذه هي الأسئلة التي سنحاول الإجابة عنها في هذا الفصل. في الواقع ليس المبدأ المعروف بمبدأ ايزنهاور والمنسوب إلى الرئيس الأميركي دوايت ايزنهاور (Dwight Eisenhower) سوى خط سياسي سارت عليه الحكومة الأميركية في عهد الرئيس المذكور. فقد ألقى ايزنهاور في الخامس من كانون الثاني (يناير) ١٩٥٧ بياناً أمام الكونغرس شرح فيه تفصيلاً سياسة حكومته الشرق أوسطية حيث ذكر أنّها تقوم على أنَّ كل دولة من الشرق الأوسط تشعر بخطر الشيوعية الدولية عليها يمكنها طلب المساعدة من الولايات المتحدة الأميركية التي تبادر فوراً إلى تقديم المساعدة اللازمة[1].

والآن كيف نظر لبنان إلى هذه السياسة الأميركية الجديدة التي لا يعدو كونها امتداداً

---

(١) The Economist - January 12 - 1957. pp. 111 - 121.
و: U.S.A. Bulletin des Services d'information Americains. à Paris No, 1988, 6 Janvier 1957
وأيضاً في: Edmond Rabbath: la Formation Historique Du liban Politique et: Constitutionnel. p. 539.
- وانظر النص باللغة العربية في: ملفّ وثائق فلسطين، المصدر السابق، ج ٢، ص ١١٩٥. - يقول محمود رياض الأمين العام السابق لجامعة الدول العربية في مذكّراته: «... استند مبدأ ايزنهاور إلى أن الانسحاب البريطاني - الفرنسي أدّى إلى وجود فراغ في المنطقة ينبغي أن تملأه دولة عظمى هي الولايات المتحدة بطبيعة الحال... إنَّ ايزنهاور لم يكن يرى أمامه سوى الخطر الوارد من الشرق وهو انتشار الشيوعية ولم يستطع إدراك عمق الإحساس العربي بالاستقلال ورفض التبعيّة، وأنَّ الشعوب العربية وهي تلفظ النفوذ الاستعماري لن تقبل بداهة بالنفوذ الشيوعي. وبدلاً من أن يستغل ايزنهاور هذه النزعة الاستقلالية لدى الساسة العرب والشعوب العربية لصالحه عن طريق التعاون والصداقة والاحترام المتبادل لجأ إلى أسلوب الضغط والتهديد وفرض سياسة تضمن للولايات المتحدة تطويق الاتحاد السوفياتي بالقواعد العسكرية لكنّها لا تضمن حماية الأمّة العربية من التهديد الصهيوني»، محمود رياض: مذكّرات، ج ٢، ص ١٤٦.

لسياسة الأحلاف الغربية السابقة، وما الموقف الرسمي الذي اتخذه منها؟ لقد استبق لبنان الإعلان الأميركي بتصريح لوزير خارجيته شارل مالك في ٢٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٦ قال فيه: «إن لبنان يتلقّى من الولايات المتحدة الأميركية مساعدة عسكرية واقتصادية. وواشنطن مستعدّة لتقديم مساعدات عسكرية لنا بما في ذلك الصواريخ. ولكن القوى العسكرية لا تكفي لحماية سلامتنا، بل يجب إحاطة أنفسنا بشبكة دولية من الأصدقاء»[1].

وفي ٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٧ وبعد يومين فقط من إعلان «مبدأ ايزنهاور» توجّه شارل مالك إلى واشنطن فاجتمع بتاريخ ٦ شباط (فبراير) ١٩٥٧ بالرئيس الأميركي وخرج ليصرّح بأنّه يؤيّد السياسة الأميركية الجديدة في الشرق الأوسط وأنه سيبذل جهده للفوز بتأييد دول المنطقة لهذه السياسة[2]. وفي ٩ آذار (مارس) عاد مالك إلى بيروت، وفي ١٤ منه وصل السفير الأميركي جيمس ريتشاردز (G. Ritchardès) إلى بيروت مبعوثاً من قبل رئيسه لشرح «مبدأ ايزنهاور» لدول المنطقة، وبنتيجة مباحثاته في بيروت وقّع ريتشاردز مع مالك في ١٦ آذار (مارس) ١٩٥٧ على بيان مشترك لبناني - أميركي يعلن قبول لبنان «مبدأ ايزنهاور» وصفه مالك بأنّه أخطر وثيقة ديبلوماسية في تاريخ لبنان[3].

(١) انظر: «النهار»، العدد ٦٤٣٠، تاريخ ٢٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٦.

(٢) «النهار»، العدد ٦٤٩٠، تاريخ ٧ شباط (فبراير) ١٩٥٧، نشرت «النهار»، العدد ٦٥١٤، تاريخ ٧ آذار (مارس) ١٩٥٧ النص الرسمي لرسالة ايزنهاور الجوابية إلى شمعون وقد تضمّنت شكر ايزنهاور لشمعون على رسالته إليه وحرصه على قيام أمتن العلاقات بين الولايات المتحدة ولبنان وتأكيده أن حكومته ستأخذ بعين الاعتبار الدور الذي يمثّله لبنان عربياً ودولياً عند بحث مشروع المساعدات الأميركية. وختم ايزنهاور رسالته شاكراً للبنان ترحيبه بمشروعه معرباً عن تفاؤله بمستقبل العلاقات بين البلدين معلّقاً على التعاون بينهما أطيب الآمال.

(٣) جاء في النص الرسمي للبلاغ المشترك اللبناني الأميركي: «لقد تباحث السفير جايمس ريتشاردز مع الحكومة اللبنانية بصفته مساعداً خاصّاً للرئيس ايزنهاور أثناء الزيارة التي قام بها إلى لبنان بين ١٤ و١٦ آذار ١٩٥٧ في مقترحات الرئيس ايزنهاور المتعلّقة بالشرق الأوسط وفي كيفية تطبيقها في لبنان. وقد أظهر هذا التبادل لوجهات النظر أن الحكومة اللبنانية وحكومة الولايات المتحدة ملتقيان حول الأهداف التالية: أولاً: إنّ الحكومتين تستوحيان في تحديد علاقاتهما مع بعضهما ومع الأمم الأخرى الأهداف والمبادىء التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة، كما تستوحيان أيضاً في تحديد هذه العلاقات احترامهما لتساوي جميع الأمم في السيادة ولحقوق هذه الأمم ومصالحها المشروعة. وتحرصان على أن تنشأ بينهما علاقات تعاونيّة قائمة على الثقة المتبادلة وعلى الاحترام الكامل لاستقلال كلٍّ منهما وسيادته بدون أيّ تدخُّل من أحدهما في شؤون الآخر الداخليّة.

ثانياً: إنّ الحكومتين عازمتان على الدفاع عن استقلال بلديهما السياسي وعن سلامة أراضيهما وعن حق كل منهما في اعتماد شكل الحكم الذي يختاره لنفسه وفي إنماء حياته الاجتماعية والثقافية بكل حرية.

ثالثاً: إنّ الحكومتين تعارضان أي شكل من أشكال التدخُّل من قبل أيّة دولة في الشؤون الداخلية لدولة أخرى.

رابعاً: ترى الحكومتان أنّ الشيوعية الدولية تتنافى مع الاستقلال القومي وتكون سبباً للاضطراب الدائم في سلم العالم وأمنه. =

وفي ٤ نيسان (إبريل) ١٩٥٧ أدلى رئيس الحكومة سامي الصلح ببيان مفصّل أمام المجلس النيابي اعتبر فيه أنّ البيان الأميركي - اللبناني هو لصالح لبنان والعرب جميعاً، وممّا قاله: «إنّ لهذا البيان ثلاث نواحٍ: سياسية واقتصادية وعسكرية. أمّا من الوجهة السياسية فيحتوي البيان أولاً على أنّ لبنان والولايات المتحدة يحرصان على أن تنشأ بينهما علاقات تعاونية قائمة على الثقة المتبادلة وعلى الاحترام الكامل لاستقلال كل منهما وسيادته دون أيّ تدخّل من أحدهما في شؤون الآخر الداخلية. ويحتوي ثانياً على أن من الأهداف المشتركة للحكومتين عزمهما على الدفاع عن استقلال بلديهما السياسي وعن سلامة أراضيهما وعن حق كل منهما في اعتماد شكل الحكم الذي يختاره لنفسه وفي إنماء حياته الاجتماعية والثقافية بكل حرّية. ويحتوي ثالثاً على أنّ الحكومتين تعارضان أيّ شكل من أشكال التدخّل من قبل أية دولة في الشؤون الداخلية لدولة أخرى، وهذا لا يعني فقط أنّ أميركا لن تتدخّل في شؤون لبنان الداخلية بل إنّها لن تتدخّل في الشؤون الداخلية لأي بلد عربي وأنّها ستعارض أيّ تدخّل من قبل أيّ دولة في هذه الشؤون وهذا كسب أكيد لنا وللعرب جميعاً. ويحتوي رابعاً على أنّنا نرى كما ترى الحكومة الأميركية أن الشيوعية الدولية تتنافى مع الاستقلال القومي وتكون سبباً للاضطراب الدائم في سلم العالم وأمنه». وهنا قال الصلح: «إذا تعرّض لبنان لعدوان شيوعي وطلب مساعدة عسكرية من الولايات المتحدة لصدّ هذا العدوان والدفاع عن استقلاله فالولايات المتحدة وفقاً لمقترحات الرئيس ايزنهاور تساعد فوراً بجميع الوسائل

= خامساً: تحرص الحكومتان أشدَّ الحرص على تحقيق التقدُّم الاجتماعي والاقتصادي لشعبيهما. وهما ترحِّبان رغبة منهما في بلوغ هذا الهدف، بكل فرصة تتيح لهما أن تقيما بينهما علاقات اقتصادية وثقافية مجدية لكليهما على أساس الاحترام التام لسيادة كل منهما واستقلاله.

سادساً: ترى الحكومتان أنّه يجب على بلديهما أن يعملا بواسطة الأمم المتحدة وبأية وسيلة سلميّة أخرى في سبيل الوصول إلى حلول عادلة لمختلف القضايا التي تحدث توتراً في داخل المنطقة. وترى الحكومة اللبنانية أن مقترحات رئيس الولايات المتحدة تساعد على تقريب الأهداف المبيَّنة سابقاً. وقد أبلغت ذلك السفير ريتشاردز الذي رحَّب باسم رئيس الولايات المتحدة بهذا التفهُّم لوجهات النظر المشتركة بين البلدين. وقد درست الحكومة اللبنانية بالاشتراك مع بعثة السفير ريتشاردز بعض المشاريع القابلة للتنفيذ على أساس مقترحات رئيس الولايات المتحدة فاستقرَّ رأيهما على أن مشاريع الأبنية الشعبية وكهربة القرى ومياه الشفة والري وإصلاح مجاري الأنهر والطرقات الرئيسية وتوسيع المطار تنطبق تماماً على حاجات لبنان، هذا بالإضافة إلى المشاريع الأخرى التي تساهم الولايات المتحدة في تمويلها والتي هي الآن قيد التنفيذ أو التصميم. وقد أبدى أيضاً السفير ريتشاردز موافقته المبدئية على أن تقدّم حكومة الولايات المتحدة للحكومة اللبنانية بعض التجهيزات اللازمة لتعزيز القوّات المسلَّحة اللبنانية، وذلك بالإضافة إلى ما سبق وقدّمته لها في الآونة الأخيرة من تجهيزات عسكرية للغرض نفسه. وستعمد الحكومتان فوراً إلى اتخاذ الخطوات القانونية والفنية التي تبدو ضرورية لتنفيذ هذه المشاريع. وتنوي الدولتان الاستمرار في تقوية التعاون بينهما لخدمة مصالحهما المشتركة...»: نقلاً عن: «النهار»، ١٧ آذار (مارس) ١٩٥٧.

انظر أيضاً النصّ في: أنطوان خويري: كميل شمعون في تاريخ لبنان، ص ٧٤.

وكذلك في Camille Chamoun: Crise Au Moyen - Orient - pp. 363-364.

الدفاعية التي تملكها فلن نجد أنفسنا بعد الآن منفردين إذا وقع علينا أي عدوان شيوعي». وأضاف الصلح إنَّ البيان «يحتوي خامساً على أنَّنا نذهب والحكومة الأميركية إلى ضرورة العمل بواسطة الأمم المتحدة وبأية وسيلة سلمية أخرى في سبيل الوصول إلى حلول عادلة لمختلف القضايا التي تحدث توتُّراً في داخل المنطقة». وعن الناحية الاقتصادية قال: «.. فالمساعدة التي حصلنا عليها توسّع نطاق المساعدات التي قدّمت ولا تزال تقدّم إلينا منذ عدّة سنوات..»، أمَّا في الناحية العسكرية فقال: «طلبت الحكومة اللبنانية من الحكومة الأميركية مساعدة الأجهزة الدفاعية اللبنانية فقدّمت لها هذه المساعدة..»[1]. ثم عاد الصلح فأكّد سياسة حكومته الراغبة في التعاون مع الولايات المتحدة على أساس «مبدأ ايزنهاور» مجدَّداً أمام المجلس النيابي في ٢٩ آب (أغسطس) ١٩٥٧[2].

وفي ٢٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٧ أدلى وزير الخارجية شارل مالك ببيان مطوّل أمام المجلس النيابي بدأه بالكلام عمّا قام به الوفد اللبناني في الأمم المتحدة من جهود لخدمة قضايا لبنان والعرب. ثمَّ انتقل إلى الحديث تفصيلاً عن العلاقات اللبنانية الأميركية فأشار إلى أن لبنان يتلقّى من الولايات المتحدة مساعدات عسكرية واقتصادية وتقوم بينه وبينها علاقات سياسية ودّية، وقال: «إنَّ العلاقات السياسية الودّية بين الدول لا ترتجل ارتجالاً ولا تنشأ اعتباطاً فهي وليدة التاريخ والتراث السياسي والاقتصادي والفكري ونتيجة تعامل طويل وتفاعل مشترك. وليست علاقات لبنان السياسية بالولايات المتحدة وليدة الأمس. ولم يكن هذا العهد هو البادىء بها. فكلٌّ من البلدين يعرف البلد الآخر منذ نيِّف ومئة سنة ويتعامل ويتعاون ويتفاعل معه... كلنا يعرف ويقدِّر الدور الذي قامت به الولايات المتحدة منذ بدء عهد الاستقلال ويذكر أنَّها كانت في طليعة المعترفين به والمؤيِّدين له. ولولا هذا التراث المتراكم العريق لما كانت تقوم اليوم العلاقات الودّية الوثيقة بين لبنان والولايات المتحدة..». وتطرَّق مالك إلى زيارة ريتشاردز (Ritchardès) إلى لبنان والبلاغ المشترك الصادر في ١٦ آذار (مارس) فاعتبر أن مجلس النواب وافق عليه في ٥ نيسان (إبريل) ١٩٥٧ ووافق كذلك على سياسة الحكومة المبنيّة على أساسه في ٢٩ آب (أغسطس) ١٩٥٧ وأنّه حين تحدّث أمام لجنة الشؤون الخارجية في ١٩ أيلول (سبتمبر) قبيل سفره إلى الأمم المتحدة ومن قبل في مجلس النواب في ٦ نيسان (إبريل) كان يتحدَّث باسم الحكومة وأن الأجوبة التي أدلى بها تقيِّد الحكومة بمجموعها. ثم عاد هنا ولخَّص الأسئلة الثلاثة التي وُجِّهت إليه في المجلس النيابي وفي لجنة الشؤون الخارجية وأجوبته عليها وهي: أولاً هل البيان المشترك معاهدة دفاع متبادل

(١) مضبطة الجلسة السادسة لمجلس النواب اللبناني بتاريخ ٤ نيسان (إبريل) ١٩٥٧، ص: ٨٨٦ - ٨٩١.
(٢) مضبطة الجلسة الثالثة لمجلس النواب اللبناني بتاريخ ٢٩ آب (أغسطس) ١٩٥٧، ص: ٣٧ - ٣٨.

وكان جوابه أنَّ البيان المشترك ليس معاهدة دفاع ولا يفرض على لبنان أيّة التزامات بمساعدة الولايات المتحدة إذا دخلت حرباً ضد دولة أخرى. والسؤال الثاني هل الولايات المتحدة على استعداد لمساعدة لبنان في حال وقوع عدوان شيوعي أو إسرائيلي فأجاب إنَّ المساعدة الأميركية ستكون في حال وقوع اعتداء شيوعي أو إسرائيلي. والسؤال الثالث هل البيان المشترك يلزم لبنان بمشاركة الولايات المتحدة في وضع حلول لقضايا الشرق الأوسط وهل يمهّد لعقد الصلح مع إسرائيل؟ فنفى وجود أي التزام من هذا النوع. ثم عرض مالك أخيراً أمام النواب صورة عن رسالتين متبادلتين بينه وبين وزير خارجية الولايات المتحدة جون فوستر دالاس (John Foster Dullès)[1].

من جهته رئيس المجلس النيابي آنذاك عادل عسيران يقول في مشروع أيزنهاور: «يهدف مشروع الرئيس أيزنهاور إلى تحقيق أمرين، الأول مقاومة الشيوعية وعدم تمكينها من التسرُّب والسيطرة في بلدان الشرق الأوسط وكذلك يهدف ثانياً إلى مساعدة بلدان الشرق الأوسط اقتصادياً لكي تتمكّن من أن ترفع مستوى معيشتها وبالتالي بأن تحافظ على حرّيتها واستقلالها. ويعرف أن السبب المباشر لمشروع الرئيس أيزنهاور مغازلة بعض الدول العربية لروسيا والعكس بالعكس والمحافظة على مصالح الدول العربية خوفاً من أن تتعرَّض للخراب والاجتياح من أعداء الغرب. ولا يخفى أن الهجوم الأخير الذي حصل على مصر أوجد حالة من الاضطراب حمل فريقاً كبيراً من العالم على أن يتصوَّر أنَّ الحرب على قاب قوسين وأدنى فالملابسات الدولية التي حصلت واستنجاد مصر بسائر دول العالم بما فيها روسيا وتعريض مصالح الغرب للمخاطر كل ذلك ساعد على ظهور مشروع الرئيس أيزنهاور»[2].

أمَّا بيار الجميل رئيس حزب الكتائب اللبنانية وأحد أقطاب المارونية السياسية وأحد العاملين في خط السياسة الغربية في لبنان فيقول: «إنِّي أوافق كلَّ الموافقة على مشروع الرئيس أيزنهاور وأتمنّى من قلبي أن يتحقّق لأنّه عرض بالمساعدة ضمن احترام السيادة

(١) أنظر التفاصيل في مضبطة الجلسة العاشرة لمجلس النواب اللبناني المنعقدة بتاريخ ٢٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٧، ص: ٥١٧ - ٥٢٧.
(٢) «النهار»، العدد ٦٤٧١، في ١٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٧ - وفي مقابلة شخصية معه بتاريخ ١٦/٥/١٩٨٧، قال الرئيس عسيران: «مبدأ أيزنهاور كان أحيط حوله دعايات لم تكن بالواقع حقيقيّة. قيل عنه إنّه لأجل جرّ البلدان العربية في القافلة الأميركية. وقيل عنه إنّه وضع بخدمة سياسة الغرب وضد سياسة مصر العربية التي كان على رأسها عبد الناصر. والحقيقة التي أعرفها أنا هو أن مبدأ أيزنهاور كان من صنع أميركا ولكن قصد منه أن أميركا مستعدّة إذا هوجم أي من البلدان العربية من قبل السوفيات لاحتلاله أو للحصول على ما لا تريده هذه البلدان وأرادت هذه الدول أن تستنجد بأميركا فأبواب أميركا مفتوحة لها... بالطبع يمكن أن يرافق هذا التصريح أشياء كثيرة لكن هذا هو الأمر الجوهري من إعلان المبدأ...».

والاستقلال. وإنِّي أعتبر أنَّ كلَّ من يعارض هذا المشروع عن قصد أو عن غير قصد إنَّما يخدم روسيا ضد مصلحة بلاده»[1].

هذه كانت مواقف السلطة اللبنانية عبر مسؤوليها من «مبدأ أيزنهاور»، ومن هذه الخلفيّة انطلق لبنان الرسمي يتخذ مواقفه في السياسة العربية وفي مجلس الجامعة. ومن الجدير ذكره هنا أنَّ لبنان لم يوافق كله على «مبدأ أيزنهاور» فقد عارضته أوساط سياسية كثيرة ورأي عام لبناني واسع.

وهذه أبرز تلك المواقف المعارضة. فرئيس الحزب التقدمي الاشتراكي كمال جنبلاط عرض رأي الحزب من المشروع في بيان أذاعه في مؤتمر صحافي عقده في ٢١ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٧ جاء فيه: «.. إن الحزب التقدمي الاشتراكي يشجِّع كل اتّجاه إيجابي نحو تعاون أميركا مع أي دولة في الشرق الأوسط بتنمية قوّتها الاقتصادية لصيانة استقلالها شرط أن تكون المساعدة دون قيد ولا شرط سياسي». وأعلن أن الحزب يرحّب بأيِّ مساعدة تكون خطوة إيجابية في تقوية الجيوش العربية ولكنّه يعارض كل اتفاق يرمي إلى ربط الدول العربية بالأحلاف. وعن استخدام القوات الأميركية لضمان سلامة الدول التي تطلب المساعدة قال: «إنّه بقدر ما يبعث على الطمأنينة من حيث كونه يشجِّع الشعوب على مقاومة العدوان الشيوعي فهو يشتمل في الوقت نفسه على بواعث قلق وتخوّف لهذه الشعوب لما يحويه هذا الضمان المنفرد من تحدٍّ للجهة المعادية لأميركا ومن نقل نطاق الحرب الباردة إلى حدود منطقة الشرق الأوسط». وقال أخيراً إن الحزب يرى ضرورة درس بيان الرئيس الأميركي ومناقشته واتخاذ موقف وقرار بشأنه في الجامعة العربية تجنُّباً لانقسام الرأي[2]. و«الهيئة الوطنية» عبّرت عن موقفها في بيان أصدرته وتضمَّن ملاحظات عدّة منها:

١ - إنَّ مجلس النواب القائم هو على نهاية مدّته لذلك فإنَّ تقرير أيّ اتّجاه أساسي في حياة لبنان لا يمكن اعتباره معبِّراً عن رأي البلاد بل يقتضي ترك ذلك إلى انتخابات مقبلة كاملة شاملة.

٢ - إنَّ لبنان قد انفرد عن أخواته العربيّات وخاصة سوريا باتّخاذه هذا الموقف متخلّياً عن سياسته التقليدية.

٣ - إن الشعب اللبناني قد رفض في السابق جميع العروض المادّية للحصول على مركز

---

(١) «النهار»، العدد ٦٤٧٣، تاريخ ١٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٧. انظر مواقف حزبي «الكتائب اللبنانية»، و«الكتلة الوطنية» المؤيِّدة لمبدأ أيزنهاور في: بطرس الخوند: القوى النظامية الكتائبية، ص ٣٢٢ وما بعدها.

(٢) «الحياة»، ٢٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٧.

ممتاز ومواقع ومواصلات عسكرية حرصاً منه على حريته واستقلاله، وكان هذا الهدف عنصراً أساسياً من العناصر التي قام عليها الميثاق الوطني عام ١٩٤٣ والوحدة الوطنية. وانتهت إلى القول: «إن البيان الأميركي اللبناني وإن كان سيحقِّق إفادة لبعض المشاريع فإنّه يعرِّض لبنان إلى أخطار التطاحن بين المعسكرين ويبعده عن شقيقاته العربية». ودعت «الهيئة الوطنية» أخيراً النواب إلى عدم تصديقه[1]. ومن جهتها الشخصيات السياسية المعارضة لسياسة الحكومة الرسمية وبينهم رؤساء مجالس وحكومات ووزراء ونواب سبق وتولُّوا مسؤوليّات الحكم فقد رفعت مذكّرة إلى رئيس الجمهورية في الأول من نيسان (إبريل) ١٩٥٧ تضمَّنت فيها تضمَّنته موقفاً معارضاً لمشروع أيزنهاور حيث دعت الحكومة إلى «عدم عقد أية معاهدة أو اتفاقية وعدم ربط البلاد بأيِّ قيد خارجي قبل أن تتمَّ الانتخابات المقبلة في جوٍّ صحيح من الحرّية والنزاهة وتنبثق من المجلس حكومة مسؤولة..»[2]. واستكمالاً للمذكّرة قرّر فريق من موقِّعيها توجيه بيان إلى الشعب اللبناني يحدِّد الأسس التي قام عليها لبنان وما على حكومته أن تفعله في المرحلة الحرجة التي يجتازها. ومن المبادىء الأساسية التي تضمَّنها البيان:

- التشديد على وجوب أداء لبنان رسالته في دنيا العرب بإخلاص فيظل عامل تقارب ومحبّة وداعياً إلى تحقيق أهداف ميثاق الجامعة وميثاق الضمان الجماعي.
- التمسُّك بمبدأ الحياد بين الدول الأجنبية الذي نادى به لبنان منذ فجر الاستقلال.
- عدم قبول مساعدات أيّاً كان نوعها تحدّ من حرية لبنان في سياسته الخارجية أو تمسّ استقلاله أو تنتقص من سيادته.
- الحؤول دون تسرُّب المبادىء والحركات الهدّامة، والصمود في وجه جميع المحاولات الاستعمارية والصهيونية[3].

وللتأكيد على مدى الرفض لسياسة شارل مالك المؤيِّدة للأحلاف الغربية ولمبدأ أيزنهاور ننقل تصريحاً خطيراً لفيليب تقلا وهو وزير سابق للخارجية أمام المجلس النيابي في ٢٦ آذار (مارس) ١٩٥٨ وجاء فيه: «... إنَّ أصل اختلافنا بالرأي مع وزير الخارجية يعود

---

(١) «الحياة»، ٢٨ آذار (مارس) ١٩٥٧.

(٢) «الحياة»، ٢٨ آذار (مارس) ١٩٥٧. وقّع المذكّرة كلٌّ من: أحمد الأسعد - إلياس بعقليني - حسن البحصلي - علي بزّي - أمين بيهم - فيليب تقلا - كمال جنبلاط - فريد جبران - يوسف حتّي - عبد الله الحاج - صبري حمادة - أنور الخطيب - إلياس الخوري - فؤاد الخوري - إدمون ربّاط - صائب سلام - تقي الدين الصلح - فؤاد عمُّون - حسين العويني - حميد فرنجية - نسيم مجدلاني - إدمون نعيم - عبد الله اليافي.

(٣) «الحياة»، ٢٨ آذار (مارس) ١٩٥٧. وقّع البيان كل من: أحمد الأسعد - إلياس بعقليني - حسن البحصلي - أمين بيهم - فيليب تقلا - عبد الله الحاج - صبري حمادة - إلياس الخوري - فؤاد الخوري - إدمون ربّاط - صائب سلام - فؤاد عمُّون - حسين العويني - حميد فرنجية - نسيم مجدلاني - عبد الله اليافي - علي بزّي.

إلى إيماننا بأنَّ كلَّ سياسة خارجية في أية دولة يجب أن تعكس أحوال تلك الدولة الداخلية وظروف محيطها وحاجات شعبها وأنَّ هذه القاعدة تصحّ أول ما تصحّ في لبنان. . ولقد أخذنا ونأخذ على وزير الخارجية أنه أغفل هذه القاعدة منذ تسلُّمه مسؤوليَّات سياسة لبنان الخارجية فاندفع في تنفيذ خطَّته بقوّة وعزم بالغين غير عابىء بما أثاره من تساؤل بل ومن شكوك عند فريق كبير من اللبنانيين. . . ولقد حصل هذا عندما أعلن لبنان انضمامه قبل أية دولة في العالم إلى مبدأ أيزنهاور الذي استند إلى نظرية الفراغ الشهيرة، تلك النظرية التي لا يمكن بشكل من الأشكال أن تسلِّم بها دولة مستقلة وذات سيادة وكرامة. ثم حصل هذا عندما أصرّ وزير خارجية لبنان أثناء رحلته إلى الولايات المتحدة على أن يزور المستر ريتشاردز مبعوث الرئيس أيزنهاور لبنان قبل أن يزور أي بلد عربي آخر. فلمّا زاره عقد معه بعد مفاوضات لم تدم أكثر من ٢٤ ساعة اتفاق ١٦ آذار. . . ثمَّ حصل هذا عندما زارنا المستر هندرسون وهو مبعوث آخر للرئيس أيزنهاور فعاد إلى بلاده وأعلن أن لبنان كان من بين الدول المجاورة لسوريا التي عبّرت له عن قلقها من تطوُّر الأوضاع في سوريا. وأخيراً حصل هذا عندما أعلنت مصر وسوريا أنَّهما اتَّحدتا، فتذبذبت موازين السياسة اللبنانية وارتبكت تصرُّفاتها حيال الحدث. . .»[1].

والآن ماذا عن «مبدأ أيزنهاور» والسياسة العربية؟

في الواقع أن سياسة المحاور العربية والخلافات العربية التي بدأت في أوائل الخمسينات مع مشاريع الغرب وأحلافه عادت مع «مبدأ أيزنهاور» إلى الواجهة فكان هذا المبدأ بمثابة الفتيل الذي أشعل نار الخلافات العربية مجدَّداً. دول عربية بينها لبنان رحّبت وأيّدت ودول أخرى رفضت وناصبت المشروع العداء وعملت على إفشاله وعلى رأسها مصر عبد الناصر[2]. وفي أول ردّ فعل عربي رسمي على «مشروع أيزنهاور» عقد في القاهرة في منتصف كانون الثاني (يناير) ١٩٥٧ مؤتمر قمّة رباعي غاب عنه لبنان ضمَّ الرئيس المصري جمال عبد الناصر والرئيس السوري شكري القوتلي والملك الأردني حسين والملك السعودي سعود بن عبد العزيز، وقد رفض المؤتمرون المشروع وجاء في البلاغ المشترك الذي أصدروه: «بعد بحث الحالة الدولية بصورة عامّة والقضايا العربية بصورة خاصّة قرَّرت البلدان العربية الأربعة رفض مبدأ أيزنهاور. إن البلدان العربية الأربعة لا تعترف بوجود فراغ في الشرق

(١) مضبطة الجلسة الثالثة لمجلس النواب اللبناني المنعقدة بتاريخ ٢٦ آذار (مارس) ١٩٥٨، ص: ٣٧٢ - ٣٧٣.

(٢) يقول عبد الناصر في «مبدأ أيزنهارو»: «. . . بالطبع هناك قيود وهيَ القيود السياسية التي يتعهَّد بها من يقبل مبدأ أيزنهاور وهي الانحياز إلى الغرب، ومصر تنتهج سياسة عدم الانحياز لأحد. إنَّنا نريد أن نقرِّر سياستنا هنا في مصر لا في أي بلد أجنبي آخر ولهذا فإنَّنا رفضنا مشروع أيزنهاور. . .». نقلاً عن: عبد الناصر وما بعد، قضايا عربية، المؤسَّسة العربية للدراسات والنشر - بيروت ١٩٨٠، ص ١٠٣.

الأوسط، هذه المنطقة التي لا يمكن أن تكون جزءاً من أي منطقة نفوذ، باعتبار القومية العربية مدعوة كفاية لملء هذا الفراغ المزعوم. ولقد كلَّفت البلدان الأربعة الملك سعود بأن يكون الناطق باسمها. . .»[1]. كان هذا قبيل زيارة الملك سعود إلى الولايات المتحدة الأميركية وبعد المؤتمر سافر سعود إلى واشنطن وهناك بدا أكثر ميلاً لقبول «المبدأ» فقد صرّح أنَّ المشروع مفيد ويجب دراسته كما تحدَّث البلاغ المشترك الذي صدر في أعقاب زيارته عن توافق في وجهات النظر بين البلدين[2]. وبين ٢٥ و٢٧ شباط (فبراير) ١٩٥٧ وعلى أثر عودة سعود عقد في القاهرة مؤتمر قمّة ثانٍ للدول الأربع سيطر عليه جوّ التوتر إذ نشب خلاف بين عبد الناصر وسعود ووقف الحسين إلى جانب سعود بينما حاول القوتلي التوسُّط وإيجاد المخرج الملائم. وكان سبب الخلاف واضحاً وهو «مبدأ أيزنهاور» فالملك السعودي عاد من واشنطن على عكس الحال التي ذهب بها إليها فكان أكثر اقتناعاً بعد عودته بفوائد مشروع الرئيس الأميركي على خلاف عبد الناصر الذي استمرَّ في عدائه له. وانتهى المؤتمر ببلاغ مشترك أغفل ذكر المشروع كلّياً وتحدّث عن الحياد الإيجابي كمخرج للمأزق. وممّا جاء في البلاغ المشترك: «. . . إنَّ الدول العربية المجتمعة وقد ازدادت قوّة بوعي شعوبها وازدادت إيماناً بسلامة أهدافها ورسوخ فكرتها لتؤكِّد ما سبق أن أعلنته من عزمها على تجنيب الأمّة العربية مضار الحرب الباردة والبعد عن منازعاتها والتزام سياسة الحياد الإيجابي محافظة في ذلك على مصالحها القومية. وكذلك تؤكِّد أنَّ الدفاع عن العالم العربي يجب أن ينبثق من داخل الأمّة العربية على هدى أمنها الحقيقي وخارج نطاق الأحلاف الأجنبية»[3]. وفي ٢١ آذار (مارس) ١٩٥٧ اجتمع مجلس جامعة الدول العربية وسط الخلافات العربية المستحكمة ولم يصدر قرارات واضحة ومحدَّدة حول المشروع الأميركي المطروح. وبعد يومين في ٢٣ آذار (مارس) قام كميل شمعون رئيس الجمهورية اللبنانية بزيارة إلى المملكة العربية السعودية واجتمع مع الملك سعود وتحدَّث البلاغ المشترك الذي صدر في أعقاب الزيارة عن توافق تام في وجهات النظر بين البلدين لجهة مقاومة «الشيوعية الهدّامة»[4].

وفي ٢٦ تموز (يوليو) ١٩٥٧ ألقى عبد الناصر خطاباً هامّاً في الإسكندرية بمناسبة الذكرى الأولى لتأميم قناة السويس رفض فيه مجدَّداً «مبدأ أيزنهاور» وندّد بالدول التي قبلته واعتبر أن من يريد التضامن العربي لخدمة الاستعمار هو خائن لبلده وعروبته[5].

(١) «النهار»، العدد ٦٤٧٥، تاريخ ٢٠ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٧.

(٢) انظر: «النهار»، العدد ٦٤٨٨، تاريخ ٥ شباط (فبراير) ١٩٥٧، والعدد ٦٤٩٢، تاريخ ٩ شباط (فبراير) ١٩٥٧.

(٣) «النهار»، العدد ٦٥٠٨، تاريخ ٢٨ شباط (فبراير) ١٩٥٧.

(٤) «النهار»، العدد ٦٥٣١، تاريخ ٢٧ آذار (مارس) ١٩٥٧.

(٥) جاء في خطاب عبد الناصر: «. . . ثمَّ بدأت قضيّة الفراغ في الشرق الأوسط وبدأت حملة دعاية عنيفة تهدف إلى تضليل الشعوب، واشتركت في هذه الحملة الصهيونية العالمية وتحدَّثوا عن ملء الفراغ والحاجة إلى دولة عظمى لملء =

وبعد أيام معدودة في الخامس من آب (أغسطس) ادّعى شمعون أن رسالة لبنان في الجامعة هي «رسالة تهدئة الخواطر وتقريب القلوب بالتفهُّم والمحبّة وهو ما زال حتى الساعة عازماً بل إنَّ عزمه اليوم أشدّ منه في أي وقت مضى رغم كل الظواهر والعوامل غير المشجِّعة على أداء رسالته هذه...»، وإذا اعترف بتفرّق الصفوف العربية دعا إلى مؤتمر عربي ينهي هذا الوضع وقال: «ولكي نضع الحدّ النهائي لكل أسباب النزاع التي تفرّق البلاد العربية ولكي نفتح عهداً جديداً من التعاون البنّاء أقترح مؤتمراً عربياً جامعاً على أعلى مستوى ينعقد بعد التحضير الديبلوماسي اللازم لا في بيروت بل في القاهرة ذاتها أو في الرياض أو في أية عاصمة عربية أخرى يتفق عليها فنساهم جميعاً برعاية الله في نجاح هذا المؤتمر بكل ما أوتينا من حكمة وعقل ومحبّة أخوية»[1]. ولكن هذا المؤتمر الذي دعا إليه شمعون لم يعقد. وقام بعد ذلك عبد الخالق حسونة الأمين العام للجامعة بجولة في بعض العواصم العربية بينها الرياض وبغداد وبيروت والخرطوم لترطيب الأجواء العربية تمهيداً لاجتماع اللجنة السياسية في النصف الأول من أيلول (سبتمبر).

ويبدو أن نار الخلافات بين الدول العربية ظلّت متأجِّجة فاجتمعت اللجنة السياسية في الثاني من أيلول (سبتمبر) على مستوى المندوبين وتضمّن جدول الأعمال قضايا فلسطين والجزائر وعمّان دون التطرُّق إلى المسائل التي هي وراء النزاعات العربية. وقد اعتبر هذا الاجتماع الأسوأ في تاريخ الجامعة لأن الخلافات بين دولها ومناصبة العداء بينها لم يكن في السابق بمثل الحدّة والصراحة التي فيها اليوم، فمصر والأردن مثلاً قطعا علاقاتهما الديبلوماسية.. واستمرّت في الأشهر التالية الحملات المتبادلة بين الدول العربية لا سيَّما بين الأردن من جهة ومصر وسوريا من جهة أخرى بشأن الاتّصال بإسرائيل وتصفية القضية الفلسطينية[2]. وإذا كان عام ١٩٥٧ عام «مبدأ أيزنهاور» بالنسبة للسياسة الأميركية في الشرق

= الفراغ. وفي ٥ يناير أعلن مبدأ أيزنهاور ولم نقبل هذا المبدأ لأن سياستنا التي أعلنَّاها في باندونج وبعد باندونج سياستنا مبنيّة على عدم الانحياز والحياد الإيجابي والتعامل مع جميع دول العالم والقضاء على احتكار السلاح والحرية والاستقلال وعدم الاعتراف بمناطق النفوذ وأن الدفاع عن أيّ منطقة يجب أن ينبعث من قلب تلك المنطقة، إنَّها سياسة ضد الأحلاف. ومبدأ أيزنهاور يحتوي على قيود سياسية والدول التي قبلت مبدأ أيزنهاور ربطت نفسها بسياسة واشنطن ولكن سياستنا التي أعلنَّاها تنبع من مصر فقط... إذا كنا ننادي بالتضامن العربي فلن يكون التضامن العربي لخدمة الاستعمار، من يقبل التضامن لخدمة الاستعمار فهو خائن لبلده وعروبته. نحن نعلن رأينا بصراحة وشجاعة لأنَّنا بهذا نوقظ الوعي في الشعوب العربية حتى لا تتكرَّر مأساة ١٩٤٨. ولهذا حين ننادي بالقومية العربية والتضامن العربي فإنَّنا نهدف إلى القومية المستقلّة التي تنبعث من أبنائها. ولهذا لن نتضامن مع الخونة والذين باعوا بلادهم...»: نقلاً عن: «النهار»، العدد ٦٦٣٦، تاريخ ٢٧ تموز (يوليو) ١٩٥٧.

(١) انظر نصّ خطاب شمعون كاملاً في مناسبة افتتاح المخيَّم الصيفي الرابع للكشاف الوطني اللبناني في «دير القمر» في: «النهار»، العدد ٦٦٤٤، تاريخ ١٦ آب (أغسطس) ١٩٥٧.

(٢) ردَّ الحسين عاهل الأردن في مؤتمر صحفي عقده في ١٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٧ على الحملة المصرية السورية =

الأوسط فإنَّه كان عام الخلافات العربية التي أثارها هذا المبدأ وهذه السياسة.

استنتاج عام حول سياسة لبنان الخارجية بالنسبة للأحلاف الغربية:

ارتكزت سياسة لبنان الخارجية في أعقاب الاستقلال عام ١٩٤٣ إلى مبدأ أساسي هو حياد لبنان التقليدي بين الشرق والغرب. وهذا المبدأ الذي توافق عليه اللبنانيون يفترض في حال الإخلال به انقسامهم مجدَّداً بين تيّار يتوجَّه شرقاً وآخر غرباً على حساب الوحدة الوطنية اللبنانية. من هنا كان على الحكومات اللبنانية المتعاقبة أن تلتزم به فلا تأييد لشرق على حساب غرب ولا لغرب على حساب شرق ولا دعم لدولة أجنبية على أخرى ولا لدولة عربية ضد دولة عربية. كان عليها أن تتبنّى المواقف المعتدلة والقيام بدور الوساطة لحلِّ المشكلات عربياً ودولياً لا لتعقيدها. كان عليها أن تقف مع الحقّ العربي ضد مغتصبيه ومع حقّ أيّة دولة في العالم ضد مستعمريها. ولكن هل التزمت الدولة اللبنانية هذا المبدأ على أرض الواقع؟ في الحقيقة تدرّج موقفها منه تجاه مشروعات الدفاع الغربية، فمن التزام تام كامل به، إلى التزامه ظاهراً ومخالفته ضمناً، إلى مخالفته وعدم التقيُّد به في العلن وفي السر. وكان ذلك على الوجه التالي:

أولاً: الموقف من حلف الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط الذي تقدَّمت به الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا عام ١٩٥٠ حيث امتنعت الحكومة اللبنانية عن قبول المشروع التزاماً منها بمبدأ الحياد الذي تتبنّاه وبالقرار الإجماعي الرافض له في جامعة الدول العربية. هذا الموقف للحكومة كانت له انعكاسات إيجابية على الوحدة الوطنية التي ظلّت متماسكة.

ثانياً: الموقف من حلف بغداد (١٩٥٥): كان في نيّة الحكومة اللبنانية الاشتراك في هذا الحلف ولكن عندما رأت الرأي العام اللبناني بأكثريّته المسلمة والمسيحيّة يرفضه ويتمسَّك بالسياسة المرسومة في الميثاق الوطني، وكذلك موقف معظم الدول العربية ناورت وحاولت انتظار المتغيِّرات ثمَّ رفضته علناً وأيَّدته ضمناً. وقد أدّى موقفها إلى التمهيد لحالة الانقسام الوطني التي أخذت تزداد في الفترة التي تلت نتيجة اشتداد الهجمة الغربية.

ثالثاً: الموقف من مبدأ أيزنهاور (١٩٥٧): تجاه مشروع أيزنهاور حصل تحوّل كبير في سياسة لبنان الخارجية أدّى إلى الخروج عن الحياد التقليدي السائد الذي كانت تلتزمه الحكومات السابقة. وقد بدأ هذا التحوُّل مع حكومة سامي الصلح التي تألّفت في تشرين

واتَّهم القاهرة ودمشق بالسير في ركاب الشيوعية الدولية. انظر تفاصيل المؤتمر الصحفي في: «النهار»، العدد ٦٧٣٠، تاريخ ١٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٧.

الثاني (نوفمبر) ١٩٥٦[١]، فالبيان الوزاري الذي تقدَّمت بـه إلى المجلس النيابي ونـالت الثقة على أساسه جاء مختلفاً عن البيانات الوزارية للحكومات اللبنانية منذ الاستقـلال والتي كانت تصف سياسة لبنان الخارجية بالحياد وتتعهَّد بعدم الانضمام إلى الأحلاف الأجنبية، فقـد خلا البيان من هذه المبادىء وجاءت تعابيره واتجاهاته بتأثير من شارل مـالك، وممـا جاء فيـه «إن سيـاسة لبنـان الخارجيـة سوف تستمـدّ من ثقة لبنـان بنفسه وبـأهليّته لـلاستقـلال والحـرية والمشاركة في الخلق الحضاري»[٢]. ثمّ صرّح شارل مالك وزير خارجيـة لبنان في جلسـة لجنة الشؤون الخارجية في ٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٦ بأن «لبنـان لا بد أن ينضمَّ بشكـلٍ ما إلى المعسكر الغربي، لأن نظرية الحياد نظرية غير عمليـة ولا تقوم عـلى أساس صحيـح، وأنَّ على لبنان أن يجد أفضل وسيلة لـلارتباط بـالولايـات المتحدة»[٣]. ورئيس الجمهـورية نفسـه عندما عرض المشروع أمام مجلس الوزراء قدّمه على أساس «أن لبنان لم يجد مفرّاً من تحـديد موقفه بعد أن تبيّن استحالة المحافظة على الحياد بين المعسكرين الدوليين»[٤]. وبانضمام لبنـان إلى حلف سيـاسي أجنبي هو «مشروع أيـزنهاور» نزع عن نفسـه رسمياً وعمليـاً صفـة الحيـاد خلال تلك الفترة. ومن النتائج السياسية التي ترتّبت على هذا الانضمام:

ـ دخول لبنان طرفاً في الحرب البـاردة بين الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي بقبوله التعاون مع الولايات المتحدة على مقاومة الشيوعية.

ـ تخلّي لبنان عملياً عن ميثاق جامعة الدول العربية لعدم الـتزامه التـوجُّه العـربي الذي تمثَّل في رفض الجامعة لمبدأ أيزنهاور.

ـ انقسام خطير في الأوساط الشعبية والسياسية اللبنانية بسبب التخلّي عن مبدأ الحيـاد بين الشرق والغرب والانضمام إلى المعسكر الغـربي دونما اعتبـار للمصلحة الـوطنية والقـومية وحتى الدولية . . .

(١) «. . لا شكَّ في أن اسراع الرئيس شمعون لقبول استقالة عبد الله اليافي وصائب سلام أكّـد تصميمه عـلى مواجهـة التحدِّيات وعدم الرضوخ للأمر الواقع، وهذا ما تأكَّد أكثر فأكثر من خـلال تعيينه شـارل مالـك وزيراً للخـارجية. فشارل مالك الذي كان يشغل منصب ممثِّل لبنان في الأمم المتحدة تربطه علاقات وثيقة جدّاً بالأوساط السياسيـة في الغرب وتحديداً بالوسط السياسي الأمريكي. وهذا يعني بشكل آخر أن كميل شمعون التزم آنذاك السياسة الغـربية مقابل ارتماء مصر وسوريا التدريجي في أحضان الاتحاد السوفياتي. . ». بـطرس الخونـد: القوى النـظامية الكتـائبية، ص ٣١٩ ـ ٣٢٠.

(٢) مضبطة الجلسة السابعة لمجلس النواب اللبناني المنعقدة في ٢٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٦، ص ٩٩.

(٣) محضر جلسـة لجنة الشؤون الخـارجية المنعقـدة في ٤ كـانـون الأول (ديسمـبر) ١٩٥٦. (نقلاً عن: حمـدي بـدوي الطاهري: سياسة الحكم في لبنان، ص ٤٢٥).

(٤) حمدي بدوي الطاهري: سياسة الحكم في لبنان، ص ٤٢٥.

خاتمة:

تقويم عام لدور لبنان في جامعة الدول العربية:

إن استقراء تاريخ لبنان الحديث يقودنا إلى أن الفكرة العـربية مـرّت في لبنان بمـراحل ثلاث: الأولى مرحلة مـا قبل الحـرب العالميـة الأولى حيث كان لبنـان بوجـه عام أقـرب إلى الكفاح العربي وإلى الفكـرة العربيـة منه اليـوم. والثانيـة مرحلة مـا بعد الحـرب وحتى العام ١٩٤٣ وتميَّـزت بسبب سياسـة الانتداب بـوجود تيَّـارين متعاكسـين متنـاقضـين من العـرب والعروبة. والثالثة مـرحلة عهد الاستقـلال حيث تجسَّـدت الفكـرة العربيـة في الميثـاق الـوطني بعبـارة أن لبنان «ذو وجـه عربي». وقـد بدأ لبنـان فعلاً في مـطلع عهـد الاستقـلال سيـاسـة خارجية ارتكزت إلى «١ ـ المحـافـظة على سيـادة لبنان واستقـلاله. ٢ ـ التعـاون المخلص مع سائر الدول العربية. ٣ ـ الحفاظ على العلاقات الثقافية والاجتماعية مع الغرب»[١]، وذلك في ظلِّ تسوية بين الطوائف اللبنانية المسيحية والإسلامية بسبب الحالة الطائفية القائمة فيـه والتي شكَّلت على الدوام أساساً ملائماً لانقسام اللبنانيين تجاه السياسـة الخـارجية المـرتبطة ارتبـاطاً وثيقاً بأوضاعه الداخليّة. وبالنسبة لجامعة الـدول العربيـة فإنَّ لبنـان كان في طليعـة الذين ساهموا في قيامها من أجل تدعيم استقلاله من ناحية ولإيجاد نوع من التعاون مع باقي الدول العـربية من نـاحية أخـرى بدلاً من الانضـمام إلى أيّ تكتُّل قـد يغضب بعض لبنـان. وقـد أكَّـدت جامعـة الدول العـربية من جهتهـا على سيـادة لبنان واستقـلاله أولاً في بـروتـوكـول الاسكندرية وثانياً في الميثاق انطلاقاً من حرصها على الوحدة الوطنية اللبنانية. والـواقع أيضـاً أن لبنان كان مخلصاً في تعاونه مع الجامعة فحتى الانعزال اللبناني يرى أن التعاون الأمثـل بين الدول العربية يجب أن يحصل من خلال الجامعـة بعيداً عن أي وحـدة أو اتحاد[٢]. إن الـدور الذي قام به لبنان على الصعيد السياسي في جامعة الدول العربية منذ قيامهـا في العام ١٩٤٥

(١) فيليب حتّي: تاريخ لبنان، ص ٦٠٧.

(٢) انظر: تاريخ حزب الكتائب اللبنانية، ج ٢، (١٩٤١ ـ ١٩٤٦)، ص ١٩٠. وانظر أيضـاً: نبيل خليفـة: الكتائب وعروبة لبنان، ص: ١٨٧ ـ ١٩١.

وحتَّى نهاية عهد الرئيس كميل شمعون عام ١٩٥٨ تميّز بالإيجابية حيناً وبالسلبية حيناً آخر. ففي السنوات الأولى من عمر الجامعة اتّسمت مواقفه بالإيجابيّة. خاصّة في القضايا التي يرى أنها لا تمسّ «سيادته واستقلاله»[1]، ولكن السلبية عادت فطغت على مواقفه في السنوات الأخيرة حيث أسهمت سياسته «الغربية والأميركية» في تأجيج نار الخلافات العربية وخلق المحاور بين دول الجامعة[2]. وهذه باختصار أهمّ مواقف السياسة اللبنانية بسلبياتها وإيجابياتها من القضايا التي عالجتها الجامعة العربية:

أولاً ـ انطلاقاً من مواقف لبنان في مرحلة الإعداد لقيام جامعة الدول العربية كمؤسَّسة إقليمية تظهر بوضوح رغبته في الفصل بين استقلال وسيادة الدول الأعضاء وعمل الجامعة فهو يخشى أن يتحوَّل عمل الجامعة السياسي إلى موقف ملزم للدول الأعضاء لا تستطيع أن تحيد عنه أو تتجاوزه. إنه يريد جامعة تنسِّق سياسات الحكومات العربية قدر المستطاع لا أكثر ولا أقل. وصحيح أن لبنان لم يكن وحده الذي يهدف إلى تحديد هذا الإطار لعمل الجامعة السياسي وكانت هناك دول عربية عديدة غيره، إلّا أنَّه كان على رأس الدول وفي طليعتها.

ثانياً ـ كانت المسألة الفلسطينية القضية الأهمّ التي تمحور حولها عمل الجامعة العربية وكانت مواقف لبنان الرسمي داخل الجامعة تجاهها كمواقف أي من الدول العربية الأخرى، بل ربّما أدّت الاتصالات التي كانت تجريها الدبلوماسية اللبنانية في العواصم الغربية وفي

---

(١) امتدّت هذه الفترة من عام ١٩٤٥ حتّى العام ١٩٥٤، فاشترك لبنان في عهد بشارة الخوري بتأسيس جامعة الدول العربية وتبنّى بعدها مواقفها إزاء القضايا المطروحة، ثمَّ اتَّبع كميل شمعون من عام ١٩٥٢ إلى عام ١٩٥٤ «سياسة خارجية معتدلة مستوحاة من ميثاق ١٩٤٣، أي منفتحة على سوريا التي كان يتعاقب على حكمها عسكريون ميّالون للغرب أو حزب الشعب المنفتح على العراق. فحافظ لبنان في هذه الفترة على علاقاته الجيِّدة بمصر في السنوات الثلاث الأولى التي تلت قيام الثورة المصرية. وبالإضافة إلى ذلك أقام كميل شمعون علاقات ودّية جديدة مع المملكة العربية السعودية ووقّع لبنان في عام ١٩٥٢ معاهدة الدفاع الجماعي العربي في إطار جامعة الدول العربية»، باسم الجسر: ميثاق ١٩٤٣، لماذا كان وهل سقط؟ ص ١٨٠.

(٢) عبّر البعض عن هذا الانحراف في السياسة الخارجية اللبنانية في عهد كميل شمعون بما يلي: «هدم كميل شمعون الميثاق الوطني اللبناني وفرّق بين المواطنين وخلق مخاوف وهميّة مريبة بين لبنان والجمهورية العربية المتحدة.. وأطلق العنان للصحف الموالية للغرب ولدول حلف بغداد بمهاجمة السياسة التحرُّرية التي تسير عليها الجمهورية العربية المتحدة... واتصل هذا بإثارة النزعات الطائفية وأوهم الطائفة المسيحية بأنَّها مهدَّدة دائماً ببطش المسلمين حتى تضطرّ إلى الاعتماد على الدول الاستعمارية... وقبل مشروع أيزنهاور عام ١٩٥٧ ممّا وضع لبنان تحت سيطرة الاستعمار الأميركي مباشرة... وقد تحدَّى شمعون الرأي العام العربي أثناء العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ فرفض قطع علاقات حكومته مع الدولتين المعتديتين (إنجلترا وفرنسا)»، حمدي بدوي الطاهري: سياسة الحكم في لبنان، ص: ٤٨٦ ـ ٤٨٧. نقلاً عن: عياد العبد المحامي: المسيحية والقومية العربية، ص ٣٦.

الأمم المتحدة نيابة عن الجامعة وبهدف تنفيذ قراراتها ومتابعتها دوراً حاسماً في إظهار عدالة قضية الشعب العربي الفلسطيني. ومن جهة ثانية شارك لبنان في صنع جميع القرارات التي اتخذتها الجامعة لدعم القضايا العربية الأخرى وخاصة قضايا استقلال البلدان العربية وتحرُّرها.

ثالثاً ـ أمَّا المنازعات العربية وما أكثرها ومعالجتها من قبل الجامعة فيمكن وصف الموقف اللبناني منها بأنه كان مزدوجاً تبعاً للنزاع. فالخلافات التي لا تعنيه مباشرة كان يحاول القيام بدور الوساطة فيها وإيجاد الحلول لها حفاظاً على استمرار العلاقات الحسنة بين دول الجامعة وبعيداً عن التشنّج كقضيّة ضمّ «الضفّة الغربيّة» إلى الأردن مثلاً. أمّا المشكلات التي كان لبنان محورها وتعنيه مباشرة فكان لا يهتمّ سوى بمصالحه فيها دون الالتفات إلى مصلحة المجموعة العربية ككل وعندها لا يقبل بالحلول الوسط وبالوساطات ولا يهمّه تماسك الجامعة واستمرار عملها، كأحداث عام ١٩٥٨ في لبنان التي اتهم مصر وسوريا بالتدخُّل فيها وإثارتها ورفض أية حلول أو قرارات وضعتها الجامعة وأصرّ على مواقفه المتصلّبة حتى على حساب التضامن العربي...

رابعاً ـ ومن جهة العمل العسكري لجامعة الدول العربية ودور لبنان فيه فإن دول الجامعة ومنها لبنان اشتركت بأول عمل عسكري خلال الحرب العربية ـ الإسرائيلية في عام ١٩٤٨ ولكن لم يؤدِّ اشتراك هذه الدول في الحرب إلى تحقيق الأهداف القومية في منع قيام الكيان الصهيوني وكان الخلل في العمل العسكري المشترك لهذه الدول أحد أهمّ أسباب هزيمة ١٩٤٨. وبعد الحرب سعت الدول العربية الأعضاء في الجامعة إلى تدارك الخلل في العمل العسكري العربي المشترك عبر إقرار «معاهدة الدفاع العربي والتعاون الاقتصادي» لعام ١٩٥٠ وكان لبنان قد قدّم للجامعة مشروعاً لهذه المعاهدة أكّد فيه على النواحي الاقتصادية وأهمّيتها في دعم الموقف العسكري العربي. غير أن هذه المعاهدة لم يعمل بها ولم تتقيّد الدول الأعضاء بمضمونها لا سيّما خلال العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، فلبنان ليس فقط لم يقم بأي دور عسكري داعم لمصر فحسب بل إنه رفض قطع علاقاته الدبلوماسية مع الدولتين المعتديتين بريطانيا وفرنسا. وبوجه عام لا دور عسكرياً للجامعة وللبنان وربّما لأن تركيبة الجامعة والنظام الذي قامت على أساسه لم يسمح لها بإنشاء جيش عربي موحَّد تحارب بواسطته وقادر على تحقيق أهدافها.

خامساً ـ مع بداية الخمسينات اشتدّت الهجمة الغربية الأميركية على المنطقة العربية تحت ستار محاربة الشيوعية الدولية بدءاً بالتصريح الثلاثي الأميركي البريطاني الفرنسي لعام ١٩٥٠ مروراً بحلف بغداد لعام ١٩٥٥ وانتهاء بمشروع أيزنهاور لعام ١٩٥٧. لقد عطّلت هذه الهجمة دور الجامعة العربية إلى حدٍّ كبير فانقسمت دولها على بعضها البعض ممّا أدّى إلى

بروز سياسة المحاور العربية وكان للبنان نصيب وافر من هذه السياسة إذ أيَّد الأحلاف الغربية وسار فيها على حساب وحدة المصالح القومية العربية وبذلك عملٍ عن قصد أو عن غير قصد على ضرب الحد الأدنى من العمل العربي المشترك الذي تمثّله جامعة الدول العربية.

وفي الختام أنقل رأيين حول الدور اللبناني في الجامعة، الأول لمنح الصلح وهو باحث قومي له اطّلاع واسع في القضايا العربية والسياسة العربية، والثاني لحليم أبو عز الدين السفير الذي رافق مسيرة لبنان في الجامعة[1]. يقول الصلح: «إن الجامعة العربية مؤسَّسة ساهم في خلقها اللبنانيون، أكثر من أي عنصر عربي آخر. والواقع أنَّ الجامعة العربية منذ أن تأسَّست حتّى الآن، السجل اللبناني إيجابي قوي، ودور اللبنانيين كبير جداً، وإذا رجعنا إلى الوثائق الأولى التي انطلقت منها الجامعة، نجد أن التصوُّر الذي قامت عليه الجامعة، تصوُّر للبنانيين فيه حصّة كبيرة جداً. ففي الوثيقتين الأوليين للجامعة، في بروتوكول الاسكندرية وفي ميثاق الجامعة العربية، كل شيء عام ما عدا موضوعين مخصّصين هما: الحركة الصهيونية، والوضع اللبناني. فمؤسِّسو الجامعة وقادة الدول العربية في ذلك الزمن اتفقوا على اعتبار أنَّ أهمَّ ما سيواجه العرب من أوضاع آخر الحرب العالمية الثانية وما بعد هذه الحرب قضيتان: قضية إسرائيل، وقضية الكيفيّة التي سيتعامل بها العرب مع لبنان. وبالفعل لا بدّ من القول إنَّ تخصيص العرب لهذين الشأنين دون سواهما في وثائق التأسيس يدلّ على بُعد نظر ورؤيا ويدلّ على أنَّ العرب في ذلك الزمن أدركوا قيمة الدور الذي يمكن أن يكون للعروبة في لبنان وللبنان في العروبة..»[2]. ويلخّص الصلح سياسة لبنان العربية بقوله: إنَّ لبنان يعاني من ازدواجية في سياسته العربية، بين عروبة الخارج وعروبة الداخل، فهو عربي بالسياسة الخارجية وغير عربي بالسياسة الداخلية[3]. أمَّا أبو عز الدين فقد تكلَّم بإسهاب محلِّلاً جوهر الموقف اللبناني: «إن لبنان كان ملتزماً بميثاق جامعة الدول العربية من باب أنّه أضعف الإيمان. وكانت مسيرته مع الجامعة مقبولة ولا أقول أكثر، ولكن تلك المسيرة كان ينقصها روح الإبداع والمبادرة التي اشتهر بها اللبناني، ولا ننسى في هذا المجال

(١) د. حليم أبو عز الدين: عمل طويلاً في السلك الخارجي اللبناني:
- شارك في تمثيل لبنان في مجالس ومؤتمرات ولجان جامعة الدول العربية لسنوات عديدة (من ١٩٤٥ حتى ١٩٧١).
- شغل بين ١٩٦٦ و١٩٧١ منصب سفير لبنان في الجمهورية العربية المتحدة (جمهورية مصر العربية الآن) ومندوب لبنان لدى جامعة الدول العربية.

(٢) مجلّة «شؤون عربية»، العدد (٨)، تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٨١، ص: ٨٥ - ٨٦.

(٣) مقابلة شخصية مع الأستاذ منح الصلح بتاريخ ١٠ تموز (يوليو) ١٩٨٧.

أن سياسة لبنان الخارجية وسياسته العربية على الأخصّ هي انعكاس لأوضاعه الداخلية. وأوضاعه الداخلية كما نعلم لم تكن يوماً على ما يرام، خاصة من الناحية القومية العربية فكانت الجامعة العربية لذلك النظام اللبناني «الشرّ الذي لا بدَّ منه» وانعكس ذلك في مواقف لبنان الفاترة من كثير من القضايا العربية ومع أنَّ مقررات مؤتمرات القمّة العربية ومقررات مجالس جامعة الدول العربية كانت تبرم دوماً في الحكومة اللبنانية وفي مجلس النواب اللبناني بالإجماع أو شبه الإجماع إلّا أن تنفيذها وتطبيقها لم يجريا بما يدلّ عليه ذلك الإجماع وكثيراً ما كان لبنان يستفيد من الخلافات العربية لكي يتنصَّل من الالتزامات العربية، والذين يعرفون جيِّداً كيف كانت الأمور تُساس في لبنان حتى الأعوام الأخيرة لن يستغربوا أن تتسم سياسة لبنان العربية في ذلك الحين بالتخوُّف والتردُّد والضعف»[1].

وعلى هذا يتبيَّن لنا بأن دور لبنان في جامعة الدول العربية كان دوراً وسطياً فهو لا يجرؤ على الوقوف في المقدمة وتبنّي المواقف المبدئية جاعلاً الآخرين يسيرون وراءه بل يؤيِّد مواقف الجامعة وقراراتها بعد أن تسبقه إلى ذلك الدول العربية الأخرى ويعارض عندما تسبقه تلك الدول إلى المعارضة، همّه الوحيد تأمين مصالحه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها...

(١) مقابلة شخصية مع السفير حليم أبو عز الدين بتاريخ ٢٢ آب (أغسطس) ١٩٨٦.

الملاحق والوثائق

- ملحق رقم (١): النص الرسمي الكامل لبروتوكول الإسكندرية (١٩٤٤).

- ملحق رقم (٢): كلمة هنري فرعون وزير خارجية لبنان في الجلسة الأولى للجنة الفرعية السياسية ١٩٤٥.

- ملحق رقم (٣): المشروع اللبناني الذي قدّم للجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام (١٩٤٥).

- ملحق رقم (٤): محضر جلسة توقيع ميثاق جامعة الدول العربية (١٩٤٥).

- ملحق رقم (٥): النصّ الرسمي الكامل لميثاق جامعة الدول العربية وملاحقه (١٩٤٥).

- ملحق رقم (٦): النصوص الرسمية الكاملة لمشاريع الضمان الجماعي العربي المقدَّمة من العراق وسوريا ولبنان ومصر إلى اجتماعات الجامعة العربية في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٩.

- ملحق رقم (٧): معاهدة للدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية وملحقها العسكري (١٩٥٠).

- ملحق رقم (٨): اقتراح مقدَّم من وزارة الخارجية اللبنانية بشأن تشكيل اللجنة السياسية في جامعة الدول العربية (١٩٥١).

خريطة الوطن العربي وتظهر فيها الدول العربية المؤسِّسة لجامعة الدول العربية.

ملحق رقم (١): النص الرسمي الكامل لبروتوكول الاسكندرية(*)

بروتوكول الاسكندرية

الموقِّعون على هذا رؤساء الوفود العربية في اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام وأعضاؤها وهم:

رئيس اللجنة التحضيرية

حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا: رئيس مجلس وزراء مصر ووزير خارجيتها ورئيس الوفد المصري.

الوفد السوري

حضرة صاحب الدولة السيد سعد الله الجابري رئيس مجلس وزراء سوريا ورئيس الوفد السوري.

حضرة صاحب الدولة السيد جميل مردم بك وزير الخارجية.

سعادة الدكتور نجيب الأرمنازي أمين السر العام لرئاسة الجمهورية.

سعادة الأستاذ صبري العسلي نائب دمشق.

الوفد الأردني

حضرة صاحب الدولة توفيق أبو الهدى باشا رئيس مجلس وزراء شرق الأردن ووزير خارجيته ورئيس الوفد الأردني.

سعادة سليمان سكر بك سكرتير مالي وزارة الخارجية

الوفد العراقي

حضرة صاحب الدولة السيد حمدي الباجه جي رئيس مجلس وزراء العراق ورئيس الوفد العراقي.

(*) نقلاً عن: جامعة الدول العربية: اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام، الاسكندرية، المطبعة الأميرية بالقاهرة ١٩٤٦، ص: ٧٥ - ٧٨.

حضرة صاحب المعالي السيد أرشد العمري وزير الخارجية.

حضرة صاحب الدولة السيد نوري السعيد رئيس مجلس وزراء العراق سابقاً.

حضرة صاحب السعادة السيد تحسين العسكري وزير العراق المفوَّض بمصر

الوفد اللبناني

حضرة صاحب الدولة رياض الصلح بك رئيس مجلس وزراء لبنان ورئيس الوفد اللبناني.

حضرة صاحب المعالي سليم تقلا بك وزير الخارجية.

سعادة السيد موسى مبارك مدير غرفة حضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية.

الوفد المصري

حضرة صاحب المعالي أحمد نجيب الهلالي باشا وزير المعارف العمومية.

حضرة صاحب المعالي محمد صبري أبو علم باشا وزير العدل.

حضرة صاحب العزة محمد صلاح الدين بك وكيل وزارة الخارجية.

إثباتاً للصلات الوثيقة والروابط العديدة التي تربط بين البلاد العربية جمعاء وحرصاً على توطيد هذه الروابط وتدعيمها وتوجيهها إلى ما فيه خير البلاد العربية قاطبة وصلاح أحوالها وتأمين مستقبلها وتحقيق أمانيها وآمالها، واستجابة للرأي العربي العام في جميع الأقطار العربية.

قد اجتمعوا بالاسكندرية بين يوم الاثنين ٨ شوال سنة ١٣٦٣ (الموافق ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٤٤) ويوم السبت ٢٠ شوال سنة ١٣٦٣ (الموافق ٧ أكتوبر سنة ١٩٤٤) في هيئة لجنة تحضيرية للمؤتمر العربي العام، وتمَّ الاتفاق بينهم على ما يأتي:

أولاً ـ جامعة الدول العربية

تؤلَّف «جامعة الدول العربية» من الدول العربية المستقلّة التي تقبل الانضمام إليها. ويكون لهذه الجامعة مجلس يسمَّى «مجلس جامعة الدول العربية» تمثّل فيه الدول المشتركة في «الجامعة» على قدم المساواة.

وتكون مهمته مراعاة تنفيذ ما تبرمه هذه الدول فيما بينها من الاتفاقات وعقد اجتماعات دورية لتوثيق الصلات بينها وتنسيق خططها السياسية تحقيقاً للتعاون فيها وصيانة لاستقلالها وسيادتها من كل اعتداء بالوسائل الممكنة وللنظر بصفة عامّة في شؤون البلاد العربية ومصالحها.

وتكون قرارات هذا «المجلس» ملزمة لمن يقبلها فيما عدا الأحوال التي يقع فيها خلاف

بين دولتين من أعضاء الجامعة، ويلجأ فيها الطرفان إلى المجلس لفضِّ هذا الخلاف، ففي هذه الأحوال تكون قرارات «مجلس الجامعة» نافذة ملزمة.

ولا يجوز على كل حال الالتجاء إلى القوّة لفضِّ المنازعات بين دولتين من دول الجامعة، ولكل دولة أن تعقد مع دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها اتفاقات خاصّة لا تتعارض مع نصوص هذه الأحكام أو روحها.

ولا يجوز في أية حال اتِّباع سياسة خارجية تضرّ بسياسة جامعة الدول العربية أو أية دولة منها.

ويتوسَّط المجلس في الخلاف الذي يخشى منه وقوع حرب بين دولة من دول الجامعة وبين أية دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها للتوفيق بينهما.

وتؤلَّف منذ الآن لجنة فرعية من أعضاء اللجنة التحضيرية لإعداد مشروع لنظام «مجلس الجامعة» ولبحث المسائل السياسية التي يمكن إبرام اتفاقات فيها بين الدول العربية.

ثانياً ـ التعاون في الشؤون الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وغيرها

١ ـ تتعاون الدول العربية الممثَّلة في اللجنة تعاوناً وثيقاً في الشؤون الآتية:

أ ـ الشؤون الاقتصادية والمالية بما في ذلك التبادل التجاري والجمارك والعملة وأمور الزراعة والصناعة.

ب ـ شؤون المواصلات بما في ذلك السكك الحديدية والطرق والطيران والملاحة والبرق والبريد.

جـ ـ شؤون الثقافة.

د ـ شؤون الجنسية والجوازات والتأشيرات وتنفيذ الأحكام وتسليم المجرمين وما إلى ذلك.

هـ ـ الشؤون الاجتماعية.

و ـ الشؤون الصحية.

٢ ـ تؤلَّف لجنة فرعية من الخبراء لكل طائفة من هذه الشؤون تمثّل فيها الحكومات المشتركة في اللجنة التحضيرية وتكون مهمّتها إعداد مشروع قواعد التعاون في الشؤون المذكورة ومداه وأداته.

٣ ـ تؤلَّف لجنة للتنسيق والتحرير تكون مهمّتها مراقبة عمل اللجان الفرعية الأخرى وتنسيق ما يتمّ من أعمالها أوّلاً فأوّل وصياغته في شكل مشروعات اتفاقات وعرضه على الحكومات المختلفة.

٤ ـ عندما تنتهي جميع اللجان الفرعية من أعمالها تجتمع اللجنة التحضيرية لتعرض عليها نتائج بحث هذه اللجان تمهيداً لعقد المؤتمر العربي المذكور.

ثالثاً ـ تدعيم هذه الروابط في المستقبل

مع الاغتباط بهذه الخطوة المباركة ترجو اللجنة أن توفّق البلاد العربية في المستقبل إلى تدعيمها بخطوات أخرى وبخاصّة إذا أسفرت الأوضاع العالمية بعد الحرب القائمة عن نظم تربط بين الدول العربية بروابط أمتن وأوثق.

رابعاً ـ قرار خاص بلبنان

تؤيِّد الدول العربية الممثَّلة في اللجنة التحضيرية احترامها لاستقلال لبنان وسيادته بحدوده الحاضرة وهو ما سبق لحكومات هذه الدول أن اعترفت به، بعد أن انتهج سياسة استقلاليّة أعلنتها حكومته في بيانها الوزاري الذي نالت عليه موافقة المجلس النيابي اللبناني بالإجماع في ٧ أكتوبر سنة ١٩٣٤.

خامساً ـ قرار خاص بفلسطين

١ ـ ترى اللجنة أن فلسطين ركن مهمٌّ من أركان البلاد العربية وأن حقوق العرب لا يمكن المساس بها من غير إضرار بالسلم والاستقرار في العالم العربي.

كما ترى اللجنة أنَّ التعهُّدات التي ارتبطت بها الدولة البريطانية والتي تقضي بوقف الهجرة اليهودية والمحافظة على الأراضي العربية والوصول إلى استقلال فلسطين هي من حقوق العرب الثابتة التي تكون المبادرة إلى تنفيذها خطوة نحو الهدف المطلوب ونحو استتباب السلم وتحقيق الاستقرار.

وتعلن اللجنة تأييدها لقضية عرب فلسطين بالعمل على تحقيق أمانيهم المشروعة وصون حقوقهم العادلة.

وتصرِّح اللجنة بأنها ليست أقلّ تألُّماً من أحد لما أصاب اليهود في أوروبا من الويلات والآلام على يد بعض الدول الأوروبية الدكتاتورية، ولكن يجب أن لا يخلط بين مسألة هؤلاء اليهود وبين الصهيونية. إذ ليس أشدّ ظلماً وعدواناً من أن تحلّ مسألة يهود أوروبا بظلم آخر يقع على عرب فلسطين على اختلاف أديانهم ومذاهبهم.

٢ ـ يحال الاقتراح الخاص بمساهمة الحكومات والشعوب العربية في «صندوق الأمّة العربية» لإنقاذ أراضي العرب في فلسطين إلى لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية لبحثه من جميع وجوهه وعرض نتيجة البحث على اللجنة التحضيرية في اجتماعها المقبل.

وإثباتاً لما تقدَّم وُقِّع هذا البروتوكول بإدارة جامعة فاروق الأول بالاسكندرية في يوم السبت ٢٠ شوال سنة ١٣٦٣ (الموافق ٧ أكتوبر سنة ١٩٤٤).

إمضاءات

مصطفى النحاس	سعدالله الجابري	توفيق أبوالهدى	حمدي الباجه جي
أحمد نجيب الهلالي	جميل مردم	سليمان سكر	أرشد العمري
محمد صبري أبوعلم	نجيب الأرمنازي	رياض الصلح	نوري السعيد
محمد صلاح الدين	صبري العسلي	سليم تقلا	تحسين العسكري
		موسى مبارك	

ملحق (٢): كلمة هنري فرعون وزير خارجية لبنان في الجلسة الأولى للجنة الفرعية السياسية(*)

مرفق رقم ٢
كلمة السيد هنري بك فرعون
وزير خارجية لبنان

تشعر الحكومة اللبنانية كلما أتيح لها إيفاد من يمثِّلها في مصر في هذه الاجتماعات الخطيرة التي يقصد بها التقارب بين الأقطار العربية، تشعر كما يشعر الشعب اللبناني بأسره بارتياح عميق، ويزيد هذا الارتياح أن مصر في ظل جلالة مليكها المعظَّم كانت سبَّاقة إلى عقد هذه الاجتماعات التاريخية.

ولبنان كما أعيد ذلك مراراً حافل بآثار ماضٍ وصل منذ أزمنة بعيدة مدنه ومرافئه باستمرار بمدن مصر ومرافئها ولم تنقطع يوماً هذه التقاليد العريقة في القِدَم. ولا يزال ألوف اللبنانيين ضيوفاً على مصر مكرَّمين شاكرين. ولقد أظهرت مصر بجميع الطرق عواطفها الطيِّبة نحونا وهي العواطف نفسها التي نكنّها لهذه المملكة العظيمة. وفي هذا الزمن الذي قرَّبت فيه السرعة بين الناس ولم يبق فيه سوى خطوة ليصافح بعضهم بعضاً، أصبح من حقِّنا أن نبتهج مع سائر الأقطار العربية بأن في استطاعتنا إنماء صلات المودّة الطبيعية.

أيها السادة:

إن زمن العزلة قد أصبح قصيّاً عنَّا والتعاون أصبح دستوراً طبيعياً لأمم الأرض قاطبة فأحرى بنا نحن أبناء هذا الشرق العربي وقد جمع الله بيننا بأوثق الروابط الأخوية وشدَّنا بأمتن أواصر الفكر والمصلحة أن يقبل بعضنا على بعض وقلوبنا مفعمة بالثقة وحسن النيَّة مصمِّمين على إعطاء العالم مثلاً في التساند والإخاء.

(*) نقلاً عن: جامعة الدول العربية، محاضر جلسات اللجنة الفرعية السياسية لوضع مشروع ميثاق لجامعة الدول العربية، المطبعة الأميرية بالقاهرة ١٩٤٦، ص: ١٣.

إن من أبرز النتائج الظاهرة للجهود التي نبذلها جميعاً منذ أكثر من سنة ما نجده جليّاً في هذا الاحترام الصادق الشريف لحقوق كلٍّ منّا كما أكَّدته منذ اللحظة الأولى كل دولة ممثَّلة هنا، ذلك الاحترام المقرون بإخلاص وصراحة وسخاء مما هو خليق بشِيَم العرب النبيلة.

إن المدنيَّة التي انبثقت من هذه الأرض تلك المدنيَّة الباهرة التي تمتُّ إليها الأقطار العربية جمعاء من كل ناحية بصلة وثيقة تتمتَّع الآن وستتمتَّع أكثر فأكثر أمام العالم أجمع بأمجاد جديدة فلا شيء ينقص شعوبنا لنكون بين الشعوب الأولى إذا هي أرادت ذلك بقوّة وإذا فهم كلٌّ منَّا قيمة رخاء وسعادة الآخرين.

ومصر التي بلغت هذا الشأو من العظمة بفضل نشاطها ومشاريعها وكثرة عظمائها وتزايد عدد سكَّانها، كانت ولا شكَّ أهلاً لشقّ طريق التعاون بين الأقطار العربية. إن أعمالنا أيها السادة اليوم وفي الغد توطِّد آمالنا بمقدار ما توحي إلينا الحكمة والرويّة.

والشرق حتى في الأيام العصيبة يستمدُّ قوَّته من الحكمة التي عرف دوماً أن يتَّصف بها فلن يدَّخر أحدٌ منَّا وسعاً في استعمال هذه الحكمة المشيَّدة على إيماننا الراسخ بالعدالة الإلَهيَّة.

إن شعوبنا تتوقَّع بانتهاء الحرب وبالنصر ازدياد الرخاء بفضل نظم جديدة سيبذل كل منَّا الجهود في سبيل تحقيقها. وإنَّنا على استعداد تام للاشتراك والتعاون المجدي سواء كان ذلك في الشؤون الدولية والأدبية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية وغيرها.

واللبنانيون واثقون بعظمة المصير الذي نتوقَّعه جميعاً إذا نحن سرنا بثبات في هذا المجهود الأخوي. وإنِّي لمقتنع أن هذه الثقة يشترك فيها ممثِّلو جميع الأقطار العربية الشقيقة.

وإنِّي أؤكِّد هنا باسم لبنان وحكومته أنَّنا سنبذل كل ما في استطاعتنا في سبيل خير العرب المشترك وسعادة الجميع.

ملحق رقم (٣): المشروع اللبناني الذي قدّم للجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام(*)

مرفق رقم ٨
ميثاق جامعة الدول العربية

إنّ الدول العربية الممثّلة

ب .... عن ....

تنفيذاً لبروتوكول الاسكندرية الموقّع عليه بتاريخ ٧ تشرين الأول سنة ١٩٤٤
ولدى المداولة في الأعمال التحضيرية يحدّد ميثاق جامعة الدول العربية كما يلي:

المادة الأولى ـ تتألّف «جامعة الدول العربية» من الدول العربية المستقلّة الموقّعة على هذا الميثاق ومن الدول العربية المستقلّة الأخرى التي يقرِّر مجلس الجامعة قبولها ويفصل المجلس في طلب القبول في مهلة ستة أشهر من تاريخ تقديمها إليه.

المادة الثانية ـ تعتبر جامعة الدول العربية بمثابة مؤتمر دائم للدول العربية يرمي إلى القيام بمهام خاصّة محدَّدة في هذا الميثاق. وليس لهذه الجامعة شخصية دولية مستقلّة عن الحكومات الممثَّلة في مجلسها. فكل دولة من دول الجامعة تحتفظ بحقوقها الكاملة في السيادة والاستقلال سواء في الداخل والخارج.

المادة الثالثة ـ يؤلَّف مجلس جامعة الدول العربية من ممثِّلي الدول المشتركة في الجامعة وهي تمثَّل فيه على قدم المساواة المطلقة. ولكل منها صوت واحد أيّاً كان عدد الممثِّلين.

المادة الرابعة ـ مجلس الجامعة مقرّه الدائم في مصر. وله أن يجتمع صيفاً في لبنان وفي أي مكان آخر يعيّنه المجلس.

(*) نقلاً عن: جامعة الدول العربية ـ محاضر جلسات اللجنة الفرعية السياسية لوضع مشروع ميثاق لجامعة الدول العربية، المطبعة الأميرية بالقاهرة ١٩٤٦، ص: ٢٢ ـ ٢٥.

المادة الخامسة ـ يعقد المجلس دورة عادية في كل ستة أشهر ودورات استثنائية كلما تدعو الجامعة بناء على طلب دولتين من دول الجامعة.

تبتدىء الدورة العادية الأولى في ١٥ كانون الثاني وتنتهي في ١٥ شباط.
وتبتدىء الثانية في ١٥ آب وتنتهي في ١٥ أيلول.

المادة السادسة ـ يجتمع المجلس للمرّة الأولى بدعوة من رئيس الحكومة المصرية، ويضع النظام الداخلي لأعماله. ويجتمع بعد ذلك بدعوة من أمين السر العام.

المادة السابعة ـ ينشأ في المجلس أمانة سر دائمة:

تتألّف أمانة السر الدائمة من أمين سرّ عام يعيّنه المجلس، ومن موظفين يعيِّنهم أمين السر العام ويحدّد صلاحياتهم وسلسلة مراتبهم ورواتبهم بعد موافقة المجلس توزَّع مصارفات المجلس بين الدول بالنسبة التي تحدّدها الجامعة.

المادة الثامنة ـ ينتخب المجلس بالأكثرية رئيساً لكل دورة ويقوم بإدارة الجلسات.

المادة التاسعة ـ يتمتّع أعضاء المجلس والموظفون الذين يحدِّدهم المجلس وأعضاء اللجان بالحصانة الدبلوماسية وبجميع الامتيازات الممنوحة للممثِّلين السياسيِّين.

وتشمل هذه الحصانة المباني المعدّة لاجتماعات المجلس والأماكن التابعة لها.

المادة العاشرة ـ مهمّة الجامعة:

(أولاً) التشاور والتساند في كل ما يعود بالخير على استقلال كل دولة من دول الجامعة وسيادتها التامّة في الداخل والخارج وسلامة حدودها. فإذا وقع اعتداء على أحد أعضاء الجامعة أو خشي وقوعه يقرِّر المجلس ما يمكن اتخاذه من وسائل دفعاً لذلك الاعتداء ويشير على كل دولة بتنفيذها بمقتضى الأصول المقرّرة في قوانينها الدستورية.

للدولة المعتدى عليها وحدها أن تقدّر الوقائع فتقرّر هل هي تشكّل اعتداء أو تهديداً بالاعتداء.

(ثانياً) مراعاة تنفيذ ما تبرمه دول الجامعة من اتفاقات فيما بينها مع الاحتفاظ بأحكام المادة الثانية من هذا الميثاق.

(ثالثاً) توثيق الصلات بين الدول والتفاهم على الخطط السياسية تحقيقاً للتعاون في الأمور المبيَّنة في هذا الميثاق.

(رابعاً) الاهتمام على وجه عام بما للبلاد العربية من مصالح مشتركة.

المادة الحادية عشرة ـ فيما خلا الأحوال المنصوص عليها صراحة في هذا الميثاق تتخذ قرارات المجلس بإجماع الدول موقِّعة الميثاق وبطريقة الاقتراع السرِّي.

ويجوز أن تتخذ بالأكثرية إلاّ أنها في هذه الحالة لا تكون ملزمة إلاّ لمن يقبلها.

المادة الثانية عشرة ـ لا يجوز الالتجاء إلى القوّة لفضّ المنازعات بين دولتين من دول الجامعة. فإذا وقع خلاف ما يعمد إلى حلّه بالطرق الدبلوماسية العادية، أو بتوسُّط مجلس الجامعة، أو بالتحكيم لدى هذا المجلس بعد الموافقة على ذلك، من السلطات التشريعية وفقاً للقوانين الدستورية النافذة في كل دولة.

يجري التحكيم وفقاً للأصول المبيّنة في النظام الخاص الملحق بهذا الميثاق على أنه لا يجوز الالتجاء إلى التحكيم في الأمور الآتية:

(أولاً) في الخلافات المتعلّقة بسيادة الدول واستقلالها وحدودها.

(ثانياً) الخلافات التي تمسّ مصالح دولة غير مشتركة في الجامعة.

(ثالثاً) في الخلافات التي يعود البتّ فيها للقضاء الوطني.

المادة الثالثة عشرة ـ لكل دولة الحق المطلق في أن تعقد مع دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها خاصّة وأن تكون عضواً في أي جامعة أو مؤسّسة دولية أخرى بشرط ألّا يكون عملها هذا عدائياً لإحدى الدول الموقِّعة على هذا الميثاق.

إن المعاهدات والاتفاقات التي تعقدها فيما بعد دولة من دول الجامعة مع غيرها لا تقيِّد ولا تلزم بقية أعضاء الجامعة كما أن المعاهدات والاتفاقات التي سبق لأحد أعضاء الجامعة عقدها قبل تاريخ هذا الميثاق لا تلزم ولا تقيِّد الأعضاء الآخرين.

المادة الرابعة عشرة ـ يتوسَّط المجلس في الخلاف الذي يخشى منه وقوع حرب بين دولة من دول الجامعة وأية دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها للتوفيق بينها.

المادة الخامسة عشرة ـ تتعاون الدول العربية المشتركة في الجامعة تعاوناً وثيقاً في الشؤون الآتية وفقاً لمبادىء هذا الميثاق وللقواعد المبيّنة في الملاحق المربوطة به أو للاتفاقات الخاصة التي تعقد فيما بعد ويصدّق عليها وفاقاً للأصول الدستورية النافذة في كلّ من الدول المتعاقدة:

١ ـ الشؤون الاقتصادية والمالية بما في ذلك التبادل التجاري والجمارك والعملة وأمور الزراعة والصناعة.

٢ ـ شؤون المواصلات بما في ذلك السكك الحديدية والطرق والطيران والملاحة والبرق والبريد.

٣ ـ شؤون الثقافة.

٤ ـ شؤون الجنسية والجوازات والتأشيرات وتنفيذ الأحكام وتسليم المجرمين وما إلى ذلك.

٥ ـ الشؤون الاجتماعية.

٦ ـ الشؤون الصحية.

المادة السادسة عشرة ـ إذا رأت إحدى دول الجامعة أن مصلحتها تقضي عليها بالانسحاب فيحقُّ لها ذلك على أن تعلم مجلس الجامعة بعزمها على الانسحاب قبل تنفيذه بستة أشهر.

تفصل من الجامعة كل دولة لا تقوم بالموجبات الناتجة عن هذا الميثاق.

المادة السابعة عشرة ـ يمكن تعديل هذا الميثاق بأكثرية ثلثي أصوات دول الجامعة على أن الدولة التي لا تقبل التعديل يحقّ لها أن تنسحب فور وضعه موضع الإجراء دون حاجة إلى الإنذار المنصوص عليه في هذا الميثاق.

المادة الثامنة عشرة ـ حُرِّر هذا الميثاق باللغة العربية ووقَّع عليه المتعاقدون السامون وقد استلم كل منهم صورة منهم.

يبرم هذا الميثاق والملاحق التابعة له من المتعاقدين السامين وفقاً لقانونه الأساسي وتودع وثائق الإبرام لدى حكومة جلالة ملك مصر ويصبح الميثاق نافذاً بحقّ كل منهم فور إيداع هذه الوثائق.

كتب في .... في اليوم ....

ملحق عدد

الأصول الخاصة بالتحكيم لدى مجلس الجامعة

المادة الأولى ـ مع الاحتفاظ بالأصول الخاصّة التي يتفق عليها في صكّ التحكيم يخضع التحكيم لدى مجلس الجامعة للأصول العامة المبيّنة في المواد التالية.

المادة الثانية ـ توقّع الدول التي تلجأ إلى التحكيم «صكّاً تحكيمياً»، تبيِّن فيه موضوع الخلاف والصيغة والمهل التي تقدّم فيها الأوراق والصلاحيات الخاصة الممنوحة للهيئة التحكيمية وبصورة عامّة جميع الشروط المتفق عليها.

المادة الثالثة ـ للهيئة التحكيمية أن تتولّى تنظيم صكّ التحكيم إذا عهد إليها بذلك.

المادة الرابعة ـ يجوز أن يعهد بالتحكيم إلى مجلس الجامعة بكامله أو إلى عضو أو أكثر من أعضائه أو إلى إحدى الشخصيات الدولية.

المادة الخامسة ـ يتولّى ممثِّل الدولة في المجلس أمر الدفاع عن حقوقها ومصالحها أثناء التحكيم. وللدولة أن تعهد أيضاً بهذا الأمر إلى واحد أو أكثر من رجال القانون.

المادة السادسة ـ الأصول المتبعة في التحكيم هي الأصول الكتابية فقط.

يجري تبادل اللوائح والأوراق الثبوتية في المهل وبحسب الشروط المبيّنة في صك التحكيم إمّا مباشرة وإمّا بواسطة أمانة السر العامة.

يمكن تمديد المهل المنصوص عليها في صكّ التحكيم إمّا بناء على اتفاق الدول طالبة التحكيم وإمّا بناء على قرار من الهيئة التحكيمية عندما ترى ذلك لازماً للوصول إلى قرار عادل.

المادة السابعة ـ للهيئة التحكيمية أن تأمر بإجراء التحقيقات التي تراها لازمة. ويعهد بالتحقيق إلى لجنة خبراء تعيّنها بقرار يذكر فيه موضوع البحث وبدل النفقات والحصّة المتوجّبة على كل من الدول طالبة التحكيم.

ترفع لجنة الخبراء إلى الهيئة التحكيمية تقريراً معلّلاً بنتيجة التحقيق. يبلّغ هذا التقرير إلى الدول ذات العلاقة للجواب عليه في مهلة تحدّدها الهيئة التحكيمية.

المادة الثامنة ـ عندما تنتهي المهل المحدّدة لتبادل الأوراق أو عندما ينتهي التحقيق المقرّر لا يجوز تقديم أية وثيقة إلّا باتفاق أصحاب العلاقة أو بقرار من الهيئة التحكيمية.

المادة التاسعة ـ للهيئة التحكيمية أن تأمر بإبراز الوثائق أو بإعطاء الإيضاحات التي تراها. وفي حالة الرفض تأخذ الهيئة علماً بذلك.

المادة العاشرة ـ للهيئة التحكيمية أن تقرّر صلاحيتها في تفسير صك التحكيم وأن تتّخذ كل قرار يتعلّق بسير القضية وبالوسائل الثبوتية.

المادة الحادية عشرة ـ فيما يتعلّق بالتبليغات الواجب إجراؤها في أراضي دولة غير الدول طالبة التحكيم تخابر الهيئة التحكيمية مباشرة حكومة هذه الدولة. ويجري الأمر كذلك في حالة إجراء التحقيق.

المادة الثانية عشرة ـ عندما تتمّ جميع الأمور المبيّنة آنفاً تعلن الهيئة التحكيمية اختتام المحاكمة.

المادة الثالثة عشرة ـ تجري المذاكرة في جلسة سرّية. ويتخذ القرار بالأكثرية.

المادة الرابعة عشرة ـ يجب أن يكون القرار معلّلاً وأن يبلّغ إلى الدول طالبة التحكيم.

المادة الخامسة عشرة ـ قرار الهيئة التحكيمية لا يقبل أي طريق من طرق المراجعة.

المادة السادسة عشرة ـ كل نزاع يحصل بشأن تفسير قرار التحكيم يعود أمر حلّه إلى الهيئة التحكيمية.

المادة السابعة عشرة ـ لا يجوز للهيئة التحكيمية أن تقبل طلب إعادة المحاكمة إلّا إذا كان ثمّة سبب جديد من شأنه أن يؤثّر على حلّ القضية وكان هذا السبب عند اختتام المحاكمة غير معلوم من الهيئة التحكيمية ومن الدولة التي تتذرّع به بشرط ألّا يكون ذلك ناتجاً عن إهمال أو خطأ من تلك الدولة.

على الهيئة التحكيمية قبل الدخول في الأساس أن تنظر في أسباب إعادة المحاكمة المدلى بها وأن تقرّر قبول الطلب أو ردّه في الشكل.

ولها أن تشترط لقبول إعادة المحاكمة أن تقوم الدولة المحكوم عليها بتنفيذ قرار التحكيم أولاً.

يقدّم طلب إعادة المحاكمة ـ تحت طائلة الرفض ـ في مهلة ستة أشهر من تاريخ ظهور السبب الجديد ولا يقبل أي طلب يرمي إلى إعادة النظر في القرارات التحكيمية بعد انقضاء عشر سنوات على صدورها.

المادة الثامنة عشرة ـ قرار التحكيم لا يلزم إلّا الدول طالبة التحكيم وليس للجامعة أن تتدخّل مباشرة في تنفيذه ولكن لها أن تقرّر أنّ الدولة التي لم تذعن لقرار التحكيم قد أخلّت بالموجبات المفروضة في ميثاق الجامعة.

المادة التاسعة عشرة ـ يتحمّل كل من الدول طالبة التحكيم النفقات التي قامت بها ونصيباً متساوياً من النفقات التي تقرّرها الهيئة التحكيمية.

ملحق رقم (٤): محضر جلسة توقيع ميثاق جامعة الدول العربية (*)

محضر جلسة توقيع ميثاق جامعة الدول العربية

إنه في يوم الخميس ٨ ربيع الثاني سنة ١٣٦٤ (الموافق ٢٢ مارس سنة ١٩٤٥) قد اجتمع بقصر الزعفران بالقاهرة في الساعة الرابعة بعد الظهر المؤتمر العربي العام برياسة حضرة صاحب الدولة محمود فهمي النقراشي باشا رئيس مجلس وزراء المملكة المصرية وحضور.

الوفد السوري:

حضرة صاحب الدولة السيد فارس الخوري .... رئيس مجلس الوزراء.
حضرة صاحب الدولة السيد جميل مردم بك .... وزير الخارجية.

وفد شرق الأردن:

حضرة صاحب الفخامة سمير الرفاعي باشا .... رئيس الوزراء.
حضرة صاحب المعالي سعيد المفتي باشا .... وزير الداخلية.
صاحب العزّة سليمان النابلسي بك .... نائب سر الحكومة.

وفد العراق:

حضرة صاحب المعالي السيد أرشد العمري .... وزير الخارجية.
حضرة صاحب الفخامة السيد علي جودة الأيوبي ...... وزير العراق المفوَّض بواشنطن.
حضرة صاحب المعالي السيد تحسين العسكري .... وزير العراق المفوَّض بالقاهرة.

وفد المملكة العربية السعودية:

سعادة الشيخ يوسف ياسين .... نائب وزير خارجية المملكة العربية السعودية.
سعادة السيد خير الدين الزركلي ... مستشار مفوّضية المملكة العربية السعودية بالقاهرة.

(*) نقلاً عن: جامعة الدول العربية ـ محضر المؤتمر العربي العام، المطبعة الأميرية بالقاهرة ١٩٤٦، ص: ١ ـ ١٠.

وفد لبنان:

حضرة صاحب الدولة السيد عبد الحميد كرامي .... رئيس الوزراء.
سعادة السيد يوسف سالم .... وزير لبنان المفوَّض بالقاهرة.

وفد مصر:

حضرة صاحب السعادة محمد حسين هيكل باشا .... رئيس مجلس الشيوخ.
حضرة صاحب المعالي عبد الحميد بدوي باشا .... وزير الخارجية.
حضرة صاحب المعالي مكرم عبيد باشا .... وزير المالية.
حضرة صاحب المعالي محمد حافظ رمضان باشا .... وزير العدل.
حضرة صاحب العزّة عبد الرزاق أحمد السنهوري بك .... وزير المعارف العمومية.
حضرة صاحب العزّة عبد الرحمن عزّام بك .... الوزير المفوَّض بوزارة الخارجية.

وحضر حضرة السيد موسى العلمي ممثِّل الأحزاب العربية الفلسطينية.

وبعد ذلك تلي محضر لجنة فحص وثائق تفويض حضرات أعضاء الوفود (مرفق رقم ١) وبناء على ذلك اعتمد حضرات المندوبين المفوضين الذين يوقِّعون الوثيقة الأصليّة لميثاق جامعة الدول العربية.

ثم ألقى دولة الرئيس الخطاب المرافق نصه لهذا (مرفق رقم٢) كما ألقى كل من حضرات صاحب الدولة السيد فارس الخوري رئيس مجلس وزراء سوريا وصاحب الفخامة سمير الرفاعي باشا رئيس وزراء شرق الأردن وصاحب المعالي السيد أرشد العمري وزير خارجية العراق وسعادة الشيخ يوسف ياسين نائب وزير خارجية المملكة العربية السعودية وصاحب الدولة السيد عبد الحميد كرامي رئيس وزراء لبنان وسعادة عبد الرحمن عزّام بك عضو وفد مصر والأمين العام لجامعة الدول العربية خطباً مرافقاً نصّها لهذا (مرفقات رقم ٣ و٤ و٥ و٦ و٧ و٨).

وبعد إلقاء الخطب أشار دولة الرئيس بتوقيع ميثاق الجامعة فتمَّ توقيعه من دولة الرئيس ومن حضرات المندوبين المفوَّضين حسب ترتيب الحروف الأبجدية.

وقد وردت أثناء انعقاد جلسة المؤتمر برقية من جلالة ملك اليمن مرافق نصها لهذا (مرفق رقم ٩).

وبعد تمام توقيع ميثاق جامعة الدول العربية أعلن دولة الرئيس انتهاء المؤتمر حيث كانت الساعة الخامسة والربع مساء.

مرفق رقم ١
المؤتمر العربي العام
محضر لجنة فحص وثائق التفويض

بناء على ما قرَّره المؤتمر العربي العام من تأليف لجنة لفحص وثائق تفويض مندوبي الدول العربية المفوَّضين للتوقيع على ميثاق جامعة الدول العربية.

انعقدت اللجنة المكوَّنة من:

حضرة صاحب الدولة جميل مردم بك وزير خارجية الجمهورية السورية.

وحضرة صاحب المعالي عبد الحميد بدوي باشا وزير خارجية المملكة المصرية.

في يوم الخميس ٨ ربيع ثانٍ سنة ١٣٦٤ (الموافق ٢٢ مارس سنة ١٩٤٥) بسراي الزعفران.

وقام بأعمال السكرتارية الأستاذ حنَّا سابا محام أول قسم قضايا وزارة الخارجية

وتولَّت اللجنة فحص الوثائق المذكورة الصادرة من كل الدول العربية التالية:

سوريا وشرق الأردن والعراق والمملكة العربية السعودية ولبنان ومصر.

فوجدتها صحيحة ومستوفاة الشكل.

وقد لاحظت اللجنة أن وثيقة تفويض كل من مندوبي شرق الأردن والمملكة العربية السعودية ولبنان أرسلت برقيا نظراً لضيق الوقت فاتصلت بهم فوعدوا باسم حكوماتهم بإرسال الوثائق الرسمية لتفويضهم في أقرب وقت ورأت في ذلك الكفاية.

وقد حُرِّر هذا المحضر إثباتاً لذلك بتاريخه.

مرفق رقم ٢
مصر

حضرات:

إنَّه لشرف عظيم، أن أقف بينكم مؤذناً بميلاد جامعة الأمم العربية وإنه ليوم أغرّ محجل، هذا اليوم الذي وقَّعتم فيه وثيقة العروبة، وعهد الإخاء، وثيقة ظلَّت في ضمير الأيام

همساً خافتاً، فأصبحت بفضلكم جرساً مسموعاً، وكانت أملاً ضعيفاً وقد جلوتموها اليوم على الناس حقيقة واقعة. وثيقة طويتم في إعدادها الأيام الطويلة وهانت عليكم في سبيلها المسافات البعيدة. إذا اعترضت الصعوبات ذلَّلها حسن تفاهم يقرِّب البعيد ويحلّ العقد أو ساورت أحداً مخاوف أو وساوس استلَّها حسن النيَّة وبدَّدتها وحدة الغرض.

وإذا كانت الحكومات العربية هي التي صاغت فكرة الجامعة دستوراً لعلاقات البلاد العربية فيما بينها، فإن مصدر الوحي فيها هو الرأي العام في العالم العربي كلّه. وقد لقيت بعد ذلك من حضانة ملوك الدول العربية ورؤسائها ومن عطفهم ما جعل ذلك النبت المبارك يزهر ثم يثمر. وإن وثيقة أصلها ثابت في الرأي العام وفرعها باسق بيد الملوك الصيد والرؤساء الفخام لجديرة بالنموّ والتمام.

ولعلَّ الزمن قد تأخَّر بميلاد هذه الجامعة فلو أنَّها أُلِّفت قبل الآن لجنت البلاد العربية منها أطيب الثمر ووقيت من شرٍّ كثير. ومهما يكن من ذلك فما أجدرنا شرقاً وغرباً بأن نسدل ستار النسيان دون أحداث السياسة وأفاعيلها التي حالت زمناً بيننا وبين ذلك الهدف الجليل وبأن نغتبط الآن بما كتب لنا من التوفيق.

وها نحن أولاء نبلغ اليوم ذلك الهدف ونرى الجامعة ضرورة تدعو إليها الظروف الدولية في هذا الوقت الذي يتحسَّس فيه العالم مواقع ضعفه وعجزه في حياته القومية أو الدولية ويلتمس الأسباب التي تحيل الضعف قوة والعجز قدرة فلا يجدها إلاّ في الاستزادة من أسباب التضامن والتعاون.

فليست الجامعة وحياً يهبط على البلاد العربية من سماوات السياسة ولكنها صدى لصوت مدوٍ يتجاوب في جنبات البلاد العربية يهتف بها أن تلمَّ شملها وتجمع كلمتها وأن تمضي قدماً في سبيل المجد والعزّة.

وليست الجامعة بعد نظاماً منتحلاً أو لباساً مستعاراً وإنما هي مشتقَّة من صميم وحدة حقيقية بين البلاد العربية فإن الذي يؤلِّف بينها هو الحاضر والماضي والمستقبل جميعاً.

فأمَّا الحاضر والماضي فوحدة في اللغة والثقافة ونظم الحياة وأوضاع الاجتماع واشتراك في كثير من المصالح ويوثِّق هذه الوحدة ماضٍ لا يمحى وذكريات لا تنسى واشتراك قديم وحديث معاً في الآمال والآلام. وفوق ذلك تراث من تلك المدنيَّة العظيمة، المدنيَّة العربية التي مدَّت رواقها وبسطت سلطانها على أكبر رقعة من الأرض حقبة طويلة من الزمن وأفاضت عليها نوراً وعرفاناً وكرماً وسماحة حتى الحرب أسَّست فيها مبادىء الفروسية والمروءة والشهامة.

وأمّا المستقبل فإنّنا نراه في ظلّ هذه الجامعة عزّة قومية لكل دولة من أعضائها ومجداً وخيراً للجميع.

وقد أردتم وأردنا أن تكون هذه الجامعة جامعة سلام ووفاق وهي هذه الصورة التي نطالع بها العالم وهي الصورة التي سوف تراها الدول وتستقبل بها عهداً جديداً للبلاد العربية أساسه التضامن وحسن التفاهم.

والحقّ أنّها صورة جديدة استبقنا بها ما ستتمخّض عنه المؤتمرات الدولية المقبلة، وهي جديرة إذا احتذى مثالها أن يستقيم بها توازن العالم لا ذلك التوازن الذي كان يلتمس حتى الآن من مقابلة كتلة قوية بأخرى مثلها فقد كان ذلك توازناً في العداء وإنما التوازن الذي نريده ونسعى له هو توازن التضامن والتعاون.

وقد يرى البعض فيما انتهينا إليه من ميثاق أنه خطوة الحذر. وهي كذلك فإنه لخير لنا أن نبدأ السير في اتّئاد وأن تتّخذ من تسوية المشاكل الدولية ومن انتشار السلام في العالم واستقراره سبيلاً لإسراع السير فإذا الطريق قد قطع وإذا الغاية التي نستهدفها ماثلة لنا مقبلة علينا.

ذلك خير لنا من أن نستبق الحوادث ونتعجّل الخير بوسائل قد لا تنسّق له ولا تمهّد سبيله فنكون كالمنبت لا أرضاً قطع ولا ظهراً أبقى.

على أنّنا موقنون بأنّنا نرى الطريق واضح المعالم والغاية مرسومة أمامنا ونحن بالغوها بأذن الله.

ولا يسعنا وقد بزغ فجر هذه الجامعة أن ننسى فضل من دعا لها وشجّع عليها وساهم في بنائها وأعان على تحقيقها من رجال السياسة أو العلم والأدب. وهل يجوز أن يفوتنا أن ننوّه بفضل جلالة مليكنا المحبوب الذي أظلّ هذه الجامعة منذ أول الأمر بوارف من رعايته وأحاطها بسابغ من عطفه وأمدّها بسديد إرشاده أو فضل جلالة وسموّ ملوك وأمراء الجزيرة والعراق واليمن وشرق الأردن وفخامة رئيسي سوريا ولبنان لقد بذلوا للجامعة أكبر المعونة وشملوها بأجل التأييد.

وأنتهز هذه الفرصة لأشيد بذكر ما لاقيته منكم جميعاً من صادق الودّ وجميل التعاون وأن أسديكم من أجله أخلص الشكر، وأن أدعو لله لهذه الأمّة العربية، أن يهيء لها من أمرها رشداً، وأن يسدّد لها طريق الخير، وأن يحفظ لها هذه الجامعة، متينة البنيان، موطّدة الأركان.

مرفق رقم ٣
الجمهورية السورية
رئاسة مجلس الوزراء

إن سوريا التي كانت مبعثاً لأشعّة العروبة قد شرّفتنا بتمثيلها في هذا المؤتمر الزاهر. فباسمها نحيّي الأقطار العربية الناهضة، ونسجّل لأمّتنا العزيزة عزيمة صادقة وحكمة موفّقة بما حاطت به هذا المشروع النافع من دعم وتأييد. ونرفع إلى مصر المحروسة بشخص مليكها المحبوب وحكومتها الرشيدة وشعبها الواعي شكرنا الصميم لاحتضانها هذا العمل الخالد الذي أطلع لنا شفقاً يبشّر بصباح وضّاح يشيع نوره في آفاق البلاد العربية فيغمرها بضياء الطمأنينة ويسدّد خطاها في طريق العزّة والإقبال.

نحن مطمئنّون إلى أن هذه البداءة المتواضعة ستأخذ مجراها في طريق النموّ إلى أن تبلغ الهدف الأسمى الذي تتوق إليه نفس كل عربي حريص على وصل مستقبل أمّته العتيد بماضيها المجيد. وكيف لا يتمّ له ذلك وهذا الميثاق يحمل في مطلوبه جميع عناصر النجاح، ويقوم على أركان تكفل له التدرّج الأكيد نحو مراتب الفلاح. هنالك رغبة ملحّة من جميع العرب لجمع كلمتهم، غير مقتصرة على منهاج حزب بل أمنية شعب حفّزه الوعي القومي لاسترداد ما فقده من عزّ وفخار، وتفوّق وازدهار، فمناهج الأحزاب مهما اختلفت تتّحد في القضايا الحيوية والحرص على الكرامة القومية. وهنالك عزم ثابت على تقديم التضحيات الغالية في سبيل تحقيق هذه الرغبة العادلة بتجريد النقص من عوامل الأنانية والاستئثار مع استعداد القوى لاستخدام قوّته في سبيل إحقاق حق الضعيف الهضيم.

فمشروعنا محوط بعطف ملوك العرب العظام ورؤسائهم الفخام وأقطاب سياستهم الكرام ومحفوفة بقلوب الأمّة الخفيّة وسواعدها القويّة، وقد جاء الشروع به في وقت نطلّ منه على عهد للمدنية جديد، تنهار فيه مذاهب السيطرة الغاشمة وتندكّ صروح الأطماع الجائمة. وتقام الحدود على تحكّم القوي بالضعيف، وتغليب حقّ القوّة على قوّة الحقّ.

فعهد الحريات أمامنا وأقطاب الدنيا قائمون بمواضي سلاحهم على إنشاء هذا العهد وصيانته. ونحن نستقبله اليوم بميثاق وُقّعت أسسه بالاسكندرية بنفس اليوم الذي وُقّعت فيه أسس ميثاق السلام العالمي في «دمبارتون أوكس»، وصينت فيه حرمة الحق في نطاق المبادىء الديموقراطية الصحيحة بإقرار المساواة بين الدول السبع الداخلة في هذه الجامعة بلا تفريق بين صغيرها وكبيرها؛ وفسح المجال رحباً لتعاون وثيق وائتلاف صميم في أكثر الأعمال الحكومية من ثقافة واقتصاد وسياسة وإدارة.

فهنيئاً للأمّة العربية بما فتح أمامها من أبواب الوئام والاتحاد وتهيّأت له من منازع

البذل والجهاد لتبلغ ما هي أهل له من مراتب المدنية وقوائم المجد والسؤدد.

مرفق رقم ٤
شرق الأردن

منذ فجر النهضة العربية الحديثة التي رفع لـواءها المغفـور له جـلالة الملك الحسين بن علي تقلّبت على البلاد العربية أدوار مختلفة، جاهد فيها العرب لنيل حرّيتهم واستقلالهم، وعملوا على جمع كلمتهم وتوحيد صفوفهم، حتىّ هيّأت العناية الإلهيّة في هذا الوقت السعيد، أن تقوم مصر العزيزة، وعلى رأسها صاحب الجلالة ملكها العظيم فاروق الأول، حفظه الله، بوضع الحجر الأساسي للكيان القومي الذي يحتضن هذه الأمنية الغالية، وهو تكوين جامعة الدول العربية، التي تحتفل اليوم بإعلان ميثاقها.

إن هذا اليوم التاريخي في حياة الأمّة العربية لجدير بأن نخلّد ذكراه، لما ينطوي عليه من معاني الأخوّة والتضامن في سبيل العمل المشترك لتقوم هذه الأمّة العظيمة بدورها المنتظر في بناء عالم السلم والإخاء الإنساني الذي تناضل جميع الأمم الحرّة لتشييد أركانه.

وفي ختام هذه الكلمة أتوجّه بأصدق عواطف الشكر والامتنان إلى الحكومة المصرية الشقيقة وسائر الحكومات العربية على ما بذلته من جهد وإخلاص لتحقيق هذه النتائج المباركة.

مرفق رقم ٥
العراق

سادتي:

إنّي لسعيد جدّاً أن أقف لألقي كلمتي في هذا الاجتماع التاريخي.

أيها السادة:

في غضون الحرب الماضية تضافرت جهود أبناء العرب لإنقاذ البلاد العربية وتأمين سيادتها ووحدتها. فنضجت تلك الفكرة. فكان لطلقة الملك حسين بن علي الأولى دويٌّ عظيم في العالم العربي تردّد صداه في الأقطار الأخرى وتقدّمت الجيوش العربية بجانب حلفائها لإنجاز ذلك العمل العظيم وإحلال السلم في العالم. وكانت النتائج المستحصلة خلال المدّة التي تلت الحرب الماضية غير كاملة بالنسبة لآمال العرب وأمانيهم. ومع ذلك ها إنكم تجدون الآن ونحن في أواخر الحرب العالمية الثانية دولاً عربية مستقلّة تحت ظلّ وإرشاد ملوكها وأمرائها ورؤسائها وتآزر وتضافر أبنائها تتقدّم بثبات ورويّة وتؤسّس جامعة الدول العربية.

إن التوقيع على ميثاق هذه الجامعة وتشكيلها لهو أمر ذو أهمّية عظمى بالنسبة للعالم العربي. وإن هذا الميثاق لهو الطلقة الثانية للعرب ولكنها طلقة سلمية هذه المرّة وسيسمع العالم صداها اليوم ونحن في وسط حرب ضروس وكنّا نسير وسنسير جنباً إلى جنب مع حلفائنا لإحراز النصر وكلنا معتقدون من أن أماني العرب وأهدافهم السامية لا بدّ من تحقيقها في الأوقات المقدّرة لها بعد هذه الحرب إذ لا يمكن تأمين العدل والأمن في العالم ما لم تنل شعوب العالم حرّيتها واستقلالها. وهذا ما نحن سائرون إليه ومحققوه بعون الله.

مرفق رقم ٦
المملكة العربية السعودية

سادتي وإخواني:

أحمد الله في هذا اليوم الأغرّ المحجل من أيام الأمّة العربية وقد شرّفنا الله جميعاً بشهوده وجعلنا من العمّال في بنائه. ولم نكن - يشهدالله - وحدنا الساعين العاملين ولكنّها آمال أمّة ساقتنا لهذا الموقف المشرف الذي رسمنا فيه على القرطاس سبيلاً تسير فيه أمّتنا بدولها وأفرادها لتبلغ غاياتها وأهدافها.

إنّها غايات وآمال تجول وتتمخّض في قلب كل عربي ومن طالع السعد أن يكون زعماء الأمّة العربية ومن هم محل السمع والبصر منها هم القادة والمهيمنون وهم الساعون بعملهم قبل أقوالهم على رسم هذا الطريق من التضامن والتكاتف لخير أمّتنا العربية.

وأيُّ عربي يذكر أيام (رضوى) ولا تأخذه هزّة النشوة والفخار في ذلك التاريخ المجيد الذي سطّر على سفح ذلك الجبل الشامخ الأشمّ يوم ضرب جلالة الملك فاروق وجلالة الملك عبد العزيز المثل الأعلى في التآخي والتوادد ويوم قرّرا أنهما إخوان في السرّاء والضرّاء متّفقان على ما فيه مصلحة الأمّة العربية والبلاد العربية. ولقد تبع ذلك اليوم يوم أمّ القرى المشهود حيث ضمّت رئيس جمهورية سوريا وجلالة الملك عبد العزيز وأعقب ذلك اجتماع أقمار الأمّة العربية الثلاثة في فسيح من أرض الكنانة وكان من عبير مسك المطاف زيارة رئيس الجمهورية السورية لبغداد دار السلام ولقاؤه جلالة الملك فيصل وسموّ الوصي على عرش العراق وكان الخير كل الخير فيما تواصوا به وعملوا له من تقوية الأواصر فيما هو متصل ولله الحمد بين قادة الرأي في الأمّة العربية.

تلك آيات بيّنات للتاريخ الذي تفضّل الفاروق في تدوين أول صفحة مجيدة من صفحاته في هذا العصر.

وهذا ميثاقنا الذي وضعناه لأمّتنا العربية اقتبسنا نوره من روح أمّتنا وماضيها ومن المشكاة التي أضاءها ملوك الدول العربية وأمراؤها ورؤساؤها.

لقد بنينا لأمّتنا بيتاً في هذا الميثاق، جعلناه فسيح الأرجاء متّسع الجوانب ليسعنا جميعاً فلا يضيق جانب من جنباته بأحد منّا نتفيَّأ ظلاله وننعم به كما نشاء ونهوى وسنحيط هذا البيت العزيز على قلوبنا جميعاً على ممرِّ الأيام بحصون من اجتماع كلمتنا ومعاقل من حسن نيّتنا ومقاصدنا لنردَّ عنه كيد الكائدين ونحميه من عيون الحاسدين.

نريد أن يكون عملنا مثالاً بسيطاً متواضعاً لما كانت عليه أمتنا العربية في سالف ماضيها من وحدة كان بنيانها رفيع العماد ونهضة في كل ميدان من ميادين العلم والعدل والعظمة والفخار وكانت أينما امتدَّ عمرانها وانبسط سلطانها تحمل لواء من الحق والقسطاس المستقيم يبلى الزمان ولا يبلى أثره وتنقضي الأمم والدول وليس يأتي بمثل ما أتى به العرب قوم ولا جيل.

فنحن بعد أن حلّت بنا السنون وفرَّقتنا الدهور حانت منا انتباهة لما تركه لنا الأوّلون ميراثاً من المبادىء السامية كان ولا يزال مكنوزاً في طيّات ماضينا ومتسلسلاً في دمائنا وباقياً في لغتنا وطبائعنا. حانت منّا انتباهة لذلك الماضي فطفقنا نتلمّس الطريق لنعود فنجدِّد في هذا العصر بنياننا ونشيِّد أركاننا.

إن ميثاقنا سيلقاه الناس بسيطاً في مبناه ولكنّه سام في أهدافه وغاياته وأهمّ ما تستند إليه جامعة دولنا العربية هو حسن ظنّ بعضنا في بعض وأن الذي يقودنا لأهدافنا هو صوت أمّتنا العربية وتاريخنا. والركن الركين في هذا الأمر أن يعلم العالم أجمع أنّنا في موقفنا الحاضر وفي مستقبلنا سنكون يداً واحدة على الدوام وفي كل المواقف كالبنيان المرصوص في دفع كل ضرر عن الأمّة العربية وجلب كل خير لها.

وستمرُّ الأجيال وتمضي العصور على اجتماعنا هذا ويذكر الناس أنّ جامعة الأمم العربية نبتت غرسها في أرض الكنانة، وأن مصر حاطتها برعايتها وغذّاها جلالة مليكها ورواها أفذاذ رجالها.

حيّا الله مصر وحيّا فاروقها العظيم وحيّا الله رجال مصر العاملين وحيّا الله سائر ملوك العرب وأمرائهم ورؤسائهم ووفّق الأمّة العربية جمعاء لبلوغ آمالها وأمانيها.

مرفق رقم ٧
لبنــان

حضرات أصحاب الدولة والمعالي والسعادة:

في هذا اليوم الأغرّ من تاريخ العرب يسرُّني أن أحمل تحيّة لبنان العربي إليكم وإلى الأقطار العزيزة التي تمثّلونها مهنّئاً إيّاها جميعاً بما انتهت إليه جهود ممثّليها من اتفاق على تأسيس جامعة لدولنا تكون أداة دائمة للتعاون الأخوي الوثيق بيننا، ونصبح بفضلها كالبنيان المرصوص يرغب في مودّتنا ذوو النيّات الصافية ويرهب جانبنا ذوو المطامع والأغراض.

لقد ضمَّ لبنان جهوده إلى جهودكم في بناء هذا الصرح القومي العظيم صرح الجامعة العربية، كما ضمَّ من قبل خلال عشرات السنين جهاده إلى جهادكم في سبيل التحرُّر والانعتاق من نير الرق والاستعباد. وسيسير كذلك دائماً إلى جانبكم يؤدِّي نصيبه من السعي في سبيل استعادة هذه الأمّة سالف مجدها، ذلك المجد الذي أشرقت اليوم شمسه ووضعت في هذه الجامعة أركانه وأسسه.

إنّنا نعلم حقّ العلم أنَّ هذه الجامعة ليست هي غاية ما يصبو إليه العرب في مختلف أقطارهم، ولكنها خطوة مباركة، بل خطوة كبيرة جبّارة نحو تلك الغاية السامية. وعلى سير هذه الجامعة سيتوقَّف مستقبل العرب جميعاً، وعلى الإخلاص الذي يضعونه في تعاونهم يتوقَّف نجاحهم ويتمكّنون من تبوُّؤ المركز الذي يخوّلهم إيّاه حيويّتهم العظيمة وخصائصهم الكريمة وتاريخهم المجيد.

ولست أرتاب في أن هذا الميثاق سينفَّذ بنفس الروح الطيِّبة والنيّة الصافية التي رافقت تدوينه فتشعر الأقطار العربية جميعاً بما يجرُّه عليها هذا التعاون مع نفع معنوي ومادّي، من رخاء ورفاه ومتعة وجاه.

أيُّها السادة:

إنّنا نشهد اليوم آية من آيات البعث الذي وعد به الله تعالى عباده إذ نرى الأمّة العربية التي طواها الكرى قروناً حتى طمع فيها كل طامع، وجاس خلال ديارها كل مستعمر تعود إلى الوجود لتحيا حياة كريمة حرّة ولتحمل مع الأمم النشيطة مشعل النور تستنير به وتنير.

وجدير بهذا اليوم أن يخلّده التاريخ في أروع صفحاته لأنّه يوم البعث لهذه الأمّة العريقة. وجدير بالعرب أن يخلّدوه لأنّه فاتحة رحلتهم الجديدة إلى الخلود.

ولئن كان علينا أن نمجِّد أحداً في هذه الساعة فلنمجِّد المجاهدين الأوّلين والآخرين في كل قطر من أقطار العرب، من استشهد منهم ومن كتب له الحياة ليشهد هذا اليوم العظيم،

وإن ذكرنا الذين تعبوا وعانوا من قريب أو بعيد فلنذكر في طليعتهم حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق المعظَّم لما حمَّل نفسه من جهد وعناء في سبيل بناء هذا الكيان العظيم.

فإليه وإلى سائر الملوك والرؤساء والأمراء، وإلى رجالات العرب في مختلف الأنحاء، وإلى سائر أبناء العروبة الأباة، تحيّة لبنان، المقيم للعروبة في أمسه ويومه وغده، على الودِّ والولاء.

مرفق رقم ٨

كلمة سعادة عبد الرحمن عزّام بك

سادتي:

الآن وقد اختتم هذا المؤتمر العربي عمله وأصبحت جامعة الدول العربية حقيقة واقعة وتفضّلتم بانتخابي للأمانة العامّة، فإنّي أتقبّل تكليفكم مستعيناً على العمل بإيمان يتزايد بحقّ هذه الأمّة في البعث الذي يؤهّلها له ماض كريم وجهاد متواصل.

هذا الماضي الكريم يرجع إلى بضعة آلاف من السنين ويكاد يشمل تاريخ الحضارة البشرية كلها فمصر القديمة وقد علّمت الناس الزراعة والصناعة والكتابة وبابل وأشور وفينيقية واليمن وقرطاجة وما نشروا من عرفان وعمران كل أولئك هم أصول الأمّة المستعربة الحالية التي تمثّلها هذه الجامعة.

ولقد تعاقبت الموجات العربية منذ خمسة آلاف سنة على ساحة هذه الأمّة من الفرات إلى النيل فالمغرب حتّى جاءت الموجة الكبرى تحمل أعظم رسالة روحية للعرب فصهرت الجميع في بوتقة واحدة وأقرّت أصول المساواة المطلقة بين الأجناس والجماعات والأفراد وسندت مبادىء العدل والحرية على سند من العقيدة والوجدان وأتمّت الدور الحاسم في إخراج أمّتنا الجديدة، محدودة المعالم، واضحة الوجود.

وكما أن لهذه الأمّة أن تدّعي أنّ أباءها أكرم الآباء، وأعظمهم أثراً في الحضارة البشرية، فهي تستطيع بحقّ أن تفخر بأنّ منها أعظم الرسل، وأكبر المصلحين، وكفى بموسى، وعيسى، ومحمّد، فخراً وعزّاً.

وإنّي لأرجو أن يكون ميلاد هذه الجامعة اليوم بشيراً لبعث المبادىء التي عاش لها رسلنا وحماها آباؤنا الأولون.

ولا أريد أن أشقّ عليكم بإلقاء أشعّة متعدّدة على نواحٍ كثيرة من رسالة الأمّة العربية التي تعتبر هذه الجامعة رمزها.

فالحقيقة هي أن الجامعة وميثاقها ليست إلّا عنواناً لميثاق غير مكتوب أخذه علينا آباؤنا ورسلنا من قبل، وأخذناه على أنفسنا اليوم.

وإذا كان الميثاق الذي أمضيتموه الآن، هو عنوان الكتاب، فإن الرسالة المطويّة في الكتاب هي المقصودة في هذا العهد.

والعنوان يؤدّي غرضه في توجيه الرسالة إلى قدرها السعيد، قدر هذه الأمّة في عالم جديد.

وإنّي أكرّر الشكر لحضراتكم إذ تفضّلتم فأكرمتموني بأن أكون حرفاً في هذا العنوان فلتبدأ هذه الجامعة عملها ويد الله تباركها وترعاها.

مرفق رقم ٩

حكومة الحجاز ـ الشنطة ـ نجد ٢٢ مارس سنة ١٩٤٥

حضرات أصحاب الدولة والمعالي رؤساء مندوبي الدول العربية

القاهرة

لقد أرسلنا برقيّتكم بتاريخ ١٩ مارس إلى صاحب الجلالة ملك اليمن بوقته والآن وصلت البرقية الجوابية الآتية من جلالته تبدأ:

من ملك اليمن إلى حضرات أصحاب الدولة والمعالي والسعادة رؤساء مندوبي الدول العربية في اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي.

القاهرة

«تلقّينا برقيتكم الكريمة، وشكراً ما تفضّلتم بتبيانه من الشعور الجميل نحونا، والمقاصد العليّة، وسيكون ماسترسلونه إلينا موضوع أتمّ العناية والتقدير، إن شاء الله».

الديوان العالي الملكي للمملكة العربية السعودية

ملحق رقم (٥): النصّ الرسمي الكامل لميثاق جامعة الدول العربية وملاحقه(*)

ميثاق جامعة الدول العربية

إنّ حضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية السورية
وحضرة صاحب السموّ الملكي أمير شرق الأردن
وحضرة صاحب الجلالة ملك العراق
وحضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية
وحضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية اللبنانية
وحضرة صاحب الجلالة ملك مصر
وحضرة صاحب الجلالة ملك اليمن

تثبيتاً للعلاقات الوثيقة والروابط العديدة التي تربط بين الدول العربية، وحرصاً على دعم هذه الروابط وتوطيدها على أساس احترام استقلال تلك الدول وسيادتها، وتوجيهاً لجهودها إلى ما فيه خير البلاد العربية قاطبة وصلاح أحوالها وتأمين مستقبلها وتحقيق أمانيها وآمالها، واستجابة للرأي العربي العام في جميع الأقطار العربية؛

قد اتّفقوا على عقد ميثاق لهذه الغاية وأنابوا عنهم المفوَّضين الآتية أسماؤهم:

حضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية السورية

قد أناب عن سوريا:

حضرة صاحب الدولة السيد فارس الخوري، رئيس مجلس الوزراء
حضرة صاحب الدولة السيد جميل مردم بك، وزير الخارجية.

حضرة صاحب السموّ الملكي أمير شرق الأردن

قد أناب عن شرق الأردن:

حضرة صاحب الفخامة سمير الرفاعي باشا، رئيس الوزراء.

(*) نقلاً عن: جامعة الدول العربية ـ محاضر اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام، المطبعة الأميرية بالقاهرة ١٩٤٦، ص: ٥٩ ـ ٦٦.

حضرة صاحب المعالي سعيد المفتي باشا، وزير الداخلية.
صاحب العزّة سليمان النابلسي بك، نائب سرّ الحكومة.

حضرة صاحب الجلالة ملك العراق

قد أناب عن العراق:

حضرة صاحب المعالي السيد أرشد العمري، وزير الخارجية.
حضرة صاحب الفخامة السيد علي جودة الأيوبي، وزير العراق المفوَّض بواشنطن.
حضرة صاحب المعالي السيد تحسين العسكري، وزير العراق المفوَّض بالقاهرة.

حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية

قد أناب عن المملكة العربية السعودية:

سعادة الشيخ يوسف ياسين، نائب وزير خارجية المملكة العربية السعودية.
سعادة السيد خير الدين الزركلي، مستشار مفوَّضية المملكة العربية السعودية بالقاهرة.

حضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية اللبنانية

قد أناب عن لبنان:

حضرة صاحب الدولة السيد عبد الحميد كرامي، رئيس الوزراء.
سعادة السيد يوسف سالم، وزير لبنان المفوَّض بالقاهرة.

حضرة صاحب الجلالة ملك مصر

قد أناب عن مصر:

حضرة صاحب الدولة محمود فهمي النقراشي باشا، رئيس مجلس الوزراء.
حضرة صاحب السعادة محمد حسين هيكل باشا، رئيس مجلس الشيوخ.
حضرة صاحب المعالي عبد الحميد بدوي باشا، وزير الخارجية.
حضرة صاحب المعالي مكرَّم عبيد باشا، وزير المالية.
حضرة صاحب المعالي محمد حافظ رمضان باشا، وزير العدل.
حضرة صاحب المعالي عبد الرزاق أحمد السنهوري بك، وزير المعارف العمومية.
حضرة صاحب العزّة عبد الرحمن عزّام بك، الوزير المفوّض بوزارة الخارجية.

حضرة صاحب الجلالة ملك اليمن

قد أناب عن اليمن:

الذين بعد تبادل وثائق تفويضهم التي تخوّلهم سلطة كاملة والتي وجدت صحيحة ومستوفاة الشكل، قد اتفقوا على ما يأتي:

مادة ١ ـ تتألّف جامعة الدول العربية من الدول العربية المستقلّة الموقّعة على هذا الميثاق.

ولكل دولة عربية مستقلّة الحقّ في أن تنضمّ إلى الجامعة، فإذا رغبت في الانضمام قدّمت طلباً بذلك يودع لدى الأمانة العامّة الدائمة ويعرض على المجلس في أوّل اجتماع يعقد بعد تقديم الطلب.

مادة ٢ ـ الغرض من الجامعة توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها وتنسيق خططها السياسية تحقيقاً للتعاون بينها وصيانة لاستقلالها وسيادتها والنظر بصفة عامّة في شؤون البلاد العربية ومصالحها.

كذلك من أغراضها تعاون الدول المشتركة فيها تعاوناً وثيقاً بحسب نظم كل دولة منها وأحوالها في الشؤون الآتية:

(أ) الشؤون الاقتصادية والمالية ويدخل في ذلك التبادل التجاري والجمارك والعملة وأمور الزراعة والصناعة.

(ب) شؤون المواصلات ويدخل في ذلك السكك الحديدية والطرق والطيران والملاحة والبرق والبريد.

(ج) شؤون الثقافة.

(د) شؤون الجنسية والجوازات والتأشيرات وتنفيذ الأحكام وتسليم المجرمين.

(هـ) الشؤون الاجتماعية.

(و) الشؤون الصحية.

مادة ٣ ـ يكون للجامعة مجلس يتألّف من ممثّلي الدول المشتركة في الجامعة، ويكون لكل منها صوت واحد مهما يكن عدد ممثّليها.

وتكون مهمّته القيام على تحقيق أغراض الجامعة ومراعاة تنفيذ ما تبرمه الدول المشتركة فيها من اتفاقات في الشؤون المشار إليها في المادة السابقة وفي غيرها.

ويدخل في مهمّة المجلس كذلك تقرير وسائل التعاون مع الهيئات الدولية التي قد تنشأ في المستقبل لكفالة الأمن والسلام ولتنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية.

مادة ٤ ـ تؤلّف لكلّ من الشؤون المبيّنة في المادة الثانية لجنة خاصّة تمثّل فيها الدول المشتركة في الجامعة وتتولّى هذه اللجان وضع قواعد التعاون ومداه وصياغتها في شكل مشروعات اتفاقات تعرض على المجلس للنظر فيها تمهيداً لعرضها على الدول المذكورة.

ويجوز أن يشترك في اللجان المتقدّم ذكرها أعضاء يمثّلون البلاد العربية الأخرى. ويحدّد

المجلس الأحوال التي يجوز فيها اشتراك أولئك الممثّلين وقواعد التمثيل.

مادة ٥ ـ لا يجوز الالتجاء إلى القوّة لفضّ المنازعات بين دولتين أو أكثر من دول الجامعة، فإذا نشب بينها خلاف لا يتعلّق باستقلال الدولة أو سيادتها أو سلامة أراضيها ولجأ المتنازعون إلى المجلس لفضّ هذا الخلاف كان قراره عندئذ نافذاً وملزماً.

وفي هذه الحالة لا يكون للدول التي وقع بينها الخلاف الاشتراك مع مداولات المجلس وقراراته.

ويتوسّط المجلس في الخلاف الذي يخشى منه وقوع حرب بين دولة من دول الجامعة وبين أية دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها للتوفيق بينهما.

وتصدر قرارات التحكيم والقرارات الخاصّة بالتوسّط بأغلبيّة الآراء.

مادة ٦ ـ إذا وقع اعتداء من دولة على دولة من أعضاء الجامعة أو خشي وقوعه فللدولة المعتدى عليها أو المهدّدة بالاعتداء أن تطلب دعوة المجلس للانعقاد فوراً.

ويقرّر المجلس التدابير اللازمة لدفع هذا الاعتداء ويصدر القرار بالإجماع فإذا كان الاعتداء من إحدى دول الجامعة لا يدخل في حساب الإجماع رأي الدولة المعتدية.

وإذا وقع الاعتداء بحيث يجعل حكومة الدولة المعتدى عليها عاجزة عن الاتصال بالمجلس فلممثّل تلك الدولة فيه أن يطلب انعقاده للغاية المبيّنة في الفقرة السابقة، وإذا تعذّر على الممثّل الاتصال بمجلس الجامعة حقّ لأية دولة من أعضائها أن تطلب انعقاده.

مادة ٧ ـ ما يقرّره المجلس بالإجماع يكون ملزماً لجميع الدول المشتركة في الجامعة، وما يقرّره المجلس بالأكثرية يكون ملزماً لمن يقبله.

وفي الحالتين تنفّذ قرارات المجلس في كل دولة وفقاً لنظمها الأساسية

مادة ٨ ـ تحترم كل دولة من الدول المشتركة في الجامعة نظام الحكم القائم في دول الجامعة الأخرى وتعتبره حقّاً من حقوق تلك الدول وتتعهّد بأن لا تقوم بعمل يرمي إلى تغيير ذلك النظام فيها.

مادة ٩ ـ لدول الجامعة العربية الراغبة فيما بينها في تعاون أوثق وروابط أقوى ممّا نصّ عليه هذا الميثاق أن تعقد بينها من الاتفاقات ما تشاء لتحقيق هذه الأغراض.

والمعاهدات والاتفاقات التي سبق أن عقدتها أو التي تعقدها فيما بعد دولة من دول الجامعة مع أية دولة أخرى لا تلزم ولا تقيّد الأعضاء الآخرين.

مادة ١٠ ـ تكون القاهرة المقرّ الدائم لجامعة الدول العربية، ولمجلس الجامعة أن يجتمع في أيّ مكان آخر يعيّنه.

مادة ١١ ـ ينعقد مجلس الجامعة انعقاداً عادياً مرّتين في العام في كل من شهري مارس وأكتوبر، وينعقد بصفة غير عادية كلّما دعت الحاجة إلى ذلك بناء على طلب دولتين من دول الجامعة.

مادة ١٢ ـ يكون للجامعة أمانة عامة دائمة تتألّف من أمين عام وأمناء مساعدين وعدد كاف من الموظفين.

ويعيِّن مجلس الجامعة بأكثرية ثلثي دول الجامعة الأمين العام، ويعيِّن الأمين العام بموافقة المجلس الأمناء المساعدين والموظفين الرئيسيين في الجامعة.

ويضع مجلس الجامعة نظاماً داخلياً لأعمال الأمانة العامة وشؤون الموظفين.

ويكون الأمين العام في درجة سفير والأمناء المساعدون في درجة وزراء مفوّضين.

ويعيَّن في ملحق لهذا الميثاق أول أمين عام للجامعة.

مادة ١٣ ـ يعدّ الأمين العام مشروع ميزانية الجامعة ويعرضه على المجلس للموافقة عليه قبل بدء كل سنة مالية.

ويحدّد المجلس نصيب كل دولة من دول الجامعة في النفقات ويجوز أن يعيد النظر فيه عند الاقتضاء.

مادة ١٤ ـ يتمتّع أعضاء مجلس الجامعة وأعضاء لجانها وموظفوها الذين ينصّ عليهم في النظام الداخلي بالامتيازات وبالحصانة الدبلوماسية أثناء قيامهم بعملهم.

وتكون مصونة حرمة المباني التي تشغلها هيئات الجامعة.

مادة ١٥ ـ ينعقد المجلس للمرّة الأولى بدعوة من رئيس الحكومة المصرية وبعد ذلك بدعوة من الأمين العام.

ويتناوب ممثّلو دول الجامعة رياسة المجلس في كل انعقاد عادي.

مادة ١٦ ـ فيما عدا الأحوال المنصوص عليها في هذا الميثاق يكتفى بأغلبية الآراء لاتخاذ المجلس قرارات نافذة في الشؤون الآتية:

(أ) شؤون الموظفين.

(ب) إقرار ميزانية الجامعة.

(ج) وضع نظام داخلي لكل من المجلس واللجان والأمانة العامة.

(د) تقرير فضّ أدوار الاجتماع.

مادة ١٧ ـ تودع الدول المشتركة في الجامعة الأمانة العامّة نسخاً من جميع المعاهدات والاتفاقات التي عقدتها أو تعقدها مع أية دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها.

مادة ١٨ ـ إذا رأت إحدى دول الجامعة أن تنسحب منها أبلغت المجلس عزمها على الانسحاب قبل تنفيذه بسنة.

ولمجلس الجامعة أن يعتبر أية دولة لا تقوم بواجبات هذا الميثاق منفصلة عن الجامعة وذلك بقرار يصدره بإجماع الدول عدا الدولة المشار إليها.

مادة ١٩ ـ يجوز بموافقة ثلثي دول الجامعة تعديل هذا الميثاق وعلى الخصوص لجعل الروابط بينها أمتن وأوثق ولإنشاء محكمة عدل عربية ولتنظيم صلات الجامعة بالهيئات الدولية التي قد تنشأ في المستقبل لكفالة الأمن والسلام.

ولا يبتّ في التعديل إلّا في دور الانعقاد التالي للدور الذي يقدَّم فيه الطلب.

وللدولة التي لا تقبل التعديل أن تنسحب عند تنفيذه دون التقيُّد بأحكام المادّة السابقة.

مادة ٢٠ ـ يصدّق على هذا الميثاق وملاحقه وفقاً للنظم الأساسية المرعيّة في كل من الدول المتعاقدة.

وتودع وثائق التصديق لدى الأمانة العامّة ويصبح الميثاق نافذاً من قِبَل من صدق عليه بعد انقضاء خمسة عشر يوماً من تاريخ استلام الأمين العام وثائق التصديق من أربع دول.

حُرِّر هذا الميثاق باللغة العربية في القاهرة بتاريخ ٨ ربيع الثاني سنة ١٣٦٤ (٢٢ مارس سنة ١٩٤٥) من نسخة واحدة تحفظ في الأمانة العامّة.

وتسلّم صورة منها مطابقة للأصل لكل دولة من دول الجامعة.

ملحق خاص بفلسطين

منذ نهاية الحرب العظمى الماضية، سقطت عن البلاد العربية المنسلخة من الدولة العثمانية، ومنها فلسطين، ولاية تلك الدولة وأصبحت مستقلّة بنفسها، غير تابعة لأية دولة أخرى، وأعلنت معاهدة لوزان أن أمرها لأصحاب الشأن فيها وإذا لم تكن قد مُكّنت من تولّي أمورها فإن ميثاق العصبة في سنة ١٩١٩ لم يقرّر النظام الذي وضعه لها إلّا على أساس الاعتراف باستقلالها. فوجودها واستقلالها الدولي من الناحية الشرعية أمر لا شكّ فيه، كما أنّه لا شكّ في استقلال البلاد العربية الأخرى، وإذا كانت المظاهر الخارجية لذلك الاستقلال ظلّت محجوبة لأسباب قاهرة، فلا يسوغ أن يكون حائلاً دون اشتراكها في أعمال مجلس الجامعة.

ولذلك ترى الدول الموقّعة على ميثاق الجامعة العربية أنّه نظراً لظروف فلسطين الخاصّة وإلى أن يتمتّع هذا القطر بممارسة استقلاله فعلاً يتولّى مجلس الجامعة أمر اختيار مندوب عربي من فلسطين للاشتراك في أعماله.

ملحق خاص بالتعاون مع البلاد العربية غير المشتركة في مجلس الجامعة

نظراً لأنَّ الدول المشتركة في الجامعة ستباشر في مجلسها وفي لجانها شؤوناً يعود خيرها وأثرها على العالم العربي كلّه ولأنَّ أماني البلاد العربية غير المشتركة في المجلس ينبغي له أن يرعاها وأن يعمل على تحقيقها.

فإنَّ الدول الموقِّعة على ميثاق الجامعة العربية يعنيها بوجه خاص أن توصي مجلس الجامعة، عند النظر في اشتراك تلك البلاد في اللجان المشار إليها في الميثاق، بأن يذهب في التعاون معها إلى أبعد مدى مستطاع، وفيما عدا ذلك، بألّا يدَّخر جهداً لتعرف حاجاتها وتفهم أمانيها وآمالها، وبأن يعمل بعد ذلك على صلاح أحوالها وتأمين مستقبلها بكل ما تهيِّئه الوسائل السياسية من أسباب.

ملحق خاص بتعيين الأمين العام للجامعة

اتفقت الدول الموقَّعة على هذا الميثاق على تعيين سعادة عبد الرحمن عزّام بك أميناً عامّاً لجامعة الدول العربية.

ويكون تعيينه لمدّة سنتين. ويحدِّد مجلس الجامعة فيما بعد النظام المستقبل للأمانة العامّة.

ملحق رقم (٦): النصوص الرسمية الكاملة لمشروعات الضمان الجماعي العربي المقدَّمة من العراق وسوريا ولبنان ومصر إلى اجتماعات الجامعة العربية في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٩(*)

مشرُوعَات الضمَان الجَماعي العَربي نوفمبر (تشرين الثاني) لعام ١٩٤٩

أولاً ـ المشروع العراقي:

«بالنظر لشعور دول الجامعة العربية ورغبتها الأكيدة في حفظ وصيانة السلم والأمن، قرَّرت توحيد جهودها في تنظيم وتنسيق التعاون المشترك فيما بينها بما تستطيع عليه كل منها في سبيل قيام ضمان جماعي بينها وفقاً للأهداف والمبادىء المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

«واتفقت على عقد معاهدة لهذه الغاية باسم معاهدة الضمان الجماعي وعيَّنت عنها الموظفين الآتية أسماؤهم، الذين بعد أن تبادلوا وثائق تفويضهم فوجدوها مطابقة للأصول، اتفقوا على ما يأتي:

المادة الأولى:

يتعهَّد كلٌّ من الفرقاء المتعاقدين السامين تعهُّداً مماثلاً على أن لا يقف من البلاد الأجنبية موقفاً لا يتفق وهذه المعاهدة، أو قد يخلق مصاعب لأحد الفرقاء المتعاقدين السامين، وأن لا يقوم بأيِّ تفاهم أو اتفاق مع دولة أجنبية يكون من شأنه تعريض سلامة دولة أحد الفرقاء الآخرين أو مصالحها للخطر.

المادة الثانية:

إذا أدَّى أيّ نزاع بين أحد الفرقاء المتعاقدين السامين ودولة أو قوّة أجنبية إلى حالة

(*) نقلاً عن: د. سيد نوفل: العمل العربي المشترك ـ ماضيه ومستقبله، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٦٨، ص: ١٦٥ ـ ١٧٦.

يترتّب عليها خطر يؤدّي إلى الحرب، يوحّد حينئذ الفرقاء المتعاقدون السامون مساعيهم لتسوية ذلك النزاع بالوسائل السلميّة، وفقاً لما هو منصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة أو أي تعهُّدات دولية أخرى يمكن تطبيقها في تلك الحالة.

المادة الثالثة:

يوافق الفرقاء المتعاقدون السامون على اعتبار الهجوم المسلّح على أحدهم هجوماً مسلّحاً ضدّهم جميعاً، فإذا اشتبك أحدهم في الحرب رغم أحكام المادة الثانية من هذه المعاهدة يبادر الفرقاء المتعاقدون السامون إلى معاونته كتدبير للدفاع المشترك، وتطبيقاً للحق الطبيعي في الدفاع عن النفس.

وفي حالة حرب محدِّق يبادر الفرقاء المتعاقدون السامون فوراً إلى توحيد المساعي في اتخاذ تدابير الدفاع المقتضية.

المادة الرابعة:

ليس في هذه المعاهدة ما يرمي بوجه من الوجوه إلى الإخلال بالتعهُّدات المترتِّبة أو التي قد تترتَّب على الفرقاء المتعاقدين السامين بموجب ميثاق الأمم المتحدة أو وفقاً لأيّة معاهدات أو اتفاقيات دولية مرعيّة مرتبط بها أحد الفرقاء.

المادة الخامسة:

يتعهَّد الفرقاء المتعاقدون السامون بالدفاع المشترك عن كافة أقطار دول الجامعة العربية المشتركة في هذه المعاهدة وتنفيذ ما يترتَّب عليهم من التعهُّدات في هذا الشأن وفق الخطط المنصوص عليها في المادة الثالثة من المعاهدة.

المادة السادسة:

يتعهَّد كلٌ من الفرقاء المتعاقدين السامين أن يقدِّم إلى جيوش الفرقاء الآخرين العاملة في أراضيه وفقاً لأحكام المادتين الثالثة والخامسة من هذه المعاهدة كافّة التسهيلات والمساعدات التي تقتضيها الحالة بما في ذلك استخدام القواعد الجوية والبحرية والبرّيّة والاستفادة من خطوط المواصلات ووسائل النقل المختلفة.

المادة السابعة:

يعتبر ملحق هذه المعاهدات جزءاً لا يتجزأ عنها.

المادة الثامنة:

تبرم هذه المعاهدة بأسرع ما يمكن وتنفَّذ من تاريخ تبادل وثائق إبرامها.

المادة التاسعة:

تظلّ هذه المعاهدة مرعيّة لمدة سنوات من تاريخ تنفيذها.

الملحق.

١ ـ لفرض تطبيق أحكام المواد الثالثة والخامسة والسادسة من هذه المعاهدة تؤلَّف لجنة استشارية عسكرية دائمة من رؤساء أركان الجيوش النظامية للفرقاء المتعاقدين تقوم بالواجبات التالية:

(أ) تهيئة الخطط العسكرية لمجابهة جميع الأخطار المتوقّعة على أيٍّ من الفرقاء المتعاقدين السامين أو عليهم جميعاً وتستند في وضعها على الأسس التي تقرِّرها اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية.

(ب) تقديم المقترحات لتنسيق قوات الدول المتعاقدة وتقريب الحد الأدنى لكل منها حسبما تمليه المقتضيات الحربية وتساعد عليه إمكانيّاتها.

(جـ) تقديم المقترحات لتزيد كفاءة قوّات الدول المتعاقدة من حيث تسليحها وتنظيمها وتدريبها وتوحيد ذلك لتتمشّى مع أحدث الأساليب والتطوُّرات العسكرية.

(د) تقديم المقترحات لاستثمار منابع وموارد الدول المتعاقدة لصالح الدفاع المشترك وتنسيق صناعاتها لخدمة المجهود الحربي.

(هـ) تهيئة الخطط للتمارين والمناورات المشتركة بين قوات الدول المتعاقدة والإشراف على تنفيذها لزيادة كفاءتها على الدفاع وتدريبها على التعاون في تطبيق الخطط المشتركة.

٢ ـ تعاون اللجنة الاستشارية العسكرية الدائمة المنصوص عليها في المادة (١) من هذا الملحق في إنجاز واجباتها كهيئة أركان دائمة تؤلّف من الجيوش النظامية للفرقاء المتعاقدين. ويرأسها أحد ضبّاط الركن القادة من الفريق الذي تنسبه اللجنة الاستشارية العسكرية، وتعمل هذه الهيئة حسب توجيهات وتعليمات اللجنة الاستشارية في الأمور المتعلِّقة بالواجبات المنصوص عليها في المادة (١).

٣ ـ يناط منصب القائد العام لجميع القوّات العامّة في الميدان من حيث المبدأ بقائد القوّات النظامية للفريق الذي تجري الحركات الحربية في أراضيه، أو من الفريق الذي تكون قوّته المشتركة في الحركات أكثر عدداً من أيّ من جيوش الفرقاء الآخرين، أو من الفريق الذي يتمّ الاتفاق عليه.

٤ ـ تعاون القائد العام في إدارة الحركات الحربية هيئة ركن مشتركة على أن يراعى في ذلك الاستفادة من أعضاء هيئة الركن الدائمة المنصوص عليها في المادة (٢) من هذا الملحق.

ثانياً ـ المشروع السوري:

تعتبر الحكومة السورية أن أماني الشعوب العربية في حفظ كيانها وتأمين تقدُّمها لا يمكن أن يكتب تحقيقها إلاّ بإيجاد اتحاد بين الدول العربية، والحكومات السورية المتعاقبة التي أعربت عن ذلك منذ بداية مشاورات الجامعة العربية لم تدخِّر في يوم من الأيام جهداً للوصول إلى ذلك.

لهذا ترى الحكومة السورية مدفوعة بهذه الرغبة، أن أفضل مشروع يقدَّم بصدد بحث موضوع الضمان الجماعي هو الذي يحقِّق اتحاداً «فيدراسيون» بين الدول العربية، فهذا هو بنظرها الطريق السوي العملي الذي يحقق حفظ كيان الشعوب العربية.

ولما كان في تقديم مشروع كامل بهذا الصدد محذور ناتج عن أن البحث فيه قد يؤدِّي إلى اختلاف وجهات النظر في وسائل تفصيلية قبل إقرار المبدأ فالطريقة هي أن تقرّ مبدئياً فكرة الاتحاد الأساسية، حتى إذا أقرّت بحثت اللجنة في تفاصيله. وتعلن الحكومة السورية أنه ليس لديها أي مانع يعيق تحقيق هذه الفكرة، وهي تعتبر كل تضحية تقدِّمها رخيصة في سبيل هذا الهدف الأسمى.

ثالثاً ـ المشروع اللبناني:

رغبة في توثيق عرى التضامن بين دول الجامعة وتنمية علاقاتها بينها، وحرصاً على استقلال كل منها رغم جهودها للدفاع المشترك عن سلامتها واستتباب الأمن والسلام في ربوعها وإشاعة الطمأنينة فيها،

ورغبة في المحافظة على تراث شعوبها المشترك، وتوفير الوفاء وتعزيز العمران في بلدانها، واستجابة لأماني الشعوب العربية في التساند والتعاون على تحقيق هذه الأهداف وفقاً لمبادىء جامعة الدول العربية والأمم المتحدة، اعتمدت الدول الموقّعة على هذه المعاهدة الأحكام التالية:

المادة الأولى:

إن الدول المتعاقدة حرصاً منها على المبدأ الذي أقرّته في المادة الخامسة من ميثاق جامعة الدول العربية حتى لا يكون الأمن والسلام عرضة للخطر، تؤكِّد تعهُّدها بأن تحلّ جميع منازعاتها بالطرق السلمية وفقاً لأحكام ميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الأمم المتحدة، وبأن تمتنع في علاقاتها عن الالتجاء إلى القوّة أو التهديد بالقوّة على وجه يتنافى ومبادىء المؤسَّستين.

المادة الثانية:

رغبة في تحقيق أهداف المعاهدة على الوجه الأكمل، تتعهَّد الدول المتعاقدة بأن تعمل منفردة أو مجتمعة على تعزيز وسائلها الخاصّة، وتشترك في تنمية قدرتها الفردية والجماعية على مقاومة أي اعتداء مسلَّح وإقرار السلام في ربوعها.

المادة الثالثة:

لتحقيق الغاية المشار إليها في المادة السابقة، وما ترمي إليه هذه المعاهدة بوجه عام من إشاعة الطمأنينة، وتوفير الرخاء في البلاد العربية ورفع مستوى المعيشة فيها، تعتمد الدول المتعاقدة المبادىء والقواعد التالية:

أولاً: تتعاهد على النهوض باقتصاديات بلادها واستثمار مرافقها الطبيعية، وبصورة عامّة على تنظيم نشاطها الاقتصادي وتنسيقه.

ثانياً: تعمل على تسهيل التجارة بين رعاياها، وإطلاق حرية تبادل المنتجات الوطنية من زراعية وصناعية، وحرية انتقال الأموال وتوظيفها.

ثالثاً: تتعاون على درس نشاطها الاقتصادي وطرق معالجته دراسة علمية وفنية بغية تحقيق المبادىء والأغراض الآنفة الذكر.

المادة الرابعة:

تتشاور الدول المتعاقدة، بناء على طلب إحداها كلّما استهدف استقلال أية منها أو وضعها، أو استهدفت سيادتها أو حرمة أقاليمها أو سلامته، لخطر ما باعتداء غير مسلَّح أو بأي عمل، أو من جرّاء أية حالة من شأنها أن تعكِّر صفو الأمن والسلام في ربوع البلاد العربية، وتقرّر الدول المتعاقدة التدابير الكفيلة بدفع الخطر والمحافظة على السلم، أو تلك التي يجب الالتجاء إليها إذا وقع الاعتداء.

المادة الخامسة:

تقرِّر الدول المتعاقدة أن كل اعتداء مسلَّح على دولة منها أو أكثر من دولة، يعتبر اعتداء على هذه الدول جميعاً، فعليها بموجب الحقّ في الدفاع المشروع عن النفس الفردي والجماعي، وفقاً لنص المادة الحادية والخمسين من ميثاق الأمم المتحدة، أن تقوم بنصرة الدولة أو الدول المعتدى عليها، وأن تتخذ على الفور، منفردة ومجتمعة، جميع ما لديها من وسائل، بما في ذلك استخدام القوّة المسلَّحة لردِّ الاعتداء وإعادة السلام والأمن إلى نصابها.

ويبلِّغ فوراً كل من مجلس الجامعة ومجلس الأمن وقوع الاعتداء أو التهديد بالقوة، وجميع ما اتخذ بصددهما من إجراءات.

المادة السادسة :

تعلن الدول المتعاقدة أن التزاماتها الدولية السارية فيما بينها أو بين دول أخرى لا تتعارض مع هذه النصوص، وتتعهّد بألّا تعقد أيّ معاهدة تمسّ الأوضاع الخاصّة أو لا تتفق أحكامها وهذه الأحكام في نصّها وروحها أو يستعصي معها تنفيذ أيّ حكم من أحكام المعاهدة وتحقّق كامل أهدافها بروح التعاون الشامل التي تسودها.

المادة السابعة :

يكون مجلس جامعة الدول العربية مختصّاً بجميع المسائل المتعلّقة بتنفيذ هذه المعاهدة، وهو يمهّد للاتصالات بين أركان حرب جيوش الدول المتعاقدة وللاتصالات بين ممثّلي وزارات الدول العربية المعنيّة بالشؤون الاقتصادية.

المادة الثامنة :

لا يجوز لأيّة دولة من الدول المتعاقدة بعد مضيّ عشر سنوات من نفاذ هذه المعاهدة أن تنسحب منها إلّا في نهاية سنة من تاريخ إعلان انسحابها إلى الأمانة العامّة لجامعة الدول العربية، وتتولّى الأمانة العامّة إبلاغ هذا الإعلان إلى الدول المتعاقدة الأخرى.

المادة التاسعة :

يصدّق على هذه المعاهدة وفقاً للأوضاع الدستورية المرعية في كل من الدول المتعاقدة، وتودع وثائق التصديق لدى الأمانة العامّة لجامعة الدول العربية. وتصبح المعاهدة نافذة من قِبَل من صدّق عليها بعد انقضاء خمسة عشر يوماً من تاريخ استلام الأمين العام وثائق تصديق أربع دول على الأقل.

رابعاً ـ المشروع المصري:

وفقاً لمبادىء وأهداف ميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الأمم المتحدة، ورغبة في تقوية وتوثيق الروابط بين دول الجامعة العربية وحرصاً على استقلال شعوبها، وتوطيد الاستقرار والطمأنينة في بلادها والمحافظة على تراثها المشترك، وتأكيداً لرغبة شعوبها في ضمّ الصفوف للدفاع المشترك صيانة للأمن والسلام، اتفقت الدول المشتركة في هذا الحلف على النصوص الآتية:

المادة الأولى :

تتعهّد الدول المتعاقدة ـ حتى لا يتعرّض الأمن والسلام الدولي للخطر ـ بحلّ جميع منازعاتها الدولية بالطرق السلمية وفقاً لأحكام ميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الأمم

المتحدة، وبأن تمتنع في علاقاتها الدولية عن الالتجاء إلى استعمال القوّة أو التهديد باستعمالها بصورة تتنافى ومبادىء جامعة الدول العربية.

المادة الثانية :

رغبة في تحقيق أهداف هذا الحلف بصورة أبعد أثراً، تعمل الدول المتعاقدة منفردة ومجتمعة، بصفة فعّالة مستمرّة، على طريق تنمية وسائلها الخاصّة وتعزيز قواها الفردية والجماعية لمقاومة أي اعتداء مسلّح.

المادة الثالثة :

تتشاور الدول المتعاقدة بناء على طلب إحداها كلّما تعرّضت سلامة أراضي أية دولة واحدة منها للخطر.

المادة الرابعة :

تقرّر الدول المتعاقدة أنّ كلّ اعتداء مسلّح على دولة أو أكثر منها يعتبر موجّهاً ضدّ جميع هذه الدول، ومن ثمّ فإنّه إذا وقع مثل هذا الاعتداء تقوم كلّ منها ـ بموجب حقّها الشرعي في الدفاع عن نفسها منفردة أو مجتمعة وفقاً لنص المادة السادسة من ميثاق الجامعة العربية والمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة ـ بمعاونة الدول المعتدى عليها، وذلك بأن تتخذ على الفور بمفردها وبالاشتراك مع بقية الدول المتعاقدة، ما يرى ضرورياً من الإجراءات، بما في ذلك استخدام القوى المسلّحة لإعادة الأمن والسلام، ويخطر فوراً كل من مجلس الجامعة العربية ومجلس الأمن بوقوع كلّ اعتداء مسلّح من هذا القبيل أو تهديد باستعمال القوّة وبجميع ما اتخذ من إجراءات.

المادة الخامسة :

تعلن الدول المتعاقدة أن تعهّداتها الدولية السارية فيما بينها وبين دول أخرى لا تتعارض مع نصوص هذا الحلف وتتعهّد بألّا تعقد أيّ اتفاق دولي يناقض هذا الحلف.

المادة السادسة :

يكون مجلس جامعة الدول العربية مختصّاً بجميع المسائل المتعلّقة بتنفيذ هذا الحلف، وله أن يؤلّف لجنة خاصّة من رؤساء أركان الجيوش للدول المتعاقدة، وهي توصي باتخاذ الإجراءات الدفاعية اللازمة.

ويحدّد المجلس اختصاصات هذه اللجنة.

المادة السابعة:

يجوز لأيّة دولة من الدول المتعاقدة، بعد مضيّ عشر سنوات من نفاذ هذا الحلف، أن تنسحب بعد مرور سنة من تاريخ إعلان انسحابها إلى الأمانة العامّة لجامعة الدول العربية وتتولّى الأمانة العامة إبلاغ هذا الإعلان إلى الدول المتعاقدة الأخرى.

المادة الثامنة:

يصدَّق على هذه المعاهدة وفقاً للأوضاع الدستورية المرعية في كل من الدول المتعاقدة، وتوضع وثائق التصديق لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية. وتصبح المعاهدة نافذة من قِبَل من صدَّق عليها بعد انقضاء خمسة عشر يوماً من تاريخ استلام الأمين العام وثائق تصديق أربع دول على الأقل.

ملحق رقم (٧): نص معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية ومرسوم إحالتها إلى المجلس النيابي وقانون تصديقها من قبله(*)

فتلا الكاتب المرسوم والتقريرين التاليين:

مرسوم رقم ٥٠٤٢

إن رئيس الجمهورية اللبنانية

بناء على الدستور اللبناني

وبناء على المرسوم رقم ٣٢٨٩ الصادر في ٥ كانون الثاني سنة ١٩٠٤ والمعدَّل بموجب المرسومين رقم ٤٩٠١ و ٦٨٣٤ تاريخ ٣١ كانون الثاني و٤ أيلول سنة ١٩٤٦

وبناء على اقتراح وزير الخارجية والمغتربين

يرسم ما يأتي:

المادة الأولى ـ أحيل إلى مجلس النواب للتصديق معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية وملحقها العسكري الموقّعان في الاسكندرية في ١٩٥٠/٦/١٧ والبروتوكول الإضافي والمحضر الموقّعان في القاهرة في ١٩٥١/٢/٢.

المادة الثانية ـ ينشر ويبلَّغ هذا المرسوم حيث تدعو الحاجة.

بيروت في ٢٩ أيار سنة ١٩٥٢
الإمضاء: بشارة خليل الخوري

صدر عن رئيس الجمهورية

رئيس مجلس الوزراء
الإمضاء: حسين العويني

وزير الدفاع الوطني
الإمضاء: حسين العويني

وزير الخارجية والمغتربين
الأمضاء: حسين العويني

وزير الاقتصاد الوطني
الإمضاء: بولس فياض

(*) نقلاً عن: محاضر مجلس النواب اللبناني ـ محضر الجلسة الثانية المنعقدة في ٢٣ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٢، ص: ٢٦ ـ ٤٠.

الأسباب الموجبة

لما كانت الروابط القائمة بين الدول العربية تستوجب تعاونها الوثيق في الدفاع عن كيانها ودفع كل خطر يتهدّدها كما تتطلّب تعزيزاً لعلاقاتها الاقتصادية فقد وقّعت الحكومة اللبنانية على معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية وملحقها العسكري في ١٧/٦/١٩٥٠ في الاسكندرية كما وقّعت على البروتوكول الإضافي والمحضر في ٢/٢/١٩٥١ في القاهرة.

وبما أن لبنان يعتبر التعاون العربي ركناً من أركان سياسته الخارجية وكانت هذه المعاهدة وملحقاتها وبروتوكولها تدخل جميعاً في نطاق هذه السياسة فإن الحكومة تقترح أن يصادق مجلس النواب عليها.

***

قانون

مادة وحيدة ـ أجيز للحكومة اللبنانية الانضمام إلى معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية وملحقها العسكري الموقّعين في الاسكندرية في ١٧/٦/١٩٥٠ والبروتوكول الإضافي والمحضر الموقّعين في القاهرة في ٢/٢/١٩٥١.

معاهدة
الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي
بين دول الجامعة العربية

إن حكومات:

حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
حضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية السورية
حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العراقية
حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية
حضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية اللبنانية
حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة المصرية
حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة المتوكّلية اليمنية

رغبة منها في تقوية وتوثيق التعاون بين دول الجامعة العربية حرصاً على استقلالها ومحافظة على تراثها المشترك،

واستجابة لرغبة شعوبها في ضمّ الصفوف لتحقيق الدفاع المشترك عن كيانها وصيانة الأمن والسلام وفقاً لمبادىء ميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الأمم المتحدة ولأهدافهما وتعزيزاً للاستقرار والطمأنينة وتوفير أسباب الرفاهية والعمران في بلادها،

قد اتفقت على عقد معاهدة لهذه الغاية وأنابت عنها المفوَّضين الآتية أسماؤهم:

عن المملكة الأردنية الهاشمية:

عن الجمهورية السورية:

حضرة صاحب الدولة الدكتور ناظم القدسي بك رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية.

عن المملكة العراقية:

حضرة صاحب الفخامة السيد نوري السعيد رئيس مجلس الوزراء.

عن المملكة العربية السعودية:

حضرة صاحب المعالي الشيخ يوسف ياسين وزير الدولة ووزير الخارجية بالنيابة.

عن الجمهورية اللبنانية:

حضرة صاحب الدولة رياض بك الصلح رئيس مجلس الوزراء.

عن المملكة المصرية:

حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء - وحضرة صاحب المعالي محمد صلاح الدين بك وزير الخارجية.

عن المملكة المتوكّلية اليمنية:

حضرة صاحب السعادة السيد علي المؤيِّد المندوب الدائم لدى جامعة الدول العربية.

الذين بعد تبادل وثائق التفويض التي تخوّلهم سلطة كاملة والتي وجدت صحيحة ومستوفاة الشكل قد اتفقوا ما يلي:

المادة الأولى:

تؤكّد الدول المتعاقدة، حرصاً على دوام الأمن والسلام واستقرارهما، عزمها على فضّ جميع منازعاتها الدولية بالطرق السلميّة، سواء في علاقاتها المتبادلة فيما بينها أو في علاقاتها مع الدول الأخرى.

المادة الثانية:

تعتبر الدول المتعاقدة كل اعتداء مسلّح يقع على أية دولة أو أكثر منها، أو على قوّاتها، اعتداء عليها جميعاً. ولذلك فإنّها، عملاً بحقّ الدفاع الشرعي - الفردي والجماعي - عن كيانها، تلتزم بأن تبادر إلى معونة الدولة أو الدول المعتدى عليها، وبأن تتخذ على الفور، منفردة ومجتمعة، جميع التدابير وتستخدم جميع ما لديها من وسائل بما في ذلك استخدام القوّة المسلّحة لردّ الاعتداء ولإعادة الأمن والسلام إلى نصابهما.

وتطبيقاً لأحكام المادّة السادسة من ميثاق جامعة الدول العربية والمادة الحادية والخمسين من ميثاق الأمم المتحدة، يخطر على الفور مجلس الجامعة ومجلس الأمن بوقوع الاعتداء وما اتخذ في صدده من تدابير وإجراءات.

المادة الثالثة:

تتشاور الدول المتعاقدة فيما بينها، بناء على طلب إحداها كلّما هدّدت سلامة أراضي أية

واحدة منها أو استقلالها أو أمنها وفي حالة خطر حرب داهم أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها تبادر الدول المتعاقدة على الفور إلى توحيد خططها ومساعيها في اتخاذ التدابير الوقائية والدفاعية التي يقتضيها الموقف.

المادة الرابعة:

رغبة في تنفيذ الالتزامات السالفة الذكر على أكمل وجه تتعاون الدول المتعاقدة فيما بينها لدعم مقوِّماتها العسكرية وتعزيزها. وتشترك، بحسب مواردها وحاجاتها، في تهيئة وسائلها الدفاعية الخاصّة والجماعية لمقاومة أيّ اعتداء مسلّح.

المادة الخامسة:

تؤلّف لجنة عسكرية دائمة من ممثّلي هيئة أركان حرب جيوش الدول المتعاقدة لتنظيم خطط الدفاع المشترك وتهيئة وسائله وأساليبه.

وتحدّد في ملحق هذه المعاهدة اختصاصات هذه اللجنة الدائمة بما في ذلك وضع التقارير اللازمة المتضمِّنة عناصر التعاون والاشتراك المشار إليهما في المادة الرابعة وترفع هذه اللجنة الدائمة تقاريرها عمّا يدخل في دائرة أعمالها إلى مجلس الدفاع المشترك المنصوص عنه في المادة التالية:

المادة السادسة:

يؤلّف تحت إشراف مجلس الجامعة، مجلس للدفاع المشترك يختصّ بجميع الشؤون المتعلّقة بتنفيذ أحكام المواد ٢ و٣ و٤ و٥ من هذه المعاهدة، ويستعين على ذلك باللجنة العسكرية الدائمة المشار إليها في المادة السابقة.

ويتكوّن مجلس الدفاع المشترك المشار إليه من وزراء الخارجية والدفاع الوطني للدول المتعاقدة أو من ينوبون عنهم.

وما يقرِّره المجلس بأكثرية ثلثي الدول يكون ملزماً لجميع الدول المتعاقدة.

المادة السابعة:

استكمالاً لأغراض هذه المعاهدة وما ترمي إليه من إشاعة الطمأنينة وتوفير الرفاهية في البلاد العربية ورفع مستوى المعيشة فيها تتعاون الدول المتعاقدة على النهوض باقتصاديات بلادها واستثمار مرافقها الطبيعية وتسهيل تبادل منتجاتها الوطنية والزراعية والصناعية، وبوجه عام على تنظيم نشاطها الاقتصادي وتنسيقه وإبرام ما تقتضيه الحال من اتفاقات خاصّة لتحقيق هذه الأهداف.

المادة الثامنة:

ينشأ مجلس اقتصادي من وزراء الدول المتعاقدة المختصّين بالشؤون الاقتصادية، أو من يمثّلونهم عند الضرورة لكي يقترح على حكومات تلك الدول ما يراه كفيلاً بتحقيق الأغراض المبيّنة في المادة السابقة.

وللمجلس المذكور أن يستعين في أعماله بلجنة الشؤون الاقتصادية والمالية المشار إليها في المادة الرابعة من ميثاق جامعة الدول العربية.

المادة التاسعة:

يعتبر الملحق المرفق بهذه المعاهدة جزءاً لا يتجزّأ منها.

المادة العاشرة:

تتعهّد كلٌّ من الدول المتعاقدة بأن لا تعقد أيّ اتفاق دولي يناقض هذه المعاهدة.

وبأن لا تسلك في علاقاتها الدولية مع الدول الأخرى مسلكاً يتنافى مع أغراض هذه المعاهدة.

المادة الحادية عشرة:

ليس في أحكام هذه المعاهدة ما يمسّ، أو يقصد به بأية حال من الأحوال، الحقوق والالتزامات المترتّبة، أو التي قد تترتّب للدول الأطراف فيها بمقتضى ميثاق هيئة الأمم المتحدة أو المسؤوليات التي يضطلع بها مجلس الأمن في المحافظة على السلام والأمن الدولي.

المادة الثانية عشرة:

يجوز لأية دولة من الدول المتعاقدة، بعد مرور عشر سنوات من نفاذ هذه المعاهدة، أن تنسحب منها في نهاية سنة من تاريخ إعلان انسحابها إلى الأمانة العامّة لجامعة الدول العربية.

وتتولى الأمانة العامة إبلاغ هذا الإعلان إلى الدول المتعاقدة الأخرى.

المادة الثالثة عشرة:

يصدّق على هذه المعاهدة وفقاً للأوضاع الدستوريّة المرعيّة في كلٍّ من الدول المتعاقدة. وتودع وثائق التصديق لدى الأمانة العامّة لجامعة الدول العربية. وتصبح المعاهدة نافذة من قبل مَنْ صدّق عليها بعد انقضاء خمسة عشر يوماً من تاريخ استلام الأمانة العامّة وثائق تصديق أربع دول على الأقلّ.

حُرِّرت هذه المعاهدة باللغة العربية في الاسكندرية بتاريخ ٢ رمضان سنة ١٣٦٩

الموافق ١٧ يونيه سنة ١٩٥٠ من نسخة واحدة تحفظ في الأمانة العامّة لجامعة الدول العربية وتسلّم صورة منها مطابقة للأصل لكل دولة من الدول المتعاقدة.

عن المملكة الأردنية الهاشمية

إمضاء: (...)

عن الجمهورية السورية

إمضاء: ناظم القدسي

عن المملكة العراقية

إمضاء: نوري السعيد

عن المملكة العربية السعودية

إمضاء: يوسف ياسين

عن الجمهورية اللبنانية

إمضاء: رياض الصلح

عن المملكة المصرية

إمضاء: مصطفى النحاس

محمد صلاح الدين

عن المملكة المتوكّلية اليمنية

أوافق على هذه المعاهدة مع ملحقها على ما في كتابي لسعادة الأمين العام الموضح في المحضر اليوم.

إمضاء: السيد علي المؤيّد

***

الملحق العسكري

البند الأوّل:

تختصّ اللجنة العسكرية الدائمة المنصوص عليها في المادة الخامسة من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية بالأمور الآتية:

أ ـ إعداد الخطط العسكرية لمواجهة جميع الأخطار المتوقّعة أي اعتداء مسلّح يمكن أن يقع على دولة أو أكثر من الدول المتعاقدة أو ضدّ قوّاتها، وتستند في إعداد هذه الخطط على الأسس التي يقرّرها مجلس الدفاع المشترك.

ب ـ تقديم المقترحات لتنظيم قوات الدرك المتعاقدة ولتعيين الحدّ الأدنى لقوّات كل منها حسبما تمليه المقتضيات الحربية وتساعد عليه إمكانيات كل دولة.

ج ـ تقديم المقترحات لزيادة كفاية قوّات الدول المتعاقدة من حيث تسليحها وتنظيمها وتدريبها لتتمشّى مع أحدث الأساليب والتطوُّرات العسكرية وتنسيق كل ذلك وتوحيده.

د ـ تقديم المقترحات لاستثمار موارد الدول المتعاقدة الطبيعية والصناعية والزراعية وغيرها وتنسيقها لصالح المجهود الحربي والدفاع المشترك.

هـ ـ تنظيم تبادل البعثات التدريبية وتهيئة الخطط للتمارين والمناورات بين قوات الدول المتعاقدة وحضور هذه التمارين والمناورات ودراسة نتائجها بقصد اقتراح ما يلزم لتحسين وسائل التعاون في الميدان بين هذه القوات والبلوغ بكفايتها إلى أعلى درجة.

و ـ إعداد المعلومات والإحصائيات اللازمة عن موارد الدول المتعاقدة وإمكانياتها الحربية وقدرة قوّاتها في المجهود الحربي المشترك.

ز ـ بحث التسهيلات والمساعدات المختلفة التي يمكن أن يطلب إلى كل من الدول المتعاقدة أن تقدِّمها وقت الحرب إلى جيوش الدول المتعاقدة الأخرى العاملة في أراضيها تنفيذاً لأحكام هذه المعاهدة.

البند الثاني:

يجوز للجنة العسكرية الدائمة تشكيل لجان فرعية دائمة أو مؤقّتة من بين أعضائها لبحث أي موضوع من الموضوعات الداخلة في نطاق اختصاصاتها.

ولها أن تستعين بالأخصائيِّين في أيِّ موضوع من هذه الموضوعات ترى ضرورة الاستعانة بخبرتهم أو برأيهم فيه.

البند الثالث:

ترفع اللجنة العسكرية الدائمة تقارير مفصَّلة عن نتيجة بحوثها وأعمالها إلى مجلس الدفاع المشترك المنصوص عليه في المادة السادسة من هذه المعاهدة. كما ترفع إليه تقارير سنوية عمّا أنجزته خلال العام عن هذه البحوث والأعمال.

البند الرابع:

تكون القاهرة مقرّاً للجنة العسكرية. وللجنة مع ذلك أن تعقد اجتماعاتها في أي مكان آخر تعيِّنه.

وتنتخب اللجنة رئيسها من بين أعضائها لمدّة عامين «ويمكن تجديد انتخابه». ويشترط في الرئيس أن يكون على الأقل من الضبَّاط القادة (من الضبّاط العظام).

ومن المتّفق عليه أن يكون جميع أعضاء هذه اللجنة من ذوي الجنسية الأصليّة لإحدى الدول المتعاقدة.

البند الخامس:

تكون القيادة العامّة لجميع القوّات العاملة في الميدان من حقِّ الدولة التي تكون قوّاتها المشتركة في العمليّات أكثر عدداً وعُدّة من كل من قوّات الدول الأخرى. إلاّ إذا تمّ اختيار القائد العام على وجه آخر بإجماع آراء حكومات الدول المتعاقدة.

ويعاون القائد العام في إدارة العمليات الحربية هيئة ركن مشتركة.

عن المملكة الأردنية الهاشمية

عن الجمهورية السورية

إمضاء: ناظم القدسي

عن المملكة العراقية

إمضاء: نوري السعيد

عن المملكة العربية السعودية

إمضاء: يوسف ياسين

عن الجمهورية اللبنانية

إمضاء: رياض الصلح

عن المملكة المصرية

إمضاء: مصطفى النحاس

محمد صلاح الدين

عن المملكة المتوكّلية اليمنية

إمضاء: السيد علي المؤيّد

* * *

محضر
توقيع معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية

بتاريخ ٢ رمضان سنة ١٣٦٩ الموافق في ١٧ من يونيو ١٩٥٠ تمّت بقصر أنطونيادس بالاسكندرية مراسم التوقيع على:

١ ـ معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية.

٢ ـ الملحق العسكري للمعاهدة المذكورة.

وقد وقّع على هاتين الوثيقتين ـ السابق توقيعهما بالأحرف الأولى بتاريخ ١٣ إبريل سنة ١٩٥٠ بالقاهرة ـ كل من حضرات أصحاب المقام الرفيع والدولة والمعالي والسعادة المبيَّنة

أسماؤهم بعد وذلك بعد التثبُّت من وثائق تفويضهم التي وجدت صحيحة ومستوفاة الشكل قد تمَّ توقيع حضراتهم على الترتيب الآتي:

عن الجمهورية السورية

حضرة صاحب الدولة الدكتور ناظم القدسي بك رئيس مجلس الوزراء، وزير الخارجية.

عن المملكة العربية السعودية

حضرة صاحب المعالي الشيخ يوسف ياسين وزير الدولة ووزير الخارجية بالنيابة.

عن الجمهورية اللبنانية

حضرة صاحب الدولة السيد رياض الصلح بك رئيس مجلس الوزراء.

عن المملكة المصرية

حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء.

وحضرة صاحب المعالي الدكتور محمد صلاح الدين بك وزير الخارجية.

عن المملكة المتوكِّلية اليمنية

حضرة صاحب السعادة السيد علي المؤيِّد المندوب الدائم لدى جامعة الدول العربية.

وقد أرجأ ممثِّل المملكة العراقية توقيعه إلى فرصة قريبة لأسباب فنية متعلِّقة باقتراح العراق الخاص بتأليف هيئة استشارية من رؤساء أركان حرب الجيوش.

وقد أبدى سعادة ممثِّل الحكومة المتوكِّلية اليمنية عند التوقيع التحفُّظات المبيَّن نصّها فيما بعد والتي تقرَّر إدراجها في هذا المحضر إثباتاً لها وإعلاناً بأخذ حضرات المندوبين الموقِّعين الآخرين علماً بما جاء بها.

* * *

تحفُّظات الحكومة المتوكِّلية اليمنية

لقد فوّضت من قبل حضرة صاحب الجلالة الإمام أحمد الناصر لدين الله ملك المملكة المتوكِّلية اليمنية المعظَّم وحكومة جلالته الموقرة بأن أوقِّع على معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية والملحق العسكري المعتبر جزءاً منها على الأسس الآتية التي اقتضتها ظروف اليمن الخاصّة وهي:

أولاً ـ فيما يتعلَّق بمضمون المادة الثانية لا تعتبر اليمن الاعتداء اعتداء على أيّة دولة من الدول العربية إلَّا إذا كان الاعتداء لذات الدولة لا لارتباطها بمعاهدة واتفاقيات مع أيّة دولة أخرى ولا لوجود جيش أجنبي في أراضيها لأيّ سبب آخر.

ثانياً ـ يتحفَّظ اليمن نحو مضمون الفقرة الأخيرة من المادة السادسة وذلك لأن الحكومة المتوكِّلية اليمنية تتوقَّع حصول بعض الظروف التي تجعل من المناسب أن تتخذ اليمن منها موقفاً خاصّاً بها ولهذا قرَّرت اليمن أن لا تعتبر قرارات مجلس الدفاع المشترك نافذة عليها إلَّا إذا وافقت على تلك القرارات وذلك باعتبار موقعها الجغرافي وإمكانياتها العامّة واعتباراتها الخاصّة.

ثالثاً ـ إن الحكومة اليمنية لا تعارض ما جاء في البند الأول من الملحق العسكري لكن بعض الاعتبارات الخاصّة بها قد يجعل من المتعذّر عليها تطبيق الأمور المطلوبة منها فحرصاً على إمكانية ما طلب منها قرَّرت ما يأتي:

«إن الحكومة اليمنية توافق على ما جاء في البند الأول من الملحق العسكري ما عدا ما في الفقرتين الرابعة والسادسة. فالمعتبر ما ستوافق عليه الحكومة المتوكِّلية اليمنية في حينه».

حُرِّر بالاسكندرية بقصر أنطونيادس بتاريخ ٢ رمضان سنة ١٣٦٩ الموافق ١٧ من يونيو سنة ١٩٥٠.

الأمين العام: عبد الرحمن عزام

* * *

بروتوكول إضافي

لمعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي
بين دول الجامعة العربية وملحقها العسكري
الموقَّعين بالاسكندرية في ٢ رمضان سنة ١٣٦٩ (الموافق ١٧ يونيو ١٩٥٠)

تؤلَّف هيئة استشارية عسكرية من رؤساء أركان حرب جيوش الدول المتعاقدة للإشراف على اللجنة العسكرية الدائمة المنصوص عليها في المادة الخامسة من المعاهدة ولتوجيهها في جميع اختصاصاتها المبيَّنة في البند الأول من الملحق العسكري. وتعرض عليها تقارير اللجنة العسكرية الدائمة ومقترحاتها لإقرارها قبل رفعها إلى مجلس الدفاع المشترك المنصوص عليه في المادة السادسة من المعاهدة.

وتقوم الهيئة الاستشارية العسكرية برفع تقاريرها ومقترحاتها عن جميع وظائفها إلى مجلس الدفاع المشترك للنظر فيها وإقرار ما يقتضي الحال إقراره منها.

ويكون لهذا البروتوكول من قبل الدولة الموقِّعة عليه نفس القوّة والأثر اللذين للمعاهدة وملحقها وخاصّة فيما يتعلَّق بتنفيذ أحكام المادتين الخامسة والسادسة من المعاهدة والبند

الثالث من ملحقها العسكري.

الجمهورية السورية

إمضاء: ناظم القدسي

المملكة العراقية

إمضاء: نوري السعيد

المملكة العربية السعودية

إمضاء: فيصل

الجمهورية اللبنانية

إمضاء: رياض الصلح

المملكة المصرية

إمضاء: مصطفى النحاس ـ محمد صلاح الدين

الأمانة العامّة (طبق الأصل)

إمضاء: عبد الرحمن عزام

* * *

محضر

في الساعة الثامنة من يوم الجمعة ٢٥ ربيع الثاني سنة ١٣٧٠ الموافق ٢ فبراير سنة ١٩٥١ بسراي وزارة الخارجية المصرية تمّت برعاية الله سبحانه وتعالى المراسم المبيَّنة بعد.

(أولاً)

توقيع المملكة العراقية على معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية وعلى الملحق العسكري لهذه المعاهدة.

وقد وقَّعها نيابة عن المملكة العراقية فخامة السيد نوري السعيد رئيس مجلس الوزراء.

المفوض في ذلك رسمياً من حكومته.

(ثانياً)

توقيع «البروتوكول الإضافي» للمعاهدة السالفة الذكر وللملحقها العسكري بصيغة هذا البروتوكول التي أقرّها مجلس جامعة الدول العربية بجلسته المنعقدة مساء اليوم (الجمعة ٢٥ من ربيع الثاني ١٣٧٠ الموافق ٢ فبراير ١٩٥١) بسراي وزارة الخارجية المصرية.

وقد وقَّع هذا البروتوكول:

عن الجمهورية السورية

حضرة صاحب الدولة الدكتور ناظم القدسي بك رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية.

عن المملكة العراقية

حضرة صاحب الفخامة السيد نوري السعيد رئيس مجلس الوزراء.

عن المملكة العربية السعودية

حضرة صاحب السموّ الملكي الأمير فيصل آل سعود وزير الخارجية.

عن الجمهورية اللبنانية

حضرة صاحب الدولة رياض الصلح بك رئيس مجلس الوزراء.

عن المملكة المصرية

حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء.

وحضرة صاحب المعالي الدكتور محمد صلاح الدين بك وزير الخارجية.

المفوَّضون في ذلك رسمياً من حكوماتهم.

(ثالثاً)

وقد رغب حضرة صاحب الفخامة السيد نوري السعيد نيابة عن حكومته إثبات التصريح الذي سبق أن أقرّه بإجماع الآراء كل من اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية بجلستها المنعقدة في مساء الخميس ٢٤ من ربيع الثاني سنة ١٣٧٠ (الموافق أول فبراير سنة ١٩٥١) ومجلس جامعة الدول العربية بجلسته المنعقدة في مساء اليوم (الجمعة ٢٥ من ربيع الثاني سنة ١٣٧٠ الموافق ٢ فبراير سنة ١٩٥١) وذلك تفسيراً للمادتين الرابعة والسادسة من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي قطعاً لكل شكّ حول هذا الشأن.

نصّ التصريح

«إزاء ما ورد في المادة الرابعة من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية من أن تهيئة الوسائل الدفاعية الخاصّة والجماعية لمقاومة أي اعتداء مسلّح تكون بحسب موارد كل دولة وحاجاتها».

«وإزاء ما ورد في الفقرة الأخيرة من المادة السادسة من نفس المعاهدة من أنَّ ما يقرِّره مجلس الدفاع المشترك بأكثرية ثلثي الدول يكون ملزماً لجميع الدول المتعاقدة».

«فإن المفهوم أن حكم هذه الفقرة الأخيرة من المادة السادسة لا يسري في شأن تهيئة

الوسائل الدفاعية الخاصّة والجماعية لمقاومة أي اعتداء مسلَّح إذ إنَّ لهذا الشأن حكماً خاصّاً تضمَّنته المادة الرابعة السالفة الذكر».

«وإثباتاً لكلِّ ما تقدَّم حُرِّر هذا المحضر من نسخة واحدة أصلية تحفظ في الأمانة العامّة لجامعة الدول العربية برفق الوثائق الرسمية الأخرى الخاصّة بمعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة وتسلَّم صورة منه مطابقة لهذا الأصل لكل دولة من الدول الموقِّعة».

ووقَّع هذا المحضر إقراراً بما جاء فيه كل من حضرات أصحاب السموّ والمقام الرفيع والفخامة والدولة والمعالي المشار إليهم أعلاه كما وقَّعه سعادة الأمين العام لجامعة الدول العربية.

حُرِّر بالقاهرة في ٢٥ من ربيع الثاني ١٣٧٠ الموافق ٢ فبراير ١٩٥٠.

الجمهورية السورية

إمضاء: ناظم القدسي

المملكة العراقية

إمضاء: نوري السعيد

المملكة العربية السعودية

إمضاء: فيصل

الجمهورية اللبنانية

إمضاء: رياض الصلح

المملكة المصرية

إمضاء: مصطفى النحاس

إمضاء: محمد صلاح الدين

إمضاء: عبد الرحمن عزَّام

* * *

تقرير لجنة الدفاع الوطني
عـن
معاهدة الدفاع والتعاون الاقتصادي
بين دول الجامعة العربية

درست لجنة الدفاع الوطني مشروع القانون المحال إلى المجلس بموجب المرسوم رقم ٥٠٤٢ والقاضي بتصديق معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية وملحقها العسكري الموقّعين في الاسكندرية في ١٧ حزيران سنة ١٩٥٠ والبروتوكول الإضافي والمحضر الموقّعين في القاهرة في ٢ شباط سنة ١٩٥١ كما أنها درست أحكام هذه المعاهدة وما يتبعها من ملحق عسكري وبروتوكول ومحضر.

وقد استلفت نظر لجنة الدفاع الوطني أثناء درسها معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بعض أمور هامّة لا بُدَّ من الإشارة إليها بشيء من التفصيل.

الأمر الأوَّل ـ إن المعاهدة موضوع بحث اللجنة هي كما سُمِّيت معاهدة دفاع مشترك وتعاون اقتصادي وقد ورد في مادتها السابعة ما نصّه:

«استكمالاً لأغراض هذه المعاهدة وما ترمي إليه من إشاعة الطمأنينة وتوفير الرفاهية في البلاد العربية ورفع مستوى المعيشة فيها تتعاون الدول المتعاقدة على النهوض باقتصاديات بلادها واستثمار مرافقها الطبيعية وتسهيل تبادل منتجاتها الوطنية والزراعية والصناعية وبوجه عام على تنظيم نشاطها الاقتصادي وتنسيقه وإبرام ما تقتضيه الحال من اتفاقات خاصّة لتحقيق هذه الأهداف».

والمادة الثامنة أوجبت إنشاء مجلس اقتصادي من وزراء الدول المتعاقدة أو من يمثِّلونهم مهمّته درس واقتراح ما يراه كفيلاً بتحقيق التعاون الاقتصادي.

لا أرى من لزوم لبيان أهمّية الناحية الاقتصادية في حياة دول الجامعة وتأثيرها الحيوي على إمكانيّاتها على تحمُّل الأعباء العسكرية التي تفرضها هذه المعاهدة غير أنَّه من المؤسف القول إنَّ التعاون الاقتصادي كما نصَّت عليه المادة السابعة يكاد أن يكون مفقوداً وأنَّه أحياناً ـ لأسباب لا تمتُّ بأيّة صلة إلى المصلحة الدولية العربية العامة ـ تقوم بعض العراقيل بين الدول المتعاقدة فيتبدَّل هذا التعاون بشيء من التنافر واتخاذ تدابير غير وديّة لا تتفق روح المعاهدة وما تتطلّبه من تكافل وتضامن لمواجهة الأخطار المشتركة.

ثانياً ـ ونصَّت المادة الرابعة من المعاهدة على وجوب تعاون الدول المتعاقدة فيما بينها

لدعم مقوّماتها العسكرية وتعزيزها وعلى اشتراكها بحسب مواردها في تهيئة وسائلها الدفاعية الخاصّة والجماعية لمقاومة أي اعتداء مسلّح.

وأدّى استيضاح من الحكومة عن ماهية الالتزامات العسكرية التي تلقيها معاهدة الدفاع المشترك على عاتق كل حكومة من الحكومات المتعاقدة تبيّن أنّ القوّات اللبنانية لا تكفي بالنسبة لعددها الحالي للقيام بتعهُّداتها الدولية.

واللجنة ترى من واجبها ضنّاً بكرامة الجيش اللبناني الذي يمتاز بعنصره العسكري وبتدريبه وضنّاً بكرامة البلاد بأجمعها أن تلفت نظر المجلس والحكومة معاً إلى وجوب تلبية ما يراه المسؤولون عن الدفاع الوطني ضرورياً لجهة زيادة الجهاز العسكري اللبناني مدداً وعدداً إلى الحدّ الذي يكفل سلامة الوطن من العدوان والقيام بواجباتها الدولية مهما كلّفت هذه الزيادة من تضحيات.

ثالثاً ـ لقد نصّت المادة العاشرة أنّ كلّ دولة من الدول المتعاقدة تتعهّد بأن لا تعقد أي اتفاق دولي يناقض هذه المعاهدة وبأن لا تسلك في علاقاتها الدولية مع الدول الأخرى مسلكاً يتنافى مع أغراضها وقد بحثت لجنة الدفاع الوطني هذه المادة وتساءلت عمّا إذا كان هنالك هيئة دولية يناط بها تفسير النص المشار إليه أم إذا كان تفسيره وتقدير صفة الاتفاق الذي يعقد مع دولة أو دول أجنبية يعود إلى الدولة العربية التي تعقد هذا الاتفاق فتبيّن لها على ضوء جواب الحكومة ومن مراجعة وقائع جلسات جامعة الدول العربية واللجان التحضيرية التي أنيط بها وضع نصوص المعاهدة أنّ حقّ التفسير هذا وحقّ التقدير يعود إلى الدولة العربية صاحبة العلاقة ولا يحدّ حقّها بالتقدير والتفسير إلاّ مقدار إخلاصها للمصلحة المشتركة وشعورها بالمسؤولية كعضو في منظمة دولية تحترم نفسها.

وهذا الرأي يستند إلى كون اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية عند بحثها نصّ هذه المادة اكتفت بالتصريح الذي تقدّم به كلٌّ من مندوبي مصر والعراق والمملكة الأردنية مؤكّدين بأن ليس في التزاماتهم بموجب الاتفاقية الموقّعة بينهم وبين بريطانيا ما يحول دون تنفيذ معاهدة الدفاع المشترك الحالية.

رابعاً ـ هنالك أخيراً نقطة هامّة تردّد ذكرها في الرأي العام منذ أعلنت نصوص هذه المعاهدة هل هنالك تناقض بين أحكام مادتها السادسة ونصوص ميثاق القاهرة وهو الدستور الذي نظّم علاقات دول الجامعة العربية وحدّد موجباتها؟ ومن المعلوم أن ميثاق القاهرة قائم على احترام السيادة الكاملة لكل دولة من دول الجامعة فلا قرار يؤخذ بالأكثرية ويلزم الدولة أو الدول الباقية إذا هذه الدول لم تشترك به ولم توافق عليه. غير أن المادة السادسة من المعاهدة نصّت على إنشاء مجلس للدفاع المشترك يؤلّف من وزارة الخارجية والدفاع الوطني

للدول المتعاقدة أو من ينوبون عنهم ويختص بجميع الشؤون المتعلّقة بتنفيذ أحكام المواد ٢ و٣ و٤ و٥ من هذه المعاهدة وما يقرّره المجلس بأكثرية الثلثين يكون ملزماً لجميع الدول المتعاقدة أي أنه بموجب المادة السادسة المشار إليها يحقّ لأكثرية ثلثي مجلس الدفاع المشترك في حالة وقوع حادث ما بين دولة عربية ودولة أجنبية أن يعتبر أنّ هذا الحادث يشكّل الاعتداء المسلّح المنصوص عنه في المادة الثانية من المعاهدة وأن يقرّر اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة هذا الاعتداء،

فإنّ قراره هذا يكون ملزماً لكافة الدول وبعبارة أوجز أنّ المادة السادسة جاءت تحدّ بصورة تعاقدية من سيادة كل دولة من الدول التي وقّعت المعاهدة.

ولدى الاستيضاح تبيّن أن الحكومات التي اشتركت في وضع نصوص المعاهدة ووقّعتها اعتبرت أنّها تشكّل عقداً قائماً بذاته بقطع النظر عمّا بينها من علاقات قائمة على أساس ميثاق الجامعة وأنّها ارتبطت به وقبلت البدء بأخذ القرارات بالأكثرية لأن الضرورات العسكرية تضطرّها في بعض الحالات لاتخاذ تدابير مستعجلة حاسمة. وممّا يجدر ذكره هو أنّ نصّ المادة السادسة موضوع البحث بني على اقتراح الوفد اللبناني نفسه الذي قدّر النقص في تنظيم الدول العربية على ضوء حوادث فلسطين وعمل من أجل معالجة هذا النص.

ولجنة الدفاع الوطني قد صدّقت هذه المعاهدة وملاحقها بإجماع الآراء وهي تتمنّى على المجلس الكريم أن يصدّقها بنفس الإجماع لأنّها تعتبر أن في القرار الإجماعي المنتظر من ممثّلي الشعب اللبناني تعبير صريح عن إرادته بالسير بدون تراجع أو تردّد أو تحفّظ في طريق التعاون الوثيق بين دول الجامعة في كافة النواحي السياسة والاقتصادية والعسكرية.

فهذا التعاون ليس من شأنه أن يزيدها قوّة فحسب بل إنّه يجعل لجامعة الدول العربية، بوصفها هيئة إقليميّة تمثّل أهمّ منطقة استراتيجية، التأثير العميق في تقرير السياسة العالمية.

بيروت في ١٦ أيار سنة ١٩٥٢

مقرّر لجنة الدفاع الوطني
نائب الشوف
كميل شمعون

* * *

تقرير لجنة الشؤون الخارجية
عـــن
معاهدة الدفاع والتعاون الاقتصادي
بين دول الجامعة العربية

عقدت لجنة الشؤون الخارجية عدّة اجتماعات بحثت فيها مشروع القانون الذي يجيز للحكومة الانضمام إلى معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية وملحقها العسكري الموقّع عليها في الاسكندرية بتاريخ ١٩٥٠/٦/١٧ والبروتوكول الإضافي والمحضر الموقّع عليهما في القاهرة بتاريخ ١٩٥١/٢/٢.

ولما كان الموضوع ذا علاقة بأمور الدفاع فقد استنسبت اللجنة إرسال المشروع إلى لجنة الدفاع الوطني البرلمانية لترى رأيها فيه قبل أن تبتَّ هي في الأمر.

وبعد أن درست لجنة الدفاع المشروع ووضع مقرِّرها التقرير القيِّم المرفق بهذا أعادته إلى لجنة الشؤون الخارجية التي بحثت في جلستها الأخيرة بالتفصيل وأقرَّته بالإجماع.

ويظهر جلياً من تقرير لجنة الدفاع أن درسها المشروع لم يقتصر على نواحيه العسكرية فحسب بل إنَّها درست نواحيه السياسية عينها التي ناقشتها لجنة الخارجية وجاء تقريرها عن هذه النواحي جميعاً مفصَّلاً تفصيلاً مسهباً فاستعراض تلك النقاط، نقطة نقطة، هنا يجيء من باب ترداد القول بأن البحث كان واحداً في جوهره وتفصيله في اللجنتين، والنتائج التي وصلنا إليها بعد النقاش كانت واحدة. ولذلك فإن لجنة الشؤون الخارجية تتبنَّى تقرير لجنة الدفاع الوطني وتصدِّق عليه، مثلها بالإجماع، مقدِّرة للزميل الكريم مقرِّرها حُسْن إلمامه بجميع النقاط الجوهرية وعرضه القيِّم لها وتضمُّ صوتها إلى صوت لجنة الدفاع راجية من المجلس الكريم أن يصدِّق بالإجماع عينه على المعاهدة المذكورة ليكون ذلك تعبيراً صريحاً عن إرادة الشعب اللبناني في السير بدون تراجع أو تردُّد أو تحفُّظ في طريق التعاون الوثيق بين دول الجامعة العربية في النواحي السياسية والاقتصادية والعسكرية كافَّة.

وقد أوصت اللجنة الخارجية بصورة خاصّة معالي وزير الخارجية متابعة المسعى الذي كان قد قام به لبنان في السابق لعقد مؤتمر اقتصادي يبحث في أنجع السبل لتحقيق أهداف التعاون الاقتصادي كما ورد في المادة السابعة من المعاهدة، راجية من المجلس الكريم أن يؤكِّد هذه التوصية عينها للحكومة.

بقي أن نلاحظ أمرين لا بدَّ من ذكرهما:

١ - إن الظروف التي دفعت بالدول العربية إلى محاولة التعاون الجدِّي في حقلي الدفاع العسكري المشترك والتعاون الاقتصادي ما تزال قائمة في يومنا هذا كما كانت يوم التوقيع على

المعاهدة، بل إنَّ هذه الظروف قد اشتدَّت وتفاقمت في رأي الكثيرين الذين يحسُّون الخطر يتزايد مع السنين.

٢ - إن لبنان الذي حمل لواء هذه الفكرة وعمل جادّاً للتوصُّل إلى التوقيع على المعاهدة، لاعتقاده الوثيق بفائدتها له، قد بقي وحده من بين سائر الدول العربية غير مبرم لها فصار يجدر به الإسراع بتصديق هذا القانون وإبرام المعاهدة.

بيروت في ١٩٥٢/٥/٢٨

مقرر لجنة الخارجية
نائب بيروت
صائب سلام

ملحق رقم (٨):
اقتراح مقدَّم من وزارة الخارجية اللبنانية بشأن تشكيل اللجنة السياسية في جامعة الدول العربية(*)

قرَّر مجلس جامعة الدول العربية إنشاء اللجنة السياسية دون أن يحدِّد كيفية تشكيلها وجرت العادة على أن تؤلَّف من رؤساء الوزارة أو وزراء الخارجية مع مَن يعاونهم من أعضاء الوفود أو من ينوب عنهم. على أنّه اعترض في الاجتماعات الأخيرة على حضور جلسات اللجنة آخرين غير رؤساء الوزارات ووزراء الخارجية.

إنَّ القاعدة التي كانت متَّبعة سابقاً مع ما يجري في بقيّة اللجان المتفرِّعة عن المجلس والمنصوص عليها في المادتين الثانية والرابعة من ميثاقها. كما أنّه لا بدّ من الإشارة إلى أنَّ المندوبين يجري تعيينهم وفق الأنظمة المعمول بها في كل بلد ويصبحون بهذا الحكم ممثلين رسميين لبلادهم في مجلس الجامعة أو في اللجنة السياسية أو في غيرها من اللجان. ولا يمكن الاعتذار عن قبولهم في إحدى هذه اللجان التي كُلِّفوا بقرار رسمي من حكوماتهم بتمثيلهم فيها. وممَّا يذكر في هذا الصدد أنّه كان قد اقترح في دورة تشرين الأول (أكتوبر) سنة ١٩٤٦ لمجلس الجامعة أن تُسمَّى هذه اللجنة «لجنة وزراء الخارجية» بدلاً من اللجنة السياسية؛ على أنَّ أكثرية المجلس ارتأت التسمية الأخيرة وهذا بنفسه دليل واضح على عدم حصر تشكيل اللجنة بوزراء الخارجية دون غيرهم. هذا من الناحية القانونية. أمَّا من الناحية العملية فإنَّ رؤساء الوزارات ووزراء الخارجية بحاجة إلى أن يستعينوا في أعمال اللجنة السياسية بذوي الخبرة والاختصاص من كبار الموظفين الدائمين أو غيرهم، وكثيراً ما ينيبونهم عنهم لحضور الاجتماعات. كما وأنَّ كثيراً ما تفضّل اللجنة السياسية وضع محاضر لجلساتها. ويتغيَّر الوزراء الذين حضروا اجتماعاتها ويفوت على أركان وزارات الخارجية الاطّلاع على أعمال اللجنة. فينبغي إذن إيجاد عنصر دائم في اللجنة هو عنصر وكلاء الوزارات ومن ينيبونهم عنهم. وللتدليل على أهمّية هذا الاقتراح نرى أنّه إذا خرجنا من النطاق العربي إلى الصعيد الدولي فإنَّ لجنة وزراء الخارجية للدول الأربع الكبرى مثلاً تجتمع بحضور عدّة مندوبين لكلٍّ لدولة من الدول المشتركة فيها. هذا في الوقت الذي تسمَّى فيه هذه اللجنة لجنة وزراء الخارجية لا اللجنة السياسية. فإذا جاز للجنة وزراء الخارجية أن تضمّ مندوبين بعضهم ليسوا وزراء، فمن الأولى أن تتألَّف اللجنة السياسية العربية من هؤلاء المندوبين أيضاً. لذلك ترى الحكومة اللبنانية بحث هذه المسألة على ضوء الواقعين القانوني والعملي وإباحة حضور من يعاون وزير الخارجية في جلسات اللجنة السياسية.

بيروت في ١٩٥١/٤/٧

(*) نقلاً عن: أروى طاهر رضوان: اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية ودورها في العمل السياسي المشترك، ص: ٢٤٩.

المصــادر

أولاً : الوثائق

- اتفاقيات الهدنة العربية ـ الإسرائيلية. شباط (فبراير) ـ تموز (يوليو) ١٩٤٩ ـ نصوص الأمم المتحدة وملحقاتها ـ منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية ـ بيروت ١٩٦٨ .
- الأردن ـ الكتاب الأردني الأبيض: الوثائق القومية في الوحدة السورية الطبيعية ـ المطبعة الوطنية ـ عمّان ١٩٤٧ .
- جامعة الدول العربية: مجموعة المعاهدات والاتفاقات ـ ط ـ تموز (يوليو) ١٩٧٨ .
- الجريدة الرسمية للحكومة اللبنانية(١٩٤٣ ـ ١٩٥٨).
- خوري، يوسف: المشاريع الوحدوية العربية ١٩١٣ ـ ١٩٨٧ (وثائق) ـ مركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت ١٩٨٨ .
- زيادة، بيار: التاريخ الديبلوماسي لاستقلال لبنان مع مجموعة من الوثائق ـ بيروت ١٩٦٩ .
- قضيّة لبنان أمام مجلس الأمن ـ النصوص الكاملة لمحاضر الجلسات الرسمية ـ دار لبنان للطباعة والنشر ـ بيروت ١٩٥٨ .
- لبنان في معاهداته واتفاقاته ـ الجزء الثالث ـ وزارة الخارجية والمغتربين ـ مكتبة خيّاط ـ بيروت ١٩٦٦ .
- مؤتمرات القمّة العربية ـ قراراتها وبياناتها ١٩٤٦ ـ ١٩٨٥ ـ جامعة الدول العربية ـ الأمانة العامّة ـ مركز التوثيق والمعلومات ـ تونس ١٩٨٧ .
- مجموعة قرارات مجلس جامعة الدول العربية ـ الجزء الأول ـ (١٩٤٥ ـ ١٩٥٥) ـ جامعة الدول العربية ـ الأمانة العامّة ـ مطبعة جريدة الصبّاح بمصر ـ (لا ـ ت).
- محاضر جلسات المجلس النيابي اللبناني (١٩٤٣ ـ ١٩٥٨).
- محاضر جلسات اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام ـ الاسكندرية ـ المطبعة الأميرية بالقاهرة ١٩٤٦ .
- محاضر جلسات اللجنة الفرعية السياسية لوضع مشروع ميثاق لجامعة الدول العربية ـ المطبعة الأميرية بالقاهرة ١٩٤٦ .

- محاضر جلسات اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام ـ المطبعة الأميرية بالقاهرة ١٩٤٦ .
- محضر المؤتمر العربي العام ـ المطبعة الأميرية بالقاهرة ١٩٤٦ .
- مضابط ومحاضر جلسات مجلس جامعة الدول العربية (١٩٤٥ ـ ١٩٥٨).
- مضابط مجلس الشيوخ المصري لعام ١٩٤٣ ـ المطبعة الأميرية ببولاق ـ القاهرة ١٩٤٣ .
- ملخّص محاضر المشاورات مع العراق. شرق الأردن. المملكة العربية السعودية. سوريا. لبنان. اليمن. المطبعة الأميرية بالقاهرة ١٩٤٦ .
- ملف وثائق فلسطين ـ الجزء الأول ـ وزارة الإرشاد القومي ـ القاهرة ١٩٦٩ .
- مناقشات مجلس الأمن في قضية سوريا ولبنان ـ المحضر الرسمي الكامل لجلسات مجلس الأمن التي عقدت في لندن في ١٤، ١٥، ١٦ شباط (فبراير) ١٩٤٦ .
- وثائق وزارة الخارجية اللبنانية (المنشورة) ـ بيروت.
- الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين ـ المجموعة الأولى ١٩١٥ ـ ١٩٤٦ ـ جامعة الدول العربية ـ القاهرة ١٩٥٧ .
- الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين ـ المجموعة الثانية ١٩٤٧ ـ ١٩٥٠ ـ جامعة الدول العربية ـ القاهرة ١٩٧٤ .
- وثائق وتقارير ومراسلات وزارة الخارجية البريطانية (F.O.) ـ لندن.

ثانياً ـ كتب المذكّرات المنشورة .

- أبو عز الدين، حليم: تلك الأيّام ـ مذكّرات وذكريات ـ جزءان ـ دار الآفاق الجديدة ـ بيروت ١٩٨٢ .
- أرسلان، شكيب: سيرة ذاتية ـ دار الطليعة ـ بيروت ١٩٦٩ .
- إيدن، أنتوني: مذكّرات ـ القسم الثاني ـ ترجمة خيري حمّاد ـ دار مكتبة الحياة للطباعة والنشر ـ بيروت. (لا . ت).
- بن الحسين، عبد الله: الآثار الكاملة للملك عبد الله بن الحسين ـ ط ١ ـ الدار المتحدة للنشر ـ بيروت ١٩٧٣ .
- البنّا، حسن: مذكّرات الدعوة والداعية ـ بيروت ١٩٦٦ .
- تشرشل، ونستون: مذكّرات السير ونستون تشرشل ـ الجزء الثاني ـ ترجمة العميد محمد شلبي ـ القاهرة ١٩٧٠ .
- الحكيم، حسن: مذكّراتي ـ صفحات من تاريخ سوريا الحديث ١٩٢٠ ـ ١٩٥٨ ـ القسم الأول ـ بيروت ١٩٦٥ .
- الخوري، بشارة: مجموعة خطب ـ حريصا (لبنان) ١٩٥٩ .

- الخوري، بشارة: حقائق لبنانية ـ ثلاثة أجزاء ـ منشورات أوراق لبنانيـة ـ بيروت ١٩٦٠ ـ ١٩٦١ .
- داغر، أسعد: مذكّراتي على هامش القضية العربية ـ القاهرة ١٩٥٩ .
- الدالي، وحيد: مذكّرات ـ أسرار الجامعة العربية وعبد الرحمن عزّام ـ مطبعة روز اليوسف ـ القاهرة ١٩٨٢ .
- ديغول، شارل: مذكّرات الجنرال ديغول (Memoire de guerre) ـ الجزءان الأول والثاني ـ تعريب وتعليق خيري حمّاد ـ بيروت ١٩٦٤ .
- رياض، محمود: مذكّرات محمود رياض ـ البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط ١٩٤٨ ـ ١٩٧٨ . الجزء الثاني ـ ط ٢ ـ المؤسّسة العربيـة للدراسات والنشر، بيروت ١٩٨٧ .
- سالم، يوسف: خمسون عاماً مع الناس ـ دار النهار للنشر ـ بيروت ١٩٧٥ .
- شمعون، كميل: رئيس الجمهورية اللبنانية ـ مذكّراتي ١٩٠١ ـ ١٩٦٩ ـ الجزء الأول ـ بيروت ١٩٦٩ .
- شمعون، كميل: مراحل الاستقلال ـ لبنان ودول العرب في المؤتمرات الدولية ـ بيروت ١٩٤٩ .
- الصلح، سامي: مذكّرات سامي الصلح ١٨٩٠ ـ ١٩٦٠ ـ أربعة أجزاء ـ بيروت ١٩٦٠ .
- الصلح، سامي: احتكم إلى التاريخ ـ دار النهار للنشر ـ بيروت ١٩٧٠ . (سجّل الوقائع وجمعها سليم واكيم) .
- عارف، جميل: صفحات من المذكّرات السرّية لأول أمين عام للجامعة العربية عبد الرحمن عزّام ـ المكتب المصري الحديث ـ القاهرة ١٩٧٧ .
- العظم، خالد: مذكّرات ـ ثلاثة أجزاء ـ الطبعة الثانية ـ الدار المتحدة للنشر ـ بيروت ١٩٧٣ .
- القاوقجي، فوزي: فلسطين في مذكّرات القاوقجي ـ الجزء الثاني ـ إعداد خيرية قاسمية ـ بيروت ١٩٧٥ .

ثالثاً: مقالات علميّة منشورة.

- البربير، نسيب: «رياض الصلح» ـ مجلّة «الحوادث» ـ العدد ٩٩٥ تاريخ ٥ كانون الأول (ديسمبر) ـ بيروت ١٩٧٥ .
- الجبُوري، جميل: قيام ميثاق الضمان الجماعي العربي ـ مجلّة «شؤون عربية» ـ العدد ٣٧ ـ آذار (مارس) ـ تونس ١٩٨٤ .
- جمعة، أحمد محمود: الدبلوماسيّة البريطانية وقيام جامعة الدول العربية ـ مجلّة «المستقبل

العربي» ـ العدد ٥ أيار (مايو) ـ بيروت ١٩٧٩ .
- الحصري، خلدون ساطع: تأسيس جامعة الدول العربية ـ مجلّة «المستقبل العربي» ـ العدد ٤ ـ نيسان (إبريل) ـ بيروت ١٩٧٨ .
- الدجاني، برهان: محاور التعاون الاقتصادي العربي ـ مجلّة «شؤون عربية» ـ العدد ٢ ـ نيسان (إبريل) ـ تونس ١٩٨١ .
- الدردري، عبد الرزاق: جامعة الدول العربية والصراع المسلّح العربي الإسرائيلي ـ مجلّة «شؤون عربية» ـ العدد ١٣ ـ آذار (مارس) ـ تونس ١٩٨٢ .
- الدردري، عبد الرزاق: التعاون العسكري العربي. لماذا. . . وكيف؟ ـ مجلّة «شؤون عربية» ـ العدد ٢٥ ـ آذار (مارس) ـ تونس ١٩٨٣ .
- الرشيدي، أحمد: جامعة الدول العربية والتسوية السلمية للمنازعات العربية المحلّية ـ مجلّة «المستقبل العربي» ـ العدد ٣٢ ـ تشرين أول (أكتوبر) ـ مركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت ١٩٨١ .
- الرشيدي، أحمد: القوى الدولية وتطوُّر جامعة الدول العربية ـ مجلّة «قضايا عربية» ـ العدد ١ ـ كانون الثاني (يناير) ـ بيروت ١٩٨١ .
- شتا، أحمد عبد الونيس: المجموعة العربية داخل الجمعية العامّة للأمم المتحدة ـ مجلّة «قضايا عربية» ـ العدد ٦ ـ تشرين الأول (أكتوبر) ـ بيروت ١٩٧٩ .
- شكري، محمد عزيز: نحو ميثاق جديد لجامعة الدول العربية ـ مجلّة «قضايا عربية» ـ العدد ٢ ـ شباط (فبراير) ـ بيروت ١٩٨٠ .
- الصلح، منح: قبولنا بالحياد بين الدول العربية نصر للانعزالية اللبنانية ـ مجلّة «الحوادث» ـ العدد ٧٨ ـ تاريخ ١١ نيسان (إبريل) ـ بيروت ١٩٥٨ .
- طربين، أحمد: إنجازات جامعة الدول العربية في دعم الاستقلال السياسي للأقطار العربية ـ مجلّة «شؤون عربية» ـ العدد ١٣ ـ آذار (مارس) ـ تونس ١٩٨٢ .
- طه، فؤاد عبد المقصود: مواقف القوى الكبرى إزاء الوحدة العربية ـ مجلّة «قضايا عربية» ـ العدد ٦ ـ حزيران (يونيو) ـ بيروت ١٩٨١ .
- القادري، عبد القادر: انطباعات حول مشروع تعديل ميثاق الجامعة العربية ـ مجلّة «شؤون عربية» العدد ٢٥ ـ آذار (مارس) ـ تونس ١٩٨٣ .
- المجذوب، محمد: الوحدة العربية في الدساتير العربية الراهنة ـ مجلّة «قضايا عربية» ـ العدد ٢ ـ حزيران (يونيو) ـ بيروت ١٩٧٩ .
- المجذوب، محمد: انطباعات حول دور جامعة الدول العربية في تسوية المنازعات ـ مجلّة «شؤون عربية» ـ العدد ١٣ ـ آذار (مارس) ـ تونس ١٩٨٢ .

- مصطفى، محمود: نظرات في ميثاق جامعة الدول العربية ـ مجلّة «قضايا عربية» ـ العدد ٤ ـ نيسان (ابريل) ـ بيروت ١٩٨١ .
- الموافي، عبد الحميد محمد: تعديل ميثاق جامعة الدول العربية ـ مجلّة «المستقبل العربي» ـ العدد ١ ـ بيروت ١٩٧٩ .
- نوفل، سيِّد: الديبلوماسية العربية في ٢٥ سنة ـ مجلّة معهد الدراسات العربية ـ العدد ٨ ـ القاهرة ١٩٧١ .
- هلال، علي الدين: الجامعة العربية كتنظيم إقليمي ـ الأبعاد السياسية ـ مجلّة «شؤون عربية» ـ العدد ١٣ ـ آذار (مارس) ـ تونس ١٩٨٢ .

رابعاً: المصادر والمراجع العربية والمعرَّبة:

- أبو عز الدين، حليم سعيد: سياسة لبنان الخارجية ـ قواعدها ـ أجهزتها ـ وثائقها ـ بيروت ١٩٦٦ .
- أبو دياب، فوزي: لبنان والأمم المتحدة ـ بيروت ١٩٧١ .
- اسماعيل، عادل: السياسة الدولية في الشرق العربي ـ الجزآن الرابع والخامس ـ بيروت ١٩٧٠ .
- أنطونيوس، جورج: يقظة العرب ـ دار العلم للملايين ـ بيروت ١٩٧٤ .
- بن الحسين، عبد الله: الأمالي السياسية ـ مطبعة خليل نصر ـ عمّان ١٩٣٩ .
- بيهم، محمد جميل: قوافل العروبة ومواكبها خلال العصور ـ الجزء الثاني ـ بيروت ١٩٥٠ .
- بيهم، محمد جميل: النزعات السياسية بلبنان ـ عهد الانتداب والاحتلال ١٩١٨ ـ ١٩٤٥ ـ بيروت ١٩٧٧ .
- بيهم، محمد جميل: لبنان بين مشرّق ومغرّب ١٩٢٠ ـ ١٩٦٩ ـ بيروت ١٩٦٩ .
- تاريخ حزب الكتائب اللبنانية ـ الجزء الثاني ١٩٤١ ـ ١٩٤٦ ـ دار العمل للنشر ـ بيروت ١٩٨١
- تقي الدين، سليمان: المسألة الطائفية في لبنان ـ دار ابن خلدون ـ بيروت (لا . ت).
- تقي الدين، منير: الجلاء ـ دار بيروت ـ بيروت ١٩٥٦ .
- التويني، جبران: «النهار» ٢٥ سنة من الأحداث اللبنانية والعربية والعالمية ١٩٣٣ ـ ١٩٥٨ ـ بيروت ١٩٦٢ .
- جامعة الدول العربية: الواقع والطموح ـ مركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت ١٩٨٣ .
- الجسر، باسم: ميثاق ١٩٤٣، لماذا كان وهل سقط؟ ـ بيروت ١٩٧٨ .
- الجميّل، بيار: لبنان واقع ومرتجى ـ بيروت ١٩٧٠ .
- جنبلاط، كمال: حقيقة الثورة اللبنانية ـ بيروت ١٩٥٩ .

- حتّي، فيليب: تاريخ لبنان ـ ط ٢ ـ دار الثقافة ـ بيروت ١٩٧٢ .
- الحصري، ساطع: محاضرات في نشوء الفكرة القومية ـ مركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت ١٩٦٦ .
- حكيم، سامي: ميثاق الجامعة والوحدة العربية ـ ط ١ ـ مكتبة الانجلو ـ المصرية ـ القاهرة ١٩٦٦ .
- حلّاق، حسّان: التيّارات السياسية في لبنان ١٩٤٣ ـ ١٩٥٢ ـ معهد الإنماء العربي ـ بيروت ١٩٨٤ .
- حلّاق، حسّان: مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة ١٩٣٦ ـ الدار الجامعية للطباعة والنشر ـ بيروت ١٩٨٣ .
- حلّاق، حسّان: دراسات في تاريخ لبنان المعاصر ١٩١٣ ـ ١٩٤٣ ـ دار النهضة العربية للطباعة والنشر ـ بيروت ١٩٨٥ .
- خدوري، وليد ـ سعد الدين، ابراهيم ـ السيد سليم، محمد: كيف يصنع القرار في الوطن العربي ـ ط ١ ـ مركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت ١٩٨٥ .
- خليفة، نبيل: الكتائب وعروبة لبنان ـ الجزء الأول ـ بيروت ١٩٨٣ ـ الجزء الثاني ـ بيروت ١٩٨٤ .
- الخوري، فؤاد: سوانح خمسين، من سنة ١٩١٠ إلى ١٩٦٠ ـ ط ١ ـ بيروت ١٩٦٣ .
- الخوند، بطرس: القوى النظامية الكتائبية ـ ط ١ ـ بيروت ١٩٨٦ .
- خويري، أنطوان: كميل شمعون في تاريخ لبنان ـ دار الأبجدية للصحافة والطباعة والنشر ـ بيروت ١٩٨٧ .
- دروزة، محمد عزة: الوحدة العربية ـ المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع ـ ط ١ ـ بيروت ١٩٥٧ .
- دروزة، محمد عزة: حول الحركة العربية الحديثة ـ ٦ أجزاء ـ المطبعة العصرية ـ صيدا ١٩٥٠ .
- راتب، عائشة: العلاقات الدولية العربية ـ القاهرة ١٩٦٤ .
- رضوان، اروى طاهر: اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية ودورها في العمل السياسي المشترك ـ دار النهار للنشر ـ بيروت ١٩٧٣ .
- رفاعي، محمد علي: الجامعة العربية وقضايا التحرير ـ القاهرة ١٩٧٢ .
- الروسان، ممدوح: العراق وقضايا الشرق العربي ١٩٤١ ـ ١٩٥٨ ـ المؤسّسة العربية للدراسات والنشر ـ بيروت ١٩٧٩ .
- الرياشي، اسكندر: رؤساء لبنان كما عرفتهم ـ بيروت ١٩٦١ .
- الزيلع، نعيم: شمعون يتكلّم ـ مطبعة الجهاد (طبعة خاصّة) ـ بيروت ١٩٦١.

- زين، زين نور الدين: الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان - دار النهار للنشر - بيروت ١٩٧١.
- السعيد، نوري: استقلال العرب ووحدتهم - بغداد ١٩٤٣.
- سعيد، أمين: الثورة من ٢٣ يوليو ١٩٥٢ إلى ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ - دار إحياء الكتب العربية - القاهرة ١٩٥٩.
- سيل، باتريك: الصراع على سوريا - ترجمة سمير عبده ومحمود فلاحة - بيروت ١٩٦٨.
- الشقيري، أحمد: الجامعة العربية - كيف تكون جامعة وكيف تصبح عربية، دار بو سلامة للنشر - تونس ١٩٧٩.
- الشقيري، جميل: الأهداف القومية والدولية لجامعة الدول العربية، المطبعة الهاشمية، دمشق ١٩٥٣.
- شكري، محمد عزيز: جامعة الدول العربية ووكالاتها المتخصِّصة بين النظرية والواقع، دار ذات السلاسل، الكويت ١٩٧٥.
- شهاب، مفيد محمود: جامعة الدول العربية - ميثاقها وإنجازاتها، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٧٨.
- شيحا، ميشال: لبنان في شخصيته وحضوره، ترجمة فؤاد كنعان، بيروت ١٩٦٢.
- صايغ، أنيس: عبد الناصر وما بعد، كتاب قضايا عربية، المؤسَّسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٨٠.
- صايغ، أنيس: تطوُّر المفهوم القومي عند العرب، ط ١، دار الطليعة، بيروت ١٩٦١.
- صايغ، أنيس: لبنان الطائفي، بيروت ١٩٥٥.
- صايغ، أنيس: الهاشميُّون وقضية فلسطين، بيروت ١٩٦٦.
- الصليبي، كمال: تاريخ لبنان الحديث، دار النهار للنشر، بيروت ١٩٧٢.
- ضاهر، مسعود: لبنان: الاستقلال، الميثاق والصيغة، معهد الإنماء العربي، بيروت ١٩٧٧.
- الطاهري، حمدي بدوي: سياسة الحكم في لبنان، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٦٨.
- طربين، أحمد: الوحدة العربية في تاريخ المشرق المعاصر (١٨٠٠ - ١٩٥٨)، دمشق ١٩٧٠.
- طربين، أحمد: الوحدة العربية بين ١٩١٦ و١٩٤٥، دار الهلال، دمشق ١٩٦٣.
- العارف، عارف: النكبة ١٩٤٧ - ١٩٥٥، ٤ أجزاء، صيدا - بيروت ١٩٥٦ - ١٩٥٩.
- عبد المنعم، أحمد فارس: جامعة الدول العربية ١٩٤٥ - ١٩٨٥، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٦.

- عبد الوهَّاب يحيى، لطفي: الكيان العربي بين المقوِّمات والإمكانيَّات، ط ١، القاهرة ١٩٦٥.
- عبد الغني إبراهيم، عبد العزيز: العلاقات السورية حتى عام ١٩٥٨ - الأزمة اللبنانية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٧٨.
- العقَّاد، صلاح: المشرق العربي ١٩٤٥ - ١٩٥٨، مطبعة الرسالة، القاهرة ١٩٦٦.
- العكاري، ضاهر: الصحافة الثورية في لبنان ١٩٢٥ - ١٩٧٥، الجزء الأول، بيروت ١٩٧٦.
- علم الدين، وجيه: العهود المتعلِّقة بالعالم العربي، بيروت ١٩٦٥.
- عمُّون، فؤاد: سياسة لبنان الخارجية، بيروت ١٩٥٩.
- عوض، عبد العزيز محمد: الإدارة العثمانية في ولاية سوريا ١٨٦٤ - ١٩١٤، دار المعارف بمصر ١٩٦٩.
- غالي، بطرس بطرس: الجامعة العربية وتسوية المنازعات المحلِّية، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٧٧.
- الغالي، كمال: ميثاق جامعة الدول العربية - دراسة تحليليّة مقارنة في القانون الدولي، دار الفكر العربي، القاهرة ١٩٤٨.
- غانم، محمد حافظ: العلاقات الدولية العربية، ط ١، مطبعة نهضة مصر، القاهرة ١٩٦٥.
- الفاسي، علّال: الحركات الاستقلاليّة في المغرب العربي، القاهرة ١٩٤٨.
- الفرحاني، محمد: فارس الخوري وأيَّام لا تنسى، دار الغد، بيروت ١٩٦٥.
- قازان، فؤاد: لبنان في محيطه العربي، دار الفارابي، بيروت ١٩٧٢.
- قاسمية، خيرية: الحكومة العربية في دمشق ١٩١٨ - ١٩٢٠، دار المعارف، القاهرة ١٩٧١.
- قرقوط، ذوقان: تطوُّر الحركة الوطنية في سوريا ١٩٢٠ - ١٩٣٩، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت ١٩٧٥.
- كوثراني، وجيه: وثائق المؤتمر العربي الأول ١٩١٣، دار الحداثة، بيروت ١٩٨٠.
- لنشوفسكي، جورج: الشرق الأوسط في الشؤون العالمية، دار الكشاف، بغداد ١٩٥٦.
- مالك، شارل: شارل مالك والقضية الفلسطينية، منشورات بدران، بيروت ١٩٧٣.
- محافظة، علي: العلاقات الأردنية - البريطانية من تأسيس الإمارة حتى إلغاء المعاهدة ١٩٢١ - ١٩٥٧، دار النهار للنشر، بيروت ١٩٧٣.
- محافظة، علي: العلاقات الألمانية - الفلسطينية، المؤسَّسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٨١.

- محافظة، علي: موقف فرنسا وألمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية ١٩١٩ ـ ١٩٤٥، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٥ .
- مرزاق، مختار: حركة عدم الانحياز في العلاقات الدولية، الدار العالمية، بيروت ١٩٨٤ .
- المشنوق، عبد الله: عشرة أيام في القاهرة، ط ٢، العربية الدولية للطباعة والنشر، بيروت ١٩٥٩ .
- مغيزل، جوزف: لبنان والقضية العربية، بيروت ١٩٥٩ .
- الموافي، عبد الحميد محمد: مصر في جامعة الدول العربية ـ دراسة في دور الدولة الأكبر في التنظيمات الإقليميّة ١٩٤٥ ـ ١٩٧٠، الهيئة المصرية العامّة للكتاب، القاهرة ١٩٨٣ .
- موسى، سليمان: الحركة العربية ١٩٠٨ ـ ١٩٢٤، دار النهار للنشر، بيروت ١٩٧٧ .
- موسى، أحمد: ميثاق جامعة الدول العربية، القاهرة ١٩٤٨ .
- النصولي، أنيس: عشت وشاهدت، بيروت ١٩٧٥ .
- نقّاش، فيليب: مشاهد تاريخية من الحياة العامّة اللبنانية ١٩٠٨ ـ ١٩٧٣، بيروت، (لا . ت).
- نوفل، سيِّد: العمل العربي المشترك ـ ماضيه ومستقبله، ط ١، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٦٨ .
- الهندي، هاني: جيش الإنقاذ، دار القدس، بيروت ١٩٧٤ .
- هوفهانسيان، ن: النضال التحرُّري الوطني في لبنان ١٩٣٢ ـ ١٩٥٨، مترجم، بيروت ١٩٧٤ .
- هيرزويز، لوكاز: ألمانيا الهتلرية والشرق العربي، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى، دار المعارف، القاهرة ١٩٧١ .
- وهبة، توفيق: من بروتوكول الاسكندرية إلى ميثاق جامعة الدول العربية، مطبعة الغريب، بيروت (لا . ت).
- يحيى، جلال: العالم العربي الحديث منذ الحرب العالمية الثانية، دار المعارف بمصر، القاهرة ١٩٦٧ .

خامساً: المصادر الأجنبية:

- Abouchdid; Eugneie, E.: Thirty Years of Lebanon and syria 1917 - 1947, Beirut 1948.
- Ahassouna; Hussein: The league of Arab states and Regional - Disputes Astudy of Middle East Conflicts; Oceana publications Inc - Dobbs Fetty - Newyork 1975.
- Atiyah; Edward: The Arab - Librairie du Liban - Beirut 1968.

- Ben Gurion; David: Lettres To paula trans. Aubsy Hodes. London 1971.
- Catroux; General G: Dans la bataille de la Mediterrannée, Egypte - Levant - Afrique du Nord 1940 - 1944, Paris 1949.
- Chamoun; Camille: Crise Au Moyen - Orient.. Editions Gallimard, 1963.
- Dahdah; Najib: L'Evolution Historique du Liban - Mexico, 1964.
- Eden; Freedom and Order: Selected speeches 1939 - 1945, London 1947.
- Eden Kirk; Georege: The Middle East in The war 1939 - 1946, London 1953.
- France - Ministere des Affaires etrangères (M. A. E), papiers puaux, Carton 255, «puaux au M. A. E 16/6/1939».
- Gomea; Ahmad M. : The fondation of the league of Arab states. London, Longman 1977.
- Hadawi S., R. John: The Plestine Diary 1945 - 1948, Vol. 11.
- Hourani; Albert: Syria and Lebanon, OXford University press, F. E. 1946. London 1954.
- Hurewitz; Jacob. C.: Diplomacy in the near and Middle east A Documentary Record 1914 - 1956, 2 Vols, Princeton 1956.
- Joffre; Alphonse: Le Mandat de la France sur la syrie et le Grand Liban, Lyon 1924.
- Juiquet; Jacques: La revolution nationale Algerienne et le parti communiste francais, Ed. du Centenoire, Paris 1979.
- Longrigg; Stephen H.: Syria and Lebanon under French Mondate, London 1958.
- Musallam; Sami: United Nations Resolutions on Palestine 1947 - 1972, Beirut 1974.
- Pacha; Glubb: Britain and the Arabs. Astudy of fifty years 1908 - 1958, London 1959.
- Rabbath; Edmond: La Formation historique du Liban politique et constitutionnel, Beyrouth 1973.
- Sachar; Howard M.: the Rise of Israel, Adocumentary record from the Ninettenth Century to 1948. Carland publishing, Inc Newyork - London 1947.
- Samuel; Rt. Han viscount: Memoirs.. Great Britain, house of lords, parliamentary: Debates. S the serie. Vol. ICVI, col, 64 - 3, and (Herbert Louis), (London 1945).
- Spears; Major - General Sir Edward: Fulfilment of a mission syria and Lebanon 1941 - 1944, Great Britain 1977.
- Williams; Ann: Britain and France in the Middle East and North Africa, Newyork - London 1968.
- Williams; M.v. Seton: Britain and the Arab states. Asurve y of Anglo Arab relations 1920 - 1948, London 1948.

سادساً: الصحف والدوريات العربية.

- آفاق عربية (بغداد) ١٩٥٨.
- الأنباء (بيروت) ١٩٥١.
- الأهرام (القاهرة) ١٩٤٤، ١٩٥٠.
- البيرق (بيروت) ١٩٤٦.
- الحوادث (بيروت) ١٩٥٨، ١٩٧٥، ١٩٨٧.
- الحياة (بيروت) ١٩٤٦، ١٩٥١، ١٩٥٧، ١٩٦٩.
- الجمهورية (القاهرة) ١٩٥٤، ١٩٥٥، ١٩٥٦.
- السفير (بيروت) ١٩٧٩.
- شؤون عربية (تونس) ١٩٨٢، ١٩٨٣، ١٩٨٤.
- قضايا عربية (بيروت) ١٩٧٩، ١٩٨٠.
- النهار (بيروت) ١٩٤٥، ١٩٤٦، ١٩٤٧، ١٩٥٠، ١٩٥١، ١٩٥٤، ١٩٥٦، ١٩٥٧، ١٩٥٨.
- المستقبل العربي (بيروت) ١٩٧٩.
- المقطّم (القاهرة) ١٩٥٠.

سابعاً: الصحف والدوريات والتقارير الأجنبية.

- Arab World, Political and Diplomatic History 1900 - 1967, A Chronological Study, by Menahem Mansoor, Washington 1972.
- Cahiers de L'Orient Contemporain 1945 - 1958 (26 Vols) Centre d'Etudes de L'Orient Contemporain de l'institut d'Etudes Islamiques de l'université de Paris, Paris.
- Le soir (Beirut) 1950, 1952, 1955.
- L'Orient (Beirut) 1949, 1951, 1952, 1956.
- The Economist 1953, 1957.
- The Newyork Times (Newyork) 1946.
- Times (London) 1948.

ثامناً: المقابلات الشخصية:

١ ـ الرئيس عادل عسيران (رئيس مجلس نواب سابق)، صيدا في ١٦ أيار (مايو) ١٩٨٧.

٢ ـ الأستاذ هنري فرعون (وزير خارجية سابق)، بيروت في ٢٨ تموز (يوليو) ١٩٨٧.

٣ ـ السفير حليم أبو عز الدين (سفير سابق)، بيروت في ٢٢ آب (أغسطس) ١٩٨٦.

٤ ـ الأستاذ منح الصلح (مفكّر لبناني)، بيروت في ١٠ تموز (يوليو) ١٩٨٧.

كلمة أخيرة

لقد كانت هذه الدراسة في الأصل أطروحة دكتوراه دولة في التاريخ، أعددتها في الجامعة اللبنانية وجرت مناقشتها في الخامس من شباط سنة ١٩٩٢. وها أنا اليوم أقدّمها في كتاب لتكون بمتناول الجميع، راجياً أن أكون قد وُفِّقتُ بعملي هذا وزوّدت المكتبة العربية بدراسة جديرة بالاهتمام. وفي المناسبة لا يسعني إلاّ أن أتوجّه بالشكر الجزيل إلى كلّ من ساهم في حثّي على المضيّ إلى الأمام، وزوّدني من معين تجاربه وعلمه، ونوّرني بإرشاداته وتوجيهاته. أخصّ بالذكر الدكتور منير اسماعيل الذي أشرف على هذه الدراسة ورافقني منذ الخطوة الأولى...

أحمد خليل محمودي

فهرس عـام

الصفحة